جامعة وهران 2 -محمد بن أحمد –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحـــــــــــة

للحصول على شهادة الدكتوراه L.M.D في العلوم السياسية

تخصص: الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

معضلة الأمن المجتمـعي في العراق منذ 2003

مقدمة من طرف الطالبة:

شـريط نجـمة

أمام لجنــة المناقشــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	الجامعة الأصلــية	الصـــفة
حيرش سمية	أستاذ(ة) التعليم العالي	جامعة وهران-2	رئيسا
بوسعادة خيرة	أستاذ(ة)محاضر(ة)- أ	جامعة وهران -2	مشرفا ومقررا
طاشمة بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
موساوي فطيمة نبيلة	أستاذ(ة)محاضر(ة)-أ	جامعة وهران-2	مناقشا
شاربي محمد	أستاذ محاضر - أ	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023- 2024

كلمة شكروتقدير

بعد الحمد والشكرلله عزوجل على جميع نعمه

أتقدم بجزيل الشكرللأستاذة الدكتورة السيدة " بوسعادة خيرة" على قبولها الإشراف لهذا العمل البحثي المتواضع وعلى كل مجهوداتها ومحاولاتها لتشجيعي وتحفيزي لإنهاءه في الوقت المحدد.

كما أتقدم بالشكرالجزيل لكل أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل البحثي:

أ. د- حيرش سمية

أ. د- طاشمة بومدين

د- موساوي فطيمة نبيلة

د - شاربي محمد

إهداء

إلى كل من ساندني في دربي

أبي ..أمي ...أخواتي وإخواني

ومشرفتي الغالية

مـــقدمـة

مقدمة

شكل الأمن هاجسا كبيرا لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والاستمرار أولوية في مخططات الدولة الإستراتيجية، وقد تزامن ذلك مع مراجعات الفكرية في العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة والبحث عن مقومات وشروط بناء نظرية عقلانية شاملة للجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لتشمل حلول للمشاكل الأمنية الآنية المطروحة.

عرف المجتمع الدولي بعدنهاية الحرب الباردة تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة، كانت إيذانا بولوج حقل الدراسات الأمنية مرحلة جديدة، تم من خلالها مراجعة المفاهيم المفتاحية المرتبطة بالمقاربات التقليدية وعلى رأسها النموذج الواقعي والقائمة على فكرة حماية حدود الدولة وتقوية قدراتها المادية،فقد اقتضت الضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التحديات الأمنية المرتبطة بالحياة الإنسانية ككل المادية منها وغير المادية،فأضحى من خلالها الأمن مفهوما تعدديا شمل إعادة النظر في كل من المضمون والأبعاد والأهداف،الوسائل والآليات، مما أدى إلى ظهور نهضة في الدراسات الأمنية من خلال محاولات لتطوير وتوسيع مجال البحث والدراسة في العلاقات الدولية، ليتماشى مع الأجندات البيئية والاقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة التي باتت تهدد كيان الدولة وبقاءها، حيث أفرزت تلك النظرة مفاهيم جديدة أضحت محددات أساسية لوصف وتحليل شؤون السياسة الدولية، اهتمت من خلالها بالأفكار والقيم، والهويات، والثقافات، وبالوحدات غير الدولية كالمجتمع والفرد اللذان أضحيا وحدة للتحليل.

يعد موضوع الأمن المجتمعي إحدى مخرجات مرحلة النهضة، والذي يرمي لدراسة التحديات الأمنية والتحولات التي تواجه المجتمع والدولة على حد سواء في العصر الحالي؛ ولعل أبرز المخاطر المجتمعية تلك المتعلقة بتحقيق التماسك المجتمعي وتحصين الأمن الهوياتي للدول، ومن تم تأتي معضلة الأمن المجتمعي في العراق منذ عام 2003 كأحد المواضيع المهمة والتي باتت تفرض نفسها للنقاش في أوساط الدراسات الأمنية المهتمة بمشكلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط، لما تشكله من مخاطر على الأمن والاستقرار بالمنطقة.إذ شهد العراق منذ الاحتلال الأمريكي عمليات تغيير جذرية حملت تداعيات خطيرة أثرت على المجتمع والدولة ككل، وبلغت فيه إلى حد تهديد استقرارهما ووجودهما، لذا فان رصد ما جرى في هذه المرحلة وفهم تداعياتها، وما أفرزته من تحديات، شكل واقعا جديدا لم يختبره العراقيون من قبل.

مقدمة

فقد توالت الأحداث* على العراق بعد عام 2003، وأبانت عن خلل في البيئة العراقية تمثلت في مشاكله البنيوية والهيكلية،وتراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية، ناهيك عن الصراعات البينية بين المكونات المجتمعية المتنافسة والراغبة في حصد المزيد من المكاسب السياسية في الدولة الجديدة، كذلك تدخلات قوى خارجية استباحت من خلال الأوضاع المزرية التي يعيشها العراق الساحة السياسية، ما أدى إلى إنتاج حالة من التشتت والانقسام وعدم الاستقرار المجتمعي الذي بات رهينة للأوضاع المعقدة والمتشابكة بتداخل جملة من التحديات والعوامل داخلية وخارجية، أثرت بشكل ملحوظ على العديد من قيمه الاجتماعية وشكلت تحدي لنموذج الدولة – الأمة وتهديدا لوجودها.

يشكل الواقع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي معضلة أمنية مجتمعية، اكتنفها العنف والتوتر بين الأطياف المجتمعية، في ظل صراع عرقي زاد من احتدامه الأوضاع السياسية الجديدة القائمة على المحاصصة الطائفية والتي أرست معالم مغايرة على الساحة العراقية،وسعت من نطاق الفوضى السياسية والأمنية ودخول فواعل حديثة استطاعت فرض وجودها على المشهد العراقي أمنيا وسياسيا، تمثلت في تعدد الأحزاب الطائفية والمليشيات المسلحة التي باتت أكثر قوة من قدرات الدولة الحديثة، فأصبح من الصعب إزالتها من الساحة مما ساهم في عرقلة بناء الدولة النموذج في منطقة الشرق الأوسط.

تسعى الدراسة إلى تشخيص معضلة الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي بالتركيز على مجموعة من عوامل البيئةالداخلية والخارجية التي دفعت الطوائف والجماعات العرقية الرئيسية في البلاد للدخول في صراعات بلغت ذروتها إلى حرب أهلية حصدت العديد من الأرواح العراقية ودفعت الآلاف للهجرة والنزوح القسري، وكذلك تتبع الدراسة سياسات الاحتلال الأمريكي التي دشنت لمرحلة جديدة رسمت من خلالها نموذج الدولة العراقية القائم على الديمقراطية التوافقية ونظام المحاصصة وسعت لتفصيل دستور جديد تماشيا مع الوضع العراقي ما بعد عام2003، والذي أفرز العديد من التحديات أعاقت نجاح مشروع بناء الدولة الحديثة.

أهمية الدراسة:

تركز الدراسة على أهمية ذات طبيعة علمية وأخرى عملية، وتبرز الأهمية العملية في:

- الإسهام في تعزيز الدراسات التي تهتم بموضوع الأمن المجتمعي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول متعددة الأعراق كالعراق.

* من بين أهم الأحداث التي مرت على العراق والتي تسببت في ضعف وهشاشته، تلك الصراعات التي نشبت بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي وبلغت إلى الحروب الأهلية، كما أدت إلى انتشار المجموعات الإرهابية، وبالتالي زيادة عوامل عدم الاستقرار.

- توضيح التفاعلات التي رافقت الغزو الأمريكي عام 2003 على العراق وأثرها على بنية المجتمع العراقي ومكوناته.
- هناك أهمية مكانية والتي تتمثل بخصوصية العراق كموقع لهذه الدراسة ولما يشكله من أهمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وما ينتج من نقطة تحول في السياسة الدولية.
- كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل ومعرفة الصراع الإقليمي وكيف يؤثر سلبا في زعزعة أمن واستقرار العراق لحد الآن، لذا تتطلب الأوضاع فهما وإدراكا للمواقف التي تمر بها العراق وطبيعة المخاطر التي تحيط بها وكيفية مواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية.
- تضاف أيضا هذه الدراسة إلى الدراسات الأمنية التي تناولت موضوع الأمن المجتمعي بالعراق، والتي ركزت على دور العامل الخارجي في تأجيج الصراعات العرقية وفي زيادة حدة الانقسام المجتمعي.

أما الأهمية العلمية:

- تفيد هذه الدراسة في تبيان وتشخيص طبيعة العلاقة بين المعضلة المجتمعية والخلافات العرقية والدينية، وإشكالية إعادة بناء الدولة الأمة ومسألة الهوية الوطنية.
- دراسة تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية وأثرهما على الأمن المجتمعي، ومسألة الهوية في دول متعددة الاثنيات والأعراق.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الاحتلال الأمريكي لعام 2003 على معضلة الأمن المجتمعي في العراق، وذلك من خلال الوصول إلى ما يلي:

- التعرف على تداعيات الاحتلال الأمريكي على البيئة الأمنية والسياسية والمجتمعية في العراق.
- تسليط الضوء على الصراع الطائفي الذي عرفه المجتمع العراقي بعد عام 2003، والذي أضحى أحد مميزات مرحلة ما بعد الاحتلال، والذي شكل عامل تحدي لإعادة بناء الدولة وفق المعطيات الحديثة.
- معرفة مدى تأثير فواعل البيئة الخارجية (إقليمية ودولية) على فواعل البيئة الداخلية ومسار ومستقبل العراق.
- صب الهدف من الدراسة في البحث عن مسببات غياب الأمن الذي شكل مؤشرا رئيسيا في مستوى الاستقرار السياسي بالشكل الذي آلت إليه الأمور من تدهور واضح في مجال الأمن(المتعدد

الأوجه والجوانب)، وبالشكل الذي أصبح أخذ أهم واعقد المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأسباب ذاتية دفعتني لدراسة معضلة الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، نلخصها في العاملين التاليين:

1. الأسباب الموضوعية:

- تنامي الحديث عن الأمن المجتمعي كأحد المحاور المهمة في الدراسات الأمنية، واعتباره حاجة أساسية للمجتمع الإنساني يقاس من خلالها استقرار الدولة، والضامن لسلامة المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية والذي ينعكس بدوه على الدولة والأفراد والهوية الوطنية.
- دوافع الاحتلال الأمريكي للعراق، وما خلفته سياساته من صراعات سياسية وتأسيس لمفهوم جديد بالمنطقة يرتكز على الطائفية وتسيس الهوية.

2. الأسباب الذاتية:

- معرفة مدى تأثير الوضع العراقي على دول المنطقة التي تتقاسم معها نفس المكونات المجتمعية.
- محاولة إشباع رغبة علمية ملحة، من خلال الإجابة عن الأسئلة المثارة والتي يتم طرحها حول التحديات التي تواجه مشكلة الأمن المجتمعي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في ظل تشابكها وتعقيداتها.

الدراسات السابقة:

استعانت الدراسة بالعديد من المراجع العربية والإنجليزية التي تناولت موضوع الأمن المجتمعي، والأوضاع التي آلت إليها العراق بعد الاحتلال الأمريكي، نذكر منها:

– كتاب "التحولات السوسيوسياسية لوضع الأقليات في العراق– مثاقفة قانونية مرتبطة بالمجتمع الأيزيدي" لمحمد عباس محسن، الصادر عن دار الخليج للنشر والتوزيع سنة 2021، والذي اهتم الباحث فيه بدراسة وضع الأقليات في المجتمع العراقي، وخص في دراسته الطائفة الايزيدية والتي كانت ضحية للصراع الطائفي والمجموعات الإرهابية مما اضطر أفراد طائفتها للهجرة خارج حدود العراق وبالتالي إفراغ المجتمع العراقي من أحد مكوناته.

–كتاب "سياسات إعادة تأهيل مجتمعات مابعد النزاع– دراسة حالة العراق بعد أحداث 2014"، لكاتبه "محمد محي الجنابي" الصادر عن دار الدجلة للنشر والتوزيع لسنة 2020، حاول الباحث دراسة واقع

المجتمع العراقي بعد عام 2003 وتحديد عوامل ومحددات إعادة تأهيله، حيث ركز في دراسته على دور البناء المؤسسي والدستوري والأوضاع الأمنية والاقتصادية في عملية التأهيل، ناهيك عن دور العامل الخارجي الذي بات حاضرا في عملية إعادة بناء الدولة الحديثة.

-كتاب "الطائفة الطائفية الطوائف المتخيلة لعزمي بشارة"، تم تأليفه سنة 2018، تناول الباحث مفهوم الطائفية وأثرها في الدولة والمجتمع،وقد ميز بين مدلولين الطائفية المجتمعية وهي نتاج طبيعي لمجموعة مجتمعية تربطها روابط دينية و مذهبية، والطائفية السياسية وهي نتاج استغلال الطائفة في دوافع سياسية بغية الانفصال، أو حصد منافع سياسية. وقد تناول الباحث في جزئية تاريخ الطائفية في العراق، ومراحل تطورها حيث توقف الباحث عند نجاح الثورة الإسلامية بإيران وتأثيرها في بلورة حركات سياسية شيعية بالعراق.

-كتاب حماية الأقليات الدينية والأثنية واللغوية لسعد سلوم الصادر لعام 2017، حيث تناول الكاتب فيه التعريف بالأقليات المجتمعية العراقية دينيا واثنيا ولغويا، والحديث عن التحديات التي تعرضوا لها سياسيا واقتصاديا والتي حدت من تفاعلهم في المجتمع العراقي.

-كتاب سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية(إيران- العراق- سورية أنموذجا)، الكاتب عبادة محمد، الصادر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2015، حاول الباحث التركيز على آليات عمل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فاهتم بدراسة التركيبة الثقافية والفكرية للإدارات الأمريكية المتعاقبة وممارساتها السياسية. وقد استعان الباحث بمنهجي المقارنة والتحليل في محاولته لتحديد المحددات التي تنطلق منها الولايات المتحدة في إدارتها لأزمات الشرق الأوسط والتي نختص منها الأزمة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003. حاول الباحث من خلال دراسته التركيز على الجوانب التي ساهمت في تكوين القرارات الأمريكية لإدارتي "بوش" و"أوباما" فيما يخص الأزمة العراقية.

-كتاب مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة(دراسة حالة العراق)،للكاتب وليد سالم محمد، الصادر لعام 2014، اهتم الكاتب في دراسته بعملية بناء الدولة- الأمة والتي تعد عملية تراكمية تتداخل فيها عدة عناصر وتؤثر فيها جملة من العوامل والفواعل، فقد تناول الكاتب في دراسته لنموذج الدولة بالعراق، الصعوبات والتحديات التي حالت دون إتمام ذلك، وقد ركز الباحث في دراسته على العوامل التاريخية ودور الفاعل الخارجي والمتمثل آنذاك في الاحتلال البريطاني والذي سعى لفرض خططه وإستراتيجية في إرساء معالم الدولة العراقية.

- Towards a new Soceital Security Dilemma: Comprehensive Analysis of Actor Responsibility in Inter-Societal Conflicts " نحو معضلة أمنية مجتمعية جديدة: تحليل شامل

لمسؤولية الفاعل في الصراعات بين المجتمعات"، مقال Ali Belgic، الصادر عن مجلة Reviewof International Studies " مجلة الدراسات الدولية" المجلد39، العدد1 يناير 2013، يقدم الباحث في مقاله مبادئ تحليلية يمكن على أساسها بناء إطار جديد لمعضلة الأمن المجتمعي، فقد ركز على ثلاث مبادئ منها كيفية تفسير الفاعلين أنفسهم للبنية السياسية وضرورة التفريق بين نوايا الفاعلين، والأدوات التي يختارون اعتمادها لتحقيق الأمن.

- Ontological Security in The World politics:State Identity and security dilemma "الأمن الوجودي في السياسة العالمية:هوية الدولة والمعضلة الأمنية"، مقال Jennifer Mitzen جينفر ميتزان، الصادر عن مجلة Journal of International Relations "مجلة العلاقات الدولية"، المجلد12، العدد 3عام 2006، تضع هذه المقالة تصورا للحاجة على المستوى الفردي للأمن الأنطولوجي وترقيها إلى مستوى الدول،فتشير الدراسة بأن الدول في حالة دائمة للبحث عن الأمن الوجودي والذي يقودها في الغالب الدخول في صراعات مما يؤذي إلى خلق معضلات أمنية. إذ يلقي البحث عن الأمن الأنطولوجي ضوءا جديدا على الصراع غير العقلاني والذي بات سمة العلاقات الدولية.

-كتاب "Ethnic violence and The soceital Security Dilemma" " العنف العرقي ومعضلة الأمن المجتمعي" للكاتب بول روJean Paul Roux، الصادر 2005، يتناول الكاتب في دراسته العنف العرقي ومعضلة الأمن المجتمعي، حيث يرى "رو" أن ظاهرة العنف العرقي هي شكل من أشكال المعضلة الأمنية والتي تدفع للاهتمام بمفهوم الهوية والذي أضحى واحد من أهم المتغيرات التي تستند عليها مختلف المقاربات النظرية في العلاقات الدولية.

-كتاب بعنوان "People ,State and Fear" "الشعب والدولة والخوف" لباري بوزانBarry Buzan، تم تأليفه عام 1983 ، يضم إطارا تحليليا للأمن، بالإضافة إلى محاولة تشخيص قطاعات الأمن، أما الدراسة الأكثر أهمية، فـهي المعنونة بـ "The Security Dilemma and Ethnic Conflict" "المعضلة الأمنية والصراع العرقي"، التي نشرت سنة 1993، وهي تبين خلاصة التطبيق لمفهوم المأزق الأمني على انفجار العنف الإثني، من خلال رصد حالة الصراع في يوغسلافيا سابقا، ومع القيام بعملية إسقاط المرتكزات التي يستند عليها المأزق الأمني على المأزق الأمني الإثني.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية معضلة الأمن المجتمعي بعد عام 2003 أي بعد الاحتلال الأمريكي وما خلفه من تداعيات سياسية وأمنية وخلقه لبيئة فوضوية ودولة بدون مؤسسات؛إذ تعد معضلة الأمن المجتمعي من المشكلات المعقدة من حيث الأسباب المتداخلة والموجبة لها، وكذلك طبيعة وحجم الدوافع الضاغطة لاستمرارها؛ وهذا ما يجعلها أحد الملفات الشائكة لدى صانع القرار

السياسي، من حيث حجم التهديدات التي تشكلها والتي تعد عقبة أمام التوصل لحل نهائي لهذا الملف، فمشكلة الأمن تعد مصدر للخلافات السياسية والبوابة التي يتم من خلالها التدخل بالشأن العراقي الداخلي، فضلا عن كونه مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والذي أعاق كثيرا مسار العملية السياسية بسبب الانشغال الحكومات المتعاقبة بملف الأمن وتداعياته على الجانب الاجتماعي والاقتصادي؛ فقد أبانت مرحلة مابعدعام2003عن ضعف تماسك المجتمع العراقي في ظل غياب الأمن وانتشار وحدات مسلحة متصارعة زادت من حجم التحديات وحدة المعضلة الأمنية المجتمعية، ووصل الحال بتلك الصراعات إلى حد الذروة ودخول العراق في نفق الحرب الأهلية لمدة سنتين 2007–2008، وحالة من التنافس العرقي والانقسام المجتمعي، وعلى هذا الأساس تم صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

- كيف أثر التدخل الأمريكي لعام 2003 على معضلة الأمن المجتمعي في العراق؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، تمثلت في:

- ماهي الدلالات المفاهيمية والنظرية لكلا من: الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية المجتمعية؟
- كيف ساهمت العوامل الخارجية والتحديات الداخلية في زيادة حدة معضلة الأمن المجتمعية؟ وما هي تداعياتها على مستقبل العراق؟
- كيف أثر العامل الخارجي على الأمن المجتمعي العراقي؟ وما هي أهم الفواعل الإقليمية والدولية في الساحة العراقية؟
- ما هي مظاهر وأبعاد المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق ما بعد 2003؟
- ماهي الفواعل المحلية المؤثرة في الساحة السياسية والأمنية العراقية الجديدة؟ وفواعل البيئة الإقليمية والدولية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تدخلات القوى الإقليمية والدولية هي العامل الرئيسي في عدم استقرار العراق وغياب الأمن المجتمعي منذ عام 2003 إلى الوقت الراهن، فقد أدت تلك التدخلات إلى زيادة عوامل التهديد وعدم الاستقرار وإفشال مشروع الدولة الحديثة، وصل إلى حد تهديد وجودها كدولة في محيطها الإقليمي.

ومن تم جاءت الدراسة بالفرضيات الفرعية التالية بغية تحديد الملامح الرئيسية للإجابة عن تلك الإشكالية:

- كلما زادت التدخلات الخارجية (الإقليمية –الدولية) فإن دورها يتفاقم ويؤدي إلى زيادة النزاع الطائفي وغياب الأمن المجتمعي.
- كلما كانت هناك صراعات طائفية كلما كانت هناك تهديدات وعوامل عدم الاستقرار للأمن المجتمعي.
- ضعف بناء مؤسسات الدولة وهشاشتها يؤدي إلى زيادة معضلة الأمن المجتمعي.
- يوجد علاقة ترابطية بين العامل الخارجي وتهديد الأمن المجتمعي في العراق.

الإطار الزمني والمكاني:

1. الإطار الزماني:

تركز دراسة البحث عن معضلة الأمن المجتمعي في العراق في فترة مابعد عام2003 أي منذ احتلال الأمريكي إلى غاية انتهاء من هذه الدراسة أي عام 2023، فمنذ ذلك التاريخ عرف العراق تهديدات أمنية أبانت عن هشاشة الدولة العراقية وضعف تماسك نسيجها المجتمعي. فقد أحدث انهيار الدولة العراقية وتفككها فوضى سياسية وانفلات أمني أديا إلى ظهور نزاعات طائفية بين المكونات المجتمعية العراقية.

2. الإطار المكاني:

يدور الإطار المكاني للدراسة داخل نطاق دولة العراق والتي تعد إحدى الدول الجوهرية في منطقة الشرق الأوسط، لاعتبارات عديدة أهمها الموقع الجغرافي والاحتياطات النفطية والمكونات المجتمعية والتي تعد عامل تأثير على دول المنطقةالمشاركة معها في المجموعات العرقية أو المذهبية.

منهجية الدراسة:

في إطار تحديدنا لأهم المناهج المستخدمة ضمن هذه الدراسة، يمكن رصد المناهج الرئيسية الآتية:

– **منهج التحليلي:** وهو منهج يضفي قدرا من المرونة والتعمق للدراسة في آن واحد، من خلال توظيف المعلومات عن نموذج العراقي.والّذي يتيح تتبع تطور المعضلة الأمنية المجتمعية، والبحث في أسبابها وآثارها على المجتمع العراقي. كما اهتمت الدراسة بتأثير العامل الخارجي في تأجيج الصراع الطائفي والزيادة في حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، وبالتالي التحكم بمستقبل العراق.

– أما **المنهج الوصفي:** والذي يهتم بوصف ظاهرة بصورتها الأساسية مع الاهتمام بوضع إطار وصفي له، مما يتيح لنا فرصة وصف المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق ودراسة أبعادها في المجتمع العراقي.

– **المنهج التاريخي:**والذي يسهم في معالجة المشكلات الحاضرة على ضوء المعلومات التاريخية، ففي إطار بحثنا، تستدعي الدراسة البحث في جذور التاريخية لمعضلة الأمن المجتمعي في العراق، أسبابها وآليات تشكيل الدولة العراقية.

– **المنهج المقارن:** وهو أحد المناهج المهمة في دراسة الظاهرة السياسية، وهذا راجع للطبيعة المعقدة والمركبة للظاهرة المدروسة، والتي تستدعي هنا الوقوف على مقارنة الأوضاع السياسية والمجتمعية والاقتصادية قبل الاحتلال الأمريكي وبعده وأيضا العمل على استقصاء الأوضاع في الدولة الحديثة.

– **المنهج الإحصائي:** يعد من بين المناهج العلمية المهمة، والتي أضفت الصفة العلمية في دراسة الظاهرة السياسية من خلال جمع البيانات والمعلومات حولها بشكل رياضي، وقد تم الاستعانة به لجمع إحصائيات حول الكثافة السكانية في العراق قبل وبعد الاحتلال ومحاولة مقارنتها والبحث في أسبابها وتحليلها.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة **المقاربات النظرية:**

– **نظرية الدور** : تهتم بدراسة سلوك الدول والدور الذي تطمح للقيام به في المسرح الإقليمي والدولي، وقد تم الاستفادة منها في دراسة سلوكيات الدول الطامعة والمؤثرة في عراق مابعد عام2003، ومحاولة تتبع دورها في إثارة الصراع بين أطياف المجتمع العراقي والذي كان عامل حاد في إضعاف الأمن المجتمعي فيه.

–**نظرية النظم** :وهي نظرية وصفية تهتم بكيفيات التفاعل بين المستويات المختلفة للنظام السياسي، وتم الاستعانة بها لدراسة طبيعة النظام السياسي القائم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، والاهتمام بدراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه .

صعوبات الدراسة:

لا يكاد يسلم أي باحث من معوقات وعقبات خلال فترة بحثه، فلقد واجهت الباحثة خلال إنجاز هذه الأطروحة مجموعة من الصعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- واجه الباحث صعوبات نظرا لتداخل عوامل عديدة متشعبة ومتشابكة أعاقت الصياغة الجيدة لمتغيري الدراسة.

- الصعوبة في اختيار مراجع موضوعية بعيدا من ذاتية الباحث، فالكتابات غزيرة إلا أنها لا تخل هي الأخرى من التفكير الطائفي وتحميل الآخر المختلف كل الذنب، وذلك بسبب انتماءاتهم العرقية والمذهبية.
- عدم توفر قاعدة بيانية إحصائية دقيقة توفر بدقة نسب الهجرة والنزوح القسري بين مختلف الطوائف وكذلك نسب المعتقلين والمعنفين من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية.

تحديد مصطلحات الدراسة:

تحتوي الدراسة على مصطلحات ومفاهيم تشكل جوهره، لذا سنحاول إيجاد تعريفا بسيطا لأهم المفاهيم:

- الطائفية:

تعبر الطائفة عن مجموعة مجتمعية لديها معتقدات دينية معينة تشكلت في الماضي،تميز هويتها عبر الانتساب إلى العقيدة أو المذهب إذ تعده محددا" اجتماعيا" وسياسيا"، ذا أهمية وهو يتحول في المجتمعات المتدينة المتعددة الديانات في الوقت ذاته إلى كيان اجتماعي سياسي له دور في المجال العمومي؛ وقد تتحوّل الطّائفة إلى طائفيّة حين تتحوّل من معطى ديني أو تكوين اجتماعي إلى مرتكز سياسيّ يُتّخذ مطيّة للمصلحة والنّفوذ، والعمل على إقصاء كلّ ما هو مشترك مهما فاقت أهمّيته شأنَ ذلك الخلاف السّني الشّيعي الذي يلحّ فيه بعضهم على الاختلاف، ويهمل قصداً وجوه التماثل الكثيرة. وقد عرف "برهان غليون" الطائفية على أنها "الاستخدام السياسي للدين"، وأضاف في سياق آخر أن "الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي، الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها.

- الدولة –الأمة:

إن مفهوم الدولة–الأمة –État–Nation لم يتبلور إلا من خلال تطور مفهوم الدولة في حد ذاته، وإبراز كل الإشكاليات المرتبطة به. فقد شهد مفهوم الدولة في الغرب تطورا من خلال عدة مقاربات، خاصة في علمي الاجتماع والسياسية. وعند مراجعة لمفهوم الدولة نراها ترتبط بالسياق التاريخي لظهور الدول القومية بأوروبا أو ما يعرف بالدولة الأمة.ويعني مفهوم الأمة بأنه مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في تراث ثقافي مشترك، رابطة بسبب التاريخ المشترك والحدود الجغرافية. قد يتشارك الناس أو لا يتشاركون نفس التقاليد والقيم واللغة والدين. فحين يعرف "جوسيبي ماتزيني" Giuseppe Mazzini مصطلح القومية بأنها انتماء جماعة بشرية واحدة

لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة مشتركة في ارض هذا الوطن. ويميز عزمي بشارة بين مفهوم الأمة والقومية. فالأمة حسب عزمي بشارة مرت بتغيرات وتحولات فيبتدئ كمفهوم غير واضح فتارة يعرف على أنه الدولة وتارة يستخدم كمرادف للقومية وهذا المفهوم أي المقابلة بين الدولة والقومية والأمة ربما كان صحيح في مرحلة تاريخية ما ولكنه كما هي حال الأشياء تتغير مع الزمن لتتحول الأمة إلى مفهوم مستقل بحد ذاته لا يتماثل مع القوميات بالضرورة. وليس بالضرورة أن تكون الأمة موحدة على شكل دولة.

- **العرقية والاثنية:**

يرى كل من"جون هيتشنسون" John Hutchinson و"أنتوني سميث"Anthony Smith أن مصطلح العرقية هو مصطلح جديد نسبيًا، ظهر لأول مرة في قاموس أكسفورد الإنجليزي في1953، إلا أن أصوله تعود للصفة" عرقي "التي كان يتم استخدامها بكثرة في العصور الوسطى،كما تعود في أصولها للكلمة اليونانية Ethnos، التي تشير إلى القبيلة أو مجموعة الأفراد.وتعنى المجموعة العرقية على أنها مجموعة من الأفراد تشترك في عدد محدد من الصفات، تتمثل في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية كاللغة والدين، التقاليد.

أما الإثنية فتشير إلى هوية اجتماعية، حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين (معرفة الأنا والآخر)، ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الجماعة الاثنية على أنها جماعة تعتنق ثقافة تقليدية مشتركة وشعور بالذات، وتعتبر جماعة فرعية من المجتمع العام، ويختلف أعضاؤها عن باقي أعضاء المجتمع فيما يتعلق ببعض الخواص الثقافية، وقد يكون لأفراد هذه الجماعة لغتهم الخاصة ودينهم وعاداتهم المميزة، والأهم من ذلك شعورهم بالتوحد كجماعة تقليدية متميزة.

تقسيم الخطة:

تناولت هذه الدراسة ثلاث فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول النظري الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية من خلال مقاربة معرفية وقد قسم إلى ثلاث مباحث، اهتم المبحث الأول بمفهوم المعضلة الأمنية وأسبابها ومرتكزاتها وأنواعها، كما تناول هذا المبحث المقاربات النظرية حول المعضلة الأمنية، أما المبحث الثاني، فقد عالج موضوع الأمن المجتمعي من خلال ثلاثة مطالب، شملت المفهوم والمقاربات النظرية المفسرة للأمن المجتمعي وأبعاده ومرتكزاته، واختص المبحث الثالث في دراسة العلاقة الترابطية بين الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية داخل الدولة، من خلال تحليل كل من

التحولات في طبيعة النزاعات ما بعد الحرب الباردة، ومؤشرات انعدام الأمن المجتمعي في المجتمعات ما بعد النزاعات والحروب،وتأثيرات المعضلة الأمنية الداخلية على الأمن المجتمعي.

تناول الفصل الثاني بيئة الأمن المجتمعي ومحدداته في العراق من خلال أربع مباحث، خصص المبحث الأول في دراسة جيبوليتيكية العراق، أما المبحث الثاني فتناول التركيبة المجتمعية: طبيعتها وخصوصيتها بالعراق، ودرس المبحث الثالث الواقع الأمني والسياسي في العراق من خلال أربع مطالب،تناول الأول الوضع الأمني والسياسي قبل الغزو الأمريكي، في حين خصص المطلب الثاني لدراسة الوضع الأمني والسياسي بعد عام 2003، أما المطلب الثالث فقد عالج إشكالية بناء الدولة العراقية، في حين درس المبحث الرابع النزاعات الطائفية وبروز الهويات الفرعية، أما المبحث الرابع فقد عنون بالأمن المجتمعي والمعضلة المجتمعية بالعراق، وقسم إلى ثلاثة مطالب، من خلال دراسة طبيعة المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق، أبعادها .

أما الفصل الأخير، فقد تناول مستقبل المعضلة الأمنية المجتمعية للعراق،وقسم إلى ثلاثة مباحث،عالج المبحث الأول الفواعل السياسية والأمنية للبيئة الداخلية، أما المبحث الثاني فعالج الفواعل الخارجية وأثرها على المعضلة الأمنية من خلال مطلبين،تناول المطلب الأول فواعل البيئة الإقليمية وسياساتها اتجاه العراق، أما المبحث الثاني فقد تناول فواعل البيئة الدولية وأثرها على الأمن المجتمعي في العراق،واختص المبحث الأخير بدراسة تدابير وآليات لتفعيل الأمن المجتمعي العراقي من خلال مطلبين دراسة السيناريوهات المستقبلية وآليات لتحقيق الأمن المجتمعي.

خلصت الدراسة إلى الخاتمة والتي توصلت إلى جملة من النتائج المهمة حول أسباب التي أدت إلى تفاقم الأوضاع في العراق وعدم استقراره بعد.

الفصل الأول:
الأطر والمقاربات النظرية لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية

يعد الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيقه وضمانه، ويشكل المساحة الكبرى من النقاشات السياسية لوحدات المجتمع الدولي من دول ومنظمات دولية ، فقد عرف المجتمع الدولي حروبا عديدة من دولية وداخلية، شغلت الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، وحاول الباحثون في كل من حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، دراسة أسباب تلك الحروب وتحديد السبل والكيفيات لتحقيق الأمن واستتبابه .

أسهمت مختلف المدارس في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والإستراتيجية في تحديد المفهوم وبلورة مفاهيم أخرى لها علاقة وطيدة به مثل "المعضلة الأمنية"، وصياغة أسس ونظريات أمنية مختلفة، وتباينت تلك الرؤى ما بين تحديد وحدة التحليل والمرجعية المهددة والعوامل التي تشكل عناصر التهديد .

وقد برز في مسار تحديد مفهوم الأمن والمعضلة الأمنية ومستويات التحليل للمشاكل الأمنية اتجاهان، اتجاه تقليدي تتزعمه النظريات الكلاسيكية الوضعية في حقل العلاقات الدولية، والتي تهتم بالدولة كفاعل وحيد ووحدة للتحليل والدراسة في السياسة الدولية، في حين سعى الاتجاه الثاني الحديث إلى توسيع مفهوم الأمن والمعضلة الأمنية تماشيا مع المتغيرات الحاصلة في بيئة المجتمع الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ونشوب ما بات يعرف بحروب أهلية ونزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، والتي كان لها تأثير ودور بالغ في إعادة صياغة مفهوم الأمن ليضمن تحقيق أمن الفرد والجماعة، ليعرف بعدها المفهوم أبعادا أمنية أخرى، ومنها الأمن المجتمعي الذي هو محل الدراسة.

المبحث الأول: ماهية المعضلة الأمنية

يعد موضوع المعضلة الأمنية من المواضيع الجوهرية التي نالت اهتمام الباحثين في حقلي العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية على حد سواء،إذ أضحى المفهوم أحد أهم مفاهيم العلاقات الدولية منذ تَناوله كل من "هربرت باترفيلد[*]"Herbert Butterfield و"جون هيرز[*]"John Herz و"روبرت جيرفيس"Robert Jervis ، كما أضحى حجر الزاوية في تحليلات النظرية الواقعية الدفاعية، ويشير المفهوم حسبهم إلى إمكانية لجوء الدول إلى الحرب عكس رغبتها في ذلك ،كما تعرف"المعضلة الأمنية" على أساس تعبير موضوعي عن انعدام جو الثقة بين الدول في عالم تعتبر الفوضى سمته الرئيسية[1]،في حين تكمن المعضلة الأمنية في قلب الواقعية البنيوية، معبرة عن حالة الفوضى فالإجراءات المتخذة من أجل أمن الفرد يمكن أن تهدد أمن الآخرين، الأم الذي يؤدي إلى سباق التسلح والصراع والحرب، وهذا هو السبب الرئيسي للمعضلة الأمنية والمتمثل في عدم اليقين[2]، فحالة عدم اليقين هي حالة ملازمة للعلاقات البشرية،أي أنها ليست ظاهرة عرضية أو عابرة بل هي جزء من حالة العلاقات المتشابكة بين الأفراد والجماعات والدول،فحسب "كينيث بولدنغ[*]"Kenneth Boulding من الأفضل التعايش مع الشكوك(حالة عدم اليقين) في حالة ما أطلق عليه بـ" السلام المستقر" أكثر من "عدم الاستقرار" في حالة الحرب والتي تحدث عنها "ستانلي هوفمان[*] "Houffmann Stanly عام1965[3]، وبذلك فإن حالة عدم اليقين هي حالة ملازمة في العلاقات الدولية .

---

[*]- هربرت باترفيلد: مؤرخ إنجليزي، كان أستاذ للتاريخ المعاصر ونائب رئيس جامعة كامبريدج.

[*]–جون هيرز: كاتب ومؤلف ألماني وأمريكي، عمل بجامعة برينستون، عمل كذلك كمحلل سياسي في وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وشارك في محاكمات نورمبرج وساعد أيضا في وضع خطة لإطفاء الطابع الديمقراطي على منطقة الاحتلال في ألمانيا.

[1]-Shiping Tang, The Security Dilemma :a conceptual Analysis ,Security Studies,Volume18,Issue 3,2009,p591.

[2]-Jennifer Mitzen ,Ontological Security in The World politics :State Identity and security dilemma,Ohio State University,European Journal of International Relations ,volume12,Issue(3),2006,p341.

[*]- كينيث بولدنغ: اقتصادي أمريكي وفيلسوف متعدد التخصصات، له العديد من الأعمال منها، الصورة: المعرفة في الحياة والمجتمع1956، النزاع والدفاع: نظرية عامة 1962، كما شارك في تأسيس نظرية النظم ومؤسس العديد من المشاريع الفكرية الجارية في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

[*]– ستانلي هوفمان: مؤرخ وعالم سياسة فرنسي.

[3]-Ken Booth, Nicholas J.Wheeler,Rethinking the security Dilemma Security Studies, Aberystwyt University,Macmillan Education UK,January 2008,p2,linck: https://rb.gy/ycix.

.

المطلب الأول: مفهوم المعضلة الأمنية

تعتبر المعضلة الأمنية واحدة من أهم الأفكار النظرية في العلاقات الدولية، إذ تشير مختلف الدراسات إلى أن مصطلح "المعضلة الأمنية" The Security Dilemma" احتل مكانة مهمة في جل الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي تناولت مفهوم الأمن منذ خمسينات القرن الماضي،وقد عبر عن ذلك "روبرت جيرفيس*" Robert Jervis بالقول: "عندما تأتي فكرة جيدة ، فإننا نميل إلى توسيعها وتوسيعها وتطبيقها على نطاق واسع دون النظر في مشاكلها وحدودها"،هذا بالضبط ما حدث مع إحدى الأفكار الجيدة في العلاقات الدولية، وهي معضلة الأمن. ومنذ ذلك الحين تم تطبيقها على نطاق واسع لمعالجة أسئلة نظرية في العلاقات الدولية والسياسة الأمنية.

في حين أن الفكرة الكامنة وراء معضلة أمنية موجودة بالفعل منذ آلاف السنين[1]، إلا أن مصطلح "معضلة أمنية" صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي "جون هرتز"في كتابه " Idealis Internationalism and Security Dilemma"عام 1951، وأضاف المؤرخ البريطاني "هربرت بيترفليد"في كتابه History and Humain Relation تفسيرا مخالف للمعضلة الأمنية باعتبارها حالة من الخوف الهوبزي[2]. كما تلتها بعض الدراسات لكل من "روبرت جيرفرس" الذي عمد إلى تطوير المفهوم وتوسيعه و تطبيقه لمعالجة العديد من المسائل المهمة في العلاقات الدولية والنظرية والسياسة الأمنية[3]. وبذلك تعددت المقاربات النظرية في تحديدها مفهوم المعضلة الأمنية .

في البداية، لابد من الإشارة إلى الأطر النظرية التي تناولت المفهوم أو مصطلح المعضلة الأمنية وما أنتجته من تعريفات خاصة بها.

1- تعريف المعضلة الأمنية:

أضحت القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجه الدول على المستويين الدولي والداخلي، وأصبحت مهمة لتحديد المفاهيم المرتبطة بها، تلقى صعوبات من قبل الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، فقد كان لمفهوم "المعضلة الأمنية " نصيبا من ذلك، نظرا لارتباطه بمجموع من القيم والمعايير، والتي يختلف تقديرها من حقل إلى آخر،فهناك من ينظر إلى المعضلة الأمنية على أنها عبارة عن مأزق استراتيجي على مستويين في العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بحيث

*- روبرت جيرفس: عالم سياسي أمريكي، كان أستاذ في السياسة الدولية بجامعة كولومبيا، ومحرر مشاركا في دراسات كورنيل في الشؤون الأمنية.

[1] -Steffie van Kuppevelt ,The Insecurity of the Security Dilemma,Thesis seminar: Nations, States, Empires and the RestLeiden University, 11-06-2012 ,p5.

[2]-Alan Colin's,State-induced security dilemma maintaining the tragidy,Cooperation and Conflect, volume39,Issue1,March 2004, p27.

[3] -ShipingTang, opcit, p609.

يشمل كل مستوى جملة من المعضلات والتي تجبر صناع القرار على الاختيار بينهم، يتكون المستوى الأول والأساسي من معضلة تفسير دوافع ونوايا وقدرات الآخرين، أما المستوى الثاني وهو مشتق، يتكون من معضلة الاستجابة حول الطريقة الأكثر عقلانية[1]، للتعامل مع تلك التقديرات،وهناك من يراها أنها مجموعة من العقبات التي تواجهها الدول في سبيل تحقيق السلام والتعاون.

وعليه هناك مجموعة من التعريفات التي صاغها العديد من الباحثين في حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، فقد قدم "جون هرتز"تعريفا للمعضلة الأمنية في كتابه على أنها" مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر،حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا[2]،أما "روبرت جيرفس "فيعرفها على أنها الحالة التي فيها العديد من الوسائل والتي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين .

وقد اهتم المؤرخ البريطاني "هيربرت بيترفيلد" في كتابه التاريخ والعلاقات الإنسانية History and Human Relation لعام 1954 في تفسيره للظاهرة قائلا " إن وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري يوجد مأزقا يكمن في قلب المشكلة [3]، وهو الذي قدم تصور الأول مرة للمعضلة الأمنية باعتبارها المتغير الرئيسي الذي يُمكن من تفسير ديناميات النزاعات الدولية، وبالرغم من أن المقاربات النقدية شككت في صحة وفائدة المفهوم إلا أن المعضلة الأمنية لا تزال تشكل متغيرا حاسما في التفكير الواقعي المعاصر حول الأمن[4]، وقد قدم كل من "كين بوث[*]"Ken Booth و"نيكولاس ويلر[*]"Nickolas Wheeler تعريفا للمعضلة الأمنية على أنها سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الثقة، حيث تُحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان، الذي لا يمكن إزالته من

[1] -Ken booth, Nicholas J Wheeler, The security Dilemma:fear, Cooperation and Trust in world politique, Palgrave Macmillan Education UK, New York, 2008,pp4-5.

[2]–جون بيلس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية،ت: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004، ص 418.

[3]– عبير بهولي،النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص ص79–80.

[4] - Andras Szalai , Coping with the security Dilemma : A Fundamental Ambiguity of State Behavior , Central European University ,Ambiguities, Volume 2,Issue(2),2009,p 105.

[*]-كين بوث: منظر العلاقات الدولية البريطاني، وأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة أبيريستويث.

[*]– نيكولاس ويلر: أستاذ السياسة الدولية بجامعة برمنغهام ومحرر مشارك لسلسة كتب دراسات كامبردج في العلاقات الدولية.

تفكير دولة أخرى في ظل الحيرة التي تسودها، فيما إذا كانت الاستعدادات لأغراض دفاعية أو هجومية[1].

وبهذا ينظر إلى المعضلة الأمنية على أنها حالة تزيد فيها الدولة من وسائل دفاعها من أجل تحقيق درجة أعلى من الأمن، والتي مع ذلك، تفسرها دولة أخرى على أنها عمل عدواني وبالتالي يتم التصدي لها باتخاذها تدابير أمنية،مما يؤدي إلى الدخول في دوامة التسلح، وقد تتمثل المعضلة في الاختيار بين خيارين، أو يؤدي كلاهما إلى درجة أقل من الأمان: عدم الاستثمار في الدفاع وبالتالي المخاطرة بشن هجوم، أو الاستثمار في الدفاع وتدابير مواجهة المخاطر من قبل الدولة الأخرى، مما ينبئ أن احتمال انعدام الأمن قد يكون أكبر[2].

يتبين من خلال هذه التعريفات، أن طبيعة النظام الدولي والعلاقات بين الدول،لا تخلو من الشك والريبة،لذا تجنح كل وحدة سياسية إلى زيادة عوامل القوة لديها لتأمين وحماية حدودها وأفرادها، مما يخلق حالة من القلق والخوف عند الدول المجاورة لها (الشعور بالتهديد)، وبدورها تسعى جاهدة إلى زيادة قدراتها وإمكانياتها لردع أي احتمال لهجوم آت في المستقبل القريب، في ظل غياب حكومة دولية فوقية تسهر على ضبط العلاقات بين الوحدات السياسية وتحقيق الأمن واستتبابه.

هذا ما أشار إليه "كنيث والتز"[*]Kenneth Waltz في كتابه الشهير" الإنسان – الدولة –الحرب" في محاولة له لتنقيح نظرة الواقعية الكلاسيكية،مفسرا حالة الفوضى في بنية النظام الدولي تؤدي إلى خلق ما أسماه بمعضلة لا أمن Insecurity dilemma والتي تدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها[3]، هذا الشعور بعدم اليقين يدفع الدول الى زيادة قدراتها العسكرية، وهو ما دفع "إيريك ميلارد"[*]Eric Millard في تفسيره للمعضلة الأمنية يقر" يجب أن يكون هناك قدر كاف منعدم اليقين بشأن نوايا خصوم المرء، إذ لا يمكن استبعاد أي خطوة عدائية ،ولا يمكن ضمانها[4]وعزى كل من "نيك ويلر" و"كين بوث" حالة "عدم اليقين" التي لا يمكن حلها، إلى الاستعدادات العسكرية لدولة ما والتي يمكن أن تخلق حالة عدم

---

[1]– جون بيليس ،ستيف سميث، المرجع السابق، ص 246.

[2] -Thomas Diez, Ingvild Bode , Costa, Key Concepts in International Relations,SAGE Publications Ltd,2011,p205.

[*]- كينيث والتز: عالم سياسي أمريكي وأستاذ بجامعة كولومبيا، مؤلف مهم في مجال نظرية العلاقات الدولية ،وأحد مؤسسي الواقعية الجديدة.

[3] - Nuruzzaman Mohammed, Pardigms in conflict : The Contested Claims of Human Security Critical Theory and Feminism ,Cooperation and Conflect,Volume41,Issue3,September 2006,p288.

[*]- إيريك ميلارد: كان نائب رئيس جامعة باريس ومدير مدرسة الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية ، عضو في مركز نظرية وتحليل القانون، كان عضوا في مركز البحوث النقدية والقانونية .

[4]-Paul Roe ,Ethnic violence and The Soceital Security Dilemma, Routledge Series in Nationalism and Ethnicity,New York ,2005, P9.

اليقين لدى دولة أخرى (لا يمكن حلها)، خاصة إذا كانت الاستعدادات لأغراض دفاعية (أي لتعزيز أمنها) أو لأغراض هجومية (لإضعاف أمن الدول المحاذية لها أو المعادية لها)[1]،فهي في المقام الأول معضلة في التفسير بشأن نوايا الآخرين ودوافعهم وقدراتهم، والتي ترتبط بعاملين أساسيين هما عدم اليقين والرمز الغامض للأسلحة[2].

وبذلك فإن حالة عدم اليقين هي سمة من سمات المعضلة الأمنية وحالة ملازمة للوحدات السياسية في المجتمع الدولي، فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تفرض على وحداته السعي نحو المزيد من قدرات العسكرية لتأمين أمنها ،وهو نفس الدافع الذي يقود الوحدات الأخرى نحو المزيد من عوامل القوة لحمايتها مكتسباتها .

وعليه، فإن المعضلة الأمنية تعني عموما وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقترانه بالمخاوف ومشاعر الريبة والشك ضد الآخر، والشعور باللاأمن يولد مزيدا من الشعور باللاأمن حتى وإن كانت نوايا أي الطرف حسنة، فإنه سيبقى هناك للآخر تخوف دائم، وهو ما يعتبره "هيربرت" كمأساة من الصعب التغلب والتخلص منها[3]، وبأبسط العبارات فإن المعضلة الأمنية حسب أغلب الباحثين هي أين يكون فعل أو إجراء تتخذه دولة ما،في محاولة لزيادة أمنها يتسبب في رد فعل عند دولة ثانية،الذي في النهاية،يخفض الأمن الخاص بالدولة الأولى،[4]هذه هي المعضلة الأمنية، فإن ما يقوم به الفاعل لتعزيز أمنه يسبب ردود الفعل في النهاية، يمكن أن يجعل الفاعلون الآخرون اقل أمانا[5]، تلك هي المواقف التي تنجرف فيها الدول إلى صراع وربما حتى إلى حرب بسبب مخاوف أمنية[6].

2- أسباب ومراحل المعضلة الأمنية:

ممّا سبق ، يتبين لنا من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات المتعلقة بمفهوم المعضلة الأمنية، وجود صعوبة بالإجماع على تعريف واحد دقيق ومتفق عليه، ولربما يعود ذلك ليس فقط لاختلاف وجهات النظر أو الحقول المعرفية التي ينتمي إليها كل باحث، وإنما لتباين وجهات نظرهم حول الأسباب والمتغيرات التي تقف وراء المعضلة الأمنية، فهناك من يرى أن طبيعة النظام الدولي الآخذة في التغيير (نظام متعدد الأقطاب– ثنائية قطبية ونظام الدولي الجديد)

[1] -Paul Roe,op.cit., p9.
[2] - Andras Szalai ,Op Cit, p 106.
[3]- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005، ص 13.
[4] -Paul Roe ,op cit ,p9.
[5]- Bary R Posen ,The security Dilemma and Ethnic Conflict ,Surval Global Politics and Strategy, Beate Jahn,Liberal internationalism: historical trajectory and current prospects, International Affairs , volume94 , Issue 1, 2018,p84.
[6] - Steffie van Kuppevelt ,op cit,p7.

وسمته الفوضوية شكلت إلى حد ما أهم الأسباب، وأكثرها حدة، ويضاف إلى ذلك السياسات الذاتية والمصلحية التي تنتهجها الوحدات السياسية في المحيط الدولي، كما اعتبر الإنفاق العسكري ومستوى التسلح أحد أهم الأسباب المؤدية إلى نشأة المعضلة الأمنية،حيث يصل مستوى التسلح إلى حد الذروة وقد يبلغ عتبات عالية جدا،ويعود ذلك إلى السعي الدائم للوحدات السياسية نحو امتلاك أكبر قدر من الأسلحة وأكثرها فتكا (السلاح النووي – السلاح الكيماوي والبيولوجي)، ومما لا شك فيه أن عملية التفاعل بين العوامل والأسباب المذكورة تزيد من صعوبة وتعقيد عملية تحديد المفهوم.

- طبيعة النظام الدولي:

احتل النظام الدولي منذ نشأته صدارة الدراسات الأكاديمية المهتمة بالعلاقات الدولية والمجتمع الدولي، والتي تتبعت مراحل تطوره التاريخي من الفوضى إلى التنظيم ومن دائرة الدولة إلى دائرة المجتمع الدولي، والسعي نحو ترسيخ مرحلة جديدة من العلاقات بين الدول تهدف إلى تخفيف من حدة النزاعات وتطويق مظاهر الصراع وإيجاد سبل للتعاون بين وحداته .

قدم"جوزيف فرانكل[*]"Joseph Frankel تعريفه للنظام الدولي على أنه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام[1] في حين عرفه"موريس إيست ألدن[*]"Maurice East Alden على أنه مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد،أما "هنري كيسنجر"Henry Kissinger، فرأى في النظام الدولي" مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكوين الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل[2].

يتضح من خلال هذه التعريفات أن النظام الدولي عبارة عن وحدات سياسية تتفاعل فيما بينها وقد يأخذ هذا التفاعل عدة أشكال من صراع ونزاع و تعاون، وبذلك فالنظام الدولي هو بنية هيكلية قوامها

---

[*]- جوزيف فرانكل: كان أستاذ في العلوم السياسية بجامعة ساوثهامبتون بإنجلترا 1963–1978، مؤلف للعديد من الكتب منها صنع السياسة الخارجية.

[1]– يوسف زيدان، النظام الدولي: النشأة والتطور، الحوار المتمدن، السياسة والعلاقات الدولية ،2014/4/12، تاريخ التصفح: 2019/08/22، الرابط :https://rb.gy/oc7a.

[*]- موريس إيست ألدن: كان أستاذ في العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، واشتغل في العديد من الجامعات، كما اشتغل مستشارا في وزارة الخارجية الأمريكية والنرويجية.تركزت أبحاثه في مجال السياسة الخارجية المقارنة وخاصة السياسة الخارجية للدول الأصغر.

[2]– هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا،ت: عمر الأيوبي، دار الأهلية للتوزيع والنشر،عمان،1995،ص 527.

الوحدات الدولية ويتحدد شكل هذه البنية وطبيعة هويتها من خلال دينامية التفاعل والروابط القائمة بين الوحدات[1].

ونجد أنه في دراسة وتحديد بعض الباحثين لطبيعة النظام الدولي،قد انصب اهتمامهم حول الطبيعة الرخوة للنظام الدولي وافتقاره للاستقرار والذي قد يأخذ عدة أشكال، تناولها الباحث "مورتن كابلان"*Morton Kaplan في الأشكال الستة المتمثلة في: نظام توازن قوى،نظام ثنائي القطبية المرن، نظام القطبية الثنائي الصلب، النظام العالمي، النظام الهرمي، نموذج الوحدة المعترضة[2].

اعتبر كل من "والتز"Waltz و"جيلبن"Gilpin أن النظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول، لذا وجب تحديد خصائصه العامة، وقد توصل المهتمين بدراسته إلى أنه يتسم بالفوضوية وذلك للغياب المنظم (حكومة دولية أو عالمية) قادرة على ترسيخ قواعد وقيم مستقرة،فالعالم في ظل النظام الدولي لم يستقر بعد حيث مازالت النزاعات والصراعات بين وحداته هي السمة البارزة فيه، و في هذا يقول "هيدلي بول"*Hedley Bull:" إن سمة الفوضى، وليست سمة النظام، هي السمة البارزة في السياسة الدولية ...وما الحديث عن النظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوباوية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى[3]،أما "كينيث والتز" فقد عبر في كتابه نظرية العلاقات الدولية Theory of international politics عن فوضوية النظام الدولي والتي تدفع إلى ظهور معضلة للأمن،نظرا لعدم تأكد الدولة من حسن نوايا الدول الأخرى وهو ما يدفعها إلى تبني استراتيجيات عدائية لاعتقادها بأن سياسات التوسع هي التي ستعزز شعورها بالأمن ويحفز ذلك تبني الوحدات السياسية لسياسات التوسع على مستوى النظام الدولي، فكل دولة ومن أجل ضمان أمنها ستقابل عداء الدول الأخرى بنفس الأسلوب[4].

- السياسات الذاتية والمصلحية للدول:

يعد مفهوم المصلحة من بين المحددات الأساسية لسلوك الدولة والدافع لانتهاج سياسات واستراتيجيات بعينها على المستوى الدولي، وقد استعان بها الكثير من الباحثين والمفكرين في

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان ، دار الشروق، 2010، ص 28.

*– مورتن كابلان: عالم سياسة أمريكي، وكان أستاذ للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو، كما كان رئيسا لأساتذة أكاديمية السلام العالمية الدولية ورئيس مجلة World.

[2]– يوسف زيدان، المرجع السابق .

*– هيدلي بول: فيلسوف وأستاذ للعلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الأسترالية وكلية لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد، وقد اشتغل مديرا لوحدة الحد من التسلح ونزع السلاح في وزارة الخارجية البريطانية.

[3] - Hedley Bull , The anarchical society :asudy of order in world politics ,London Mcmillan ,1977,p12.

[4] - Kenneth N.Waltz,Theory of international politics, university of california, wesly publishing company ,P109.

دراساتهم الأكاديمية لتفسير وتحليل السياسات الدولية والعلاقات الدولية على اعتبارها متغير أساسي في عملية البحث، ويعود استخدام مفهوم المصلحة الوطنية كموجه لسلوك الفاعلين السياسيين إلى مؤسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية "هانس مارغنثو*"Hans J Morgenthau في مؤلفه " السياسة بين الأمم" Politics among Nations والذي كتبه عقب الحرب العالمية الثانية، وصدر في عام 1948، حيث يرى أن الدولة هي الوحدة الأساسية، وإن لم تكن الوحدة الوحيدة ذات السيادة في العلاقات الدولية وأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة الوطنية[1].

اعتبر "هانس مارغنثو"أن العلاقات مابين الدول تحكمها ثنائية مركبة هي (المصلحة والقوة)، بمعنى أن هذه العلاقات لم تبن إلا على أساس ما للدولة /الدول من مظاهر القوة تُعينها على تحقيق أهدافها ومصالحها العليا[2]، ومن ثمّ فإن الدول وهي تسعى لتحقيق مصالحها لا يمكن أن تسقط من حساباتها اعتبارات القوة الكامنة لديها، بمعنى إذا كان لكل دولة مصالح ،فإن هذه المصالح لا يمكن انجازها أو ضمان حمايتها إلا عن طريق القوة،فالقوة هي السبيل الوحيد لتحقيق مصلحة أو مصالح الدولة[3] أو القدرة على ضمانها ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء، كما يرى"وولفز" وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية، فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية [4].

فحسب "مورغنثوا" فإن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع مستمر نحو زيادة قدرات الدولة من إمكانيات القوة واستغلالها بالكيفيات التي تتناسب مع مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن مصالح الدول الأخرى ومدى تأثيرها عليها، وقد تتضارب المصالح بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي، خاصة إذا كان لكل منهما نفس المسعى أو الغاية أو تتشابك مصالحهما في إقليم معين، ما قد ينجر عنه معضلة أمنية، فمفهوم المصلحة الوطنية مرتبط بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرز في منحى كبير منها في أهداف الدولة، فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة

---

*– هانس مارغنتو: أبرز شخصيات القرن العشرين، عالم سياسي ألماني وأمريكي، له مساهمات بارزة في نظرية العلاقات الدولية ودراسة القانون الدولي، من أبرز مؤلفاته ، السياسة بين الأمم.

[1]– رضوبعمار،المصلحة الوطنية، كيف تدير الدولة تفاعلاتها التعاونية والصراعية؟ 15 ماي 2015،تاريخ المشاهدة : 20 أوت 2019، على التوقيت التالي : 20:35، الرابط: https://rb.gy/i61v .

[2]– عبد القادر محمد فهمي،المرجع السابق، ص 16.

[3]–المكان نفسه.

[4]–جيمس دروتي،روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985، ص 80.

على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة[1].

يضيف "مورغانثو"أن السياسة الدولية وتصرفات الدول عموما هي صراع على القوة بغض النظر عن الهدف المرسوم لها وأن القوة بمفهومها السياسي هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين[2] وقد تُترجم هذه العلاقة السلوكية بأسلوب الإقناع أو التهديد أو الأمر أو امتزاجها معا وكذلك تعني رغبة الدول القومية في الحصول على مصادر أولية أو السيطرة على الممرات البحرية أو إحداث تغيير في الخرائط السياسية،فإنها سوف تسيطر على السلوك الدول الأخرى من خلال التأثير في سلوكها الخارجي[3]، والرغبة في تحقيق مصالحها ما قد يولد معضلة تهدد الأمن للوحدات المشاركة فيه.

وفي هذا الإطار يقدم "كينيث والتز" مؤسس الواقعية الهيكلية تفسيره، فالدول من وجهة نظره تشكل هيكلا من خلال تفاعلاتها،ثم تتأثر بهيكل التفاعلات الذي شكلته بدرجة كبيرة، وأن المصلحة الوطنية هي نتاج هيكل النظام الدولي، وليست شيئا يكمن في المسؤولية الشخصية وإدارة القادة السياسيين، وفيما رأى "مورغانثو" أن الدول كانت تسعى للقوة المطلقة absolute power، فقد رأى "والتز" أن الدول تسعى للأمن الذي يكتسب من خلال القوة النسبيةٌ [4] Relative power، وبذلك فإن المعضلة الأمنية تنشأ من خلال محاولة الدول زيادة قدراتها وإمكانياتها من القوة الصلبة وخاصة العسكرية منها، وهو ما يدفع الوحدات الدولية إلى زيادة الإنفاق العسكري والسباق نحو التسلح بغية توفير كل الإمكانات لحماية القيم المكتسبة وبطبيعة الحال في مقدمتها الأمن.

- التسلح والإنفاق العسكري:

احتل موضوع السباق نحو التسلح والإنفاق العسكري حيزا مهما في الأبحاث والدراسات التي تهتم بالسياسات الدولية والاستراتيجيات الدفاعية والأمنية، فلطالما توجهت الدول إلى زيادة قدراتها الدفاعية لدرء أي هجوم محتمل في عالم لا يخلو من الحروب والنزاعات، وبذلك أصبح موضوع

---

[1]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، ط 5، القاهرة، مصر، 1991، ص 131.

[2]– ميلاد مفتاح الحراثي، سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانتو: دراسة مقارنة ،شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث،2011 تاريخ المشاهدة 18أوت 2019 على التوقيت 20:35، الرابط :https://rb.gy/v41l.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– رضوى عمار، المرجع السابق.

السلاح والتسلح أحد أهم المطالب التي تسعى الدولة إلى تأمينها بغية الحفاظ على وجودها وحماية أهدافها ومصالحها[1].

لقد تعددت الدراسات والتحليلات حول مسعى الدول لامتلاك أكبر قدر من الأسلحة وأكثرها قدرة على مجابهة الأعداء، فهناك من ربط هذا السعي للدفاع عن مصالحها العليا بحيث تمتلك القدرة على مواجهة أي تهديد قائم أو تميل إلى تأمين الحماية والاستقرار إقليميا[2]، وبنفس المنحى توجه "جوزيف كاميللري[*]"Joseph Camilleriفي كتابه "أزمة حضارة " لتفسير ظاهرة التسلح على مستوى النظام الدولي قائلا : " حين تشعر الدول بنسبة أقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترسانتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد من الشعور بعدم الأمن، وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف وبدون نهاية"[3].

يتضح من خلال ذلك،أن طبيعة النظام الدولي (غياب حكومة عالمية) تفرض على الدول السعي الدائم لزيادة قدراتها من القوة الصلبة خشية من انتهاك مصالحها الذاتية وفي مقدمتها أمنها، وهو ما قد ينجر عنه سباق نحو التسلح وما يزيد من تعميق المخاوف، وبالتالي المعضلة الأمنية قد يتولد عنها نزاعا أو صراعا أو يشتد إلى حالة حرب، فالتسلح أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها أمن الدول وسلامتها الإقليمية فضلا عن كونه ضمان الاستقلال والاستقلالية في عالم[4] لا تزال الوحدات السياسية فيه تتنافس على مصادر القوة والسلطة مستعينة بكل الآليات والوسائل وفي مقدمتها الآلة العسكرية .

ولعل الدافع الأبرز وراء سباق التسلح هو انعدام الثقة بين الوحدات السياسية ذات السيادة، فالحربين العالميتين الأولى والثانية وما انجر عنهما من دمار،أظهرت أهمية العامل العسكري في حسم الوضع العالمي المعقد والمحفوف بالأخطار، كما دعت الحاجة إلى التنظير للحد من التسلح والاتفاق

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 134.

[2]– عبد الوهاب القصاب، التسلح بين المفاهيمية والتطبيق دراسة في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد20،2001، ص 1.

[*]– جوزيف كاميللري: عالم اجتماع وفيلسوف أسترالي ومالطي، تخصص في الفلسفة والعلاقات الدولية، كان مدير مركز الحوار في لاتروب، كما كان عضوا في اللجنة الأسترالية لمجلس الأمن والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ.

[3]– عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1989، ص 79.

[4]– عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث،ضمن كتاب التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، بيت الحكمة،بغداد، 1988، ص 33.

حول نزع السلاح، وكان "إيمانويل كانط*" Emmanuel Kant أول من لفت نظر الباحثين في السلام إلى ضرورة نزع السلاح، والتخلص من الآلة العسكرية بوصفها إحدى مغريات النشاط الحربي، قائلا: "يتنافسون بعضهم مع بعض وكل منهم مقبض على سلاحه بيده، وهي مسألة غير محددة، ولأن عملية الحفاظ على السلم بهذا المستوى المسلح تصبح عبئا ثقيلا وتصبح المؤسسة العسكرية سببا للغزو المسلح بغرض التخلص من هذا العبء"[1].

ينطلق أنصار نظرية نزع السلاح من افتراض مفاده أن اختلاف المصالح والأهداف ما بين وحدات المجتمع الدولي يقود في أكثر الأحيان إلى المواجهات والحروب، وتفرض كل هذه الأوضاع على أطرافها أن يكونوا دائما مجهزين بالسلاح القادر على تأمين الحماية الذاتية وضمان المصالح الأساسية[2]، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات منذ بداية القرن العشرين للحد من التسلح إلى يومنا هذا منها :اتفاقية "رش باغوت*" بين الولايات المتحدة و بريطانيا عام 1817، كما أسفر مؤتمر واشنطن 1922عن اتفاقية للحد من التسلح بين فرنسا وايطاليا و اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة،إلا أن اغلب الدول أخلت بتلك العقود نتيجة غياب الضوابط في العلاقات الدولية، وبالرغم من ذلك ساهمت الجهود الدولية الممثلة بعصبة الأمم وتلتها هيئة الأمم المتحدة إلى الدعوة من جديد للحد من انتشار الأسلحة وإنشاء هيئات للرقابة،وشكلت الجمعية العامة لجنة نزع السلاح عام 1953 لمساعدة مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح وتنظيمه وخفضه وكذلك الرقابة على الأسلحة ووسائل استخدام الذرة للأغراض السلمية [3].

وأدى انتشار الأسلحة النووية إلى تسعير حمى سباق التسلح من جديد، وشكل مضامين خطيرة على جوهر السلام،خصوصا مع إمكان وقوع قنبلة نووية بأيدي مجموعة عدوانية أو إرهابية، وبدعوى

---

*– إيمانويل كانط: فيلسوف ألماني، أحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية، طرح منظورا جديدا في الفلسفة أثر في الفلسفة الأوروبية .

[1]– أبو قاسم قور، مدخل إلى دراسات السلام والنزاعات، مكتبة الأبتار للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان،2010، ص ص 19–20.

[2]–عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 134.

*– اتفاقية رش باغوت: هي عبارة عن اتفاقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا لإزالة أساطيلهما من البحيرات العظمى، باستثناء سفن الدوريات الصغيرة، وقد حددت الحدود بين إقليم ميزوري في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية البريطانية (كندا لاحقا) عند خط العرض التاسع والأربعين. وقد عكست تخفيف التوترات الدبلوماسية التي أدت إلى حرب 1812 وشكلت بداية التعاون الأنجلو– أمريكي.

[3]– سهيل حسين الفتلاوي، نظريه المنظمة الدولية ،ج 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 283.

الحد من تزايد السعي للحصول على الأسلحة النووية،فقد تم التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنعه (Non-ProliferationTreaty) وذلك في الأول من يوليو1968[1].

غير مجال التسلح النووي مفاهيم القوة العسكرية، وكان عاملا حاسما في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهدروجينية ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب حيث أن السلاح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية و بدل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي،في أي بقعة من العالم عرضة للتدمير ،بشكل مفاجئ وسريع ودون إنذار مسبق[2].

لذلك ازدادت الحاجة إلى نزع السلاح والحد من انتشاره وحظر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية،وعلى أساس ذلك عقدت الكثير من المؤتمرات والملتقيات الدولية للبحث عن حلول ردعية عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية تُلزم أطرافها ببنودها(معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،معاهدتا حظر التجارب النووية)(اتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وباطن الأرض ...)، كما حاول رواد البحث العلمي،بناء أساس نظري لعملية الحد من سباق التسلح،فظهرت نظرية النزع المنفرد للسلاح،ونظرية التوازن ونظرية الحظر المحدود، وكذلك النظرية التدريجية لنزع السلاح.

وبذلك فإن الغاية من وراء نزع السلاح أو الحد منه هي حماية البقاء القومي وتعزيز الأمن والحفاظ عليه على المديين القريب والبعيد[3]وكذلك القضاء على عنف الحرب وتقييد نتائجها وذلك من خلال تحريم استخدام الأسلحة المحرمة دوليا[4].

على الرغم من الجهود الدولية لحظر السلاح النووي والحد منه، إلا أن افتراض موافقة المجتمع الدولي برمته فورا على نزع السلاح النووي العام والكامل هو أمر غير واقعي بالمرة، مهما بلغت الاحتجاجات المناهضة للأسلحة النووية التي تقوم بها حملات العامة الداعية إلى نزع السلاح النووي ،فمن الواضح أن حكومات الدول الحائزة على السلاح النووي لا يثق بعضها ببعض بالقدر الكافي

---

[1]– أحمد علو، بين الانتشار النووي والردع الصاروخي: العالم على رأس صاروخ ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 71، كانون الثاني 2010، تاريخ المشاهدة :24أوت 2019 على التوقيت التالي: 22:24، الرابط:https://rb.gy/1jn3.

[2]– عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق ، ص 325.

[3]– مازن ثامر ضيدان، ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح ،التسلح في عالم بين التوازن والتفوق،التقريري الاستراتيجي السنوي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا،2019.

[4]– المرجع نفسه.

لاتخاذ مثل تلك الخطوة الجذرية[1]وتتمثل الحقيقة القاسية في أنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة والجهود المبذولة من أجل إقامة نظام فعال لمعاهدة عدم الانتشار النووي ،فإننا نعيش في عالم مازالت الدول الحائزة على الأسلحة النووية تمتلك فيه آلاف الرؤوس النووية وإضافة إلى ذلك فحسب للوكالة الدولية للطاقة الذرية ثمة مالا يقل عن 40 دولة أخرى سيكون لديها برامج تطوير أسلحة نووية مدنية جاهزة[2].

لا تزال قضية نزع السلاح والرقابة عليه وكذلك الحد من انتشار الأسلحة النووية مطروحة بقوة على طاولات الحوار بين القوى الكبرى إلا أن نظام الدولي الحالي لا يستجيب لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص،فهو نظام يقوم على تنوع اختلاف المراكز والقدرات العسكرية للدول،مما يعرقل مشاريع نزع السلاح، بالإضافة سيطرة الدول الغربية والكبرى على إنتاج وتصدير السلاح وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح لدى الدول الأخرى المستوردة للسلاح[3]، ويضاف لها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتي لا تزال تشكل تحديا كبيرا للحد من الأسلحة وعقبة أمام التعاون الدولي بين الوحدات السياسية الدولية وغير الدولية لمعالجة مشكلاتها ونزاعاتها في إطار مؤسسات دولية وفق آليات غير عسكرية، كما أن الأدوات الدولية المستخدمة في احتواء تلك التوترات العنيفة قد تنوعت من الردع العسكري ومرورا بمحاولات الدبلوماسية والأمر كله يتوقف في النهاية على مدى فظاعة التهديد أو خطورة التحديات التي يمكن أن تتولد عن الاندفاع باستخدام العنف المسلح من قبل هذا الطرف أو ذاك[4]، لذلك كان السباق جليا للعالم منذ سنوات عديدة، ففي عام 2008 بدا واضحا انتقال الولايات المتحدة من مرحلة الاعتماد الأسلحة الثقيلة إلى مرحلة تطوير الأسلحة الذكية العالية الدقة واستغلال التكنولوجيا وتقويضها عسكريا، وبالتالي سعت الصين أيضا منذ 2010 إلى إحداث طفرة عسكرية، حيث بدأت بالاستعراض العسكري وتحديث طائراتها التي كانت غالبيتها تعود إلى الحقبة السوفياتية[5].

---

[1]– بول ويليكينسن،العلاقات الدولية – مقدمة قصيرة،ت: لبنى عماد التركي، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2013، ص 112.

[2]– بول ويليكينسن، المرجع نفسه، ص 109.

[3]– عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص 228.

[4]– إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع،المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2011، ص ص 18-19.

[5]– ياسمين رزق، سباق التسلح: وسيلة الدول العظمى الأسرع لتدمير العالم، ساسة post، 2 فبراير 2017، تاريخ المشاهدة :21 أوت 2019، على التوقيت التالي: 20:20، الرابط:https://rb.gy/vijs.

يبدوا أن مسألة سباق التسلح والاستعداد والإنفاق العسكري وتحديث للترسانة الحربية سيبقى أهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى ودوائر القرار السياسي ومراكز البحث، وفي ظل التنافس الدولي الشديد وسياسات سباق التسلح، يبقى الأمن على مستوى النظام الدولي عرضة للانتهاك والخطر،ويمكن أن يتحقق التوازن الدولي بواسطة إستراتيجية نزع السلاح والحد منه وإن كان السباق بين الدول السبب الرئيسي وراء وجود عنصر اختلال دائم في التوازن الدولي، وهو ما يزيد بعدم الشعور بالأمن والاستقرار، مما يدفع لمزيد من التسلح[1].

مما ذكر، يتضح أنه ثمة علاقة ترابطية و تفاعلية بين الأسباب المذكورة، وهذا التداخل والتفاعل هو ما يدفع الدول إلى المبادرة لتبني سلوكيات معينة على المستوى الدولي بغية حماية مصالحها وأمنها إلا أنها تؤذي إلى تحفيز المعضلة الأمنية الخاملة.

- مراحل المعضلة الأمنية :

شغلت المعضلة الأمنية بال الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، فحاولوا رصد مراحل حدوثها،وقدم كل من "كين بوث" و"نيكولاس ويلر" رؤية نظرية بناءا على تتبع الأحداث الدولية والتي شكلت خطر وتهديد للأمن وأنتجت في الأخير مأزقا أمنيا، فقسماها إلى مرحلتين أساسيتين :

▪المرحلة الأولى – التفسير والتأويل:

تبدأ هذه المرحلة عندما تحدث الاستعدادات والمناورات العسكرية لدولة ما حالة من الشك والريبة وعدم اليقين لدى الدولة الأخرى بشأن الدوافع والنوايا وراء هذه التصرفات، ما إذا كانت هذه الإجراءات هي لأغراض دفاعية لتعزيز الأمن فقط، أو لأغراض هجومية[2]،أي لإضعاف أمن الدول المجاورة لها أو المعادية لها ،ومن هنا تبدأ مرحلة التكهن والتأويل والتفسير لخبايا هذا العمل العسكري فلا يمكن استبعاد حالة العدوان والهجوم المباغت، وهنا تجبر الوحدات الدولية على اختيار أسوأ التكهنات ويعود ذلك لعدة أسباب المتحكمة في خياراتها منها الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والسياسات المصلحية والذاتية[3]التي تتبعها الوحدات الدولية على المستوى الدولي وكذلك نسبة الإنفاق العسكري العالي والغير مبرر، فعندما تحاول بعض الدول التصعيد من إمكانياتها العسكرية من أجل زيادة أمنها عن طريق تطوير أسلحتها، فإن هذه الأسلحة قد يكون استخدامها غامضا،نظرا لان استخداماتها سواء كانت لأغراض دفاعية أو هجومية، فإن الدول تجد صعوبة في تحديد وتفسير ما إذا كانت الاستعدادات العسكرية اتجاه الآخر لأغراض هجومية أو دفاعية .

---

[1]- علي زياد العلي،المرتكزات النظرية في السياسة الدولية ،دار الفجر للنشر والتوزيع،2017، ص 53، بتصرف.

[2]- Andras Szalai ,Coping with The Security Dilemma : Afundamental Ambiguity of State Behaviour ,Central European University, Volume 2,N(2) ,2009,p106.

[3]- Andras Szalai, op cit ,p106.

▪المرحلة الثانية – الاستجابة:

بعد مرحلة التفسير والتأويل وأمام غموض القدرات العسكرية يأتي دور الاستجابة في تحديد الكيفية التي يرد بها صناع القرار نظرا لحقيقة كون الدول غير متأكدة من الاستعدادات العسكرية الخاصة بالطرف الآخر،وبالتالي تميل الدولة مدفوعة بعدم الثقة والخوف إلى التصرف والاختيار بناء على أسوأ الافتراضات[1]،وعليه تنتقل الدولة هي الأخرى إلى عملية التسليح الذاتي والزيادة في إمكانياتها العسكرية من خلال تحديث وتجديد ترسانتها العسكرية،كذلك المشاركة في المناورات والاستعدادات العسكرية، مما قد يدخلها في دوامة السباق نحو التسلح[2]،هذا الفعل هو الآخر يشكل تهديدا لأمن الدول الأخرى ويمكن أن يتطور إلى حالة حرب، وهو ما يجعل النظام الدولي والدول في دوامة الأمن أو المأزق الأمني.

ما يلفت النظر حول هذه المفارقات الأمنية هو أن العواقب الأمنية لم تكن مدروسة من قبل الدولة الساعية لزيادة قدراتها العسكرية،أي ديناميات رد الفعل لسباق نحو التسلح والذي بإمكانه التصعيد إلى حالة نزاع أو حرب، حيث توصف المعضلة الأمنية بالموقف الذي يمكن أن تحدث فيه حرب (مأساة) بين اثنين أو أكثر من المشاركين بحيث لم يكن يرغب أي منهم في هذه النتيجة[3]أي بدون وجود قوة تسعى لتغيير الوضع الراهن على مستوى النظام الدولي.

3- المرتكزات الأساسية للمعضلة الأمنية:

تستند المعضلة الأمنية على جملة من المرتكزات، منها :

- أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها حيث يصبح غايتها القصوى،وهذا في ظل الفوضى التي تميز النظام الدولي وقد عبر "كينيث والتز" عن مبدأ التنافس"إن الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن، والتنافس أدى ويؤدي إلى نزاع[4]، فالتنافس والتزاحم حالة حتمية وطبيعية وظاهرة إنسانية، وجدت بوجود اختلاف المصالح وتضاربها وسعي الأفراد والجماعات إلى تحقيق المكاسب على حساب الطرف الآخر،انطلاقا من حجم الوسائل والإمكانيات المتاحة لدى كل طرف على حساب الأطراف الأخرى[5]، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في

---

[1] -Christian Leupretch, The Demographic Security Dilemma ,Spotlight on Security,Yales Journal of International Affairs ,volume5,Issue2,2010,p 62.

[2] - Andras Szalai ,op cit ,p107.

[3]-Alan Collins,opcit,p28.

[4]- مارتن غريفش،تيري أوكلاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،ت:مركز الخليج للأبحاث،مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية،2008،ص 390.

[5]- نسيمة الطويل،ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2017، ص 30.

الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف، وهكذا هو الحال تقريبا بالنسبة لتنافس يكون أطرافه دولا أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي[1]، وقد علل رواد النظرية الواقعية حرب الخليج والتفكك الذي أصاب يوغوسلافيا السابقة وأجزاء من الإتحاد السوفياتي، بالقول :" إننا نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل،صحيح التعاون بين الدول قائم، إلا أنه من الصعب تحقيقه،بل إن الحفاظ عليه أكثر صعوبة[2].

- أما الركيزة الثانية، تتمثل في قصور الأطر التعاونية:والتي كانت محل جدال ونقاش نظري لفترات طويلة بين الواقعيين والليبراليين، حيث ترى الواقعية التقليدية بأن السياسة الدولية ليست إلا صراعا من أجل السلطة بين الدول،لذلك فإن الدولة تسعى للمحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي ليس إلا حلبة للمنافسة[3]،وتشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة بداية الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي، إذ لا تشير الفوضى هنا إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضا إلى خطر أن تصبح الدولة هدفا لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك.

ورأى الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية[4]وبالتالي فإن آفاق التعاون بين الدول محدودة وهامشية، فحين آمن الليبراليون بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام مدفوعين بإعجابهم بالاتحاد الألماني والأمريكي آنذاك،لذلك فهم يجدون بأن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش في ظل غياب السلطة المركزية لكنه غياب لا يؤذي إلى صراع حتمي دائم[5]، كما أنهم يعترفون بأن الحرب من الصفات الأساسية للعلاقات الدولية ولكنها ليست صفة دائمة حيث من الممكن تغييرها، وذلك بتأسيس فيدرالية دولية تكون عاملا حاسما في سلوك الأطراف وتحقيق قدر من انسجام المصالح، لكن صراعات القوى

---

[1]– حمدي محمد نذير، ظاهر التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز العربي،10جوان 2014، تاريخ التصفح: 2019/9/2 ، توقيت المشاهدة : 20:49، الرابط:https://rb.gy/ccnt.

[2]– جون بيلس، ستيفن سميث ،المرجع السابق، ص419.

[3]– وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي،الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد1، 2015، ص104.

[4]-Lorenzo Valeri, Public-private cooperation and Information assurance :A liberal Institutionalist approach ,Within :Johan Eriksson and Giacompiero Glacomello,op,cit,p 145.

[5]– وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص 105.

بين الدول العظمى مطلع القرن العشرين،أعادت مرة أخرى التشكيك بأطروحات الليبرالية على المستوى الدولي[1].

تستند أهم فرضيات الليبرالية الجديدة على مبدأ العقلانية حيث تعكس قدرة الأطراف على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست مركزية بسيطة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية[2]، كما يؤكدون أن التعاون الدولي قادر على لجم الفوضى والحد منها بشكل كبير، وله فوائد كبيرة لجميع الأطراف بغض النظر عن النسب الرقمية[3]، إلا أن هذا الطرح يصطدم بصعوبة تكريس أسس تعاونية فعالة خصوصا مع ترسخ مضامين المأزق الأمني كالشك وانعدام الثقة ورد الفعل السلبي وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تسهم في تعزيز حالة انعدام الأمن على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أن هناك نقطتين مهمتين في تعطيل مسارات التعاون الدولي هما[4]:

- غياب الثقة وبروز الخوف بين وحدات النظام الدولي :

أولا: يعد عامل الثقة من أهم العوامل المعززة لأواصر التعاون الدولي بين وحدات النظام الدولي في كافة المجالات، وعلى الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال "والتز" و"جون ميرشايمر[*]" John Mearsheimer يقرون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى إلا أن هناك حدود معينة لهذا التعاون لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تُعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها. ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول[5]، وبذلك فإن تحقيق التعاون بين الدول والمحافظة عليه يبقى صعب المنال في ظل غياب الثقة واحتكار لمسألة الغش للعلاقات بين الدول .

---

[1]– وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص ص 105– 106.

[2]- Men Honghuo ,Critiques of the theory of international Regimes: The Viewpoints of Main Western Schools of thought : https://rb.gy/vqw2.

[3]–هاشم العيسى، الليبرالية الجديدة ،مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن،2016/10/19 ، تاريخ المشاهدة 2019/9/7، على التوقيت التالي :20:34، الرابط:https://rb.gy/x2an.

[4]–جون بيلس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص 418.

[*]– جون ميرشايمر: كان أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، شارك مع ستيفن والت في تأليف ونشر بحث عن اللوبي الإسرائيلي في أمريكا ودوره الرئيسي في رسم السياسات الخارجية الأمريكية وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

[5]– جون بيلس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص 420.

ثانيا : الإيمان بنسبية المكاسب، وقد شكلت محورا لنقاش نظري طويل بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية حول ظاهرة التعاون الدولي،يجادل الواقعيون الجدد أمثال "جوزيف غريكو"JosephGrieco و"ستيفن كراسنر" StefanKrasner بأن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول للقلق بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون،وتبرير ذلك هو أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها قد تصبح مستقبلا أقوى، بينما يصبح شركائها أكثر هشاشة[1]، كما يعتقدون بأن المشكلة الحقيقية في التعاون لا تكمن في انعدام الثقة بين الدول بقدر ماهي مشكلة تتعلق أساسا بفوضوية النظام الدولي ووجود تهديد وجودي للدول بشكل دائم وهو ما يحتم عليها أن تكون منشغلة بشكل دائم بشأن المكاسب النسبية التي يمكن أن تحققها الدول الأخرى[2] وهي واحدة من العوائق التي تقف في وجه تكريس الأطر التعاونية، ويجادل روادها حول إمكانية حدوث تعاون دولي على المدى الطويل في ظل حالة الفوضى وخوف الدول من الفشل من تحقيق المكاسب المحتملة،لذلك هم ينتقصون من الطرح النظري لليبراليين المؤسساتيين بفشلهم في تقدير أهم سمات فوضوية النظام،وهي أن الدول تستطع اللجوء إلى القوة تجاه الدول الأخرى في أي وقت في إطار النظام الذي تغيب فيه سلطة عليا تستطع ردعها عن ذلك. وبأن المشكلة الحقيقية في التعاون لا تكمن في انعدام الثقة بين الدول بقدر ماهي مشكلة تتعلق أساسا بفوضوية النظام الدولي ووجود تهديد وجودي للدول بشكل دائم ومستمر،وهو الأمر الذي يحتم على الدول أن تكون منشغلة وبشكل دائم بشأن المكاسب النسبية التي يمكن أن تحققها الدول الأخرى[3].

الركيزة الأخيرة ، تتمثل في كون المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي، وهو ما سمح بظهور مفاهيم جديدة تماشيا مع فعل التهديدات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبذلك ظهرت تصنيفات جديدة لمفهوم المعضلة الأمنية اتخذت من الوحدات الأخرى غير الدولة وحدة للتحليل والدراسة تتناولها في المطلب الثاني.

[1]– بن قيطة مراد،إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، مجلة السياسة العالمية، العدد2، 2018 ص114.

[2]– المكان نفسه.

[3]-Joseph M. Grieco, Anarchy and the limits of cooperation : a realist critique of newest liberal institutionalism,International Organization,Vol3,N 42,(Summer 1988),p487.

المطلب الثاني: أنواع المعضلة الأمنية

على مرّ العقدين الماضيين نال مفهوم المعضلة الأمنية اهتمام بالغ، ولعل يعود ذلك لسبب ارتفاع نسبة الصراعات والحروب التي تعدت حدود القارة الواحدة، فحاول من خلالها باحثي كل من العلاقات الدولية والدراسات الأمنية رصد وتتبع المعضلة الأمنية ومحاولة تحديد أسبابها ومراحلها قبل أن تتحول إلى حرب أو صراع يضر بوحدات النظام الدولي، إلا أن نهاية الحرب الباردة أبانت عن حروب وصراعات مختلفة تتم داخل الوحدة الدولية وتضر بوحدات أخرى غير دولية، وعليه فأهمية المنظار التقليدي وبالأخص الواقعي الذي اهتم بالدول كفاعل وسعى إلى البحث عن سبل لضمان سلامتها من تهديدات البيئة الخارجية قد تراجع بفعل حقيقة أن أغلب الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي برز بشكل واضح مع قرب نهاية الحرب الباردة كانت تتم داخل الدولة، ما حاذى بباحثي الدراسات الأمنية والإستراتيجية بدراستها ومن ثم ظهرت مفاهيم أخرى منها المعضلة الأمنية المجتمعية والتي تعالجها الدراسة بالتفصيل في هذا المطلب .

1- المعضلة الأمنية الدولية:

منذُ تَصوُرِها من قبل "جون هيرز" في عام 1950، تم إثراء المعضلة الأمنية وتحديثها وإعادة التفكير في بناء أسس نظرية تماشيا مع المتغيرات التي أحدثها عقد ما بعد الحرب الباردة وظهور وحدات أخرى، أضحى تأمينها لا يقل أهمية عن تأمين الدولة، بل أصبح تأمينها ضرورة لتأمين الدولة.

تَصف معضلة الأمن ظرفا تبدو فيه الجهود والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحسين أمنها القومي كما لو أنها أعمال مُهدِدة للدول الأخرى،ما يؤذي إلى انخفاض الأمن[1]بدل زيادته نتيجة ميل الدول المُهَددة إلى إتباع خطوات عسكرية مضادة، وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعها،فمن المحتمل أن يختاروا إما زيادة قدراتهم العسكرية من أجل إعادة توازن القوى، أو شن هجوم وقائي لمنع الدولة المسلّحة من زعزعة التّوازن في المقام الأول[2] ،وهو ما على الدول الكبرى أن تتوخاه في تصرفاتها وأن تتخذ خطوات فعلية تساهم في تعزيز الأمن العالمي، فالأمن واللاأمن يعرف بعلاقته بالهشاشة الداخلية والخارجية التي تهدد فعليا أو احتمالا بضرب بنية الدولة المتمثلة في إقليمها،مؤسساتها، نظام حكمها أو إضعافها، وبهذا يتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية،بأن المعضلة الأمنية تشكل أهم مصدر للصراع في العلاقات الدولية،فقد لفتت عدد من الأعمال العلمية لكل من "روبرت جيرفس" و"كين بوث" و"نيك ويلر" الانتباه إلى الأهميّة الوجودية للمعضلة

[1]- Andres ,Wivel,Can the security dilemma explain Actual Conflicts, Security Dilemma,International Encyclopedia Of Political Science ,Thousand Oaks Califonien Sage Publications , Vol 7,2011,p2.
[2]- Andres ,Wivel,op cit,p2.

الأمنية[1]، ويعد الباحث السياسي الأمريكي "روبرت جيرفس"،أكثر الباحثين مساهمة في تقديم منهجية للمعضلة الأمنية وتأثيراتها على العلاقات الدولية[2] في كتابه "الإدراك والإدراك الخاطئ" Perception And Misperception في 1976، ثم في مقاله عن" السياسة العالمية "بحيث يحلل المقال المأزق الأمني من منطلق نظرية الألعاب لاسيما " معضلة السجين" التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون، وقد اعتمد الباحث في منهجه على فكرتين: أولها مفادها أن العلاقات الدوليةُ تشكل نظاما سياسيا واجتماعيا فريدا، بحيث لا توجد فيه سلطة عليا تفوق الوحدات الرئيسية في النظام (الدولي)،التي يمكنها تطبيق القانون الدولي بشكل منهجي،مما يستوجب على الدول ضمان أمنها لوحدها، إلا أن السبل التي تنتهجها الدول في سبيل ذلك قد تشكل تهديدا للآخرين، ومن هنا تنشأ المعضلة الأمنية، ويعد السباق نحو التسلح أحد أكثر مظاهر المعضلة الأمنية بروزا على مستوى العلاقات الدولية[3].

الفكرة الثانية، وتتعلق باختلاف تفسير وتصنيف التوترات الدولية، على الرغم من أن المعضلة الأمنية هي عنصر هيكلي،إلا أن العلاقات الدولية تتخذ عدة أشكال،ففي بعض الأحيان تكون العلاقات بين الدول عدوانية ولكنها أيضا قادرة على المنافسة، بينما تظل سلمية وحتى تعاونية في العديد من المجالات[4]. وقد اعتمد الباحث في دراسته للمعضلة الأمنية على دور المتغيران التّاليين: ميزان الهجوم والدفاع والتمييز بين الأسلحة والسياسات الهجومية والدفاعية[5]، ولتوضيح سلوك الدولة على مستوى النظام الدولي، استوحى "جيرفس" من مثال " الأيل " لروسو.

أما بالنسبة "جون ميرشايمر"وهو أحد أهم منظري المعضلة الأمنية (في الاتجاه الواقعي)،فيؤكد على أن الفوضى الدولية والخوف الهوبزي يهيئان الدول للمواجهة الدائمة، يقول "أن الدول في ظل الفوضى المميزة للنظام الدولي– في ظل غياب حكومة عالمية– واستحالة تيقن دولة من نوايا الدول الأخرى فإن البقاء هو الهدف الأسمى للدول الكبرى وهو الذي يهيمن على الدوافع الأخرى كافة وهو ما يعني أسبقية الأمن خاصة مع سعي الدول إلى التوسع الذي يهدد الدول الأخرى ويخلق ثلاث أنماط للسلوك[6] وهي الخوف،الاعتماد على الذات والهيمنة .

تؤكد المعضلة الأمنية الدولية على أن المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة في هذا الوضع مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تام من دول عدوانية أخرى محتملة، ومن ثم عليها اكتساب

[1]- James Chisem, Can the Security dilemma explain actual conflicts, January 17,2012,p1,linck: https://rb.gy/oqbi.
[2]-Pascal Venesson, Le Dilemme de la Securité : anciens et nouveaux usage ,Espaces Temps,71-73,1999,p49.
[3]- Pascal Venesson,op cit,p49.
[4] -Ibid.
[5]- Pascal Venesson ,op,cit.
[6] -John Mearsheimer, The Tragedy of great Politics, Survival Volume 44,Issue 3 January 2002,p150-151.

وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية،لكن عند تكديسها لوسائل الدفاع عن النفس،فإن هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين،الذين بدورهم يقومون بمضاعفة تسليحهم، وبذلك فهم ينقصون من مستوى أمن الدولة السابق[1].

ويشرح "هربرت باترفيلد"هذا الموقف بالقول" أنت تعرف نفسك انك لا تعني له أي ضرر، وأنك لا تريد شيئا منه سوى توفير ضمانات لسلامة نفسك، وليس من الممكن لك أن تدرك أو تتذكر بشكل صحيح أنه بما أنه لا يستطيع رؤية ما يدور في ذهنك، فلن يكون لديه مطلقا نفس تأكيد نواياك التي لديك "[2]،فبالنسبة "لهرتز" خلق الخوف صراعا بين الجماعات، أما "بوترفيلد"استمد الخوف من عجز الناس عن فهم كيف يمكن تفسير دوافعهم السلمية /الحميدة ونواياهم الدفاعية / التفاعلية على أنها تهديد من قبل الآخرين[3]،كما يميل المبدأ العام في التخطيط للأمن القومي على أساس ما يلي "ليس لديك ما تخشاه منا، ولكن يجب أن نشعر بالقلق من أن دوافعك حتى وإن كانت سلمية الآن، قد لا تكون كذلك في المستقبل، وأن نواياك سواء،أولا يعطيك رد الفعل الآن القدرة على تعزيز طموحاتك " من الواضح أن مشاكل عدم الثقة تتضاعف عندما يتم تعيين المآزق الحالية على سجل تاريخي لعلاقة متضاربة[4]،هذا المأزق الذي ينبثق من حالة عدم اليقين التي لا يمكن حلها، والتقييم الذاتي وليس الموضوعي، لقدرات الجهات الفاعلة الأخرى ونواياها،والحاجة إلى الاستجابة العينية هي مقدمة لتحقيق لما يسميه كل من "ويلر"و"بوث " "المفارقة الأمنية " ويصفه "جيرفس" بنموذج الدوامة[5].

يتضح من ذلك أن عدم اليقين سمة تلازم العلاقات الدولية وعامل مؤثر في رسم السياسات الدولية المستقبلية، باعتباره فخا لا مفر منه لانعدام الأمن، وقد تأخذ المعضلة الأمنية الدولية نماذج مختلفة على مستوى النظام الدولي، فقد صاغ "سنايدر" مصطلح "المعضلة الأمنية الإمبريالية "لوصف الموقف الذي ترغب فيه دولة واحدة على الأقل في النظام في التوسع، حتى إذا كان هذا ينطوي على بعض المخاطر التي تهدد أمنها، فوفقا له فإن المعضلات الأمنية الإمبريالية تنشأ من ديناميات المنافسة المحدودة على المصالح غير الأمنية وهي نتيجة ثانوية للمنافسة على عدم الأمن[6] من أجل تحقيق أهداف وأجندات السياسية أو اقتصادية أو الإيديولوجية التوسعية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنها تعتمد على تطوير القدرات العسكرية الهجومية والتي قد ينجر عنها الدخول في سباق نحو التسلح.

[1]- John M Cotter , Cultural Security Dilemma and Ethnic Conflict in Georgia, The journal of Conflict Studies, Vol19,Issue1, Spring 1999,p2.
[2]-Andres ,Wivel, op cit .
[3]-Ken Booth,Nicholas J. Wheeler, op cit,P4.
[4]- Ibid .
[5] - Ken Booth ,Nicholas J. Wheeler, op cit,P4.
[6] -Shiping Tang, opcit,p 610.

أما "ويلر" وكين بوث، تناولا مفهوم "المعضلة الأمنية المتعمدة" لتمييزها عن الشكل الغير المقصود للمعضلة التي تحدث عنها كل من "هيرز" و"بيترافيلد"، فحسبهما فإن المعضلة الأمنية المتعمدة تنشأ من خلال سيناريوهين، الأول عندما تتبنى دولة استراتيجيات عدوانية متعمدة من أجل ردع دولة أخرى تُكن لها العداء، وإمكانية أن تؤذي المعضلة الأمنية في هذه الحالة إلى دفع دولتين قائمتين على الوضع الراهن على النظر إلى بعضهما البعض على أنهما تهديد لدرجة يتبنيان استراتيجيات عدوانية متعمدة لردع بعضهما البعض، قد تصل إلى حرب وقائية وبذلك فإن هذه الحالة التي تصورها "كين بوث" و"ويلر" ليست إلا نتيجة محتملة للمعضلات الأمنية (العميقة والمتفاقمة)[1].أما السيناريو الثاني، يدل على الحالة التي تدعي فيها الدولة الثورية إلى تبني موقفا بتهدئة الدولة المستهدفة وذلك بتحسيسها بالأمن الزائف، محاولة إخفاء نواياها الخبيثة، وبهذا فإن هذا الموقف يعبر عن تحد إدراكي وتهديد استراتيجي حقيقي لدى الدولة المستهدفة لاستيعاب النوايا الخفية للمعتدي[2].

حاول آلان كولينز Alan Collins* إنقاذ المشاريع السابقة من خلال المزج بينهما وفق رؤية جديدة ومحاولة ربطها بالمعضلة الأمنية الناشئة عن الدولة، والتي تنتج من خلال انتهاج قوة الوضع الراهن (الهيمنة الطموحة) سياسة عدوانية تجاه جيرانها من أجل تخويفهم، الهدف ليس الإطاحة بالوضع الراهن والقائم، بل تعزيزه، وجعل الآخرين خائفين من تحديه[3] وتغييره،وقد بذل الأب المؤسس للمفهوم "جون هيرز"جهودا متضافرة للتمييز بين ظهور الأعمال العدائية بين الجهات الفاعلة ذات النوايا الحميدة وتلك الحروب التي تتدفق مباشرة من السياسات التي تتجاوز الأمن السليم[4] وتمثل إحدى الحالات النموذجية للمعضلة الأمنية في العلاقات الدولية هي تلك الذي نشأت بسبب صعود ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر – وانتهاجها لسياسات عدائية اتجاه جيرانها ومحاولاتها للسيطرة والهيمنة على الواقع الأوروبي، وهذا ما يفسر جزئيا سبب رؤية العديد من المحللين مثل "آرون فريدبرغ*" Aron Friedberg لأوجه التشابه بين الماضي الأوروبي – لاسيما التنافس بين القوى العظمى التي بلغت

---

[1]- Shiping Tang, opcit,p611.

[2]-Ibid.

*- آلان كولينز: أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ويلز، يعمل في مجال الأمن الدولي ومختص بدراسة الأمن في جنوب شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ومحرر لدراسة الأمن المعاصرة.

[3]-Shiping Tang, opcit ,p612.

[4] - James Chisem, opcit,p3.

*- آرون فريدبرغ: عالم سياسة أمريكي، اشتغل منصب مدير برنامج برينستون لأبحاث الأمن الدولي في مدرسة وودرو ويلسن،وكذلك القائم بأعمال مدير مركز الدراسات الدولية، وقد عمل في مكتب نائب رئيس الولايات المتحدة كنائب مساعد لشؤون الأمن القومي ومدير تخطيط السياسات من 2003 إلى غاية 2005.

ذروتها خلال الحرب العالمية الأولى ومستقبل آسيا، لكن محللون آخرون يجادلون بأنه بما أن آسيا مختلفة تماما عن أوروبا،فإن هذه المقارنات التاريخية (أو الجغرافية) مضللة[1].

من الواضح أن الخطر الرّئيسي على الأمن الدولي في الفترة التي أعقبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة يكمن في ما يسمى الحروب الجديدة، أو صراعات الدول الفرعية التي تنشأ عن النزاعات العرقية،أو الدول الفاشلة في المناطق ذات التنمية المتدنية[2] إلا أن هذا لا يعني زوال ونفاذ المعضلة الأمنية الدولية بشكلها التقليدي،إذ ثمة عوامل ومحددات عديدة تبين حجمها وحدتها ومدى تأثيرها على الأمن الدولي في عصر ما بعد الحرب الباردة بالرغم من ظهور معضلات أمنية أخرى لا تقل خطورة عنها على الأمن القومي ومن تم الدولي، وإن كانت تهدد كيانات ومرجعيات غير دولية:

1- خطر حرب باردة جديدة: في ظل التوتر الذي شهدته العلاقات الأمريكية – الصينية،حيث أدت المنافسة الشّرسة الصينية – الأمريكية إلى خلق تهديدات والتي تطورت بأشكال مختلفة وخطيرة ،خاصة مع تبني الإدارة الأمريكية نهجا مشددا إزاء الصعود المتنامي لبكين على الساحة الدولية، ومحاولات لفرض المزيد من الضغوط عليها، سواء فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين أو بالتطور التكنولوجي[3]، وهوما حذى بالعديد من الباحثين والأكاديميين الاهتمام بتلك العلاقة الصّراعية، حيث ذهب البعض منهم إلى تفسير بإمكانية إعادة إنتاج حرب باردة جديدة يكون طرفاها هذه المرة: الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

كما لا تزال منطقة الأزمات في مضيق تايوان والتي كانت تمثل الجبهة المركزية في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، حيث يعد المضيق مسرحا نشطا لديناميكيات المعضلة الأمريكية، إذ يتم تسليحه بشدة ويعتبر موقع تصعيد عسكري محتمل، لا يمكن السيطرة عليه،وعلى خلفية ذلك،هناك مسألتان متصلتان أثارت انعدام الثقة بين بكين وواشنطن وهما الدّفاعات الصّاروخية وتسليح الفضاء،الأمر الذي يقلق المخططين الاستراتيجيين في بكين، هو أن واشنطن تنظر إلى دفاع الصّواريخ الباليستية)(BMD كجزء من إستراتيجية هجومية للإجهاض النووي والتي تهدف إلى إعطاء الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية على عملية التّصعيد في أي أزمة دولية مستقبلية، حتى إذا تم إقناع الزعماء الصينيين بأن الإدارة الأمريكية لا تحمل نوايا عدوانية (مأزق يعترف به الواقعيون الأمريكيون الهجوميون جيدا) فما هي الضّمانات

[1]-Hans Kundnani , Le dilemme de sécurité asiatique ,European Council on Foreign Relations,30july 2014,the linck : https://rb.gy/8cmtv.

[2] -James Chrismen ,op cit,p4.

[3]- أحمد عبد العليم، صناعة العدو : دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، الخميس 01أوت 2019، تاريخ التصفح: 12نوفمبر 2019، على الرابط التالي:https://rb.gy/z9g5.

التي يمكن أن يتمتع بها قادة الولايات المتحدة في المستقبل، بحيث أن لا يحمل المستقبل أية إمكانية استخدام دفاعات صاروخية كجزء من[1]إستراتيجية هجومية ؟

كما تميزت العلاقات الأمريكية الروسية في الألفية الثانية بالتصعيد المستمر حول واسع من القضايا الدولية والإقليمية، فضلا عن تلك المتعلقة بقضايا الحد من التسلح[2]، فقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرها "دونالد ترامب[*]"Donald Trump في 2017 لتأكد على أهمية توسيع النفوذ الأمريكي في العالم، معتبرة أن دور روسيا الدولي يمثل تهديدا للولايات المتحدة مستخدمة مصطلح" الدول التحريفية "للإشارة إلى روسيا والصين اللّتين تحاولان تغيير الوضع الراهن[3]، وتسعيان إلى تفعيل أدوارهما الدولية والإقليمية وخلق مناطق نفوذ جديدة ولضمان مصالحهما الإستراتيجية، على سبيل المثال التواجد الروسي العسكري في سوريا والكيفية التي أدار بها الأزمة السورية، والتي سمحت بضمان بقاء النظام الحليف على رأس السلطة .

2- خطر سباق التسلح الجديد: لم يؤدي انهيار الثنائية القطبية ونهاية الحرب الباردة إلى إحلال السلام المنشود بل عرف العالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة نابعة من وحدات غير دولية (نزاعات طائفية وعرقية وداخلية،حركات إرهابية)، حيث أسهمت في تعقيد عملية صنع السلام، وأدت إلى انعدام الأمن، وقد أثبتت الدول ذات المؤسسات الفاسدة وغير الفعالة،أنها أضعف من أن تتصدى للتهديدات المتشابكة التي تراوحت من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومع تزايد عدد الدول الطامحة إلى التسلح النووي، وازدادت احتمالات حيازة الأطراف من غير الدول،أسلحة دمار شامل عبر التجارة العالمية غير الشرعية[4]،وظل شبح حرب الأسلحة الشاملة مهددا للسلم العالمي[5]قائما، فقد دفعت الترتيبات الإستراتيجية والإيديولوجية الجديدة للعالم بعد انهيار الدولة الشيوعية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد و العشرين إلى مزيد من التسابق الدولي المحموم نحو التسلح والعنف[6]،إذ لم يتحقق السلام بشكل مطلق بعد الحرب الباردة، بحيث ظل التوتر يميز العلاقات الدولية، فلم يكن مفاجئ رؤية إحياء بناء الأسلحة التنافسية. يذكر

---

[1]-Ken Booth ,NicholasJ.Wheeler ,Rethinking The Security Dilemma ,op cit,p8.

[2]- نورهان الشيخ، تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط،مجلة دراسات شرق أوسطية ،مركز دراسات الشرق الأوسط،الأردن،العدد 89،خريف 2019، ص25.

[*]– دونالد ترامب: هو سياسي أمريكي، شغل منصب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة من2017إلى 2021.

[3]– نورهان الشيخ، المرجع السابق،ص25.

[4]– معهد السلام الدولي، أسلحة الدمار الشال والأسلحة الصغيرة والخفيفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد 90، ص 7.

[5]– أبو القاسم قور،المرجع السابق، ص4.

[6]– المرجع نفسه، ص 5.

"زبيغو بريجنسكي*"ZbigniewBrzezinskiفي كتابه " الفوضى والاضطراب العالمي على مشارف القرن الواحد والعشرين" أهمية العامل العسكري في حسم قوة الدولة بعد الحرب الباردة حيث أشار أن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة العالم من دون أن تواجه خصما قادرا على مناظرة قوتها العالمية الشاملة ذات الأبعاد الأربعة:الأول الوصول العسكري العالمي،الثانية الدور الاقتصادي العالمي، الثالثة الجذب الثقافي –الفكر العالمي، والرابعة المعضلة السياسية العالمية[1]، إلا أن مع بداية الألفية الثانية شهدت الساحة العالمية تنافسا شديدا بين قوى عالمية وأخرى إقليمية.

فقد تعاظمت النفقات العسكرية لغالبية بلدان العالم، فحسب إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)،شهدت الفترة من 1989الى سنة 2008ارتفاعا كبيرا جدا في النفقات العسكرية على مستوى العالم[2]، فقد قدر الإنفاق العسكري العالمي بنحو 1464مليار دولار عام 2008، واستأثرت الولايات المتحدة بـ41.5 بالمئة من الإنفاق العسكري الإجمالي في العالم، تلتها الصين بنسبة 5.8 بالمئة ،ثم فرنسا وبريطانيا وروسيا بنسبة 4- 4,5 لكل منها[3].

أظهرت أحدث بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام 2017، ارتفاع حجم صادرات السلاح حول العالم بنحو 8,4 بالمئة، في الفترة من 2012 إلى 2016، مقارنة بـ2007 إلى 2011، ليبلغ أكثر140 مليار دولار[4]، كما ارتفعت حصة الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها لتبلغ 33 بالمئة مقارنة ب30 بالمئة في الأعوام الخمسة السابقة،محققة مبيعات بأكثر من 46 مليار دولار، بحسب ذات المصدر[5]، فمن الناحية الإستراتيجية، تتهم عدة دول أهمها الصين وروسيا، واشنطن بتبني سياسات الحرب الباردة،من خلال فرض عقوبات اقتصادية تهدف إلى عزل دول وإشعال

---

*– زبيغنيو بريجنسكي: مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1977–1981، كما عمل مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذ في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكينز بواشنطن.

[1]–زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ت : مالك فاضل، دار الكتاب العربي، بيروت ،1998، ص 75.

[2]– محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 75،كانون الثاني 2011، على الرابط:https://rb.gy/be5xs.

[3]–التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Sipri،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان ،2009، ص 31.

[4]– محمد عابد، سباق التسلح والعقوبات الاقتصادية..ثنائية الهيمنة الأمريكية في القرن 18،21جانفي2018، تاريخ التصفح :30نوفمبر 2019، الرابط:https://www.aa.com.tr/ar.

[5]– المرجع نفسه.

سباق تسلح في عدة بؤر توتر حول العالم، وخصوصا تلك التي تشكل مصادر لموارد الطاقة، وطرقا لتصديرها إلى الصين،لتحجيم الأخيرة استراتيجيا.

يختلف السباق الأمريكي الصّيني عن سباقات التسلح الأخرى، حيث أن الصين التي حققت اكبر اقتصاد في العالم خلال فترات قياسية تسعى من خلال ذلك السباق إلى مزاحمة أمريكا على مكانتها في قيادة العالم،بالإضافة إلى حرصها الدائم على امتلاك كل سلاح من شأنه أن يكون الرادع للقوة الأمريكية في حال توجهت إليها[1].

-التسلح في الفضاء الخارجي: بدأ هذا السباق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في خمسينات القرن الماضي كجزء من الحرب الباردة ،ومحوره التسابق على أخذ أكبر مساحة من الفضاء عن طريق الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء،كان الأمر إظهارا للقدرة والتقنية لكلتا الدولتين في مجال غزو الفضاء[2]واستعراضا لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية والتقنيات الأخرى المرتبطة بها،وكان الاتحاد السوفياتي أول من بدأ هذا السباق حين أطلق أول قمر اصطناعي في العالم وهو سبوتنيك– 1 في4 أكتوبر 1957،ثم أكد الاتحاد السوفيتي سبقه عندما أطلق قمره الاصطناعي الثاني سبوتنيك –2 في3 نوفمبر1957[3]،فطوال أغلب فترات الحرب الباردة،عمل الاتحاد السوفياتي على تطوير واختبار الألغام الفضائية، وهي مركبات فضائية ذاتية التفجير يمكنها ملاحقة أقمار التجسس الصناعية الأمريكية وتدميرها عن طريق إمطارها بوابل من الشظايا[4]، لكن الولايات المتحدة وبفضل قوتها العسكرية استطاعت أن تفرض تفوقها باختراعها "المكوك الفضائي "وكذا السعي نحو عملية بناء محطة فضاء دائمة "أتلانتيس" وبنفس الوقت توجه الاتحاد السوفياتي لتثبيت تواجده نحو بناء محطة فضاء "مير"، وبهذا غدا الفضاء أحد أهم الساحات التنافس الإيديولوجي والعسكري أثناء الحرب الباردة.

أمام هذا السباق المحموم على الفضاء تم عقد اتفاقيات دولية تنظم الرحلات إلى الفضاء وحسن استخداماته منها: "معاهدة الفضاء الخارجي"، والتي نصت على أن "الفضاء الخارجي، بما فيه القمر والأجرام السماوية الأخرى،لا يخضع للحيازة القومية من خلال ادعاء السيادة، عن طريق الاستغلال أو

---

[1]– ياسمين رزق، سباقات التسلح: وسيلة الدول العظمى الأسرع لتدمير العالم،ساسة Post، 02فبراير 2017، الرابط:https://rb.gy/a16p.

[2]–التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المرجع السابق.

[3]–التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)، المرجع السابق.

[4]- Lee Billings ,War in Space May Be Closer thanever, Scientific American ,10 August, 2015, link: https://rb.gy/y6p1.

الاحتلال،أو بأي وسيلة أخرى"[1]،إن هذه الاتفاقية لم تحدد ما يمكن فعله في الفضاء المجاور للأرض ولم تكن في ذلك التوقيت موضعا للجدل أو الخلاف،إلا أنه ومع غياب الثقة وسوء التفاهم والسّرية والحذر الدبلوماسي التي ميزت العلاقات الدولية وجعلت القوى العظمى في حالة تخمين حول نوايا بعضها البعض،حيث كان لتحسن التكنولوجيا وتطور الضرورات الإستراتيجية للبلدان دورها في توجيه السياسات الدولية نحو الفضاء،فقد صارت مسألة الهيمنة على الفضاء تُؤخَذ بالاعتبار،وقد تم توجيه انتقادات شديدة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI)،التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في عام 1983[2]، والذي مثلت الخطوة الأولى نحو إنشاء البنية التحتية لمشروع (C4ISR).

وفي سعيها الحثيث نحو تحقيق الهيمنة العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد على البنية التحتية الفضائية في شن الحرب، حيث ثبتت جزءا كبيرا من قدراتها شبكاتها الالكترونية في الفضاء مما مكنها من التدخل في الصراعات في جميع أنحاء العالم (كانت الأقمار الصناعية العسكرية العمود الفقري لشبكة مركزية للعمليات تضم هياكل القيادة، السيطرة، الاستخبارات، المراقبة والاستطلاع وغيرها)[3] بالرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص على أن"استكشاف الفضاء الخارجي يجب أن يقتصر فقط على الأغراض السلمية ويجب تنفيذه لفائدة جميع الدول ولصالحها".

وعليه حاولت كل من الصين وروسيا بقوة تحدي التفوق الأمريكي في الفضاء عبر برامجها الفضائية العسكرية الطموحة، مما يزيد من مخاطر الصراع على السلطة وفرض النفوذ من خطر اشتعال نزاع قد يشل البنية التحتية الفضائية لكوكب الأرض بأكمله،فقد اعتبر "ترامب" في إستراتيجيته الجديدة للأمن القومي الأمريكي، أن بكين وموسكو عدوان لواشنطن وليس الإرهاب أو أي تحدي آخر،ومجال السيطرة على الفضاء سواء عسكريا أو علميا أحد ساحات التنافس،التي قال "ترامب" إنه لن يسمح بوجود منافس لأمريكا في هذا الشأن[4]، ففي جوان2018، قرر الرئيس الأمريكي "ترامب " توجيه سياسة الفضاء"، فأصدر بمقتضاه توجيهات للبنتاغون للبدء في التخطيط لإنشاء فرع سادس

---

[1]-Treaty on Princiles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space , Includinging the Moon and Other Celestial Bodies,accessible at :https//bit.ly/2oghnq3/.

[2]– ستراتفور،عسكرة الفضاء بدأت بالفعل،ت: ساسة بوست، نون بوست، تاريخ النشر:2015/11/12، تاريخ التصفح :2019/12/9، على الرابط التالي:https://rb.gy/yyg0.

[3]–ستراتفور، المرجع السابق.

[4]- محمد عمر ،آليات و تداعيات خطة دونالد ترامب للسيطرة على الفضاء الخارجي، المركز العربي للبحوث والدراسات ،27جوان 2018، تاريخ التصفح: 5ديسمبر 2019، على التوقيت التالي :18:58، على الرابط التالي :https://rb.gy/e8zv.

مستقل للجيش الأمريكي يتولى القيام ببعثات وعمليات في الفضاء[1] قائلا: " لا يكفي فقط أن يكون هناك وجود أمريكي في الفضاء، يتعين أن تكون هناك هيمنة أمريكية في الفضاء"[2].

يبدو، أن السبب الرئيسي للمخاوف بشأن الفضاء والاستقرار الاستراتيجي في الوقت الحاضر نابع من نفس المخاطر التي حاولت معاهدة الفضاء الخارجي معالجتها، فقد يؤدي التنافس على الفضاء إلى النزاع، حيث يملك أطرافه القدرة التقنية لوضع الأسلحة في الفضاء أو تدمير الأقمار الصناعية المستخدمة في الإنذار المبكر أو الاستطلاع أو الاتصالات،مما يزيد من دوافع شن هجوم استباقي ،قد يؤدي إلى حرب كونية، وتناول المفكر العسكري الصيني "وانج تشنج" في عام 2000 في مقال له بعنوان" الأضلع الناعمة في الجيش الأمريكي:نقطة ضعف إستراتيجية" أن "الدول التي لا تستطيع أن تكسب حربا ضد الولايات المتحدة باستخدام الدبابات و الطائرات،يمكنها مهاجمة نظام الفضاء الأمريكي والذي سيبدو بالنسبة لها خيارا مغريا لا يمكن مقاومته "[3].

– عالم متعدد القوى النووية:

يعد موضوع أسلحة الدّمار الشامل وامتلاك التكنولوجيا النووية من أكثر المواضيع المثارة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ومحاولة العديد من دول العالم امتلاك الطاقة النووية ودخولها إلى النادي النووي، حيث يرى الباحث الأكاديمي وواضع الاستراتيجيات السياسية "جيرار شاليان[*]" Gérard Chaliand، أن " الحد من انتشار الأسلحة النووية يستهدف (أيضا) تأخير– بقدر المستطاع– إمكانية أن تصبح القوى المتوسطة،خاصة إذا ما كانت عدائية ملاذا. وبالنسبة للأقوى،يتعلق الأمر بالحفاظ على القدرة على إخضاع الأضعف"[4].

تمثل قضية الانتشار النووي أحد الأمثلة التوضيحية الأكثر جلاء على عولمة السياسة العالمية، ذلك أنّ ظهور الأسلحة النووية وقدرتها غير المسبوقة على إحلال الدمار عبر الحدود الوطنية قد

---

[1]- ماثيو وليامز،عسكرة الفضاء: هكذا ستبدو قوة الفضاء،ت: نون بوست، نون بوست، تاريخ 2019/08/24، على الرابط التالي:https://rb.gy/rux2y.

[2]- ماثيو وليامز،المرجع السابق

[3]- Mark Williams ,China’s Antisatellite Missile Test : Why ?MIT Technology Review,March 8,2007 ,accessible at :https://bit.ly/2AlPCei.

[*]-جيرار شاليان: خبير جيوستراتجي فرنسي، متخصص في العلاقات الدولية والإستراتيجية والنزاعات المسلحة وخاصة النزاعات غير النظامية.

[4]– لماذا تمتلك بعض دول العالم سلاحا نوويا وتحرمه على غيرها،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،9أبريل 2015، على الرابط التالي : https://rb.gy/xmdv.

غير واقع كوكبنا[1]، كما أن التهديد هنا يتمثل في انهيار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،ولا شك في أن مشاعر القلق حيال انتشار الأسلحة النوويّة قد أصبحت تحتل موقعا متزايد الأهمية على جدول الأعمال العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك فإن الكثير من العوامل التي جعلت منها قضية عالمية كانت قائمة لعدة عقود[2]، وقد نبهت " مارغريت تاتشر* "Margaret Thatcher الوزيرة الأولى السابقة لبريطانيا من هذا التهديد بالقول إن انهيار الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى مفاقمة التهديد الوحيد الأكثر إثارة للرعب في الأزمنة الحديثة ،التهديد المتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل[3].

إنّ مقياس الضرر الحقيقي يكمن بتزايد مستمر في عدد الدول الوافدة والمعادية إلى النادي النووي، كالهند وباكستان وكوريا الشمالية والصين وإسرائيل،التي وصلت إلى مستوى حصولها على الطاقة النووية وأسلحة الدمار الشامل ودول أخرى في طريقها لامتلاكه واللحاق بالركب النووي كإيران، وهناك احتمال لمعاودة وقوع الضرر كـ"هيروشيما وناكازاكي" ولو بنسب أقل،بسبب تزايد سلسلة هندسية بتخرج الكثير من اللاعبين الجدد في النادي النووي، وكذلك بفقدان العالم القديم ذي القطبين الكبيرين، ولاشك في أنه في عالم متعدد الأقطاب ذي الأحلاف المتقلبة والأهداف المتصارعة بين عدد أكبر من الفرقاء،لابد من ازدياد احتمال وقوع كارثة[4]، وفي الوقت الذي تواصل فيه هذه الدول للحصول على أسلحة نووية وتتسبب في تهديد معاهدة حظر الانتشار النووي،فإن الولايات المتحدة تواجه معضلة أمنية دولية لعدم قدرتها لتوفير الضمانات الأمنية لحلفائها "كوريا الجنوبية وإسرائيل"،إذ لم يستوعب صناع السياسة الأمريكية خطوط الصدع الجديدة للواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد،وقد حان الوقت للنظر في بعض تغييرات اللعبة المفاهيمية التي حدثت في العالم خلال العقد الماضي وأن يجدوا خارطة طريق جديدة يمكن لقيادة ائتلاف من الدول ذات التوجه المماثل حول قضايا مثل الانتشار النووي الكوري الشمالي – الإيراني، وثمة أيضا حاجة مستمرة للاحتفاظ بضمانة أمنية قوية لحلفاء أمريكا[5] وأمام فشلها لمنع ظهور كوريا شمالية نووية وتحويل إيران لدولة نووية،يبدأ حلفاء أمريكا

---

[1]– جون بيليس،ستيف سميث، المرجع السابق، ص 709.

[2]– المرجع نفسه،ص 710.

[*]– مارغريت تاتشر: رئيسة وزراء المملكة المتحدة من 1975–1990.

[3]– مارغريت تاتشر تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة،المحافظون الجدد، ت:فاضل جتكر،ارون ستلزر،العبيكان للنشر،السعودية،2005،ص 146.

[4]– مارك هاينز دانيال،عالم محفوف بالمخاطر – استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة،ت:أدهم شاكر عضيمة، العبيكان للنشر،الرياض،19فيفري 2002، ص ص 73– 74.

[5]-Christina Y.Lin ,China and North Korea-Iran Nuclear Axis ,Asian Conflicts Reports, The Washington Institute,Issue 12, July- August,2010,p2.

في التفكير في خياراتهم النووية للتهرب من التراجع المتصور لقوة الولايات المتحدة في عالم متعدد الأقطاب[1].

وفي ظل استحالة منع السلاح النووي وحظره من الانتشار، وإمكانية حيازته من قبل وحدات غير دولية "مجموعة و منظمات إرهابية " وما قد تشكله من تهديد للأمن والاستقرار في النظام الدولي يبقى احتمال خطر اندلاع نزاعات وصراعات نووية فعلية قائما بدل من الحد منها.

خطر الإرهاب :

بات الإرهاب الدولي من أكثر الظواهر خطورة على المجتمع الدولي وعلى أمن وحداته، وقد ارتفعت وتيرته وخطورته بشكل واضح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،وتطورت أساليبه خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، وأضحى بذلك موضوع السياسات والاستراتيجيات الدولية،حيث سارعت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم لتحسين سياساتها لمكافحة الإرهاب،بتبني تشريعات جديدة وزيادة الموارد المتاحة لأجهزة الاستخبار والتنفيذ ووضعت سياسات قمعية للكشف عن الشبكات الإرهابية وملاحقتها[2] وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب، والتصدي لأي عمل إرهابي والوقوف في وجه أي دولة تدعم الأعمال الإرهابية بمختلف الطرق (حملات عسكرية،اقتصادية..)[3].

يعكس الإرهاب تغييرات هيكلية عميقة في البيئة الأمنية الدولية حيث بات الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن العالمي لا ينبع من شبح حرب نووية بين قوتين عظيمتين كما كان يجري خلال الحرب الباردة،إنما ينبع من خلايا إرهابية تضرب دون إنذار مستخدمة أسلحة تدمير شامل[4]،وبهذا المعنى نشأت الحرب على الإرهاب – بظهور شعور جديد بعدم الأمن(تهديدات جديدة من فواعل غير دولية)،مما يعكس حقيقة بأن توفير الأمن لم يعد مضمونا من قبل نظام الدولي التقليدي(أي الوحدات الدولية فقط)[5]ومن تم وجب إعادة النظر في نوع التهديد وبنيته ومصدره وتأثيره على الأمن في النظام الدولي .

---

[1]-Christina Y.Lin ,op cit,p3.

[2] -Lorenzo Vidino,Europe's New Security Dilemma, Center for Strategic and International Studies, October 2009,The Washington Quarterly32 :4,p61.

[3]–بسام محمد خضور،مخاطر الإرهاب الدولي وضرورة التعاون الدولي لمكافحته،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،العدد 25، 29أكتوبر 2019، ص 63.

[4]– جون بولتون، مابعد محور الشر :تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل، المحافظون الجدد،العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية،2005، ص 183.

[5] - Philip G.Cerny ,Terrorism And The New Security Dilemma ,Naval War College Review, Winter2005,Vol ume58 ,N 1, p14.

أولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر اهتماما بالغا بمحاربة ومكافحة الإرهاب، وتبنت آليات جديدة في إستراتيجية الأمن القومي تستند إلى آلية الأمن الوقائي بدلا من الردع والاحتواء، وتقوم هذه الآليات على أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال إرهابية مدمرة من جانبه ضد أهداف أمريكية وذلك باستخدام القوة العسكرية[1]، وآلية إضعاف سيادة الدول وذلك بممارسة الضغط على الدول التي ترعى الإرهاب أو توفر له ملاذا آمنا و ذلك لإجبارها على تغيير نهجها وإذا اقتضى الأمر تغيير نظام الحكم فيها وحتى لا تشكل تهديدا مستقبليا لها وقد تم وضع قائمة بالدول المقصودة والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة بـ"محور الشر"[2]إلى جانب ذلك تبني آليات أخرى منها بناء تحالفات دولية لمكافحة الإرهاب.

ثمة تعارض بين تطور الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود، غير خاضعة لدولة ما، وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكية والتي تستند إلى التصور الواقعي للعلاقات الدولية حيث تعتبر أن تهديدات الأمن الدولي تنبع من الدول بدلا من الجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث لا يزال صانعوا السياسة الأمريكيون يرون أن الإرهاب يعتمد بشكل حاسم على الدول في انتشاره وتأثيره،وهو منظور يتلاءم مع المفاهيم المسبقة للواقعية وينظر إليه على أنه يستدعي ردود فعل عسكرية وطنية عظمى قائمة على القوة[3]، وبرى لدوغلاس فيثDouglas Feith*المسؤول الثالث في البنتاغون أن" الصلة بين المنظمات الإرهابية والجهات الرّاعية للدولة أصبحت الفكر الاستراتيجي الأساسي الذي تقوم عليه إستراتيجيتنا في الحرب على الإرهاب"[4] وبناء على ذلك تم اتخاذها ذريعة لشن هجمات وحروب استباقية على كل من أفغانستان سنة 2002 والعراق عام 2003.

في المقابل،يعد الإرهاب مجرد بعد واحد لظاهرة أوسع تعمل على تغيير النظام الدولي والسياسات الداخلية للوحدات الدولية، فقد تغيرت هيكلة خارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطلح عليه في الكثير من الأحيان " بالتهديدات اللاتماثلية Asymmetric

---

[1]- مختار يحياوي، تطور آليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على فكرة الأمن الدولي والأمن الإنساني، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السادس، جوان 2018، ص 283.

[2]– مختار يحياوي، المرجع السابق،ص283.

[3]- Philip G.Cerny ,op cit ,p12.

*– دوغلاس فيث: شغل منصب وكيل وزارة الدفاع لسياسة رئيس الولايات المتحدة جورج دابليو بوش، تم وصفه أنه مهندس حرب العراق، حيث لعب دورا في تعزيز الادعاء بأن نظام صدام حسين كان له علاقة عملياتية مع القاعدة.

[4] -Philip G.Cerny,op cit,p12.

Threats وبصورة أحدث "التهديدات الهجينة"Hybrids Threats[1]، وقد كتب عنها الجنرال "جيمس ماتيس"James Mattis[*](الذي شغل قائد القيادة المركزية الأمريكية) في مجلة الإجراءات مشيرا الى ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات[2]،وتُعبر هذه التهديدات عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية في المرحلة التي تلت الحرب الباردة وهي ظاهرة تؤذي إلى ظهور معضلة أمنية جديدة في السياسات العالمية،فقد جادل العديد من منظري العلاقات الدولية بأن العولمة " الترابط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتزايد للدول التي نتجت عن زيادة العلاقات التجارية والمالية والتقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات، كان يقوض سلطة كل دولة على حدة،حيث تتدفق السلطة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الشركات الخاصة والجماعات الناشطة عبر الوطنية[3].

مما سبق، يتضح أن ثمة عوامل جديدة أفرزها عصر ما بعد الحرب الباردة زادت من تعقيد ومن بين تلك محاولات لتعزيز المفهوم من خلال أفكار جديدة، كانت الأعمال وتشابك الظاهرة السياسية (المعضلة الأمنية) وبات من الصعب التنبؤ بمآلاتها بسبب تدخل فواعل غير دولية في اللعبة السياسية الدولية وتأثيرها بقوة على بنية النظام الدولي.

2-المعضلة الأمنية المجتمعية :

المقبولة على نطاق واسع تلك التي درست الصراعات بين الجماعات في المجتمعات أو الجماعات العرقية من خلال المعضلة الأمنية، وكان إسهامها الرئيسي هو استبدال الدول بمجتمعات ذات هويات ثنائية التداخل فيما يتعلق بمستوى التحليل، وباستثناء ذلك، لم تؤذ الطرق الجديدة إلى حل الافتراضات والمفاهيم المركزية التي تشكل جزء لا يتجزأ من المعضلة الأمنية[4]، حيث تتمثل المشكلات الأمنية في فهم العمليات المعقدة لكيفية ظهور هذه المشكلات ولماذا،وكيفية تحديدها والاستجابة لها من قبل الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية[5]، وهذا ما سعت إليه "مدرسة كوبهاغن" لدراسته

---

[1]-جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ،مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي ،العدد:21،01فبراير2017، تاريخ التصفح :2019/12/24 على التوقيت التالي :20:32، الرابط :https://rb.gy/lfig.

[*]- جيمس ماتيس: جنرال أمريكي متقاعد ووزير الدفاع الأمريكي السابق.

[2]- جارش عادل، المرجع السابق.

[3]-Philip G.Cerny, op cit ,p 13.

[4]-Ali Belgic ,Towards a new Soceital Security Dilemma :Comprehensive Analysis of Actor Responsibility in Inter-Societal Conflicts ,Review of International Studies,volume39,Issue1 ,January 2013 , p187.

[5]-Mely Caballero –Anthony ,Ralf Emmers , AmitavAcharyaNon-Traditional Security In Asia –Delimma in Security,Nanyang Technological University,Singapore,Routledge,Taylore and Francis Group,London and New york, P15.

وتقديم رؤية تتناسب مع قضايا الأمن غير التقليدية،والحجة هنا أن الدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني ازدواجية مفهوم الأمن والتي تنطوي على مزيج من أمن الدولة المعني بالسيادة والأمن المجتمعي المعني بالهوية، وقد جادل "صمويل هنتغتون*"Huntington Samuel في عام 1996بأن الصراع المستقبلي على المستوى الكلي ينتج عن الاختلافات في الثقافة بين الحضارات غير المتوافقة في حين على المستوى الجزئي،سوف تصبح الثقافات المتحاربة داخل الدولة التهديد غير النظامي السائد،تخوض الجيوش النظامية الحروب وفق للمعايير والطرائق المعمول بها، فحين يستخدم محاربو العصابات مزاياهم الاجتماعية والثقافية لتعويض المزايا التكنولوجية التي يمتلكها الجنود النظاميين[1].

تنبثق المعضلة الأمنية المجتمعية من مفهوم المعضلة الأمنية الكلاسيكية،وهو ما يفسر الأمن المجتمعي الذي وضعه كل من "بوزان"و"ويفر"،حيث ذكرا بأن "بعض النزاعات العرقية تكتسب ديناميكية خاصة بها"[2]. ويُنظر هنا إلى الصراع العرقي على أنه مشابه للصراع العرقي السياسي والذي حدده "تيد روبرت غور*"Ted Robert Gurr "المجموعات التي تحدد نفسها باستخدام معايير عرقية تطالب نيابة عن مصالحها الجماعية ضد الدولة، أو ضد الفاعلين السياسيين الآخرين"[3]، وكان "باري بوزان*"BarryPosen أول من استخدم مفهوم المعضلة الأمنية لتفسير النزاع العرقي في مقاله المعنون بـ" المعضلة الأمنية والنزاع العرقي عام 1993[4]، وسعى إلى توسيع مفهوم المعضلة الأمنية واستخدامها في دراسات الصراعات العرقية.فقد قدم نظرته والتي استحدثها من انهيار الإتحاد السوفياتي حيث رأى في، سقوط الأنظمة الامبريالية حدث من شأنه أن يؤسس للفوضى الناشئة وهو الوضع الذي يشبه للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا النحو جادل بوزان بأن نظرية المعضلة الأمنية يمكن تطبيقها بشكل مثمر لفهم الصراع العرقي في ظل هده الفوضى الناشئة، وحدد المعضلة الأمنية على النحو التالي" يمكن للدول أن تثير ردود فعل هده حتى و لم يكن لها ميول توسعية،هذه هي المعضلة

---

*- صمويل هنتغتون: عالم سياسي أمريكي وبروفسور بجامعة هارفارد مدة58 عاما، عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال. يعد أحد أكثر علماء السياسة تأثيرا في النصف الثاني من القرن العشرين.

[1]–حسين باسم، الاستقرار الأمني في العراق مقاربة في المفهوم المعضلة الأمنية، مركز الدراسات الإستراتيجية،جامعة كربلاء،23أبريل 2019، الرابط: https://rb.gy/hqf8.

[2] -Žaneta Ozoliņa, Societal Security: Conceptual Framework,Zinātne Publishers, 2016,p25.

*– تيد روبرت غور: عالم سياسة أمريكي، متخصص في تحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية.

[3] - Erik Melander ,Anarchy Within The Security Dilemma Between Ethnic Groups in Emerging Anarchy, Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Peace and Conflict Research, Uppsala University in 1999, p36.

*- باري بوزان: عالم سياسة بريطاني، كان أستاذ للعلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد وأستاذ بجامعة كوبهاغن وجامعة جيبلين، وهو مع أولي ويفر شخصيتين مركزيتين في مدرسة كوبهاغن.

[4]-Paul Roe ,The intrastate Security Dilemma :Ethnic Conflect as a tragedy ,Journal of peace and Research Volume 36 ,Issue2,1999,pp183-202.

الأمنية ما يفعله المرء لتعزيز أمنه يثير الريبة عند الآخر،في النهاية ،يمكن أن تجعل المرء أقل أمنا[1] "، وهو نفس التصرف التي تقدم عليه الجماعات العرقية كما لو كانت دولاً دون ضمان أمنها من قبل الدولة بانعدام فعالية الحكومة المركزية، وبالتالي "المعضلة الأمنية تؤثر على العلاقات بين هذه الجماعات، تماماً كما تؤثر على العلاقات بين الدول"[2]وفي مناقشته للجوانب الرئيسية للمعضلة الأمنية، ركز "بوزان" على النقاط التالية :أ- الفوضى (الواقعية – الناشئة)، ب –الخوف (ضمنيا بسبب عدم اليقين من نوايا الآخرين)،ج- عدم وجود نوايا توسعية أو خبيثة،د –نتيجة هزيمة ذاتية، هـ- دوامة الفعل و رد الفعل التي يمكن أن تدفع الدولتين إلى الإجراءات الوقائية والإستباقية، و- تنظيم المعضلة الأمنية من خلال عدم التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، توازن الدفاع والهجوم وعدد الحلفاء المحتملين[3] وبهذا فإن عمل "بوزان" يقوم على دمج التفكير الواقعي الجديد للمعضلة الأمنية في دراسة الصراعات على مستوى المجتمعي، واتبع العديد من الباحثين افتراضاته بأن المعضلة الأمنية ستكون مفهومًا فعالًا لتفسير الصراع العرقي.

استخدم كل من "ستيوارت كوفمان[*]"StuartKauffman، و"جان بول رو[*]"Jean Paul Roux، و"إريك ميلاندر"، و"ويليام روز"، و"حاييم كوفمان"، نظرية المعضلة الأمنية بين الدول حول النزاعات داخل الدولة والصراعات العرقية. ولكن من أجل تطبيق المعضلة الأمنية على الصراع العرقي، كان على هؤلاء الباحثين تكييف المفهوم الأصلي وتوسيعه[4]،وبنفس النهج قدم"ستيوارت كوفمان" دراسته للصراعات العرقية مركزا على عامل الفوضى حيث ينظر للصراع على أنه " بمجرد أن يصل العنف إلى نقطة التي لا تستطيع فيها الجماعات العرقية الاعتماد على الدولة لحمايتهم،يجب على كل مجتمع أن يتحرك لتحمل المسؤولية عن أمنه الخاص"[5]، وجاءت مساهمة "ستيوارت كوفمان" في تحديده للمعضلات الأمنية (الهيكلية والإدراكية)، واعتمد في تصنيفه لمعضلات الأمن المجتمعي على عاملين:- الفوضى (الهيكلية) حيث تنشأ عندما يجبر الهيكل السياسي الفعلي الجهات الفاعلة على تحقيق أمنهم ذاتيا والتنبؤ للأسوأ أما العامل الثاني فيتمثل في النوايا الحميدة (الإدراكية بشكل رئيسي) ويحدث عندما يفشل صناع السياسة في إدراك إلى أي مدى تهدد تدابيرهم الأمنية الفواعل الأخرى[6]،

[1] -Shiping Tang ,The security dilemma and ethnic conflict: toward a dynamic and integrative theory of ethnic conflict, Review of International Studies ,volume 37,Issue2 , 2011,p518.

[2] -Jiaxing Xu, The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power,ResPublica –Journal of Undergraduate Research,Volume17,Issue1, 2012,p68.

[3] - Shiping Tang, op cit ,p 518.

[*]- ستيوارت كوفمان: طبيب أمريكي وعالم أحياء وباحث في الأنظمة المعقدة، كان أستاذ في جامعة شيكاغو وبنسلفانيا وجامعة كالغاري.

[*]– جان بول رو: متخصص في الدراسات الإسلامية، كان مدير أبحاث وأستاذ في مدرسة اللوفر.

[4]-Steffie van Kuppevelt ,op cit,p10.

[5] -Ali Bilgic ,op cit ,p188.

[6]-Ibid.

وبحسب"كوفمان" تسير العلاقة السببية من الفوضى إلى الصراع العرقي على النحو التالي: تنشأ من النخبة المعادية إلى معضلة أمنية إدراكية تنجر عنها أعمال عدائية وسياسات متطرفة ومن تم تؤدي إلى عنف ونزاعات حقيقية وإلى معضلة أمنية هيكلية (تحولت من معضلة أمنية إدراكية من خلال العداء الجماعي/العنف أو النخبة المعادية) وأخيرا إلى حرب شاملة[1].

حاول بول روPaul Roe في كتابه " العنف العرقي ومعضلة الأمن المجتمعي" Ethnic Violenceand the Societal Security Dilemma، وضع تحليل لحالات مختلفة الخاصة بالنزاعات العرقية بين الكرواتيين والصرب والرومان والمجر وحالات أخرى مشابهة من خلال تتبع جذور العديد من المفاهيم المعنية واستخدامها في التحليل، وتوصل إلى أن معضلات الأمن المجتمعي تحدث عندما تتسبب الإجراءات التي تتخذها هذه الجماعات لتأمين هويتهم في حدوث ردود فعل من الآخرين، الأمر الذي يجعل الأطراف في النهاية أقل أمنا، قد تحاول المجتمعات تعزيز هوية المجموعة من خلال مشاريع ثقافية أو اثنية قومية[2]، وفي مقال لاحق، قام بول رو بنفسه بتخفيض قيمة عنصر"غير مقصود" في معضلة أمنية، وجادل في أن المعضلة الأمنية يمكن أن تنشأ في نزاع عرقي مع نوايا خبيثة من جانب واحد أو كلا الجانبين[3]، وبذلك سعى" رو" لتوسيع فكرة المعضلة الأمنية والتركيز على وحدة التحليل المجتمع بدلا من مركزية الدولة.

يميز"بول" بين ثلاث أنواع من المعضلات الأمنية والتي تختلف من حيث الديناميكيات التي تدفع للنزاع وكذا التحدي الذي تشكله لحل النزاع،فتشير المعضلة الأمنية الضيقة إلى الوضع الكلاسيكي التي ترى فيه الأطراف أنها غير آمنة، بينما في الواقع تتوافق الاحتياجات الأمنية لكل طرف مع بعضها البعض، أما فيما يخص المعضلة الأمنية" المشددة" تؤدي التصورات الخاطئة فيها بدلا من عدم التوافق إلى دفع النزاع، ويخلص"بول رو"إلى أن المعضلة الأمنية المشددة يمكن حلها من خلال إجراءات لا تشوبها حرب[4]، في حين تحدث المعضلة الأمنية المنتظمة (المعتادة)عندما يحدث عدم توافق حقيقي بين الاحتياجات الأمنية لكل جانب وفي هذه الحالة يصعب حل المشكلة بسبب انعدام الأمن المطلوب،أما الحالة الثالثة والتي أطلق عليها "المعضلة الأمنية الفضفاضة" حيث تشير حين تصبح السلطة بدلا من الأمن في طليعة سياسات الدولة والنزاع هنا لا يمكن حله ويتطلب تدخل طرف ثالث[5].

[1] - Shiping Tang,op cit, p522.
[2] -Žaneta Ozoliņa,op cit ,p25.
[3] -Steffie van Kuppevelt ,op cit ,p10.
[4]-Ronnie Olesker,Israel's Societal Security Dilemma and the Israeli-Palestinian Peace Process, Nationalism and Ethnic Politics,October2011,pp383-384.
[5] - Ronnie Olesker,op cit ,p384.

يمكن تفسير بعض معضلات الأمن المجتمعي على أنها عمليات الصراع المجتمعي التي تكتسب ديناميكية خاصة بها،بحيث يأخذ الصراع الأولي مسألة تباين المصالح،والتي يمكن أن تتطور من عتبة معينة مع دينامية داخلية ذاتية الاكتفاء، والتي قد ينتهي بها الأمر إلى أن تكون مدمرة للغاية، ففي بعض الأحيان قد تتزامن المعضلات الأمنية بين الدول والمجتمعات، كما هو الحال بين أرمينيا وأذربيجان، ولكن معضلات الأمن المجتمعي يمكن أن تعمل أيضًا بشكل منفصل عن علاقات الدولة، كما هو الحال في الحروب الأهلية في أفغانستان والبوسنة وجورجيا وسريلانكا[1].

لقد بات واضحا أن التهديدات للدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في جوهرها مجتمعية ،وأنه من الضروري البحث عن تفسير لظواهر مثل الهجرة والإرهاب والتفكك المجتمعي للدولة الأمة وصعوبة الاندماج والصراعات والنزاعات العرقية الدولية داخل الدولة، والسياسات والحلول الممكنة لها، والتي لابد أن لا تخلو من تحليل للجوانب المجتمعية،حيث أن أغلب المجتمعات مركبة من هويات متعددة و تتميز أيضا بهويتها الفريدة والخاصة (الوطنية)،وبالتالي هناك شبكة من العلاقات المختلفة التي تؤثر على كل من الدولة والمجتمع والمجموعة .

تقوم متغيرات المأزق الأمني المجتمعي بتحليل "مسؤولية الفاعل" بطريقة ضمنية أو صريحة والتحقق من تحليلاتهم كيف يساهم ممثلو الجماعات المجتمعية العرقية /الدينية (رؤساء الدول، قادة الأحزاب السياسية في السلطة) من خلال تصريحاتهم أو أفعالهم في اندلاع النزاعات بين المجتمعات، ومع ذلك حتى في الأعمال التي تدعي دراسة مسؤولية الجهات الفاعلة كهدف من تحليلاتها، لا يتجاوز التحليل تلاعب صانعي السياسة بالتاريخ القديم والحديث،إذ تلعب الجهات الفاعلة في العداوات القائمة والهويات المجتمعية المعادية[2]وفي المقابل فإن عملية بناء الهوية هذه قد تؤدي إلى الصراع مع "الآخرين" خارج المجموعة، أو إلى التلاعب بالرموز والأساطير المرتبطة بالبناء من هوية المجموعة من قبل النخب[3].

وعلى هذا الأساس يجادل كل من "باري بوزان" و"ويفر" بأن "المجتمعات"، التي تشمل جماعات عرقية وقومية ودينية مختلفة ومتنوعة وكذلك المجتمعات الأخرى القائمة على أساس الجنس أو النوع أو الطبقة، قد تخلق تهديدات من مصادر متنوعة، بما في ذلك من مطالبات الهوية الأخرى أو من الدولة[4]، فمن المرجح أن تواجه الدول متعددة الأعراق الصراعات داخل المجتمع بحيث يمكن استخدام الأسلحة وقد يؤدي استمرار الصراع بشكل مستدام إلى انهيار الدولة ،وأيضًا إلى التدخل الأجنبي

[1] -Seongjin Kim , Concept Of Societal Security and Migration Issues in Central Asia and Russia, Center for Far Eastern Studies University of Toyama , Cammic working papers No.2,2008, p7.
[2] - Ali Belgic, op cit ,P187.
[3] -Scott Watson, Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction , University of British Columbia ,p7,link :https://rb.gy/56qb.
[4]-Scott Watsonop cit.

والتطهير العرقي، وينتج عنه انتشار الإرهاب واللاجئين وسباقات التسلح والأضرار البيئية والتدهور الاقتصادي، كما كان الحال مع الأكراد العراق في التسعينيات القرن الماضي، ويمكن للدولة أن تتبع نهجًا قوميًا من أجل إقامة دولة قومية واكتساب الشرعية من خلال فرض أفكارها الخاصة على شعبها[1]، كما يمكن نشر ذلك أيضا من خلال إتباع سياسات إيديولوجية كالشيوعية وغيرها.

يؤكد "بوزان" على أن "مثل هذه الدول قد تكون مهددة بالانفصالية"، ويضيف بوزان أن السلامة الإقليمية للدولة يمكن أن تكون مهددة من قبل الحركات الانفصالية الداخلية التي قد تسعى إلى الاستقلال أو لم الشمل مع دول أخرى[2].فمن غير المحتمل أن تستخدم المجموعات العرقية، في البداية، الوسائل العسكرية للدفاع عن هويتها وتأكيدها؛ بدلاً من ذلك، من المرجح أن يستخدموا آليات دفاعية من أجل تعزيز هويتهم المجتمعية[3] عن طريق استخدام الوسائل الثقافية لتعزيز التماسك المجتمعي والتميز، وضمان أن المجتمع يعيد إنتاج نفسه وبالتالي يدافع عن هويته على خلفية مهيمنة من خلال اللجوء إلى ثقافته الخاصة، وبعبارة أخرى، فإنها تخلق شكلا ثقافيا من القومية، تهدف إلى تعزيز الهوية الداخلية للأقلية العرقية. غالبًا ما تستخدم اللغة والدين والثقافة والتاريخ كنقاط مرجعية رئيسية.

من الواضح أن موجة الصراعات المنتشرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي صراعات عرقية أو اثنية ودينية وقبلية أي أنها صراعات تمس أبعاد هوياتية ومجتمعية وتتعلق بفشل الدول ذات المجتمعات المركبة في ظل الفوضى من توفير الأمن للجميع،أي تحقيق الأمن المجتمعي أو تأمينه، وبذلك أصبح الصراع الهوياتي مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في النظام الدولي، ويجادل العلماء هنا،أنه على الرغم من أن هدا التطور يبدو مناسبا بشكل غير مستقر لفكرة الجهات الفاعلة في الدولة الموحدة العالقة في معضلة أمنية في نظام دولي فوضوي، ربما لا يزال المنطق الأساسي للمعضلة الأمنية مطبقا[4]، ففي تحليل باري بوزان للعنف العرقي بين الجماعات العرقية في يوغسلافيا بأن الصرب و الكرواتيين قد عانوا من معضلة أمنية في الفوضى الناشئة حيث كان يتوجب على كل مجموعة حماية أمنها الخاص[5]، وتقترح "ماري كالدور"[*]Marry Kaldor، في محاولتها لتوضيح ما تعنيه المعضلة الأمنية والتهديدات للأمن القومي، أن هناك نوعين من الحروب: الحروب القديمة والحروب الجديدة،

[1] -Alam Saleh, Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security, Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No 4, Winter 2010,pp234-235.
[2]-,Ibid p235.
[3] - Ibid.
[4]-Anders Wivel , Security dilemma :International Encyclopedia of Political Science, January 2011,p4,linck: https://rb.gy/grn52.
[5] -Ibid.

[*]- ماري كالدور :أستاذة وأكاديمية بريطانية في كلية لندن للاقتصاد، وتشغل أيضا منصب مدير وحدة أبحاث المجتمع المدني والأمن البشري.

الحرب القديمة عبارة عن صراع على الأرض والسيادة وعادة ما تكون بين الدول أمّا الحروب الجديدة فهي عبارة عن مسألة تجزئة أو اندماج، ومسألة تجانس أو تنوع المجتمع. كما توضح بأن الحروب الجديدة ليست صراعات إيديولوجية، بل هي في الواقع صراعات هوية، وغالبًا ما تكون مصحوبة بالتطهير العرقي، والتصلب المتفشي والمفرط للهوية، والحرب الأهلية، وتقول في هذا الصدد:أن "الأهداف السياسية للحروب الجديدة تدور حول المطالبة بالسلطة على أساس الهويات التقليدية – الأمة، القبيلة،الدين"[1]، بحيث يدعم "بوزان" وجهة النظر هذه طالما أن الدين والقومية ينظر إليهما على أنهما المحركات الرئيسية التي يمكنها تعبئة هوية الناس سياسياً.

حاول "إريك ميلاندر"*Erik Melander في كتابه "الفوضى في الداخل" بناء نموذجًا لنظرية اللعبة لالتقاط ديناميكيات معضلة الأمن العرقي، وقد تمكن بتحديد الخطوة الأولى من خلال تحديده للمتغير التابع والمتمثل في "انهيار ضبط النفس"، والذي يعرف بأنه "اللجوء الوقائي إلى حرب عرقية واسعة النطاق"،كما استمد ثلاثة مؤشرات تجريبية من تحليل نظريته السابقة للعبة، وهي فائدة الوضع الراهن، والخوف، ومزايا الضربة الأولى وقام بتفعيلها في متغيرات مستقلة قابلة للقياس مثل المظالم الانفصالية والديمقراطية والهيمنة العرقية الإقليمية على التوالي[2]، إلا أن الباحثين في الدراسات الأمنية جادلوا حول مزايا الضربة الأولى في معظم النزاعات العرقية، وحذروا من خطرها في التصعيد بالمعضلة الأمنية وتحولها إلى حرب عرقية و طائفية والتطهير العرقي[3]، وهذا بوجود عوامل يُنظر إليها على أنها تزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الجماعات العرقية في الصراع مثل وجود مستودعات عسكرية يمكن مصادرتها من قبل الجانب الذي يتصرف أولاً، فهذه المستودعات هي أهداف مغرية بشكل خاص للجماعات[4] المتعادية، وهناك نماذج كثيرة شهدها العالم حادت المعضلة الأمنية المجتمعية على مسارها وتحولت من أزمة مجتمعية إلى حرب طائفية أدت إلى تفكك دول وتحولها إلى مجتمعات عرقية لا تزال تنظر بعين الخشية وعدم اليقين من نوايا بعضها.

مما سبق، يتضح أن نشأة المعضلة الأمنية المجتمعية تكون نتيجة إخفاق الدولة المتعددة الأعراق الممثلة بحكومتها المركزية في توفير الحماية والأمن لمختلف المجموعات المتنوعة عرقيا ودينيا وثقافيا،مما يضطر الأخيرة إلى توفير أمنها ذاتيا بمحاولة امتلاك آليات ووسائل دفاعية تخلق

---

[1] -Alam Saleh, op cit,pp235-236

*- إريك ميلاندر: أستاذ بقسم بحوث السلام والصراع بجامعة أوبسالا بالسويد، كان مدير برنامج بيانات الصراع في أوبسالا. تشمل اهتماماته البحثية أسباب وديناميكيات النزاع المسلح وعمليات السلام، ودور النوع الاجتماعي.

[2] -Jiaxing Xu, op cit,p70.

[3] -Erik Melander, Anarchy Within The Security Dilemma Between Ethnic Groups in Emerging Anarchy, Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Peace and Conflict Research, Uppsala University in 1999,p40.

[4] - Ibid,p43.

عند الأطراف الآخرين مخاوف في ظل تلك الفوضى، بعدم اليقين فيما يتعلق بنوايا الجهات الفاعلة وأهدافها النهائية والذي يعد أداة محورية في منطق المعضلة الأمنية.

المطلب الثالث : تطور التنظير حول المعضلة الأمنية

شغلت المعضلة الأمنية كظاهرة سياسية مميزة للعلاقات الدولية كافة الحقول المعرفية في العلوم السياسية، حيث سعت لدراستها باعتبار أنها بوابة لفهم القوى الدافعة في السياسة الدولية، ومن تم العمل على تطوير مقارباتها النظرية وأدواتها التحليلية بناءا على افتراضات صاغتها لفهم الظاهرة والتنبؤ بمسارها. فالصراع الدولي المتزايد جعل من دراستها ضرورة لفهم السلوك في السياسة الدولية والتنبؤ به.

يرى بعض علماء العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في المعضلة الأمنية أنها أهم مصدر للصراع في السياسة الدولية، وهي واحدة من أهم الأفكار النظرية في العلاقات الدولية،فبعد تناولها من قبل الجيل الأول"هربرت باترفيلد" و"جون هيرز" و"روبرت جيرفيس"في الدراسات السياسية، تم توسيع المفهوم وتطبيقه لمعالجة العديد من أهم الأسئلة المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية والسياسة الأمنية، فلم تعد دراسة المعضلة الأمنية حكرا على الواقعيين الذين استوفوا في تحليلها،بل تقاذفتها كل من المدرستين الليبرالية والبنائية إما لتوسيع مدى الدراسة وإيجاد حلول لها أو لتفسير ظواهر سياسة جديدة.

1- الواقعية :

كانت المدرسة الواقعية أول من اهتم بالبحث والتنظير حول مفهوم وأسباب المعضلة الأمنية،فقد احتلت مركز محوري في دراساتها وتحليلاتها،وهيمنت بتصوراتها على حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.تقدم الواقعية وفق المنظور العقلاني التقليدي المعضلة الأمنية لتفسير المنافسة والنزاع الذي يحدث على مستوى النظام الدولي وذلك من خلال الاعتماد على متغيرين: مركزية الدولة كمرجع تحليلي وفوضوية النظام الدولي، فتصف النظام الدولي على أنه نظام يتنافس فيه الفاعلون الدوليون (الوحدات الحكومية) من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية والأمنية ويتم ذلك في ظل الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي، حيث تهدد الدول بعضها البعض بقدراتها العسكرية، وبما أنه من الصعب تحقيق الثقة، فقد ينفجر الصراع[1] ويصل إلى حد الحرب، فحسب "ثيوسيديدز[*]"Thucydidesإن

[1]- Cornelia Beyer ,Abolishing the Security Dilemma: Why we need to integrate the militaries, University of Hull,p4,link: /Users/pc/Downloads/2017-09-25%20Beyer%201%20KD.pdf .

[*]- ثيوسيديدز : كان سياسيا واستراتيجيا ومؤرخا.

الدولة القوية يمكنها بسهولة التلاعب بسلوك الدولة الضعيفة،ولكي تكون دولة قوية، تحتاج إلى زيادة قدراتها الداخلية واكتساب القوى الاقتصادية والدخول في تحالفات مع البلدان ذات المصالح المتجانسة، والجدير بالملاحظة أن ثوسيديدز شدد على التهديدات الأمنية الحكومية أو العسكرية وتجاهل الجوانب أو الأبعاد الأخرى للأمن،أي التهديدات الأمنية غير التقليدية للدولة[1].

أحدثت النظرية الواقعية ومواقفها المختلفة تغييرات هائلة على الساحة السياسية والأكاديمية نتيجة الخلاف الذي وقع بين مفكريها وأفرز عن تيارين (الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية) وكذلك التطور الذي صاحب الظواهر والمتغيرات الجديدة ما بعد الحرب الباردة وأدى إلى ظهور تيارات جديدة في الواقعية الإثنوواقعية.

يركز النموذج الأمنيالواقعي في دراسته للظواهر السياسية على المفاهيم التالية القوة والسلطة والصراع من أجل الأمن والبقاء،ويُعتقد أن الاستعدادات العسكرية للوحدة الدولية وانعدام الأمن الناشئ عنها هي المسؤولة عن سباقات التسلح وأخيرًا الصراع العسكري، والذي ينبئ بحدوث الأزمة[2]، ففوضوية النظام الدولي والريبة المؤدية إلى فقدان الثقة هما أمران متأصلان في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية المؤثرة في سلوك الدول، كما أنه على الرغم من عقلانية الدولة،فهناك دائما مجالا للخطأ في التقدير وعليه فهذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية اتجاه بعضها البعض[3].

وعلى الرغم من وجود خلافات كثيرة بين تيارات الواقعية، إلا أنها تشترك إلى حد كبير، بأن طابع العلاقات بين الدول لم يتغير[4]، كما تشترك الواقعية الجديدة (الهيكلية) مع الواقعية الكلاسيكية في المبادئ التالية:الفوضى والعقلانية والأمن وبقاء الدولة، وتتفرد الواقعية الجديدة في الحقيقة التي تؤكد على هيكل النظام الدولي بدلاً من الطبيعة البشرية عكس الواقعيين الكلاسيكيين[5]،بحيث أن الخلاف يكمن في تفسير الدافع من سلوك الدولة،فهناك من يربطه بالطبيعة البشرية المعيبة للزعماء (الشهوات البشرية الأنانية لاستحواذ على السلطة، والرغبة في امتلاك المزيد من أدوات القوة أمثال مارغنتو Hans Morgenthau)، وهو الافتراض الذي انتقده "كينيث والتز"Kenneth Waltz في أعماله حول السياسة الدولية، وأشار إلى الضعف في التفسير، وفشل في التمييز بوضوح بين الحجج حول الطبيعة

[1] -Amir Ullah Khan, Zafar Nawaz Jaspal, The Philosophical Foundation of the Realist Security Paradigm , The Dialogue Volume VIII , N 4, December 2013,p399.
[2] - Cornelia Beyer ,op cit,p8.
[3]- جون بليس، المرجع السابق،ص 417.
[4] - Paul D. Williams , Security Studies an Introduction, Routledge Taylor and Francis group, London and New York, 2008, p16.
[5] - Amir Ullah Khan,op cit,p403.

البشرية، والصفات الداخلية للدول، والنظام الدولي[1]، وعزى الدافع من سلوك الدول،هو عدم رضاها بمكانتها النسبية داخله، والتي يفرضها النظام الدولي الفوضوي، وبالتالي هناك حاجة إلى عوامل ووسائل القوة لتكون آمنة في عالم يعتمد على تحقيق الأمن ذاتيا[2].هذا التركيز على تأثير الفوضى الدولية على سلوك الدول هو نموذج لما يسمى بالواقعية الهيكلية وأحيانًا يطلق عليها النيوواقعية، والذي يفترض أن النظام الدولي هو نظام الأمن الذاتي، حيث يجب على الدول التركيز على مصالحها الخاصة من أجل تعظيم فرصتهم في الأمن والبقاء[3].

يرى "والتز" بأن الأنظمة تتكون من هيكل معين ووحدات تفاعلية، يتم تصور الهياكل السياسية بشكل أفضل على أنها تحتوي على ثلاثة ركائز أساسية: مبدأ النظام (فوضوي أو هرمي)، وطبيعة الوحدات (وظيفيا على حد سواء أو متباينة)، وتوزيع القدرات.واعتبر بأن الثوابت في هيكل النظام الدولي تتمثل في (عدم وجود سلطة شاملة يعني أن مبدأ الترتيب هو الفوضى، ومبدأ التأمين الذاتي يعني أن وظيفة جميع الوحدات متشابهة. وبناءً على ذلك، فإن المتغير الهيكلي الوحيد هو توزيع القدرات[4]،بحيث يدور النظام الدولي حول الهيكل، الذي يتشكل من نقاط قوة الدولة في النظام الدولي. تمارس البنية الدولية تأثيرًا على سلوك الدولة[5]،وعليه فإن الفوضى Anarchy ووجود دول ذات سيادة وغياب نظام قانوني يملك السلطة عليهم يوحي بأن الانقياد إلى الحرب يصبح شيئا مؤكدا،بحيث لا يوجد انسجام تلقائي بين الدول، لذا فإن أي دولة من الممكن أن تسعى وتستعمل القوة لتحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية[6]،لأن الأمم توسع مصالحها السياسية في الخارج عندما تتزايد قوتها النسبية في الداخل[7].

هيمن موضوع الخاص بطبيعة "المعضلة الأمنية"على دوائر النقاش للدراسات الأمنية للواقعية الجديدة، والذي آثار ردود متباينة على نطاق واسع حول ديناميكيات السياسة بين الدول، ومن هذا الإدراك ولدت مدرستان ثانويتان، كل منهما تعتمد على الرؤى الأساسية للواقعية الجديدة[8]، فكان من المرجح أن تولد تلك المناقشات، تقدمًا نظريًا في دراسة السياسة الدوليةمن خلال تطوير واختبار النظريات المستمدة من نفس الافتراضات الأساسية، بحيث يمكن للباحثين تحديد الفرضيات المتنافسة

[1] - William C. Wohlforth, Realism, The Oxford Handbook of International Relations, August 2008,p7.
[2] - Paul D. Williams ,opcit, p16.
[3]- Anders Wivel,op cit ,p3.
[4]- Paul D. Williams ,op cit, p18.
[5] - Amir Ullah Khan, Zafar Nawaz Jaspal ,op cit, p403
[6] -Kenneth N. Waltz: Man, the state and war: A theoretical analysis, (N.Y:Colombia University Press, 1959), pp 159−160.
[7]- فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي،ت: رضا خليفة ،مركز الأهرام، القاهرة، مصر،1999،ص 27.
[8]- William C. Wohlforth, Realism, op cit,p8.

بسهولة أكبر، وتقييد شروط النطاق للنظريات، وكشف الحقائق الجديدة، وبغض النظر إذا كانت الواقعية هي النهج النظري السائد في العلاقات الدولية، فإنها تظل الضجيج الكبير لكل نهج غير واقعي[1].

احتدم الجدل الدائر بين رواد هذه المدرسة حول نطاق وشدة المعضلة الأمنية وآثار الفوضى وقد أفضت الحاجة لتوضيح الافتراضات المساعدة إلى مناقشات نظرية لها آثار سياسية واسعة النطاق،فمن ناحية يرى رواد الواقعية الهجومية أمثال"ميرشايمر "Mearsheimer، في ظل الفوضى التي تتسم بها السياسة العالمية،أن المخاوف بشأن نوايا الدول المتنافسة قد تدفع حتى دولتين تسعيان للأمن بعيدا عن التعاون[2]، في حين يستجيب الواقعيون الدّفاعيون أمثال ستيفن فار ايفيرا Stephen Van Evera* لتشاؤم الواقعيين الهجوميين من خلال التشكيك في قوة الروابط بين الفوضى وعدم اليقين والتعاون،إلا أنهم يرون في دولتين تسعيان للأمن ألا تجدا صعوبة في التعاون إذا كانتا تعترفان ببعضهما البعض على أنهما تسعيان للأمن[3]، كما يشيرون إلى أنه في ظل ظروف معينة، يمكن لدولتين غير ديمقراطيين أن تتجنبا الحرب، ويمكن للدول الانخراط في تعاون ثنائي متبادل دون مساعدة من المؤسسات الدولية، والمعايير التي تحظر تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل هي ظاهرة إلى حد كبير[4]،أي أن إتباع ومواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي الضامن الأفضل للأمن؛ فالدول تسعى إلى الأمن قبل القوة، لذلك عليها عقد اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمنها، وشيئا فشيئا يُعوَّض "ميزان القوى" بـ"ميزان الردع"، وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني[5].

تنص الواقعية الهجومية على أن الفوضى في ظل غياب حكومة عالمية أو سيادة عالمية، توفر حوافز قوية للتوسع والهيمنة،حيث تسعى جميع الدول لزيادة قوتها إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى (جيرانها أو منافسيها)،لأن ضمان بقائها يتناسب طرديا مع زيادة في قوتها، لذا فهم يتبعون سياسات توسعية متى كانت الفائدة تفوق التكاليف، وتواجه الدول الواقعة تحت الفوضى،التهديد الدائم

[1] - Jeffrey W. Taliaferro,Security Seeking under Anarchy Jeffrey W. Taliaferro Defensive Realism Revisited, International Security, Vol. 25, No. 3 ,Winter 2000 , p131.

[2] - Avidit Acharya, Kristopher W.Ramsay,The calculus the security dilemma, Journal of Political Science, Volume8,Issue2, March 2013,p2.

*- ستيفن فار ايفيرا: أستاذ في قسم العلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بكامبردج ، اهتم بدراسة أسباب الحرب ومنعها، السياسة الخارجية للولايات المتحدة،السياسة الأمنية الأمريكية، التدخل الأمريكي في العالم الثالث،العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ونظرية العلاقات الدولية.

[3] -Avidit Acharya ,Kristopher W .Ramsay ,op cit,p2.

[4] - Jeffrey W. Taliaferro,op cit, p131.

[5] -Charles Philipe David, Jean Jacque Roche, Théories dela Sécurité : définitions, approches et concept de la sécurité internationale, Paris, édition Montchrestien,2002,p91.

المتمثل في احتمال أن تستخدم الدول الأخرى القوة لإيذائها أو غزوها،وهذا ما يجبر الدول على تحسين مواقفها النسبية من خلال تكديس الأسلحة، والدبلوماسية، والسياسات الاقتصادية والتجارية الخارجية (أو حتى الاكتفاء الذاتي)،والتوسع الانتهازي[1]،أما الواقعية الدفاعية، فهي ترى أن النظام الدولي يقدم حوافز للتوسع فقط في ظل ظروف معينة وأنه في ظل الفوضى، فإن العديد من الوسائل التي تستخدمها الدولة لزيادة أمنها تقلل من أمن الدول الأخرى.

تجعل هذه المعضلة الأمنية الدول تقلق بشأن نوايا بعضها البعض وقوتها النسبية[2]، ويمكن القول إن المعضلة الأمنية هي المحور النظري للواقعية الدفاعية،فبالنسبة لهم،هي التي تجعل التعاون الحقيقي ممكنًا بين الدول، بعيدًا عن التحالف العابر في وجه العدو المشترك[3]،كما تفرض أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة وأن الأمن أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية وجعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول[4]، وأن هذه الفوضوية الحميدة وضغوط النظام الدولي يحاجج بها دعاة الواقعية الدفاعية،بأن الأمن سلعة وافرة في النظام الدولي وليست نادرة، وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة[5].

على الطرف الآخر، ينظر الواقعيون الهجوميون إلى المعضلة الأمنية بأنها تجعل من الحرب حالة حتمية وعقلانية[6]،بحيث تكون في أشدها وحشية عندما تفرض الالتزامات أو الإستراتيجية أو التكنولوجيا أن الطريق الوحيد للأمن يكمن في التوسع أو الهيمنة،وتتصرف سلطات الوضع الراهن بعد ذلك مثل المعتدين؛حقيقة أنهم سوف يوافقون بكل سرور، التخلي عن فرصة التوسع مقابل ضمانات لأمنهم ليس لها آثار على سلوكهم، حتى لو لم يتم السعي للتوسع كهدف في حد ذاته، فستكون هناك تغييرات سريعة وجذرية في منطقة التوزيع والنفوذ، على العكس من ذلك، عندما يكون للدّفاع ميزة كافية، يمكن لدول في الوضع الراهن أن تجعل نفسها أكثر أمانًا دون تعريض الآخرين للخطر[7]، وبالتالي فلن يمنع ذلك دول الوضع الراهن من التعاون، وسيكون العدوان قريبًا من المستحيل، وبالتالي جعل الفوضى الدولية غير مهمة نسبيًا[8]،بحيث يعتقد التيار الدفاعي بأن الهيمنة هي إستراتيجية غير

---

[1] -Jeffrey W. Taliaferro, op cit,p128.

[2] -Ibid,p129.

[3] -Shiping Tang, The Security Dilemma: A Conceptual Analysis, Security Studie,vol18,Issue3 , 08 Oct 2009,p588.

[4]-ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي)، أهل البيت، العدد 20،ص415.

[5]–المكان نفسه.

[6] - Shiping Tang, op cit,p588.

[7] -Robert Jervis , Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics, Vol. 30, No. 2 (Jan, 1978), Cambridge University Press,p187.

[8] -Ibid, p188.

حكيمة للدول في البقاء على قيد الحياة، وأشاروا إلى أن الدول التي تسعى إلى الهيمنة يمكن أن تجلب إلى الدول أو إلى نفسها صراعات خطيرة مع نظرائها،بدلا من ذلك يؤكد الواقعيون أصحاب النظرية الدفاعية على الاستقرار من خلال التوزيع المتساوي للقوة بين الدول "توازن القوى" بحيث تضمن أي منها لن تخاطر بمهاجمة الأخرى،ومن ثم فإن توزيع القوة بين القوى العظمى،هو مفهوم أساس في نظرية الواقعية الدفاعية[1].

ثمة مسألة أخرى هي نقطة خلاف والمتمثلة في "عدم اليقين"، ليس فقط بين الواقعية والمناهج البديلة للعلاقات الدولية ، ولكن أيضًا بين الفروع المختلفة للواقعية[2]،يجادل أنصار الواقعية الدفاعية في أن الدول تسعى إلى تعظيم فرصتها في الأمن والبقاء من خلال الحفاظ على مركزها في النظام الدولي،وليس عن طريق التوسع، ومع ذلك ناقش الباحثون العاملون ضمن التقاليد النظرية البديلة كيف يبدو منطق المعضلة الأمنية من وجهة نظرهم واستخدموا رؤاهم النظرية الخاصة بهم لاقتراح كيف يمكننا تجاوز منطق المعضلة الأمنية وخلق عالم أكثر سلامًا[3].

تفترض الواقعية الهيكلية الهجومية أن عدم اليقين كامل وثابت، بالإضافة إلى وجود قيود حاسمة على سلوك الدولة، لأن القوى العظمى غير قادرة على معرفة النوايا الحالية أو المستقبلية للجهات الفاعلة الأخرى، فهي مشروطة بالبقاء خوفًا وتعظيم قوتها النسبية كلما أمكن ذلك، في حين تبني الواقعية الهيكلية الدفاعية على المنطق المألوف للمعضلة الأمنية، وهو الوضع الذي تبدو فيه محاولات دولة ما لزيادة أمنها تهديدًا للآخرين وتثير خلافًا غير ضروري، مما يجبر هذا الخوف الدول على السعي إلى زيادة الأمن من خلال التحالفات أو اتفاقيات الحد من التسلح أو تراكم الأسلحة، ووفقًا "ستيفن فان ايفيرا"[*]Stephen Van Evera، تحدث نتيجة سلبية أخرى للمفاهيم الخاطئة عن التوازن بين الدفاع والهجوم عندما يُنظر إلى الهجوم على أنه ميزة[4].ونتيجة لذلك، فإنه يركز بشكل كبير على العوامل التي تؤثر على شدة المعضلة الأمنية بين الدول، مثل التكنولوجيا العسكرية، والجغرافيا، وتقديرات نوايا الخصوم ودوافعه[5]،ومن جهة أخرى، ترى الواقعية الهجومية أن عدم اليقين غير قابل للتغيير وهو سبب مركزي للخداع.

---

[1]–ميثاق مناحي دشر، المرجع السابق،ص 416.

[2] - Evan Braden,Montgomery,Breaking Out of the Security Dilemma, Realism, Reassurance, and the Problem of Uncertainty International Security, Vol. 31, No. 2,2006,p155.

[3] - Anders Wivel,op cit, p3.

[*]- ستيفن فان إيفيرا:أستاذ العلوم السياسية بمعهد ماساشوست للتكنولوجيا، متخصص في العلاقات الدولية، تشمل أبحاثه سياسة الولايات المتحدة للأمن الخارجي والوطني وكذلك أسباب منع الحرب وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية.

[4] - Brad Townsend, Strategic Choice and the Orbital Security Dilemma , Strategic studies Quarterly, spring 2020 , p67

[5] -Evan Braden Montgomery, op cit, p151.

يجادل جون "ميرشايمر"،استحالة تقسيم النوايا على وجه اليقين بنسبة 100%،لأن النظام الدولي يجبر جميع الجهات الفاعلة على توفير أمنها الخاص،فلا يمكن لصناع القرار الاعتماد على الخصائص الداخلية للدول الأخرى كمصادر كافية للمعلومات وبدلاً من ذلك، يضطرون إلى استنتاج ما يمكن أن يفعله الخصوم المحتملون من خلال مراقبة قوتهم الكلية وتقييم قدرتهم على إلحاق الضرر، علاوة على ذلك، يفترض أن كل دولة تمتلك بعض القدرة الهجومية في جميع الأوقات، فلا يمكن رفض احتمال بأن يختار أي ممثل فجأة الهجوم متى توفرت له الفرصة، لذلك لا يوجد مجال كبير في الواقعية الهجومية لإستراتيجية الطمأنينة ،وفي حالة الفوضى فإن أفضل طريقة لدولة ما يمكنها البقاء هي الاستفادة من الدول الأخرى واكتساب السلطة على حسابها، ويجب أن تتصرف الدولة كما لو كان منافسيها عدوانيين ويحاولون باستمرار زيادة قوتهم النسبية، مما يضمن أن تظل المعضلة الأمنية شديد،.وبهذه المزاعم،تحدوا الواقعيين الدّفاعيين الذين يجادلون بأن توازن الهجوم والدفاع يؤثر بشكل كبير على درجة انعدام الأمن التي تواجهها الدول[1].

غير أن واقعيين آخرين من أمثال "شارلز غلاسر"[*] Charles Glaser ممن يوصفون بأصحاب الواقعية المشروطة Contingent Realism فيؤكدون على وجود هامش رحب من الظروف التي يمكن للفاعلين أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية بعيدا عن السياسات التنافسية المؤدية للحرب، وعليه فهم يرون أن الأمن مشروط بالظروف السائدة في حينه[2].

يُعرِّف "غلاسر"Glaser القوة، بأنها نسبة من الموارد التي تمتلكها الدول والتي يمكن تحويلها إلى أصول عسكرية،فمفهوم القوة المادية كمحرك للمعضلة الأمنية ليس بجديد، إنها في صميم المدرسة الواقعية الهجومية للعلاقات الدولية، بالرغم من محاولة"غلاسر"لوضع توازن الدفاع عن الهجوم داخل المتغير المادي والذي يوفر رؤى إضافية عند دمجها مع جوانب أخرى من نظريته،كما يدمج "غلاسر" بشكل صريح متغيرين إضافيين في صياغته النظرية للمعضلة الأمنية – الدافع والمعلومات – التي كانت متضمنة فقط في إطار المعضلة الأمنية كما حددها "هيرز" وآخرون[3] ويميز من خلالها حركات الدولة الأمنية والتي يمكن وصفها إما دول ساعية للتحقيق الأمن أو تسعى للتوسع أو مزيج من الاثنين، فالدول التي تسعى للتوسع تملك أسباب غير آمنة للتوسع يمكن أن تشمل الرغبة في زيادة "الثروة أو الإقليم أو المكانة"، وفي المقابل، تركز الدول الساعية للأمن على حماية أراضيها أو ثروتها

[1] - Evan Braden Montgomery, op cit,pp155-156.

[*]- شارلز غلاسر: باحث في نظرية العلاقات الدولية ،اشتهر بعمله في الواقعية الدفاعية، فضلا عن الإستراتيجية النووية. وهو المدير المؤسس لمعهد دراسات الأمن والنزاع في كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن.

[2]– سليم قسوم،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية– دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي،2018،ص72.

[3] - Brad Townsend ,op cit ,p68.

الحالية،لكن لا يعني هذا أن الدول التي تسعى إلى الأمن ليس لديها دوافع جشعة فلربما من بين الأسباب التي تدفعها هي الرغبة في الحصول على منطقة عازلة، أو مزيد من العمق الاستراتيجي، وبالتالي قد يسيطرون على الأرض أو يتبعون استراتيجيات فعالة لإضعاف خصم أقوى بغية زيادة أمنهم[1].

وهكذا يتم تحديد شدة المعضلة الأمنية من خلال مجموعة من المتغيرات المادية والدافعية والمعلوماتية التي تعمل معًا ضمن إطارا لاختيار الاستراتيجي العقلاني الذي طوره"غلاسر"معتمدا على المتغيرات الثلاثة موضحا لماذا تتبع الدول أحيانا سياسات غير عقلانية،في ظل النظريات الهيكلية الواقعية التقليدية، وأنه نظرًا لأن هناك أكثر من عوامل مادية تؤثر على المعضلة الأمنية بحسب نظرية "غلاسر" كمتغيرات مستقلة، فقد تتبع الدولة سياسات تعاونية عندما تشير العوامل المادية فقط إلى المنافسة والعكس بالعكس[2].

تعرضت الواقعية الدفاعية في الآونة الأخيرة لهجوم وانتقاد حتى الواقعيين أمثال "أندرو مورافيكسيك*"Andrew Moravcsik و"جيفري ليغرو*"Jeffrey Legro، ويجادلان بأنه من خلال تضمين هذه المتغيرات في نظرياتهم، فإن الواقعيين الدفاعيين يتنصلون فعليًا من الافتراضات الأساسية للواقعية السياسية، ويتهم الواقعيون الهجوميون أمثال "فريد زكريا*"Fareed Zakaria و"راندال شويلر*" Randall Schweller، أن الواقعية الدفاعية لا تملك تفسير لتوسع الدولة لأنها تجادل بأنه لا يوجد حوافز دولية لمثل هذا السلوك[3]. غير أن"ميرشايمر"، أشار إلى إمكانية المزاوجة بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، من خلال التأكيد على سلطة الدولة، وذلك لأن الدول تتصرف في بعض الأحيان بموقع دفاعي، وتارة أخرى في موقع هجومي، لتحقيق أقصى قدر من القوة، وبذلك فإن "ميرشايمر" يفتح الباب أمام اندماج محتمل بين الواقعية الهجومية والدفاعية[4].

---

[1] - Brad Townsend ,op cit ,p68.

[2] - Jeffrey W. Taliaferro, op cit, p129.

*- أندرو مورافيكسيك:عالم السياسة ومتخصص في العلاقات الدولية ومدير برنامج الاتحاد الأوروبي في جامعة بريستون.

*– جيفري ليغرو: أستاذ ونائب الرئيس التنفيذي وعميد جامعة ريتشموند.

*– فريد زكريا: فريد رفيق زكريا صحفي ومؤلف أمريكي، له عدة مؤلفات منها مستقبل الحرية:الديمقراطية الليبرالية في الوطن والخارج، وعالم ما بعد أمريكا.

*– راندال شويلر: أستاذ العلوم السياسية بجامعة أوهايو.

[3] - Jeffrey W. Taliaferro, op cit, p129.

[4]– ميثاق مناحيدشر،المرجع السابق، ص423.

ولا شك في أن التحولات والظروف الدولية المستجدة في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن، مهدت لتطوير الدراسات الأمنية،لتواكب الظواهر السياسية، وفي إطار المدرسة الواقعية، تعددت المحاولات لنقاش ثري،تعالج من خلاله النقائص والثغرات التي أغفلتها محاولاتهم النظرية،وقد تبنى رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة محاولات تفسيرية لسلوك الدولة على مستوى النظام الدولي بالمزج بين المبادئ الأساسية لكلا من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، والتي تدمج النظام الدولي والبنية السياسية الداخلية لشرح سلوك السياسة الخارجية للدول، فهي تهدف لتحديث النهج التقليدي والجديد من خلال دمج المستوى المحلي والفردي مع العوامل النظامية لتحليل السياسة الخارجية[1].

ركزّ الواقعيون الجدد بشدة على تحديد الصيغة الأفضل والأكثر شمولية لنظريتهم،لدرجة أنها بدت كما لو أن تطور الواقعية قد اتخذ مسارًا مختلفًا تمامًا،عن تحليل السياسة الخارجية، وقد جادل "والتز"، نفسه بشكل واضح،حين قال بأن "السياسة الدولية ليست سياسة خارجية"، مما يعني أن تطوير النظرية وتحليل السياسة الخارجية قد أصبحا مسعيان متميزان مع اتصال قليل ببعضهما البعض[2]، ولذلك أتت دراسات الواقعيون النيوكلاسيكيون لمعالجة هذا الخلل،حيث أنهم يسعون إلى استعادة الأسس في التفاصيل الجريئة للسياسة الخارجية،والتي ميزت الواقعية الكلاسيكية، بينما تستفيد أيضًا من التنظير الصارم الذي يميز الواقعية الجديدة[3].

يرى الواقعيون الجدد بأن السياسات الخارجية للدول تحرك قدرات القوة النسبية في النظام الدولي، ومع ذلك فهي عملية غير مباشرة ومعقدة وكيفية ترجمتها إلى سياسات خارجية أو استراتيجيات الأمن قد تعتمد على عوامل التدخل المختلفة داخل الدولة نفسها،لذا فإن صناع القرار مقيدون من قبل الهيكل المؤسس المحلي،فضلا عن التهديدات والفرص الخارجية[4]، وينطلقون بطرح مجموعة أساسية من الأسئلة في تحليل السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إلى أي مدى تعد سياسة الدولة "س" استجابة للضغوط والحوافز الخارجية بدلاً من المتولدة داخليًا؟ إذا وصل حزب جديد إلى السلطة، فكم ستتغير السياسة؟ هل ستستجيب الدولة "س" بشكل أفضل للحوافز أو التهديدات؟ للإجابة على هذه الأسئلة، على المرء أن يتخيل ما ستفعله أي دولة في وضع "س"[5].

ظهرت الواقعية النيوكلاسيكية كمصطلح ومقاربة في مقال "لجدعون روز "Gideon Rose، بعنوان "الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية" في عام 1998 وقد حدد من خلالها أسسها

[1]– ميثاق مناحي دشر،المرجع السابق ، ص424.

[2]- William C. Wohlforth, op cit,p9.

[3] - Ibid.

[4]-ميثاق مناحي دشر،المرجع السابق ، ص 424.

[5] -William C. Wohlforth ,op cit,p9.

حيث يرى أنها:"(...) تشتمل على كل من المتغيرات الخارجية والداخلية، وتسعى لتحديث وتنظيم رؤى معينة مستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، ويجادل أتباعها بأن نطاق وطموح السياسة الخارجية للدولة مدفوعين أولاً وقبل كل شيء بمكانتها في النظام الدولي وتحديداً بقدراتها المادية النسبية و هذا هو السبب في أنهم واقعيون، لكنهم يجادلون أيضًا بأن تأثير قدرات القوة هذه على السياسة الخارجية غير مباشر ومعقد، لأنه يجب ترجمة الضغوط النظامية من خلال المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة وهذا هو السبب في كونها كلاسيكية جديدة "[1]وبذلك جادل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن الدول لا تستجيب بشكل دفاعي للتهديدات فحسب؛ بل إنهم يستغلون فروق القوة لتوسيع نفوذهم على بيئتهم الخارجية[2]، ويقدم "فريد زكريا"وهو أحد أبرز روادها،تحليلاً ثاقباً للأسباب التي دفعت الحكومة الأمريكية نحو التوسع في أواخر القرن التاسع عشر بشكل أبطأ وأقل شمولاً من التحولات المتوقعة في القوة النسبية.

يرفض "زكريا" الافتراض الواقعي التقليدي للدولة الوحدوية لصالح التمييز بين جهاز الدولة المحلي (الدولة) والمجتمع (الأمة)، ويجادل بأن سلطة الدولة لا تعتمد فقط على السيطرة على الموارد، ولكن على قدرة الدول على استخراج تلك الموارد من المجتمع وبالتالي فإن ميل الدول للتوسع هو وظيفة القوة الدولية والمحلية للدولة، فكلاهما كانا ضروريين للتوسع الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر، وأنه بقدر ما تكون الدول مسيطرة على السلطة النسبية ويمكنها حشد الدعم المجتمعي لسياساتها، فإنها تستغل الفرص المتاحة لها في النفوذ[3] وبالتالي، فإن السّمة المحددة للواقعية الكلاسيكية الجديدة هي أنها تنظر في كل من المحددات النظامية (الهيكلية) والمحلية للسياسة الخارجية للدولة. يتداخل كلا العاملين في النهج الواقعي الكلاسيكي الجديد[4]،ويحاجج دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في أغلب المجالات بمكانة الدولة في النظام الدولي،وبشكل أكثر تحديدا قدرات قواتها المادية، وهذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية،لأن الضغوط النسقية التي يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة[5].

مما سبق، يتضح أن الطرح الواقعي ينظر إلى المعضلة الأمنية،بأنها حالة ملازمة للعلاقات الدولية ومميزة للسياسة الدولية، فالدول تنظر إلى بعضها على أنها مصدر تهديد، فتسعى دوما إلى زيادة قدراتها لضمان أمنها، في ظل نظام دولي فوضوي يفرض المساعدة الذاتية على وحداته،

[1]-Jacek Więcławski,Neoclassical realism and the crisis of the realist paradigm in contemporary International relations,p200.

[2] -Jeffrey W. Legro , Andrew Moravcsik,Is Anybody still a Realist?, International Security, Vol. 24, No.2,1999,p27.

[3]-, Ibid p28.

[4] - Jacek Więcławski ,op cit,p200.

[5]-ميثاق مناحي دشر، المرجع السابق، ص424.

وبالتالي الدخول في دوامة البحث عن الأمن، وقد استوفت المدرسة الواقعية بمختلف تياراتها في تفسيرها للمعضلة الدولية،من أسبابها، وتطورها وحتى الحالات التي يمكن أن تصل إلى الذروة وتتحول إلى حالة حرب،وحاولت في كل مرحلة أن تعالج وتسد النقائص التي تخللت رؤيتها النظرية،إلا أنها أهملت فواعل أخرى غير دولية في طرحها والقادرة على أن تلعب دورها في تخفيف من حدة وشدة المعضلة، والتي كانت محل انتقاد من قبل المدارس الأخرى كالليبرالية والبنائية، ناهيك عن تأخرها في دراسة المعضلات الأمنية الجديدة، والتي ظهرت بشكل كبير بعد الحرب الباردة،بحيث أدت إلى تفكيك الدول المركبة، وإضعاف دورها في النظام الدولي،مما حتم لإعادة النظر في الدراسات الأمنية، والاهتمام أكثر بفئات غير الدولة.

يبدو أن النظريات الليبرالية أو البنائية يمكن أن تشرح بشكل أفضل التغييرات التي تحدث في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، فليس من المستغرب أن فترة ما بعد 11 سبتمبر تبدو أكثر تحديًا، ولا يأتي أي كشف عن أن الواقعية السياسية تعتبر أكثر ملائمة للتعامل مع التهديدات للأمن القومي، ومع ذلك، من السخرية أن نهضتها تعود جزئياً على الأقل إلى الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية بدافع التطرف الديني – الجهات الفاعلة والشهية التي تقع خارج نطاق الواقعية التقليدية الواقعية [1].

2- الليبرالية :

تعد الليبرالية هي الأخرى من أهم المدارس الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية والتي اهتمت بدراسة السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، وعلى عكس الاتجاه الواقعي الذي اهتم بدراسة أسباب المعضلة الأمنية والحرب ومحاولات تفسيرها، حاول رواد الليبرالية البحث وإيجاد حلول الممكنة لتخفيف من حدة المعضلة الأمنية والنزاعات الدولية وذلك عن طريق إرساء أسس ومبادئ للسلام بين الدول والتركيز على أطر التعاون الدولي. وقد احتوت على مبادئ رئيسية تتمثل في :(1) التركيز على اتخاذ القرارات بناءً على التعاون، (2) الجهات الفاعلة هي مجموعة متنوعة بما في ذلك الدول والمؤسسات والأفراد، (3) العالم فوضويًا بشكل أساسي، ولكنه قادر على أن يكون خفيف، و(4) أهمية المؤسسات الدولية[2] في ترسيخ أسس التعاون والحد من الصراع.

نجد معظم الأفكار التي استمر الليبراليون في التعبير عنها طوال القرن العشرين تتقارب مع رؤية ويلسون المثالية،احداها أنه يجب بناء العالم على أساس مسالم أي مجتمع الدول الديمقراطية، حيث كانت الحرب دوما نتاج المجتمعات العسكرية التي لم تنتقل بشكل كامل إلى الديمقراطية

[1]- Paul D. Williams , Security Studies ,op cit,p20.
[2] - Kota A. Cook, Liberalism and the Security Dilemma: Are International Institutions Effective?, University of Nevada, Reno, May, 2019,p10.

الليبرالية، والفكرة الثانية هي أن التجارة الحرة والتبادل الاجتماعي والاقتصادي من شأنه أن يسهل تحديث المجتمعات ويخلق حوافز لهم لحل خلافاتهم،فمن شأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل أن يوفر الأساس للازدهار ويضعف الاستبداد والتعديل الجيوسياسي، أما الفكرة الثالثة فكانت أن القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف ستوفر بنية تحتية تعاونية للإدارة المستقرة للعلاقات الدولية[1]، والقادرة على ضبط مستويات التسلح. في نسخة "ويلسون"، لم يكن القانون الدولي آلية قانونية ملزمة ذات سيادة، كانت مجموعة من القواعد القانونية التي كان على الدول أن تتبناها بدافع المصلحة الذاتية والاحترام المتبادل للديمقراطيات الأخرى. كان التوقع الليبرالي أنه – بمرور الوقت، ستأتي الدول للعمل وفقًا لمعايير القانون من خلال استيعاب ضروراتها الأخلاقية والسياسية، والفكرة الرابعة هي أن النظام العالمي سيصبح "مجتمع قوة".

وهذا يعني أن سياسات القوة وتوازن القوى سيفسحان المجال لنظام الأمن الجماعي حيث تكون القوة نفسها أقل تبعية من قبل الدول على مستوى النظام الدولي،مما قد يجعل القوة أقل بروزًا كواقع في السياسة العالمية[2].

يعترف الليبراليون بأن المجتمع الدولي يتكون من دول مستقلة تتنافس من أجل الدفاع عن مصالحها الخاصة مثلما يتنافس الأفراد داخل كل دولة من أجل تلبية مصالحهم واحتياجاتهم ومع ذلك يمكن أن تكون العلاقات الدولية متحضرة إذا كانت مبنية على الرأسمالية والقانون والديمقراطية[3]، وسعى أصحاب هذا المقترب إلى تبني حلول موضوعية وعقلانية للحيلولة دون وقوع الحرب من خلال التركيز على بناء المؤسسات الدولية والتي بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى، وفي هذا الإطار طور كل من "روبرت كوهين" و"جوزيف ناي*" نظرية الاعتماد المتبادل والتي تسهم في تعميق ربط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ما يؤدي إلى السلام[4]،كما تبنى كل من مايكل دويلMichael Doyle* وبروس راستBruce Russet* أطروحة السلام الديمقراطي

[1] -G. John Inkberry,Liberalism in a Realist World: International Relations as an American Scholarly Tradition International Studies 46, 1&2 (2009),p207.

[2] - G. John Ikenberry,op cit ,p207.

[3] - Classification des théories des relations internationales, pp19- 20, the linck :file: /// C :/Users /TITAN %20%202/Downloads/Théories%20(1).pdf

*- جوزيف ناي:أستاذ جامعة وعميد سابق لكية كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد، وقد شغل منصب وزير الدفاع المساعد لشؤون الأمن الدولي، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطنية ونائب وكيل وزارة الخارجية.

[4]– جويد حمزاوي،التصور الأمني الأوروبي:نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص:دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن،جامعة الحاج لخضر،كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2010– 2011، ص 25.

*– مايكل دويل: سياسي أمريكي وعضو في الحزب الديمقراطي، عمل مساعد للسيناتورالجمهوري فرانك بيكورا عن ولاية بنسلفانيا من 1979–1994،

بحيث أن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم[1]، وهي تماثل معاهدة السلام الدائم التي أرسى أسسها "إيمانويل كانط" في زمن سابق .

يزعم الليبراليون أن المؤسسات الديمقراطية تسهل السلام على وجه التحديد لأنها تخفف من حدة المعضلة الأمنية[2]، ولهذا سعت الليبرالية إلى رعاية نموذج حكم عالمي من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية تعزز التعاون بين الدول،حتى وبعد التعرض لحالات فشل مبكرة،كتلك التي منيت بها عصبة الأمم، عادت المقاربة الليبرالية إلى الواجهة بقوة، فظهرت مجددا بعد العام 1945 مع تأسيس الأمم المتحدة وتطور أنظمة قادرة على إدارة التعاون العالمي بكل أشكاله[3]، حيث رأت الليبرالية التقليدية بأن تأسيس الفيدرالية دولية ستكون عامل حسم في ضبط سلوك الأطراف، وتحقيق قدر من انسجام المصالح،لكن صراعات القوى بين الدول العظمى مطلع القرن العشرين أعادت مرة أخرى التشكيك بأطروحات الليبرالية على المستوى الدولي[4] وعلى عكس الواقعية،ترى الليبرالية بأن هناك قيمة عليا لوضع قواعد لحكومة عالمية تضع حدا للحروب وتقيم السلام الشامل والدائم،كذلك لابد من تعزيز التعاون وفتح المجال للتجارة الحرة وضمان حقوق الإنسان وحريته، وترسيخ المساواة وحكم القانون والقيم الأخلاقية، وهذه جميعها تمثل متغيرات رئيسية للعلاقات الدولية[5].

فكما يسيطر ميزان القوى على الفكر الواقعي، فإن السلام الديموقراطي هو مبدأ محوري في الفكر الليبرالي، ويعد توماس باينThomasPaine*وكانط Kant من أوائل الذين عبروا عن سبب تصرف الدول الديمقراطية بشكل سلمي، خاصة تجاه بعضها البعض،إذ أشار "باين"إلى أن

---

*– بروس راست: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسة المناطق بمركز ماكميلان بجامعة بيل، محرر مجلة حل النزاعات من1972–2009.

[1]– خالد معمري،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية ،جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية ،2007–2008،ص 93.

[2] - Shiping Tang , The Security Dilemma: A Conceptual Analysis ,op cit ,p588.

[3]-هاني رمضان طالب ،مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ألمانيا ،2020،ص14.

[4]–وصفي محمد عقيل،التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،دراسات،العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد 42، العدد1 ،2015، ص ص 105–106.

[5]– وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص 106.

*– توماس باين: ثوري وناشط ومنظر سياسي ومفكر أمريكي من ابرز فلاسفة عصر لتنوير في الولايات المتحدة، من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة.

الجمهوريات (أي الديمقراطيات) في العالم تميل إلى أن تكون سلمية، حيث كان واثقًا من أن الجمهوريات الديمقراطية ستتجنب تكاليف الحرب وتختار السلام، وتعتمد حماسة "باين" الديمقراطية على نظرة متفائلة للغاية للطبيعة البشرية. فالأفراد، بمجرد تحريرهم من سيطرة الحكومات القمعية، سينهضون بسرعة لتشكيل أنظمة ديمقراطية معقولة وعادلة ومسالمة[1]،أمّا "كانط"،فقد نشر في مقال له 1795 حول السلام الديمقراطي، مدعيا أنه إذا كانت موافقة المواطنين مطلوبة لتقرير مصيرها،حول إعلان الحرب أم لا، فمن الطبيعي جدًا أن يكون لديهم تردد كبير في الشروع في مشروع خطير للغاية، لأن هذا سيعني دعوة أنفسهم إلى كل من اللاأمن والتكاليف الباهظة الناتجة من الحرب ومع ذلك، لم يشارك "كانط" ثقة "باين" في أن الانتقال إلى الديمقراطية والسلام سيكون سريعًا وسهلاً، بينما توقع "باين" ظهور الديمقراطية في جميع "دول أوروبا المستنيرة" في غضون سبع سنوات، كان "لكانط" شكوك حول التحولات السريعة.

تصور"كانط" تقدمًا بطيئًا نحو الديمقراطية[2]، إذ توقع أن الجمهوريات الليبرالية ستقيم السلام فيما بينها تدريجيًا عن طريق الاتحاد السلمي الموصوف في مقالته النهائية الثانية بالسلام الدائم[3]وعلى الرغم من خلافهما حول الوتيرة التي يمكن أن تتخذها الديمقراطية، فقد اعتقد كلاهما، كما يفعل جميع الليبراليين، أن الشعوب الحرة ستكون عقلانية ومتعاونة وشفافة في مسائل الأمن القومي،فعندما يتم تقاسم هذه المواقف بين الشعوب، سيحدث السلام[4] وتقل النزاعات والحروب.وكذلك توقع الليبراليون الكلاسيكيون بأن المؤسسات الدولية ستقلل من عدم اليقين وتحسن الثقة المتبادلة بين الهيئات، وبالتالي تخفيف المعضلة الأمنية وتعزيز التعاون الدولي بشكل فعال وتحقيق السلام العالمي،وقد لاحظ "روبرت كوهان"، أن التعددية المؤسسية تقلل أيضًا من المنافسة الإستراتيجية على المكاسب النسبية وبالتالي تعزز التعاون الدولي[5]، كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ولهذا أدخلت الليبرالية الجديدة من خلال كل من اللورد، "كوهان"Keohane، والاندر وهافتندورن Haftendorn،Wallander، حجة الموارد الاقتصادية، في مقدمة العناصر الأولى للتحقيق الأمن والتخفيف من حدة المعضلة الأمنية، إذ ترى بأن المؤسسات والمعايير المادية، مثل التكامل الاقتصادي، قادرة على خلق السلام دون معضلة أمنية متأصلة، حيث أنهم يركزون على تكاليف ومزايا النزاعات ويقدمون القيمة المضافة للمؤسسات الدولية في حل النزاعات وتجنب بعض التهديدات

[1] -Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzac, Liberalism: a Theoretical and Empirical Assessment, Routledge Handbook of Security Studies Routledge, 12 May 2020,p23.
[2] - Myriam Dunn Cavelty,op cit,p23.
[3] - Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser , Leonardo Morlino,Liberalism in International Relations, International Encyclopedia of Political Science,Los Angles:sage,2011,p1435.
[4] - Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzacq,op cit ,p23.
[5] - Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser , Leonardo Morlino,op cit,p1437.

الأمنية، فالنموذج الأمثل بالنسبة لهم هو الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك حلف الناتو[1].

يعتبر العديد من العلماء أن الليبرالية الجديدة تمثل التحدي الأكثر إقناعا للتفكير الواقعي والواقعي الجديد، فيعتقد الكثير من الباحثين بأن الحوار الجاري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة يمثل القضية الفكرية الأكثر أهمية في حقل العلاقات الدولية.إذ سيطر هذا الحوار على التيار الرئيسي من الباحثين في حقل العلاقات الدولية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة،حيث يجري الحوار على تنقيح الفرضيات العامة، ويجري حول الدور والتأثير المستقبلي للمؤسسات الدولية وإمكانية التعاون الدولي[2].

فيرى أتباع الليبرالية الجديدة أن هناك قوى فاعلة أخرى فضلا عن الدولة القومية تؤدي دورا مهما في العلاقات الدولية ،مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات،وأشار جوزيف ناي Joseph Ney في كتابة power and Interdependence إلى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة في تخطي الحدود الوطنية وخلق مفهوم الترابط، وكان لهذا الاعتراف دور هام في إقرار الليبرالية بالتفاعلية التعددية الدولية واعترافها بمستويات التحليل الجديدة[3]،كما تناول "روبرت كوهان" أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سوك الدول وضبط الدول لسلوك الأطراف الفاعلة وهو ما شكل رؤية جديدة للأطروحات الليبرالية[4].

يعتقد الليبراليون الجدد بأن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يقود إلى التعاون وليس إلى صراع،على عكس رؤية الواقعيون، أما المصلحة الوطنية فهي ليست بالضرورة مُعرفة دوما بالأمن القومي، بل هي متعددة الجوانب فهي الاقتصاد والبيئة والأمور الاجتماعية والثقافية تبعا لكل مرحلة وأولويات الدولة[5]، ويجادل علماء النيوليبرالية بأن إحدى وظائف المؤسسات الدولية هي تخفيف المعضلة الأمنية، حيث تفترض أن المصدر الأساسي للصراع بين الدول ليس الصراع على السلطة، بل بالأحرى هو تضارب مصالح الدولة، والتي تختلف بحسب تفضيلات كل دولة، ففي شرح أنماط الحرب، على سبيل المثال، لا يشدد الليبراليون على اختلال القوة بين الدول، أو فشل المساومة في

---

[1]-Iulian Chifu,Societal Security an Agenda for the Eastern Europe, p2, linck: https://www.cpc-ew.ro/pdfs/societal_security.pdf.

[2]- أنور محمد فرج ، المرجع السابق، ص394.

[3]–وصفي محمد عقيل، المرجع لسابق ص107.

[4]– المكان نفسه.

[5]– خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظرية الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014،ص 322.

ظل معلومات غير مكتملة، أو معتقدات غير عقلانية معينة، ولكن بسبب تفضيلات الدولة المتضاربة المستمدة إما أيديولوجية قومية أو أيديولوجية معادية، أو الخلافات حول الموارد الاقتصادية المناسبة، أو استغلال الدوائر السياسية غير الممثلة[1]، وعليه استنادًا إلى هذه الافتراضات، فإن أفضل طريقة لحل الصراع وتعزيز التعاون في خدمة الغايات المشتركة هي إيجاد طرق لمواءمة مصالح الدولة الأساسية، إما عن طريق تغيير تفضيلات الفرد والمجموعة أو عن طريق ضمان تمثيلها بدقة[2].

وفي إطار ذلك، يَفترض معظم المنظرين الليبراليين أن السلام والأمن الدوليين يرتبط مع كل من الديمقراطية والتجارة الحرة والعضوية في المنظمات الدولية. أولاً، ستكون الدول الديمقراطية أقل احتمالاً لبدء وتصعيد النزاعات مع الديمقراطيات الأخرى (أي السلام بين الديمقراطيات)[3]، والثاني، تركز الليبرالية التجارية أو الاقتصادية على فوائد التجارة بين الدول وترى أن التجارة مفيدة للطرفين. حيث سيتم تقليل الصراع الدولي بين الدول المنخرطة في التجارة الدولية، والتي تركز على فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل من حوافز اللجوء إلى استخدام القوة، كما أنه سيرفع كلفة استعمالها[4]، وضمن هذا النطاق من التفكير، يُعتقد أن الترابط الاقتصادي لا يشجع على الصراع بين الدول لأن هذا الصراع سيقلل من ازدهار كل دولة، ويظهر أن هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل يخلق نظامًا يكون فيه للدول المعنية مصلحة في الحفاظ على حالة الاعتماد المتبادل لأن اقتصاداتها الخاصة قد تتضرر إذا انتهى هذا الاعتماد المتبادل، كما ساعدت عولمة الأسواق العالمية على تحويل الانتباه عن الأمن العسكري والدفاع نحو الحفاظ على العلاقات الجيدة بين الدول من أجل الرخاء الاقتصادي[5]وكجزء من المدرسة الفكرية الليبرالية، يمكن اعتبار أن الغاية لخلق المؤسسات الدولية والتي تهدف لتكامل اقتصادي هو من أجل تحقيق سلام دون معضلة أمنية ناشئة، والثالثة، أن الدول الديمقراطية أكثر احتمالاً للبحث عن حلول تعاونية من خلال المؤسسات الدولية،بحيث تلعب الشعوب فيها دورا في توجيه السياسات والضغط على الحكومات، ورغم وجود اختلافات كبيرة بين المفكرين الليبراليين، إلا أن جميعهم يشتركون في الإيمان العام بالآثار الهادئة للحرية السياسية والحرية الاقتصادية والاعتماد المتبادل والمنظمات الدولية[6]، وبهذا تسعى الليبرالية

[1] -Andrew Moravcsik, The New Liberalism, The Oxford Handbook of Political Science, International Relations, Political Methodology, Sep 2013,p2.

[2] -Anne-Marie Slaughter, Liberal International Relations Theory and International Economic Law, American University International Law Review, Volume 10,Issue2,1995,p729.

[3] - Myriam Dunn Cavelty, op cit,p22.

[4]-مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية،2008، ص224.

[5] - Kota A. Cook ,op cit , p10.

[6] - Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzacq, op cit, p22.

الدولية لتغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي تنعم به الديمقراطيات الليبرالية.

تشارك نظرية الليبرالية الجديدة العديد من افتراضات الواقعية الجديدة، لكنها تنتقد بأن الواقعيين الجدد يقللون من أهمية الترابط الدولي والعولمة والمنظمات التي تم إنشاؤها لإدارة هذه التفاعلات. فتشمل الافتراضات الجوهرية للمؤسسية الليبرالية الجديدة: أولاً، تعترف المؤسسات الليبرالية الجديدة بأن الدول هي أطراف فاعلة رئيسية في النظام الدولي، ولكنها ليست الجهات الفاعلة الوحيدة. ثانياً، للدول مصالح متبادلة، قد يكون للرأي الليبرالي أهمية أقل في المجالات التي لا يوجد فيها مصالح متبادلة بين الدول. ثالثاً، المؤسسات والمنظمات هي الوسيط والقوى المهمة والوسائل لتحقيق التعاون بين الجهات الفاعلة في النظام. رابعاً، من السهل تحقيق التعاون في المجالات التي يكون للدول فيها مصالح متبادلة، وبالتالي فإن هذه المدرسة أكثر اهتماماً بالمناطق غير العسكرية مثل الاقتصاد السياسي الدولي، أو المخاوف البيئية الدولية[1]، وأخيرًا، لم تقم الديمقراطيات الليبرالية أبدًا (أو تقريبًا أبدًا) بشن حرب على بعضها البعض وإن كانت لديها نزاعات أكثر فيما بينها (نظرية السلام الديمقراطي)[2].

تفترض النزعة الليبرالية أن هناك سلامًا لأن هناك فوائد قليلة للذهاب إلى الحرب، يمكن لهذا الوضع أن يولد ما يعرف بنظرية ديموقراطية السلام، والتي تنص بشكل فضفاض على أن الدول الديمقراطية لا تخوض الحرب مع بعضها البعض. وفقًا لبعض العلماء مثل مايكل دويل Michael Doyle، وجيمس لي راي James LeeRay*، وبروس روسيت Bruce Russett، تتبنى الديمقراطيات قواعد التسوية التي تمنع استخدام القوة ضد الدول الأخرى التي تشترك في مبادئ مماثلة.

على الرغم من تأكيد الليبراليين ،أن التقدم نحو السلام والازدهار ممكن، إلا أنهم غالبًا ما يختلفون حول وتيرة هذا التقدم وسهولته،فالتقدم نحو نظام عالمي أكثر سلاما هو موضوع مركزي لليبرالية[3].

وبناءً على ما سبق، تَعتبر الليبرالية الجديدة، أن الأمن هدفًا يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال الاعتماد المتبادل / التعاون والمؤسسات / الأنظمة والسلام الديمقراطي،وبالتالي للتخفيف من

[1] - Leo S. F. Lin,State-Centric Security and its limitations: THE Case of transnational organized crime, RIEAS Research institute for European and American studies ,Research paper, No. 156, November 2011,p10.

[2] - Leo S. F. Lin ,op cit,p10.

*- جيمس لي راي: أستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة فاندربيلت، ركزت أعماله على أسباب الحرب والصراع بين الدول بالإضافة إلى العديد من القضايا المعرفية والمنهجية.

[3] -Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzacq,op cit ,p22.

حدة المعضلة الأمنية لابد من الاعتماد على الآليات السابقة المذكورة،فإلى جانب الدول[1]،يركز الليبراليون أيضًا على أهمية دور الجهات الفاعلة الأخرى في التقليل من النزاعات وإدارتها وإيجاد آليات تهدف لخلق السلام، ويتطلب الحفاظ على هذا الادعاء بعض الاهتمام لتأثيرات ردود الفعل من الدول والمجتمعات الأخرى على الرغم من أن الأدبيات الأمنية الليبرالية التي تدرس فقط السياسات الخارجية للدول الفردية قد تكون مذنبة بتخفيف دور التفاعل الدولي، فإن الادعاء الليبرالي العام واضح: النظام الدولي، في ظل ظروف واسعة، يسمح بخيارات الدول، من خلال الحفاظ على الفوضى الدولية المستمرة وتوزيع السلطة، فيمكن للدول أ وب متابعة السياسة P1، وإصدار النتيجة الدولية O1، والتغذية مرة أخرى إلى أ وب ودفعها إلى تكرار P1، وتعزيز O1، وما إلى ذلك؛ أو قد يتبع أ و ب بدلاً من ذلك السياسة P2، مما يؤدي إلى النتيجة الدولية O2، والتي تتغذى على أ وب وتقودهم إلى تكرار P2 ، وتعزيز O2، وما إلى ذلك. يعتمد الحصول على O1 أو O2 على من يحكم أو يؤثر في A وB، ومصالحهم ومعتقداتهم، ونوع المؤسسات الدولية التي قاموا ببنائها[2].

يتوقع الليبراليون أن الديمقراطيات لن تهاجم بعضها البعض وتعتبر أنظمة بعضها البعض شرعية وغير مهددة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة. أولاً، تتميز الدول الديمقراطية بقيود داخلية على السلطة[3]،حيث تلعب الشعوب في الدول الديمقراطية دورها بالضغط على قرارات المسؤولين فالشعب في الدولة الديمقراطية قادر على التأثير على الحكومة بطريقة تجبر قادتها على التمسك بليبرالية المعايير والوفاء بوعودهم الخاصة، مما يقلل من احتمال حدوث الصراع،ثانياً، تميل الديمقراطيات إلى رؤية بعضها البعض على أنها شرعية وغير مهددة، وبالتالي لديها قدرة أعلى على التعاون مع بعضها البعض مما هي عليه مع غير الديمقراطيات[4]، لكن من المعروف أيضا أن حجة السلام الديمقراطي لها جانب آخر وهو سلبي، حيث أن الدول الديمقراطية ليست بأي حال من الأحوال محصنة ضد المنافسة الأمنية والحروب مع الدول غير الديمقراطية، إذا كانت آفاق السلام هي على الأقل جزء من وظيفة نطاق الحكم الديمقراطي[5]، وخير مثال عن ذلك ،تلك الحروب التي شنتها الولايات المتحدة على كل من أفغانستان و العراق، فقبل11 سبتمبر، كانت الرواية السائدة داخل الليبرالية حول الطابع السلمي للدول الليبرالية،ويركز ادعائها على السؤالين التاليين "لماذا تحدث الحروب؟" و"كيف يمكن تحقيق سلام مستقر؟"لكن بعد أحداث 11 سبتمبر، دافع عدد كبير من الليبراليين غير المؤثرين عن حق الدول

[1] - Leo S. F. Lin ,op cit,p11.

[2]- John M. Owen IV, Liberalism and Security, Security studies,Mar 2010,p4.

[3] - Jeffrey W. Meiser, Introducing Liberalism in International Relations Theory, E-IR Foundations beginner's textbook,18FEB2018,p1, the link: https://www.e-ir.info/2018/02/18/introducing-liberalism-in-international-relations-theory.

[4] - Jeffrey W. Meiser,p1.

[5]- Stephan Haggard, Liberal Pessimism: International Relations Theory and the Emerging Powers, Asia & the Pacific Policy Studies, vol. 1, no. 1,January 2014,p4.

الغربية في شن حرب على الجماعات الإرهابية وتلك التي يُزعم أنها تؤويها، وقد تم الطعن في الأساس القانوني لمثل هذا الإجراء في مجالات متنوعة مثل مجلس الأمن والبرلمانات حيث نوقشت صحة استخدام القوة ضد العراق بقوة، فالميل إلى أن يكون الخطاب القانوني في أقصى درجات الشمولية في الساعة التي تكون فيها الحوكمة في أقصى درجاتها وحشية، هو الذي حدده "مارتن وايت*" Martin Wight منذ أكثر من أربعة عقود[1].

من خلال ما قيل، فقد تضمنت الرؤية الليبرالية محاولات عديدة لتغيير الوضع القائم،بتبني مناهج وآليات كفيلة لإنهاء النزاعات والحروب أو التخفيف من حدتها، وبالمقابل بناء عالم مسالم على أسس ديمقراطية والاعتماد المتبادل والتعاون الدولي، تحقيق السلام والأمن،فقد ظلت فكرة عالم الدول الديمقراطية،فكرة مركزية في محور التنظير الليبرالي،إلا أن الأحداث التي تلت فترة الحادي عشر من سبتمبر،خلقت أسبابا جديدة للحروب،حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الحروب الوقائية بحجة القضاء على الحركات الإرهابية والأنظمة الدكتاتورية التي تدعمها،بدون الرجوع إلى المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة،ما أدى ذلك إلى تراجع في القيم التي تبناها الفكر الليبرالي وخلق فجوة كبيرة بين ما تبنته المقاربة الليبرالية في تحليلها للسياسة الدولية، والواقع الذي آلت إليه الأوضاع بعد حروب الولايات المتحدة الوقائية والذي أسس للهيمنة الأمريكية.

وبات ضروري إعادة النظر في الطرح الليبرالي، والذي يفترض أن الدولة ليست الفاعل الرئيسي الوحيد في الشؤون العالمية، ولكن في الواقع أن هناك جهات فاعلة مهمة أخرى مثل المنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة عبر الوطنية، وأن هناك أكثر من قضية واحدة قد تهيمن على الأجندة السياسية،ومع ذلك، يبقى السؤال هو كيف يتفاعل هؤلاء الفاعلون مع بعضهم البعض، ومتى وأي القضايا التي تهيمن على الأجندة السياسية؟[2]، كما يبدو أنفكرة"السلام الدائم" في السياسة العالمية قد يكون من الصعب تحقيقها في المستقبل القريب، فلا تزال المرحلة الجديدة المعاصرة للعالم التي توفرها حقبة ما بعد الحرب الباردة تواجه أنواعًا جديدة من الصراعات مثل الإرهاب العالمي، على الرغم من انخفاض حالات شن الحرب بين الدول.

3- البنائية :

تُعد المقاربة البنائية من أهم المقاربات التي ظهرت في ثمانينات القرن الماضي، والتي اهتمت بتحليل ظواهر السياسة الدولية،وشكلت حلقة ربط بين المقاربات والنظريات الوضعية وما بعد

*- مارتن وايت: عالم سياسة ومؤرخ بريطاني.

[1] - Beate Jahn,Liberal internationalism: historical trajectory and current prospects,International Affairs 94: 1 2018,p47.

[2] - Ersan Ozkan,Hakan Cem Cetin,The Realist and Liberal Positions on the Role of International Organizations in Maintaining World Order, European Scientific Journal , vol.12, No.17, June 2016,p92.

الوضعية، وقد عزز أهمية طرح هذه المقاربة هو تقديمها انتقادات للتيارات والنظريات الواقعية والليبرالية واستقدامها لبدائل نظرية لتفسير الواقع الدولي ما بعد الحرب الباردة،فقد لعبت نهاية الحرب الباردة دورا مهما في إضفاء الشرعية على النظريات البنائيةوتقويض المزاعم التفسيرية للواقعيين الجدد والليبراليين الجدد،فلم تتنبأ أي منهما أو حتى استطاعت أن تفهم بطريقة صحيحة التحولات النظامية التي أعادت تشكيل النظام الدولي[1]، وكان لظهور البنائية واستنكارها للتركيز العقلاني على القوى المادية في تفسير العلاقات الدولية،من شأنه أن يزودنا لفهم الافتراضات الأنطولوجية للمواقف النظرية ما بعد الوضعية[2]،حيث تبنت البنائية تفسير على وجه التحديد،يعتمد على اعتناق الرئيس السابق "ميخائيل جورباتشوف" أفكار جديدة تشمل فكرة "الأمن المشترك[3]" والذي أحدث ثورة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي السابق.

تَنظر البنائية للعلاقات الدولية على أنها بناء اجتماعي،متخذة موقفا مغاير الموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية (المصلحة القومية والأمن والهوية)، ويهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدول، مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية،فضلا عن تركيزهم على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج من تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية[4]. فقد قدم"نيكولاس أوناف" Nicholas Onuf وهو أحد رواد المدرسة البنائية،في كتابه "Wolrd of our making"،إسهامات جديدة في تحليله للسياسة الدولية،معتمدا على تأثير الوحدات الاجتماعية في الظاهرة السياسية،فنقطة الانطلاق للبنائية هي افتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي،والدول والمجتمعات والعالم، ماهي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية ومع البناء ،فجوهر البنائية هو أن الناس"الأفراد" يصنعون المجتمع، والمجتمع يصنع الناس، هذا الطريق ذو الاتجاهين أو هذه العملية المتبادلة بين المجتمع والناس هي محور اهتمام البنائية[5]، وبالتالي تنظر للعلاقات والسياسة الدولية من منطلق العلاقات الاجتماعية، وتعتقد أن الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد لها دور في رسم الحياة السياسية،ولها

---

[1]- بلخيرات حسين، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية،مجموعة التفكير الاستراتيجي، 13 فبراير 2017، تاريخ التصفح: 2020/06/05، الرابط :https://rb.gy/rzgv .

[2]- صلاح حسن محمدمها أحمد المولى، موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية،مجلة تكريت للعلوم السياسية،المجلد4، العدد16، جوان 219،ص84.

[3]- Stephen M Walt,International relations: One world, many theories,Foreign Policy,Washington , Issue110, July 24, 2000,p4.

[4]–تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية:التخصص والتنوع،ت:ديمة الخضرا، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، برلين ،2016 ،ص130.

[5]– خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 30،العدد 2،2014، ص318.

إمكانية تغيير السياسة العالمية،على الرغم من أن النظريات التفسيرية (الواقعية والليبرالية) تعتبر هذه العوامل ثابتة،فإن البنائية تعتبرها عوامل غير ثابتة،وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة[1].

يولي البنائيون اهتماما وثيقا للخطاب السائد في المجتمع،والذي يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويعمل على إرساء معايير السلوك المقبولة، وبالتالي فإن البنائية تهتم بشكل خاص بمصادر التغيير[2]. وبعيدًا عن إنكار الواقع المادي للعالم، يدعي البنائيون أن كيفية تشكيل العالم المادي وتغييره وتأثيره على التفاعل البشري، وتأثره به، يعتمد على التفسيرات المعرفية والمعيارية السابقة والمتغيرة للعالم المادي. بناءً على هذا، يقال أن البنائية تجلب فهمًا معرفيا للسياسات العالمية إلى النظريات[3].

تركز المقاربة البنائية على عنصر الهوية Identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية،إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها، وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح،كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر[4].ولهذا تعتمد البنائية على الثنائية (المصلحة والهوية) كأدوات للتحليل السياسة الدولية وظواهرها، حيث عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انخفاض في مؤشر الحروب والنزاعات مابين الوحدات الدولية وعلى نقيض ذلك، ارتفاع في الحروب داخل الدولة، والتي يلعب متغير الهوية دور كبير في تغذيتها.

بالنسبة للبنائية، الهوية هي مسألة تجريبية يمكن وضعها في سياق تاريخي، في حين تفترض المناهج السائدة أن جميع وحدات السياسة العالمية ليس لها سوى هوية واحدة ذات معنى، وهي هوية الدول المهتمة ذاتيا. علاوة على ذلك، فإن مفهوم القوة مادي فقط في فهم المناهج السائدة بينما هو أيضًا خطابي للبنائية بمعنى أنه يتشكل بالمعرفة والأفكار والثقافة والأيديولوجيا واللغة[5]، يمكن أن يكون للدول هويات متعددة مبنية اجتماعياً من خلال التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى، والهويات ما هي إلا تمثيل لفهم الفاعل (من هم)، وهذا بدوره يشير إلى اهتماماتهم، فللهوية دور في تشكيل المصالح والأفعال، وعلى سبيل المثال، تنطوي هوية الدولة الصغيرة على مجموعة من المصالح تختلف عن تلك التي تنطوي عليها هوية دولة كبيرة، يمكن القول إن الدولة الصغيرة تركز أكثر على بقائها، في

[1]–ولد الصديق ميلود،مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية ،مركز الكتاب الأكاديمي ،جانفي 2018،ص 80.

[2] -Stephen M, Walt,opcit ,p4.

[3]-Hasan Ulusoy,revisiting security communities after the cold war: the constructivist perspective,p6.

[4]- توفيق بوستي، مفهوم الأمن ومنظورات مابعد الوضعية ،المعهد المصري للدراسات،12مارس2019، الرابط:https://rb.gy/efji.

[5] - Hasan Ulusoy, opcit ,p8.

حين أن الدولة الكبيرة مهتمة بالسيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية[1]، وتجدر الإشارة هنا، مع ذلك، أن أفعال الدولة يجب أن تتماشى مع هويتها. وبالتالي،لا يمكن للدولة أن تتعارض مع هويتها لأن هذا سوف يشكك في صحة الهوية، بما في ذلك تفضيلاتها.

تُحاول البنائية تسليط الضوء على ما أسماه "أنطوني غدينز"Anthony Giddens بالثنائية،أي العلاقة بين الفاعل Agent والبنيةStructure، حيث لا يأخذ سلوك الفاعل الأهمية كاملة ولا تطغى البنى على الفاعل، ويكون التركيز على عملية التبادل والتفاعل بينهما[2]، يرى البنائيون بأن البناء هو بناء اجتماعي ناتج عن تفاعل ممارسة الفاعلين والتي بدورها تتأثر بهذا البناء[3]، فالدول عبارة عن بناءات اجتماعية، تقوم بتغيير القواعد والمثل للنظام الدولي،عندما يحدث تغيير في المعتقدات وقيم الفاعلين المحليين داخلها، وبناء على هذا التغيير فإن الدول تقوم بإعادة تعريف دورها على الساحة الدولية، أو كما يسميها البنائيون عملية إعادة إنتاج الهوية[4]والتي تنجر عنها تحديد المصالح الذاتية، فسلوك الدولة تشكله معتقدات النخبة والهويات والمعايير الاجتماعية، والأفراد يصوغون ويشكلون ويغيرون الثقافة من خلال الأفكار والممارسات، كما أن الدولة والمصالح الوطنية هي نتاج الهويات الاجتماعية[5]. ولهذا تفترض البنائية أن الدول وسياساتها ليست محكومة بالضرورة بالقوة والمصلحة فقط،فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم عديدة تؤلف ضابطا لسلوك هذه الوحدات وان كانت هذه المبادئ والمفاهيم والقيم تخترق في بعض الأحيان[6]، كما أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم تفسيرا مقنعا لحالات السياسة الدولية.

يستند التحليل البنائي للسياسة الدولية على افتراضات جوهرية تختلف عن الدراسات السابقة لكل من الواقعية والليبرالية، بحيث أضافت بعدا جديدا(اجتماعي) في دراستها للعلاقات والتفاعلات الدولية، وعلى الرغم من تعدد اتجاهاته، إلا إنه كما يراه "الكسندر ويندت"، فإنه يتميز بكونه نظرية هيكلية للنظام الدولي، وتعتمد على الآتي:

1- إن الدول هي وحدات الأساسية في تحليل السياسة الدولية وحجة "ويندت"Wendt تقوم على فكرة أن الدول هي الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة العالمية،فالدول هي وحدات ذاتية التنظيم تم بناؤها من الداخل من خلال الممارسات الخطابية

---

[1] - Sarina Theys,op cit,p2.

[2]- تيم دان، ميليا كوري،ستيف سميث، المرجع السابق،ص130.

[3]-خالد المصري، المرجع السابق، ص 319.

[4]- صلاح حسن محمد، مها أحمد المولى،المرجع السابق،ص84.

[5]-توفيق بوستي،المرجع السابق،ص4.

[6]- صلاحا حسن محمد، مها أحمد المولى، المرجع السابق، ص 90.

للأفراد والجماعات الاجتماعية كوحدات موجودة في المعرفة الجماعية للعديد من الأفراد، فهي لا تعتمد على أفكار أي شخص، علاوة على ذلك، ككيانات منظمة ذاتيًا، يمتلك كل منها هوية "شركة" كممثل سيادي، وهوية لا ترتبط بالتفاعل مع الدول الأخرى[1].

2- إن الهياكل الرئيسية في نظام الدول هي المعرفة المشتركة(الذاتية المشتركة) بدلا من الموارد المادية، حيث الهياكل الأساسية للسياسة الدولية اجتماعية وليست مادية بحتة.

3- يتم بناء هوية الدولة ومصالحها عن طريق البنى أو الهياكل الاجتماعية بدلا من اعتبارها مستمدة من خارج هذا الإطار- أي اعتبارها موجودة بشكل منعزل ضمن النظام – وإرجاعها إلى الطبيعة البشرية أو السياسة الداخلية[2]، إذ تشكل هذه الهياكل هويات الفاعل ومصالحه، وليس فقط سلوكياتهم.

تقدم البنائية في شكلها التقليدي فهماً بديلاً لعدد من الموضوعات الرئيسية في نظرية العلاقات الدولية، بما في ذلك معنى الفوضى وتوازن القوى، والعلاقة بين هوية الدولة والمصالح، وتفصيل القوة، وآفاق التغيير في السياسة العالمية. كما تشترك مع النظرية النقدية في مخاوف أساسية ودور الهيكل في السياسة العالمية، وتأثيرات الفوضى على سلوك الدولة، وتعريف مصلحة الدولة، وطبيعة السلطة، وآفاق التغيير[3]، ويشير كلاهما إلى أن السياسة الدولية – الجهات الفاعلة والمؤسسات والسلطة والهيكل والفوضى وما إلى ذلك – ليست ثابتة وجوديًا أو أبدية، ولكنها مشروطة تاريخيا عبر الزمان والمكان، إنهم لا يعتبرون أن الافتراضات الوجودية المتعلقة بالسياسة الدولية أمرًا مسلمًا به[4]، وتنظر المقاربة البنائية للمعضلة الأمنية على أنها مبنية اجتماعيًا وتعتبر التفسير الواقعي الجديد مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية،فإقرار الواقعين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح دائما لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها.

تميز البنائية (الاجتماعية) التفاهمات الاجتماعية على الواقعية والنهج الليبرالي العقلاني، كما يُفهم الأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة وغياب الخوف[5]، وتطرح المقاربة البنائية التساؤلات التالية:هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات

---

[1] - Dale C. Copeland,The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay, International Security, Vol. 25, No. 2 ,Autumn, 2000,p193.

[2]- إياد هلال الكناني،الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،دار الخليج،جانفي 2020،ص 392.

[3]- Hasan Ulusoy ,op cit ,P7.

[4] -Ibid.

[5] - Malcolm Cayley, Realism, Liberalism, Constructivism, and the Security Dilemma: A Concise Overview,p5, file:///C:/Users/pc/Downloads/Realism_Liberalism_Constructivism_and_th%20(3).pdf.

المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية ؟ كيف تشكلت هوية الدولة؟ كيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين،وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات؟ كيف تؤثر المثل والهويات في سياسات الدولة؟[1]

يختلف المقترب البنائي عن الواقعية والليبرالية في ميلهما للتركيز على العوامل المادية،فحين يركزعلى قيمة الأفكار لفهم التفاعلات الدولية وتأثيراتها،فالأفكار عند البنائيين هي محددة لقوة الدول،وليس فقط العناصر المادية العسكرية والاقتصادية كما يرى الواقعيون، وبذلك فإن مكانة الدولة في العلاقات الدولية أصبحت ترتبط ليس بقوتها العسكرية والاقتصادية فقط،ولكن بقوة عقيدتها الفكرية ومدى قدرتها على نشرها[2]،وبالتالي لابد من إعادة النظر إلى أن الدولة كمعطى مسبق،وافتراض أنها تعمل فقط من أجل بقائها،كما يرى أصحاب هذا المقترب أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية،وبالتالي يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنهم ينظرون للخطاب أنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح،ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، ومن هنا فإن البنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول، ولذلك يرى "ستيفن والت" أنها حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشئون الدولية[3]، وفي هذا السياق يعتبر البنائيون أن كلا من القوة المادية والقوة الخطابية هما مفهومان مهمان، وأن الجمع بينهما يعد ضروريا لفهم الشؤون الدولية،فالثقافة الإيديولوجية مرتبطة مع أنواع واضحة من القوة السياسية[4].

يرى البنائيون بأن الدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي، والاستقرار والاعتراف بجانب الآخرين، والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عن طريقها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها ومن طرف الدول الأخرى في المجتمع الدولي،إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات[5]،فالنهج المادي البحت يواجه صعوبة في تفسير لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تعتبر الصواريخ البريطانية أقل تهديدا من صواريخ كوريا الشمالية، فتاريخ العلاقات البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية،اتسم بالودية

---

[1]– حسن الحاج علي أحمد،العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ،مجلة عالم الفكر،الكويت، المجلد 33، العدد 4، ص165.

[2]– حسين بلخيرات، المرجع السابق.

[3]–إياد هلال الكناني،الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب البردة،دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن،2020، ص241.

[4]– حسين بلخيرات، مستقبل النظام الدولي :رؤية استشرافية ، المرجع السابق.

[5]–إياد هلال الكناني، المرجع السابق،ص ص 241–242.

والتشاركية مقارنة بالعداء الظاهر لكوريا الشمالية[1]،بالرغم من التهديد المادي الذي يمكن أن يشكله السلاح النووي البريطاني مقارنة بالتهديد الكوري الشمالي، إلا أن هناك قناعة لدى صناع القرار الأمريكي بأن احتمال الحرب مع كوريا الشمالية قوي مقارنة مع بريطانيا،وتفسر البنائية ذلك للدور المعتقدات والقناعات والتي تستند إلى مجموع قيم والأفكار المشتركة لدى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

وبحسب البنائيون تنجم المعضلة الأمنية عن الغموض المفترض في السياسة الدولية بسبب أن الدولة، يفترض أنها لا تعرف بدرجة كافية نوايا الدول الأخرى، وترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير و ليس ثابت،فالهويات تحدد المعاني وبالتالي تقلل الغموض،كما أن المعضلة الأمنية هي نابعة من فوضى النظام الدولي وما يترتب عليها من سعي كل دولة بمفردها وراء مصالحها دون الأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين[3]،فليس هناك منطق للفوضوية متأصل بذاته ومستقل عما ترغب به الدول وتؤمن به،فهي نتيجة عملية تبني القواعد أو المعايير التي تحكم تفاعل الدول.

يجادل البنائيون هنا، بأن "الفوضى هي ما تصنعها الدول"، فهي عبارة عن رؤية ناتجة عن عملية تفاعل اجتماعي أنتجتها الممارسات التي قام بها الفاعلون في النظام الدولي والتي أثرت وتأثرت بنفس الوقت ببنية هذا النظام[4]،يعني ذلك ،أنه يمكن تفسير الفوضى بطرق مختلفة اعتمادًا على المعنى الذي يعينه الممثلون لها[5]،وهي على عكس المناهج السائدة، فإن للفوضى في النهج البنائي معنى متعدد للجهات الفاعلة المختلفة ، بناءً على مجتمعاتهم الخاصة من التفاهمات والممارسات الذاتية[6]،وقد ميز "ويندت" في دراسته ما يسميه ب"ثقافات الفوضى" الثلاثة التي اتسمت في أوقات مختلفة بالمراحل الماضية من العلاقات الدولية، ففي كل ثقافة، تلعب الدول أنواعًا معينة من الأدوار مقابل بعضها البعض كاملة مع معايير سلوكية محددة،ففي الثقافة الهوبزية، التي هيمنت على العالم حتى القرن السابع عشر، ألقت الدول بعضها البعض في دور "العدو"، فالآخر هو عدو مهدد لن يخضع لأي قيود في استخدام العنف، ولذلك تسعى كل دولة لزيادة قوتها الذاتية من أجل ضمان البقاء والذي بدوره يقود إلى دوامة سباق التسلح. أما الفوضى في ثقافة "لوكين"، والتي ميزت نظام الدولة الحديث منذ معاهدة ويستفاليا في عام1648، تنظر الدول إلى بعضها البعض كمنافسين قد يستخدمون العنف

[1] -Smit Snidal,Constructivism :The Oxford Handbook of International Relations, Oxford University Press, January18,2008,P301.
[2] - Smit Snidal,op cit,p301.
[3] – توفيق بوستي،المرجع السابق،ص8.
[4] –خالد المصري، المرجع السابق،ص320.
[5] -Sarina Theys, Introducing Constructivism in International Relations Theory, Feb 23 2018,p2, linck:https: https://rb.gy/eq3o.
[6] - Hasan Ulusoy ,op cit,p8.

لتعزيز مصالحهم، لكنهم مطالبون بالامتناع عن القضاء على بعضهم البعض. وفيما يخص الثقافة الكانتية، والتي ظهرت في الآونة الأخيرة في العلاقات بين الديمقراطيات، تلعب الدول دور الأصدقاء، أي أن الدول لا تستخدم القوة لتسوية النزاعات والعمل كفريق ضد التهديدات الأمنية[1]. فالفوضى الدولية تجعل التعاون بين الدول أكثر صعوبة لأن الالتزامات ليست مضمونة، لكن التعاون ممكن وشائع طالما أن الجهات التعاونية لها تأثير كاف على سياسة الدولة[2].

وبحسب "ويندت"فإن الثقافة الأولى من الممكن أن تؤدي إلى حالة من الصراع، والثقافة الثالثة إلى حالة سلام،أما الثانية فإن التركيز فيها يؤذي إلى وجود تنافس إذا ما زاد عن حده فقد يصل إلى حالة صراع أي الحالة الأولى وإذا نقص فقد يلتقي مع الحالة الثالثة حالة سلام[3]،ويسعى "ويندت"من خلال مقاله حول ثقافات الفوضى إلى إظهار أن حالات من العداء وسباق التسلح والحرب ليست حتمية في نظام فوضوي، إذا ما وقعت الدول في مثل هذه النزاعات، فهذا ناتج عن ممارساتها الاجتماعية الخاصة بها، والتي تتكاثر فيها العقول الأنانية والعسكرية، فالفوضى لا تجبر الوحدات على أن تكون متنازعة[4].

تُعد كل من الفوضى وتوزيع القدرات المادية عوامل سببية أساسية للمعضلة الأمنية، إلا أن النموذج البنائي يركز على متغير الهوية،والذي يلعب دوره في تغذية الصراع ويكمن ذلك في تحديده لمصالح الدول وبالتالي هو نتاج لتنازع الهوية الاجتماعية بمعنى، لا يمكن للفلسفية الجديدة تفسير يسعى الاختلافات في النتائج الدولية – دون التذرع ضمنيًا بأنواع مختلفة من الدول – بعضها فقط إلى الحفاظ على ما لديها (حالات الوضع الراهن) والبعض الذي يسعى إلى تغيير النظام من خلال القوة (الدول التعديلية)، وتشكل الأنظمة التي تتكون من حالات الوضع الراهن فقط "نوعًا من الفوضى"، بينما تشكل الأنظمة ذات الحالات التعديلية نوعًا آخر. يقترح "ويندت" بمناقشته اللاحقة أن تكون دول الوضع الراهن سلميًا نسبيًا (فوضى من لوكان أو من نوع كانط)، في حين أن الدول التعديلية ستكون متضاربة، مع الدول على حافة القضاء دائمًا (الفوضى مع ثقافة هوبزية)[5].

تعرضت دراسة "ويندت" لانتقادات من قبل باحثي النظرية البنائية،حيث ركزت على التفاعل بين الدول في النظام الدولي وتجاهلت المصادر غير النظامية لهوية الدولة مثل الثقافة السياسية المحلية، فوفقًا لكل من Price وReus-Smit، يُسمى نهج Wendt بالبنائية "النظامية"،ومن ناحية أخرى، ينظر

[1] - Dale C. Copeland,op cit,p195.
[2] - John M. Owen IV, Liberalism and Security, Security studies, March 2010,p5the linck:https://rb.gy/m8bwy .
[3]-Robert Jackson, Georg Sorensen, Introductions to International Relations :Theories and Approaches , Oxford University Press, New york,2007,p169.
[4] - Dale C. Copeland,op cit,p198.
[5]- Ibid,p193.

إلى البنائية "الكلية" بشكل ملموس وتاريخي أكثر من البنائية "النظامية"، التي تتبنى منظورًا لدمج الهياكل المحلية والدوليةً [1]،ويجادل البنائيون الآخرون بأن الثقافة والمعايير والهوية مهمة أيضًا في الأمن القومي ، فقد ركز "كاتزنشتاين" و"هوبف"Katzenstein, Hopf على دور المعايير المحلية في مجال الأمن القومي علاوة على ذلك، يبحث Reus-Smit في المناقشة المستمرة بين البنائيين المستوحاة من المؤسسات الاجتماعية، ونظرية العمل التواصلي لهابرماسHabermas، وكتابات "فوكو"Foucault حول المعرفة والقوة[2].

إنّ النقد البنائي لهذه الحجة هو أنه، بسبب التفاهمات الذاتية، يمكن التغلب على الخوف من خلال التفاعل مع الدول الأخرى.ويؤكد خط النقد هذا على دور الهوية حيث يقال أن إنتاج واستنساخ الهويات يمكن أن يلعب دورًا في تعديل هياكل النظام الدولي حيث أن هذه الهياكل "لا توجد إلا من خلال التفاعل المتبادل بين الجهات الفاعلة" وبهذا المعنى، لا ينتج الخوف في حالة من الفوضى وإنما ينتج من خلال العلاقات بين الفاعلين الذين يعملون داخل هيكل الفوضى. وبالتالي يجادل البنائيون بأن العلاقات الدبلوماسية بين الدول تساعد على تقليل مخاوف الدول وتعزيز التعاون، يمكن ربط هذه الحجة بالمثال السابق لدول الاتحاد الأوروبي حيث ساعد إنشاء العلاقات الدبلوماسية (والاقتصادية) على تقليل الخوف من أن ألمانيا ستعيد بناء قدراتها العسكرية وسمحت بالتعاون بين الدول الأوروبية على الرغم من الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية[3].

من خلال قراءة الطرح البنائي في تفسيره للسياسية الدولية و ظواهرها، يتضح اهتمام البنائية بدراسة مصادر ومضمون مصالح الدولة وتفضيلاته، المفترضة، وتأكيدها على الجانب الفكري والاجتماعي للسياسة الدولية والمحلية، والذي تم تجاهله من قبل الأبحاث والدراسات السائدة في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية)، فبالرغم من تسليم رواد هذا الطرح بمسلمات وافتراضات الواقعية الجديدة إلا أنهم يعارضون الافتراض القائم على تركيبة البنية من القدرات المادية فحسب،بل يستند طرحهم على أهمية البنى الاجتماعية،إضافة للقدرات المادية في تفسير السياسة الدولية،خاصة أن صراعات عهد ما بعد الحرب الباردة، باتت تلعب فيها فواعل غير دولية و عوامل غير مادية، وبالتالي تكمن أهمية المنظور البنائي في إعادة الاعتبار للفاعلين الاجتماعيين والتفاعلات الاجتماعية في تحليل السياسة والظواهر الدولية،و بخاصة منها التفاعلات المرتبطة بالديناميات القومية والثقافية التي أصبح لها دور حيوي في الساحة الدولية. ما يمكن قوله أن التفسير البنائي للسياسة الدولية لا يلغي

[1] -Nilüfer Karacasulu , Elif Uzgören,Explaining social constructivist contributions to security studies, Journal of International Affairs, volume12, Issue3,2007,p29.
[2] - Nilüfer Karacasulu,op cit, p31.
[3] -Miriam Dornan, Realist and Constructivist Approaches to Anarchy, E-International Relations,Aug 29 2011,p4,The linck : https://rb.gy/6gqj.

التفسير الواقعي ولا حتى الليبرالي،وإنما أتى ليسد الثغرات التي أهملتها كل منهما، وأيضا تماشيا مع التغيرات التي أصابت النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة .

في الختام، من خلال تتبع تفسيرات المقاربات النظرية الثلاث، نجد أن كل نموذج ينظر للمعضلة الأمنية بشكل مختلف. فالواقعيون يركزون بشكل حصري على سياسات القوة والضغوط النظامية،ووفقًا لهم، فإن العوامل المادية والتهديدات لأمن الدولة تولد تعريف التهديد، وتخلق معضلة أمنية في ظل غياب سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول،فعلى الرغم من وجود فرصة للسلام من خلال التغلب المحتمل على المعضلة الأمنية داخل كل نموذج، لا يزال هناك عدم يقين لا يمكن حله.

من خلال الواقعية، فإن القوة هي مفتاح البقاء، والذي يشير دائمًا إلى الصراع على السلطة،وعلى العكس من ذلك ترى الليبرالية بأن هناك فرص للسلام من خلال التعاون، فالدول هي مجرد واحدة من الجهات الفاعلة في السياسة العالمية، وأن الدول قد تتعاون عبر الآليات المؤسسية، وأن تحقيق الأمن والسلام يمكن حدوثه من خلال آليات التعاون والاعتماد المتبادل، ونظرية السلام الديمقراطي، في حين تميل الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية مثل القوة أو التجارة، تؤكد المقاربة البنائية على تأثير الأفكار والمعتقدات والخطاب السائد في المجتمع، كل هذه العوامل لها دور في إنتاج الهوية وتحديد المصالح خاصة أن فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت موجة من النزاعات ذات البعد الهوياتي.

ما يمكن استنتاجه أن المقاربات الثلاث لا تلغي الواحدة منها الأخرى،إذ يمكن أن تستدعي بعض الظواهر الدولية أكثر من مقاربةلتحليلها، حيث يشارك البنائيون مع الليبراليين وجهة النظر القائلة بوجود مجموعات واسعة من الممثلين الذين هم لاعبون مهمون في السياسة العالمية. يأخذون على محمل الجد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية (من بين آخرين) ، بالإضافة إلى الدول.

المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي

يُعد موضوع الأمن من أكثر المواضيع التي لاقت اهتمام ونقاش أكاديمي والذي لم يحسم لحد الساعة، ففي الوقت الذي تثير فيه المناقشات حول انطولوجيا نظرية العلاقات الدولية التساؤل حول فكرة أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، وأننا نستكشف مختلف المصادر المحتملة للتهديد أو انعدام الأمن، لم تعد هذه الرؤية المبسطة للأمن قائمة. بدون الخوض في المناقشة الكاملة لطبيعة الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، يمكن القول أنه حتى في أكثر المقاربات النظرية كلاسيكية، لم يكن مفهوم الأمن كما كان عليه من قبل[1]. إذ دعت النقاشات ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع أفق الدراسات الأمنية لتشمل من الوحدات المعرضة للتهديد و كذلك كل ما يمثل تهديد من مادي وغير مادي .

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الجوهرية والرئيسية التي اهتم بها حقل العلاقات الدولية منذ نشأة الدولة القومية، وقد عرف هذا المفهوم تطورا واسعا، إلا أن باحثي كل من الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية والإستراتيجية وكل الحقول المعرفية التي تهتم بالمفهوم وجدوا صعوبات في تحديد تعريف واحد جامع وصريح وذلك لعدة أسباب منها احتواءه على مجموع قيم ومدلولات تزيد من حدة غموضه وتعقيده،فهو " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع "[2]،هذا من جانب ومن جانبه الآخر الجدل الذي أثاره المفهوم في الحقول المعرفية بعد محاولات لتوسيع مجال الدراسة ليشمل وحدات مرجعية أخرى غير الدولة ما زاد من تعقيده، فقد أشار إلى ذلك، "تيري بلزاك"Thierry Balzacq" في قوله " أن عملية تعريف الأمن لا تتم دون مخاطر ليس بسبب تواجده في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية، ولكن بالأخص لأن المفهوم حساس في ذاته لكونه يحمل مدلولا مؤدلجا"[3]، وينظر المفكر "فافردي فوجلاس" Fouglas Vavardy

[1] -Alex Macleod, Isabelle Masson and David Morin , Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales, Études internationales, Institut québécois des hautes études internationales, Sécurité et identité nationale Vol 35, n 1, mars 2004,p10.

[2]- سليمان عبد اللهالحربي، مفهوم الأمن، مستوياتهوصيغة تهديداته (دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم)، في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيت النهضة، بيروت،ص 9.

[3]– سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية،مقاربة جديدة في إعادة تعريف الأمن،المركز العلمي للدراسات السياسية،الأردن،2014، ص 15.

للأمن على " أن الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة، ولكن يبدو لي انه يقترب أكثر من الثقة، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك "[1].

1-تعريف الأمن

تعددت تعاريف الأمن كمفهوم في العلاقات الدولية من حيث أبعاده وأساليب تحقيقه ومقوماته نتيجة لاختلاف توجهات الباحثين والكتاب الأكاديميين وذلك تبعا للخلفيات النظرية التي ينتمون إليها والزاوية التي يستندون إليها في البحث والتحليل والدراسة،حيث يمكن رصد منها مايلي :

في البداية لابد من الإشارة إلى أن أصل كلمة الأمن اشتقت من الكلمة اللاتينية (Securitas/Securus) وهي كلمة مركبة من"Sine" والذي معناه "بلا أو بدون without"والجزء Cura ومعناه الخوف،الألم، وبذلك تكون الكلمة (Securitas) تعني الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم وغيرها، وقد استعمل"شيشرون "الكلمة للتعبير عن الحرية من أي خلل عقلي وسلامة واستقرار العقل كما استخدمها "أوغستين" للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب[2].

وعليه كانت هناك محاولات عديدة وكثيرة لتحليل مفهوم الأمن ومنح المصطلح معنى، فبالنسبة للبعض،تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه، أي إعطاؤه معنا بيانيا مكثفا، أما آخرون كأمثال "أول ويفر"Olé Weaver فقد ركزوا على ضرورة وضع تصور له، أي منحه مضمونا محددا وواسعا وأكثر تعقيدا وقابلا للاتصال عن طريق اللغة [3].

يلاحظ المتتبع لمسار تطور مفهوم الأمن عدة محطات، تشكل كل واحدة فيها قطيعة مع أخرى،إذ تمتد الأولى من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى بدايات القرن الثامن عشر، وهي ترتبط بفكرة أن الأمن"هدف مشترك للأفراد والجماعات والدول"، وقد عرف "فريديرك لايبنيز"" Friedrich Leibniz" "مفهوم الدولة أو الجمهورية كما سماها الرومان،بأنها عبارة عن مجتمع هدفه المشترك الأمن"، وبذلك لم تكن الدولة الموضوع الوحيد للأمن كما لم تكن هدفا لذاته[4]، بل كانت وسيلة لتحقيق تلك القيم وتجسيدها وحمايتها، ويرجع ذلك لغياب التنظيم الإداري والقانوني وفقدان المجتمعات حينها لأجهزة ومؤسسات تتولى ذلك.

[1] - Thierry Balzacq, Qu'est-ce que la sécurité nationale ? , La revue internationale et stratégique, N52, Hiver2003-2004 ,P36.

[2] - Dillon Michael ;politics of security : Towards a Political Philosophy ; London and New York,Roudledge,1996.

[3] -Ayse Ceyhan, Analyse la sécurité : Dillon ,Weaver, Williams et les autres, Culture et Conflit 31-32(Autumne-Hiver1998) :https://rb.gy/rxo8.

[4]-Thiery Balzacq , la Sécurité :définitions ,secteurs et niveaux d'analyse ,Fédéralisme régionalisme,Vol4 ,2003-2004 région et sécurité ,http :// popus.ulg.ac.be/fédéralisme/document.php

إلا أن تلك الرؤى والأفكار التي ميزت تلك الحقبة لم تعد قائمة لتحقيق الأمن بعد موجة من الثورات منها الثورة الفرنسية والانجليزية اللتان استحدثتا مجموع قيم ومبادئ،خاصة بظهور مفكري العقد الاجتماعي(توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسوا) الذين أعطوا أولوية للدولة كفاعل ومرجع، وبذلك أصبحت الدولة المحتكر الوحيد للفعل الأمني L'action sécuritaire، حيث يرى "جانجاك روسوا"Jean –Jacques Rousseauبأن:" أصبح الأمن المشكل الذي يجب على مؤسسات الدولة إيجاد حل له"[1] أي أن الدولة بأجهزتها المختلفة هي المسؤولة والمكلفة عن ضمان أمنها وأمن أفرادها الذي يتحقق حين تملك القدرة والقوة على ردع القوى المهددة له.

وبذلك أصبحت الدولة محل اهتمام الكثير من الباحثين في مجال الأمن،باعتبارها الفاعل القادر على تحقيقها لأمن والذي يملك الآليات العسكرية والوسائل الدبلوماسية الكفيلة لذلك، وقد ربط "هانس مورغانثو"Hans Morgenthau مفهوم الأمن بسلامة الحدود القومية للدولة، أما التعريف الذي قدمه "ليبمان"Lippmann يقوم على افتراضين هما (طبيعة التهديد الأمني يتمثل في الخطر الخارجي أي من الفواعل الدولاتية الأخرى، والثاني يتجلى جوهر التهديد الأمني في جانبه العسكري) حيث يقول "تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"[2].

ينظر"أوول ويفر"إلى مفهوم الأمن انطلاقا من العملية التي يأتي منها والظروف المحيطة به على انه" العمل السياسي المبرر بوجود تهديد ينتقص من الإجراءات الروتينية والتي تعطي الأولوية للسياسة المقدمة"[3]، وبالنسبة إلى "دومنيك دافيد"D.David، الأمن هو" في معناه الواسع يتمثل في الخلو من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعيا"[4].أما جوزيف ناي فينظر للأمن على انه" الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر"[5]، ويعتبر التعريف الذي قدمه "أرنولد وولفز"Arnold Wolfers في خمسينيات القرن الماضي، أكثر التعاريف التي نالت قدرا من الإجماع بين الباحثين حيث وصف الأمن على انه" الأمن يعني غياب التهديد ضد القيم المكتسبة،هذا في جانبه الموضوعي، أما في الجانب الذاتي فهو

[1]-Thiery Balzacq,op. Cit.

[2]-جون بيلس،ستيف سميث، المرجع السابق،ص421.

[3] - Florence Debrouwer ;La notion de sécurité énergitique ;Apport et les limites des travaux de l'ecole de Copenhague ;Aspirant –F.N.R.S.University Catholique de louvain ,p4.

[4] - Charles Philipe David ;Jean Jacques Roche : Théories de la sécurité : Définition , Approche et concept de la sécurité international ;Paris ,Edition Montchresien, 2002.p85.

[5]- مازن إسماعيل الرمضاني،مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، الأمن والجماهير، السنة الثانية، العدد04 جويلية 1981،ص 70.

غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[1]، وقد أثار بذلك العديد من الأسئلة بين الأكاديميين حول موضوع الأمن من جهة والقيم التي وجب حمايتها من جهة أخرى(منها ما يتعلق بوحدة التراب الوطني واستقلاله، أو الرّفاه الاقتصادي وحتى الهوية الثقافية والتركيبة المجتمعية للوحدة موضوع الدراسة).

وبذلك ارتبط مفهوم الأمن منذ استخداماته الأولى من قبل الباحثين في الحقول المعرفية المختلفة بمفاهيم عديدة، تخضع هي الأخرى لمحاولات البحث والدراسة والصياغة ومنها: التهديد وطبيعته، والوحدة المرجع المهددة.

فبالرغم من عدم توافق الباحثين في العلاقات الدولية في تحديد الأمن كمفهوم إلا أن دراساتهم حول طبيعة التهديدات ما قبل الحرب الباردة،اهتمت بإمكانيات الدولة العسكرية والدبلوماسية فقط،غير أن النزاعات والصراعات التي عرفتها البشرية بعد ذلك أظهرت تهديدات أخرى تضعف قدرات الدولة الأمة وتهدد أمنها القومي، ومن هنا أشار "روبرت ماكنمارا"Robert J.Mcnamara إلى عامل التنمية فعرف الأمن على انه "لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى من التنمية "[2] ويضيف" يعني الأمن التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية،في ظل حماية مضمونة"[3].

يبدو أن التغيرات التي أصابت عالم ما بعد الحرب الباردة كان لها أثر كبير في إعادة صياغة وتعريف مفهوم الأمن ليتماشى مع هذه المتغيرات ويشمل التهديدات الجديدة، فلم يعد الأمن محصورا بحماية الحدود الإقليمية للدولة من هجمات عسكرية خارجية فحسب بل وجب حماية وحدات أخرى (الفرد والمجتمعات والجماعات الإنسانية)، ويرجع ذلك لسبب ظهور تهديدات جديدة (الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية وندرة الموارد، وقضايا التدهور البيئي والأمراض المعدية وغيرها..) على أنها مخاوف ملحة ذات آثار أمنية بحيث تعدت الحدود القومية وطالت الفرد والجماعة وزادت من صعوبة الإجماع حول تحديد مفهوم الأمن وأبعاده،"فمنذ 1989 كانت هناك نقاشات كثيرة وحادة حول أمن الأفراد باعتباره أضحى هدفا للسياسة الدولية ومن خلالها تم تطوير

[1] - Wolfers Arnold,Nacional security as an Ambiguous Symbol,Discord and collaboration Baltimore,Johns Hopkins University press,1962, P147.

[2]- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن،ت: يونس شاهين ، الهيئة العامة للنشر ، القاهرة، مصر ،1971،ص39.

[3]– أمين هويدي، العسكرةوالأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديموقراطية،القاهرة : دار الشروق،1991،ص 50.

أدوات تحليلية ومفاهيمية جديدة في أدب الدراسات الأمنية وطرحت العديد من المفاهيم منها " الأمن الإنساني " و"الأمن المجتمعي[1].

ومنذ ذلك الحين، سعى الباحثون إلى توجيه البحث العلمي وخاصة في حقلي الدراسات الأمنية والاستراتيجية إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل جل التهديدات التي أفرزتها الأحداث المتتالية والتي عرفتها البشرية (من حروب عالمية وحرب باردة وحروب داخلية وتهديدات افرزها التطور العلمي والتكنولوجي) وكما سعوا إلى توسيع مداه ليهتم بحماية وحدات أخرى كالأفراد والجماعات، حيث أعلن عدد من الباحثين،مثل "باري بوزان" و"رتشارد يولمان"Richard Ullman" وكين بوث "Ken Booth" وأولي ويفر" Ole Waever" وغيرهم،عن عدم رضاهم التام عن البنى المفهومية التقليصية المقدمة للأمن، واختزالها في مرجعية الدولة والقطاع العسكري وتفاعلا مع ذلك، أطلق هؤلاء كل من موقعه النظري العديد من المحاولات لتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للمفهوم، ليشمل فواعل وديناميات وقطاعات جديدة"[2].

ممّا سبق، يتضح أن مفهوم الأمن مفهوم مائع قابل للتطور، مادام يشمل عناصر عديدة في تعريفه وهي مفاهيم غير محددة وقابلة هي الأخرى للتطور، فعنصر التهديد تطور مع الزمن ولم يعد مقتصرا على الجانب العسكري فحسب بل شمل كل الجوانب ولم تعد الدولة الوحدة المرجعية الوحيدة، بل ظهرت وحدات أخرى، فتهديدها لا يقل خطورة عن تهديد أمن الدولة .

2-مستويات الأمن

سعى الباحثون والأكاديميون في مختلف الحقول المعرفية سواء العلاقات الدولية أو تلك الحقول المتخصصة بدراسة الأمن ونقصد منها" مجالي الدراسات الأمنية والدراسات الإستراتيجية" إلى تناول الأمن بمستويات وأبعاده المختلفة، فقد عرف الأمن مستويات وأبعاد متعددة وذلك لاحتوائه وتأثره بجوانب عديدة من عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى تكنولوجية، واتساع مداه لحماية وحدات مختلفة من دول وأفراد وجماعات .

تعددت مستويات الأمن من أمن قومي(وطني) والذي يسعى لحماية الوحدة السياسية "الدولة" وتأمين احتياجاتها من المادية والمعنوية والأمن الإقليمي الذي يتجاوز إقليم الوحدة السياسية الواحدة، إذ يمتد ليهتم بأمن الدول المجاورة على سبيل المثال دول المغرب العربي أو الخليج العربي وغيرها من الأقاليم الجغرافية والأمن العالمي أو الدولي والذي يعنى بدراسة الأمن على مستوى النظام الدولي

[1] - Emma Rothschild, What is security ?, International Security , Volume 3,sage library of international relation ,2007,p6.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد169،2012،ص12.

ومدى تأثيره على فواعله ووحداته وأخيرا الأمن الإنساني والذي يسعى إلى حماية الفرد والاهتمام بتوفير حاجياته المادية والمعنوية.

-الأمن القومي (الوطني):

ظهر الأمن القومي كمفهوم في الساحة الدولية بعد الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوروبا، من دمار وعدم استقرار وغياب للأمن، سعت بعدها كل وحدة" قومية" من القوميات الأوروبية إلى الاعتماد على ذاتها في حماية أمنها وأمن شعوبها وممتلكاتها،فكان لذلك ميلاد الدولة القومية .

لقد شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية،غير أن جذوره تعود القرن السابع عشر بعقد معاهدة وستفاليا عام 1648،التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة –الأمة "State- Nation، إلا أن حقبة الحرب الباردة شكلت الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات لصياغة مداخل لنظرية ومقاربات منهجية وبنى مؤسساتية تتبنى هذا المفهوم"[1]. كما أثمرت جهود الباحثين باستحداث "إستراتيجية الأمن القومي" في بناء وصياغة وتوجيه السياسات الدولية، والتي حوت العديد من المصطلحات أمنية منها "الاحتواء،الردع وتوازن القوى والتعايش السلمي" وغيرها من الاستراتيجيات التي شاعت منذ الحرب الباردة.

ارتبط مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته بالوجود المجتمعي السياسي بعناصره وجوانبه كلها،مما جعل من الأمن قضية أمنية مجتمعية شاملة،لكنها مأخوذة من منظور التنظيم السياسي للمجتمع " الدولة" وفي إطاره"[2]، وقد شكل مجلس الأمن القومي الأمريكي النموذج الأمثل لهذه المؤسسات حيث جسد هذا المجلس التعريف الذي طرحه "والتر ليبمان"Walter Lippmann[*] عن الأمن القومي على أنه " قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب"[3]، وفي هذا الصدد يقول"صموئيل هنتنغتون" إن بقاء الأمن على كل حال مرادفا لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها،وحماية قيمها ومصالحها، وتحقيق أهدافها"[4].

---

[1]–منذر سليمان ،نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان،السنة الثامنة، العدد 1544، 3 أيار 2008.

[2]–علي عباس مراد،الأمن والأمن القومي –مقاربة نظرية،دار الروافد الثقافية،ناشرون،لبنان،ط6،ص 24.

[*]–والتر ليبمان: كاتب ومراسل ومعلق سياسي أمريكي و أول من أدخل مصطلح الحرب الباردة.

[3]– علاء عبد الحفيظ محمد، مفهومالأمن القومي وتحديد أبعاده،المركز الأوروبي للدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم التصفح: 2019/1/2 على الساعة:20:19، الرابط:https://rb.gy/a0b4.

[4]– علي عباس مراد، المرجع السابق، ص 24.

وبذلك يمكن تعريف الأمن القوميNational Securityعلى أنه قدرة الدولة على تأمين مصالحها وحمايتها ومواجهة الأخطار التي تهددها سواء من الداخل أو الخارج وفي كل الأحوال بحيث تشمل حالتي الحرب والسلم.

- الأمن الإقليمي:

عُرف مفهوم الأمن الإقليمي أثناء الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة[1]، وهو يدل على ارتباط مجموعة من الدول مع بعضها البعض في إطار إقليمي، فخلال الحرب العالمية الثانية، رأى "ونستون تشرشل"* الترتيبات الأمنية الإقليمية كأساس لنظام عالمي متعدد الأقطاب يمكن أن يضمن توازن القوى ويمنع اندلاع حريق عالمي آخر[2].

فلم يعد مفهوم الأمن القومي وحده قادر على التحرر من التهديدات التي تشكل خطرًا على بقاء ووجود الدولة، لذا فمن الضروري توفير هذه العناصر الأساسية، التكامل الإقليمي، والسيادة، وحرية اختيار النظام السياسي، والظروف الكافية لرفاهية المجتمع وتطوره، ومع ذلك، إذا تم النظر في مسألة الأمن الدولي لدولة ما في السياق الإقليمي، فمن الجدير بالذكر أن التخطيط ثنائي محدد[3]، إذ يتعلق الأمر بالجوانب الخارجية للأمن القومي، المتعلقة بإقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع مشاركين آخرين في العلاقات الدولية في المنطقة والبقاء فيها،على سبيل المثال بلدان أخرى ومؤسسات إقليمية وتحالفات عسكرية ومنظمات تكامل ... إلخ[4] وبمعنى آخر، يعمل الأمن على المستويين القومي والإقليمي، نظرًا لأن ديناميكيات الأمن القومي شديدة الارتباط والترابط بين الدول[5]،كما أن التهديدات الناشئة عن البيئة الداخلية للدولة قد تؤثر على الأمن الإقليمي.

---

[1]- لخميسي شيبي،قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،2018/07/17، الرابط:https://rb.gy/rgwc.

*– ونستون تشرشل: كان رئيس الوزراء في المملكة المتحدة من عام 1940 وحتى 1945، ومن عام 1951إلى عام 1955، ويعد أحد أبز القادة السياسيين الذين ظهروا على الساحة السياسية خلال الحروب التي اندلعت في القرن العشرين.

[2]-Amitav Acharya , Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective ,Security in a Globalized World ,Friedrich Ebert Stiffing , FES Briefing Paper December 2004,p2.

[3] -Aleksandra Kusztal, Theoretical Foundations of Regional Security in International Relations - The Overview, Journal of Science of The Military Academy of Land Forces , Volume 49 Number 1 (183) 2017,p18.

[4] - Ibid.

[5] -Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, Introducing Regional Security in the Middle East, E-International Relations ISSN 2053-8626, May 11 2019, p2,linck : https://rb.gy/wl7j.

فمفهوم الأمن الإقليمي ذاته له تقليد طويل في العلاقات الدولية ويُفهم على أنه حماية مطبقة بشكل فعال لنظام العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات المسلحة والصراعات والحروب الإقليمية[1]،لذا فقد نال هذا المفهوم صدارة الدراسات الأمنية، فكانت هناك محاولات ودراسات أكاديمية وبحثية لتحقيقه من خلال أطر نظرية "كمجمع الأمن الإقليمي" و"المركب الإقليمي"،النظام الإقليمي" و"المجتمع الأمني" وكذلك من أجل فهم ديناميكيات الأمن على المستوى الإقليمي.

إذ يعد مفهوم الأمن الإقليمي مقياس تظهر فيه الترابطات الأمنية القومية والدولية، حيث يبدو النطاق الإقليمي على أنه هيكل ذا تأثير وسيط على ديناميكيات القوة في النظام الدولي، والأرضية الوسطى التي تتداخل فيها ديناميكيات الأمن .

- الأمن الدولي:

احتل مفهوم الأمن الدولي مكانة مهمة في حقل الدراسات الأمنية منذ نشأتها،كونه مرتبط بالنسق الدولي وأمن وحداته، فقد تم تحديد مفهوم ودراسة الأمن الدولي بربطه بمتغير القوة بين الدول،مع التركيز بشكل خاص على دور القوى العظمى[2]، ولفترة طويلة من الزمن، ركزت الدراسات الأمنية على التهديدات العسكرية، التي يُنظر إليها على أنها المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على الدول في وجودها، وبالنسبة للواقعيين، فإن الجهات الفاعلة المركزية هي الدول، التي تجعل البحث عن الأمن بعدًا مركزيًا لسياستها.

كان السعي وراء سياسة الأمن الدولي مهمة الأمم المتحدة، التي فقدت الكثير من نفوذها بسبب المواجهة بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، حيث تم توسيع المفهوم السياسي للأمن،من المسائل المتعلقة بالدفاع والجيش، مثل تجنب العدوان العسكري، إلى التعامل مع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،المحلية والدولية، واستند مفهوم الأمم المتحدة الأصلي الضيق للأمن الدولي إلى حقيقة أن الأمم المتحدة كانت استمرارًا للتحالف المنتصر في زمن الحرب، والذي اعتبر أن العدوان على أساس القومية المفرطة هو الأساس[3]وسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وبذلك نجد أن مفهوم الأمن ظل مرتبطا بمفهوم القوة المادية، إلا أن الاختلاف بدأ يطفو على السطح حول تحديد المفهوم بين الدوائر الأكاديمية والممارسين على حد سواء، وطبيعة وتأثير الديناميكيات الرئيسية للأمن الدولي، أو حتى معنى المصطلح. فقد جادل كل من "كراوس" و"ويليامز"،

[1]-Aleksandra Kusztal, op cit, p19.
[2]-C. Elisabeth St. Jean , The Changing Nature of “International Security”: The Need For an Integrated Definition, A Graduate Journal of International Affairs, Paterson Review , Volume 8, 2007 ,p22.
[3] -C. Elisabeth St. Jean,op cit,p5.

بنسبيته للأمن – لمن أو ما الذي يتم تهديده، ومن ماذا أو من – لها عواقب مهمة لفهم العلاقات الأمنية بين الدول، داخل الدول، وبين الجهات غير الحكومية "[1]،وقد أثمر النقاش الأمني إلى ضرورة توسيع الأجندة الأمنية لتشمل المخاطر غير العسكرية،فقد احتوى تصريح "روبرت ماكنمارا" Robert Mcnamara، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، بأن "الأمن هو التنمية"،وأصبحت بذلك السياسة الأمنية أداة مهمة للدول القومية الفردية لتعزيز مصالحها الوطنية من خلال محاولة التأثير على النظام الدولي[2].

كما جادل "جون آن تيكنر" Ann John Tickner ، بالقول أن هناك بعض التهديدات للنظام العالمي التي لا يمكن أن تحاط بها الحماية الإقليمية[3]،ودعا المحللون والدعاة كذلك إلى توسيع نطاق الأمن الدولي ليشمل الوحدات دون الدولية و المؤثرة بالسياسات الدولية، حدث هذا لأن نهاية الحرب الباردة ولدت إعادة تقييم رئيسية للافتراضات المعيارية والسياساتية[4]، إذ لم يعد الأمن في العلاقات الدولية يتأثر فقط بسياسات القوة،ولكن أيضا بالأبعاد الاجتماعية، حيث إن أساسيات السياسة الدولية هي في الواقع هياكل وبنى اجتماعية،كما أن التفاعل الاجتماعي بين الدول يمكن أن يحدث تحولا أساسيا نحو المزيد من الأمن الدولي[5].

وبهذا نشأت مفاهيم جديدة للأمن الدولي لتشمل،من بين أمور أخرى، جهات فاعلة مختلفة (مثل الأمن البشري)،وأشكال مختلفة من التهديدات (مثل الأمن البيئي)، وردود مختلفة (مثل العمل الجماعي غير العسكري)[6]، غالبًا ما تعزز التعريفات الأمنية الجديدة استجابة تعاونية للتهديدات، مما سمح بتحول التركيز نحو التهديدات غير العسكرية، ومع ذلك من الصعب القول إن التهديدات العسكرية التي تواجه الدول قد اختفت من الساحة الدولية، حيث يشير "فريدمان" كذلك إلى أنه إذا ركز المحللون كثيرًا على التهديدات غير العسكرية التي تواجه الجهات الفاعلة غير الحكومية، فهناك احتمال لتطوير الرضا عن الذات تجاه تحليل الطبيعة العدوانية للدول في ظل الفوضى وذلك نظرًا لأن العدوانية

[1]-Alexandra Gheciu and William C. Wohlforth, The Future of Security Studies, The Oxford Handbook of International Security, Oxford University Press, Mar 2018,p3.

[2] -Bertel Heurlin and Kristensen, INTERNATIONAL SECURITY, INTERNATIONAL Relations, Danish Institute of International Affairs, Copenhagen, Denmark, Vol.II,,p5.

[3] -C. Elisabeth St. Jean, op cit,p25.

[4] - Ibid,p26.

[5]– وصفي عقيل،أيمن هياجنة ،خالد العدوان،مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد رقم 48، العدد3،2021،ص7.C. Elisa

[6] - C. Elisabeth St. Jean ,op cit,p22.

والفوضى لا يزالان من سمات النظام الدولي الحالي، فإن التهديدات العسكرية التقليدية لا تزال ذات صلة بالدراسات الأمنية[1].

تختلف صورة اليوم اختلافًا جذريًا، ليس فقط بسبب اختفاء ممثلين بارزين – وعلى الأخص الاتحاد السوفيتي والتحالف العسكري الذي سيطر عليه، حلف وارسو – ولكن أيضًا لأن مفهوم وطبيعة "الأمن" قد خضعا لعملية تحول عميق،ربما للمرة الأولى في التاريخ، فقد البعد العسكري للأمن تفوقه بلا منازع،و ينعكس التدهور النسبي للمكون العسكري للأمن أيضًا في حقيقة أن توفير الأمن أصبح مهمة أكثر تعقيدًا، مما يعني القدرة على حشد العديد من الأصول إلى جانب الأصول العسكرية التي لم يعد من الممكن تكليفها بالدولة حصريًا[2].

إنّ توسيع الأجندة الأمنية يعني ضمناً إدراج التهديدات غير العسكرية مثل الإرهاب، فضلاً عن التحديات الأمنية، مثل الندرة البيئية أو الأوبئة أو تحركات اللاجئين الجماعية، كما أن "تعميق" الأجندة الأمنية يعني النظر في الأشياء المرجعية بخلاف الدولة، مثل الأفراد أو المجموعات الاجتماعية، هاتان الديناميكيتان مترابطتان، لأن معالجة التهديدات والتحديات غير العسكرية غالبًا ما تتطلب تجاوز الدول كأهداف مرجعية. ومع ذلك، يجادل العديد من المؤلفين بأنه، في الوقت الذي يؤخذ فيه توسيع نطاق التهديدات في الاعتبار، يجب أن يحتفظ التحليل الأمني بالدولة كموضوع مرجعي رئيسي حيث تظل، في نهاية المطاف، الفاعل الحاسم في معالجة هذه التهديدات[3].

هكذا استدعت الضرورة توسيع جدول الأعمال الأمنية وإدراج مجالات مهمة في أجندة القضايا الأمنية، ومنها ظهرت مفاهيم ومصطلحات تحليلية جديدة لتحديد وتحليل،وشرح الأثر السياسي لهذه الأجندة. كالأمن المجتمعي، بفضل ظهور وحدات سياسية جديدة أو متجددة على أساس القومية أو الاثنية، مما قد يتسبب في موجات من اللاجئين. ثانياً، الأمن الفردي، بسبب التأكيد المتجدد على حقوق الإنسان والجريمة الدولية. ثالثاً:أمن الجسم البشري ضد الأوبئة العالمية (الايدز،سارس،كورونا)، إلى جانب تلوث الغذاء ونقصه، كذلك "الأمن السيبراني"، نظرًا للتهديدات التي تتعرض لها أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعرضة للخطر.

3-الأمن المجتمعي:

شهد مفهوم الأمن تغيرا كبيرا خلال السنوات الماضية،فقد كان لنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي الأثر الهائل، وكذلك مآزق العولمة المتعددة الأبعاد، والحساسيات الدينية والثقافية

[1] - C. Elisabeth St. Jean ,op cit, p29.
[2]- Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle and David Cadier,New and Evolving Trends in International Security, The Transatlantic Relationship and the future Global Governance, ISSN 2281-5252,April 2013,p4.
[3]- Ibid.

الملتهبة، والقومية المتشددة، والتفاوتات المتزايدة في فرص الحياة بين من يملكون ومن لا يملكون، وكذلك، أحداث 11 سبتمبر 2001، كلها كانت عوامل حاسمة للصرح المتغير لديناميكيات أمن الدول. في الواقع، فإن هذه التطورات دفعت النقاش حول إعادة تصور الأمن خاصة في مجال العلاقات الدولية بأكثر من طريقة[1]، ويطرح هذا الجدل حول إعادة تصور الأمن، كل من "باري بوزان" و"ليني هانسن"LeneHansen، بأربعة أسئلة أساسية حول موضوع الأمن ، يتعلق السؤال الأول بمركزية الدولة في التحليل الأمني، إذا كان يجب تمييز الدولة كشيء مرجعي؛ أما السؤال الثاني فيتناول ما إذا كان يجب تضمين التهديدات الداخلية وكذلك الخارجية؛ و السؤال الثالث فيتعلق ما إذا كان توسيع الأمن يتجاوز القطاع العسكري واستخدام القوة، أما السؤال الرابع والأخير فأشار إلى إذا ما كان ينظر إلى الأمن على أنه أمر لا ينفصل ومرتبط بديناميكية التهديدات والأخطار[2].

يبدو أيضًا أن ممارسات الأمن الدولي قد خضعت لتغيير جوهري، مما أدى إلى انتشار الأنشطة التي كان من المستحيل خلال الحرب الباردة، وشمل ذلك، على سبيل المثال، سلسلة من أنشطة تعزيز الديمقراطية بالإضافة إلى التدخلات الإنسانية ومبادرات منع نشوب النزاعات وبعثات بناء السلام المعقدة التي ترعاها الأمم المتحدة والتي صممت لمعالجة المشاكل العميقة الجذور، وتعزيز الاستقرار في البلدان التي مزقتها النزاعات، وتجنب التداعيات الإقليمية والدولية غير المباشرة[3].

وقد اقترح باري بوزان لتحليل مفهوم الأمن و فهمه بالكامل من خلال دمج "مستويات التحليل" المترابطة و "قطاعات المادية وغير المادية" أو "أبعاد" الأمن،ويقصد هنا بمستويات تحليل هي الأمن الفردي والوطني والدولي (الإقليمي وعلى نطاق المنظومة)، وفيما يخص قطاعات مشكلته فهي تشمل الأمن العسكري والسياسي والمجتمعي والاقتصادي والبيئي، في حين ركز الواقعيين انتباههم على مستوى الدولة باعتبارها الهدف المرجعي الوحيد المناسب لـ "الأمن"، فإن "المثاليين" (بما في ذلك جزء كبير من حركة أبحاث السلام) أكدوا أن (الناس، أي الأفراد) هم في الحقيقة ما يهم تأمينه أي التركيز عليه كوحدة ومرجع في التحليل النهائي[4]،قد يكون أمن الدولة جديرًا بالسعي من أجله، ولكن فقط إلى الحد الذي يساهم فيه في أمن وبقاء الناس ورفاههم، فالدولة هي وسيلة ولكنها ليست غاية في حد ذاتها،وبالتالي، فإن التركيز على المستوى الأدنى، ومن المفارقة إلى حد ما أن يلفت الانتباه أيضًا إلى أعلى مستوى، وهو مستوى البشرية ككل، أي مجتمع الأفراد العظيم، بغض النظر عن الجنسية، ومن ثم فإن الحاجة إلى كائن أمني مرجعي جماعي، غير حكومي، يُنظر إليه على أنه جماعات، يُطلق

[1] -The Concept of Security: An Examination of Various Security Paradigms,p1,link: https://rb.gy/n9w4a.
[2] -Ibid,p2.
[3]- Alexandra Gheciu , William C. Wohlforth ,op cit,p 3.
[4] -Bjørn Møller,The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction, the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland, 5-9 August 2000, p10

على أمنها "الأمن المجتمعي". كالمفهوم الأساسي في الدراسات الأمنية، يتم تعريف العمل على موضوع الأمن المجتمعي[1].

يشير الأمن المجتمعي باعتباره أحد المفاهيم الموسعة للأمن إلى أمن المجموعات الجماعية في العلاقات مع المجتمعات الأخرى أو مؤسسات الدولة التي يقيمون فيها، لا يتعلق الأمن كثيرًا بالأمن بين الدول ولكن بين المجتمعات (غالبًا داخل الدول)، وعلى هذا النحو، فهولا يتألف فقط من توسيع الأمن، ولكنه أيضًا الابتعاد عن وجهة النظر التي تركز على "الدولة" إلى نقاط مرجعية أخرى مثل "المجموعات والأقليات العرقية"[2].فقد أكد بوزان في كتابه "الناس والدولة والخوف" والذي نشر في عام 1983، أن الأمن لا يتعلق بالأمن القومي فقط (أي أمن الدولة)، بل يمتد إلى أشياء وقطاعات جديدة، هذه القطاعات تتمثل في الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية، ومع ذلك لم يقتصر تحليل بوزان على وصف هذه الظاهرة، بل حاول أيضا شرحها، وأكد أن توسيع نطاق الأمن كان نتيجة ظهور تهديدات (موضوعية) جديدة في المجتمعات الغربية[3]،كأزمة الاندماج في أوربا الغربية، والصراعات العرقية في أوربا الشرقية.

خلال فترة الحرب الباردة، استولت فكرة الأمن القومي بشكل كامل على الأمن المجتمعي، وبالتالي كان أمن المجتمع يعتمد بشكل كامل على العلاقات بين الدول ،لكن مع نهاية الحرب الباردة، عكست البحوث المتعلقة بالأمن المجتمعي التحولات الجارية في الشؤون العالمية بعد تزايد عدد من الدول القومية الجديدة وأنواع جديدة من العلاقات بين المجموعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة[4]،وهو ما مهد الطريق للاهتمام الأكاديمي بكل ما يخص قضايا الهوية وحقوق الأقليات تحت مسمى الأمن المجتمعي.

إنّ الدراسة التي قام بها بوزان سمحت بتوسيع أفق الدراسات الأمنية ليشمل قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، ديموغرافية، وهوية، وما إلى ذلك) وتعميقها بإدخال قطاعات جديدة والاهتمام بكائنات مرجعية مثل المجتمع الدولي أو الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، المجموعة، الفرد[5]،إذ يُعرَّف الأمن المجتمعي بأنه "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحادة، وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق الأمر باستدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية والعادات الدينية والوطنية في ظل ظروف مقبولة للتطور،ويحاول جوهر

[1] - Bjørn Møller,op cit,p10.
[2]- Robert Schuman , Identity, Societal Security and Regional Integration in Europe, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series Vol. 7 No. 6, Published with the support of the EU Commission, April 2007,p5.
[3] -Ayse Ceyhan , Analyse la sécurité :Dillon ,Waever, Williams et les autres, Le Journal Culture et Conflits,31-32,30 Avril 2019.
[4]- Žaneta Ozoliņa.Op cit,p16.
[5]- Ayse Ceyhan ,op cit.

مفهوم الأمن المجتمعي،توضيح مفاهيم "الأمن والهوية والمجتمع"،ويتم من خلاله تعريف المجتمع بهويته، كذلك تعريف الهوية من الناحية الثقافية،فالأمن المجتمعي يتعلق بحالة ظروف التكاثر الذاتي للهويات المجتمعية[1]،وبذلك يتجاوز الأمن المجتمعي الفكرة التقليدية للدفاع عن الأراضي وسلامتها والنظر في طبيعة المجتمع الذي يتم الدفاع عنه، وتصبح بذلك هوية المجتمع هي الوحدة التي يجب تأمينا أي الهدف المرجعي للأمن في حد ذاته بدلاً من سيادة الدولة[2]، فوفقا "لوايفر"، منذ نهاية القطبية الثنائية ومع ظواهر العولمة والتعددية المجتمعية والبناء الأوروبي وظهور القوميات العرقية في أوروبا الشرقية، أصبح المجتمع مهددا أكثر من الدولة،وبدأت تطفوا مخاوف تتعلق بعدم الأمان من الهجرة وفقدان للقيم الثقافية وأساليب الحياة، التي من شأنها أن تشغل الأفراد .

يواصل "أولي ويفر" تحليله من خلال تطوير الكائن المرجعي الجديد (للأمن المجتمعي) وتبني منهج بنائي[3]، ومحاولاته لصياغة تصور جديد للأمن لتحليل المخاوف الأمنية المعاصرة ومن هنا أتى بمفهوم الأمن المجتمعي. يؤكد فيه على البعد الهيكلي، بحيث يخبرنا "ويفر"ما هو الأمن (داخل حدود الهيكل) وليس ما يمكن أن يصبح.ويشير النهج الذي اقترحته إلى دراسة الآليات التي تؤدي إلى أمننة بعض القضايا المتعلقة بالهوية،خاصة متى وكيف يعالج المجتمع هذه المشاكل من الناحية الأمنية. وبحسب هذا النهج فأنه يتعين علينا أن نأخذ بالمخاوف الجادة بشأن الهوية، كما يجب دراسة الآثار المحددة والتي غالبًا ما تتمثل في إشكالية لتأطيرهم كمسائل أمنية، وضرورة النظر في إمكانيات التعامل مع بعض هذه المشاكل بعبارات غير أمنية، أي التعامل فقط مع المشاكل، ولكن تركها بدون تسوية[4].

يرتبط الأمن المجتمعي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ولكن مع ذلك يختلف عن الأمن السياسي، والذي يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول،وأنظمة الحكومة والأيديولوجيات التي تمنح الحكومات والدول شرعيتها،فيُعرّف الأمن المجتمعي بأنه الدفاع عن هوية من تهديد متصور، أو بشكل أدق،الدفاع عن مجتمع ضد تهديد متصور لهويته[5]،وقد تم فحص العملية التي جلبت قضايا الهوية الثقافية والعرقية والنظام العام، والتي ينظر إليها تقليديا على أنها مشكلات داخلية، في مجال الأمن الدولي أو عبر الوطني، وكتب "أولي ويفر" و"باري بوزان"، "مورتن كريستروب"و"بيتر لوميتر"في ختام

[1]-Salim Chena, L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notionde « sécurité sociétale », Une théorie à la manière d'Huntington,Revue Asylon(S)4, Institutionnalisation de la xénophobie,linck :https://rb.gy/57b9.

[2] - Kelsey Shanks, Societal security and education in deeply divided societies, Education and Conflict Review,N2, University of Ulster, UK, 2019, p16.

[3] -Ibid.

[4] - Ronnie D. Lipschutz, Securitization and Desecuritization Ole Wæver,p14, link: https://rb.gy/4szgs.

[5] -Ole Wæver, The Changing Agenda of Societal Security, Globalization and Environmental Challenges, Springer-Verlag ,Berlin Heidelberg, 2008,p581.

كتابهم حول مفهوم "الأمن المجتمعي" لا يمكن للأمن المجتمعي تجنب خطر إضفاء الشرعية على سياسة أمنية خاصة (غير تابعة للدولة)، فحقيقة قبول أن أصوات أخرى تتحدث عن المجتمع سوف يعني نزع الشرعية عن الدولة التي ينبغي أن تكون حامية المجتمع. وبهذا يخلق مشكل عندما يحاول أي شخص أو جهة التحدث نيابة عنهم[1].

يُنظر إلى الأمن المجتمعي على أنه أحد أبعاد أمن الدولة والذي يمكن أن يكون في حد ذاته هدفًا مرجعيًا، ومهم جدًا للأقليات العرقية بحيث يتعلق بشكل عام بالسمات المتعلقة بالحفاظ على هوية المجموعة، بما في ذلك اللغة والعادات والممارسات الدينية،وقد أعطى "ويفر"تعريفًا رسميًا للأمن المجتمعي:على أنه "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة الممكنة أو التهديدات الفعلية. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق الأمر بقدرة المجتمع على استمرار في طابعه الأساسي، باستدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية والعادات الدينية والوطنية في ظل ظروف قابلة للتطور[2]والتغير، بحيث يأخذ الأمن المجتمعي في الاعتبار أصول وهياكل وديناميكيات تكوين الهوية الجماعية، والعلاقة بين الهويات والمصالح والتهديدات لها، ففي أبسط صورها، تعني الهوية الاجتماعية هي ما يمكّن من استخدام كلمة" نحن "كوسيلة لتعريف" الشيء "الذي سيتم تأمينه بشكل جماعي، لكن لفظ "المجتمع"، كما يستخدمه هؤلاء العلماء،لا يمكن اختزاله في مجموعة من الأفراد أو جعله مرادفًا للدولة لأن ذلك من شأنه أن يسيء فهم العديد من ديناميكيات الأمن المعاصرة الأكثر بروزًا،فليست مجرد هويات الدول التي يتم إنشاؤها، ولكن مجموعة الممارسات الكاملة التي تحدد الكائن المراد تأمينه، والتهديدات التي سيتم تأمينها، والاستجابات المناسبة لهذه التهديدات[3].

طوّر "ويفر" مفهومه للأمن المجتمعي من خلال استلهامه من المفاهيم التي طرحها بوزان في البداية،فأخذ الفئات التي اهتم بدراستها الأخير،وأعاد تجميعها إلى فئتين: الأمن القومي والأمن المجتمعي،فالأول حسب قوله يتعلق بسيادة النظام وبقاءه، أما الثاني يتعلق بهوية المجتمع وبقاءها[4]، ويؤكد على التقارب بين أمن الدولة والأمن المجتمعي، ويوضح أن مخاوف أمن الدولة تتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها سيادتها في حين أن الأمن المجتمعي يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها هوية المجتمع وبالتالي كلاهما يؤثر على الآخر.

[1]- Jef Huysmans, Dire et écrire la sécurité : Le dilemme normatif des études de sécurité, Culture et Conflits (Sécurité et Immigration) 31-32 Printemps-été 1998,P1.
[2]- Jiaxing Xu ,op cit,p69.
[3] - Keith Krause, Michael C. Williams, Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods, Mershon International Studies Review Vol. 40, No. 2, 1996,p243.
[4]-Jef Huysmans,opcit,p1.

اقترح "ويفر"نقل الكائن المرجعي لأمن الدولة إلى المجتمع ورفعه إلى وضع الكائن المستقل وبهذا قدم الأمن المجتمعي باعتباره " قدرة المجتمع على الثبات في خصائصه الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة وفي مواجهة تهديدات محتملة أو حقيقية، ويضيف إن هذا يتعلق ببقاء المجتمع[1].فما هو "المجتمع" في هذا السياق؟ المجتمع هو،كما يعرفه "أنتوني غيدنز[*]"AnthonyGiddens: "مجموعة من المؤسسات مقترنة بشعور بالهوية المشتركة"[2]ويقصد بالمجتمع ليس بنيته وتنظيمه، وإنما ما يتطرق إلى مفهوم الهوية، وتستند هذه الدراسة إلى الاهتمام بالمخاوف الأمنية المعاصرة للحفاظ على الهوية الثقافية للجماعات والأفراد والدفاع عنها. وبهذا تتحول الهوية والثقافة إلى مسألة أمنية[3]. فما هو مهم لتأكيد هنا ،هو أنه من خلال اعتماد مفهوم الأمن المجتمعي، فإننا نحول الهوية والثقافة إلى قضية أمنية. يتم تقديمها على أنها مسألة بقاء، كشيء للدفاع ضد الخطر والتهديد، وعلى الرغم من كونه مفهومًا مبتكرًا إلا أن مفهوم الأمن المجتمعي يقدم مع ذلك بعض الغموض[4].

نالت مسألة نقل الكائن المرجعي من الدولة إلى المجتمع أهمية قصوى في حقل الدراسات الأمنية،وعلى إثرها برز نهجان مهيمنان في الحقل الأمني، ينظر أحدهما للمجتمع والأمة كوحدات متطابقة تقريبًا، حيث تتزامن حدود الدولة والمجتمع.يمكن أن يكون هذا النهج بمثابة أداة تحليلية في الحالات التي تعمل فيها الدولة والمجتمع في بيئة معادية، ويعتمد بقاء المجتمع على الإجراءات التي تتخذها الدول،إلى جانب ذلك، يمكن أن تصبح المجتمعات في هذه الحالة لاعبين مستقلين،ويمكنها أن تعمل كوحدات في النظام الدولي، ويُنظر إليها دائمًا على أن لها الحق في البقاء[5]،أما النهج الآخر يسمح بتطبيق مفهوم المجتمع بطريقة أكثر مرونة، يجادل "بول رو" بأن الأمن يستهدف الحفاظ على مجموعات عرقية ودينية مهمة، وأن حدود هذه الجماعات يمكن ولا يمكن أن تتوافق مع حدود الدولة[6].

ومن خلال ذلك،برز أيضا على مستوى تلك الدراسات الأمنية، نوعان من التهديدات للأمن المجتمعي، تهديد يمس الهوية وتهديد آخر يمس التماسك المجتمعي – يمكن التحقيق فيهما بشكل مناسب، وربما السيطرة عليهما إذا كنا ندرك أن عملية بناء الهوية هي عملية مرتبطة بعمليات موضوعية[7]،قد تكون الهوية المجتمعية مهددة من نطاق واسع من العوامل، من قمع تعبيرها الخاص من خلال التدخل أو عدم القدرة على إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال،وتتضمن أمثلة التهديدات

[1]- Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, Centre d'études sur les conflits liberté et sécurité, L'Harmattan, printemps-été ,1998, P5.

[*]- أنتوني غيدنز: عالم اجتماع انجليزي،اشتهر بوضعه نظرية الهيكلة سنة 1984.

[2] -Seongjin Kim, Concept of Societal Security and Migration issues in central Asia and Russia, Center for Far Eastern Studies University of Toyama , CAMMIC Working Papers No.2,2008,p6.

[3] - Ayse Ceyhan,op cit,p5.

[4]- Ibid.

[5]- Žaneta Ozoliņa,op cit,p17.

[6]- Ibid.

[7] -Iulian Chifu, Societal security An agenda for the Eastern Europe,p11,link: https://rb.gy/uivqf.

المجتمعية ما يلي: التطهير الثقافي – النهج المنهجي تجاه تدمير أو تقييد المؤسسات و/ أو الرموز الثقافية المهمة لهوية المجموعة ؛التطهير العرقي – المتعمد، التحرش الطوعي، العنف، القتل، أو ترحيل أعضاء مجتمع ضد مجتمع آخر[1].

وقد أشار بوزان خلال فترة الحرب الباردة إلى تهديدات مزدوجة تؤثر على الأمن القومي والمتعلقة بقدرات الدولة وقوتها(العسكرية والاقتصادية) وتهديدات أخرى تمس الأفكار والأيديولوجيات التي تتبناها، حيث أن مكونات الدولة المختلفة تجعلها عرضة لأنواع مختلفة من التهديدات، إذ يتم تهديد الدول القوية بشكل أساسي من قبل القوى الخارجية، بينما يمكن تحدي الدول الضعيفة من الداخل والخارج، ومن منظور الأمن القومي، ميز بوزان بين التهديدات العسكرية (الاستيلاء على الأراضي، الغزو، الاحتلال، تغيير الحكومة، التلاعب بالسياسة، حركات انفصالية)، والتهديدات الاقتصادية (ممارسات التصدير، قيود الاستيراد، التلاعب بالأسعار، ضوابط العملة وما إلى ذلك، وتلك التي تؤثر على الاستقرار المحلي)، والتهديدات البيئية (التي تضر بالقاعدة المادية للدولة)[2].

كما قدم كل من "بوزان" و"ويفر" و"ديوايلدDe Wilde" تصنيفًا ثلاثي الأبعاد للتهديدات الأمنية المجتمعية ومن أكثر القضايا شيوعًا التي يُنظر إليها على أنها تهديدات له، ويتكون من الهجرة والمنافسة الأفقية والرأسية :

1. الهجرة: حيث يتم تغيير الهوية من خلال التحول في تركيبة السكان (على سبيل المثال، الهجرة الصينية إلى التبت، الهجرة الروسية إلى إستونيا خلال الحقبة السوفيتية).
2. المنافسة الأفقية: هناك مخاوف من التأثير الثقافي واللغوي المهيمن من الثقافة الخارجية، وبالتالي تحدث المنافسة بين المجموعات المختلفة (على سبيل المثال، مخاوف الكندية أو الفرنسية من الأمركة)[3].
3. التنافس العمودي: الخوف من محاولات الهيمنة من خلال مشاريع هوياتية، حيث يتم تغيير هوية السكان من خلال إما مشروع الاندماج والتكامل (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي) أو مشروع انفصالي ،مما يسحبهم نحو هويات أوسع أو أضيق[4].

يشير التهديد الأول إلى التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الهجرة كما يحدد العاملان الآخران الضغوط التنافسية المهيمنة من المجموعات أو من عمليات الاندماج على التوالي، فبينما نجد تمييزًا

[1]- Iulian Chifu,op cit,p5.
[2] - Hans Günter Brauch ,Threats challenges,vulnerabilities and risks I, environmental and human security, Source 'Studies of the University: Research, Counsel, Education' Publication Series of Unu-EHS No. 1,2005, p26.
[3] - Orietta Perni , Migration Flows, Societal Security and EU's Integration Process. The Spanish Case, Paper prepared for the International Conference 'European Security in the XXI century', Granada, 5-9 November 2001, Workshop 7. Europe facing migration flows,p7,the linck :https://rb.gy/ez7qq .
[4]Orietta Perni,op cit,p7.

في الأدبيات المتعلقة بالأقليات بين المجموعات الوطنية التقليدية وما يسمى بالأقليات "الجديدة" التي تنشأ كمجموعات (مهاجرة)،حيث أن المجموعة الأخيرة عادة لا يكون معترف بها ككيان واحد، وتجد صعوبات في الاندماج،أما التهديد الكلاسيكي الآخر فيتمثل في ظهور القومية، والتي تكون عواقبها المجتمعية أكبر من الهجرة، ففي المسألة القومية، تصبح العلاقة بين الأمن القومي والمجتمعي أكثر وضوحًا،خاصة عندما يتحول طلب الاعتراف بهوية المجتمع إلى طلب للاستقلال[1]، كما حدث لجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا والأكراد بالعراق.

وفي هذا الصدد أيضا،يشير بوزان إذا كان الأمن المجتمعي يدور حول الحفاظ على الهوية بمكوناتها اللّغوية والثقافية والهوية الدينية والعرقية والعادات،واستدامتها ضمن شروط مقبولة للتطور، فإن التهديدات لهذه القيم تأتي في كثير من الأحيان، من داخل الدولة أكثر من خارجها[2].وفي الوقت نفسه، لا تستبعد التهديدات المحتملة من الخارج، نظرًا لأن "... أمور اللغة والدين والتقاليد الثقافية المحلية تؤدي جميعها دورها في فكرة الدولة، وقد تحتاج إلى الدفاع عنها أو حمايتها من الإغراءات الثقافية المغرية أو المتغطرسة"[3]،كما يؤكد على أنه: "يمكن التعامل مع الأمن بموضوعية (هناك تهديد حقيقي) وذاتي (هناك تهديد محتمل)، ولا شيء يضمن أن يصطف هذان الأمران"[4].

واجه منظّرو الأمن المجتمعي عددًا من الانتقادات فيما يخص مفهوم الأمن المجتمعي، منها المتعلقة بالدلالات، فمصطلح "المجتمع" لا يبدو مفهوما للغاية، لماذا المجتمع؟ ولما حافظ "ويفر"على المفهوم الأصلي الذي قدمه "بوزان"، بالرغم من أن المصطلح الأكثر دقة هو"أمن الهوية"، كما أن هناك غموض أساسي يتعلق بالغرض من هذا المفهوم، هل هو المجتمع أم الأمة؟ وبهذا لم يتم تحديد بدقة طبيعة هذا الكائن المرجعي،إذ يبدو أن الهوية الجماعية هي المعيار لقطاع المجتمع، كيف يمكن ضمان الأمن المجتمعي بواسطة مرجعه الخاص؟ أو بدلا من ذلك، ما الذي يجب تأمينه: المجتمعات أم الهويات داخل القطاع المجتمعي أو الهوية الجماعية؟ كما أن الأمن المجتمعي يميل إلى إعطاء أولوية غير مستحقة لهوية المجتمع، بسبب تجاور الهوية المجتمعية الهوية الوطنية،تم اتهام النهج بإعادة تشكيل فهم المجتمع وهويته بطرق تفتقر إلى الدقة الفلسفية والتي قد تكون خطيرة. ويؤكد هنا"بيل مكسويني"BillMcSweeney* أن الأمن المجتمعي يعرف المجتمع على أنه له هوية واحدة،

---

[1]-Thierry Balzacq, La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse, Fédéralisme (Régions et sécurité, Volume 4, 2004,pp9-10 .

[2] - Žaneta Ozoliņa. Societal Security: Conceptual Framework,p14.

[3]-Ibid.

[4]- Alam Saleh, Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security, Geopolitics Quarterly, Volume 6, No 4 , Winter 2010 ,p 233.

*- بيل مكسويني: يعتبر الناقد الرئيسي لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية،وهو باحث في دراسات السلام الدولية في كلية ترينيتي في دبلن، ايرلندا.

وأن هذا يمثل خطرًا لدعم صعود الهويات غير المتسامحة التي يمكن في الواقع أن تجعل الصراع بين الأعراق أكثر احتمالًا[1]. كما انتقد "ماكسويني"أبحاث "بوزان" و"ويفر"،حيث سلطا الضوء على موضوعية الهوية، ففي رأيه، هناك بعض التركيبات، مثل الهوية، وهناك عناصر فعلية، مثل الدولة أوالأمن. فالهوية غير ثابتة وغير مستقرة وبالتالي متغيرة ولا يمكن التعامل معها ككائن مرجعي. إلا أن "بوزان" و"ويفر"،دافعا عن نفسيهما، بأن نهجهما العام تجاه المجتمع هو بنائي، لكنهما يحافظان أيضًا على أن الهوية،مثل الهياكل الاجتماعية الأخرى، يمكن أن تصبح عناصر ثابتة نسبيًا[2]،وأكثر الانتقادات شيوعًا لمفهوم الأمن المجتمعي هو أنه "واسع بشكل لا يمكن إدارته"[3]،حيث يدعى"مارتن شو"[*] Martin Shaw: "إن مفهوم الأمن الواسع لدى بوزان "لا يزال في الأساس مفهومًا إحصائيًا يعاني من التناقضات المركزية في فهمه للعلاقة بين الدولة والمجتمع"[4].

ما يمكن قوله،أن مفهوم الأمن لم يعد يرتبط بحماية الدولة من التهديدات التقليدية عسكرية كانت أم اقتصادية فحسب، إذ يمكن للظواهر غير التقليدية المختلفة، مثل الهجرة أو التحديات التي تواجه الهوية، ثقافية كانت أم دينية أو عرقية وقومية، أن تساهم في أمننة الهوية، وبالتالي بات ضروري الاهتمام بفئات مرجعية أخرى، وهذا ما أثمرته الحوارات الأمنية المتتالية،والتي رأت أن حماية الدولة من التهديدات العسكرية وحتى الاقتصادية لم يعد كافيا في ظل موجة من التهديدات اللاتماثلية والتي تؤثر على عناصر مهمة في تركيبة الدولة كالمجتمع والفرد.

لقد جاء مفهوم الأمن المجتمعي ليسد ثغرة الأمن القومي فيما يخص الحفاظ على هوية المجتمع، هذا النهج يختلف اختلافًا كبيرًا عن المفهوم التقليدي الضيق مع الأخذ في الاعتبار أنه، بالإضافة إلى التركيز على القضايا غير العسكرية، فإنه يؤكد أن شيئًا ما يمكن أن يصبح مشكلة أمنية حتى إذا لم يكن هناك تهديد للدولة، يمكننا أن نستنتج أن الدولة لم تعد الهدف المرجعي الوحيد والحصري للأمن،وبالتالي فإن "الأمن المجتمعي" هو المصطلح الشامل للجهود المبذولة للتعامل مع التهديدات الأمنية الحديثة الموجهة ضد المجتمع وتماسكه، وقد وُضع هذا المفهوم "الأمن المجتمعي" ليراعي ظاهرة الهوية المجتمعية والتماسك كمصادر لعدم الاستقرار.

---

[1] - Alam Saleh ,op cit ,p237.

[2]- Branka Panić , Societal security – security and identity, Carl Schmitt and Copenhagen School of Security Studies,N13,April- June,2009,p36.

[3] - Alam Saleh ,op cit ,p237.

[*]- مارتن شو: عالم اجتماع بريطاني وأستاذ بمعهد برشلونة للدراسات الدولية بجامعة ساسكس.

[4] -Alam Saleh ,op cit,p239.

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للأمن المجتمعي

ظلت الدراسات الأمنية لفترة طويلة من الزمن،ضمن النهج العقلاني للدراسات الواقعية، والتي ركزت جل اهتمامها لدراسة حالة الحرب والسلام، واستخدام القوة كسمة رئيسية للنظام الدولي، إلا أن نهاية الحرب الباردة وموجة التغيرات التي تلتها، دعت إلى إعادة النظر في الأطر التحليلية للظواهر السياسية، وصياغة جديدة لمفهوم الأمن ليتماشى مع الأحداث الدولية الآنية ويأخذ بالاعتبار التهديدات اللاتماثلية والتي لا تقل خطورة عن التهديدات التقليدية،وفي هذا الإطار،ظهرت المقاربات النقدية والبنائية،والتي دعت إلى توسيع "مفهوم الأمن"، وأثارت بذلك،ثورة في الدراسات الأمنية،تلتها مدارس تناولت كل منها بعد جديد للأمن،ومنها مدرسة كوبنهاغن التي أولت أهمية لدراسة الأمن المجتمعي.

1. الدراسات الأمنية النقدية :

سعت الدراسات الأمنية النقدية لمعالجة العجز الفكري والتنظيري للنظريات الوضعية في مواكبة تفسير ظواهر السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة،وقد طرحت في هذا المسار، مبادرة فعلية لعملية توسيع الأمن، رافضة بذلك، كل المقاربات الاختزالية للأمن،والتي هيمنت على الحقل الدراسات الأمنية بالسابق. وقد تم ربط مصطلح النقدية بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة على يد "كين بوث"،ولاحقا تطور مع أعمال "كيث كروز[*]"Keith Cruise و"مايكل ويليامز"[1]، وكانت الغاية منه، ليس فقط تقديم رؤية نقدية لمفهوم الأمن، والذي انحصر ضمن محددات القوة التقليدية ومركزية الدولة،بل توفير إطار تحليلي واسع للأمن يأخذ بعين الاعتبار كل من العوامل المادية وغير المادية من معرفة وممارسة في تحليله وكذا الوحدات غير الدولية، فضلا عن اعتمادها على مجموعة من المناهج والتحليلات المبنية على عناصر الماركسية والنسوية والنظرية النقدية والبنائية النقدية وما بعد البنيوية.

يوفر نهج الدراسات الأمنية النقدية،نقدًا أساسيًا للتحليل الواقعي للأمن وخاصة طابعه المتمركز حول الدولة، بالاعتماد على عناصر من النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، وتهدف الدراسات الأمنية النقدية إلى تقديم نقد للوضع الراهن وكشف عمليات بناء المعرفة المتأصلة فيه. وبهذا المعنى، يشير "روبرت كوكس[*]"Robert Cox للتمييز بين نظريات "حل المشكلات" والنظرية "النقدية"[1]، ووفقًا له، فإن

---

[*]-كيث كروز: أستاذ مشارك في قسم علم النفس وأستاذ مساعد للقانون بجامعة فوردهام.

[1]– سيد أحمد قوجيلي ،الدراسات الأمنية النقدية ،مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المرجع السابق، ص 32.

[*]– روبرت كوكس: هو عالم اجتماع وعالم سياسة كندي، كان أستاذ في العلوم السياسية والفكر الاجتماعي والسياسية في جامعة يورك.

نظريات "حل المشكلات" تعتبر"العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة والمؤسسات التي يتم تنظيمها فيها أمرًا طبيعيًا"[2]، في حين لا تأخذ "النظرية النقدية" أي نوع من العلاقات كأمر مسلم به بل تحلل العمليات الجارية وتستكشف إمكانيات التغيير بناءً على الخيارات المعيارية. لهذا،يرفض علماء الدراسات الأمنية النقدية،الافتراضات الرئيسية للواقعية التي ساعدت في إنشاء نوع معين من المعرفة المحيطة بالدول ذات السيادة والتي ليست فقط غير معقدة وثابتة، بسبب موقعها غير التاريخي، ولكنها تفشل أيضًا في اختبار الممارسة[3]،في أعقاب هذه الانتقادات، والتأكيد على أن الدول يمكن أن تكون مصدرًا لانعدام الأمن في حد ذاتها، دعا المدافعون عن هذا النهج إلى التركيز على الفرد والمجتمعات كأهداف مرجعية رئيسية.

تستند الدراسات النقدية للبحوث الأمنية إلى الموقف النقدي الانعكاسي المشترك تجاه الممارسات الأمنية،بحيث أنهم لا يقبلون افتراضات القرار السياسي كشيء لا يمكن التشكيك فيه، ويقومون بتحليل كيفية صياغة وإرساء بعض المفاهيم والمواقف من خلال الممارسات الأمنية، وما هي عواقب هذه العمليات[4]،كما ترى في الفرد،الهدف المرجعي الرئيسي للأمن، فمعظم القضايا التي ناقشها موسعو المفهوم الأمني تؤثر في المقام الأول على الناس وحياتهم وليس على الدول،فالدول عبارة عن مجتمعات من الناس،وبالتالي يجب أن يكون أمن هؤلاء الناس أولوية في الأجندات الأمنية. وقد هيمن ذلك،على المناقشات الأكاديمية للباحثين النقديين،فبحسب "كروز" و"ويليامز" أحد التحديات التي توحد النقديين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه على الفرد وليس الدولة ذات سيادة[5]، كما تشجع هذه الدراسات التركيز على الطبيعية المبنية اجتماعيا للأمن، وطرح سلسلة من الأسئلة مثل: لمن أو يجب أيكون أولية في الأمن؟ ماهي التهديدات الرئيسية للأمن وكيف يتم تحديدها؟ من أين تأتي الخطابات الأمنية ؟[6] وفي سياق هذه الدراسات،برزت ثلاث مدارس أوروبية (ويلز وباريس،كوبهاغن)، تحمل كل منها منظور ورؤية نقدية للأمن.

ينتقد رواد المدرسة الويلزية The Welsh School" آبريستفيث "كين بوث" و"كيث كراوس" و"مايك ويليامز""وريتشارد وين جونز" بشدة النهج التقليدي الذي يركز على الأمن العسكري وحل

---

[1]- Miguel Olivares,Has Critical Security Studies Run Out of Steam?, E-International Relations ISSN 2053-8626,MAY 2 2018,p1,the linck : https://rb.gy/m0ky.

[2]-Dovilė Jakniūnaitė, Critical Security Studies in the 21st Century: Any Directions for Lithuanian Security Studies?, Institute of International Relations and Political Science, Vilnius University, Lithuanian Annual Strategic Review, Volume 12, 2013-2014, p39.

[3] - Miguel Olivares, op cit,p2.

[4]- Dovilė Jakniūnaitė ,op cit,p40.

[5]– سيد أحمد قوجيلي ،الدراسات الأمنية النقدية ، المرجع السابق ،ص 32.

[6]- Christopher S. Browning,Matt McDonald, The future of critical security studies: Ethics and the politics of security, European Journal of International Relations 19(2), 2011,p 238.

النزاعات،وفكرة أن الحرب قضية جوهرية وأساسية في السياسة الدولية[1]،استلهمت تصوراتها الأولى من الماركسية، وأعمال "أنطونيوغرامشي[*]"Antonio Gramsci وكذلك من مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية "لروبرت كوكس".

تنطلق أبحاث مدرسة ويلز من الفكرة المؤسسة والأساسية لبوث،والتي تقول أن محور الدراسات الأمنية ينبغي أن يكون حول الإنعتاق (تحرر الأفراد)[2]،بحيث أن فكرة التحرر هي طريقة للتحايل على التركيز الدولاتي، إذ يشرح "بوث"هذا على النحو التالي:الأمن يعني عدم وجود تهديدات. التحرر هو تحرير الناس (كأفراد ومجموعات) من تلك القيود المادية والبشرية التي تمنعهم من تنفيذ ما يختارونه بحرية[3]كالحروب والفقر والقمع السياسي وتدني الظروف المعيشية،ولهذا ينظر أنصار هذه المدرسة أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي،حيث أن هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن فحين يشعر الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن وأحيانا تكون هي ذاتها مصدره[4]،لذا فإن التزام المدرسة الويلزية بإعادة توجيه الأمن حول مفاهيم التحرر يرتكز على الاعتقاد في تعبئة الإمكانات الأمنية وكذلك مراجعة موضوع الكائن المرجعي للأمن.وكذلك النظر بأن البحث هو شكل من أشكال الممارسة السياسية مع العناصر المعيارية[5].

تسعى مدرسة ويلز لتأمين الفرد من التهديدات المحيطة به، لذا فهي تدعوا في أبحاثها إلى إعادة التفكير في الأمن من الأسفل نحو الأعلى، وذلك عبر خطوتين أساسيتين: فحص معنى الأمن كنظرية وكممارسة،من منظورات مختلفة عن السياقات السياسية والفلسفية والتاريخية، والتفكير في الأمن من منظور أولئك الذي تم إسكاتهم تقليديا ضمن البنى التقليدية السائدة[6]،أي أن عملية توسيع الأمن تتم من خلال خطوتين،أولها الانتقال من أمن الدولة إلى الفرد،أما الثانية فتشمل عملية توسيع مجالات الأمن وعدم اقتصارها على الجانب العسكري فقط،إلا أن أبحاث المدرسة،كانت محل انتقاد،حيث يشير "ستيف سميثSteve Smith[*] إلى أن العنصر المعياري للمدرسة الويلزية، يجذب انتقادات من أولئك

---

[1]- Dovilė Jakniūnaitė ,op cit , p40.

[*]- أنطونيو غرامشي: فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي.

[2]– محمد حمشي،مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد السادس،جويلية 2018، ص 355.

[3]-Dovilė Jakniūnaitė ,op cit , p40.

[4]- سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق،ص ص 39–40.

[5] - David Robinson, Critical Security Studies and the Deconstruction of Realist Hegemony , Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences ,Vol 2 No 2,2010,p852.

[6]- محمد حبشي، المرجع السابق، ص357.

[*]– ستيف سميث: أستاذ الاقتصاد في كلية لندن ،وعضو باللجنة الأكاديمية بوزارة البيئة والأغذية والشؤونالريفية،ومستشارا لعدد من الوزارات والمنظمات الدولية.

الذين يدافعون عن "الموضوعية"، لكنه يجادل في الواقع بأنه "لا يوجد مكان محايد للوقوف على معنى مفهوم الأمن، فإن جميع التعريفات تعتمد على النظرية، تعكس جميع التعاريف الالتزامات المعيارية ."[1]

تعود جذور مدرسة باريس إلى سبعينات القرن الماضي، تم إنشاءها من قبل منظرين فرنسيين أمثالBarthes,deleuze ,Michel Foucault,Pierre Bourdieu Jacques، أثاروا بقراءاتهم نقاشات حادة في النظرية السياسية والدراسات ما بعد الاستعمارية والتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية[2]، وتهتم هذه المدرسة في أبحاثها بممارسات الأمن، حيث توضح كيف يتشكل الأمن وينعدم بشكل متبادل من خلال معرفة النخبة والممارسات البيروقراطية المتغيرة، وتشكل هذه الممارسات بدورها الطريقة التي يتصرف بها الأفراد والجماعات فيما يتعلق بقضايا معينة، تخص المجموعات أو الأفراد[3].

أولت مدرسة باريس جل اهتمامها بمواضيع الأمن الداخلي،حيث ركزت على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والاختطاف والتهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي، الجريمة المنظمة،موجات شغب وعنف والاحتجاج[4]، وبهذا فهي تدعو إلى توسيع الأجندة الأمنية لتشمل الاهتمام بمستويات الأدنى للعنف،بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي (الحروب والنزاعات المسلحة)[5]. كما دعت إلى دمج الأمن الداخلي والخارجي،من خلال عملية إضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي لتوسيع نشاطه، حيث جادل رواد المدرسة بأن انجراف الحدود بين الدول بسبب العولمة،يستدعي إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع من جهة، وظواهر الجريمة وانعدام الأمن الداخلي[6].

تستند مدرسة باريس في دراستها الأمنية النقدية لمفهوم الأمن،من خلال قراءتها على هذه الركائز:

-بناء تصور يمكن من خلاله معالجة الأمن باعتباره تقنية حكومية.

-التركيز على تأثيرات ألعاب القوى The Power gamme.

---

[1]-David Robinson,op cit,p852.

[2]-Didier bigo,international political sociology, in :Paul Williams,(ads) security studies, an introduction, (London and New York :routledge,taylor and Francis group,2008),pp117-118.

[3] - Christopher S. Browning,Matt McDonald,op cit ,p240.

[4]-حفيظة مكي، دراسة في الأبعاد المستويات -النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن ، المركز العربي للبحوث والدراسات ،10 نوفمبر 2019، تاريخ المشاهدة :27جوان 2020، الرابط :https://rb.gy/1492.

[5]-حبشي محمد، المرجع السابق،ص 363.

[6]- محمد حمشي،مدرسة باريس للدراسات الأمنية و إشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،العدد312، المجلد 53،أبريل 2018،ص177.

-بدلا من التركيز على أفعال اللغة /الخطاب،تركز المدرسة على الممارسات[1].

وفي إطار أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من سياسات أمنية دولية والتي أثرت بشكل خاص على الحريات الفردية،تم إنشاء مجموعة بحث علمية عرفت باسم" Elise"، European liberty and Security، من قبل Didier Bigo في عام 2002،والتي سعى من خلالها إلى معرفة الانعكاسات والآثار السلبية لمحاربة الإرهاب على الحريات العامة،حيث أن أمننة قضايا الهجرة وتجريم المهاجرين من خلال الحالة الاستثنائية ، جعلها تتنافى والممارسات الأمنية[2].

بنى ما يسمى بالبناء الاجتماعي تدريجيا نقدا للأمننة، والذي يهدف إلى وضع السياق في العملية التي تحول القضية إلى تهديد والممارسات المرتبطة بها، بحيث ينتقد هذا النهج التركيز الضيق على أفعال الكلام ويؤكد على أهمية الوسائط والممارسات الأخرى في عملية الأمننة[3].

وبهذا فهو يحلل العملية الدنيوية التي من خلال تنظيم قضية بطريقة معينة،تشمل على سبيل المثال الشرطة والمراقبة، وتعزز صورة ما على أنه تهديد،فالأمن لا يتعلق فقط بتدابير استثنائية ولكن أيضًا حول ارتكاب الممارسات،التي تم سنها على سبيل المثال من قبل الشرطة،وهذا يجعل الإجراءات الأمنية قابلة للتطبيق وطبيعية[4]، وترفض بذلك السياسات الاستثنائية كوسيلة للقبول بالممارسات السياسية الأمنية التقديرية فتعتبر المدرسة أن ضرورة السيادة الخصوصية لا تبدأ بتأويلات موضوعية ولا تكون لأحداث استثنائية أو أوضاع طارئة وإنما مع الاستثناء نفسه[5]، وبهذا تُظهر مدرسة باريس كيف يتم تحويل القضايا إلى قضايا أمنية خارج الجدل السياسي، ويتم تنفيذ الممارسات الأمنية دون صياغة واضحة التهديد.وفيما يخص "مدرسة كوبهاغن" سيتم تناولها بالتفصيل في آخر هذا الفرع .

من خلال الاطلاع على الدراسات الأمنية النقدية، وعلى البناءات الأمنية للمدارس الأوروبية، يتضح بأنه،كانت هناك حاجة ماسة وضرورة لنهضة الدراسات الأمنية، لمواكبة ومعالجة الظواهر السياسية المعاصرة،ناهيك عن قصور المقاربات التقليدية،فلم تعد القوة المحدد الوحيد للظاهرة السياسية،ولامركزية الدولة في الدراسات الأمنية.

لذا فإن دعوة بوزان لتوسيع مفهوم الأمن في الثمانينيات القرن الماضي، فقد لاقت اهتماما واسعا من قبل منظرين من مختلف التخصصات، وأدى ذلك إلى خلق مجال واسع للدراسات الأمنية النقدية،

---

[1]- إدريس عطية،النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء،مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية،العدد الأول ،سبتمبر 2018، ص52.

[2]-المرجع نفسه، ص ص 51-52.

[3]-Maria Julia Trombetta, Linking climate-induced migration and security within the EU: insights from the securitization debate,Critical Studies on Security ,28 Aug 2014.p137,the linck :https://rb.gy/il6n.

[4]-Ibid, p133.

[5]-critical approaches to security in Europe :A networked mani festo,the linck: https://rb.gy/qoghj.

تفرعت منها مدارس أوروبية، تمكنت حتى الآن من بناء أساليب أكثر تماسكًا وتأثيرًا، وصيغة جديدة للتحليل الأمني ترتكز على عناصر ومتغيرات تحليلية جديدة تعكس التوجه للمقاربات النقدية في الحقل، فعلى الرغم من أن التنوع والطبيعة النقدية الذاتية للمجال ككل هي قوته، يبدو أن فكرة توسيع "الأمن" تحظى بقبول متزايد في العلاقات العامة السائدة، ومفاهيم مثل "الأمننة" و"التحرر"، بدأت تتناولها التحليلات الواقعية.

2. النظرية البنائية في الدراسات الأمنية:

تعد المقاربة البنائية واحدة من الدراسات الأمنية الحديثة، وهي تمثل تحدي نظري رئيسي للنظريات السائدة في العلاقات الدولية،الواقعية والليبرالية. حيث تسعى إلى فهم أصل ومعاني العلاقات الدولية من خلال استكشاف المناهج الاجتماعية التي أهملها الواقعيون الجدد والمؤسسون النيوليبراليون[1]. وينظر العديد من المنظرين للبنائية بأنها عبارة عن ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في ثمانينات القرن الماضي،كما يصنف رواد البنائية أنفسهم بشكل صريح كمنظريين نقديين، ويرجعون جذورهم الفكرية إلى النظرية الاجتماعية النقدية لاسيما نظريات "أنتوني غيدنز" و"ميشال فوكو" وأسلافهم[2]، ومن أبرز روادها نيكولاس أونوف، فريدريش كراتوشويل، جون روجي، أو ألكسندر ويندت.

أدى الركود التنظيري وقصور المناهج التقليدية في معالجة الظاهرة السياسية إلى صعود المقترب البنائي، مع نهاية الحرب الباردة، والذي انتقد بشدة النظرة المادية للواقعية والليبرالية، فيعزوا عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية[3].

تستند معظم الدراسات البنائية على الافتراضات التالية:

– الجهات الفاعلة في المشهد السياسي الدولي – سواء كانت دولًا أم لا– تمثل "الهياكل الاجتماعية"، الناشئة عن العملية التاريخية المعقدة وتتألف من أبعاد اجتماعية وسياسية ومادية وأيديولوجية[4].

---

[1]-Centre d'études Européennes, Vers un « constructivisme tempéré ». Le constructivisme et les études européennes, Science Po, Avril 2008,p2,the linck : https://rb.gy/pv76.

[2]-سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق ،ص69.

[3]-بالة عمار،المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثية،مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،العدد 09، جانفي 2018، ص 78.

[4]- Keith Krause, Approche Critique et Constructiviste des Etudes de Sécurité, Annuaire français de relations internationales, Université paris II Panthéon-Assas, AFRI,volume4,2003,p603.

– يتم تشكيل هذه الجهات الفاعلة وإعادة تشكيلها من خلال الممارسات السياسية التي ولدت فهماً اجتماعياً مشتركاً، مما يمنح كل فاعل هوية ومصالح مترابطة ومتغيرة[1].

– تعتبر الهوية، من وجهة نظر بنائية، مسألة تجريبية، والتي يجب مع ذلك أن تكون نظرية في سياق تاريخي. فالهويات متغيرة، وهي تعتمد إلى حد كبير على السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية السياسية[2].

– يلعب التفاعل أيضًا دورًا في تقليل الفجوات وآفاق عدم اليقين، وبالتالي تمكين القدرة على التنبؤ داخل مجتمع منظم اجتماعيًا.

يشترك الطرح البنائي مع النظرية النقدية وما بعد الحداثة،في الرؤية لعالم يكون أساسًا "مبنيًا اجتماعيًا"[3]، أي الاستناد إلى البناء الاجتماعي للعلاقات الدولية،والتي يلخصها "ألكسندر وينت" على النحو التالي:"أن هياكل الارتباط الإنساني تحددها بشكل أساسي الأفكار المشتركة بدلاً من القوى المادية، و(2) أن هويات ومصالح الفاعلين المدروسين يتم إنشاؤها بواسطة هذه الأفكار بدلاً من الطبيعة"[4].

وتختلف البنائية عن التيار العقلاني، خاصة على المستوى الأنطولوجي،إذ تبدي اهتمام بتأثير للأفكار والمعايير في العلاقات الدولية،وتسلط على وجه الخصوص الضوء على الدور الذي تلعبه الهوية فيه، وتقيم صلة حيوية بين الهوية والأمن، حيث تعتبر الهوية عاملاً محددًا في السياسة الدولية،مما يجعل من الممكن تفسير"مجموعة كاملة من سلوك الدولة التي نجدها في السياسة الدولية[5].

وفقًا لهذه الرؤية للعلاقات الدولية،فإن الفاعلين أو الوكلاء لديهم هويات تشارك في خلق مصالحهم، والتي بدورها تؤثر على سلوكهم وعلاقتهم مع الجهات الفاعلة الأخرى أو وكلاء آخرين. ولهذا يستهل الباحثون البنائيون دراساتهم بأسئلتهم بـ"كيف": "كيف يقوم الممثلون بتأليف (وتعديل)هوياتهم، وبالتالي تحديد مصالحهم في مسائل الأمن؟ "أو" كيف يفهمون العالم،وكيفية تكييف التهديد الذي تفرضه عوامل معينة وجعل بعض العمليات منطقية أو حتمية[6].

[1]- Keith Krause,op cit,p603..
[2]-Thierry Braspenning,constructivisme et réflexivisme,en théorie des relations internationales,p320.
[3]-Alex Macleod, Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique, Cultures et Conflits, Approches critiques de la sécurité, N 54,été 2004,p2.
[4] -Ibid, p3.
[5]- Alex Macleod, Isabelle Masson, David Morin , Identité nationale, Sécurité et la théorie des relations internationales, Études internationales, Sécurité et identité nationale Volume 35, Numéro 1, mars 2004,p16.
[6] -Keith Krause,op cit,p602.

يقول "ويندت""إن المبدأ الأساسي للنظرية الاجتماعية البنائية هو أن الناس يتصرفون تجاه الأشياء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأخرى،على أساس المعاني التي تملكها الأشياء لهم"[1].

يعتبر البنائيون أن ما يؤثر على الظروف في النظام الدولي ليس ماديًا في الطبيعة، ولكنه يعتمد على القيم والأفكار والتجارب التاريخية والأفكار التي لدينا عن بعضنا البعض، أي "المفاهيم الفكرية لظروفهم المادية"،[2]ويلخص "جيفري ليجرو*"Jeffrey Legro الفهم البنائي للأفكار: "الأفكار ليست عقلية بقدرما هي رمزية وتنظيمية. فهي لا تكمن في أدمغة البشر فحسب، بل أيضًا في "الذكريات الجماعية" والإجراءات الحكومية والأنظمة التعليمية وخطابات الحكم السياسي"[3].وبالتالي فإن البنائية تصب تركيزها على تأثير الأفكار والبعد الاجتماعي والتذاتانية للسياسية العالمية،ودور الهوية في تكوين المصالح والأفعال من خلال التفاعل عبر عمليات اجتماعية، إلا أن ذلك لا يعني استبعادهم للقوة،بل يعتبرونها كعامل ثانوي مقارنة بالأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض[4].

يرى البنائيون في محاولة لتفسيرهم التفاعلات والعلاقات الدولية وكذا مصادر الأمن، بأن العلاقات بين الدول لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي،فبالنسبة "لوانديت"فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به"[5]. فالأمن والمخاطر ليس موضوعي بل هو مفتعل أو مبني من طرف المجتمع، فهو يقيّم ويقاس بغياب المخاطر والتهديدات[6]، ويضيف كذلك، أن "الفوضى هي ما تصنعها الدول"، مما مهدت ذلك،لطريقة بديلة للبحث تهدف إلى فهم كيفية قيامنا كلاعبين في السياسة الدولية والممارسات الأمنية ببناء العالم من خلال لغتنا وممارساتنا[7]، كما تميل البنائية للإشارة إلى أن الدول في المجتمع الدولي لا يجب بالضرورة أن تكون أعداء،وأن الموقف الذي ستتخذه تجاه بعضها البعض يعتمد على معاني ذاتية يخلقها الناس على أساس الإشارات التي يرسلونها، وتفسيرهم، والاستجابة لهذا التفسير، وتسمى هذه العملية "الفعل الاجتماعي"[8].

---

[1]-Smit-Snidal,Constructivism,January 18, 2008,p300.

[2] - Saša Mijalković Marija Popović Mančević, Contemporary Security Studies, Academy of Criminalistic and Police Studies Belgrade, 2018, p 47.

*– جيفري ليجرو: أستاذ في العلوم السياسية بجامعة ريتشموند، وهو خبير في الشؤون الدولية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات بما في ذلك إعادة التفكير في العالم: استراتيجيات القوة العظمى والنظام الدولي.

[3] - Smit-Snidal,op cit, p301.

[4]-Nilufer karaca sulu, elifuzgoren ,explaining social constructivist contributions to security Studies,perception,summer 2007 ,p31

[5]- بالة عمار، المرجع السابق،ص80.

[6]-uilufer karaca sulu, elifuzgoren ,op, cit ,p37.

[7] - Dovilė Jakniūnaitė,op cit, p38.

[8] - Saša Mijalković Marija Popović Mančević,op cit,p 48.

سمح "التحول البنائي"بظهور العديد من الأبحاث التجريبية،التي أتت لإثراء هذا النهج،لا سيما من زاوية المؤسسات الاجتماعية فهي تتعلق على سبيل المثال بتأثير المعايير الأخلاقية مثل حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، ودور التنشئة الاجتماعية في المنظمات الدولية، ونشر الثقافات الإدارية، وتطبيق أو مقاومة الجهات الفاعلة على مستوى دولي، أو حتى على العلاقة بين السلطة والمعايير[1].

حاول كل من "جون روجيه"John Rogie، فريديريك كراتوشويل Fredirich Kratochwill، إيمانويل ادلر Emanuel Adler، وضع مجموعة منقوانين نظرية تتعلق بمفهوم الأمن، والتي ترتكز على المسلمات الآتية :

- أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، أما الفوضى والبحث عن القوة هي عبارة عن بُنى(Structures)، وليست حقائق موضوعية.
- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير، تلعب دورا هاما في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي، مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.
- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن (Amelioration)، بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية.

من خلال القراءة الأمنية للمقترب البنائي، يتضح أن الرؤية البنائية للأمن،تعتمد بشكل كبير على تشكل الأفكار والهويات والمصالح وتأثيرها على سلوك الوحدة في السياسة الدولية، بواسطة عملية التفاعل التبادلية، والتي تحدث بين الهيكل والفاعل، كما أن البنائية لا تلغ دور الدولة تماما كفاعل مسيطر في الشؤون الدولية، لكنها توسع الأجندة الأمنية، لتشمل قضايا الهوية والمعرفة والثقافة[2]، والتي تؤثر بشكل كبير في فواعل غير دولاتية، ومن تم فإن البنائية تقدم طرحا بديلا عن الواقعية الجديدة،لفهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في الأمن، باعتمادها على أدوات تحليل غير مادية (الهوية والثقافة) بالإضافة للمادية، لتفسير ظواهر سياسية،استعصيت على المناهج التقليدية.

3. مدرسة كوبنهاغن:

في التسعينيات القرن الماضي، كشفت مجموعة من المنظرين الذين تم جمعهم حول معهد كوبنهاغن لبحوث السلام(COPRI) ،من خلال نظرية الأمننة، ومفهوم القطاعات الأمنية، ونظرية مجمع الأمن الإقليمي،عن اتجاه جديد في الدراسات الأمنية.

[1] -Centre d'études Européennes, op cit,p5.

[2]-عامر مصباح ،العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية،الجزائر: دار الكتاب الحديث،2014 ،ص 312.

فقد تركت نهاية الحرب الباردة والصراع بين قوتين عظميين وراءها فراغًا شمل قضايا مهملة ومهمشة سابقًا،مما أدى إلى نهج جديد في الدراسات الأمنية، على عكس النهج التقليدي،الذي يركز في الغالب على التهديدات العسكرية الناشئة من دول لأخرى، فإن النهج الجديد ينطوي على مفهوم أوسع للأمن[1].

وقدتم تطوير نموذج الدراسات الأمنية كطريقة بديلة لآثار" المعضلة الأمنية"، مما شكل تحديا للنماذج السائدة التقليدية، ولا يقتصر الأمر على توسيع جدول الأعمال الأمني من خلال تضمين قضايا أخرى بالإضافة إلى القضايا العسكرية، لكن في الغالب " لتوسيع" جدول الأعمال الأمني ليضم بما يسمى كائنات مرجعية أخرى. وهكذا اتخذت مدرسة كوبهاغن الخطوة الأولى وفرقت بين الدولة والمجتمع، بحجة أن الدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم ثنائية الأمن المنطوية على مزيج من أمن الدولة المعنية بالسيادة والأمن المجتمعي المعني بالهوية [2].

كما أضافت مدرسة كوبنهاغن، والتي نشرت لأول مرة المفاهيم الموسعة للأمن،جوانب أخرى إلى الجوانب العسكرية التقليدية، مثل السياسية والاقتصادية والبيئية والتي يمكن أن تؤثر جميعها على أمن المجتمعات[3]، ويعتمد برنامج بحث هذه المدرسة على التقسيم الفرعي لمفهوم الأمن بين خمسة قطاعات:العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، وأنه مقارنة بالمفهوم الكلاسيكي للأمن والمجال الفرعي للدراسات الأمنية ، فإنه يكسر الانطولوجيا المادية التي هيمنت على الأمن، المرتبط بالقوة المفهومة من حيث القدرات العسكرية أو الاقتصادية[4]،بالنسبة "لبوزان" و"أولي وايفر" وآخرين منخرطين في "مدرسة كوبنهاجن"، فإن نقطة الانطلاق الحاسمة لإعادة هيكلة الدراسات الأمنية هي التمييز بين الدولة والمجتمع، بحيث يجادلون بأن الدراسات الأمنية بحاجة إلى اعتماد فهم "ازدواجية الأمن"والذي يجمع بين أمن الدولة، الذي يتعلق بالسيادة، والأمن المجتمعي، الذي يتعلق بالهوية[5].

ترتبط مدرسة كوبنهاجن بعلاقة مباشرة مع أبحاث "باري بوزان" و "أولي ويفر"، "ليني هانسن"Lenehansen، جاب دي فيلده Jaap de Wilde، مورتن كلسترب Morten Kelstrup، تمثلت مساهمتهم البحثية في توسيع قطاعات الأمن إلى خمسة قطاعات: عسكرية وبيئية، اقتصادية وسياسية،مجتمعية، كما أثمرت جهودهم بالانتقال من التمركز الدولاتي إلى المجتمعي،وينظر "ويفر" إلى الدولة على أنها الهدف المرجعي للأمن السياسي والعسكري والبيئي والاقتصادي، بينما المجتمع

[1] -Branka Panic, Societal security – security and identity, Carl Schmitt and Copenhagen School of Security Studies 13,April –June 2009,p30.
[2]-Dorian Jano, Aspects of Security « Dilemma »-what we Have learned from the Macedonian Case, Perceptions ,Spring-Sammer 2009,p 78.
[3] - Robert Schuman, op cit ,p5.
[4] - Salim Chena,op cit.
[5] -Keith Krause, Michael C. Williams, Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods, Mershon International Studies Review, Vol. 40, No. 2 ,1996,p243.

هو الهدف المرجعي للأمن المجتمعي[1].كما اهتمت أبحاث المدرسة بتوظيف خطاب الأمننة في الدراسات الأمنية وكذلك إنتاج ما يسمى بالمركب الأمني الإقليمي.

1- الأمننة securitization:

تستند نظرية الأمننة إلى افتراض أن بعض القضايا هي جزء من أجندة الأمن لأنه تم تأمينها أي "وصفها بأنها أمنية،وتعد هذه القضايا التي تحمل بعض الأهمية الأمنية في عملية البناء المجتمعي جزءًا من جدول الأعمال الأمني ليس لكونها تهديدات موضوعية وعالمية،ولكن باتت على هذا النحو من قبل الناس في تعاملهم وفقًا للأفكار التي تم تداولها. تبدأ عملية الأمننة، أي أن عملية إنشاء الأمان تبدأ بفعل الكلام (خطوة الأمننة) التي تحتاج إلى استخدام خطاب التهديد الوجودي من أجل التأكيد على أن هذه المسألة المحددة تتطلب المزيد من الاهتمام أكثر من غيرها وأنه يجب أن تأخذ الأولوية المطلقة[2].

تصبح القضايا مشكلات أمنية (أو تهديدات أكثر دقة) من خلال اللّغة التي تضعها جهات فاعلة أو قضايا معينة تهدد وجود المجتمع سياسي معين، مما يمكّن (أو يشكل بالفعل، بناءً على التفسير) الأمننة[3]، ومن أجل أن تحصل القضية على أهمية أمنية، بصرف النظر عن خطاب التهديد الوجودي، أي فعل الكلام، من الضروري أن يكون هناك عامل الأمننة قوي ومقنع بما فيه الكفاية، أي تُعرض القضية للجمهور للحصول على تأكيد قبول التهديد باعتباره وجوديًا، حتى يمكن تحقيق الأمننة بنجاح،وفي هذا الشأن، اقترحت مجموعة من المؤلفين أن الصور أو العروض المرئية يمكن أن تكون أساسية لبناء الأمن بشكل عام أو حتى الأمننة على وجه التحديد، اقترح "مايكل ويليامز" Michael Williams (2003) أن الصور التليفزيونية لأحداث 11 سبتمبر – ولا سيما تلك الموجودة في أبراج مركز التجارة العالمي – كانت أساسية في تطوير التصورات السائدة للأمن والتهديد في السياق الأمريكي[4].وناقش "فرانك مولر"Frank Möller (2007) أيضًا تمثيلات بصرية لهجمات 11 سبتمبر جنبًا إلى جنب مع الصراع في العراق بحيث أشار إلى الطرق التي تكون بها المعارض الفوتوغرافية قادرة أيضًا على توصيل معاني معينة للأمن والتهديد[5]واكتساب الرأي العام لتمرير سياسات بعينها.

[1]-Hawre Hasan Hama, State Security, Societal Security, and Human Security, Jadavpur Journal of International Relations 21(1) , Jadavpur University SAGE Publications,2017,p5.

[2] -Saša V. Mijalković, Marija Popović Mančević , Contemporary Security Studies an Introduction to Methodological, Research and Theoretical Foundations of Security, Academy of criminalistic and police studies Belgrade, 2018,pp40-41.

[3] - Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security, Forthcoming in European Journal of International Relations, 14:4 , University of Warwick institutional repository,2008,p10.

[4] -Matt McDonald,op cit,p10.

[5]-Ibid,p10.

إنّ قبول الجمهور، أمر مهم لأن عملية الأمننة تستلزم تطبيق إجراءات الطوارئ المصاحبة لوضع قضية خارج نطاق السياسة العادية، وتتطلب هذه التدابير شرعية الجمهور واقتناعه بأن الكائن المرجعي مهدد بالفعل،وتشمل تلك التدابير الخاصة أو الطارئة، استخدام العنف، وتقييد حقوق الإنسان،وكسر قاعدة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، فالجهات الفاعلة في مجال إضفاء الشرعية هم الزعماء السياسيون والبيروقراطيون وأعضاء الحكومة وجماعات الضغط[1]، ويُنظر إلى التهديدات على أنها ظواهر اجتماعية لا ترتبط بالضرورة بالواقع المادي ،فتصبح القضايا تهديدًا أمنيًا ليس لأي سبب موضوعي، ولكن لأنها مبنية على هذا النحو، فضلا عن ذلك يقدم نهج الأمننة سلسلة من المزايا ذات الصلة بالسياسة الناشئة والذي يعكس في الواقع الممارسات الراسخة في علم السياسة.

يصور أنصار مدرسة كوبنهاغن خطوة الأمننة على أنها إجراء استراتيجي مقصود للغاية، بحيث يرون بأن تعيين "التهديدات يبرر استخدام تدابير استثنائية للتعامل معها"، مشيرين إلى أن "الاحتجاج بالأمن كان المفتاح لإضفاء الشرعية على استخدام القوة"،بشكل أكثر مباشرة، كما اعتبر"ويفر"بأن "المنطق الذي تم من خلاله صياغة قضية الأمن بأكملها"هو "من بين الجهات الفاعلة الإستراتيجية المشبعة بالتعمد"، و يمكن القول أن مثل هذه الصورة للجهات الفاعلة الإستراتيجية التي تسعى إلى تبرير الاستجابات لحالات الطوارئ تتناسب بشكل سيئ مع توصيل الصور المرئية، التي تقوم بها الجهات الفاعلة (مثل وسائل الإعلام)[2]،كما يوضح رواد هذه المدرسة، بأن جزءًا مهمًا من مسألة الأمن هو القدرة على تحديد مسائل الخطر، والتذرع بإجراءات الطوارئ وكسب بعض الالتزام السياسي على الأقل بزمن الأزمة،مثل هذا الأمن هو عملية سياسية عميقة،والأكثر وضوحًا عندما يعمل بدقة لتقييد السياسة، بحيث يمكن إسكات المنشقين بشكل أكثر فاعلية عندما يتم تصويرهم على أنهم يساعدون العدو[3]، ويمكن تعبئة الموارد وتوطيد التضامن في مواجهة تهديد مشترك. فالأمن في هذه السياقات ليس فقط مسألة تخص إجراءات الدولة والسياسة الرسمية، بل هو أيضًا مسألة تخص "المجتمع المدني" والذي يتم فيه مناقشة السياسات والهويات وتأكيدها والتعبير عنها في الممارسات الروتينية للثقافة، لتكون فعالة في تحفيز التفكير الجديد[4].

[1] - Saša V. Mijalković, Marija Popović Mančević ,op cit, p41.
[2] - Matt McDonald,op cit ,p11.
[3] - Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda Institute of International Relations The University of British Columbia Working Paper No.30, April 2000, p13.
[4] --Ibid, p13.

قدم تييري بالزاك ThierryBalzacq ثلاثة افتراضات رئيسية حول نظرية الأمننة:

يشير الافتراض الأول إلى الدور المركزي للجمهور، لأنه عادة ما يمكّن الفاعل من استخدام تدابير الطوارئ وعادة ما يكون في علاقة سببية مباشرة مع القضية التي يتم أمننتها، الافتراض الثاني هو حول الترابط بين التمثيل والسياق الذي يعمل عليه، والذي يشير إلى أن نجاح الأمننة سيعتمد على المعنى النصي والثقافي، أي أن فعل الكلام سيكون مرتبطًا دائمًا ببعض المعاني التي هي نتيجة تفاعل اجتماعي سابق[1].

القضية ليست ما إذا كانت التهديدات حقيقية أو متصورة ولكن فهم الغرض الذي تم إنشاؤها وإضفاء الشرعية عليه؟ يضع روني ليبشوتز Ronnie Lipschutz جدلية الأمن ضمن ثلاثة أبعاد:

أولاً – ما الذي يتم تأمينه أمن الدولة، المجتمع، المواطنون، الآخرون؟

ثانياً– ما هي حالة الأمن، وبعبارة أخرى من هو الخصم الذي يتسبب في انعدام الأمن دول العدو والإرهابيين والمهاجرين؟

ثالثاً – كيف تتطور الأفكار حول الأمن؟ ومن خلال الطرح الأخير، يحدد "ليبشوتز" الأهداف المنشأة من الخطاب الأمني[2].

يساعد الخطاب الأمني على إدراك التغييرات التي تحدث في العالم وكذلك تلك التغييرات في "نحن"، في ما نفكر به وكيف نفهم الأشياء، يعرّف "أولي ويفر"المشكلة الأمنية على أنها شيء يتحدى بقاء النظام السياسي: "إن القدرة على صد التحدي هو المعيار لإجبار الآخرين على الاعتراف بسيادتها وهويتها كدولة"ومع ذلك، يحذر من الإفراط في استخدام المصطلح: " إن المشكلة الرئيسية في مثل هذا النهج هي تحديد مكان التوقف، حيث يصبح مفهوم الأمن مرادفًا لكل ما هو جيد أو مرغوب فيه سياسياً."[3]

وبهذا يمكن تعريف الأمننة بأنها تحديد المواقع من خلال أفعال الكلام (عادة من قبل زعيم سياسي) لقضية معينة باعتبارها تهديدًا للبقاء، والتي بدورها (بموافقة الدائرة ذات الصلة) تمكن تدابير الطوارئ والتعليق "السياسة العادية" في التعامل مع هذه القضية.

[1] - Saša V. Mijalković, Marija Popović Mančević, op cit, p42.
[2] -Mehreen Afzal, A violation of his or her human security' New grounds for the recognition of refugee status: a proposal for reform , New Issues in Refugee Research Paper No.140 , December 2006 ,pp7-8
[3] -Mehreen Afzal,op cit,p8.

من الواضح، أنهتم تطبيق هذا المفهوم على السياسات المنتهجة من قبل الدول الديمقراطية الليبرالية تجاه المهاجرين وطالبي اللجوء، فمنذ عام 2001 على وجه الخصوص، كان هناك زيادة في حالات تمثيلا لمهاجرين وطالبي اللجوء على أنها تهدد سيادة وهوية هذه الدول القومية[1].

يبدو أنه عندما تكون الديمقراطيات الليبرالية موقعة على الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة بحركات السكان، يكون الانقسام بين الأمن والسياسة الذي يشترك فيه إطار الأمننة يعمل بشكل جيد، فمن الواضح أن هناك خيارًا لوصف المهاجرين على أنهم تهديد، غالبًا ما يتم توصيله من قبل القادة السياسيين إلى الناخبين المحليين، وخيارًا يبدو أنه يبرر تدابير الطوارئ وتعليق القواعد العادية للعبة (سواء تم تعريفها من حيث النقاش السياسي المحلي أو الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية)[2].

وبهذا،تستند نظرية الأمننة إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية : الأمننة والقطاعات الأمنية والمجمعات الأمنية الإقليمية وأن وافتراضها الرئيسي يكمن في اعتبار الأمن كفعل خطاب، فإذا أردنا أن نفهم السياسة الأمنية، يجب أن نسعى لفهم من وكيف يتحدث؟لذا فإن التهديدات تُولد من الممارسات اللّغوية[3]، ولعل أبرز أمثلة عن ذلك،الخطاب الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كيف استغلت الإدارة الأمريكية الحادثة في تمرير سياسات بما سُمّي بـ" الحرب على الإرهاب" و"الحروب الاستباقية"، وإقناع الجمهور الأمريكي بشرعية حربيها على أفغانستان والعراق، وكذا سياساتها العدائية اتجاه إيران.

إن غاية"ويفر" من خلال هذه النظرية، هو الإجابة على السؤال التالي: هل تعتبر عملية الأمننة أمرا ايجابيا أم سلبيا؟فالهدف الرئيسي لمدرسة كوبنهاغن من الأمننة هو فهم "من" "لماذا" و"تحت أي ظروف" تصبح القضايا مؤمننة[4]، ولهذا ينتقد "ويفر" بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا،التي تتيح للفاعل المؤمّن اتخاذ قرارات لا تستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية،لذا فهو يرى أن الأمننة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد

[1]- Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security, Forthcoming in European Journal of International Relations, 14:4 , University of Warwick institutional repository,2008,p8.
[2] -Ibid,p8.
[3] -Dovilė Jakniūnaitė, Critical Security Studies in the 21st Century: Any Directions for Lithuanian Security Studies?, Institute of International Relations and Political Science, Vilnius University, Lithuanian Annual Strategic Review, Volume 12, 2013-2014,p37.
[4]-Fakhreddin Soltani ,Saeid Naji , and Reza Ekhtiari Amiri, Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory, Journal of Public Administration and Governance, Vol. 4, No. 4,(2014), p169.

والضوابط الديمقراطية[1]، واقترح بذلك بنزع الطابع الأمني عن قضية ما واتخاذ سياسات عادية في إطارها،من خلال عملية اسماها نزع الأمننة Desecuritisation.

2- قطاعات الأمن والأمن الإقليمي :

ينعكس الجزء الثاني من مساهمة مدرسة كوبنهاجن في أبحاث "باري بوزان" حول توسيع الدراسات الأمنية التقليدية إلى قطاعات جديدة (تحليل القطاع) وأهمية المنطقة في السياسة العالمية (نظرية مركب الأمن الإقليمي) مكرسة لتحليل إضافة مجالات جديدة ذات أهمية للدراسات الأمنية، إلى جانب الأجندة العسكرية السياسية الحالية التقليدية، مع مراعاة الديناميكيات الأمنية المعاصرة،القطاعات فلكل مجال اهتمام، أي قطاع، ديناميكيات محددة،وبداخله، من الممكن تحديد أنواع معينة من التفاعل[2].

تشمل القطاعات الجديدة ما يلي: الاقتصادية والمجتمعية والبيئية،التي يمكن تحديدها كالتالي:"فالأمن العسكري ،يخص بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر،أما الأمن السياسي،يعني الاستقرار التنظيمي للدول،نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها[3]،ويرتبط الأمن الاقتصادي وفقا "باري بوزان"،بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء أكان ذلك محليا أو من الخارج، وبأيسر السبل مع تجنب فرض قيود أو تهديدات عليها[4]، في حين يعنى الأمن البيئي بحماية البيئة من التهديدات الطبيعية كالهزات الأرضية والبراكين والتهديدات الاجتماعية الناجمة عن ممارسات إنسانية مضرة للبيئة وسلامتها مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية ما يسبب عدم توازن بيئي،وفيما يخص الأمن المجتمعي والذي تناولناه بالتفصيل في بداية هذا المبحث،فإنه يمثل أهم مساهمة تبنتها مدرسة كوبنهاغن، ومحاولاتها لإلقاء الضوء على كائن مرجعي جديد، بات تأمينه ضروري،حيث انتشرت بقوة النزاعات العرقية والطائفية والتي أنتجت تهديدات ومخاوف أخرى لا تقل خطورة عن التهديدات المادية، فبحسب بوزان، فهو قدرة المجتمعات عن إعادة إنتاج أنماط

[1]–قاسي فوزية ،أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11/9:إسهامات مدرسة كوبنهاجن،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 10،العدد 01، أفريل 2019، ص1510.

[2] - Saša V. Mijalković, Marija Popović Mančević, opcit ,p44.

[3]–محمد حمشي ، المرجع السابق ،ص 340.

[4]– سليم قوسيم،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث،2018 ،ص 113.

خصوصيتها، كاللغة والثقافة والهوية والعادات في ظل منافسة مستجدات العولمة لهذه العناصر،ويفهم من ذلك حفظ و دعم الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة داخل المجتمع[1].

ما يمكن الإشارة إليه، فإن هذه القطاعات الخمسة للأمن،هي مترابطة ويؤثر كل منها على الآخر، وهذا نجده في قول بوزان: "قد تحدد القطاعات أنماطًا مميزة، لكنها تظل أجزاء لا تنفصل عن كل مركب معقد، والغرض من اختيارهم هو ببساطة الحد من التعقيد لتسهيل التحليل"[2].

كما ساهم كل من "باري بوزان" و"ويفر" في تطوير تحليل عام للأمن الإقليمي، في إطار العلاقات الدولية،من خلال نظرية المركب الأمني، في دراسة لهما والتي جاءت بعنوان "الأقاليم والقوى:بنية الأمن الدولي"، وعرفا مركب الأمن الإقليمي بأنه مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء و/أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض[3].

سبق وأن أشار "باري بوزان" في كتابه People, state, and fear :The National Security Problem in International Relations، إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي[4]، حيث يرى أن الأمن الإقليمي متمحور حول تعريف دقيق للفوضى التي تمثل مرآة عاكسة لصورة النظام الدولي في شكله الكلي، وحدوده يشار إليها من خلال سلسلة منظمة للأمن المتبادل، ومن جهة أخرى المركب الأمني الإقليمي هو ظاهرة عصرية، تؤشر على التجزئة والتحرر للتأثيرات الخارجية على الخصائص العامة للأقاليم[5]، وبهذا قدما بوزان وويفر، الأمن الإقليمي كأداة بارزة لدراسة السياسة الدولية،إذ يساهم بشكل كبير بتحليل العلاقات الأمنية الإقليمية وفي فهم طبيعة التهديدات وتفاعلاتها دون إغفال العامل الخارجي[6].

---

[1]– عتيقة كواشي، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: عالقات 23 دولية، جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016–2017،ص2.

[2]- Alam Saleh, Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security, Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No 4, Winter 2010,p231.

[3]– حمشي محمد،المرجع السابق، ص 352.

[4]– عامر مصباح ،المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن،دار الكتاب الحديث،القاهرة ، 2013،ص .

[5]– زاوي رابح ،التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني:قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد الخامس العدد الأول، ص 14.

[6]– الوليد أبو حنيفة،دور البراديغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية :قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2019 ، ص 165.

تستند نظرية المركب الأمني الإقليمي وفقا لكتاب "الأقاليم والقوة"،إلى فكرة رئيسية وهي أن القوى المحلية لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية القطبية الثنائية وعدم وجود تنافس بين القوى المتعالية Superpower[1]،كما تستند أيضا في توظيف أنماط الصداقة والعداوة بين الدول كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية، وهي واحدة من العوامل المحددة في المستوى الإقليمي للتحليل[2]، وكذلك هي فواعل مهمة في بناء الأمن الدولي،فالمركب الأمني الإقليمي لا يعدو أن يكون واحدا من مستويات الأمن المتعددة، ومن خلال هذه النظرية حاول "بوزان" ورفاقه،سد ثغرات مستويات التحليل التي اهتمت بوحدات (الفرد،الدولة،والنظام) وتجاهلت فواعل أخرى، وبالتالي فإن نظرية مركب الأمن الإقليمي تمثل أرضية وسطى وجسر رابط بين الواقعية الجديدة والبنائية.

حاولت مدرسة كوبنهاغن من خلال طرحها الأمني"الأمن المجتمعي" ونظريتا " الأمننة والمركب الأمني الإقليمي" فتح المجال واسعا للدراسات الأمنية لمواكبة التغيرات الطارئة على البيئة الدولية والمحلية والإقليمية، والتي أثبتت محدودية التيار التقليدي في دراستها ومعالجتها والتنبؤ بمساراتها، ولعل أهم جهد أثمرته أبحاث مدرسة كوبنهاغن هو الانتقال من مركزية الدولة إلى وحدات مرجعية أخرى مختلفة (المجتمع – المجموعة والفرد)،كذلك محاولاتها لتوسيعه وتعميق قطاعات ومستويات الأمن ،فلم يعد القطاع العسكري وحده المهيمن،بل ثمة قطاعات لا تقل أهمية في التأثير بمفهوم الأمن،هذا بالإضافة لإنتاجها أدوات تحليلية جديدة للسياسة الدولية، كنظرية الأمننة، واتجاهها التحليلي للخطاب السياسي، ونظرية المركب الأمني الإقليمي،والتي أضافت مستوى تحليلي أساسي للدراسات الأمنية ، وقد أثارت محاولات مدرسة كوبنهاجن دمج"الأمن المجتمعي" في أجندة الدراسات الأمنية بعض الانتقادات، ويكمن جوهر التحديات في الادعاء بأن جعل المجتمع مرادفًا للهوية يخاطر بإعادة المجتمع والهوية على حد سواء، وبالتالي فقد محاولة تقديم نقدي للأمن كممارسة سياسية[3].

يبدو أن مدرسة كوبنهاجن تمكنت من توسيع المفهوم الأمن، كما يجادل "إريكسون"، من خلال الجمع بين النظريات الواقعية والبناءة حول الأمن وبالتالي تحقيق أمن كل من الدولة والمجتمع من خلال إضافة وحدة (المجتمع) إلى المجموعات الأمنية التي تجاهلها النهج التقليدي.

مما سبق، يمكن استنتاج أن الاتجاهات والمقاربات النظرية الحديثة في الدراسات الأمنية، حاولت الإلمام بظواهر السياسة الدولية المعاصرة، حيث أثبت التّصور التقليدي قصوره، وعجزه في تفسير التحديات الجديدة في الساحة الدولية، كما ساهمت الدراسات الأمنية الحديثة في توجيه الأنظار إلى التهديدات اللاتماثلية، والتي لا تقل خطورة عن تلك التقليدية الموجهة أساسا نحو الدولة، والأهم

[1]- Fakhreddin Soltani ,Saeid Naji , and Reza Ekhtiari Amiri,,op cit,p170.
[2]-Ibid .
[3] - Keith Krause, Michael C. Williams,op cit ,p245.

من كل ذلك،هي استثمار أبحاثها من خلال برنامج بحثي قائم على فكرة المراجعة النقدية للأسس الأنطولوجية والابستمولوجية للنموذج المعرفي للأمن التقليدي، وذلك من خلال سعيها نحو تضمين حماية لكل من"المجتمع والمجموعة والفرد"، واعتبارها وحدات مرجعية أمنية، ومن جهة أخرى الاهتمام بقطاعات أمنية غير عسكرية، همشت في السابق.

المطلب الثالث: أبعاد ومقومات الأمن المجتمعي

شهدت فترة التسعينات ارتفاع متزايد في عدد النزاعات المسلحة ذات الطبيعة الداخلية،فمن بين النزاعات المسلحة الرئيسية السبعة والخمسين التي وقعت في الفترة من 1990 إلى2001، كانت ثلاث نزاعات بين الدول فقط[1]،ومن هنا أضحى مفهوم الأمن المجتمعي،مفهوم متداول بكثرة في العديد من الأبحاث والتقارير التي اهتمت بدراسة الظاهرة النزاعية لما بعد الحرب الباردة، والتي أخذت أشكال وأبعاد مختلفة،اثنية ودينية ولغوية وثقافية، وسبق وأن أشار"بوزان"في كتاباته عن التحول في الظاهرة النزاعية من خلال تناوله لتفكك الاتحاد السوفياتي، ونشوب حروب ونزاعات بين قومياته،بحيث أظهرت تلك النزاعات عن مدى تأثير الفروقات الثقافية واللّغوية والدينية والعرقية في تفكك الأمم والمجتمعات.

حدد بوزان نوعين من التهديدات الرئيسية للأمن المجتمعي،الممثلة في الهجرة والصدام بين الهويات الحضارية المتنافسة،فالأولى تهدد الأمن المجتمعي عن طريق إحداثها تغيير مباشر في التكوين الاثني والثقافي والديني واللّغوي للسكان، أما الصدام بين الهويات الحضارية،فهو مفهوم يشير أساسا إلى الحاجة للدفاع عن المجتمع وحمايته من تأثير الثقافات التنافسية المغرية[2]،وعلى أساس ذلك بنى "بوزان"تعريفا للأمن المجتمعي،يرتبط بأبعاد هوياتية ودينية ولغوية وعرقية وأثنية، فجاء تعريفه كالآتي:قدرة المجتمعات عن إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها،كاللّغة والثقافة والهوية والعادات في ظل منافسة العولمة لهذه العناصر، ويفهم من ذلك حفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللّغة والهويات الموجودة داخل المجتمع[3]، يقدم بوزان الأمن المجتمعي من خلال محاولات المجتمع المحافظة على مميزاته الهوياتية والثقافية والدينية واللغوية.

[1]-Alam Saleh, op cit, p229.

[2]-Carla Andrea, Community security: Letters from bosnia- A theoretical analysis and its application to the case of bosnia- Herzegovina», Peace conflict and development: An interdisciplinary journal, vol-07-July 2005, p 225.

[3]- عتيقة كواشي، المرجع السابق،ص 22.

1- البعد الهوياتي :

يعد البعد الهوياتي أحد أهم أبعاد الأمن المجتمعي، والذي يُعنى بهوية المجتمع،وكذلك من أهم المحاور لفهم ودراسة ظاهرة تفكك المجتمعات المشتركة والانتماءات والولاءات الطائفية والمذهبية والأثنية التي تفجر مسألة الهوية وفي ضوئها جدلية الوعي والتفكك وإعادة بناء الدولة، فالهوية هي آلية من آليات الدفاع الجمعي وليس الفردي،تتحرك للعمل في حالات عدم القدرة على الفعل أو التعاطي مع الآخر بشكل طبيعي،أو حين ينتابها إحباط أو نكوص لاسيما في أوقات التحديات المصيرية كالحروب والكوارث والأزمات الثقافية[1]،ولهذا يشكل موضوع الهوية أهم تحدي لبناء الدول،في الوقت الحالي حيث أن إشكالية تجاوز الاختلاف الهوياتي داخل المجتمعات،تشكل عائق أمام التلاحم الوطني، فالانتقال من فكرة الدولة القومية القائمة على وحدوية القومية إلى الدولة الوطنية التي تستوعب كل الفئات المختلفة قد تبدوا صعبة خاصة في الدول التي لا تزال متأخرة في تحقيق الديمقراطية وهذا ما يخلق خلل في الاندماج الاجتماعي[2].

وحسب "بوزان" ، فإنه يظهر انعدام الأمن المجتمعي عندما تشعر المجتمعات المحلية بأن هويتها مستهدفة أو مهددة، حيث يجادل بأن"مفهوم التنظيم في القطاع المجتمعي هو الهوية. ويحدث انعدام الأمن المجتمعي عندما تحدد المجتمعات من أي نوع التطور أو الإمكانية على أنها تهديد لبقائهم كمجتمع"[3]، فتعرف الهوية بأنها مركب من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة والتي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعي[4]، يعرفها الكاتب "محمد نور الدين"، في كتابه "الهوية والاختلاف- معاني محدودة"،بأنها لا تعبر عن الشخص لوحده، وإنما على ثلاث مستويات أساسية:مستوى فردي (شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة)، ومستوى التعبير السياسي الجمعي(تنظيمات وأحزاب وهيئات..) ومستوى التعبير الحكومي عن الهوية،بحيث تعمل الحكومة من خلال هذا المستوى على تجسيد هوية معينة داخل الدولة من خلال استراتيجيات وخطط ممنهجة[5]، وإذا كانت المجتمعات ترتبط بجملة الممارسات والأفكار المحددة لأفراده باعتبارهم أعضاء من مجموعة اجتماعية، فهي

---

[1]- علاء عبد الرزاق، أزمة الهوية في الفكر العربي المعاصر بين الأصالة والمعاصرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، 16فيفري 2018، ص ص 24-29.

[2]- بونيف محمد سامي،سبع عبد الكريم ،البعد الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في الدول المغاربية –الجزائر أنموذجا،مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد 03،العدد 1،أفريل 2019،ص 214.

[3]- Alam Saleh, op cit,p232.

[4]-ثائر رحيم كاظم ، العولمة والمواطنة والهوية (بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات،مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، العدد 1، المجلد 8،2009، ص258.

[5]-جارش عادل ،العيفاوي جمال،النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين" ،المركز الديمقراطي العربي ،7جويلية ،الرابط :https://rb.gy/5pyi .

تتمحور حول الهوية والتصور الذاتي للطوائف والاثنيات الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء من طائفة معينة دون غيرها[1]،فالهوية ترتبط بعناصر لغوية وثقافية ودينية وعرقية،وهي صفات تتميز بها الأمم عن غيرها، لتعبر عن شخصيتها الحضارية، وتجتمع العناصر التالية فيها: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى[2].

يوضح "بينيديكت أندرسون" Benedict Anderson "في كتابه "Imagined Communities المجتمعات المتخيلة" كيف يتم بناء هويات المجتمعات والدول غير الحكومية. وتكمن أهمية هذا الكتاب في تفسيره لكيفية تمييز هوية المجموعة "الذات" عن "الآخر"، وكيف يمكن أن يؤدي هذا التمييز إلى الصراع مع "الآخرين" وكذلك الطرق التي يتم بها التلاعب بهذه المشاعر من قبل النخب[3]. ومع ذلك، ليست الدولة وحدها هي التي تبني وتعزز الهوية الوطنية، كما تلعب الجهات المجتمعية دورًا مهمًا في تشكيل وخلق الهوية الجماعية "في تحالفات مكثفة مع الدولة[4]. وقد تتحول الهوية إلى سلاح عنيف ضد الآخرين،عندما يتلبسها اللباس الشوفينية اتجاه الآخرين،فترى جماعة ما أيا كانت انتماءاتها الأولية (دينية،طائفية،مناطقية)، أن هويتها أرقى من الآخرين مما يسوغ لها ممارسة الإقصاء والاستبعاد للآخرين[5].ما قد يدفع الجماعات المجتمعية الأخرى للدفاع عن هويتها من خلال عسكرة أعضائها، وفي هذا يقترح "ويفر" أنه،بالنسبة للمجتمعات المهددة، فإن أحد خطوط الاستجابات الدفاعية الواضحة هو تعزيز الهوية المجتمعية.والتي تهدف إلى تعزيز الهوية الداخلية للأقلية العرقية، وتستخدم غالبًا اللغة والدين والثقافة والتاريخ كنقاط مرجعية رئيسية.

ومن خلال أبحاث "بوزان" الأمنية،يتضح أن الهوية معرضة للتهديد،وفي الغالب تتأثر بكل ما يأتي من القطاعات الأمنية الخمسة،وهي تشمل التهديدات العسكرية للهوية (مثل إبادة الهوتو للتوتسي في رواندا في عام1994)؛ السياسية (على سبيل المثال في سيريلانكا، استبعاد السنهاليين للأقلية التاميلية)؛ ثقافي واقتصادي (آثار العولمة،تتآكل الثقافات التقليدية حول العالم – مطاعم ماكدونالدز في 119 دولة)؛ والتهديدات البيئية للهوية (على سبيل المثال هوية قبائل الهنود الأمريكيين مهددة بإزالة الغابات من الأمازون السريع)[6]، هذا بالإضافة التهديدات الناتجة عن المنافسة الأفقية، حيث يهدد

---

[1] - Bill McSweeney;Security; Identity and Interests: A sociologie of international relations. United Kingdom: Cambridge university press,2004.p70.

[2]– ثائر رحيم كاظم،المرجع السابق، ص259.

[3]- Alam Saleh ,op cit,p234.

[4]- Ibid.

[5]–عمر كامل محسن،النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والتغيرات الجيوسياسية الراهنة،دراسة مستقبلية،دار الخليج للنشر والتوزيع،الأردن،2020،ص198.

[6]-Tom O'Bryan, The Relation of Security To Identity , E-International Relations,, Jun 10, 2011,p2,linck : https://rb.gy/9sh2.

التأثير من هوية مجاورة هوية أخرى، والمنافسة الرأسية، مثل ما تقوم مؤسسات كالاتحاد الأوروبي بتوسيع الهوية وتجانسها. في كل من هذه الحالات، قام ممثل الأمننة بتحديد وتسييس "تهديد" محتمل لوجود كل من هذه الهويات[1].

وفي هذا الإطار، تدعو مدرسة "كوبنهاغن" إلى تجديد الاهتمام بالمجتمعات والدور الذي تلعبه الهوية لتحقيق الأمن مع التركيز على الطبيعة المتغيرة للأمن ولكن أيضًا يجب أن تؤخذ النقطة السابقة على محمل الجد لأن الجماعات تميل إلى أن يكون لها ما يسمى "التحيز داخل المجموعة"، مما يضع مجموعتهم الخاصة فوق الآخرين ويشار إليها بخلاف"اختلافهم" أو "الذات"،ويجادل "رو" بأن الحفاظ على الهوية، من منظور المجتمع، يتعلق بالسيطرة على تلك المؤسسات المسؤولة عن التكاثر الثقافي و/ أو المناطق التي ترتبط بها الهوية المجتمعية.أيضا بأنه عندما ترتبط الهوية بحماية الأراضي التاريخية، فإن المجتمع يتخذ الوسائل العسكرية للدفاع. ومن ثم، فإن الحفاظ على وحدة الأراضي لا يقل أهمية عن الهوية المجتمعية كما هو الحال بالنسبة لسيادة الدولة[2].

وعلى الرغم من اهتمام مدرسة كوبهاغن بمتغير الهوية في قراءتها الأمنية،إلا أنها تعرضت لانتقادات في نهجها التحليلي، حيث يقدم "ماكسويني"انتقاداته للمدرسة،ويرى بأنها أخفقت حين اعتبرت هوية المجتمع واحدة، والتي يمكن أن تؤذي إلى هويات غير متسامحة،تجعل الصراع بين الأعراق أكثر ممكنا[3]،وهذا ما نلاحظه في الكثير من النزاعات الآنية،حول إشكالية بناء هوية الدولة .كذلك يرى بأن الهوية ليست حقيقة في المجتمع،بل هي عملية تفاوض بين الناس ومجموعات المصالح تتعلق الهوية بقدرة الأفراد على التمسك بالرواية عنهم على أنها "الذات الجماعية" كبنية، وتتعلق بالقصة التي يحاول الأفراد من خلالها بناء الهوية [4].فالنسبة له إن الهوية بما فيها الهوية الوطنية ليست سوى بنية وليست حقيقة صلبة.

2- **البعد الديني :**

لطالما كان الجانب الديني ولا يزال محل جدل ودراسة ،نظرا لأهميته في تكوين وبناء والتعبير عن هوية الدولة، كما لعب دورا في تغذية النزعات الطائفية التي انتشرت مع انتهاء الحرب الباردة، ففي ديسمبر1992، تم إحصاء 24 حربًا بخلفية دينية،وقع معظمها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي السابق وآسيا[5]، كما ذكرت دراسات إحصائية قامت بها

[1] - Tom O'bryan,op cit,p2.
[2]-Hawre Hasan Hama, State Security, Societal Security, and Human SecurityJadavpur, Journal of International Relations 21(1), 2017,p6.
[3]-Ibid ,p 12.
[4]- Branka Panić, Societal security – security and identity, Carl Schmitt and Copenhagen School of Security Studies,op cit,p35.
[5] -Luc Reychler,Religious and Confict,The International Journal of peace Studies,International Journal of Peace Studies,volume2,Issue1,January1997,linckhttps://rb.gy/xy9f:.

كل من فوكس(Fox)،صندل(Sandal) وتوفت(Toft) بأن نسبة "النزاعات الدينية" ارتفعت خلال العقود الماضية،فقد سجلت "توفت"أن 32% من الحروب الأهلية في الأربعينات تضمنت الدين،وأنها ارتفعت إلى 50% بعد عام 2000[1]،وازدادت بوتيرة متسارعة منذ عام 2010 إلى غاية عام2015، حيث شكلت النزاعات المتعلقة بالقضايا الدينية الأغلبية (56٪) من جميع النزاعات المسلحة[2].

يُعتبر الدين عامل جوهري في حياة المجتمع ،يساهم في بناء ثقافة المجتمع وكذلك تحديد هويته وقيمه،فالهوية الدينية هي نمط من الهوية تتشكل على قاعدة الانتماء إلى المعتقد الديني،ويتمثل بطائفة دينية أو فرقة أو مذهب،حيث أن مقوم الدين هو العامل الحاسم في بناء وتكوين هذا النوع من الهوية[3]، إذ تتميز أغلب الدول والمجتمعات بالتعدد الديني،والتنوع المذهبي والطائفي وقد عرفت الدول الأخرى التعدد الديني،من خلال تزايد عدد المهاجرين إليها، من ديانات ومعتقدات مختلفة،كالدول الأوروبية،إلا أن مع نهاية الحرب الباردة، وارتفاع في معدلات النزاعات المسلحة الداخلية،في العديد من الدول المتعددة والمتنوعة دينيا ومذهبيا،والتي أدت لتمزق وانقسام المجتمعات،ظهرت مشكلة عدم الانسجام المجتمعي،وأزمة هوية الدولة،فغاليا ما يكون العنصر الديني سببا في النزاع أو مؤثرا فيه،هناك جانبان أساسيان يجب مراعاتهما: الدين كمحدد لأطراف النزاع،وتأثيره على القضية التي يختلف الأطراف حولها،بحيث يمكن للدين أن يلعب دورًا في الصراع كعلامة دالة على هوية المجموعة[4].

أصبحت حجج تأثير الهوية على السياسة والنزاعات عامة وشائعة، فعند تقسيم الامتيازات السياسية أو الاقتصادية تصطف مجموعات الهوية،سواء كانت تعرّف نفسها وفق أسس اقتصادية أو عرقية أو دينية، وتتكاتف معا لتحقيق أفضل المكاسب[5]، يمكن أن يتخذ هذا أشكالًا مختلفة مثل التنافس على إقليم (مهم دينيًا)، أو السلطة في بلد ما على أساس أسس دينية، أو الدور الذي يجب أن يلعبه الدين في تحديد كيفية حكم البلد[6]،كما أن عمليات التفريق والاستغلال والتسيس والتضييق تؤذي إلى زرع الخوف بين مختلف الطوائف والمذاهب،وتعريض الأمن المجتمعي للخطر.

---

[1]- سامية ربيعي،في مفهوم النزاعات الدينية ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد السادس،جويلية 2018، ص 117.

[2]- Jonas Baumann,Daniel Finnbogason,Isak Svensson, Rethinking Mediation: Resolving Religious Conflicts, Policy Perspectives, Vol. 6/1, February 2018,p 2.

[3]- سعدية بن دنيا،الهوية الدينية وسؤال الاختلاف،مجلة الإنسان والمجال ،مجلد 4،العدد السابع ،جوان 2018،ص 83.

[4] - Jonas Baumann,Daniel Finnbogason,Isak Svensson, Rethinking Mediation: Resolving Religious Conflicts, Policy Perspectives, Vol. 6,Issue1, February 2018,p1.

[5]- سامية ربيعي،المرجع السابق،ص 119.

[6] - Jonas Baumann,Daniel Finnbogason,Isak Svensson,op cit,p1.

ومن هنا ينظر للمجتمعات الدينية، كمجموعات مكتفية ذاتيا، يمكن أن تكون أهدافًا مرجعية للأمن المجتمع، بحيث يشير اتخاذ تدابير أمنية لأغراض دينية إلى وجود تهديد، ليس للمجتمع فحسب، بل للدين في حد ذاته. يؤكد"ويفر"أن دراسة ديناميكيات القطاع المجتمعي ستخفض/تحصر الدين في مجتمع ديني، مما يستبعد عنصره التجاوزي الأساسي[1]، ومع ذلك، ففي حالة النزاعات الدينية، فإن الأمن الديني هو في الغالب الأمن المجتمعي. وهذا هو السبب في أن الدين لا يزال يُنظر إليه عادةً على أنه جزء من القطاع المجتمعي[2].

يحدث انعدام الأمن المجتمعي، في حالات أخرى أيضا،حين تحدد المجتمعات أي نوع من (المجموعات الدينية) تهديدًا لبقائهم كمجتمع، فالمجتمعات الأوروبية تنظر لنمو التيارات الدينية الإسلامية بنظرة الريبة والشك، والخطر على الهوية والثقافة والقيم الأوروبية، وعندما يصبح أعضاء مجموعات دينية محددة،محورًا خاصًا للتدابير الأمنية الصعبة والقاسية، فإن هذا من شأنه أن يزيد من الشعور بالاغتراب الذي يجعل بناء الأمن أصعب بكثير، يمكن أن تعزز هذه العملية من الميل لخطابات دينية قوية، والتي قد تمس الثقافات المجتمعية بشكل أوسع[3]،كما يمكن أن تؤدي إلى البحث عن الأمن في إعادة تأكيد الهويات الدينية(نمو اليمين المتطرف)، والتي قد تتعارض بعد ذلك مع بعضها البعض، وهو التهديد الذي تضمنته أبحاث ودراسات "بوزان" بخصوص تهديدات الأمن المجتمعي،حيث يعتبر الهجرة المتدفقة من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن المجتمعي للمركز، لانعكاسها على انسجام وتماسك الوحدة الثقافية الحضارية للغرب[4]، وتشبث المهاجرون بهويتهم وعدم القابلية في الاندماج في المجتمع الجديد،مما يزيد من احتمالية حدوث تصادم وتنافس بين الهويات الحضارية، كما ركزت أغلب الدراسات والمؤلفات حول الدين والعلاقات الدولية في الآونة الأخيرة،بشكل ضيق على الاستثناءات الإسلامية، وعلى وجه التحديد،التهديدات الأمنية التي يشكلها الإرهاب الإسلامي[5]، وبالمقابل، سعت السياسات الأوروبية لإتباع مناهج وأساليب قسرية، كمحاولات التضييق وفرض المزيد من القيود والقوانين على أنشطة الأقليات المسلمة، مثل تقليص عدد المساجد، محاربة الشعائر الدينية من لباس وغيرها.

---

[1] - Branka Panić,op cit,p34.

[2]-Ibid.

[3] - John Wolffe , Gavin Moorhead,Religious,Security,Global Uncertitainties, Department of Religious Studies, Faculty of Arts, The Open University Report from a Global Uncertainties Leadership Fellowship ,Paternship for conflict,crimeand security Research ; p23.

[4]–علاق جميلة ،الأمن المجتمعي :مقاربة في المفهوم والعناصر،مجلة البحوث السياسية والإدارية ،العدد 10، ص 110.

[5]-Giorgio Shani, Religion as security: an introduction, Critical Studies on Security , 22 Aug 2016, Vol. 4, No. 3,p307.

ما يمكن إدراكه هو أن البعد الديني،هو بعد جوهري في مفهوم الأمن المجتمعي،فلا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي في المجتمعات المتنوعة والمتعددة دينيا، طائفيا ومذهبيا،دون تحقيق الأمن الديني وضمان الانسجام بين الهويات الدينية المختلفة، وكذلك القدرة على المحافظة على جوهر التنوع الديني للمجتمع، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن معظم الصراعات والنزاعات الحالية،لا تخلو من تأثير البعد الديني،بحيث تحتوي على عناصر دينية مرتبطة إما بقضايا عرقية قومية انفصالية، أو القضايا المشتركة بين الدول كالهجرة والتي تتداخل فيها أبعاد أخرى، اقتصادية، وإقليمية، وثقافية، وغيرها، وعليه تنص التصورات الأمنية للدراسات الأمنية النقدية على فكرة التحرر من مختلف أشكال العنف الهيكلي والثقافي الذي يمكن أن يمثله "الدين"[1]، وإتباع آليات من شأنها ضمان تحقيق الأمن المجتمعي، والذي يكفل الحفاظ على الانسجام بين الهويات الدينية المختلفة للمجتمع.

3- البعد الثقافي واللّغوي :

باتت مسألة التهديد بسلامة التنوع الثقافي واللّغوي للوحدة الدولية من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات المتنوعة والمتعددة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن أسباب التوتر والصراعات الداخلية والإقليمية، وقد ساهم هذا التهديد بالاهتمام بهاذين البعدين من قبل الباحثين في الدراسات الأمنية، نظرا لأهميتهما وارتباطهما بمكوّن الهوية وكذلك تأثيرهما على الانسجام والأمن المجتمعي.

إنّ الطبيعة المتغيرة للنزاعات الحالية، والتي أضحت تحدث بشكل أكبر داخل الدول، وبين فئاته المجتمعية،حيث تثيرها في الكثير من الأحيان عوامل هوياتية، اثنية ودينية وطائفية،تقف أيضا الثقافة واللّغة في خط المواجهة فيها،إذ تبرز الثقافة كعامل أساسي للأمن المجتمعي والسلام الدائم.فواقع اليوم، يقوم على أنه لا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي دون مراعاة مميزات المجتمع وقيمه والمحافظة عليها، أي قدرة المجتمع على الحفاظ على الوظائف المجتمعية الحيوية وتأمين قيمه الأساسية،ومنها تنوعه الثقافي واللّغوي ويعني ذلك، أنّ الأمن المجتمعي هو قدرة المجتمع على البقاء دون تغيير في جوهره وانسجامه وكذلك المحافظة على سلامة تنوعه الثقافي من أية تهديد يمس بالفوارق والخصوصيات الثقافية للمجموعات به، ويعتمد ذلك بشكل خاص على مكونين: تقنيات الأمن والقيم المجتمعية، فلا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي،إذا ما تُركت الثقافة وأهملت جانبا في عملية البناء[2].

تشير "الثقافة" بمعناها الواسع إلى مجموعة المعتقدات والقيم المشتركة بين مجموعة من الناس، والتي تنعكس في عاداتهم المشتركة في التواصل والتفاعل، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من التوجهات

[1] - Giorgio Shani,op cit, 308.
[2] - Ralph waldo Emerson,The Role of Culture in Peace and Reconciliation ,Peace and Reconciliation: How Culture Makes the Difference, Unesco – April 2013,p3.

القيمية العامة التي توجه سلوكيات الأفراد من ناحية،وتنظم التفاعل الاجتماعي من ناحية ثانية،كما تتولى ضبط المجتمع والسيطرة عليه من الناحية ثالثة، والثقافة هي من الإبداعات الإنسانية التي تتجاوز مناهج التعليم الرسمية والتي تغني فكر الإنسان بالتسامح، وتضاعف اهتماماته العقلية وحسه الجمالي[1]،وباعتبارها "مستودعًا للمعرفة والمعنى والقيم التي تتخلل جميع جوانب حياتنا، تحدد الثقافة أيضًا الطريقة التي يعيش بها البشر ويتفاعلون مع بعضهم البعض ومع بيئتهم[2].

كما تبرز اللّغة بوصفها ملمحا أساسا بشعور الفرد وكذا الجماعة اللغوية بهويتها، لأن اللّغة هي مظهر الثقافة الأبرز، فإلى حد كبير يمكننا أن ندرك أشياء كثيرة عن هوية إنسان ما بمجرد استعماله للغة، فندرك مثلا جنسيته وثقافته وعرقه[3].

وبهذا أضحى موضوع التّنوع الثقافي واللّغوي، يشغل حيز كبير من الأعمال الأكاديمية في السنوات الأخيرة،حيث تتميز الدول والمجتمعات اليوم،بالتنوع والتعدد الذي يؤدي بالضرورة إلي التنوع الثقافي داخل الدولة والمجتمع الواحد، والذي لم يكن محل جدل وإثارة، إلا بعد انهيار الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وانتهاء عهد الحرب الباردة، وتحوّل الصراع الأيديولوجي العالمي من[4] نزاع بين الدول إلى نزاع داخل الدولة نفسها،حيث انتعشت الهويّات الفرعية واتسعت معها دائرة الصراع الثقافي وأبانت عن ضعف وفشل سياسات بناء الدولة الأمة القائمة على عمليات استبعاد الثقافي التفاضلي،من خلال الدمج لإنشاء ثقافة موحدة،التي أنكرت فيها التنوع الثقافي وأهملته في عملية البناء،فشهدت عدة مناطق حراكاً متنوّعاً وشدّاً وجذباً، وإيجاباً وسلباً، ناهيك عن تدخلات خارجية وتوتّرات داخلية، سواء من الجهات المتنفّذة الحريصة على إدامة هيمنتها واستعلائها أو ما يقابلها من ردود فعل تتّسم بالانغلاق وضيق الأفق وضعف الرغبة في العيش المشترك[5]، وبهذا أصبح التنوع الثقافي واللّغوي،أحد أهم سمات النزاع في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة.

وحسب"ويفر"، فمنذ نهاية القطبية الثنائية،ومع ظاهرتي كل من العولمة، وظهور القوميات العرقية في أوروبا الشرقية، أصبح المجتمع أكثر تهديدا من الدولة، حيث أضحت المخاوف المتعلقة

---

[1]- عاصي حسين حمود ،سهاد عادل أحمد ،أثر الثقافة الموجهة على أمن و هوية المجتمع العراقي،مجلة الفراهيدي ،العدد 23، أيلول 2015، ص 371.

[2]- Ralph waldo Emerson,op cit,p3.

[3]–بشير خليفي، التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم والمرجعيات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ب /قسم الآداب الفلسفة، المجلد9،العدد2،جوان2017 ،ص 72.

[4]– عبد الحسين شعبان ،الهوية و التنوع : الواقع و المستقبل ، الحوار المتمدن ، العدد 6219، 3ماي 2019، الرابط :https://rb.gy/0nle.

[5]– عبد الحسين شعبان،المرجع السابق.

بانعدام الأمن مرتبطة بالآخر والهجرة والغزو وفقدان القيم الثقافية المميزة للمجتمع وأنماط الحياة وما إلى ذلك،والتي من شأنها أن تكون مصدر قلق للأفراد[1]والمجتمع، فتركزت المخاوف الأمنية المعاصرة، حول الحفاظ على الهوية والدفاع عن الثقافة والتنوع الثقافي، وتكمن المخاطر، في عدم المساواة والتعصب والتهميش للفئات الضعيفة،إذ تسعى كل مجموعة إلى فرض ثقافتها ولغتها على المجموعات الأخرى، فضلاً عن رفض الثقافات الأخرى والجهل بها،إلى جانب تقاليدها ومعتقداتها وتاريخها[2]، فالتفاعلات الآنية المختلفة،باتت تشكل تحديًّا أساسيًّا فيما يخص التدابير الأمنية للحيلولة دون ظهور مصادر جديدة للتوترات والأزمات والصراعات سواء في الداخل أو بين دول المنطقة، وبالتالي كانت هناك حاجة ضرورية لتأمين التنوع الثقافي في المجتمع وحمايته.

من خلال ذلك،توجهت جهود الباحثين والأكاديميين في ميدان الدراسات الأمنية، لتسليط الضوء عن المظالم الثقافية التي تواجهها المجموعات والأقليات في المجتمعات المتعددة، والدفع نحو توسيع مفهوم الأمن في بعده المجتمعي،واهتمام أكثر بالبعد الثقافي نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الانسجام من عدمه في المجتمع الواحد، فقد أوضحت الأبحاث الحديثة بشكل مقنع حقيقة أن البعد الثقافي غالبًا ما يكون في قلب عمليات بناء الأمن والسلام بين فئات المجتمع من خلال كونه جزء من المشكلة وجزء من الحل،كما قالت "ميشيل لوبارون": "الثقافة جزء أساسي من الصراع وحل النزاعات و تشبه الثقافات الأنهار الجوفية التي تمر عبر حياتنا وعلاقاتنا، وتعطينا رسائل تشكل تصوراتنا، وخصائصنا، وأحكامنا، وأفكارنا عن الذات والآخر"[3].

باتت الاختلافات الثقافية، مثل اللّغة والدين والتقاليد الثقافية والعرق، من أهم دوافع للصراع، ويستند ذلك إلى الافتراض أن المجموعات المحددة ثقافيًا، قد تمارس التهميش والإقصاء في حق المجموعات الأخرى وذلك عن طريق الاستحواذ على المناصب القيادية الرسمية، حيث تعمل من خلالها على فرض ثقافتها وقيمها على الآخر والذي يؤذي في الغالب الشعور بالاغتراب، الغبن والتمييز الاجتماعي،إذ يمكن أن تلعب الثقافة والهوية دورًا مهمًا حتى عندما تكون الهويات مستقرة نسبيًا وحدودها محددة جيدًا، نظرًا لأن المصالح الأمنية تحددها الجهات الفاعلة التي تستجيب للعوامل الثقافية، أي أن الثقافات التي يمتلكونها ويعترفون بها، داخليًا وفيما بين بعضها البعض، قد تؤثر على الطرق التي يحددون بها أهدافهم ويتابعونها ومن ثم حتى في الظروف المستقرة، توفر الثقافات

[1]-Ayse Ceyhan,op cit,p5.
[2] - Ralph waldo Emerson,The Role of Culture in Peace and Reconciliation ,Peace and Reconciliation: How Culture Makes the Difference, UNESCO – April 2013,p2.
[3] -Ralph waldo emerson,opcit,p3.

مجموعة من المواقف والاستجابات القائمة على المعتقدات والعادات السائدة في بلد أو التي نشأت بين الدول في علاقاتها المتبادلة[1].

ما يمكن استنتاجه، هو أن حماية التنوع الثقافي يعد من أولويات الدراسات الأمنية الحديثة،حيث بات التهديد بالثقافة يمس جوهر المجتمع ويعرض أمنه للخطر،فسياسات الاحتواء القسري التي مارستها الدولة القومية لم تراع الخصوصيات الثقافية للأقليات الضعيفة، وهو ما أنتج مجتمعات هشة ومفككة، وقابلة للانفجار والنزاع في أية لحظة، لذا فقط ارتبط مفهوم الأمن المجتمعي وأهدافه بضرورة أخد بعين الاعتبار تحقيق الأمن الثقافي، والذي لا يكفل فقط تحقيق الانسجام والأمن بين المجموعات الثقافية داخل المجتمع الواحد،بل يتعدى للتصدي لأية محاولة خارجية للتأثير على التنوع الثقافي وانسجامه.

4- البعد العرقي والاثني:

انتشرت في الآونة الأخيرة،النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني والعرقي،وهو ما أدى إلى اهتمام كبير بدراسات مكثفة حول الأسباب والخلفيات وتداعياتها على الأمن بين المجموعات العرقية والاثنية، وقد أولت الدراسات الأمنية،أهمية كبرى للبعدين الاثني والعرقي في مقارباتها، نظرا إلى أثارهما وتهديدهما للأمن القومي والدولي، فالنظرية الاثنو- واقعية أعادت بناء أسسها وفقا لمستجدات النزاع المعاصر، وتماشيا مع التطورات الجديدة.

تفتقر كل من الاثنية والعرقية إلى تعريف موحد ومعترف به بين جموع الأكاديميين إلا أنه يمكن تعريفهما كالتالي :

تُعرف العرقية على أنها " كل تلك الظواهر الاجتماعية والسيكولوجية المرتبطة بالهوية الثقافية المؤسسة لجماعة ما" ، في حين أن الهوية العرقية تعرف على أنها "ذلك الجانب من تصور الشخص لذاته، والنابع من ارتباطه بمجموعة أوسع في رفض للمجموعات الأخرى على أساس الاختلافات الثقافية و/أو الأصل المشترك"[2]،أمّا بالنسبة للاثنية، فيعبر عنها"غيرتز"Geertz بقوله "إن المصطلحين ...يستخدمان عامة في للإشارة إلى النشاطات المختلفة لمجموعة معقدة تتحدد عضويتها على نطاق

[1] -AmirPasic, culture, identity, and security: an overview, project on world security Rockefeller Brothers fund,p7.

[2]- فرناز عطية، الانتماء العرقي والديني والأمن القومي:إطار نظري ،المعهد المصري للدراسات ،دراسات سياسية، 13سبتمبر 2019، ص 3.

واسع بروابط موروثة حقيقية أو مزعومة،كما أنها تدرك أن هذه الروابط تؤثر بشكل منهجي على موقعها وقدرتها على البنى:السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية لدولها ومجتمعاتها[1].

وينظر "ماكس ويبر"[*] Max weber إلى كل من الاثنية والعرقية باختلاف،فقد تضمنت مقدمته حول الاثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية،حيث تعتبر الاثنية والعرقية منقسمان على بعضهما البعض،وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني، فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الاثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة أصل[2].

إنّ ظاهرة التنوع، والتعدد الاثني والعرقي في حد ذاتها لا تمثل خطرا على الأمن،بل هي عامل قوة للدولة ومصدر ثراء فكري وبشري، بشرط المساواة وتحقيق العدالة، وليس مجرد التعددية ،فظاهرة التعدد العرقي و الاثني،هي ظاهرة طبيعية[3]،موجودة في الكثير من المجتمعات، إلا أن الخلافات بين المجموعات العرقية والاثنية، تشكل أكبر تحدي وتهديد للأمن والانسجام المجتمعي، وكذلك تؤثر على الأبعاد الأخرى للأمن، ولا يتوقف الأمر عن ذلك بل قد تؤذي في الغالب إلى معضلة أمنية تهدد استقرار الدولة وكيانها،مثل الصومال. يدعي "ستيوارت كوفمان"، وهو كاتب آخر معني بالمعضلة الأمنية والصراع العرقي، أنه داخل الدولة [أ] يمكن تقريب الأناركية ...إذا كانت الجماعات العرقية تتحدى بشكل فعال شرعية الحكومة وسيطرتها على أراضيها، وإذا وصلت الفوضى إلى النقطة التي لا تستطيع فيها الحكومة السيطرة على أراضيها بشكل فعال بما يكفي لحماية شعبها، في حين أن المجموعات القائمة على أساس عرقي تستطيع ذلك، فإن المجموعات العرقية لديها ما يكفي من سمات السيادة لخلق معضلة أمنية[4]،فعندما تسود حالة من اللامساواة والشعور بالحرمان والقهر الاجتماعي، وكذلك مع توافر الظروف السيئة التي تعيشها الجماعات الاثنية اقتصاديا كانت أو اجتماعيا،فإن عمليات الاتصال و أدوات التعبئة لا تسفر سوى عن مزيد من ترسيخ الفرقة بين جماعات المجتمع،خاصة مع النزوع في كثير من الأحيان لحرمان وإقصاء تلك الجماعات من الوصول إلى تلك

---

[1]– دانيال برونبورغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، دار الساقي، بيروت، لبنان، ، ص ص 246–247.

[*]– ماكس ويبر: عالم اجتماع ومؤرخ وفقيه وسياسي ألماني.

[2]– سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها – جمهورية الكونغوالديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الديمقراطية والرشادة،جامعة منتوري، قسنطينة ،2009–2010،ص15.

[3]– فرناز عطية، المرجع السابق،ص 14.

[4]-Paul Roe, Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma, Review of International Studies, British International Studies Association,2002,p 64.

الأدوات، وهو ما يعني صحة القول بأن انتفاء التعبير عن الاثنية لا يعني بحال غيابها[1]، ولأنّ الجماعات الاثنية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول،يسودها نوع من التنافس،وفي ظل عجز بعض الدول عن توفير الموارد وتوزيعها بشكل عادل بين تلك الجماعات وعجزها كذلك عن تحقيق الأمن لها، ومنه يبرز دور الجماعة الاثنية في ضرورة تكريس هويتها،تميزها وحتى وجودها بين الجماعات الأخرى داخل الدولة[2].لذلك،ينشأ انعدام الأمن المجتمعي عندما تشعر المجتمعات أن هويتها مستهدفة أو مهددة[3].

أصبح النزاع الاثني والعرقي الأكثر انتشارا،خلال فترة ما بعد الحرب الباردة،ومن بين أكبر التحديات للأمن المجتمعي والدولي، حيث تتداخل فيه شبكة من العوامل المعقدة، تتنافس المجموعات العرقية والاثنية حول تقسيم السلطة وتوزيع الثروة، والذي يتحول إلى نزاع يهدد كيان الدولة واستقرارها، وقد يمتد هذا النوع من النزاعات العرقية العنيفة حتى لدول الجوار ويزيد بذلك من حدته، نتيجة للدعم الخارجي من القبائل والإثنيات الممتدة في دول الجوار[4].كما تلعب عدة عوامل دورها في إثارته وتصعيده، منها ما يتعلق بالاختلافات الهوياتية بين المجموعات العرقية والاثنية حول اللّغة والدين والأصل أو الأسبقية بالمنطقة، ويتعلق البعض الآخر بالبيئة والظروف المحيطة، متمثلة في:

-هيكل الدولة (المحافظة على هوية بعينها دون الاهتمام بغيرها،طبيعة النظام السياسي الذي لا يراعي حقوق الأقليات)، حيث يكمن الخطر الحقيقي في شعور الأقليات بعدم الأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها، وإخفاق النظام السياسي في تقديم حلول فعالة لمشكلة الأقليات فيه، وفي هذه الحالة تصبح الأقليات غير المندمجة خطرا ينبغي علاجه[5] .

-الإرث التاريخي (نزاعات اثنية وعرقية قديمة،حقد تاريخي)، إذ يرى بعض العلماء أن انفجار العنف القائم على العرق في دول مثل رواندا هو مظهر من مظاهر الإرث الوحشي للتلاعب بالعرق في الماضي الاستعماري الذي يعود الآن ليطارد دولة ما بعد الاستعمار[6].

---

[1]- محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية،عمان،المركز العلمي للدراسات السياسية،2002،ص 66.

[2]– حنان بن عبد الرزاق،تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة،دراسة نموذج الإسباني منذ 1936،مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص 37.

[3] - Alam Saleh, Ethnic Conflict Theories and Concepts, Ethnic Identity and the State in Iran, Palgrave Macmillan, New York,2013,p10.

[4]–عتيقة كواشي،المرجع السابق ، ص 39.

[5]–فرناز عطية،المرجع السابق ،ص 15.

[6] -Gerard Hagg ,Peter Kagwanja,Identity and peace, Reconfiguring Conflict Resolution in Africa,AJCR,2007,p12, https://rb.gy/67ev.

–الظروف الاقتصادية (عدم المساواة والعدل في تقسيم الثروات والموارد الطبيعية).

–العوامل الثقافية (عدم احترام الثقافات الأخرى في تشكيل هوية الدولة)، يحدث التوتر عندما يقاوم المجتمع الاندماج في الثقافة المهيمنة أو الدولة القائمة وعندما يشعر بالتهديد. فتولد العوامل المميزة مثل العرق والدين واللغة والثقافة إحساسًا بالهوية[1]، ويبرر "بوزان" بالقول" عندما تنظر الجماعات الاثنية إلى حكومتها بأنها غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هوياتها ومعالجة اهتماماتها الثقافية، فإنّها في هذه الحالة سوف تعتمد بشكل متزايد على المساندة الذاتية،وهذا في ظل انعدام السيادة، حيث يبدو العنف الملجأ الوحيد لهذه الجماعات..."[2]،مهما كانت التهديدات، فإن المخاوف الأمنية المجتمعية تجعل هوية هذه الوحدات موضع تساؤل، وفقًا لبوزان، يمكن أن يحدث هذا من خلال"التطبيق المستمر لإجراءات قمعية ضد التعبير عن الهوية"، والتي قد تشمل"حظر استخدام اللغة والأسماء واللباس، من خلال إغلاق أماكن التعليم والعبادة، والترحيل أو القتل. من أفراد المجتمع "[3].

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى خلق التنافس بين المجموعات العرقية والاثنية مما يمهد الطريق للنزاع.وبالرغم من تعدد وتنوع الأسباب الداعية إلى النزاع،إلا أن الجزء الأكبر منها يتعلق بمطالب الجماعات الاثنية والعرقية، بحيث تتركز المطالب في معظمها بالهوية(استيقاظ الهويات الاثنية والعرقية) وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية، والمطالب المادية،حيث تتعلق المطالب الرمزية بهوية الجماعة الاثنية ومكانتها في المجتمع وترتبط المادية بالقدرات الاجتماعية للجماعة في أرض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة[4]،إذ تحاول المجموعة الاثنية والعرقية تكريس هويتها وثقافتها، وتمايزها عن المجموعات الأخرى وذلك في ظل بيئة تتسم بالفوضوية وبالتنافس الشديد بين المجموعات العرقية وكذلك عجز الدولة عن توفير الموارد وتوزيعها بشكل عادل .

تقتصر مطالب بعض المجموعات بنصيب في موارد البلاد وثروتها، أيا كان هذا النصيب، وقد تطالب أخرى بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة خاصة أو الانضمام إلى دولة أخرى، وبين هذا وذاك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها[5]، لذلك يرى "بوزان" أن

---

[1]- Alam Saleh, op cit ,p10.

[2]–حنان بن عبد الرزاق، المرجع السابق،ص38.

[3]- Paul Roe, op cit,p65.

[4]–محمد عاشور مهدي،التعددية الاثنية،إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية،عمان،المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002،ص 78.

[5]– محمد عاشور مهدي، المرجع السابق ،ص 78.

المجموعات الاثنية وليست الدول، وقد عبرعن ذلك بالقول "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر،إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا ما نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[1].

من خلال ما سبق، يلاحظ أن أغلب الدراسات الأمنية التي تناولت النزاعات الاثنية والعرقية، اعتبرت البعدين الاثني والعرقي من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي، فمحاولة كل مجموعة عرقية واثنية لتحقيق احتياجاتها وأمنها وفرض هويتها وتمايزها، يقابله رد فعل عنيف من المجموعات العرقية والاثنية الأخرى،خاصة في ظل غياب الدولة أو ضعفها في توفير الأمن والحماية الكافية،ما قد يمهد الطريق لنزاع أو حرب أهلية على غرار ما حدث في العديد من الدول المتعددة، يوغوسلافيا،الكونغو،جنوب إفريقيا، لبنان وغيرها، فإذا ما شعرت المجموعات العرقية والاثنية بالمساواة والعدل، فإن ذلك الشعور ينعكس على الانسجام والأمن المجتمعي ويطفو مفهوم المواطنة حيث تستظل تحته كل الاثنيات والأعراق، فالأمن المجتمعي يرتبط بكل ما يُمَكن الجماعات الاثنية – أيّا كانت– من الإشارة إلى نفسها بضمير نحن في مقابل الآخر، الذي من شأنه أن يشكّل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية وعلى هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية[2].

إنّ العوامل السابقة الذكر من الجانب الديني أو الثقافي واللّغوي، العرقي والاثني كلها عوامل تعبر عن الهوية،هوية الفرد والجماعة وفي المقابل ذلك هوية الدولة،فإذا ما تعارضت الهوية الوطنية وأغفلت في تعريفها،ملامح هوياتية للأقليات المشكلة للمجتمع ما، فإن الأمر قد يقود إلى توثر ونزاع وانهيار كيان الدولة. فالدولة إذا ما أحسنت توظيف التعدد والتّنوع المجتمعي وتحقيق الاندماج والتعايش السلمي بين الجماعات المختلفة، فإن ذلك يدعم تحقيق الأمن المجتمعي، والذي من شأنه حماية العوامل الهوياتية المشكلة للمجتمع، وضمان استقرار الدولة وكيانها.

[1]– حنان بن عبد الرزاق،المرجع السابق، ص 37.

[2]– المرجع نفسه،ص43.

المبحث الثالث : العلاقة بين الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية داخل الدول

عَرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جوهرية،ليس على مستوى النظام الدولي فحسب، بل على عدة مستويات، أدت إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من المقاربات النظرية والمصطلحات التي تبنتها، فلم تعد الحروب والنزاعات التقليدية وحدها تشكل تهديداللوحدة الدولية،ولم تعد الدولة الوحدة المرجعية الوحيدة المرجو تأمينها، هذا فضلا عن التهديدات غير التقليدية التي غيرت من مفهوم الأمن حيث بات من الضروري توسيعه ليشمل مجمل التهديدات التقليدية واللاتماثلية، فظهرت مفاهيم كالأمن المجتمعي، كنتيجة فعلية لما عاشته دول، من خراب ونزاعات داخلية،خلقت ما يسمى بالمعضلة الأمنية المجتمعية .

المطلب الأول: تحول طبيعة النزاعات بعد الحرب الباردة

تعد الظاهرة النزاعية من أكثر المظاهر التي ميّزت العلاقات الدولية، وقد عرفت هذه الظاهرة على مرّ التاريخ، تغيرات وتطورات على عدة مراحل، حيث تعددت فيها الفواعل والمتغيرات ومستويات التحليل وتعقدت الديناميكيات التي تتم بين عناصرها، ناهيك عن آثارها المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة لمستوياتها المتفاوتة التي تحدث فيها من حيث الشدة والنطاق ودرجة العنف.

وقد شغلت هذه الظاهرة عدة حقول معرفية، يرجع ذلك لتداخل وتشابك عوامل عديدة في حدوثها،سياسية واجتماعية، اقتصادية ونفسية وثقافية وغيرها، حاول من خلالها الباحثين دراستها والإلمام بجوانبها المختلفة لإنتاج أطر فكرية تحليلية ونظرية لتفسير السلوك النزاعي بين الدول ،إلا أنّ نهاية الحرب الباردة،كان لها الأثر الأكبر في تغيير نمط الظاهرة النزاعية، فلم يعد النزاع بين الوحدات الدولية الذي يؤثر على الأمن القومي والدولي فحسب،بل ظهر نمط جديد من النزاعات بين فواعل ووحدات جديدة دون الدولة، حملت معها تهديدات غير تقليدية،إذ لا تشير نهاية الحرب الباردة إلى مجرد حدث تاريخي متمثل في تفكك الاتحاد السوفيتي كقوة مركزية في النسق الدولي، ولكنها تشير إلى تبلور سياق جديد في العلاقات الدولية أثر على كل الظواهر المركزية في العلاقات الدولية بما في ذلك ظاهرة النزاع الدولي عمليا ونظريا[1].

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة،نمط جديد من النزاعات غير التقليدية،وقد فاجئ ارتفاع عدد النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني، العرقي والديني والثقافي،المجتمع الدولي وكذلك منظري العلاقات

[1]- بلخيرات حوسين،نهاية الحرب الباردة والتنظير في النزاع الدولي،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،دراسات سياسية،8أغسطس 2017،ص 1.

الدولية وتحليل النزاعات الدولية والكتاب والمختصين الذين كرّسوا دراساتهم حول العرقية والقومية وعلى رأسهم "إيريك هوبسباون*"Éric Hobsbawm، ففي أواخر الثمانينات ألقى محاضرة في بلفاست حول القومية وخلص إلى القول"لا أحد يمكن أن ينكر زيادة الوعي العرقي والقومي السياسي، لكنه لم يعد عاملا محركا للتطور التاريخي"، وعند اندلاع الحرب في يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي السابق،حاول تبرير فشل توقعاته مدعيا أنها قومية جديدة،"إن ظهور الشكل الجديد للقومية عند انهيار يوغوسلافيا تعد ظاهرة جديدة لأن لها علاقة بتفكك تلك الدولة وهي تختلف عن القومية المعاصرة التي كانت تهدف إلى بناء دولة وتنقصها الإيديولوجية المعاصرة[1].

ومن هنا كرّست الدراسات الأكاديمية جل جهودها لدراسة النزاعات الداخلية، والبحث في أسبابها، فواعلها وآثارها والديناميكية والتهديدات الجديدة التي حملتها معها،ممّا أدى إلى تحول كبير وثورة في النظرة إلى القضايا الأمنية والنهج البديلة لها، خاصة في أوروبا.فعلى وجه الخصوص، يبدو أن الحوار المتغير حول السيادة والهوية والأمن والمسؤولية الدولية يتسم بأهمية متزايدة[2]، فقد دفعت المآسي والفظائع المروعة التي صاحبت النزاعات الداخلية، إلى ضرورة لإيجاد آليات جديدة لإدارتها وإنهاءها.

سمحت حقبة ما بعد الحرب الباردة للأوساط الأكاديمية إلى توسيع الأبحاث والدراسات حول الظاهرة النزاعية لتشمل التغيرات والتهديدات والفواعل الجديدة، ومن خلالها اتضح أن هناك تغير كمي ونوعي في النزاع، حيث باتت النزاعات داخل الدول والحروب الداخلية تحدد بشكل متزايد المشهد العالمي لما بعد الحرب الباردة،فلا جدال في أن السّمة المميزة لحقبة ما بعد الحرب الباردة هي:

– تزايد الحروب الأهلية والصراعات داخل الدول.وأحد مؤشرات التغيير هو الانخفاض الملحوظ في وتيرة الحروب الدولية وعدد القتلى فيها في التسعينيات[3]، ومنذ عام1991 كانت جميع النزاعات المسلحة تقريبًا في مناطق العالم المختلفة حروبًا داخلية(الحرب العرقية في الصومال، والنضال الكردي من أجل الحكم الذاتي في العراق وتركيا، وحروب العصابات في السلفادور ونيكاراغوا، والتمرد في الشيشان، والصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا)، مُعرَّفة هنا على أنها نزاعات مسلحة تشارك فيها

*- إريك هوبسباون: مؤرخ ومفكر ومؤلف بريطاني، من أشهر أعماله ثلاثيته عن القرن التاسع عشر، عصر الثورة :أوروبا 1789–1849، وعصر رأس المال 1848–1875، عصر الإمبراطورية 1875–1949.

[1]– مرابط رابح ،المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 2،العدد 2،2009، صص 179–180.

[2]-Enika Abazi,Intrastate Conflicts, International Interventions and their Implications on Security Issues, Case of Kosovo. CoprI - Copenhagen Peace Research Institute. Working Papers (32), 2001,p2.

[3]-Chuka Enuka, Post-Cold War Conflicts: Imperative for Armed Humanitarian Intervention, Global Journal of Human Social Science Interdisciplinary, (USA),Volume 12 Issue 9 Version 1.0 , 2012,p19.

على الأقل مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية – سواء المحلية أو عبر الوطنية، على سبيل المثال،الجماعات المتمردة، أمراء الحرب، أو غيرهم، وتدوم الحروب الأهلية بشكل عام أطول من الحروب بين الدول، حيث بلغ متوسط مدة الحروب الأهلية بين عامي 1991 و2009 ثماني سنوات، بينما استمرت الحروب بين الدول في المتوسط عامين فقط خلال نفس الفترة[1]. وعلى الرغم من أن هذه النزاعات في الغالب داخل الدول، فقد انتشرت عبر الحدود وهددت السلم والأمن الدوليين من خلال التدفق الجماعي للاجئين وانتشار الأسلحة الخفيفة وصعود مجموعات المرتزقة المحلية[2].

– أما بالنسبة للتغير النوعي،فقد أصبحت الظاهرة النزاعية ترتبط أكثر بما تسمى"الفواعل النزاعية" غير الدول،بالرغم من أن هذا النوع من الفواعل ليس جديدا في وجوده ولكن الظاهرة النزاعية بعد الحرب الباردة،ارتبطت به بشكل أكبر[3]، وقد أصبحت الدراسات الأمنية،تركز اهتمامها بعيد عن الدولة كموضوع للأمن وكفاعل وحيد في النزاعات الدولية بل تضمنت وحدات مرجعية أخرى كالأقليات والمجموعات العرقية،الاثنية والجماعات المتمردة والحركات الإرهابية التي أضحت تشكل ثقل في السياسات الأمنية،إذ قام "يوهان غالتونغ*"Johan Galtung وطلاب آخرين في أبحاث السلام بتحويل التركيز بعيدًا عن الدولة والبعد العسكري للأمن إلى الأفراد والجماعات الاجتماعية واحتياجاتهم، وأكد "غالتونغ" على عدم جدوى محاولة تحقيق السلام دون معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن للأفراد والجماعات الاجتماعية وكذلك الدول[4].

– أما التغير النوعي الثاني،فشمل التهديدات الجديدة "اللاتماثلية"، فمنذ نهاية الحرب الباردة، كانت هناك دعوة لتوسيع وتعميق البحث في مجال الأمن، ويتعلق التوسع بإدراج التهديدات غير العسكرية مثل التدهور البيئي والاكتظاظ السكاني والهجرات الجماعية للاجئين والقومية والإرهاب[5]، والنزاعات الداخلية. كما يشير "التعميق" إلى الاهتمام ليس فقط بالتهديدات الخارجية للدول ولكن أيضًا بأمن الأفراد والجماعات[6]، حيث تتحدى الأشكال الجديدة للقومية، والصراع العرقي والحرب الأهلية، وتكنولوجيا المعلومات، والحرب البيولوجية والكيميائية، وصراعات الموارد، والأوبئة، والهجرات

[1] -Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle, David Cadier,New and Evolving Trends in International Security ,The Transatlantic Relationship and the future Global Governance, Working paper 13,April2013,p38.

[2] - Chuka Enuka,op cit,p19.

[3]– حسين بلخيرات، المرجع السابق ،ص 8.

*– يوهان غالتونغ: عالم اجتماع ورياضيات نرويجي، المؤسس الرئيسي لدراسات السلام والصراع، وهو المؤسس الأول لمعهد بحوث السلام في اوسلوا عام 1959.

[4] - Pinar Bilgin, op cit,p205.

[5]-Dmitry Baluev, Mikhail Kazakov, Mikhail Rykhtik,Liliya Ulmayeva ,Sergey Ustinkin, Human Security Concept as an Analytical Framework for the Study of Asymmetric Conflict,Revista Espacios,Vol38(44) , 25/07/2017, p3.

[6]-Dmitry Baluev, Mikhail Kazakov, Mikhail Rykhtik,Liliya Ulmayeva ,Sergey Ustinkin,p3.

الجماعية، والإرهاب العابر للحدود الوطنية، والأخطار البيئية الوسائل التقليدية لفهم التهديدات وضمان أمن جميع المناطق العالمية[1].

ففي غياب التهديد الوجودي المتمثل في التدمير المؤكد المتبادل، كان على المجتمع الدولي إعادة النظر في ما اعتبرته "تهديدًا" وكيفية الرد عليه، وبهذا المعنى، فإن انهيار الهيمنة الأكاديمية للحرب الباردة(أي التركيز بشكل منفرد على تهديد القوة العسكرية للدولة) قد سمح بتوسيع الدراسات لاستيعاب التخصصات الفرعية للأمن الدولي،والتي لم تعد تستحوذ على الأنطولوجيا العسكرية فقط،بل تناولت عدة جوانب منها الاقتصادية والسياسية والبيئية والمجتمعية.

لقد أثر تطوران على إعادة صياغة مفهوم الأمن منذ عام 1990: السياق العالمي مع نهاية الحرب الباردة، والمناهج البناءة في العلوم الاجتماعية،وكان لهذا التغيير المزدوج تأثير مباشر على كيفية إعادة تصور التهديدات والتحديات ونقاط الضعف والمخاطر الأمنية خلال التسعينيات وفي الألفية الجديدة[2]،إذ أدت نهاية الحرب الباردة والتغييرات الهيكلية المصاحبة لها ذات النسب الهائلة إلى تغيير ثوري في التفكير الأمني، نتج عنه تراجع دراماتيكي في التهديدات الأمنية التقليدية وسلسلة من الصراعات داخل الدول، والتي شملت الفظائع والإبادة الجماعية. وقد تضمنت الأجندة الأمنية الجديدة:الصراع داخل الدول، والعنف العرقي والديني، والألغام الأرضية، والإرهاب، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والجنس، والجريمة، والفقر، والجوع، والحرمان، وعدم المساواة، والأمراض والمخاطر الصحية، والتنمية البشرية، والأمن الاقتصادي، والأسواق، والمياه، والطاقة، والهجرة، التدهور البيئي وما إلى ذلك[3].

وبذلك تراجع دور الإيديولوجيا كمحدد رئيسي للصراع بين الدول مع بروز دور العامل الحضاري[4]، وتهديدات أخرى كتزايد التشدد الديني،العرقي والاثني والثقافي. إلى حد ما، يبدو أن الصراعات ذات الدوافع الدينية والعرقية قد حلت محل الأيديولوجية في الحرب الباردة كمصدر خطير للصراع الدولي[5]، حتى أن بعض المحللين جادلوا بأن العوامل الثقافية وليست "الحديدية"هي التي تقسم العالم، وأن كل من الدّين والعرق يغذيان الصراع بطريقة خاصة من خلال إلهام الصور غير

[1]- J. Peter Burgess, Non-military security challenges, international Peace Research Institute, Oslo (PRIO), London: Palgrave, 2007,p1.

[2] -Hans Günter Brauch, Security Threats, Challenges, Vulnerability and Risks, International security, Peace, development and Environment – Vol1,p2,linck:https://rb.gy/ku7e.

[3]-Hans Günter Brauch,op cit,p 3.

[4]- وهيبة دالع، تأثير التحولات الدولية الجديدة على إدارة النزاعات ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 10، العدد1،أفريل 2019، ص 1669.

[5] -Muzaffer Ercan Yllmaz, The New World Order: An Outline of the Post-Cold War Era , Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 4, Winter 2008 ,p50.

المتسامحة وغير القابلة للتوفيق للهوية والالتزام بين الحضارات المتنافسة[1]، كما أن التهديدات غير المتكافئة والناشئة من داخل الدولة هي تهديدات أكثر إلحاحًا، فغالبًا ما يؤدي الصراع غير المتكافئ والإرهاب إلى العنف، وأحيانًا إلى أقصى درجات الإرهاب أو الإبادة الجماعية كأشكال سائدة من النزاعات المعاصرة. لذلك، لا يمكن أن يكون الأمن القومي المحدد تقليديًا هو المعلم الوحيد للسياسة الأمنية[2].

لم تعد النزاعات الدولية وحدها هي محل اهتمام الباحثين والأكاديميين ولا القوة العسكرية فقط هي التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فقد ظهرت بعد الحرب الباردة موجة من التغيرات حملت معها تهديدات جديدة لا تقل أهمية ولا تأثيرا. فالنزاعات الداخلية،أيا كان نوعها اثنية وعرقية دينية،أثبتت أن الأمن القومي يتأثر بعوامل أخرى غير مادية، وهي التي أشار إليها "باري بوزان" في دراساته وأبحاثه الأمنية وقسمها إلى خمسة أبعاد "اقتصادية–سياسية – عسكرية –مجتمعية – بيئية"، ويجادل بوزان بأن الأمن المجتمعي هو أحد الأبعاد الخمسة التي يمكن أن تحدث فيها المعضلات الأمنية. كما يجادل بأن انعدام الأمن المجتمعي هو أحد التهديدات الرئيسية للدولة[3]، فالتهديدات الناشئة من داخل الدولة،أضحت تؤرق صناع القرار،حيث تلعب دورها في إضعاف الدولة الأمة، وإنتاج ما بات يسمى اليوم بالمعضلة الأمنية المجتمعية.

[1]- Muzaffer Ercan Yllmaz,op cit,p50.
[2]-Dmitry Baluev, Mikhail Kazakov, Mikhail Rykhtik,Liliya Ulmayeva ,Sergey Ustinkin,op cit,p3.
[3] -Alam Saleh, op cit ,p234.

المطلب الثاني: مؤشرات انعدام الأمن المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاعات والحروب

عرفت الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة،ارتفاع عدد النزاعات والحروب بداخل الدول، حيث شهدت دول الاتحاد السوفياتي السابق نزاعات وحروب عرقية قومية وانفصالية مسلحة أدت إلى تفككه، فوحشية الأحداث في يوغوسلافيا وغيرها من مناطق العالم لفتت الانتباه إلى الأوضاع الأمنية داخل الدول وتداعياتها[1].وأعادت النظر في مفهوم الأمن وتهديداته، إذ تُبين الصراعات داخل الدول عن وجود توترات في المجال الداخلي للدولة، والتي قد تَمس في معظمها أمن المجموعات العرقية والاثنية والأقليات الموجودة بالداخل، وبهذا فهي تشير إلى فقدان وانعدام الأمن المجتمعي، الذي يُعد صمام الأمان للحفاظ على هوية المجتمع واستقرار أمنه في ظل موجة من التهديدات التي تطاله.

إنّ التهديدات المتصورة بشكل جماعي إلى جانب عدم قدرة الدول على العمل بشكل صحيح في حل التحديات الداخلية والخارجية، تخلق أطرًا جماعية لمواجهة التحديات المتصورة،بغية حماية القيم الهوياتية لكل مجموعة من أية تهديد،وقد تضطر في الغالب هذه المجموعات المجتمعية إلى إتباع أدوات القوة الصلبة لتحقيق مصالحها وأهدافها.فعدم قدرة الدولة على توفير الحماية للأقليات من جهة أو أن تكون الدولة نفسها مصدر تهديد للجماعات الاثنية والعرقية المشكلة للمجتمع، كل ذلك يساهم في الانزلاق الأمني، وانعدام الأمن المجتمعي الذي يتجلى في التفكك المجتمعي والتعصب العرقي والاثني والديني، وعدم قدرة الدولة على الاستقرار داخليا (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) وضعف الولاء لها.

- **عدم الاستقرار الداخلي للدولة:**

عاشت معظم الدول التي عانت من نزاعات وحروب داخلية،فترات فقدت فيها استقرارها الداخلي، انعكس ذلك على العديد من القطاعات الحيوية،السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية.حيث يشير الاستقرار الداخلي في دولة معينة إلى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة[2]، فالدول التي تصنف على أنها دول ضعيفة لديها مستويات منخفضة من التماسك

[1] -Enika Abazi, Intrastate Conflicts, International Interventions and their Implications on Security Issues: Case of Kosovo,op cit, p3.

[2]– شاهر الشاهر،الاستقرار السياسي مؤشراته و معاييره،تاريخ النشر: 2016/8/31،دام برس ، تاريخ التصفح: 2020/10/07،الرابط :https://rb.gy/dqhf.

الاجتماعي والسياسي، وبسبب التنظيم الفوضوي للدول، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن فيها إلى تدخل خارجي، يؤدي بدوره إلى توليد عدد من القضايا الأمنية. في النهاية، لا يمكن أن تحدث التنمية التدريجية داخل الدولة إذا كان هناك مستوى عالٍ من انعدام الأمن السياسي[1]،وبهذا يرتبط عدم الاستقرار الداخلي للدولة بعدم قدرتها على الاستقرار سياسيا وضعف الأداء الحكومي فيها(غياب الشرعية ومبدأ الفاعلية)،غياب العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية –وضعف الولاء الوطني.

أ- عدم الاستقرار سياسيا:

يُعد الاستقرار السياسي جوهري في بناء الدولة،حيث يرتبط بمجموع الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها،أوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية،والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذه والتماسك السياسي[2]،كما يتعلق بمدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع[3].

يُنظر إلى عدم الاستقرار السياسي كما يراه "ابن خلدون"،هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي في الأوطان التي تكثر فيها القبائل والعصبيات، فهي لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة الاختلاف في الآراء[4]، أمّا"حمدي عبد الرحمن حسن"،فيرى عدم الاستقرار السياسي،بأنه عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى[5]، ويبدوا ذلك واضح في العديد من الدول التي لا تزال تعاني من أثر تلك الأزمات على سبيل المثال ليبيا، ووفقًا "لبوزان"،يتركز الأمن السياسي على نظام الحكم، ومدى التماسك السياسي، ومستويات الشرعية، ووجود قوة توجيه أيديولوجيًا تعطي معنى لفكرة الدولة ويمكن أن ينجم انعدام الأمن السياسي الداخلي عن السياسات الحكومية التي تهمش

[1]-Pine Roehrs Weak states and implications for regional security: a case study of Georgian instability and Caspian regional insecurity, Research institute for European and American studies, research paper, No. 97 ,2005,p8.

[2]- علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي المفهوم والأبعاد،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية ،11مارس 2020،ص 13.

[3]– شاهر الشاهر، المرجع السابق.

[4]– ناصر صالح،عدم الاستقرار السياسي المفهوم و المؤشرات ، المعهد المصري للدراسات ،دراسات سياسية،6سبتمبر 2019،ص 3.

[5]– المكان نفسه.

جماعة ما أو تميز ضدها، كتلك المقاومة للحكومة أو الجهود المبذولة للإطاحة بها أو الحركات التي تهدف إلى الانفصال أو الاستقلال والتي قد تهدد جميعها استقرار الدولة وتعزز عدم استقرارها الداخلي[1].

يرى"ويفر"يمكن أن يؤدي انعدام الأمن المجتمعي إلى إضعاف وتهديد عمل آليات الحكومة، وفي الواقع يمكن أن تعوق الأيديولوجيات المصاحبة لها والتي "تمنح الحكومات والدول شرعيتها"[2].ومن المرجح أن تستمر الدول متعددة الأعراق في مواجهة الصراعات داخل المجتمع،ما قد يؤذي بمؤسسات الحكم إلى افتقار للشرعية، ولإدارة فعالة، التي تضمن الضوابط على السلطة، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية، وتُحمل القادة المسؤولية، وتحقق عدالة نزيهة، وتسمح بمشاركة واسعة من المواطنين[3].

ب- غياب التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية :

تناول تقرير الأمن الإنساني لعام 2005 مصادر عدم الاستقرار من العالمية إلى المحلية، حيث ركز التحليل على النزاعات داخل الدول والحروب الأهلية، من منظور التنمية، غالبًا ما يرتبط خطر الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار على هذا المستوى بعوامل متنوعة بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم العنيفة، والبطالة، والتهجير واللجوء الجماعي، والمنافسات العرقية من خلال منظور أمني، غالبًا ما تكون حركات التمرد والقتل الجماعي والنزاعات العرقية والدينية والإرهاب انعكاسات لمشاكل هيكلية ولها علاقة قوية بفشل الدولة في معالجة هذه المشكلات[4].

كما يؤثر عدم الاستقرار الداخلي للدول على السياسات الاقتصادية، وعلى التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فدور الحكومة منوط بالكيفية لضمانهما من خلال سياسيات اقتصادية رشيدة واستغلال عقلاني للموارد الاقتصادية وكذلك تكريس العدالة التوزيعية بين مختلف فئات المجتمع.

إذ يقترن عدم الاستقرار بتدهور مستويات العدل الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي بين الاثنيات، وهناك من يرى أن التفاوت الطبقي بين الجماعات الاثنية يعد مصدرا أساسيا لعدم الاستقرار،حين تدخل الجماعات الأدنى(المهمشة) في صدام مع الجماعات المسيطرة(ذات نفوذ اقتصادي)، تعمل الأولى في تطوير قيم وأنماط سلوكية معينة من أجل القضاء على وضعها الأدنى وهو ما يهدد الدولة ويعمل خلخلة النظام القائم[5].

---

[1]-Pine Roehrs, op cit,p7.

[2] - Alam Saleh, op cit ,p235.

[3]- Stewart Patrick, Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?, The Washington Quarterly ,The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology,2006, p29.

[4]-The Security-Development Nexus: Conflict, Peace and Development in the 21st Century ,International Peace Academy, New York Seminar 2004 West Point, New York 3–7 May 2004 ,p2.

[5]–حنان عبد الرزاق ،المرجع السابق، ص 78.

ج- ضعف الولاء الوطني:تعاني العديد من الدول المتعددة من مشكلة الولاء للدولة الأمة،خاصة بعد مرورها بصراعات عنيفة بين المجموعات الاثنية والعرقية التي تنتمي إليها.والتي يتولد لديها الشعور بالظلم و القهر وعدم الأمان والعدوان تجاه بعضها، ما يزيد من انخفاض مستوى ولاءها للدولة الأمة، وقد يرافق هذا الانخفاض في معدل الولاء الوطني، الدعوة إلى الانفصال أو الاستقلال وتأسيس دولة أو إقليم على أساس اثني أو عرقي مثل إقليم كردستان بالعراق، واستقلال كوسوفو. وتعود الرغبة بالانفصال أو الاستقلال إلى شعور الأقليات القومية بأنها شعوبا مميزة ووجودها سابق لوجود الدولة في حد ذاته[1].

- أثر العنف العرقي والاثني والتفكك المجتمعي:

توضح النزاعات الداخلية (عرقية –اثنية) التي تواجهها الدول المتعددة،عن مستوى العنف الموجود بالمجتمعات المتنوعة وصعوبات الاندماج القومي،ويرجع ذلك لتمييز عرقي أو توتر ثقافي أو صراعات الهوية،وهو ما تناوله كل من Gurr وmoor حينما اعتمدا على تفسير ظاهرة النزاع الداخلي وربطها بمفهوم الحرمان النسبي (السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي)،والذي له عواقب مهمة على كل من السلوك والمواقف، بما في ذلك الشعور بالتوتر، والمواقف السياسية، والمشاركة في العمل الجماعي[2]، ومن هنا يتولد العنف بين القوميات، إذ تتحدى الأقليات القومية والعرقية والدينية أو غيرها من الأقليات المجتمعية الحكومات للبحث عن تغييرات كبيرة في الوضع (المطالبة بحقوقها الثقافية – الانفصال أو الاستقلال)،وكان هذا هو الحال خاصة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا في التسعينيات، وكلاهما أعقبتهما صراعات عرقية تصاعدت إلى العنف والحروب الأهلية[3]، أدت إلى تفككهما إلى لدويلات قومية صغيرة وغالبًا ما تكون هذه النزاعات مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتدهور الاقتصادي وفشل الدولة، والمشاكل البيئية، وتدفقات اللاجئين، لذا أصبحت الصراعات الداخلية (اثنية عرقية أو دينية) أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين ، ويمكن أن ينتقل النزاع الداخلي من دولة إلى أخرى مجاورة تشترك معها في إحدى الأقليات.

سبق وأن تناولت أعمال "يوهان غالتونغ" و"كينيث بولدينغ" Kenneth Boulding الأبعاد الفردية والمجتمعية للأمن. وفقًا لمقاربة "غالتونغ" (1969)، لم يكن السلام يعني فقط غياب الحرب؛ بل كان مرتبطًا بتهيئة ظروف العدالة الاجتماعية،وميّز بين العنف الشخصي والعنف البنيوي[4]،وعرّف أيضا

[1]- حنان عبد الرزاق،المرجع السابق،ص 80.

[2] - Hossien Mohammadzadeh, The causes of ethnic conflict in Multi-ethnic societies, World scientific News WSN 42 (2016),p161.

[3] - Ibid,p157.

[4] - Pinar Bilgin, op cit ,pp204-205

العنف الثقافي،والذي يعد مؤشر لانعدام الأمن المجتمعي،بأنه تلك الآليات التي تجعل العنف المباشر مقبولاً (القتل والقمع وإزالة التمركز) والعنف الهيكلي (مثل الاستغلال والاختراق والتهميش)،وهكذا حوّل "غالتونغ"كلا من استخدام العنف وطرق إضفاء الشرعية على العنف من قبل المجتمع إلى موضوع للدراسة[1].

ففي حين تعجز الدولة عن توفير المساواة بين الفئات والمجموعات الاثنية والعرقية المكوّنة للمجتمع والذي يُعَدّ حجر الزاوية في بناء الدولة الأمة،وقد ينجر عن ذلك الشعور بالتمييز والظلم وغياب العدالة الاجتماعية ما يؤذي إلى محاولات لتغيير الوضع القائم من قبل المجموعات وذلك باستعمال شتى الوسائل ومنها المادية،وهو ما نبه إليه كل من يونغ Young وأسكس Assacs حيث عبرا عن ذلك بالقول :"إن مسألة الأمن الجماعي للأقليات والقوى الاثنية يجب أن يكون محط انتباه الدولة،فعندما تشعر المجموعة الاثنية بأن أمنها مهدد و أفرادها هم عرضة للتمييز يتحول لديها شعور وإدراك بالاضطهاد[2] والتعصب اتجاه المجموعات الأخرى وكذلك الدولة بمؤسساتها،ويتجلى ذلك في شكل اضطرابات داخلية تسهم في نشر الفوضى والمطالبة بالانفصال والاستقلال."

وهنا جادل "قالتونغ" بأن السلام الذي يُعرَّف فقط على أنه عدم وجود نزاع مسلح هو سلام سلبي، أما السلام الإيجابي، فيعني عدم وجود كل من العنف المباشر (المادي) والعنف غير المباشر (الهيكلي والثقافي). وأكد أن الوصول إلى السلام الايجابي، لا يكفي السعي للقضاء على العنف. بل يجب أن تتجه المؤسسات والعلاقات القائمة نحو تعزيز الحوار والتعاون والتضامن بين الشعوب مقرونًا باحترام المجتمع والبيئة[3].

وبهذا تشكل النزاعات القومية الداخلية القائمة على مفهوم العرق والدين والعوامل الثقافية الأخرى تهديدات للقيم الأساسية للمجموعات والأقليات المشكلة للمجتمع، وكذلك خطر على وحدته وتنوعه. ففي حين يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع على الحفاظ على جوهر شخصيته في أوقات التغيير والتحول داخل الدولة وينطوي انعدام الأمن المجتمعي على إدخال تهديدات جديدة لهوية المجموعة[4]، مما يجعل الدولة والمجتمع، عرضة للانفصال والتشرذم القومي.

[1] - Ibid,p205

[2]–حنان عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 52.

[3]- Pinar Bilgin,op cit, p205

[4] -Enika Abazi, opcit,p9.

المطلب الثالث : تأثيرات المعضلة الأمنية الداخلية على الأمن المجتمعي

تُعبر النزاعات الداخلية التي حدثت بعد الحرب الباردة عن مستويات عالية من التوتر بلغتها المجتمعات المتعددة بداخل الدول،بين الأقليات والمجموعات العرقية والاثنية من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى،وهي تعبر كذلك عن شدة المعضلة الأمنية المجتمعية.لذاتهدد النزاعات داخل الدولة العلاقات المجتمعية بين مختلف الأقليات والمجموعات العرقية بالدولة.فمن الواضح أن المخاوف الأمنية المجتمعية تتعلق بالحفاظ على الهوية باعتبارها العملية والممارسة التي تبني الصورة الذاتية للشعوب والجماعات وتديم وجودها الجماعي[1].

تنشأ المعضلة الأمنية المجتمعية،حين تشعر الجماعات الاثنية بالشك والريبة،ما يدفعها إلى القيام بهجمات وقائية من أجل الحفاظ على سلامتها وخوفا من مستقبلها الجماعي، ليس لديها أي خيار آخر سواء مهاجمة بعضها البعض للتخلص من التهديد،ومن أجل بلوغ هدفها ومقصدها الأمني، تسعى الجماعة الاثنية إلى زيادة قدراتها لضمانأمنها.وفي ذات الوقت تحاول جماعات أخرى لإضعاف الشعور بالأمن لدى الجماعة الأخرى بزيادة قدرتها أيضا، وهو ما يشكل في النهاية المعضلة الأمنية المجتمعية، وتتعقد أكثر هذه الوضعية حينما تكون المجموعات الاثنية مختلطة وممزوجة،لأن ذلك يعمق الانقسامات داخل الجماعات ويجعل الوضع أكثر تفجيرا[2]،ويضع الأمن المجتمعي على المحك.

إذ تعد معضلة الأمن المجتمعي الخطر الرئيسي للأمن المجتمعي، فنجد أن كل مجموعة عرقية تؤمن بتفوق ثقافتها وقيمها وترفض الآخرين كافة، وتعمل على هذا الاعتقاد بفرض أيديولوجيتها على المجموعات الأخرى، وقد تلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى استعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات، سيما الطائفية منها، التي تتجلى ممارساتها في التطهير العرقي والإبادة الجماعية، مستهدفة بشكل رئيسي استعباد مجموعة عرقية من منطقة محددة بجميع الوسائل المتاحة (القتل، التشريد، الترهيب، تهجير السكان)، في جميع هذه الحالات يختفي تماما التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين العزل،الذين يتعرضون للقتل والتصفية على أساس انتماءاتهم الاجتماعية والهوياتية[3].

ينتج عن المعضلة الأمنية المجتمعية عنف اعتمادًا على كيفية تفسير الفاعلين أنفسهم للبنية السياسية التي يتفاعلون فيها مع الآخرين (أي عدم قبول الفوضى على أنها معطى)[4]، كما يشير

---

[1]- Enika Abazi, op cit ,p6.

[2]– عتيقة كواشي، المرجع السابق،ص 88.

[3]– المرجع نفسه،ص ص 111–112.

[4]-Ali Bilgic,op cit,p186.

"ستيوارت كوفمان" إلى أن المعضلات الأمنية المجتمعية،تجلب معها دائمًا مخاوف أمنية محددة تركز على الهوية، ولا سيما التهديدات للرموز العرقية،ويقترح "كوفمان" أنه يجب وجود عدد من الشروط الضرورية من أجل إثارة الخوف داخل المجموعات المجتمعية: أولاً، الصور النمطية السلبية للمجموعة؛ الثانية، الرموز العرقية المهددة (الأعلام والتماثيل)؛ ثالثًا، وضع ديموغرافي مهدد. ورابعًا، تاريخ من الهيمنة العرقية (الإيذاء السابق للمجموعة)[1]. وبالتالي كل هذه العوامل تنتج ما يسمى بحالة من الفوضى وعدم اليقين،واللتان تؤثران بشكل مباشر على الأمن المجتمعي والتماسك المجتمعي. ومن الأمثلة عن ذلك،تعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 بمثابة مظهر واضح لتهديد الأمن المجتمعي،فالصراع بين أغلبية الهوتو ضد الأقلية التوتسي أودى بحياة أكثر من 800ألف شخص والأحداث التي سبقتها، تقدم مثالًا واضحًا للصراع المجتمعي القائم على القومية الإقصائية[2] وما يترتب على ذلك من انقسام وتوتر بين المجموعات والأقليات العرقية.

كذلك العنف الذي حدث في مارس 1990 بين المجتمعين الروماني والمجري، كان بسبب سوء الفهم وعدم اليقين،إذ أن الرومانيين والهنغاريين على حدٍ سواء أساءوا تفسير طبيعة متطلبات الأمن المجتمعي للآخرين أو بعبارات مختلفة قليلاً: جاء الطرفان لخطأ في فهم ما يحتاجه الآخر ليكون آمناً فيما يتعلق بهويته. ونتيجة لذلك، تم استخدام بعض التدابير التي أدخلت الأطراف في حالة نزاع لم تكن لتحدث لولا هذا العنصر من سوء التفسير[3].

إذ تطرح المعضلة الأمنية المجتمعية حين تتطور إلى نزاع مسلح بين المجموعات العرقية أو بينها وبين الدولة، جملة من التحديات التي تزيد الأمر تعقيدا ويصعب حلها، كما أنها تقف كحجر عثرة أمام تحقيق الأمن المجتمعي واستدامته. حيث قد تتحول المطالب للمجموعات العرقية من مطالب لترسيم هويتها إلى محاولات للانفصال والتجزئة، وهو حال يوغسلافيا سابقا التي أدت بها النزاعات الداخلية إلى الانقسام والتجزئة إلى دويلات صغيرة، لاتزال العلاقات بينهم متوترة، فقد تحولت مطالب الجماعات العرقية المختلفة لتقرير المصير في مواجهة قمع الأقليات، إلى صراعات تنطوي على نزاعات على الحكم الذاتي والسيادة[4].

[1]-Aleksandar Sazdovski,Nation-building Under the Societal Security Dilemma :The Case of Macedonia , Journal of Regional Security, Belgrade Centre for Security Policy,Vol 10,N1,2015,p57.

[2]-Asiimwe Bosco,THE DOMESTICATION OF 'Societal Security' of The Copenhagen school: Africa in focus,2019,p 7 ,the linck : https://rb.gy/soaz.

[3] -Paul Roe, op cit,p58.

[4]- Enika Abazi,op cit ,p 4.

ومن المؤكد أن كل ذلك، يشكل مشكلة خطيرة "للأمن المجتمعي" يمكن ترجمتها على أنها تهديد "للاستدامة، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات"[1]التي تشكل ركائز الهوية المجتمعية للأمة .

من خلال ما سبق يتضح أن تأثير المعضلة الأمنية المجتمعية على الأمن المجتمعي، يستمر حتى في حالات توقف النزاع وانخفاض مستواها،فالتفكك المجتمعي ينتج عن انعدام الاستقرار الداخلي والذي بدوره يؤثر على ركائز كل من المجتمع والدولة، فيُحدِث اضطرابات ونزاعات داخلية تؤثر على كل من الاستقرار السياسي (فقدان الشرعية للدولة) وإضعاف بنية الاقتصاد والهوية(ضعف الولاء الوطني)، ويفكك الرّوابط بين مختلف مكونات المجتمع من الطوائف والإثنيات، كإثارة النعرات والنزاعات الطائفية القديمة من جهة، والاختلافات الثقافية والدينية والعرقية وتعميق الشعور بالتهميش للأقليات، وأمام هذه التحديات يصعب توطيد الأمن المجتمعي .

لهذا يحتاج الأمن المجتمعي، دون أدنى شك، إلى توسيعه من أجل معالجة التعقيدات والتحديات والتهديدات. هذه المكونات الحاسمة لاستدامة الأمن المجتمعي، تحتاج إلى المرونة، والتأمين من خلال بناء استراتيجيات أمنية فردية وجماعية على أساس القدرات البشرية المركزية والتي يمكنها أن تقلل من الآثار التي تسببها معضلة الأمن المجتمعي[2].

وبناء على ما ذكر من خلال هذا الفصل، لم يعد مفهوم الأمن مرتبط فقط بالأمن القومي والإقليمي لحماية حدود الدولة من عدو متربص وخارجي، فقد أظهرت نزاعات ما بعد الحرب الباردة (النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني والعرقي) قدرتها على تهديد الدول وتفكيك المجتمعات إلى مجتمعات اثنية وعرقية ودينية، مما استدعى إعادة النظر في صياغة المفهوم وبناء أطر نظرية تتماشى والأحداث والتهديدات الحديثة.

فالأمن المجتمعي بات من المفاهيم الجوهرية والموازية لكل من الأمن القومي والدولي،وأضحت الدول تولي أهمية كبرى لدراسته، وتوفر مخابر أمنية لضمان تحقيقه واستدامته.

إذ يظهر فشل الدول حين تعجز عن احتواء الاختلافات الثقافية للأقليات العرقية، وتجسيد الاختلافات الهوياتية لفرض التماسك والتميز المجتمعيين، ويتم ذلك بتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية لكافة الفئات المجتمعية، ومن تم يمكن تأمين الأمن المجتمعي واستدامته،كما أن الدولة تعتبر واحدة من النقاط المرجعية الرئيسية للحفاظ على الأمن المجتمعي، وهي في معظم الحالات وكيل وكذلك مرجع (إزالة) الأمننة.

[1] - Enika Abazi,op cit,p 5.
[2] -Žaneta Ozoliņa,op cit ,p28.

تحاول المجتمعات العمل ضد التهديدات إما باتخاذ تدابير معينة بنفسها أو عن طريق نقل التهديد بطريقة ما إلى أجندة الدولة، فإذا فشلت الدولة في توفير الأمن (الأمر الذي سيشكل حالة من التحدي "السلبي" للأمن المجتمعي) أو يميز بشكل نشط ضد مجموعة أقلية (يمثل تهديدًا أمنيًا اجتماعيًا "إيجابيًا")، على سبيل المثال في حالة الأقلية الألبانية في كوسوفو، قد تتخذ المجموعة الجماعية إجراءات للدفاع عن نفسها ضد التهديدات "الخارجية"[1].

لذا يستدعي الأمن المجتمعي التوفيق في مزاوجة الوحدة والتنوع على مستويات السياسات السياسية والاقتصادية والثقافية،بما يخدم التكامل الاجتماعي والسلم الديمقراطي المطلوبين لبلوغ أشكال جديدة للتضامن والتعايش الاجتماعيين، ويحقق المسعى النهائي للأمن المجتمعي المتمثل في تحرير الناس من التهديدات الهوياتية، حتى يكون بمقدورهم العيش في بيئة آمنة وعادلة تحترم تنوعهم واختلافهم [2].

ولا يعني ذلك انحصار التهديدات للأمن المجتمعي فقط في جانبها المجتمعي، بل هناك تهديدات أخرى للقطاع، ناشئة عن القطاع العسكري (العدوان الخارجي والداخلي)، والقطاع البيئي (فقدان الأراضي المرتبطة بهوية مجموعة معينة – السكان الأصليون)، والقطاع الاقتصادي (تأثير الرأسمالية)، والقطاع السياسي (قمع الأقليات من قبل الحكومة المحلية). إذ يجادل"ويفر"ورفاقه بأن مثل هذه التهديدات تتراوح من قمع التعبير المجتمعي إلى التدخل في قدرته على التكاثر، بما في ذلك قتل أفراد المجتمع، ومنع استخدام اللّغة، وما إلى ذلك. وبالمثل، فإن إعادة إنتاج المجتمع ستكون مهددة بآليات قمعية ضد التعبير عن الهوية[3].

[1]-Markus Thiel,op cit ,p7.

[2]– عتيقة كواشي، المرجع السابق ،ص 135.

[3]-Hawre Hasan Hama,op cit ,p5.

الفصل الثاني:

الأمن المجتمعي في العراق-البيئة والمحددات

يعيش العراق منذ عام 2003، حالة من التشتت السياسي والمجتمعي والتي انعكست بصورة سيئة على وحدة المجتمع العراقي وبناء الدولة العراقية بعد انهيار النظام السياسي السابق، وقد اهتمت الدراسات الأكاديمية بدراسة الحالة العراقية، حيث أضحت العراق بؤرة توتر أمني، ومصدر تهديد للأمن الدولي، ومعقل للحركات والتنظيمات الإرهابية التي تنشط على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

يشكل الوضع الأمني المضطرب بالعراق معضلة أمنية معقدة، تتشابك وتتداخل فيها عوامل وأطراف عديدة، ساهمت في تفاقم الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار،الذي انعكس بدوره على المحيط الإقليمي والدولي للعراق، فموقع العراق الاستراتيجي وتركيبته المجتمعية وثرواته الطبيعية، جعلت منه محل صراع وتجاذبات بين العديد من القوى الدولية والإقليمية بغية الاستحواذ على ثرواته والسيطرة على خياراته السياسية.

تسعى الدراسة في هذا الفصل الوقوف عند الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به العراق، والذي جعل منها محطة استقطاب إقليمي ودولي، وكذلك دراسة الواقع الأمني والسياسي التي آلت إليه العراق بعد الحرب وسقوط النظام السابق وتفكك الجيش الأمني النظامي العراقي، وتداعيات ذلك على كل من الاقتصاد والمجتمع والتركيبة المجتمعية العراقية.

المبحث الأول: جيوبوليتكية للعراق

تُوَلي الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية اهتماما متزايدا اليوم بجيوبوليتيك الدولة، لما له أهمية في دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ودورها في رسم السياسات الدولية وكذلك في تبنيها للخيارات السياسية التي تقتضيها المصلحة العليا. فالجيوبوليتيك أو الجيوسياسية Geopolitics والذي استخدم لأول مرة من قبل كل من "رودولف كيلين"* Rudolf Kjellen عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة"، و"فريديرك راتزل"* Friedrich Ratzel على اعتبار أن هناك علاقة بين البيئة الطبيعية والسلوك السياسي للدولة، فيُعرّف "رودولف كيلين" الجيوبوليتيك بأنها "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدول تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان"[1]، فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الأرض والشعب، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس[2]، وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية، وعلى رأسها عنصر المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية، وهي تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللّغوية وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك وتؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها[3].

تستمد الجيوبوليتيك أصولها المعرفية والعلمية من الجغرافيا السياسية، وعلى هذا الأساس تهتم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا[4]، وتلقى الدراسات

---

* – رودولف كيلين:أستاذ جامعي وسياسي سويدي، أول من صاغ الجغرافيا السياسية ووضع أسسها، وقد تأثرت أفكاره بالعالم فريدريك راتزل وكل من ألكسندر فون همبولت وكارل ريتر، له عدة مؤلفات منها كتاب عن دورة حياة الدولة.

* فريدريك راتزل: أستاذ الجغرافيا في جامعة ليبزيج ، وصاحب الكتاب الجغرافيا السياسية والمؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة، تستند نظريته بأن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي والذي يجب أن يتمدد باستمرار.

[1]– محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكيا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، دار الكتب للنشر والتوزيع، مصر،2019، ص18.

[2]– محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية مع الشرق الأوسط ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة مصر،2014، ص 15.

[3]– المكان نفسه، ص 15.

[4]– محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، دراسات وتقارير، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ،العدد التاسع، كانون الأول 2019، ص 5.

الجيوبوليتيكية للدول في العصر الحالي أهمية كبرى، وذلك لفهم حيثيات الأحداث التي تمر بها الدول داخليا وإقليميا وحتى دوليا والخيارات الجيوسياسية والسياسية المتاحة أمام صانع القرار، حيث تركز الجيوبوليتيك على دراسة تأثيرات المختلفة للإقليم على أداء صانع القرار السياسي داخليا وعلى مستوى السياسة الخارجية بشكل عام، وبخصوص ذلك، يميز "ايف لاكوست*" Yves Lacoste في محاولاته لقراءة مفهوم الجيوبوليتيك داخليا وخارجيا، حيث يتناول المفهوم الداخلي الخلافات الداخلية ضمن الدولة الواحدة، مثل الاتجاهات الانفصالية أو الوحدوية، أو التنافس السياسي في الانتخابات وغيرها لكسب سكان الأحياء والمدن والأرياف[1]، أما المفهوم الخارجي فيعنى بدراسة نزاع القوى السياسية على الأراضي، وفيه تندرج الخلافات الحدودية والخلافات القائمة على مساحات جغرافية تتباين إزائها مواقف الدول المعنية[2].

لهذا فإن فهم المعضلات الأمنية التي تعيشها العراق اليوم، بعد سقوط نظامها السياسي على يد قوات التحالف الأجنبية يتطلب دراسة العراق جيوبوليتيكيا، من خلال الإلمام بأهمية موقعه الاستراتيجي ومقوماته البشرية المجتمعية والاقتصادية، حيث تتيح هذه العوامل مجتمعة، إدراك الخيارات والبدائل الإستراتيجية والسياسية لصانع القرار، وكذلك ضرورة فهم أهمية موقع العراق الاستراتيجي في الخريطة الجيوستراتيجية والجيوسياسية لدى المحاور الإقليمية والدولية المتنافسة على المنطقة والباحثة على مجال حيوي لبسط نفوذها وامتدادها.

حظيت نظرية "ماكندر"* Mckinder باهتمام لما تبديه من ترتيب وتقسيم العالم، إلى نظام دوائر مركزية مترابطة، منطقة القلب، منطقة الهلال الداخلي ومنطقة الهلال الخارجي، فأرسى"منطقة القلب" في مركز الأرض، وصاغ مقولته الجيوبوليتيكية: إن الذي يحكم شرق أوروبا يقود قلب العالم، والذي يحكم قلب العالم يقود جزيرة العالم،والذي يحكم جزيرة العالم يقود العالم"[3]. كما استمد "نيكولاس

---

*– ايف لاكوست: جغرافي وجيوسياسي فرنسي، له عدة أعمال أهمها " الجغرافيا كانت شكلا من أشكال المعرفة الإستراتيجية والسياسية، ومركزية للإستراتيجية العسكرية وممارسة السلطة السياسية".

[1]– نوار جليل الهاشم، محمد كاظم عباس المعيني، مابين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية، للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني،جامعة عمار ثليجي، الأغواط ،2020، ص 438.

[2]– المرجع نفسه، ص 439.

* هالفورد ماكندر: أحد مؤسسي الجيوبوليتيك، قام بتأليف الكتاب الشهير " المحيط الجغرافي للتاريخ"، وهو أشهر الكتب في الجيوبوليتيك، وهو واضع نظرية قلب اليابس.

[3]– كاظم هاشم نعمة، المحور الجيوبوليتيكي العربي –الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي : نحو مقاربة جديدة، سياسات عربية، العدد 43،مارس 2020،ص 9.

سبيكمان"[*] Nicholas j.Spykman قراءته الجيبولوتيكية من نظرية "ماكندر"،قائلا: "إن الذي يسيطر على الحافة يحكم أوراسيا والذي يسيطر على أوراسيا يتحكم في مصير العالم" وقد وزع فضاء الحافة إلى أربع مناطق: أوربا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا[1]، وبذلك يعد العراق حسب "ماكندر" جزءا مهما من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي أي الرقعة الجغرافية الممتدة بين الفولغا حتى شرق سيبيريا" والقلب الجنوبي " إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، كما وأنه ووفقاً لما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي " inner crescent" الذي يشمل سواحل أوروبا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز" pivot area" ، التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوروبا[2]، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاثة القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية إستراتيجية عالية وكبيرة بسبب تحكمه بالطريق الذي يربط بين تلك القارات[3].

إنّ اهتمام الباحثين في حقلي العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعلم الجيوبوليتيكيا يحمل عدة مؤشرات، فمن خلال القراءة الجيوبوليتيكية للمكان يمكن تقديم تحليلات مفسرة للكثير من المعضلات المرتبطة بالمكان والمقومات المادية وغير المادية، بالإضافة الإحاطة بالصعوبات التي تواجه صانع القرار في اختياره للاستراتيجيات والسياسات التي تحول دون تفاقم الوضع، إذ تلعب الاعتبارات الجيوبوليتيكية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية ومسارات وأهداف وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات، لذا فإن الاهتمام بدراسة العراق جيوبوليتيكا نابع من أهمية موقعها في الشرق الأوسط، وفي الخريطة الجيوستراتيجية وجيوسياسية للقوى المحيطة بها (المحور الإيراني الشيعي– المحور السعودي التركي السني) والقوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية– روسيا الصين) التي ترى في العراق مصدرا للطاقة، ونقطة ارتكاز في الشرق الأوسط.

---

[*] نيكولاس سبيكمان: هو باحث متخصص في علم الجيوسياسية والسياسة وعلم الاجتماع، ويعتبر أحد مؤسسي المدرسة الواقعية الكلاسيكية ، وضع نظرية مفادها أن الهلال الداخلي أهم من القلب، وأن من يسيطر على الهلال الداخلي يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

[1]– كاظم هاشم نعمة، المرجع السابق، ص 9.

[2]– عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي "دراسة في الجغرافية السياسية، دار أرسلان، دمشق،سوريا ، 2008، ص88 .

[3]– المكان نفسه.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

تحتل المقومات الجغرافية للدول الأهمية الإستراتيجية، وتعد من بين المقومات التي يعتمد عليها في تحديد أهمية الموقع الجغرافي للدولة وتقدير مدى قوتها، وكذلك تبيان الخريطة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لها، كما يعد الموقع الجغرافي أحد أهم المحاور الرئيسية المهمة ووحدة التحليل في الدراسات الجيوبوليتيكية والجغرافيا السياسية والتي تستند عليها الدراسات الأخرى. لذا تستدعي الدراسة الاهتمام بموقع العراق الجغرافي والذي يحتل مركزا وثقلا مهما في الخريطة الشرق الأوسطية وكذلك الإلمام بالمقومات البشرية والاقتصادية والتي لها أهمية بالغة في التأثير في قوة الدولة.

أ- الأهمية الإستراتيجية للعراق

تنبع الأهمية الإستراتيجية للعراق من موقعه الجغرافي الواقع في منطقة الشرق الأوسط، والمحاذي لدول الخليج*، حيث يشكل الحائط الأمني لمنطقة غنية بالثروات النفطية ناهيك عن ثرواته الباطنية، وكذلك مكانته المميزة في استراتيجيات الدول الكبرى والتي ترى في العراق لاعب وفاعل مهم على الساحة الإقليمية والدولية.

كما يتميز العراق بامتلاك مرتكزات جغرافية (الموقع،الموارد)، حضارية (رمزية – ثقافية) واقتصادية وبشرية، والتي عززت من وزنه السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، مما جعله من بين أبرز القوى الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، ومن بين الساحات التي تسعى القوى الكبرى للسيطرة و النفوذ إليها، فأضحى محل تجاذب وتنافس دولي وإقليمي. وتوضح الأهمية الإستراتيجية للعراق من خلال ما يؤكده صانع القرار الأمريكي "بروس رايدل" المساعد الخاص للرئيس الأمريكي الأسبق "كلنتون" لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في تصريحه أمام جماعة يهودية قائلا:" أن الأسباب التي جعلت من العراق مهمة إلى هذا الحد للولايات المتحدة الأمريكية، والمنطقة والعالم بأسره، أنه يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، إذ يقع على حدود إيران وتركيا وسوريا والأردن والعربية السعودية والكويت، وأن هذه الأهمية الجغرافية الإستراتيجية مازالت اليوم كما كانت في الماضي"[1]، كما أشار (أنطوني ليك)مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، إلا أن أهمية العراق الإستراتيجية تكمن في النفط والموقع

---

* – أنظر الملحق رقم 1"موقع العراق الاستراتيجي" ص 320.

[1] – إشراق علي، أهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية 1، وكالة أنباء براثا، دراسات ،2020/02/13،تاريخ التصفح:7جوان 2021،الرابط :https://rb.gy/sulw7 .

الجيوبوليتيكي، والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد، ستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة إستراتيجية كبرى[1].

لعلّ أهم ما يميز العراق عن باقي دول المنطقة الغنية بالنفط والذي جعل منه ذو أهمية إستراتيجية ومحط اهتمام بالنسبة للتكتلات الدولية والإقليمية، فهو إضافة إلى امتلاكه ثروات اقتصادية هائلة (ثاني أكبر مخزون نفطي)الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية العالمية والمحرك الأول لواقع التجارة الدولية، وعمقا استراتيجيا كدولة متوسطة الحجم بمساحتها، فإنه يمثل عقدة جغرافية تربط الوطن العربي بإيران وتركيا الدولتان الأكثر تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط قياساً لدول أخرى، كما أنه يشكل موقعاً متميزاً في العلاقات الإقليمية والدولية باعتباره حلقة وصل بري وبحري بين دول شرقي آسيا وأقصاه ودول العالم الأخرى تجاريا واقتصاديا[2].حيث يوفر عناصر قوه وأفضليه للمراقبة والسيطرة، يمكن أن يكون موقع ردع، وإشراف على دول الجوار،هذا بالإضافة إلى أساسيات الحركة والتواصل، حينما يكون نقطة التقاء وامتداد لطرق التجارة العالمية[3].

ب–الموقع الجغرافي وأهميته

يقع العراق جغرافياً في منطقة الشرق الأوسط في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، تحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب الغربي السعودية، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي[*4].

تقدر مساحة العراق بمساحة إجمالية قدرها 438320 كيلومتر مربع، ويتشكل العراق على شكل حوض يتألف من السهل الغريني لبلاد الرافدين لنهري دجلة والفرات (بلاد ما بين النهرين تعني حرفياً الأرض الواقعة بين الشقين).[5] ويشترك العراق في حدوده مع ست دول، تركيا بـ (352 كيلومترًا) وإيران 1.458 كلم والكويت 240كلم والمملكة العربية السعودية814 كلم والأردن 181كلم وسوريا 605 كلم أي

---

[1]– علي عادل الحبيب، مقومات الدور الإقليمي للعراق دراسة مستقبلية، مذكرة ماجستير، جامعة النهرين،ا لعراق، 2011،ص1.

[2]– المكان نفسه.

[3]– حامد السهيل، الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية العراق نموذجا، كتابات، نوفمبر 2020، تاريخ التصفح: 2021/06/15، الرابط: https://rb.gy/z8vuw .

[*]– أنظر الملحق رقم 2 "خريطة الموقع الجعرافي للعراق" ص 321.

[4]– ظاهر عبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحسناوي، الأهمية الجيو اقتصادية للعراق في الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية، مجلة الخليج العربي،المجلد 48،العدد 1–2 ،2019،ص 3.

[5] - Karen Frenken,Irrigation in the Middle East region in figures : AQUASTAT Survey 2008, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome,FAO, 2009, p 199 .

بمجموع 3.650 كلم[1]. ولا يملك العراق سوى 58 كيلومترًا في أعالي سواحل الخليج العربي[2]، لذلك فهو غير ساحلي تقريبًا.

-طبوغرافية العراق:

يتميز العراق بتنوع مناخه حيث يمكن تقسيمه تقريبًا إلى أربع مناطق جغرافية: 1)منطقة الصحراء الصخرية والرملية في الغرب والجنوب الغربي(تقدر نسبتها 60٪ من إجمالي مساحة العراق)،2) منطقة الجبال والتلال والسهوب في الشمال والشمال الشرقي على طول الحدود التركية والإيرانية، حيث تحتل 5٪ من إجمالي مساحة العراق، وهي جزء من سلسلة جبال طوروس زاغروس، يتراوح الارتفاع من 1000 إلى 3000 متر فوق مستوى سطح البحر. تمتد سلسلة الجبال من الغرب باتجاه الشرق بينما تمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي في الجزء الشمالي الشرقي من العراق عند الحدود العراقية الإيرانية.يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي في هذه المنطقة حوالي 1000 ملم مع تساقط الثلوج التي تغطي قمم الجبال[3]، 3) منطقة التلال والسهول فتقع جنوب تلك المنطقة وتمثل 15٪ من إجمالي مساحة العراق؛ 4) وفيما يخص منطقة الأراضي المنخفضة المستنقعية – دلتا نهري دجلة والفرات، فتحتل 20٪ من إجمالي مساحة العراق[4]، هذه المنطقة محصورة بين النهرين الرئيسيين، دجلة والفرات ويمتد هذا السهل من الشمال عند سامراء على نهر دجلة ويصل لنهر الفرات باتجاه الخليج جنوبا[5]. حيث تصب الأنهار في الخليج العربي.

تكمن أهمية العراق ودوره في الأحداث الدولية في موقعه الجغرافي والاستراتيجي، حيث يقع المركز الجغرافي للعراق على خط عرض 33 درجة شمالًا تقريبًا، وهو نفس خط عرض تينيسي تقريبًا وخط طول 44 درجة شرقًا[6].

يقع العراق في موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية عبر العصور فهو يحتل موقعا جغرافيا مركزيا من جنوب غرب آسيا، إذ يمتد بين دائرتي عرض

[1]-Drained Marshes,Geography of Iraq, ChronicleFanack.com, August 26, 2020,https:// fanack .com/ iraq/ geography-of-iraq.

[2]– نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة البحث القانوني والسياسي،المجلد 1، العدد1،2016، ص3.

[3] -Nadhir Al-Ansari, Topography and Climate of Iraq, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, Vol. 11, No. 2, 2021,p5.

[4] - Ibid,p 8

[5] - Ibid.

[6] - May Wiley C Thompson, Location in Iraq: geography by Jon C Malinowski, Military Academy,Newyork, 2002, p 12

(29.5°و37.22°) شمالا[1]. ويمتد المدى الشرقي الغربي للعراق من 38.56° في الصحراء السورية إلى48.36° بالقرب من شط العرب، خطان هامان من خطوط العرض هما منطقة حظر الطيران الموازية رقم 36 في الشمال، التي كانت مفروضة لحماية الشعب الكردي وخط العرض33[2].

كما يمتلك العراق إطلالة بحرية على الخليج العربي يبلغ طولها 55,56 كلم من رأس البيشة إلى أم قصر، فهذا الموقع شكل مكامن للصراع لارتباطها بالموقع الجغرافي، كون الخليج العربي حلقة وصل بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط وأوروبا، فضلا عن قرب موقعه من الساحة المائية الكبيرة" المحيط الهندي" التي تواجه آسيا وتشرف على جنوب الجزيرة العربية[3].

يتضح تميز العراق بموقعه الجغرافي من خلال ما يلي :

- أن موقع العراق في جنوب غرب آسيا، وموقعه بين بحر المتوسط والخليج العربي جعله يشكل جسرا أرضيا موصلا بين طرق النقل البحرية في جنوب آسيا وطرق النقل البحرية في جنوب أوروبا[4].
- إن لموقعه الشبه القاري والبعيد عن خطوط الملاحة العالمية الأثر الكبير في استقطاب فعاليات الدولة اقتصاديا، كما استقطبت الوجهة البرية فعاليات دول الجوار اقتصاديا وسياسيا، مما جعل العراق دولة قادرة على توجه السكان والدولة في أغلب فعالياتها الاقتصادية وجهة قادرة على المناورة والتخلص من ضغط النظام الدولي[5].
- يعتبر العراق بوابة الخليج العربي الغني بالثروات الطبيعية والحائط الأمني لها، ومن تم فإن اغلب محاولات السيطرة على الخليج العربي تضع في خططها وسياساتها الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق الجغرافي كخطوة أولى للنفاذ إليها.
- يمتلك العراق مختلف المكونات الإستراتيجية والجغرافية الأساسية، فهو يمثل بوابة الوطن العربي الشرقية من جهة، كذلك يمثل حلقة الاتصال بين أوروبا ومنطقة المحيط الهندي،

[1]– إسراء كاظم جاسم الحسيني،إستراتيجية الأمن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي – النفط)،لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية،قسم الجغرافيا،العراق ،العدد2016،23،ص 607.

[2] -May Wiley C Thompson,,op cit,p 12.

[3]– إسراء كاظم جاسم الحسيني،المرجع السابق، ص 608.

[4]–الموقع الجغرافي للعراق وأهمية، ص ص 5–6، تاريخ التصفح :2021/06/17، الرابط:https://rb.gy/tv1b9 .

[5]- إسراء كاظم جاسم الحسيني، المرجع السابق، ص 608.

فضلاً عن أنه يمثل مركز ثقل لبلاد الشام، وموقعه هذا جعله نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين ثلاث حضارات كبرى هي العربية والفارسية والعثمانية[1].

- يتسم موقع العراق الواقع في قلب العالم القديم، والذي يتوسط القارات الثلاث بأهمية كبرى، إذ يقع على أقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب وجنوب أوروبا مع دول جنوب شرق آسيا، لذا أصبحت له أهمية بالنسبة للنقل الجوي، وبرزت أهمية مدينتي بغداد والبصرة كمركزين هامين من مراكز النقل الجوي في العالم، مما احتلت مؤخرا مدينة أربيل احتلت مكانة في النقل الجوي[2].

سمح الموقع الجغرافي للعراق، بأن تحتل الأخيرة مكانة إستراتيجية مميزة، إذ يلعب العامل الجغرافي دوره الاستراتيجي في محيطه الإقليمي، فمركز العراق المتوسط للقارات الثلاث والواقع بالقرب من دول الخليج الغنية بالثروات الطبيعية، جعل منه من جهة حلقة ربط بين الغرب والشرق، ومن جهة أخرى محل طمع واهتمام من قبل الكثير من الدول، وأعطته إطلالته على الخليج العربي أهمية إستراتيجية نابعة من أهمية الخليج العربي ذاته، إذ يتمتع هذا الأخير بمركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي متميز أضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة، فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الملاحة والتجارة، كما أن وقف الملاحة فيه يعني وقف إمدادات النفط إلى العالم وهذا يؤثر في اقتصاديات الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أدى وقوع العراق على حافة منطقة "قلب العالم"Heart land التي حددها "هالفورد ماكيندر"[*] John Mackinder Halford في نظريته المعروفة باسم "القوة البرية"، أي ضمن منطقة القوس الداخلي المحيط بقلب الأرض، له أثر كبير[4] في تصدره للخطط الإستراتيجية والسياسية لمختلف القوى الدولية والمحورية الباحثة عن السيطرة والنفوذ مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين،

---

[1]– علي رحيم مذكور، الجغرافيا.. العلاقة المكانية (العراق وإيران)، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 5456، 10مارس 2017، تاريخ التصفح: 2021/06/18، الرابط : https://rb.gy/jtkoo .

[2]– الموقع الجغرافي للعراق وأهمية، المرجع السابق، ص 6 .

[3]– ظاهرعبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحسناوي، الأهمية الجيو اقتصادية للعراق في الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد 48، العدد 1– 2، 2019، ص 3.

[*]- هالفورد ماكندر: جغرافي بريطاني متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا، له عدة مؤلفات منها المحيط الجغرافي للتاريخ، وهو من وضع نظرية قلب اليابي.

[4]– زهير جمعة المالكي، موقع العراق من استراتيجيات الصراع الدولي، صحيفة المثقف، العدد5316، 26مارس 2021، تاريخ التصفح: 19 /2021/06، الرابط : https://rb.gy/irhb4.

إيران، تركيا) في منطقة الشرق الأوسط، فلقد بات هذا الموقع يشكل مفتاح إستراتيجيات بناء المشاريع السياسية التي تطمح تلك القوى أن تنتجها خدمة لمصالحها، فضلا عن أنه أفضل موقع تختاره القوات العسكرية التي تبحث لها عن موطأ قدم في ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية العراق

يهتم كل من الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية بدراسة الظواهر الموجودة فوق سطح الأرض من أقاليم جغرافية ووحدات سياسية، وما تمتلكه الدول من عوامل ومقومات لاستمرار وجودها، وتأثير هذه الأخيرة على خططها الإستراتيجية وقراراتها السياسية، إذ تعد كل من المقومات الطبيعية والبشرية عوامل فاعلة ومؤثرة في قوة الدولة، حيث أن الدولة بمختلف مقوماتها الاجتماعية وسلوكها السياسي تتخذ قرارات تعبر عن آمال سكانها من ناحية، وتتناسب وظروفها الجغرافية والإقليمية ومواردها الطبيعية، إذ يتناول الجيوبوليتيك وضعية الدولة في محيطها الإقليمي والدولي انطلاقا من حقائقها الجغرافية، الموقع والموارد والثروات الطبيعية والمقومات البشرية، ومدى التجانس بين القوميات المشكلة للدولة.

من هنا، بات الاهتمام بضرورة دراسة كل من مرتكزات الجغرافيا السياسية والمتمثلة في الموارد الطبيعية والمقومات البشرية على اعتبار أنها عوامل فاعلة ومؤثرة ومحددة لقوة الدولة وتميزها.

أ- المقومات الطبيعية (الموارد و الثروات الطبيعية)

احتلت المقومات الطبيعية صدارة الدراسات الجيوبوليتيكية، لما لها من تأثير في السياسات الدولية، وعلى اعتبار أنها كانت ولا تزال محل للصراع والتنافس الدولي،حيث تكمن أغلب أسباب ودوافع الصراعات الدولية في محاولات السيطرة والنفوذ للحصول على الموارد الطبيعية والتي تشكل عصب الاقتصاد الدولي، وقد أضحى تأمين الاحتياجات من موارد الطاقة والسيطرة عليها يستقطب اهتمام الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا التي جعلت من هذا المبتغى مجالا للتنافس على مناطق الوفرة لموارد الطاقة من بترول وغاز وكذلك مناطق العبور لتسويق هذه المنتجات النفطية، كما تساهم كمية الموارد الطبيعية في الدخل العام للدولة، وبذلك فهي تشمل جميع الموارد الطبيعية السطحية والجوفية. وتعد الموارد الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في تطور وتقدم المجتمع وفي قوة الدولة وتوازنها[1].

[1]– علي بن سعيد بن سالم البلوشي، الجغرافيا السياسية ومقومات بناء الدولة الحديثة، مجلة نسور عمان، العدد 35، نوفمبر 2014، ص 45.

تحتوي العراق على مقومات طبيعية هائلة جعلت منها ساحة اهتمام دولي وإقليمي،وفي هذا الصدد أصدر المعهد الأمريكي للطاقة تقريرا بتاريخ ديسمبر2014 عن الثروات الطبيعية في العالم والذي أوضح فيه أغنى عشر دول في العالم من حيث الثروات الطبيعية، نشرته صحيفة Wall Street Journal الأميركية، بحيث احتلت العراق المرتبة التاسعة من بين الدول الأكثر امتلاكاً للموارد الطبيعية في العالم، وأوضح التقرير أن تلك الموارد تبلغ نحو 15.9 تريليون دولار من النفط والغاز والفوسفات[1].

تعد الهديروكاربونات قطاعا رائدا في اقتصاد العراق،حيث شكلت معظم صادرات البلاد من السلع، واحتلت الدولة المرتبة الرابعة بين المنتجين الرئيسين للنفط[2]، وتشير التقارير إلى وجود (400) موقع "هيدروكربوني" في العراق لم يجري التنقيب فيها بعد، وبحسب التقرير يحوي العراق على 11% من الاحتياطي العالمي للنفط و9% من الفوسفات، بحيث يحتل المركز الثاني عالميا في الفوسفات بعد المغرب[3].

وبحسب الشركة العامّة للفوسفات العراقية التابعة لوزارة الصناعة، فإن المسوحات الأخيرة كشفت عن توافر احتياطيات هائلة ومؤكدة من الفوسفات تبلغ بحدود ملياري طن مؤكدة وغير مستثمرة، مع وجود كميات غير مؤكدة تتجاوز سبعة مليارات طن، كما يحتوي العراق على عشرات المعادن بكميات كبيرة، منها بعض المعادن النادرة "كاليورانيوم والذهب والفضة والزئبق الأحمر والكبريت الحر، فضلاً عن الحديد والنحاس والقصدير والكروم والنيكل والألمنيوم وغيرها من المعادن[4].

يمتلك العراق حسب التقرير خامس أكبر احتياطي من احتياطات النفط المؤكدة (بعد السعودية وفنزويلا وكندا وإيران) وعاشر أكبر احتياطي من احتياطات الغاز المؤكدة، ويعد العراق من بين البلدان الأقل في تكاليف الرفع في العالم، الأمر الذي يجعل من التطوير غير معقد ورخيصا نسبيا، إذ يمتلك سبعة حقول نفط عملاقة تحتوي على أكثر من 100مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة*،

---

[1]– استبرق حسن، تقرير: العراق تاسعا بين الدول الأكثر موارد طبيعية، إذاعة العراق الحر، أوت 2013، تاريخ التصفح :13جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/4skid .

[2] -Philip A.Szczesniak, The mineral Idustry of Iraq, 2017-2018 Minerals Yearbook Middle East and Noth Africa ,National Minerals Information Center-US Geological Survey, April 2021,p51.

[3]– عادل عبد الزهرة شبيب، العراق تاسع بلد في العالم بموارده الطبيعية، وأول بلد في العالم في الفقر والتخلف، الحوار المتمدن، العدد 6717، 28 أكتوبر 2020، تاريخ التصفح: يوم 14 جويلية 2021، الرابط :https://rb.gy/8r4s5 .

[4]– أحمد النعيمي، تعرف إلى الثروة المعدنية في العراق، العربي الجديد،21 ماي 2017، تاريخ التصفح : 15 جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/hazav.

*- أنظر الملحق رقم3 "خريطة مواقع النفط في العراق ،ص322.

وتقدم إمكانية إنتاجية هائلة[1]، وهو ما يمثل 8.4 ٪ من الإجمالي العالمي، وقدرت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بـ 3.7 تريليون متر مكعب، أو حوالي 2٪ من الإجمالي العالمي[2]، وتنقسم احتياطات الغاز الطبيعي* Natural Gas إلى ثلاث أنواع رئيسية، النوع الأول هو الغاز الطبيعي المصاحب Associate Gas الذي تبلغ نسبته 71%، والنوع الثاني هو الغاز الطبيعي الحر Dry Gas الذي يشكل نسبة 19%، وأبرز حقوله هي كورمور وجمجمال وخشم الأحمر وجريا بيكا والمنصورية وعكاس والسيبة، وأخيرا غاز القبب الذي يشكل نسبة 10% و الذي تقع النسبة الأكبر منه، بحدود 90% في الحقول الشمالية: جمبور، عجيل، حسن، وخباز، وتقع نسبة 10 % في الحقول النفطية وسط العراق، وهناك أيضا حقول صغيرة لغاز القبب تقع في حقل مجنون جنوب العراق[3].

يعد العراق بلدا غنيا بالثروات المعدنية المتنوعة والتي تنتشر في كثير من محافظات العراق، تتوزع غالبيتها في جنوب البلاد*، تتركز في البصرة وما حولها، هناك أيضا موارد كبيرة في المنطقة المتنازع عليها في كركوك، حيث تم اكتشاف النفط العراقي لأول مرة في عام 1927 في إقليم كردستان العراق[4].

يوجد الكبريت بنوعين منجمي ونفطي (يفصل في مصافي النفط) في منطقة المشراق في جنوب الموصل على شكل ثلاث طبقات يترواح عمقها مابين 100–300 متر وسمكها مابين 56–75متر وتكون الطبقات الكبريتية في الصخور الكلسية الحاوية على الكبريت بنسب 14–23%، إن ضخامة الاحتياطي العراقي من الكبريت يضعه في مرتبة عليا بين دول العالم[5].

---

[1]– مرصد البيان للدراسات والتخطيط، العراق..تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى عام 2025، مركز البيان للدراسات والتخطيط، لندن، نوفمبر 2016، ص 8.

[2] -Loyd M.Trimmer,The mineral Indusry of Iraq,USGS Science for changing World,U.S Geological Survey MINERALS Yearbook,U.S.Department of Interior,May2019 ,p51.

* ينقسم الغاز الطبيعي إلى قسمين: الأول الغاز المصاحب والثاني هو الغز الحر، والفرق بينهما هو أن الأول يوجد ذائبا في الزيت Oil أي في المكمن، أما الأخير يوجد حرا بين مسامات الصخور في المكمن، وإن وجد معه الزيت فنسبته عادة ضئيلة.

[3]– نبيل جعفر رضا ،أمجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000– 2020،مركز للدراسات البحوث الإستراتيجية، العدد 198، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ،2015، ص 11.

*- أنظر الملحق رقم4 "خريطة توزيع الثروات المعدنية في العراق"ص 323.

[4] -Ellen Scholl,The politics of Energy in Iraq,Report :Shacping Iraq’s Oil and Gaz Future ,Atlantic Council ,2018,p4.

[5]– فلاح جمال معروف، بشير إبراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافيا العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية، دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار الدجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015،ص290.

يرتكز تواجد الفوسفات في منطقة الصحراء الغربية من العراق ولاسيما الجزء الشمالي الغربي منها والواقع من القرب الحدود السورية والتي لا تبعد 10كلم من قضاء القائم من منطقة "عكاشات" تحتوي على طبقات هائلة من رواسب الفوسفات، وقد أنشىء مجمع للأسمدة الفوسفاتية عند مدينة القائم لتصنيع الكميات المنتجة من خامات الفوسفات على شكل أسمدة فوسفاتية ومركبة[1]، في حين تتواجد كل من كبريتات الصوديوم في محافظة "صلاح الدين" وحجر الكلس في "الأنبار والمثنى والنجف وإقليم كردستان" والملح في محافظات المثنى ونينوى وفي مملحة الفاو في البصرة، كما يوجد حجر الدولومايت في الأنبار والمثنى والجبسم في نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار[2]، أما الكوارتزايت فيوجد في الصحراء الغربية في الأنبار على شكل كتل صخرية مقاومة للتجوية والتعرية، مع وجود الأطيان في معظم المحافظات الواقعة في منطقة السهل الرسوبي والأنبار، ويوجد البوكسايت في الأنبار والرصاص والخارصين في دهوك والسليمانية والنحاس في السليمانية والحديد والمنغنيز في السليمانية ودهوك والمرمرفي السليمانية وأربيل[3].

يعد هذا التوزيع الجغرافي للموارد والمتشابك مع توزيع المجموعات العرقية والدينية، هو أصل المشكل حول إدارة الموارد التي لا تزال تحتل مكانة بارزة في المحادثات حول مستقبل تطوير النفط والغاز العراقي[*4]، خاصة وأن هذه الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها العراق، أكسبت الساحة العراقية مكانة محورية في اهتمامات واستراتيجيات القوى الكبرى الدولية والإقليمية، والمتنافسة للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية، وهذا ما أكدته "نعومي كلاين"[*] Naomi Klein في مقالتها "العراق بعد الاحتلال" بأن : "العراق هو جرة عسل الشرق الأوسط، وإذا ما أمكن تحطيم هذه الجرة بحيث يسيل العسل على الأرض بصورة فوضوية وعشوائية، فسوف يجتمع الذباب على نحو غير متوقع، والذباب هذا الاسم الرمزي لرجال الأعمال والشركات العابرة للقارات[5].

---

[1]– فلاح جمال معروف، بشير إبراهيم الطيف، سلام فاضل علي، المرجع السابق، ص289.

[2]– عادل عبد الزهرة شبيب، الثروة المعدنية في العراق ثروة اقتصادية مهملة، الحوار المتمدن، العدد 6563، 13 ماي 2020، تاريخ التصفح :18جويلية 2021، الرابط :https://rb.gy/cr05q .

[3]- عادل عبد الزهرة شبيب ،المرجع نفسه.

*- أنظر الملحقين : الملحق رقم 5 "خريطة ثروات العراق النفطية"ص 324 والمحلق رقم 8 "خريطة التوزيع العرقي والطائفي ومناطق تواجد النفط"ص 327.

[4] - Ellen Scholl ,op cit,p4.

* نعومي كلاين: صحفية سياسية وكاتبة، تتميز بكتاباتها المناهضة للسياسات النيوليبرالية والتحليلية لسياسات الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية.

[5]– إشراق علي، المرجع السابق.

ب-المقومات البشرية

تعد المقومات البشرية من أبرز العوامل التي تبنى عليها الدولة، إذ لا يتحقق وجود الدولة الواقعي إلا بسكانها وأنشطتهم الاقتصادية، ومجموعة العلاقات الخارجية ومدى التوافق والانسجام الاجتماعي والعقائدي[1]. فالسّكان عنصر مهم في تحديد قدرات وقوة الدولة سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا خاصة حين يتحقق الانسجام والألفة بين مختلف القوميات المتعددة والمشكلة للدولة تحت إطار المواطنة. إذ تهتم الجغرافيا السياسية إضافة إلى عدد السكان بالتنوع الأنثربولوجي للسكان بأوجهه الثلاث (العرقي اللّغوي والدّيني)، على اعتبار أنه واحدا من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة واستقرارها.

يُعرف عن العراق بأنه بلد متعدد القوميات إذ يتنوع عرقيا واثنيا، دينيا ومذهبيا ولغويا، ويقع في محيط إقليمي متنوع هو الآخر، حيث تمتد بعض قومياته ومذاهبه إلى حدود العراق أين يتشارك مع دول الجوار، ويشكل تداخل اثني معقد.

لذا تولي دراسات الجغرافيا السياسية للعراق أهمية كبرى للمقومات البشرية، فالمتتبع لتاريخ العراق يدرك أهمية الأخيرة من حيث التأثير في قوة الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وتركز هذه الدراسات في تحليلاتها للمقومات البشرية على التركيبة الديموغرافية والاثنوغرافية للوحدة السياسية، والتي تختلف من ناحية العدد والنوع من دولة لأخرى .

التركيبة السكانية :

تستند المقومات البشرية على مؤشر التركيب السكاني والذي يهتم بعدد السكان ومعدلات النمو سنويا وتوزيعهم جغرافيا، وكذلك بالفئة العمرية الغالبة. يعد العامل الديموغرافي مهم جدا في تحديد قدرات الدولة اقتصاديا وعسكريا، إذا ما أحسنت الوحدات السياسية استغلال قدراتها البشرية في تطوير إمكانياتها في شتى المجالات.

فقد عرف العراق على مدى السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في عدد السكان نظرا للظروف السياسية التي مر بها، والحروب التي عرفها وكان لها الأثر الأكبر في تغييرات نسبة ومعدلات النمو الديموغرافي ما أثر بشكل كبير على التركيبة الاثنوغرافية المشكلة له، كما يُبين تتبع التطور في حجم السكان جملة من الحقائق التي تعكس الخصائص المميزة للسكان في العراق وأهمها: ارتفاع معدل نمو السكان واختلال توزيعه الجغرافي، فقد قُدر عدد سكان العراق في منتصف القرن التاسع عشر بحوالي

[1]– علي بن سعيد بن سالم البلوشي، المرجع السابق، ص 46.

1.25مليون نسمة، ارتفع في عام 1884 إلى 1.4 مليون نسمة، وقدر عام 1897 بحوالي 1.55 مليون نسمة، ليصل قبيل الحرب العالمية الأولى 1913 إلى 2.371 مليون نسمة، وعندما احتلت القوات البريطانية العراق أثناء الحرب العالمية الأولى أجرت تعدادا للسكان عام 1920 بلغ بموجبه سكان العراق2.84 مليون نسمة[1]. كما يبين الجدول الذي أعدته وزارة التخطيط عدد السكان ونسبة النمو خلال سنوات معينة، إذ تجاوز عدد سكان العراق في سنة 2020 أربعين مليون نسمة، أي بعدد 40 مليون و150الف نسمة، بواقع 50.50% للذكور، و49.5% للإناث.

جدول رقم 1: تطور نمو سكان العراق

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو %
1947	4816185	%3,16
1957	6339960	2.79
1967	8097230	3.10
1977	12000497	3,38
1987	16335199	3,13
1997	22026244	3,04
2008	29682081	3,02
2016	36000000	2,5
2020	40150174	2,5
2021	41190658	2,5
2022	42248900	2,5

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي

جدول رقم 2: فئات العمر

فئات العمر	14-0	فئات الشباب	مافوق 65 سنة
النسبة %	40,5	56,5	3,1

يمثل الشباب الفئة الأكبر في العراق إذ بلغ تعداده في سنة 2020 نسبة 56,5% من مجموع السكان، تليها فئة الأطفال (0 – 14 سنة) بنسبة 40.5 % أما فئة كبار السن (من 65سنة – فما

[1]– اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،تحليل الوضع السكاني في العراق 2012،التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، جوان 2012،ص 23.

فوق) بلغت 3,1 % من مجموع السكان. وبحسب دراسات أجراها مركز التخطيط، تحتل محافظات الجنوب المراكز الأولى في الزيادة السكانية، حيث تصل نسب الخصوبة فيها إلى معدلات مرتفعة مقارنة بالمحافظات الأخرى، تتصدرها البصرة، ميسان، ذي قار، المثنى، النسب، وتليها محافظات الوسط، وبغداد وإقليم كردستان. وتقدر معدلات الخصوبة في البلاد وسطياً بنحو 3.32 مولوداً لكل امرأة[1].

إنّ التغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد الحرب الأمريكية 2003، كان لها أثر كبير على بنيته الديموغرافية، وعلى التوزيع الجغرافي للسكان، فقد أُجري آخر تعداد رسمي للسكان قبل الاحتلال الأمريكي، في سنة 1997، حيث يوضح الجدل الآتي التوزيع الجغرافي للسكان قبل الاحتلال الأمريكي وبعده.

الجدول رقم 3: مقارنة الكثافة السكانية في محافظات العراق بين سنتين 1997–2021 –

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء

المحافظة	الكثافة السكانية (نسمة /كلم^2) 1997	الكثافة السكانية (نسمة /كلم^2) 2021
دهوك	85	157
أربيل	73	110
السليمانية	60	116
نينوى	57	65
كركوك	80	131
ديالى	64	49
بغداد	1187	1686
صلاح الدين	37	31
الأنبار	7	6
واسط	46	52
بابل	231	210
النجف	29	39
كربلاء	118	174

[1]– السكان في العراق ، Fanack .com ، 29 جوان 2020، تاريخ التصفح :30 جويلية 2021، الرابط : .https://rb.gy/5c4wi

الديوانية	96	/
المثنى	9	7
ميسان	40	55
ذي قار	92	1
البصرة	82	133

أظهرت دراسات حديثة مهتمة بالتوزيع الجغرافي وبالكثافة السكانية في تقاريرها، تركز السكان في الأجزاء الشمالية والوسطى والشرقية من البلاد، مع وجود العديد من التجمعات الحضرية الأكبر على طول أجزاء واسعة من نهري دجلة والفرات؛ الكثير من المناطق الغربية والجنوبية إما قليلة السكان أو غير مأهولة[1].حيث بلغت الكثافة السكانية في الجمهورية العراقية 92.45 شخصًا/كم^2 عام 2020. وتأتي العاصمة بغداد أولاً بعدد 8.55 مليون، تليها نينوى بواقع 3.5 مليون، والبصرة أكثر من 3 ملايين بقليل.كما بلغ سكان المناطق الحضرية 70.9% من مجموع السكان، تأتي في المقدمة بغداد (العاصمة)، تليها الموصل، فالبصرة، فكركوك، النجف، ثم أربيل[2].

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من أحداث وتدهور للوضع الأمني والسياسي والاجتماعي، سببا في تغير الخارطة الجغرافية للكثافة السكانية، والتي حملت أيضا تغيرا في التوزيع الجغرافي للتركيبة الاثنوغرافية للعراق[*].

التركيب الاثنوغرافي للسكان:

يعرف التركيب الاثنوغرافي Ethnographic Stuctu بأنه دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية إذ أن بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة أو عدة قوميات، وتتصف بتنوع الأديان والمذاهب والسلالات العرقية[3] وتشمل أيضا الجانب اللغوي. كما يحتل التركيب الاثنوغرافي أهمية كبيرة في استقرار السياسي للدولة، حيث يلعب الانسجام بين القوميات المختلفة والمشكلة للدولة دوره في تعزيز قوتها ووحدتها ودورها الإقليمي والدولي، كذلك يؤذي الانسجام والتماسك المجتمعي إلى تعزيز مفهوم المواطنة. وقد يخلق التنافس الاثني والقومي صراعات ونزاعات

[1]– السكان في العراق، المرجع السابق .

[2]– المرجع نفسه.

[*]– أنظر الملاحق التالية :خريطة التوزيع العرقي والاثني والطائفي رقم 7 ص 326 ، رقم 8 ص 327،خريطة المناطق العراقية المتنازع عليها رقم 9 ص328.

[3]– عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، بيت الحكمة، بغداد ،1989، ص 84.

طائفية تؤذي إلى إضعاف الدولة وتفككها إذا ما تزامن ذلك مع تدخلات خارجية إقليمية ودولية مستغلة الوضع لمد نفوذها ولغاية تحقيق مصالح إستراتيجية وسياسية.

يتميز التركيب الأنثوغرافي في العراق بالتعدد والتنوع العرقي والإثني والديني، حيث يضم العراق قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويشكل العرب غالبية سكان البلاد بنحو 80%، كما تضم البلاد أيضًا قوميات أخرى أصغر مثل التركمان والآشورية والصائبة واليزيدية، الشبك و الأرمن والشركس، وبحسب «موقع الاستخبارات الأمريكية»، فإن العرب يشكلون ما بين 75% إلى 80%، بينما يمثل الأكراد نسبة تتراوح بين 15% و20%، وتشكل بقية القوميات والاثنيات نحو5[1]%.

وتشكل التركيبة الدينية "السنة – الشيعة" مجموعات رئيسية، حيث يستقر الشيعة في الغالب في الجنوب من العاصمة بغداد، والعرب السنة في الشمال والغرب،أما العاصمة بغداد فيختلط فيها السنة والشيعة[2]. ويتمركز الأكراد في إقليم كردستان شمال العراق بمحافظاته الثلاث السليمانية، أربيل ودهوك*[3]. كما تتداخل الفئات العرقية والمذهبية والدينية في بعض المحافظات بالشكل الذي يصح عدها نماذج مصغرة للتنوع الاثني مثل الموصل وكركوك[4]، حيث يقيم نصف المسيحيين في بغداد، وخمسهم في نينوى، والباقي يعيش في دهوك والبصرة وأربيل، ويقيم اليزيديون في نينوى، وبعضهم في دهوك، ويعيش نصف الصابئة في بغداد، وقد كان موطنهم الأصلي في ميسان وذي قار.

وقد ظهرت مشكلة "المناطق المتنازع عليها" بعد عام 2003، وتُعد من المشاكل المعقدة التي لم يتم التوصل إلى حلٍ لها طيلة المرحلة السابقة، وهذه المناطق موجودة على حدود إقليم كردستان مع المحافظات المجاورة لها (مثل: نينوى، وصلاح الدين،وديالى)*، وتختلف المواقف والادعاءات

---

[1]- أحمد الدباغ، بالأرقام والمناطق ..تعرف إلى خريطة التنوع الطائفي في العراق، ساسة بوست، 9 أكتوبر 2018، تاريخ التصفح :3أوت 2021، الرابط :https://rb.gy/02sm5 .

[2]– عادل اليابس، الجذور التاريخية والجيوسياسية للمسالة العراقية، الحوار المتمدن، العدد 6133، 2فيفري 2019، تاريخ التصفح: 31 جويلية 2021، الرابط :https://rb.gy/uz4qb .

*- أنظر الملحق رقم 6 "خريطة توزيع الاثني والعرقي في العراق ص 325، والملحق رقم8 "خريطة التوزيع العرقي والطائفي ومناطق تواجد النفط" ص 327.

[3]– رائد الحامد، العراق.. فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، 8 نوفمبر 2019، تاريخ التصفح :2أوت 2021، الرابط : https://rb.gy/ubqya .

[4]– أياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر ،العدد1،2010ص 146.

*- أنظر الملحق رقم 9 "خريطة المناطق العراقية المتنازع عليها" ص 328.

والروايات حول هذه المناطق بين العرب والأكراد، وكذلك التنوع الديموغرافي الموجود فيها الذي يتكون من عرقيات وديانات متنوعة[1].

يتبين من خلال دراستنا الجيوبوليتيكية للعراق والإلمام بمميزاته الجغرافية والإستراتيجية، أن العراق بلد فريد من نوعه وغني بمقوماته الطبيعية والبشرية، ما ممكنه الظفر باهتمام واسع من قبل العديد من القوى الدولية والإقليمية، واعتباره رقما مهما في حسابات الهيمنة والنفوذ الإقليمية. حيث أصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة.

وقد أدت التجاذبات والسياسات الدولية وحالة التنافس التي شهدتها الساحة العراقية دورها في التأثير في بناءه السياسي والاقتصادي وتركيبته الأثنوغرافية، إذ اضطرت أعداد كبيرة من قوميات عديدة إلى النزوح أو اللجوء خوفا من تردي الأوضاع الأمنية، والانقسامات السياسية والحروب الأهلية التي أنتجت حالة جديدة من التفكك المجتمعي على المستويين الاثني والمذهبي.

[1]– مثنى العبيدي، تحدي العودة: ملامح التحولات الديموغرافية في الموصل بعد هزيمة داعش، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،17جويلية2017، تاريخ التصفح: 3 أوت 2021، الرباط :https://rb.gy/v0zoc .

المبحث الثاني: التركيبة المجتمعية في العراق

يتسم البناء المجتمعي في العراق بالتعددية العرقية أو ما يعرف بالمجتمعات الفسيفسائية Mosaic، حيث تتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية وتتباين في أصولها اللغوية والعرقية والدينية، ويضاف لهذا التنوع التركيبة العشائرية للمجتمع العراقي. إذ يتكون الشعب العراقي من جماعات اثنية وطائفية يتخذ بعضها من وحدة الأصل العرقي هوية خاصة لجمع أفرادها (الأكراد – التركمان) ويتخذ بعضها من المذهب أوالطائفة الدينية هوية تشمل كل أنصارها (الشيعة – السنة – النصارى – الكلدان – اليزيدية– الصائبة) والبعض الآخر يتخذ من اللغة هوية مميزة تحفظ ثقافتها الخاصة وتضم أتباعها (السريان) وهذا يخلق في النهاية مركبا ثقافيا متنوعا[1]،حيث يعد المجتمع العراقي نموذجا مناسبا لدراسة التنوع العرقي والديني، اللغوي والثقافي، وهو التنوع الذي تتميز به المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط، منذ سنوات قديمة .

وتسعى الدراسة في هذا المبحث التعرف على طبيعة التركيبة المجتمعية العراقية وخصوصيتها الإثنية والعرقية والمذهبية واللغوية والثقافية .

المطلب الأول: طبيعة وتنوع التركيبة المجتمعية

يعتبر المجتمع العراقي من بين المجتمعات المعقدة من ناحية التركيبة المجتمعية، حيث يتألف من مجموع الشبكات العرقية والدينية والقبلية والتي تتفرع بدورها إلى مجموعات أخرى مذهبية وعشائرية. وقد كان العراق في السابق أحد أكثر المجتمعات متعددة الثقافات في الشرق الأوسط. حيث ازدهرت به مجموعة متنوعة من الأديان الأعراق والثقافات. ولا تزال أعداد كبيرة من المجتمعات المتميزة موجودة به، إلا أن التنوع المجتمعي في العراق آخذ في الاختفاء[2]، بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، والتي كانت سببا في هجرة الأقليات من العراق .

ينظر البعض إلى العراق على أنه المفتاح لفهم الاتجاهات السائدة في العديد من بلدان الشرق الأوسط، فهي موطن لمجتمعات دينية وعرقية مختلفة ومتنوعة تمتد بعضها إلى دول الجوار، حيث يتميز المجتمع العراقي بتعدد وتنوع أشكال وأنماط التعددية سواء أكانت تعددية أثنية أم قومية أم

[1]– محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، دار الجنان للنشر والتوزيع ،2016،ص 41.

[2] -Ali Mamouri,Diversity and religious pluralism are disappearing amid Iraq's Crisis,The conversation, 4 August 2014, the linck : https://rb.gy/rv0ac.

دينية ولغوية. فعلى الصعيد التعددية القومية يوجد في العراق عرب، وأكراد، وتركمان، والشبك*، فضلا عن التعددية الداخلية فيما بين المكوّن الواحد من بين تلك المكونات، فالعرب قبائل عدة و متنوعة، والأكراد أيضا مِلل متعددة، وكذلك التركمان والشبك[1].

يلعب الدين هو الآخر دوره في التركيبة المجتمعية المتعددة، فالملاحظ قد نجد من قومية واحدة تنوع واختلاف في التوجهات الدينية والمذهبية، كالقومية العربية التي ينحدر منها المسلمون الشيعة والسنة، والتي بدورها تتفرع إلى اتجاهات دينية ومذهبية تتباين من ناحية الشرائع و المناهج المتصلة بكل فرقة أو طائفة دينية،ويضم المجتمع العراقي في تركيبته المجتمعية الديانة المسيحية والتي بدورها تتباين مناهجها من فرقة طائفية لأخرى كالآشوريين والكلدانيين وغيرها من الطوائف التابعة لها، إضافة إلى مجموعة من المعتقدات التي تشكل مجموعات طائفية صغيرة كالطائفة الآيزيدية والصائبة، وتشكل كل من اللّغة والثقافة دورا مهما في فهم طبيعة التركيبة المجتمعية للعراق، حيث يتميز العراق بتنوع ثقافي ولغوي يرتبط بتنوع تركيبته العرقية والإثنية، فقد حافظت المجموعات العرقية على خصوصيتها اللغوية والثقافية كالسريانية و الكردية بالرغم من كل محاولات الإدماج في بوتقة ثقافة واحدة والتي تمثل الدولة الأمة.

تم إدارة التنوع المجتمعي في العراق وفق أنموذج الدولة الأمة لفترة طويلة من الزمن والممتدة من عام 1921إلى غاية 2003 بمضمون قومي علماني عربي، حيث استبعدت التقاليد الثقافية للجماعات السكانية المختلفة، كما ساعدت المصفوفة الثقافية والسياسية والدينية التي نشأت من الحضارات السومرية والأكادية والبابلية والآشورية والفارسية والعربية والعثمانية القديمة، في جعل العرب العرق المهيمن بين سكان العراق الحديث، تليها الأكراد والتركمان. فالتركيبة السكانية الحالية للعراق هي أمة متعددة الأعراق والأديان والطوائف، تعيش معًا في نفس المنطقة الجغرافية[2].

إنّ الطابع المتعدد للعراق دينيا كان أم عرقيا واثنيا لا يرتبط فقط بمسألة الحدود المحتفظ بها منذ عام 1920 والتي كانت سببا في خوض العديد من النزاعات لمختلف الحضارات التي مرت بالعراق لكن أيضًا هو ثمرة تاريخ قديم لكثير من المناطق التي يتكون منها هذا البلد، وهو تاريخ يفسر انتشار الأديان المختلفة بها (كالمسيحية واليهودية، الإسلام) ويروي أيضًا العديد من الخيارات اللاهوتية

* – أنظر الملحق رقم 6 "خريطة توزيع الاثني والعرقي في العراق" ص 325.

[1] – رسول مطلق ،التنوع الاثني في العراق: سوسيوبوجيا التعدد في الوحدة ،مجلة الآداب ،العدد 110، جامعة بغداد، العراق ، 2014، ص 473.

[2] -Hayder Al-khafaji,The role of ehnicities,religions and sects in Iraq, Al Bayan Center for Planing and studies,27/02/2021,the linck: https://rb.gy/nbdti.

المتباينة داخل الديانة الواحدة، مما يبرز الطابع المتعدد للدين[1]، والأمر ذاته لا يختلف من الناحية التعددية العرقية، فقد مرّ على العراق شعوب متعددة، استطاعت بناء حضارات مختلفة ومتعاقبة، وكذلك كان للإمبراطورية العثمانية دورا في استيطان قوميات جديدة بالعراق، والتي أصبحت جزء من التركيبة المجتمعية للدولة الحديثة، إذ يعود عمر ثلث حدود العراق إلى قرون من التاريخ القديم والثلثان الأخيران هما إرث من الإمبراطورية العثمانية وعواقبها[2].

ما يمكن قوله، هو أن العراق يشكل فضاء إقليميا تجتمع به العديد من الجماعات العرقية والدينية والثقافية واللّغوية،وأنه وبالرغم من التنوع في التركيبة المجتمعية العراقية،تظل التعددية الإثنية والعرقية هي النمط الأهم من أنماط التعدد الموجودة والسائدة في المجتمع العراقي، ويمكن القول إن المجتمع العراقي ليس فريدا في تنوع مكوناته، فهو مجتمع تعددي يشبه كثيرا المجتمعات الموجودة بالمنطقة[3]. ويمكن الاعتماد عليه لفهم الخريطة المجتمعية للعديد من دول المنطقة وأيضا يمكننا تتبع تاريخ بعض القوميات ودراسة سماتها ومميزاتها وحتى غاياتها السياسية بالمنطقة.

المطلب الثاني: الخصوصية الإثنية والعرقية في العراق

يتميز العراق بخصوصية إثنية وعرقية بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يعد مفتاح الخريطة الاثنية والعرقية بالمنطقة، إذ يضم أغلب المجموعات بها وأكثرها نفوذا وتأثيرا، وتمثل الأراضي العراقية خطاً فاصلاً في المنطقة بين الإسلام السني والإسلام الشيعي، بالإضافة إلى الانقسام بين العالم العربي والعالم الفارسي والعالم التركي، ويعود ذلك للمكانة الجغرافية للعراق التي جعلته يتوسط أكبر القوميات تأثيرا ونفوذا، أدت لبروز توترات مرتبطًة بالاختلافات "الإثنية" وحتى الدينية، فالمعروف أن العراق شهد ميلاد العديد من الحضارات والصراعات العرقية التي لا تزال تؤثر في حاضره ومستقبله، ولهذا فإن التنوع العرقي والإثني والمذهبي هو الطاغي على تعريف المجتمع العراقي.

أ–التنوع العرقي والإثني :

على مدار تاريخ العراق، كان التنوع العرقي والإثني السّمة المميزة للتركيبة المجتمعية ومجالا للتنافس وسببا من أسباب الصراع وأحد أهم العوامل الجوهرية والفاعلة في العلاقات السياسية الداخلية والخارجية، فقد نالت الأهمية العرقية والإثنية وخصوصيتها اهتمام رواد الفكر والسياسة والقوى الخارجية المؤثرة في المنطقة والباحثة عن منفذ لها للسيطرة في منطقة الشرق الأوسط.

[1] - Gérard François Dumont, L'irak face aux questions religieuses et ethniques, Académie de Géostratégiques , N44,2015, p14.
[2] - Ibid.

[3] – رسول مطلق، المرجع السابق، ص 473.

يتكون العراق من عدة إثنيات وقوميات وتعتبر القومية العربية ذات الأغلبية العظمى في البلاد، فهي تسكن في أواسط العراق وجنوبه وأجزاء من شماله، فالعرب الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يشكلون إلى حد بعيد جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها، فالعرب في العراق قسمان: العرب السنة والعرب الشيعة، وعرفت هذه القومية سلسلة من التنافس والصراع والانقسام، وقد بدأت حدة هذا الانقسام والتمايز خاصة مع فترة الحكم العثماني للعراق، أين اشتعل الصراع مع إيران الصفوية، والذي استمر مع الدول التي أتت من بعدهم، ومع أن حكام الدولتين من العرق التركي إلا أن تحول الدولة الصفوية أيام الشاه إسماعيل الصفوي للتشيع وعمله على تحويل المجتمع الإيراني إلى مجتمع شيعي بقوة السيف، ألقى بآثاره على الوضع في العراق من عدة جوانب، إحداها التأثير المباشر بعد احتلال بغداد عام 1508 ومحاولته فرض التشيع فيها كما فعل في إيران[1].وهو ما ساهم في خلق حالة من التوتر والصراع ومنفذ للتغلغل الإيراني.

كان العراق بلدًا متنوعًا إثنيًا منذ آلاف السنين، حيث يمثل الأكراد والآشوريون والتركمان أكبر ثلاث أقليات غير عربية في البلاد، ويعد الأكراد العرق الثاني المكوّن للتركيبة المجتمعية للعراق بعد العرب، حيث يمتد هذا العرق إلى دول الجوار، في كل من تركيا وسوريا وإيران، وقد نشأت بين الكرد في الدول المذكورة فكرة القومية الكردية، كرد فعل تجاه القوميات التركية والعربية التي بدأ الترويج لها منذ نهايات القرن التاسع عشر[2]، ولا تقتصر المشكلة هنا في محاولة الأكراد الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية في دولة غالبيتها العظمى من العرب، بل تكمن المخاوف في محاولات الانفصال عن الدولة العراقية والطموح في بناء وطن قومي للأكراد وإعادة ترسيم حدود بين الدول التي يدخل في تركيبتها المجتمعية الأكراد.

ظهرت المسألة القومية الكردية في أواخر الدولة العثمانية في الفترة 1908–1920، وبرزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى ووصول القوات البريطانية إلى العراق ونشوء دولة عربية حديثة فيه عام 1921[3]، وقد انتعشت الطموحات الكردية عام 1920عندما وقعت معاهدة "سيفر" بين الحلفاء التي جاء في موادها (62 و63 و64) النص على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان

[1]– أسعد سليمان، العراق: جذور الصراعات الداخلية ،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ملفات إقليمية، إسطنبول، تركيا، 4 ماي 2017، ص 14.

[2]– جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا ،19أوت 2017،ص 2.

[3]– عماد يوسف قدورة ،التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة1972– 1975)،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ، قطر،أكتوبر 2016،ص 4.

تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولا ثم الاستقلال*. إلا أن رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب أبقيا هذه المعاهدة حبرا على ورق، ثم جاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتقضي على الآمال الكردية، حيث تم تقسيم المنطقة وحسب الحدود المتعارف عليها الآن وبالتالي فقد تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وإيران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان (من أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق) وسوريا.

وبذلك شكل الطموح الكردي القومي محطة محورية في تاريخ العراق، وورقة ضغط للتدخل الأجنبي والتأثير في استقراره وبتركيبته المجتمعية، حيث كانت المطالب الكردية على مدار سنوات طويلة تستند على فكرة الانفصال وإقامة دولة كردية كبرى تقوم على وحدة العِرق الكردي، وقد تعارض هذا الطموح مع كل من العرب والتركمان على مناطق النفوذ في كركوك التي لا تزال محل خلاف.

ويحسب التركمان على أنهم ثالث المكونات العرقية في العراق، وتعود أصولهم إلى الشعوب الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، حيث استوطنوا العراق منذ القرن الأول الهجري، وكانت لهم أدوار مختلفة في تاريخه[1]،ويعيشون في المنطقة الفاصلة بين العرب والأكراد ويشكل السنة التركمان 50% من تركمان العراق، ينتشرون في كركوك ومدن الشريط التركماني في جلولاء والسعدية وكفري وسليمان بيك وينكجة وحمرين وتلعفر، بينما يمثل التركمان الشيعة أيضا 50 % ويشكلون غالبية في أقضية: طوز خرماتو وتلعفر وداقوق ونواحي أمرلي وتازة طوز خر وقرة تبة، بالإضافة إلى بلدات وقرى، مثل: البشير وبسطاملي، وقرى حول الموصل وأحياء كبيرة في كركوك وكذلك في خانقين وبلدروز وبدرة وجصان في محافظة ديالى[2].

*فيما يتعلق بالمناطق التي يسكنها الأكراد، تذكر معاهدة سيفر، في قسمها الثالث بعنوان "كردستان"، استقلالًا ذاتيًا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء دولة: "ستعد لجنة مقرها القسطنطينية، وتتألف من ثلاثة أعضاء على التوالي تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، وفي غضون ستة أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، حكماً ذاتياً محلياً للمناطق التي يسيطر عليها العنصر الكردي، تقع شرق من نهر الفرات جنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما قد يتم تحديدها لاحقًا ، وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين.

[1]– فارس الخطاب،الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية ،مركز الروابط للبحوث والدراسات، 11 جوان 2020، ص 3، الرابط : https://rb.gy/sycw .

[2]– فارس حسن المهداني، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها،ورقات تحليلية ،مركز الجزيرة للدراسات، 7يونيو 2021، ص 5، الرابط: https://rb.gy/gugk.

يتميز تمثيل التركمان بطابع إثنوديني أو اثنوطائفي متوزع على مروحة من الأحزاب والتيارات القومية والإسلامية؛ مثل الجبهة التركمانية العراقية برئاسة أرشد الصالحي، والإئتلاف التركماني برئاسة الشيخ محمد تقي المولى، وحركة الوفاء التركماني برئاسة فرياد عمر عبدالله طوزلو، وحزب العدالة التركماني برئاسة أنور بيرقدار، وحزب تركمن إيلي برئاسة رياض صاري كهية، وحزب الحركة القومية برئاسة حسام الدين، وحركة الإصلاح (كركوك) وممثلها عمار كهية والإتحاد الإسلامي لتركمان العراق برئاسة عباس البياتي[1].

وقد عانى التركمان بشكل خاص بوصفهم بقايا الأتراك العثمانيين، حيث كان الاستعمار البريطاني حريصا على إبعادهم، والتحريض ضدهم، إذ يقول سياسي تركماني: "إن الإنجليز نظروا إلى التركمان بوصفهم عملاء العثمانيين، لأن التركمان وقفوا ضد استعمارهم، حتى قيل إن ثورة العشرين بدأت من تلعفر، وارتكب الإنكليز مجازر بحق التركمان منها مجزرة 1920 في كركوك، ثم مجزرة ليفي في 1924[2]، كما استغلت قوى سياسية محلية هذه الفكرة وروجتها لأغراض سياسية، التي صارت فيما بعد جزءا من الريبة التي مارستها الأنظمة القومية التي حكمت العراق بحق التركمان[3].

عاشت الأقلية التركمانية خلافات مع الكرد بسبب محاولة كل أقلية السيطرة على إقليم كركوك من خلال ضمان الأغلبية به، ويعود جوهر الخلاف على كركوك إلى الهجرات التاريخية وسياسة التعريب التي شهدها الإقليم منذ القرن العشرين إضافة إلى أن الإقليم ذاته كان محل خلاف عراقي تركي حول أحقية كل منهما به، وتَركز وجود التركمان في مدينتا كركوك والموصل منذ الوجود العثماني إلا أن أعدادهم تناقصت مع هجرة العائلات الكردية من القرى المجاورة إليها مع الصناعات النفطية في المنطقة، وبهذا فإن العلاقات بين الأقليتين اتسمت بالتوتر والتوجس طيلة عمر الدولة العراقية، ويطالب التركمان بتشريع قانون "حقوق التركمان" واستحداث محافظات تلعفر وطوزخورماتو التي تسكنها غالبية تركمانية، فضلا عن منح محافظة "كركوك" وضعا خاصا لضمان الحفاظ على تعددية المدينة ووضع التركمان فيها، أو من خلال تحويلها إلى إقليم[4].

---

[1]– سعد سلوم، حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة تحليلية في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، جمعية الأمل العراقية ،العراق،2017،ص 132.

[2]– علي طاهر الحمود، تركمان العراق: قلق الهوية والاندماج ، دراسة تحليلية، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،أوت 2021، ص 11.

[3]– المكان نفسه.

[4]– سعد سلوم، المرجع السابق، ص 133.

ويعيش الشبك وهي إحدى الأقليات المتواجدة في شمال العراق، وتتكلم الطائفة الشبكية اللهجة القريبة من اللهجة الكورانية*، كما تدين بالدين الإسلامي شيعة وسنة، تسكن الطائفة الشبكية في مدينة الموصل والقوى والمناطق المحيطة بها وفي سهل نينوى وتسمى عند الكرد بـ(شبكستان) حيث أنهم ينتشرون في حوالي 72 قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، ومن ابرز الحركات والناشطين السياسيين هم الهيئة الاستشارية للشبك والشيخ محمد امين حاصود والسيد قصي عباس محمد[1].

ينسب الشبكيون إلى قبيلة الشبك الكردية، وقد كانت الدولة تعتبرهم من اليزيديين والصحيح أنهم ليسوا كذلك، وينسبون إلى القزلباش* والتركمان ولا يزال الاختلاف قائم عن أصولهم العرقية، وبعضهم سنة شافعيون، وبعضهم شيعة اثنا عشريون، وربما كان سلوكهم السري في وسط سني هو مدعاة للظن بأنهم من غلاة الشيعة الباطنيين، وقد تأثرت الكتابات حولهم في ذلك بمراجع ثلاث تسرعت في وصفهم بالباطنية وعدتهم من الأديان والمذاهب غير الإسلامية، وقد بلغ عددهم عام 2001 حوالي 90 ألف نسمة، واعتبروا في الإحصاء الرسمي لذلك العام من العرب، وعانى الشبك مند العهد الملكي إثر تعرضهم للاضطهاد الطائفي بسبب انتماء أغلبيتهم إلى المذهب الجعفري، فقد كانوا يتهمون بالروافض[2]*، وأيضا خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث اتهم بعضهم بولائهم لإيران وانتماءهم لحزب الدعوة الإسلامية .

مما سبق، يتميز التنوع العرقي بالمجتمع العراقي بخصوصية تاريخية، فهي نتاج تركة حضارية من تاريخ العراق العريق، كالأشوريين والبابليين، الكدانيين والسريان، وإرث الدولة العثمانية كالوجود التركماني والأرمني والشركسي وأن هذه التوليفة العرقية المتنوعة تتخللها اختلافات دينية ومذهبية، وهو ما ينفرد به المجتمع العراقي، فقد تظهر اختلافات دينية ومذهبية في عرقية واحدة، كالعرب والكرد

---

* اللهجة الكورانية: أو اللهجة الكردية الغورانية هي إحدى اللهجات التي يتكلمها الأكراد خصوصا في منطقة جبال هورامان بين العراق وإيران، تنتشر في مدن مثل حلبجة وكركوك وبردرش في العراق ومريوان في إيران.

[1]– سهيلة عبد الأنيس، الأقليات في العراق (دراسة في حقيقة وجودهم و واقعهم السياسي)، الحوار المتمدن،المحور المسألة القومية، العدد2921، 18فيفري 2010، تاريخ المشاهدة 2021/11/20، الرابط :https://rb.gy/d9l29 .

*– القزلباش: تعني ذو الرؤوس الحمراء، وهي مجموعة من الجنود الشيعة الذين عينتهم الدولة الصفوية في منصف القرن الخامس عشر ميلادي، وهم يتمركزون في الأناضول والمناطق الكردية.

[2]– هبة مجيد حميد، نبيل نعمان إسماعيل،علي طاهر الحمود، الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية دراسة سوسيولوجية ميدانية ،مجلة الآداب، العدد 128، العراق،2019، ص 491.

* الروافض: مصطلح قديم يطلق على الشيعة اثني عشر، ترجع أصلها لكلمة رفض، بسبب رفض الشيعة للخلفاء الراشدين .

والتركمان والكلدان وغيرهم، وهي نتاج تأثيرات وتغيرات عرفها المجتمع العراقي على مر عقود طويلة، هو ما سنتناوله في التنوع الديني والمذهبي.

ب–التنوع الديني والمذهبي:

يعد العراق الأغنى عربيًّا بتعدديته الدينية، ففيه يوجد (المسلمون، والمسيحيون، والمندائيون الصابئة، الأيزيدية،والزرادشتيون،والبهائيون،الكاكئية، واليهود) حيث يشكل التعدد الديني في البلاد عنصراً أساسياً من التركيبة الهوياتية العراقية، في حين أن الإسلام هو دين الأغلبية، فإن المسيحية واليهودية والمندائية وجدت موطنًا سابقًا في العراق، فكل مجموعة لها تراث فريد وارتباط بالعراق.

يوجد العديد من المواقع الدينية في جميع أنحاء العراق تشهد على تنوعه وأهميته كمركز للتنوع الديني والعرقي، ويمثل المسلمون الأغلبية ما يقرب من 95 ٪ من السكان. ومع ذلك، توجد معارضة قوية للغاية بين الشيعة والسنة.حيث يمثل الشيعة أكبر طائفة، حوالي 65٪ من السكان، يتواجدون بشكل رئيسي في جنوب البلاد، بالقرب من الحدود الإيرانية،أما السنة، فهم موجودون في الجنوب الغربي، ووسط وشمال كردستان العراق، أقل عددًا، حوالي 35 ٪ من السكان، بالإضافة إلى ذلك، يوجد في شمال البلاد، الأكراد السنة والجماعات العلوية واليزيدية والمندائية، كما يوجد على الأراضي العراقية أقلية مسيحية ويهودية[1].

ظلت خريطة العراق الدينية والمذهبية غنية بالتنوع إلا أن التعامل معها كان في إطار نموذج الدولة الأمة خلال الفترة الممتدة من 1921–2003، حيث كان يتم تذويب التنوع في هوية قومية واحدة، دون الاعتراف بتعددية المجتمع وتنوعه من الناحية الدينية والمذهبية في مؤسسات الدولة، وحماية خصوصيتها.

عرفت بعض من الأقليات تضييقا وتهجيرا كالأقلية اليهودية التي مرت هذه الأقليات بمراحل مد وجزر تبعا لطبيعة النظام والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق حيث أنها في أغلب الأحيان كانت تتأثر بالصراعات السياسية التي غالبا ما تتستر بشعارات القومية والدينية، بدأ الانسجام بين الطوائف في العراق في الانهيار في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كنتيجة للصراع السياسي بين الأيديولوجيات المتنافسة، بالتزامن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية.

لقد حصدت الإبادة الجماعية "سيفو"، التي بدأت في القرن التاسع عشر، أرواح ما يقرب من 250 ألف مسيحي آشوري في شمال العراق والمناطق المجاورة في تركيا وسوريا وإيران. في عام

[1] -Léa Lavaud,la diversité religieuse en irak,Institut de relations Internationales et stratégique,Observatoire géopolitique du religieux,juin 2021,p 2.

1933، ذبح حوالي 3000 آشوري في مذبحة "سيميل"[1] وكانت الحلقة الأكثر ألما وصدمة في تاريخ العراق متعدد الثقافات هي رحيل الجالية اليهودية. في غضون عقدين فقط، اختفت الأقلية اليهودية في العراق التي يبلغ قوامها 120 ألفًا، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من 26 قرنًا. قُتل العديد من اليهود العراقيين في سلسلة من الهجمات منذ الخمسينيات[2].

1- المسيحيون:

تُعَد المسيحية ثاني أكبر ديانة في العراق بعد الإسلام، وهي ديانة مُعترَف بها في الدستور العراقي الذي أسماهم الكلدوآشوريين، وتعني كل أقسام المُكَوِّن المسيحي من الكلدان، والآشوريين، والسريان الأرثوذكس (اليعاقبة)، والأرمن وغيرهم[3].وهم من أبرز الأقليات الدينية ذات التاريخ والحضارة التي تعود لآلاف السنين، يقدر تعدادهم بمليون نسمة يقطنون المناطق الشمالية في الموصل وأربيل ودهوك وكركوك والنصف الآخر منهم موزع في بغداد والبصرة وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة فقد عرف عنهم أنهم مسالمون وقد حصلوا في السابق على حقوقهم الدينية كاملة من خلال ممارستهم طقوسهم الدينية وانتشار كنائسهم في اغلب المناطق العراقية[4].

لا يمتلك المسيحيون العراقيون هوية موحدة أو متجانسة، لذلك من الصعب تحقيق اتفاق مسيحي على العديد من القضايا الحالية مثل مستقبل المناطق المتنازع عليها، وطبيعة تمثيلهم في البرلمان، وحدود حقهم في حرية المعتقد.حيث تنقسم الأقليات المسيحيّة في العراق وتصنف بشكل عام على شكل مجتمعات إثنو. دينية ذات أبعاد وانتماءات قومية، مثل أقليات الكلدان والسريان والآشوريين والأرمن، وهم في الوقت نفسه يتوزعون وينقسمون في انتماءاتهم الدينية على عدة مذاهب، مثل الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والسريان وغيرهم. حيث يتفرع مسيحيو العراق إلى عدة مذاهب، تشمل الكلدان(كاثوليك)، والآشوريين (نسطوريين)، والسريان الأرثوذكس، والسريان كاثوليك، والروم الكاثوليك، واللاتين كاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، والأرمن الكاثوليك، فضلا عن مجموعات صغيرة من الإنجيليين و البروتستانت والأقباط[5].

[1] - Ali Mamouri,op cit.

[2] - Ibid.

[3]– زيد عدنان الطائي، أقليات العراق في العهد الملكي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2016، ص 21.

[4]– سهيلة عبد الأنيس، المرجع السابق.

[5]– فارس الخطاب، المرجع السابق، ص4.

وتظهر هذه الانقسامات بشكل واضح في اختلاف الأهداف والرؤى، ففي حين لم تكن للمسيحيين أية نوازع سياسية بانفصال أو حكم ذاتي يعبر عن خصوصياتهم الدينية أو الثقافية، عدا حادثة أو مذبحة الآثوريين، إذ كان للآشوريين طموح من أجل نيل الحكم الذاتي، وطالبوا بالفعل في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإقامة دولة لهم في شمالي العراق باعتبارهم يملكون حقا تاريخيا في المنطقة[1]، وهو ما أدى إلى تعرضهم لعمليات يمكن وصفها بشبه إبادة جماعية أهمها مجزرة "بلدة سيميل" في 11 أوت 1933 في العراق، التي راح ضحيّتها مئات المدنيين المسيحيين، وتلاها نفي قادتهم من العراق مثل نفي "مار شمعون" و"يوسف مالك"، وكذلك هاجر الكثير من هؤلاء المسيحيين إلى سوريا وأوروبا، ومع حصر القضية وحصول نوع من الاستقرار النسبي للمتبقين منهم حتى قيام النظام الجمهوري عام 1958،لتبدأ مرحلة جديدة من الهجرة بعد اندلاع الصراع بين الحكومة المركزية والحركة الكردية عام 1961، واشتدادها بعد وصول القوميين إلى الحكم بعد انقلاب عام1963[2]. فبالرغم من تمتعهم ببعض الحقوق السياسية في فترة الحكم الجمهوري، ومنها تمثيلهم بواقع وزير أو وزيرين، وكان يمثلهم أربعة أعضاء في البرلمان، إلا أن العنف ضدهم لم ينته فقد ارتكبت مجزرة أخرى في 19جوان1969، سقط من جرائها العشرات في قرية صوريا، كما دمرت 120قرية في عملية الأنفال[3].

فمنذ نشأة الدولة العراقية، لم يرحب الآثوريين* بالنظام الجديد، بسبب مخاوفهم من زوال الحماية البريطانية، وتوجس من خصومهم الأكراد فضلا عن قيام دولة عربية، سيعيدهم حسب اعتقادهم إلى خلفيات العداء المترسب في ذاكرتهم مع العثمانيين المسلمين[4]، فقد شّكلت علاقة بريطانيا بالأقليات في العراق ومنهم الآثوريين أهمية كبيرة في السياسة البريطانية، ولاسيما خلال حقبة الانتداب البريطاني على العراق، فكانت تلك الأقليات ورقة ضغط تمارسها بريطانيا على الحكومات العراقية

[1]– أحمد سوسة، ملامح من تاريخ القديم ليهود العراق ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع،2001، ص60.

[2]– ماجد حسن علي، انحسار الوجود وفقدان الهوية، هجرة مسيحي العراق وسوريا بين مواقف التشجيع والرفض، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية 2أبريل 2019،ص6.

[3]– حسين قاسم محمد الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي، الجلسة العلمية الرابعة العلوم الإنسانية والمسألة الدينية ،جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص 410.

*الاثوريين أو الاشوريين: هم مجموعة قومية دينية مسيحية تسكن في شمال مابين النهرين في العراق وسوريا وتركيا وايران.

[4]– دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق، محنة الحاضر وقلق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص ص 19–130.

المتعاقبة لإخضاعها لسياستها المرسومة في العراق، وقد استخدمت الآثوريين ضد الكرد والعرب[1]، كما استخدمتهم كقوة عسكرية مساعدة لحماية الصناعات النفطية، وأيضا قامت بتشييد معسكرات تجميعية، وتشكيل كتائب منهم بعد أن جلبتهم إلى مدينة بعقوبة. لذا فإن العراقيين عربا و أكرادا، لم ينظروا إلى الوجود الآثوري في العراق نظرة القبول، فالمشاعر الوطنية كانت ترفض قبولهم لأنهم في رأي الغالبية العراقية كانوا أدوات بيد الإنجليز لضرب الحركة الوطنية وتثبيت أقدام المصالح البريطانية في العراق[2].

أثرت الأوضاع الداخلية التي عرفها العراق على وضع الأقليات المسيحية التي التزمت بالعزلة في بداية عمر الدولة، فكانت الأحداث التي عاشتها العراق من صراعات داخلية (بين الجيش العراقي وقوات البشمركة الكردية، الانقلابات السياسية) سببا في نزوحها وهجرتها وخيارها البقاء في العزلة، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مشاركات سياسية مسيحية فردية تماشيا مع نمو الحركات والأحزاب السياسية كالحزب الشيوعي والديمقراطي لكنها لم تكن تعبر عن الأقلية المسيحية ومطالبها وأوضاعها، غير أنه مع وصول حزب البعث إلى الحكم تم تبني سياسات جديدة اتجاه الأقليات في حل مشكلة التنوع الديني والعرقي، والحفاظ على خصوصياتها وإتاحة لها المجال للتعبير عن هوياتها الفرعية ضمن الأطر الوطنية العرقية، كما تم الاعتراف الرسمي بوجودها في الدستور المؤقت الذي أصدرته الحكومة 16 جويلية 1970 والذي فتح صفحة جديدة مع الآشوريين كإعادة تسمية الموصل باسمها الآشوري القديم، و توجيه الحكومة دعوة رسمية للزعيم الآشوري المنفى وبطريك كنيسة المشرق "المار شمعون ايشان".

2- اليهود :

تشير الدراسات التاريخية إلى أن أقدم وجود ليهود العراق يعود إلى السبي الآشوري (السبي البابلي الأول)*في القرن الثامن قبل الميلاد، وقد أخذت أعدادهم في التزايد في العهد البابلي على إثر الحملة التي قادها "نبوخذ نصر" من سنة 586 ق.م (السبي البابلي الثاني). ومنذ العهد البابلي والوجود اليهودي في العراق مستمر ومتواصل حتى احتلت الجالية اليهودية العراقية مكانة مرموقة بين سائر الجاليات اليهودية الأخرى، إذ أصبحت في عصر التلمود مركزاً لليهودية وموجهاً دينياً وروحانياً ليهود الشتات في العالم كله ولعصور متوالية، وذلك عن طريق مراكزها العلمية الشهيرة في نهر "دعه"

[1]- باهر حسين شاكر الشباني، مسيحيو العراق 1958-1968 دراسة تاريخية ،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة القادسية كلية التربية، قسم التاريخ ،2018،ص ص 40-41.

[2]- دهام محمد العزاوي، المرجع السابق، ص ص 19-130.

* السبي البابلي الأول: يطلق عليه أيضا المنفى البابلي وهي فترة من تاريخ اليهودي تم فيه أسر يهود مملكة يهودا القديمة على يد نبوخذ نصر الكلداني في بابل حيث قام نبوخذ نصر بإجلاء اليهود من فلسطين مرتين.

و"صورا" و"بومباديتا"، فقد احتوى العراق المركز الروحي لليهود قرابة ألف عام، وكان رأس الجالوت البابلي* هو المرجع الأكبر ليهود العالم، وفيه نشأت أولى الأكاديميات اليهودية وأهمها، وفيها مزارات ومراقد اليهود[1].

شكل يهود العراق وحدة متجانسة عكس الطوائف اليهودية في المجتمعات الأخرى، فلم تكن هناك هجرات يهودية إلى المنطقة عدا ما كان يأتي من فارس، حتى موجة السفارديم التي غطت الإمبراطورية العثمانية وقفت عند أبواب العراق. وهذا ما أدى إلى محافظتهم على أصالتهم وتقاليدهم الحضارية مدة طويلة، بعد أن أسسوا في أرض بابل فكرهم الديني وأساطيرهم[2]. وعلى الرغم من محافظة اليهود العراقيين على هويتهم المجتمعية، فإن هذا لم يمنعهم من أن يكونوا مواطنين أصليين، أو من أن يندمجوا في المجتمع العراقي اندماجا كاملا، إذ شكلوا جزء لا يتجزأ من تاريخ العراق الحديث اجتماعيا وثقافيا، وتركوا بصمتهم وتأثيرهم في نواحي متعددة من الحياة فيه[3].

أصبح اليهود أقلية صغيرة ولكنها مهمة وتركزوا إلى حد كبير في بغداد وحولها، ولكن مع صعود الصهيونية، انتشرت المشاعر المعادية لليهود على نطاق واسع، وأدى هذا التوتر في النهاية إلى مذبحة فرهود* الهائلة في يونيو 1941، غير أنه مع قيام دولة إسرائيل في عام 1948، هاجر معظم اليهود هناك أو في مكان آخر[4].حيث أثارت "حادثة الفرهود" قلقا عميقا في النفسية العامة ليهود العراق، ويجمع كل من كتب في تاريخ العراق الحديث أن حادثة الفرهود كانت نقطة تحول تاريخية في وضع الطائفة اليهودية[5]، نتج عنها معضلة كبيرة في المجتمع العراقي وبدأت الشكوك والكراهية في

---

* رأس لجالوت البابلي: منذ أن استقر اليهود في بابل، كانو يوكلون بأمرهم عميدا يرجعون إليه في أمورهم عميدا يرجعون إليه في أمورهم ، وكان اليهود يطلقون على هذا العميد رأس الجالوت.

[1]– سعد سلوم، المرجع السابق، ص121.

[2]–رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، الجزء الأول، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2016، ص 373.

[3]– عباس شبلاق، هجرة أو تهجير، ظروف وملابسات هجرة يهود العراق ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ماي 2015، ص7.

*– مذبحة فرهود: هي أعمال عنف ونهب نشبت في بغداد واستهدفت سكان المدينة من اليهود عام 1941، خلال احتفالهم بعيد الشوفوعوت اليهودي ، وقد وقعت هذه المذابح بعد الفوضى التي أعقبت سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني، راح ضحيتها 175 قتيل 1000جريح ودمر حوالي 900منزل لليهود.

[4] -Muayad Baqer Mohammed Alfahham,Review on Sects and Religions in History of Iraq , International Journal of Islamic Business & Management, Volume 4, No. 1, 2020,p5.

[5]– هشام ملاك، الصهيونية في دولة عربية، يهود العراق في أربعينات القرن العشرين، الحوار المتمدن، العدد 6506،4 مارس 2020، تاريخ المشاهدة :2021/12/26، الرابط :https://rb.gy/z32ps .

أوساط اليمين العراقي لليهود اتجاه الحكومة، خاصة وأن وجهاء الطائفة كانوا قد رحبوا بالوصي ومجموعته عند عودتهم إلى العراق بعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني. ونما شعور بين المثقفين اليهود بأنهم مرفوضون من المجتمع، وبدا ذلك خاصة في أوساط الشباب الذين أدار العديد منهم ظهره لقيادة الطائفة التي كانت تحاول التصرف بحكمة وهدوء، فانبعثت بينهم فورة ثورية اتخذت اتجاهين، أحداهما قومي قادهم إلى الحركة الصهيونية والآخر اشتراكي قادهم إلى الحزب الشيوعي الذي كان قد وطّد قواعده في كافة أنحاء العراق حينها بثبات، فانضم الكثيرون إلى صفوفه وأصبح بعض منهم قياديين فيه، وفضّل آخرون الهجرة إلى الغرب وخاصة إلى بريطانيا[1].

وقد سعى الأعضاء اليهود في الحزب الشيوعي العراقي إلى تأسيس "عصبة مكافحة الصهيونية"، كمحاولة لمواجهة تلك الحملات الإعلامية القومية والرسمية، والحد من الهجرة والتهجير، وتأثير المنظمات الصهيونية بين يهود العراق[2] وقد جاء في اجتماع العصبة 1945 « إن الصهيونية خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب، وعلى وحدتهم القومية، ونحن نتصدى لمكافحتها علانية، ونعمل ذلك لأننا يهود، ولأننا عرب بنفس الوقت [3] ».

وهكذا ركز الصراع الرئيسي بين الصهيونية والشيوعية في أواخر الأربعينات على السيطرة والنفوذ على أجيال الطائفة اليهودية الشابة والتأثير فيها، وقد نجحت الصهيونية في خلق حالة من التوتر في المجتمع العراقي، وإغراء الشباب المهمش للهجرة إلى إسرائيل، فكانت الهجرة الكبيرة 1950–1951، التي أطلق عليها "شموئيل موريه"* اسم الهجرة الجماهيرية ليهود العراق[4].

ظل الجدال حول هجرة اليهود من العراق قائما إلى يومنا هذا، فبينما يعتقد أنصار الحركة الصهيونية أن خروج اليهود الجماعي من العراق كان حتميًا بسبب الاضطهاد، يعتقد آخرون أن يهود العراق كانوا أكثر الأقليات اليهودية العربية اندماجًا، وكان تهجيرهم هو تنفيذ مؤامرة بين القوى الاستعمارية (بريطانيا) والنازية والاتجاهات السياسية القومية العربية والصهيونية، فضلا عن تواطؤ زعماء سياسيين عراقيين مما أدى إلى فقدان أحد أكثر مكونات الطبقة الوسطى ديناميكية وحيوية في العراق[5].

---

[1]– هشام ملاك، المرجع السابق.

[2]– رشيد الخيون، المرجع السابق، ص 336.

[3]– المكان نفسه.

* شموئيل موريه: أديب وباحث يهودي من أصل عراقي.

[4]– رشيد الخيون، المرجع السابق، ص352.

[5] -Saad salloum ,Our Religious Diversity Media and minorities Issues in Iraq, Denmark - Copenhagen 2019 p21.

3- الصابئة المندائية :

هي طائفة دينية قليلة العدد من حيث المنتسبين لها، يتواجدون في واسط والبصرة، كما يتواجدون في جنوب إيران، ويقولون عن أنفسهم أن دينهم أقدم الديانات السماوية أي أنهم يوحدون الله، ويقدسون الأجرام والنجوم والكواكب، والشمس، ومجاري المياه. ويطلق عليهم تسمية نصارى يوحنا المعمدان(يحي بن زكريا) لإتباعهم التعميد في ممارساتهم الدينية[1] ويطلق اسم الصابئة المندائيين على أتباع النبي يحيى عليه السلام، وهو آخر أنبيائهم كما يرجعون أصل ديانتهم إلى النبي آدم عليه السلام، أهم كتاب عندهم "الكنزربا"، معبدهم يسمى "المندي" ولهم طقوسهم وعباداتهم الخاصة بهم كالصلاة و الصوم، وعاداتهم كالزواج والطلاق والتعميد والمعاملات[2].

عاش الصابئة على الأنهار في جنوب العراق، ومناطق الأهواز في بلاد فارس (إيران)، حيث كانت امتدادًا جغرافيًا واحدًا، وأشهر المدن التي سكنوها هي "البصرة" ومدينة "الطيب بميسان" ومدينة" العمارة" و"الكحلة" و"المجر الكبير" ،"المشرح" و"الناصرية" و"سوق الشيوخ" ومدينة "مندي" و"واسط"، ومن هذه المدن، انتقل بعضهم إلى العاصمة بغداد، حيث بدأوا الهجرة في أوائل القرن العشرين، ومع انتقال قيادة المجتمع المندائي في أواخر الخمسينيات إلى بغداد، أصبحت العاصمة المدينة الأكثر تمركزا للصابئة، وانتقل آخرون لأسباب اقتصادية إلى مناطق جديدة أخرى، مثل الديوانية والأنبار وكركوك[3].

كان المندائيون بدون تمثيل أو هيكل مؤسسي للمجتمع، لكن في بداية الثمانينيات، بدأوا في بلورة الهوية الدينية والثقافية للأقلية ضمن إطار مؤسسي، لذلك تم تشكيل ثلاثة مجالس لتمثيل المندائيين (المجمع الروحي، مجلس العموم ومجلس الشؤون)[4].

اختار الصابئة المندائية الانزواء والانغلاق الديني للمحافظة على تراثهم وخصوصياتهم الهوياتية لفترات طويلة، وأيضا بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له على فترات متعاقبة فضلا عن ضياع وحرق الكثير من الكتب التي تتحدث عن تاريخهم[1].

---

[1]- عبد الحميد الأرقط، دور الأقليات الدينية في المجتمع العراقي خلال العهد العثماني1517-1917 ،أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الوادي ،2019-2020،ص255.

[2]- المرجع نفسه، ص 254.

[3] -saad salloum,opcit,p28.

[4] -Ibid,p29.

لم تعترف السلطات الرسمية العثمانية بالصابئة المندائية كطائفة مثل باقي الطوائف كاليهود والكثير من الطوائف النصرانية، بل يمكن القول أن معاملتها اتسمت بعدم الاكتراث، وربما يعود ذلك لقلة عدد أفراد هذه الطائفة من جهة، وعدم وجود مطالبة أو ضغط للاعتراف بها وبحقوقها[2]، كما لم تعادي السلطات العثمانية طائفة الصابئة مثل ما حدث مع اليزيديين، فلم تعاملهم بسوء ولم تصدر في حقهم أي فتوى تهدر دمائهم، وعليه عاشت الطائفة في سلام لم يعكر صفو حياتهم أو ممارستهم لطقوسهم الدينية أي عائق[3].

4- الكاكانية:

هي مجموعة دينية كردية، ظهرت كطريقة صوفية في القرن السابع الهجري، ثم شابتها تحولات كبيرة لتصبح عقيدة دينية خاصة، وقد بدأت كتنظيماً اجتماعياً عفوياً قائماً على الشباب والفروسية، ثم دخل إليها مزيج من الأفكار والعقائد المستمدة من التصوف والتشيع المتطرف والمسيحية والفارسية، وهي ليست ديناً أو مذهباً خاصاً ولكنها خليط من الأديان والمذاهب، ولعلها حركة باطنية سرية، وأصل التسمية الكاكائية تعني بالكردية الأخ، ويحيط بعقيدتهم الكثير من التكتم، لذلك أصبحت مثارًا للاتهامات والأساطير، ويقطن عددهم الأكبر في إيران، فيما يُقدَّر عدد أتباع هذه الطائفة الدينية في العراق بنحو 200 ألف شخص يعيشون في كركوك وعلى ضفاف نهر الزاب الكبير في منطقة الحدود العراقية الإيرانية، وأيضًا في" ديالى" و"أربيل" و"السليمانية" و"الموصل" وتقع أماكنهم المقدسة في العراق وإيران[4]، ولهم مزارات يشاركهم فيها العلويون مثل مزار سلطان إسحق، ومزار سيد إبراهيم، ومزار زين عابدين، ولم يتم ذكر الكاكائيين رسمياً كدين مستقل في الدستور العراقي بشكل رئيسي لأن غالبية هذه المجموعة تريد الحفاظ على سرية عقيدتهم، فتم تسجيلهم كمسلمين في بطاقات الهوية الوطنية الخاصة بهم.

---

[1]– سهير عباد الكبيسي، الصابئة والتركمان والمسيحيون الأكثر استضعافا في العراق، دراسة الأقليات في بلاد الرافدين، البيان،12 مارس 2010، تاريخ المشاهدة :11 جانفي 2022، الرابط :https://rb.gy/w6d6l .

[2]– عبد الحميد الأرقط، المرجع السابق، ص 293.

[3]– المكان نفسه.

[4] - Nazdar Qurdat ,Dilshad Jaff ,Hashem M .Karami,The struggle of Ethno-religious Miniroties in Iraq :the caseof Kaka'is,Journal of underrepresented and minorirty progress,volume5,Issue2,2021, p149.

5- البهائية :

البهائيون هم إحدى الأقليات الدينية الأصغر، وهم واحدة من أحدث الديانات في العالم المعاصر،ظهرت بإيران كانشقاق على "الإحسائية الشيخية"*، ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق نظرًا لأنهم يخفون هوياتهم ويخشون إعلان دينهم علنًا، فلا توجد تقديرات دقيقة لعددهم ،ومع ذلك يقدر مجتمعهم أن لديهم حوالي 1000 تابع في جميع أنحاء العراق[1] يتوزعون على مختلف المحافظات لاسيما في بغداد والبصرة والسليمانية، وهم أتباع ديانة نشطت لفترة محدودة في العراق خلال القرن التاسع عشر، قبل أن ينتقل مركزها إلى خارجه.

يعاني البهائيون من عدم الاعتراف الرسمي بهم كإحدى الأقليات الدينيّة في العراق، ولا توجد إحصائيات رسميّة عن أعدادهم، بسبب التشتّت الذي يعيشونه جراء الخوف الشديد من البطش بهم من قبل مجهولين[2]. ففي عام 1970، صدر القانون رقم 105 المعروف باسم "حظر نشاط البهائيين". وتنص مواده على أن أي شخص يروج للدين البهائي، وينضم إلى أي منتدى بهائي، أو أي حزب يعمل من أجل الترويج للبهائية أو يدعو إليها بأي شكل من الأشكال، سوف يُسجن، كما أمرت بإغلاق جميع المنتديات، ووقف جميع الأنشطة البهائية، وتصفية جميع الأموال والأصول البهائية، ومصادرة جميع الوثائق والأوراق البهائية[3].

6- الأيزيديون :

يعد الأيزيديون من بين أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق، دون وجود انتماء عرقي محدد، حيث يتوزعون على أرجاء الإقليم، لكن غالبيتهم الساحقة تعيش في العراق، وتحديدًا في قضاء سنجار ومناطق أخرى في نينوى وكذلك في محافظة دهوك المجاورة بنينوى وفي مناطق أخرى، فهم خليط من الأكراد والعرب والفرس والأتراك، وهم بذلك يتكلمون عدة لغات.

تعيش الأغلبية الساحقة للأيزيديين في العراق، وتتراوح إحصاءات هذه الأقلية العراقية بين 500,000 و700,000 نسمة، يتوزعون في محافظة نينوى/الموصل: قضاء الشيخان، وبعشيقة، وبحزاني، وشنكال (سنجار)، وزمار، والقوش، ومحافظة دهوك: شاريا (سميل)، ومجمع خانك ومنطقة

*- الإحسائية الشيخية: هي مدرسة فكرية قريبة من الإثني عشرية، مؤسسها أحمد بن زين الدين الأحسائي في القرن الثامن عشر.

[1] -saad salloum,op cit,p37.

[2]- حسين قاسم محمد الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي، الجلسة العلمية الرابعة العلوم الإنسانية والمسألة الدينية ،جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة و الخليج العربي، ص413.

[3] -saad salloum ,op cit,p37.

ديره بون[1] ، تحصن الأيزيدية في وادي لالش بشيخان وهم يعتقدون أنه قلب العالم، وجبل سنجار في الموصل بشمال العراق وتنتصب أماكنهم المقدسة بين الوديان[2]، تتمركز في شمال وشمال غرب العراق وتحديداً في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل (120 كم) وفي محافظة شيخان بعض قرى ومناطق قضاء تل الكاف وقضاء بعشيقة وزاخو، مناطق سميل بمحافظة دهوك[3].

تتكون معتقداتهم الدينية من مزيج العناصر المسيحية والإسلامية والغنوصية* والزرادشتية*. لا يُعرف الكثير عن دينهم، ليس فقط لأن عدد أتباعهم منخفض، ولكن أيضًا لأنها كانت قائمة منذ فترة طويلة على التقاليد الشفوية، ولم يتم تسجيل معتقدات الديانة الأيزيدية في الكتب المقدسة حتى نهاية القرن التاسع عشر[4]. ومع ذلك، يشير كل شيء إلى أن هذه الديانة تعود على الأرجح إلى القرن الثاني عشر حيث أن ضريح الشيخ عدي (1073–1162) في لاليش (محافظة نينوى العراقية) في جبال سنجار هو أحد مراكز الحج الرئيسية للأيزيديين، فقد أسس الشيخ عدي، المولود في لبنان في البقاع، بالقرب من بعلبك، في القرن الثاني عشر الأخوية الصوفية للعدوية ويعتبره الايزيديون، الذين يؤمنون بالذهان، بمثابة تناسخ للإله ملاك الطاووس[5].

إن المجتمع الأيزيدي مجتمع مراتبي، تتوزع المهام الدينية والاجتماعية بين مراتبه الروحية والدنيوية، فلكل مرتبة لها مهامها وصلاحيتها و تتمثل في:(مير ميران أو أمير الشيخان، شيوخ الدين، البيرات*، القوالون*، الكواجك*[6]).حيث يتم تنظيم المجتمع الأيزيدي وفقًا للطبقات الاجتماعية والرتب،

---

[1]– فارس الخطاب، المرجع السابق.

[2]-رشيد الخيون، المرجع السابق، ص 152.

[3] -saad salloum,op cit,p25.

*- الغنوصية: هي مصطلح حديث يطلق على مجموعة من الأفكار والمعارف من الديانات القديمة التي انبعثت من المجتمعات اليهودية في القرنين الأول والثاني الميلاديين. اعتبر الغنوصيون أن الكون المادي هو انبثاق للرب الأعلى الذي وضع الشعلة الإلهية في صلب الجسد البشري.

*– الزرداشية: تعد واحدة من أقدم الديانات في العالم التي ما تزال طقوسها تمارس حتى اليوم في مناطق عديدة منها بعض مناطق كردستان العراق وما حولها. تنسب الى مؤسسها زرادشت، وكانت الديانة الرسمية للامبراطوريات الميدية والاخمينية والساسانية .

[4] -Gérard-François Dumont,L'Irak face aux questions religieuses et ethniques, Géostratégiques, N44,Avril 2015 ,p23.

[5] -Ibid.

*– البيرات: رجال الدين، وهي الطبقة الأساسية في الهيكلة الدينية الأيزيدية .

*– القوالون: أو رتبة الكالا وهم رجال الدين المرتلون للنصوص الدينية ويصحبون الطوافات بالسناجق.

*– الكواجك: هو رجل الدين المتزهد في المعبد وهو العراف الذي يقف على الأسرار الدينية.

[6]– رشيد الخيون، المرجع السابق، ص 181.

على غرار نظام الطبقات الهندي، في الأعلى يوجد المير (الأمير والزعيم العلماني) وبابا الشيخ (الزعيم الروحي) وتحتها مباشرة أربعون شيخا مقسمة إلى ثلاث فصائل هي العدني والشمسانة والقطاني وهناك أيضًا أربعون بيرًا، مكلفون بتنظيم الشؤون الدينية للأتباع، ويطلق على التابعين، أو الأيزيديين العاديين، اسم مريد، ولا يمكن أن يتزوج المريد من أعضاء فصول شيخ وبير[1].

عانى الأيزيديون من محن قاسية، حيث كان المجتمع الأيزيدي ضحية للعديد من الهجمات العنيفة والملاحقات القضائية على مر التاريخ، ويمكن تتبع العنف المنظم ضد المجتمع اليزيدي حتى الإمبراطورية العثمانية، عندما تم استهداف الأيزيديين بحملات التحويل القسري والعنف الديني، وغالبًا ما يزعم الأيزيديون أن مجتمعهم قد تعرض لما لا يقل عن 72 محاولة إبادة جماعية، ومن الصعب تحديد ما إذا كان هذا الرقم دقيقًا من الناحية التاريخية، ومع ذلك، فإن كونك ضحايا للملاحقة القضائية والإبادة الجماعية هو عنصر مهم في الهوية الأيزيدية المشتركة ورواية المجتمع[2].

تعرض الأيزيديون لعدة حملات عسكرية من الجيش العراقي لأسباب مختلفة، من أهمها مسألة استيطان القبائل العربية والمسلمة في مناطقهم، الأمر الذي أدى إلى قيام ثورات عدة ضد الحكومات العراقية المتعاقبة، ولاسيما في منطقة سنجار، أهمها وأبرزها الحركات المسلحة في المدة 1925-1935، بقيادة الزعماء الأيزيديين المعروفين، مثل "داوود الداوود" و"حمو رشو"، التي كانت تطالب بإعادةالأراضي[3]، ولاسيما حركة التمرد في عام 1964 التي أدت نتائجها إلى دفع الحكومة العراقية إلى وضع خطط وبرامج طويلة الأمد من أجل السيطرة التامة على أي تمرد أو حركات مستقبلية من الأيزيدية وذلك لضامن الاستمرار في توطين العشائر في مناطقهم في الفترات اللاحقة[4]، وكانت الفترة الأصعب عندما بدأت المحاولات الرسمية لنظام حزب البعث في تعريب الأيزيدية، وذلك بفتح (المكتب الأموي) في بغداد 1969 الذي أصبح مسؤولاً عن نشر الدعوة التي تشير إلى أن الأيزيدية أصولهم عربية، وكانت تحظى بدعم حكومي استمرت في عملها إلى 1981 [5].

[1] -Dave van Zoonen ,Khogir Wirya ,The Yazidis Perceptions of Reconciliation and Conflict ,Middle East Research Institute,Iraq,2017,p8.

[2] - Ibid,p9.

[3]- ماجد حسن علي، الهجرة القسرية للأقليات الإثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق: دراسة حالة الأقلية الأيزيدية بعد 2014، مجلة سياسات عربية، العدد4، مارس 2021، ص 27.

[4]– المكان نفسه.

[5]– خضر دوملي، الأيزيدية في كردستان العراق و تحديات البقاء، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 5 أكتوبر 2021، تاريخ المشاهدة :2022/01/23، الرابط : https://rb.gy/r0c69.

سعت الحكومة العراقية إلى تسمية الأيزيدين بالأمويين، من دون ذكر لتسميتهم الشائعة، وذلك في بيان صادر عما يسمى بمكتب إدارة شؤون الأمويين في العراق ببغداد 1960، الذي نشرته جريدة الثورة العراقية بعددها 661 وجاء فيه « إن المكتب يعمل لإدارة الدعوة العربية وإظهار عروبة الأمويين في شتى المجالات الرسمية والشعبية»[1] ، ولم يعترف الدستور العراقي بالأيزيدية كدين إلا في 2005 وذكره في دستور2005 ضمن الأقليات الدينية المادة (2/2)، وأقر تمثيلهم ضمن ديوان الأوقاف المسيحية والأديان الأخرى[2].

شكلت السياسات التي مورست على الأقلية الأيزيدية تحديا كبيرا حيث كانت سبباً في تغيير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، من خلال حملات التعريب والترحيل، إذ قامت السلطات العراقية بترحيل أهالي (121) قرية للأيزيدية في سنجار وإسكانهم في (12) مجمع قسري وترحيل أهالي (62) قرية للأيزيدية في أقضية شيخان وتكليف وزاخو للفترة 1974–1987 وإسكان العشائر العربية في مناطقهم وخصوصاً عشائر اللهيب، والجبور والمتيويت والحديدية[3]، وبذلك أثر عاملان في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأيزيديين في العراق : أولا هويتهم كأقلية عرقية دينية في نظام الحكم في العراق، وثانيا النزاعات الجارية على الأراضي والتنافس على الموارد بين بغداد وأربيل[4].

وتمثل الزرادشتية إحدى الأقليات الدينية القديمة بالعراق والتي لا توجد إشارة حديثة في الوثائق والتشريعات الرسمية العراقية، باستثناء ما ورد في الدليل الرسمي للعراق لعام 1936 الذي أشار إلى وجود عدد «مجوس» في العراق وهو اسم أتباع الديانة الزرادشتية، فمن المعروف أن الزرادشتية (نسبة إلى مؤسسها الزرادشتية) هي إحدى الديانات القديمة لشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الكردي، ولا يزال بعض أتباعها يعيشون في كردستان العراق[5].

من خلال القراءة في المكونات الدينية للأقليات العراقية، والتي توضح طبيعة تشكل التعدد الديني للمجتمع العراقي وتاريخ كل منها، وكذلك تبين الصعوبات التي واجهتها خلال محاولات لبناء الدولة العراقية، نجد أن الحكومات المتعاقبة الملكية منها والجمهورية لم تراع طبيعة التعدد للمكون الديني للمجتمع العراقي في تكوينها ولا خصوصية كل أقلية دينية حيث غلب المكون السني– الشيعي على التركيبة العراقية المجتمعية في مفهومها الديني من خلال سيطرة مشهد الصراع السياسي بينهما

[1]– رشيد الخيون، المرجع السابق، ص 163.

[2]– هبة مجيد حميد، نبيل نعمان إسماعيل ،علي طاهر الحمود، المرجع السابق، ص 493.

[3]– خضر دوملي، المرجع السابق.

[4] -Dave van Zoonen ,Khogir Wirya,op cit,p8.

[5] -saad sallou ,op cit,p31.

على مر تاريخ العراق الحديث، وبالتالي ظلت الأقليات الدينية الأخرى على الهامش وضحية لذلك المشهد ولتأثير البيئة الخارجية على الداخل العراقي وعلى خيارات الأنظمة السياسية.

ت– التنوع الثقافي واللغوي

إنّ هذه التشكيلة الفريدة من التنوع الديني والطائفي والقومي، أضفت على المجتمع العراقي من جهة غنى وحيوية ثقافية واجتماعية، لكنها من جهة أخرى جعلت من الصعب توحيد هذا المجتمع ضمن أنماط كلاسيكية من العلاقات، مثل تلك التي كانت سائدة في باقي الدول العربية [1]، إذ يحتاج فهم التنوع الثقافي في العراق إلى مراعاة المتغيرات التي تدعو إلى إعادة التفكير في بناء الدولة نتيجة للمتغيرات الجديدة التي لم تكن مفهومة في فترة تشكيل دولة العراق قبل الحرب العالمية الثانية، ولاسيما فيما يتعلق بالهوية الثقافية في المجتمع العراقي متعدد الثقافات[2].

وُصِف العراق بأنه متحف للثقافات القديمة والمتنوعة، حيث تعكس تركيبته المجتمعية تلاحق حضارات مختلفة تركت ترسباتها من خلال خليط بشري من الأعراق وخلفيات لغوية وانتماءات دينية مختلفة، وعادات وتقاليد جعلت من المجتمع العراقي خليط فسيفسائي متميز، وينعكس التنوع الثقافي أحيانًا في الاعتراف بالتركيبة المجتمعية من خلال الاعتراف بالتعددية اللغوية والدينية، فاللغة واحدة من أهم العوامل ذات الصلة التي تساهم في التنوع الثقافي للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ويشكل بروز التعدد اللغوي بشكل خاص، تحديا للأنظمة السياسية الديمقراطية، مند ظهور المفاهيم التقليدية للديمقراطية، وغالبا ما يفترض وجود مظاهر متجانسة لغويا كما تجسدت في النموذج الكلاسيكي للدولة القومية، فقد ورد في الدستور الملكي الصادر في 21 مارس 1925 بنص المادة السادسة عشرة للطوائف المختلفة إذ يمكنها من تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة، والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا[3].

إن التنوع الثقافي في المجتمع العراقي شابه الكثير من الضرر والأذى بسبب السياسات التي كانت تنتهجها أنظمة الحكم التي تعاقبت على إدارة الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، وإن كان

---

[1]– التنوع القومي والديني، أوراق ديموقراطية، مركز العراق لمعلومات الديموقراطية، العدد الثاني،2005، ص 10.

[2] -Ziyad Abdulqadir,The cultural diversity of contemporary Iraq in the light of security threat and conflicts between its components,Journal of Scientific papers"Social Development and security , vol 11,No3,2021,p73.

[3]– محمدعباس محسن، التحولات السوسيوسياسية لوضع الأقليات في العراق– مثاقفة قانونية مرتبطة بالمجتمع الأيزيدي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،2021، ص55.

ضررها بدرجات متفاوتة بين نظام وآخر[1]. حيث هيمنت الثقافة العربية خاصة في الإطار الرسمي (في المدارس والمؤسسات الحكومية والمطبوعات، إلى غير ذلك من آليات التعبير والإفصاح الثقافي) مقابل تهميش لبقية الثقافات الأخرى مثل: الكردية والسريانية، التي تعكس ذاكرة أقليات وأيضا مكونات في بنية المجتمع العراقي كالأيزيدية والصابئة والشبك[2] ،ويعود أساس المشكل في الكيفية التي تم بها بناء الدولة العراقية حيث تم تغليب ثقافة اثنية دون مراعاة طبيعة التركيبية المجتمعية للعراق، وتخطى الدستور العراقي لعام 1925 ذكر اللغات الإثنية كلغة رسمية فالمادة (17) نصت: "اللغة العربية هي اللغة الرسمية باستثناء ما ورد في القانون" كنوع من تجاهل لغات الأقليات العرقية مثل الأكراد والتركمان والأشوريين،فكل مجموعة من هذه المجموعات العرقية تتحدث لغتها، الكردية والتركمان والسريانية على التوالي[3].

منذ تأسيس الدولة عام 1921، وهي تعمل على ضمان " ثقافة" تدافع عن امتيازاتها ووجودها السياسي بغض النظر عن التأثير الاجتماعي أو تطور ونمو المجتمع من خلال الثقافة[4]، إذ يمكن القول أن الثقافة في زمن الدولة الملكية كانت ثقافة منمطة وموجهه وفقا لإرادة المنتصر السياسي على الرغم من وجود الكثير من الحركات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي بدأت تؤثر على المجتمع وهنا نخص بالذكر ظهور اليسار العراقي متمثلا في الحزب الديمقراطي الوطني والحزب الشيوعي العراقي اللذان عملا على نشر الثقافة الجديدة وتبني الأفكار الحديثة بعيدا عن تأثير ثقافة الدولة ونموذجها الخاص[5].

بعد زوال الدولة الملكية بدأت الجمهورية تستعيد قدرة التعدد الثقافي والسياسي من خلال نموذج الأمة العراقية بالشكل الذي يضمن المشاركة والتواجد السياسي والثقافي للمختلف العراقي، من خلال التشكيلة الأولى لحكومة "عبد الكريم قاسم"* التي ضمت الكثير من التيارات السياسية والثقافية في ذلك

---

[1]– مروان ياسين الدليمي، التنوع الثقافي وسلطة الأيديولوجيا..القومية والدين والمذهب، القدس العربي ،26 جوان2015، تاريخ التصفح :2022/01/30، الرابط :https://www.alquds.co.uk .

[2]– المكان نفسه .

[3] -Abbas Anbori,the comprehensive policy to Manage the Ehnic languages in Iraq,p4, in linck : https://rb.gy/avvzh.

[4]- وليد المسعودي، مسار التنوع الثقافي في العراق، الخوار المتمدن ، العدد 2721، 2009، تاريخ التصفح :2022/01/25، الرابط :https://rb.gy/bxlq5 .

[5]- المرجع نفسه .

* عبد الكريم قاسم : أول رئيس وزراء في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958، وقد شغل منصب رئيس وزراء العراق مابين 14 جويلية 1958 وحتى انقلاب 8 فيفري1963، حيث أعدم في اليوم التالي.

الوقت بالرغم من أن هذه الحكومة الجديدة كانت تملك الكثير من التحديات والمعوقات، تلك التي تتحدد في وجودها العسكري وفي ثقافة الفرد وهيمنته على جميع القرارات السياسية والاقتصادية[1]، فمن المهم جدًا معرفة أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين التنوع اللغوي والسياسة العامة وأن هناك تأثيرًا كبيرًا لحماية اللغات العرقية على السياسة في العراق[2].

استطاع الأكراد على المدى الطويل الحصول على حقوقهم، وتم تعديل دستور عام 1968 واستقرت مادة جديدة في الدستور المعدل في عام1970 وهي المادة الجديدة (7) "(أ) اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة (ب) اللغة الكردية رسمية (إلى جانب اللغة العربية) في مناطق الأكراد "[3] بحيث تعترف هذه المادة باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية ، ولكن فقط في المنطقة الكردية. لذلك فإن استخدامها كلغة رسمية يخضع لقيود على النوع الإقليمي.

كما تعد كل من التركمانية والسريانية لغتين رسميتين في الوحدات الإدارية حيث يكون عدد السكان المعنيين كثيفًا[4]، وقد نص الدستور على أن نطاق مصطلح "اللغة الرسمية" يشمل نشر الجريدة الرسمية باللغتين، والخطب والاتصالات، والمراسلات والوثائق الرسمية، أو التعليم العام. يمكن اعتماد لغات رسمية أخرى على مستوى المنطقة أو المحافظة إذا قرر السكان ذلك عن طريق الاستفتاء، كما كفل الدستور حق العراقيين في تعليم أبنائهم بلغتهم الأم، مثل التركمان والسريان والأرمن في المؤسسات التعليمية العامة[5].

لم يكن التنوع الثقافي واللغوي العراقي محل صراع وجدل، إلا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ما أدى إلى طرح عدة تأويلات عن أسباب إخفاق الأنظمة السابقة في إدارتها لهذا التنوع وضمان تحقيق التعايش والاندماج ضمن ثقافة جامعة تعبر عن الهوية الوطنية.ثمة عدة محاولات لتفسير إخفاق تلك الحكومات لتحقيق الاندماج نحو الهوية الوطنية، ومنها إتباعها لآليات وسياسات قسرية لم تراع من خلالها خصوصية كل هوية ثقافية في عملية الاندماج أو تهميشها لثقافات بعينها، ما حدا إلى تفرعها بدل اندماجها أمام كل أزمة سياسية أو أمنية كانت تواجهها في طريقها لذلك، فمشكلة العراق تكمن في طبيعة تنوعه الثقافي والعلاقة بين هذه المكونات ضمن الحيز السياسي للدولة

[1]– وليد المسعودي، المرجع السابق.

[2] -Abbas Anbori, op cit,p8.
[3] -Ibid ,p4.
[4] -Nathalie Bernard-Maugiron, op cit ,p 29.
[5] -Ibid.

العراقية، ونظرة هذه المكونات لثقافتها الفرعية في ضوء أهمية الدين أو العرق أو الانتماء الطائفي والذي يجعل من الهوية الوطنية هوية لم تتبلور بعد[1].

هكذا، يتجلى من خلال دراسة لتركيبة المجتمعية للعراق من الناحية العرقية والدينية والثقافية، وتتبع لظروفها منذ نشأة الدولة العراقية، أن للظروف الدولية أنذاك لعبت دورا كبيرا في بلورة الواقع المجتمعي العراقي، فالدولة العراقية هي وليدة لتجاذبات سياسية بين قوى إقليمية ودولية أثرت في تركيبتها واستقرارها. حيث شكلت الضغوط الخارجية والنابعة من البيئة الخارجية والمتمثلة في جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، ضغوطا داخلية مردها التوليفة الاجتماعية الناجمة عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد ضمنها، كما كان لاستقرار الدولة السياسي والأمني تأثير كبير في إثارة الاضطرابات الطائفية ونشوء الصراعات الداخلية.

[1]– وليد عبد جبر، إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية – العراق أنموذجا– دراسة اجتماعية – تحليلية، مجلة الآداب، العدد 119، كانون الأول2016، ص 241.

المبحث الثالث: الواقع الأمني والسياسي في العراق بعد عام 2003

احتل العراق منذ سنوات صدارة الدراسات الأمنية نظرا لأهميته الجيوسياسية وتأثيراته الأمنية والسياسية، فكثيرا ما وقف العراق ضد الطموحات الإيرانية في التمدد غربا باتجاه المتوسط، سواء في عهد الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية، كما مثل جزءا أساسا من ميزان الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث شارك في جميع الحروب العربية مع إسرائيل التي اعتبرته دوما خطرا كبيرا على أمنها ووجودها[1]، لذا لعب الوضع الأمني والسياسي للعراق دورا هاما في بلورة الوضع الأمني والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

المطلب الأول: الواقع الأمني والسياسي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي

شهد العراق منذ تأسيسه تغيرات جوهرية أثرت على استقراره الأمني والسياسي، وقد كان لخياراته السياسية الأثر الأكبر في بيئته الداخلية وعلاقاته الخارجية، حيث أدت الحربين اللتين خاضتهما العراق إلى إحداث تغيرات كبيرة أصابت المتغير الأمني في بيئته المجتمعية وأثرت على دوره السياسي وحاولت تحييده كقوة إقليمية مركزية بالمنطقة، وكان التهديد الأكبر لاستقرار العراق حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عليها، وأدت لانهيار مؤسسات الدولة العراقية ومن تم دخولها في مرحلة من الفوضى والصراع الطائفي .

لعب العراق على مرّ السنوات الماضية من القرن العشرين دورا محوريا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الدور اصطدم بطموح المنافس التقليدي الإيراني، خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية ومحاولة تصديرها لدول الجوار من خلال البوابة العراقية والسير باتجاه تنفيذ الإستراتيجية الإيرانية العليا، وتحريضها للمعارضة الشيعية، الأمر الذي ساهم في نشوء حرب بين البلدين، والتي أثرت بقوة في تماسك المجتمع العراقي بتأليب وتحريك الشيعة والأكراد للثورة ضد النظام العراقي.

أثرت الحرب العراقية الإيرانية بعمق على ميزان القوى الاجتماعي في كلا البلدين من خلال محاولة كلا الطرفان استهداف الأقليات في الجهة المقابلة من أجل عملية التقويض، فاستهدفت إيران الأكراد في حين استهدف العراق العرب في محافظة خوزستان وإقليم بلوشستان[2]، كما شكل حشد إيران

[1]– مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،سبتمبر 2015، ص1.

[2]-Bruce Riedel, What's Iran revolution meant for Iraq?,Brookings,January24,2019,the link: https://rb.gy/kuscj.

للمجموعات المعارضة الشيعية العراقية دينامية حاسمة في الحرب، وهي دينامية استمرت لعقود تلت. فقد قدمت طهران الدعم للمجموعات المعارضة الأخرى، لكنها صبت تركيزها على إطلاق حملة تمرد شيعية داخل العراق، مشجعة بذلك انشقاق الكثيرين عن الجيش العراقي ومحاولة إطلاق انتفاضة لدى سكان ذوي الأكثرية الشيعية.

وبالرغم من أن هناك رأي سائد، يعتبر أن العراق خرج منتصرا من صراع عسكري أدى إلى ما يقارب المليون قتيل على امتدادا الثماني سنوات، وفي حقيقة الأمر، لقد أنهت بغداد الحرب وهي تتمتع بالقوة وتعاني في نفس الوقت من الاستنزاف، حيث دمرت الحرب المنشآت النفطية والاقتصادية للعراق[1]، وتجاوزت ديون العراق 100 مليار دولار فكان الرئيس العراقي "صدام حسين" يقول: "أنه لعب دور الدرع الواقي لإخوة العرب في مواجهة الخطر الفارسي وعليها أن تقدم له المساعدة لسداد الديون"[2] كما كان للحرب أثر اجتماعي، فقد أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان نتيجة القهر السياسي وتحطيم البنية الأساسية المادية والخدماتية [3].

وكان القرار الأسوأ من الحرب على إيران هو خطوة العراق نحو غزو الكويت الذي جلب تداعيات عليه وعلى المنطقة والعالم ولم تتوقف بعد، فقد كان الاحتلال لحظة تاريخية للولايات المتحدة تنتظرها بلهفة، بل أنها استدرجت النظام السياسي العراقي والمنطقة إلى تلك اللحظة التي تتيح لها السيطرة العسكرية على منطقة الخليج العربي، والتحكم بالنفط، ومن تم الهيمنة على العالم[4] .

فتم عزل العراق وحصاره اقتصاديا وسياسيا، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم661، إذ سعى العالم إلى مقاطعة العراق اقتصادياً وسياسياً[5]، مما أفقده مكانته الإستراتيجية وقوته الإقليمية، حيث كانت هناك خسائر اقتصادية وأخرى سياسية من تدمير البنية التحتية والتكنولوجية والتصنيعية العراقية لمجمل المرافق والمنشآت والمشاريع، إضافة إلى دعم حركات التمرد من خلال تقطيع أوصال العراق

---

[1]– بيار سالينجر، واريك لوران:حرب الخليج :الملف السري ،ط 11، دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991، ص7.

[2]– حسن احمد ابراهيم، نورة علي جياد ،تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت1999، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد2 ،2020، ص2.

[3]– كاظم حبيب :الخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق المأساة والمهزلة في عراق اليوم،برلين، فرنسا، 2000، ص40.

[4]– كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفرابي، بيروت ،لبنان، جانفي 2013، ص 18.

[5]– حسن أحمد إبراهيم ، نوره علي جياد ، المرجع السابق، ص7.

حسب خطوط الطول والعرض التي تقطنها المكونات الطائفية والعرقية في الشمال والوسط والجنوب[1]، كل هذا أثر على قوة النظام واستقراره الداخلي، مما أفقده القدرة على مواجهة التحديات والتي أبانت على ضعفه في إحكام سيطرته على الأقليات العرقية والدينية، حيث وجدت في تلك المرحلة فرصة لتغيير واقعها وفرض طموحها وذلك من خلال فرض حظر طيران على المجال الجوي العراقي في منطقتين في شمال وجنوب البلاد، وهو ما أدى لتقليص السلطة السيادية للدولة العراقية على أراضيها[2]، حيث فقد العراق جزء كبير من أراضيه خاصة في الشمال، وذلك بعد قبوله التواجد العسكري الأمني المنطوي إليه لإنشاء جيوب أمنية للأكراد، وحملها بعيدا عن سيطرة الدولة العراقية ذاتها.

تعطل دور العراق وتأثرت مكانته مما أفقده المناعة الأمنية في مواجهة الجارتين إيران وتركيا، واللتان تمكنتا من استغلال الحالة العراقية بعد الهزيمة لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية على حساب العراق، وهذا ما أدى إلى اختلال توازن القوى لصالح الدول الغير العربية على حساب المنطقة العربية، وبدأت إيران وتركيا في اختراق المنطقة العربية واستغلالها[3]، ففي السابع من يونيو 1995 اجتاحت القوات التركية المناطق الحدودية العراقية الشمالية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.وهي ظاهرة جديدة لم تجرؤ تركيا على خوضها منذ إعلان اتفاقية لوزان في منتصف العشرينات، بسبب قوة الدولة العراقية إقليميا ودوليا أنذاك[4].

فمن قدر العراق الجيبولتيكي أن يكون في محيط إقليمي مضطرب، والذي يمثل عامل ديناميكية لمؤشرات الاستقرار الداخلي في العراق[5]، فعملية التفاعل الداخلي للعراق تتفاعل مع التداعيات السلبية لمكانته الجيوبولتيكية في محيطها الإقليمي والدولي[6]، وقد أدت الحروب التي عرفها العراق إلى اندلاع

---

[1]– صالح خلف صالح ،آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية 1988–2008، دراسة ماجستير في العلوم الجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ،كلية الآداب ،قسم العلوم السياسية ،2010 ص 106.

[2]– سابينه ريدل، العراق ميدان صراع لقوى خارجية ,Forschungs- Politik,Horizonte،،المجلد 4، العدد2020،3،3، ص 3.

[3]– الخترس، فتوح وآخرون:الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن 19الى مطلع القرن 20،ط1،عالم المعرفة: الكويت،1995، ،ص 644.

[4]– هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2013، ص 116.

[5]– علي زياد العلي، توظيف أبعاد القوى الجيوبوليتيكية للعراق في محيط إقليمي مضطرب، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ،21سبتمبر 2019، تاريخ التصفح 2022/02/21، الرابط :https://rb.gy/cp1mq .

[6]– علي زياد العلي،المرجع نفسه.

صراعات اجتماعية وسياسية بلغت ذروتها في الأبعاد السياسية الحاسمة التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا باندلاع الحرب. من نمو للخطاب الإسلامي الملتهب والذي انبثق في أعقاب الثورة الإيرانية؛ والرد البعثي المقلق في وجه الانتفاضة الشيعية والكردية في العراق، إذ بلغت الانتفاضة الكردية أهدافها في محاولة انفصالها على الحكومة المركزية مع فقدان العراق لقوته العسكرية في الحرب الخليج الثانية وإنهاكه اقتصاديا.

المطلب الثاني: الوضع السياسي والأمني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 منعطفا مهما في تاريخه، فقد تحول العراق إلى ساحة صراع بين مختلف القوى النافذة والطامعة والتي أثرت بشكل مباشر على أمنه واستقراره ونسيجه المجتمعي وزادت الأوضاع اضطرابا. فقد أدى الاحتلال الأمريكي لتفكيك هياكل ومؤسسات الدولة العراقية وضياع هيبتها، فتمثلت أهداف الإستراتيجية الأمريكية من خلال احتلالها للعراق في :

- إضعاف العراق وذلك بجعله دولة لا مركزية فدرالية.
- السيطرة على نفط العراقي والإشراف على خصخصة مريحة لها[1].

تمثلت الركائز الأساسية للهيمنة الأمريكية على العالم هي سيطرتها على احتياطيات النفط "العالمية" المتركزة في الخليج العربي[2]. لذا فإن إعادة تشكيل الشرق الأوسط يعد أمرًا محوريًا لنجاح هذا المشروع، حيث لم يلب الوجود العسكري الأمريكي بعد الحرب الخليج الثانية طموحات إدارة بوش وهو ما استدعى تطوير مقاربة جديدة للسيطرة على المنطقة من خلال آليات جديدة[3]، ففي تقرير حول أمن الولايات المتحدة في مجال الطاقة برئاسة "ديك دشيني*" فبراير2001 جاء فيه، أن أحد الأهداف الأولوية لواشنطن أن يكون لها منفذ أفضل للثروات الطبيعية في الخليج، ويرى الدكتور "نيقولا سركيس"

---

[1]- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007، ص ص 131- 132.

[2] -Raymond Hinnebusch, The American anvasion of Iraq : causes and consequences ,Perceptions, Spring 2007,p10.

[3]- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية إيران العراق سورية لبنان أنموذجا، المركز العربي للدراسات والأبحاث ،لبنان، بيروت، أبريل 2015،ص 159.

* ديك دشيني: ريتشارد بروس ديك دشيني هو سياسي ورجل أعمال أمريكي وأحد أبرز صقور إدارة جورج بوش الابن، شغل منصب نائب الرئيس في إدارة بوش2001، أدار حملة بنما العسكرية وحرب الخليج الثانية وأحد مهندسي الحرب على العراق.

مدير مركز الدراسات النفطية في باريس أن الكلام عن منفذ أفضل لا يمكن أن يعني سوى السيطرة والرقابة على نفط الخليج[1] من خلال العراق، كما لخصت هذه الأبعاد الإستراتيجية "كوندليزا رايس" مستشارة الأمن القومي حينها وكاتبة الدولة للشؤون الخارجية فيما بعد في قولها " إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية، يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية و ملاحقة الأولويات الأساسية[2].

سعت الولايات المتحدة لتفكيك بنيان الدولة العراقية، وتأسيس لسلطة التحالف المؤقتة بقيادة "بول بريمر"، والذي حل الجيش العراقي وكيانات أخرى تابعة للدولة، وأنشأ مجلس حكم عراقي يتألف من قادة عراقيين مختارين بعناية قريبين من الولايات المتحدة لتقديم المشورة لسلطة التحالف المؤقتة ومساعدتها، تم ترقية هذا المجلس في سبتمبر إلى حكومة؛ حيث لم يكن لهذه الحكومة سلطة مستقلة لكنها كانت تابعة لاتفاق السلام الشامل، وفي مارس 2004 أُعلن عن دستور عراقي مؤقت، تمت صياغته بالاشتراك بين سلطة التحالف المؤقتة والقادة العراقيين الجدد[3].

أدت تلك الإجراءات إلى تفاقم الوضع الأمني والسياسي من خلال حل الجيش العراقي، وفشل الحكومة الجديدة في إعادة بناء قوة أمنية عراقية حيث سُمح للميليشيات الطائفية بملء الفراغ وخلق بذلك عشرات الآلاف من المقاتلين ذوي الخبرة[4]، وبالمثل، أدى تطهير البيروقراطية واجتثاث البعث من مؤسسات الدولة إلى حرمانها من المسؤولين ذوي الخبرة وخلق أعداد هائلة من العاطلين عن العمل والساخطين، إلى جانب سوء إنفاق أموال إعادة الإعمار خارج العراق وتبديدها من خلال الفساد ومنح امتيازات الهائلة للمقاولين الأجانب، والاعتراف الأمريكي الصريح بنيتها الحصول على قواعد عسكرية دائمة في العراق، ومحاولتها انتهاك لاتفاقية جنيف، لخصخصة وبيع أصول النفط العراقي للمشترين الغربيين.

أدت كل هذه السياسات أدت إلى تغيير نظرة الشعب العراقي لسلطة الاحتلال فوفقًا "لأنتوني كوردسمان"، الخبير الأمريكي الأول في أمن الخليج، ارتكبت الولايات المتحدة "أخطاء إستراتيجية" متعددة فقد خططت للحرب التي أرادت خوضها ضد الجيش العراقي المنهك، وليس ضد تمرد طويل الأمد. وتوقعت واشنطن حربًا سريعة غير مؤلمة على حد تعبير "جورج باكر"[*]. ويضيف "كوردسمان"

[1]– عبد الكريم العلوجي، المرجع السابق، ص ص137–138.

[2]– زروقة إسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011عبر ثلاثية :الريع، الهوية والمساواة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية،جامعة المسيلة ،المجلد 6، العدد2،2021،ص 218.

[3] - Faleh A.Jabar,op cit, p4.

[4] - Raymond Hinnebusch ,op cit ,p 17.

[*]-جورج باكر: كاتب وصحفي وروائي أمريكي.

إن أكبر خطأ دفع العراقيين ضد الاحتلال كان خطأه في إدارته للأوضاع بعد إسقاط النظام ويشير محلل آخر إلى خطة بيع نفط العراق كمحرك رئيسي للتمرد[1]، حيث عززت سياسات الولايات المتحدة من الانقسامات الطائفية بالاعتماد على الأكراد ضد العرب والشيعة ضد السنة وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات العرقية والطائفية في الهيئات الحاكمة التي اختارتها[2].

خلف الاحتلال الأمريكي حالة من الفوضى والصراع العرقي سادت العراق وخاصة بغداد*، إذ أدى قيام قوات الاحتلال الأمريكي بسياسات حولت المجتمع العراقي إلى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية، وهو ما اقترن بالفوضى وعدم الاستقرار والانفلات الأمني، نتيجة لغياب قوة أمنية عراقية موحدة مما أدى إلى انزلاق العراق فعليًا إلى حرب أهلية طائفية تركزت بشكل أساسي على بغداد. قادت إلى طرد عشرات الآلاف من العائلات من بغداد وأكثر من مليوني شخص خارج البلاد، مثل هذا الصراع أكبر أزمة لنزوح لاجئين في المنطقة منذ عام1948 بلغت نحو7611780 نازحا وأكثر من2252218 نسمة خارج البلاد وفق ما أفادت به البيانات الصادرة عن دائرة شؤون الهجرة والمهجرين العراقية لعام 2020[3] ، وقد أدى استمراره إلى إضعاف الميول الوسطية و عكس مسار التقدم السياسي[4] في ضعف مؤسسات القوة الناشئة لمواجهة التدخلات الإقليمية العدوانية والتي سبقت الصراعات الحالية الغزو الأمريكي، لكنها تفاقمت بسبب الديناميكيات التي نشأت بسبب سوء إدارة الاحتلال والسياسات الانتقالية المعيبة[5]، كما أدت الحرب الأمريكية إلى إحداث تغيرا في موازين القوى الإقليمية والمحلية، حيث اعتبرت لدى قوى معينة على أنها مكاسب وفي ذات الوقت تحمل مخاطر محتملة، وهو ما فرض التعامل معها بأساليب دفاعية وأيضا هجومية وصلت إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبما أفضى إلى جعل حالة عدم الاستقرار السياسي بمثابة خيار استراتيجي في تعاملاتها الخارجية[6] .

---

[1] - Raymond Hinnebusch, op cit ,p18.

[2] - Ibid,p19.

*- أنظر الملحق رقم 12" العراق بعد الاحتلال الأمريكي" ص331 والملحق 13" تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق"ص332.

[3]- حسام صبار هادي،عدنان عناد غياض العكيلي، الأبعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 2، العدد 2022،45،ص 882.

[4] -Faleh A.Jabar,Iraq four years after the US led invasion, Carnegie ,Endowment for International peace,july2007,p2.

[5] -Ibid,p1.

[6]– علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية،جامعة واسط ، العراق،العدد41، الجزء2،أكتوبر 2020، ص 206.

ساعد الوضع الأمني والسياسي العراقي الهش، ووسط انقسام عرقي وديني وتكريس لمفهوم الطائفية في مؤسسات الدولة الحديثة إيران من الاستفادة من أوضاع العراق المضطربة، وفرض نفوذها على الساحة السياسية العراقية، وعملت على تقديم الدعم اللوجستي والمادي للمكون الشيعي لإحكام سيطرته على مقاليد السلطة بالعراق ضد المكون السني، وبهذا غدت العراق منطقة نفوذ إيرانية.

حققت سياسات طهران نجاحا كبيرا، وفر لإيران درجة غير مسبوقة من النفوذ على حساب الولايات المتحدة وجيران العراق العرب[1]، وللحفاظ على هيمنة الشيعة على النظام السياسي، اتبعت إيران استراتيجيات طائفية في العراق لتشجيع الوحدة بين الجماعات السياسية الشيعية، مذكية نار سياسات الهوية الطائفية، ومشجعة على عملية سياسية مستقطبة حسب التوجهات الطائفية[2].

تعتبر المرحلة التي مر بها العراق بعد الاحتلال الأمريكي من أخطر المراحل وأكثرها تعقيدا، فقد أدى التطور السريع وعدم الاستقرار الواضح الذي بات يعاني منه المجتمع العراقي سياسيا وأمنيا وحتى مجتمعيا إلى الوصول لطريق مسدود في الكثير من الأحيان أعاد إنتاج الأزمات التي تسهم في تفجير الأوضاع وخروجها عن السيطرة، ومن ثم غياب الاستقرار والأمن وعدم الوصول إلى الشكل النهائي والثابت لنظام ومجتمع عراقي مستقر[3] والصعوبة في إعادة هيكلة الدولة وبناءها وفق أسس ديمقراطية، وبهذا ظلت تلك العراقيل تحول دون إعادة الاستقرار والأمن بالعراق وعودته لمكانته الجيوسياسية والسياسية في خريطة الشرق الأوسطية الجديدة بسبب المأزق السياسي والأمني والمجتمعي ووقوعه تحت سيطرة قوى دولية وإقليمية.

---

[1]– معهد أمريكان أنتربرايز ،النفود الايراني في المشرق العربي، مصر والعراق وأفغانستان، ت:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،جوان 2012، ص 5.

[2]– المرجع نفسه،ص 26.

[3]– محمود الشناوي، المرجع السابق، ص 52.

المطلب الثالث: إشكالية بناء الدولة العراقية

يعاني العراق منذ العام 2003 العديد من المشاكل التي تعيق بناء نموذج الدولة الحديثة، سواء كانت داخلية منها، الصراع الطائفي والمحاصصات الاثنية والقومية، والتي أدت إلى تكريس مبدأ اللامساواة في توزيع الثروة، أو التدخلات الخارجية وجعل العراق ساحة دولية للاعبين دوليين وإقليميين[1] ،وتحول العراق بعد الغزو الأمريكي 2003 إلى نموذج للدولة الهشة والمخترقة، فظل يحتل ترتيبا متقدما في ترتيب الدول الفاشلة على مستوى العالم حتى عام 2009،كما احتل المركز الرابع بين عامين2005 و2006، ثم تقدم ليحتل الترتيب الثاني في 2007، ورغم تحسن هذا الترتيب ليصبح الخامس في سنة 2008 ثم التاسع في2010، إلا أنه يظل بهذا الترتيب بين أكثر عشر دول فشلا بالعالم[2]، فإذا كان نموذج الدولة الفاشلة، يأخذ بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة الداخلية، والتدخلات الخارجية، فإن الحالة العراقية أظهرت قولبة تلك المتغيرات لصالح التدخلات الخارجية، وتعدد الاحتمالات لمصيرها، والتي نذكر منها سيناريوهات تطبيق الفيدرالية ،أو التقسيم والتفكك، أو انهيار سلطة الدولة في ظل محركات تحديات الهوية الوطنية، وإشكالية الدولة الأمة، والصراع الطائفي، والاقتتال البيني، مقابل محددات تشكل قيودا في مسار نفادها[3]، إذ لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في تفكيك بنيان الدولة العراقية وخلق أزمة بين الفواعل السياسية وما آلت إليه الأمور من انفلات أمني وصراع طائفي، ومعضلة مجتمعية.

أدى الاحتلال الأمريكي إلى تدمير كل مقومات البنية الأساسية للدولة العراقية، فتم وضع مشروع بسياق الحرب على الإرهاب، أكثر من اعتباره مشروعا لإعادة بناء الدولة بالمعنى الدقيق[4]، فاتسمت سياساته بالقصور، عقدت من عملية إعادة بناء الدولة، بدءا من قصور في عملية التخطيط المسبق للحرب ومرحلة ما بعد الحرب، إلى حد دخول الحرب بدون وجود تصور واضح لتلك المرحلة، إضافة إلى اعتماد الاحتلال على القوة العسكرية المحدودة، سواء خلال مرحلة الحرب أو مرحلة إعادة

---

[1]– زروقة إسماعيل، المرجع السابق، ص 223.

[2]– محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة ،دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ،أكتوبر 2015،ص161.

[3]– نادية سعد لدين،الشروط المعززة:مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة ،السياسة الدولية،9 جانفي 2014، ص1.

[4]– محمد فايز فرحات،المرجع السابق، ص 359.

بناء الدولة، واعتماد الطائفة والعرق كأساس لبناء نظام ما بعد الحرب[1]،كما تشير بعض الدراسات إلى أن القائم علي عملية إعادة بناء الدولة وهي الولايات المتحدة، سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتراوح بين فرصة السيطرة على هذه الدولة التي يعاد بناؤها، ورغبتها في إعادة تشكيل النظام السياسي بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية، وخاصة أن العراق يمثل أهمية إستراتيجية للإقليم الذي تقع به[2]، وسعت كذلك إلى ربط مصالحها بالدولة العراقية الحديثة،حيث نظرت للعراق ونظامه السياسي السابق بأنه دولة مارقة، مثيرة للقلاقل ويهدد أمن الدول الصديقة للولايات المتحدة ويهدد مصالحها في المنطقة ومن ثم كان لابد من القضاء عليه وإعادة بناء الدولة الجديدة وفقا لنموذج معين يتفق مع التصور الأمريكي للمنطقة [3].

واجه العراق العديد من المشاكل الداخلية والخارجية أثناء عملية إعادة بناء دولته حالت دون استقراره وأمنه، وبناء نموذج لدولة ديمقراطية قادرة على تحقيق التعايش السلمي بين مكوناتها على أساس الحرية والمواطنة والمساواة، التعددية وفصل السلطات، ولا يمكن معرفة التحديات التي تعيق بناء الدولة العراقية دون التطرق إلى كيفية بناءها في عام 1921 وأبرز الظروف السياسية التي رافقت التأسيس.

يعود التعثر الأول في بداية نشأة الدولة العراقية والآلية التي تم عن طريقها بناء الدولة الأمة، إذ كان الخلل مرافقا لطبيعة تشكيلها ولطبيعة السلطة السياسية القائمة بها، وكان للعامل الخارجي أي الاحتلال البريطاني دورا في تأسيس الدولة العراقية وبتركيبة معينة. يتحكم في هذه التركيبة العامل الجغرافي والأطماع الاستعمارية فضلا عن التوافق بين الرغبة الخارجية البريطانية والرغبة الداخلية وقد كان لهذا التوافق دور في نشوء هذه الدولة، إلا أنه لم ينعكس بين مكونات المجتمع العراقي مما ولد عددا من الإشكالات التي انعكست في التأسيس غير المتوازن للدولة[4].

حاولت بريطانيا تشكيل العراق بما يتناسب مع مصلحتها وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي دمج الولايات الثلاث (بغداد والموصل والبصرة) في دولة واحدة تحت سلطة الملك فيصل[5]، حيث

---

[1]– محمد فايز فرحات،المرجع السابق، ص 356.

[2]– منذر حسن ابودان، الأحزاب السياسية العراقية وإعادة بناء الدولة، الحوار المتمدن، العدد1834،22 فيفري2007، تاريخ المشاهدة 2جوان2022، الرابط :https://rb.gy/eyis5 .

[3]- المرجع نفسه.

[4]– وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة،دراسة حالة العراق،الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص 176.

[5] -Kardo Rached, Ahmed Bali, The Shia armed groups and the future of Iraq,De Gruyter,2018,p47.

واجه كل من البريطانيين والملك مشاكل متعددة في جهودهم لتأطير المجتمع العراقي ودولته. ووفقًا "لتشارلز تريب"* Charles Tripp، كان من مصلحة البريطانيين إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة العراقية الجديدة. فمن ناحية، يمكن أن يهيمنوا على المجتمع العراقي من خلال عملية المأسسة، ومن خلالها سيمتصون السلطة في يد الملك[1]، وفي سبيل تحقيق أهدافها اتبعت سياسة فرق تسد كوسيلة لبعثرة وحدة العراق عن طريق إثارة الوعي القومي وزرع الخلافات بين مكونات الشعب العراقي بغية خلق حالة من اللاستقرار السياسي والاجتماعي بالشكل الذي يحقق مصالحها[2].

تم المحافظة على الوضع السائد آنذاك والعمل على خلق التوتر بين مختلف المكونات، فقد ورث العراق النظام الاجتماعي والبيروقراطي الذي ساد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءا منها، والذي عرف بنظام الملل والنحل الذي اعتمد التراتبية العمودية، فكان المسلمون السنة في قمته، يليه المسلمون الشيعة، فالمسيحيون فاليهود ثم بقية الأديان. وبذلك ورث العراق منذ لحظة ولادته بيروقراطية إدارية وعسكرية لم تضم سوى لون واحد من هذا الصنف، أي المسلمين السنة[3]، وبالرغم من محاولة الملك فيصل قيادة البلاد عن طريق التحديث والمركزية، إلا انه واجه جملة من التحديات حيث كان يخضع للضغوط الناجمة عن المطالب المتضاربة من جهات متعددة منها الانجليز والمراجع الدينية الشيعية والضباط العرب السنة الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لجيشه وحكومته، ومثقفي المدن وزعماء العشائر[4].

وقد عبر الملك فيصل الأول عن خيبة أمله بشأن إمكانية بناء دولة بأمة موحدة، فقبيل وفاته بأعوام قال في رسالة له إلى العراقيين: "أقول وقلبي ملآن أسى...إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي

*- تشارلز تريب: برفسور بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن وهو خبير في مجال سياسة وتاريخ العراق، وأحد أعضاء فريق الأكاديميين الذي قدم النصح لرئيس الوزراء السابق توني بلير بشأن عواقب الحرب على العراق.

[1] - Kardo Rached,op cit,p47.

[2]– زينب طالب سلمان، الأقليات ومشكلة إدارة التنوع– العراق انموذجا1921–2014،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة المستنصرية ،العراق،المجلد 4،العدد2020،1 ،ص 107.

[3]– سلمان رشيد محمد الهيلالي، الدولة في العراق المعاصر (التأسيس – الفشل – التداعيات– الحلول) بمناسبة مرور 100عام على التأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–2021، الحور المتمدن، العدد7017، 12 سبتمبر2021، تاريخ التصفح :2022/6/12، الرابط : https://rb.gy/lxm77 .

[4]- علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق: ربح العراق وخسارة السلام، ت : عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،ط2 ،2009،ص 30.

حكومة كانت، فنحن نريد؛ والحالة هذه، أن نشكل شعباً نهذبه وندرّبه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل... هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي".

أدرك الملك فيصل مسألة غياب عنصر الوحدة داخل المجتمع العراقي ومن ثم فقدان عناصر بناء الأمة، مما يعني صعوبة بناء الدولة – الأمة، فهو يعي أن استقرار المجتمع والدولة يتوقف على الاندماج الذي يحقق عملية الاستيعاب الإجمالي لمختلف الجماعات الثقافية في جسد الدولة[1]، غير أنه بقدر ما تضمنته مذكرة فيصل تلك من رؤية واضحة لعلاج المشكلات التي شخّصها، فإن وفاته المبكّرة وما تلاها من حوادث، قطعت المسار الزمني الذي تصوّره لتحقيق أهدافه، وبلورة مشروعه في بناء هوية وطنية عراقية[2].

إن بناء الدولة– الأمة في العراق لم يكن عملية تنموية– اجتماعية سياسية بقدر ما كان هدفا سياسيا[3]، فقد أخفق نموذج الدولة الأمة في تحقيق الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع العراقي عرقيا ودينيا تحت مسمى المواطنة وهو الإخفاق الذي أفضى لظهور ما بات يسمى بالطائفية السياسية، وقد أظهرت الكاتبة الأمريكية "ليورا لوكيتيز" L.Luckettz في أطروحتها للدكتوراه في جامعة هارفارد (العراق والبحث عن الهوية الوطنية)، أن هناك عاملان أساسيان شكلا عائقا أمام بلورة مفهوم الدولة العراقية، يتمثل العامل الأول في الصراع التقليدي بين السنة والشيعة والمتسم بالعداوة الطائفية التي بدأت منذ قرون، حيث لم يكن صراعا اجتماعيا تقليديا، وإنما كان صراعا سياسيا استغلته الأنظمة الطائفية والحكومات المتعاقبة لترسيخ سلطتها في العراق على مقدرات الدولة،أما العامل الثاني فهو الصراع السياسي والاجتماعي بين المجتمع العشائري المدني، على اعتبار أن فكرة الدولة القومية المركزية تصطدم مع التوجهات العشائرية التي تنزع نحو الاستقلال الذاتي[4].

فبالرغم من نجاح الحكومات المتعاقبة في العراق في بناء مؤسسات الدولة إلا أنها فشلت في إدارة التنوع الديني والقومي والمذهبي مما أنتج أمة هشة يسهل اختراقها وزعزعة التعايش فيما بينها،إذ انفجرت هذه التراكمات بمجموعها عقب التغيير العنيف في عام 2003 ، ووجد النظام السياسي الذي

---

[1]– وليد سالم محمد، المرجع السابق ، ص 261.

[2]– علي عبد الهادي معموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق : جدل الدولة والبديل الاثني، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، العدد 22، 2017، ص 121.

[3]– وليد سالم محمد، المرجع السابق، ص 188.

[4]– سلمان رشيد محمد الهيلالي، المرجع السابق.

قام بعدها نفسه أمام مهمة إيجاد إجماع لا على النظام السياسي فحسب، بل على الدولة ذاتها أيضًا، الأمر الذي رافقته عراقيل معقدة، لم تكن النخبة السياسية العراقية أهلا لمواجهتها، كما اتّضح لاحقا[1].

أنتج انهيار الدولة العراقية في التاسع من أبريل 2003 مجتمعا بلا بناء، شبه المراقبون عناصره كافة بالمواد الخام في طبيعتها الأولى دونما بناءات وأنساق، فجميع البناءات انهارت سواء كانت أنساق العلاقات بين السلطة والمؤسسة والدولة، وأنساق العلاقات الأفقية بين البلد وأبناءه، من رابطة أو ولاء، انهارت الدولة بكيانها ومؤسساتها وهويتها[2] وحلت محلها دولة غير واضحة التشكيل يسودها عدم الاستقرار، تعاني معظم القوى السياسية الفاعلة فيها من غياب الرؤية الواضحة لمفهوم الدولة، ومن قصور في إدراك أهمية بناء الداخل القوي المتماسك الذي يمثل العمق الاستراتيجي للدولة وركيزة وجودها وديمومة بقائها وهو المجتمع، واتضح بذلك أن هناك شرخ ومعضلة يعاني منها المجتمع العراقي والدولة العراقية، اجتمعت في تكوينها عدة عوامل، الآلية والظروف التي نشأت بها الدولة، التدخلات الخارجية إقليمية ودولية، والسياسات التي انتهجها الاحتلال الأمريكي مما ساهم في تفكيك المجتمع العراقي وعرقلة إعادة بناء الدولة الحديثة. إذ يجسد التمثيل الطائفي والعرقي لفكرة تقسيم العراق و تجزئة لوحدته الوطنية، مما يتيح للدول المجاورة والطامعة في العبث بمقدرات العراق .

- سياسات الاحتلال الأمريكي:

اتسمت السياسات التي مارسها احتلال الأمريكي اتجاه الأزمة العراقية بالتخبط والارتجال حيث أثرت بشكل كبير في عملية إعادة بناء الدولة الحديثة، إذ يعود هذا التخبط لعدم التخطيط المسبق لمرحلة ما بعد الحرب وانقسام داخل الإدارة الأمريكية حول آليات التعامل مع تلك المرحلة، ناهيك عن عدم الإلمام بطبيعة المجتمع العراقي حيث طغى البعد الأيديولوجي المثالي على سياساتها في مراحلها الأولى من الغزو، ومن تم تطورت تلك النظرة الأيديولوجية لتستلهم تحت الضغط مفاعيل الواقعية السياسية والسلوك البراغماتي من خلال الأدوات الدبلوماسية والسياسية[3].

اعتمدت الإدارة الأمريكية في عملية التخطيط على مقترح قائد المنطقة المركزية "تومي فرانكس"Tommy Franks حول الكيفيات لإدارة الحرب عرفت باسم "Oplan1003v" لإزاحة نظام صدام حسين وتشكيل حكومة عراقية ممثلة لمختلف قوى المجتمع ومستندة على معارضة المنفى، وقد عاب هذه الخطة أنها انطلقت من افتراضين تبث خطأهما في الواقع العملي، فالخطأ الأول هو افتراض

[1]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص 122.

[2]– محمود الشناوي،العراق التائه بين الطائفية والقومية، القاهرة، دار هلا للنشر والتوزيع،2011، ص 10.

[3]– عبادة محمد التامر، المرجع السابق، ص 173.

وجود نهاية محددة وواضحة للحرب وللعمليات العسكرية بالعراق، أما الخطأ الثاني هو افتراض أن الحرب، ثم المشروع السياسي الأمريكي سوف يلقيان قبولا واسعا بين العراقيين[1]، فقد كان لقرارات "بول بريمر"Paul Bremer تأثير سلبي على المجتمع العراقي، باجتثاث حزب البعث وتصفية كافة كوادره على المستوى الدولة العراقية، وهو مشروع مستوحى من خبرة الولايات المتحدة باجتثاث النازية بألمانيا، إضافة لمرسوم الخاص بحل الكيانات (وزارة الدفاع – ووزارات ذات الصلة بالأمن الوطني والتشكيلات العسكرية بما فيها الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص وفدائي صدام حسين[2])، فأحدثت تلك القرارات زعزعة للأمن الداخلي وحالة من الانفلات الأمني والانقسام الطائفي أثرت حتى على دول الجوار، كما بدأت المقاومة العراقية الرافضة لوجود الاحتلال ولسياساته في المناطق السنية، ما أدى للتورط الاحتلال الأمريكي عسكريا في الوحل العراقي وتكبد خسائر مادية وبشرية، تعرضت على إثرها إدارة بوش لانتقادات واسعة حول الأداء والميزانية التي فاقت التخطيط والتوقع.

أدى التخبط في التخطيط وسوء التقدير من قبل إدارة الاحتلال الأمريكي للواقع العراقي ما بعد الحرب لخلق جملة من التحديات التي واجهت بناء الدولة، كتفتيت المجتمع العراقي وتعميق أزمة هويته الوطنية والذي انعكس بصورة مباشرة على استقرار الدولة وأمنها، فقد أحيا الاحتلال الأمريكي تراكمات الماضي، وجسد لحالة التنافس الطائفي وتباين أهدافهم في عملية إعادة بناء هياكل الدولة الحديثة مما زاد من حدة أزمتها فحاد مشروع الدولة الأمة عن مساره ليحل مكانه مشروع دولة المكونات(شيعية– سنية– كردية). وكانت أول العراقيل التي واجهت إقامة إجماع في الموقف من احتلال العراق في عام 2003، هي تباين الرؤى تجاه هذا الاجتياح وأهداف كل طائفة عرقية ودينية، فضلاً عن انبثاق المتفجر للهويات الفرعية، والقلق من التهميش والنزعة الثأرية،الأمر الذي انعكس لاحقا على تخبط المشاركة السياسية التي يفترض أن توجد الإجماع الوطني[3]، أيضا فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في طرح خيار عراقي يجمع عليه أقطاب العملية السياسية والمعارضون لها، إضافة إلى فشلها في تحقيق الأمن في العراق[4]. وتعثر بناء الجيش والشرطة العراقيين، وانتشار الولاءات الطائفية، وتنامي ظاهرة أعمال العنف المرتكزة على البعد الطائفي[5]، إذ تحكمت الاستقطابات العرقية

[1]– محمد فايز، المرجع السابق، ص375.

[2]– أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، نظرية حرب الواحد في المائة– دراسة حالة الحرب الأمريكية على العراق، ص157.

[3]– علي عبد الهادي المعموري، المرجع السابق،ص 122.

[4]– عبادة محمد التامر، المرجع السابق، ص 171.

[5]– المكان نفسه.

والدينية والطائفية والاثنية بالمجتمع العراقي، وتحولت إلى عنصر محرك مهيمن على المشهد السياسي الذي تراجعت فيه الهوية الوطنية ويمثل هذا الواقع جوهر الأزمة والتحدي السياسي الذي يعيشه العراق ما بعد الاحتلال[1]، تعاني معظم القوى السياسية العراقية المعاصرة من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة المدنية والحكم الصالح، وهي تتشبث بالسلطة وتنشغل بكل شيء عدا الانشغال ببناء الدولة المدنية والحكم الصالح[2].

استغلت هذه القوى تخلف وضعف المؤسسات السياسية العراقية حديثة النشأة، وسيادة الروابط والقيم التقليدية، والولاءات الفرعية الضيقة ووظفتها في صراعها من أجل الهيمنة على السلطة، ويمكن نلمس ذلك في سلوك النخب السياسية الساعية للاستيلاء على السلطة وليس المشاركة فيها من خلال المحاصصة والسياسات الطائفية والعرقية العصبية والمناطقية.

وقد لخص الباحث في شؤون الأقليات في العراق "سعد سلوم"* هذه المأساة السياسية والمجتمعية قائلا إن «العراق بعد عام 2003 انتقل من دولة الأمة إلى دولة المكونات وقد تم تقسيم المجتمع العراقي إلى أغلبيات وأقليات أو مثلما أسميها أنا جماعات كبرى وأقليات وأقصد بالجماعات الكبرى الأكراد والشيعة والسنة التي بدأت صراعا مفتوحا لتقاسم السلطة والثروة، بينما بقيت الأقليات خارج لعبة التقاسم[3]، ويمضي في شرح أبعاد ما حصل وتوابعه ونتائجه المستقبلية قائلا إن «ما ترتب على ذلك أمر في غاية الخطورة وهو ما يمكن أن أسميه إعادة الانتشار بحيث تكون هناك هويات صافية وليست متنوعة مثلما كان عليه الأمر في الماضي، معتبرا أن التنوع هو صمام أمان ضد مخطط تقسيم العراق وبالتالي فإنه إذا كان التنوع عاصما من التفكك فإن نهاية هذا التنوع تعني نهاية العراق كبلد موحد في المستقبل وقد لا يبدو هذا المستقبل بعيدا من منطلق أن الحديث عن التقسيم حتى لو كان بمسميات تبدو طبيعية لأول وهلة مثل الفيدراليات وغيرها لم يعد الآن أمرا غير طبيعي مثلما كان عليه الأمر من قبل بل حتى قبل سنوات قلائل حين كان هناك مستوى من التنوع آخره كان سهل نينوى[4].

---

[1] -Dawn Brancati, Can Federalism Stabilize Iraq? The Washigton Quarterly, Vol.27, No.2, Spring 2005,p16.

[2]- عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر (البناء والعقبات)، وكالة أنباء بارثا، 14 جويلية 2019، تاريخ التصفح: 2022/6/1، الربط: https://rb.gy/wdd36.

[*]– سعد سلوم: هو كاتب وباحث وأستاذ في العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية في جامعة المستنصرية في العراق.

[3]– حمزة مصطفى، الأقليات في العراق ...وبداية دولة المكونات، الشرق الأوسط ،19نوفمبر 2014، تاريخ التصفح 2021/11/9، الرابط : https://rb.gy/t06xx.

[4]– مصطفى حمزة، المرجع نفسه .

فقد اعتمدت الولايات المتحدة في إدارتها بوضع قانون إدارة الدولة الانتقالية لعام 2003، الذي حدد نظام الحكم جمهوريا اتحاديا فيدراليا ديمقراطيا، وبالتالي فقد أسست فيدرالية في العراق، كما يلاحظ أنها حددت حدود الإقليم الكردي على أسس طائفية، وتنبع أهمية هدا القانون من تأثيره اللاحق على الدستور العراقي الدائم 2005 الذي جاء فيه العديد من النصوص المشابهة بما ورد في هذا القانون مما أظهر جانبا آخر من أزمة الطائفية يتمثل في الصراع السياسي بين المركزية والفيدرالية[1]، وقد اتسمت سياسة الاحتلال منذ عام 2005 بالاحتكار الفعلي للشيعة والأكراد للعملية وتهميش العرب السنة حيث تم كتابة الدستور العراقي ووضع المؤسسات السياسية في سياق العداء وبدون الإجماع الضروري المطلوب لإضفاء الشرعية على "العقد الاجتماعي الجديد"، والاعتماد المتزايد للسياسات العراقية الجديدة على المفاهيم والصيغ المؤسسية التي تؤكد على طائفية هذه السياسات؛ أيضا تشابك السياسات الداخلية والإقليمية بشكل متزايد والتي أدت إلى التضامن الطائفي العابر للحدود وزيادة إضعاف الهويات الوطنية[2] واستمرار التنافس بين الأطراف العراقية المختلفة لحد الصراع وتوظيف المليشيات من أجل السيطرة على كل من توزيع الموارد ومكامن السلطة السياسية في عراق ما بعد صدام، وقد أدى العنف المتصاعد إلى إضعاف المعتدلين في المجتمع ككل وكذلك داخل الأحزاب السياسية الرئيسية[3].

يعد مشروع إعادة بناء الدولة العراقية الذي طرحته وخطته إدارة الاحتلال الأمريكي، مشروعا مبنيا على هدف تفتيت وتقسيم العراق إلى كيانات طائفية حيث نشرت مجلة تابعة للجيش الأمريكي عام 2008، خرائط متداولة عن مستقبل العراق في سياق خطة "ينون" الإسرائيلية، وكان الهدف من نشر تلك الخرائط إنعاش ذاكرة السياسيين الأمريكيين تماشياً مع مشروع تبناه مجلس الشيوخ الأمريكي تحت اسم خطة (بايدن – جليب)عام 2007 لتقسيم العراق وفق تكوينه الاثني إلى أقاليم فيدرالية ذات حكم ذاتي،إقليم كردي: وهو الأصغر مساحة بين الأقاليم إذ تبلغ مساحته 20% من مساحة العراق ويتكون من محافظة (دهوك،أربيل، والسليمانية،الجزء الشمال الشرقي من كركوك)، إقليم سني: وهو الأكبر مساحة بين الأقاليم إذ يشغل 49%من مساحة الدولة، ويضم المحافظات الآتية (نينوى،أغلب مساحة كركوك ماعدا جزءها الشمالي الشرقي، وصلاح الدين، ديالى، الأنبار) ،أما الإقليم شيعي: فيمثل مساحة متوسطة بين الإقليمين السابقين إذ تبلغ مساحتة 30%من مساحة الدولة ويتكون من

[1]– مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية و تحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دراسات،المجلد 23، العدد 2 ، أبريل 2022،ص155–156.

[2] -Harith Hasan Al-Qarawee,Sectarian relations and socio-political conflict in Iraq, Analysis No. 200, September 2013, p2.

[3] - Faleh A.Jabar,op cit, p1.

محافظة (بابل، النجف، و كربلاء،واسط ،ذي قار، المثنى، البصرة). وتتمركز الحكومة المركزية ببغداد على مساحة 3 %من مساحة الدولة وتضم بغداد فقط، وتكون مسئولة عن أمن الحدود والعائدات النفطية[1].

وتركزت مقاربة بناء الدولة في العراق حول إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها التغلب على الانقسامات الطائفية المستحكمة في القواعد والممارسات الخاصة بالعملية السياسية مما انعكس سياسيا على التوتر بين المستويات المركزية والفيدرالية، وتشكيل النخبة السياسية، ومستويات المشاركة الانتخابية وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، سواء على مستوى النظام السياسي أو في أواسط شعبية متعددة ما بين الديمقراطية والطائفية، كما تتصارع القوى والأحزاب الطائفية على السلطة والموارد والمكانة السياسية[2]، فتم منح شمال العراق، الذي يقطنه الأكراد، امتيازا كبيرا من خلال إعطائهم دورا رئيسيا في الإدارة العراقية، ولم يتم إعطاء دور مكافئ للسنة أو الشيعة الدين عارضوا الغزو في البداية[3]، وتركهما للتنافس حد الصراع والاقتتال، وتمكن الاحتلال من وضع الأسس الأولى لحكومة مؤقتة ووضع قانون انتخابي مبني على أسلوب القائمة الواحدة المغلقة وبالتالي ضمن تحقيق مأربه في إيجاد أحزاب طائفية وعرقية تحدث انقساما في المجتمع العراقي من جانب، وتضمن التلاعب بالأصوات وسيطرة شخصيات وأحزاب طائفية[4].

إن الصراع بشأن الانتقال إلى السيادة كان يخفي وراءه خلافا جوهريا بين رؤى متعارضة عن مستقبل العراق، فالمشروع الدستوري الذي اقترحه الحلفاء للعراق، والذي يتضمن إطارا فضفاضا لمبادئ الديمقراطية الليبرالية كان موضع نزاع واضح، فهو يعاني من سوء الإفصاح عما يرمي إليه من جهة، ومن الصعوبات المتزايدة التي تحف بحكم البلاد من جهة أخرى[5]، ناهيك عن الآلية التي تم عن طريقها كتابة مسودة الدستور والتي شابها عدم القدرة على بناء حالة من التوافق بين المجموعات العرقية والدينية، إذ هيمن كل من الشيعة والأكراد على عملية المراجعة الدستورية التي تم استبعاد السنة منها.و أيضا عدم قدرة القوى السياسية العرقية والطائفية الوصول للتوافق السياسي حول إحصاء

[1]– هبة عادل مطرود، فيان أحمد محمود محمد،الرؤية المستقبلية لدولة العراق في ضوء إستراتيجية الفوضى الخلاقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد49،2019،ص 186.

[2]– مروة محمد عبد المنعم بكر،المرجع السابق ،ص ص160–161.

[3]– محمد نسيب أوجون، مراد أصلان ، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط – منظور دستوري حول العراق وأفغانستان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 132،2014، ص24.

[4]– هيثم غالب الناهي، المرجع السابق، ص 148.

[5]– علي عبد الأمير علاوي ،المرجع السابق ،ص 330.

السكان والمساكن، إضافة إلى عدم تسوية مشكلة المناطق والمدن المتنازع عليها بين المحافظات والأقاليم العراقية[1].

ويكمن التحدي الأساسي الذي تواجهه الحكومة الجديدة في ضبط الأمن والقدرة على بناء جيش وطني يستطيع ردع الميليشيات الطائفية المنتشرة، ولاسيما وكلاء إيران إذ تواجه الحكومة العراقية تحديات تتعلق بتوحيد قوات الدولة، حيث أن معظم الميليشيات الشيعية موالية لإيران، فمنذ الإطاحة بصدام حسين، أصبحت الميليشيات الشيعية مثل قوات الحشد الشعبي عاملا سياسيا وعسكريا يؤثر بقوة على الحكومة العراقية والجيش[2].

إن أزمة فشل مشروع الدولة الذي أنتجته وخططت له الولايات المتحدة، هو مشروع سياسي غايته تفكيك مشروع الدولة الأمة لتحل مكانها كيانات طائفية متصارعة، حيث افتتحت مرحلة بناء دولة جديدة متعثرة ورثت كل الإخفاقات وزادت عليها أخرى، وعمقت خطوط الصدع في الداخل وفي المحيطين الإقليمي والدولي، وزادت من المخاوف وحالة اللاأمن والتهديدات[3].

يمكن أن تؤدي اللامركزية في نهاية المطاف إلى تعزيز اختلال موازين القوى في جذور أزمة الحكم في العراق، علاوة على أن ضعف القيادة السياسية وهشاشة دورها فتح الباب عاليا لجعل العراق مركزا لتقاطعات الإستراتيجية الإقليمية والدولية، والتي كان لها تأثير معاكسا على القيادة في العراق وعلى مخرجاتها[4]، فالمشكلة العراقية مشكلة عابرة الحدود، تتصل باستقرار الإقليم والتدخلات الدولية في شؤون هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي، بطريقة جعلت جزءًا كبيرًا من المشكلة العراقية متعلقًا بالتدخلات الإقليمية والدولية، حتى وإن كانت قدرة هذه الأطراف على التأثير في العراق مرتبطة بالدرجة الأولى بضعف العراق داخليًا؛ تلك نتيجة طبيعية للانبثاق المكوناتي فيه وتحول الاختلافات الإثنية إلى صراعات طائفية وهوياتية[5].

وبهذا يعتبر نموذج الفيدرالية الإقليمية مناسبًا تمامًا لتحقيق هذا الهدف ويتم تنفيذه جيدًا وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يكون نموذج الفيدرالية الثلاثة (الشيعة والسنة والكردية) أسوأ نموذج لأنه

---

[1]– محمد الفايز، المرجع السابق، ص 389.

[2] -Rahaf Al Khazraji, Challenges and prospects for security and stability in Iraq, TRENdS Research and Advisory ,18Mar2021, link : https://rb.gy/mcqxs.

[3]– إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، بتول حسين علوان، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع : العراق بعد العام 2003 دراسة حالة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 4، العدد5، 30ماي 2020،ص 72.

[4]– المرجع نفسه، ص 73.

[5]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص 118.

يضعف روح التضامن الوطني ويعزز الهويات العرقية والدينية بحيث تتضرر الهوية الوطنية "العراقية" بشدة بل وتنسى، وبقدر ما يمكن للعراق أن ينحرف عن ثلاثة نماذج فيدرالية، فقد ابتعد بالمثل عن خطر التفكك ويقترب من تعزيز هويته الوطنية "العراقية".

المطلب الرابع: النزاعات الطائفية وبروز الهويات الفرعية

خلق الاحتلال الأمريكي للعراق واقعا جديدا لم يعهده العراقيون، حيث تم تفكيك مؤسسات الدولة المركزية، وإحداث حالة من الفراغ الأمني والسياسي، والتنافس الطائفي لتمثيل مختلف التركيبات العرقية والدينية والمذهبية في أجهزة الدولة الحديثة، ومن هناك فإن الأوضاع بعد 2003 أوجدت أحزاب طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة عمدت إلى ترسيخ حالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدأت تجر العراق نحو الصراع الداخلي بين مكوناته المختلفة والزيادة في الاستقطاب الطائفي الحاد[1].

أدت خيارات السياسة الأمريكية الرئيسية التي اتخذت في أعقاب غزو عام 2003، إلى زيادة تدريجية ومتواصلة في التوترات الطائفية بلغت ذروتها إلى حد الاقتتال الداخلي وتقسيم المناطق عرقيا بإتباع آلية التهجير القسري والتصفية العرقية [2] .

فأعاد انهيار النظام إنتاج الأزمات في المجتمع العراقي بسبب محاولة تحويل التنوع الطائفي في العراق إلى تعددية طائفية سياسية، عبر انتهاجه لمنهج التطييف السياسي للمجتمع، بتفكيك الدولة واجتثاث البعث ومحاولة تطهير السياسة العراقية من أولئك الذين كانوا ناشطين في نظام صدام حسين، والتي استهدفت إلى حد كبير السنة وإعادة رسم الخارطة السياسية وفقا لحدود طائفية، وتجسيد سياسات لتحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع طائفي[3]. وقد كانت هذه الفرصة بمثابة أداة ملائمة يمكن للشيعة من خلالها استهداف المعارضين السياسيين.وإعادة تحديد طبيعة الدولة العراقية وفق توجهاتهم، وصياغة دستور جديد[4] يناسب تطلعاتهم.من خلال الانتقال من بنية حكم استبدادي مطلق إلى ديمقراطي تعددي مفترض، ومن المركزية السياسية والاقتصادية المفرطة إلى اللامركزية أو الفيدرالية أو الكونفدرالية والتحول من نمط الدولة الإيديولوجية الأمنية إلى الدولة المدنية[5]، فقد حملت سياسات الاحتلال آثار مدمرة للغاية، ليس فقط من حيث البنية التحتية المادية وتفكك الدولة، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالاستقرار والأمن المجتمعي،إذ مهدت هذه الظروف الطريق لمواجهات أكثر عنفا بين مكونات المجتمع العراقي، والتنافس فيما بينها على السلطة والموارد والأقاليم وتأسيس لمفهوم الطائفية السياسية.

---

[1]– طارق حمو،الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية، المركز الكردي للدراسات ،ألمانيا،2020، ص 12.

[2] -Nabil Al-Tikriti, US policy and the Creation of a Sectarian Iraq,Middle East Institute,July 2008,the link: https://rb.gy/30y2d.

[3]– يوسف أزروال، واقع العراق بعد الاحتلال الأمريكي تحليل أبعاد الأمن الإنساني بين 2003–2011، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، ص ص 368–369.

[4] -Sectarian and Regional conflict in the Middle east, the Institute for the Study of War,July 2013,p10.

[5]– محمود الشناوي، المرجع السابق، ص 13.

في حين أن هذه الانقسامات الطائفية والعرقية لم تكن جديدة، إلا أن غزو العراق عام 2003 خلق مساحة عامة لها ليتم تسييسها وعسكرتها، مما أدى إلى زيادة مفاجئة في الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية التي كانت منظمة في الغالب على أسس عرقية وطائفية، وأعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والسلطة الدينية الشيعية.

يمثل الاحتلال الأمريكي نموذجا للتفتيت الطائفي كوسيلة لإدارة البلاد والتحكم بمقدراتها، حيث وطد الطائفية السياسية وممثليها في مؤسسات الدولة من خلال نظام المحاصصة، وهو نظام قائم على توزيع المناصب والثروات على أساس عرقي وطائفي، بعيدا عن تعزيز مؤسسات الدولة والهوية الوطنية، ومن هنا يصح القول بأن لعل أخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والاثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بعد أن قام بتدميرها، وهذه المعايير دفعت المواطن إلى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية، وإلى تفكيك المجتمع وتحويله إلى مجتمع طوائف وقوميات متصارعة، بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكيلات التي أقامها الاحتلال، مما عرض الاستقرار السياسي والأمني في العراق إلى حافة الانهيار[1].

شكل العراق الجديد نهاية لحكم البعث ونموذج الدولة القومية، وبداية نظام المحاصصة الذي مكّن القادة الشيعة الجدد من إعادة تشكيل الحكم بناءً على مصالحهم والقائم على سياسات الهوية حيث تم إضفاء الطابع المؤسسي للهويات العرقية والطائفية على حساب الهوية الوطنية، ومن هنا بدأ التحشيد الطائفي للمجتمع حول أهداف سياسية على أساس اثنيتها أو طائفتها، والتي جاءت على حساب الهوية الوطنية المشتركة وسياسات التعايش التعددية التي غالبًا ما تكون شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والحكم الرشيد[2]، فعمد القادة الشيعة الجدد على استغلال الشعور بالظلم الذي مارسه النظام السابق ضدهم من اجل السيطرة على مراكز القوة والنفوذ والموارد وإتباع سياسات طائفية تعزز من حالة الانقسام وتهدد الأمن المجتمعي الذي يعاني منذ عقود ضعفا حيث لم تؤد هذه السياسات إلى إضعاف الترابط الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي وهويته الوطنية فحسب، بل وضع وجود الدولة القومية بحد ذاته بات موضع تهديد وزوال، كما أن العملية الدستورية والسياسية نفسها التي بدأت بعد الاحتلال، شهدت تحشيد باسم المذهب والعرق والدين مما جعلها مرهونة بالتوتر الطائفي وتتفاقم بفعل الضغط الذي تمارسه الصراعات الإقليمية المتزايدة[3]، وبعبارة أخرى، فإن "التطييف" الظاهر للمجتمع الذي حدث ليس نتيجة حتمية للماضي، بل هو نتاج لمأسسة بنشاط من قبل التحالف

[1]– طارق حمو، المرجع السابق، ص 13.

[2] - Ranj Alaaldin,Sectarianism ,Governance,and Iraq s Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,p9.

[3] - Harith Hasan Al-Qarawee,op cit ,p11.

المحتل ونظامه الكومبرادور، وعلى حد تعبير "ماكس وايس*"Max Weiss، "تصبح الدول والمجتمعات والمؤسسات طائفية بطرق فريدة، بوسائل متنوعة، من خلال عمليات يجب وضعها في سياق تاريخي". ففي العراق، كانت هذه الوسائل، فتم استخدام الهويات الطائفية المفترضة كأساس لدستور "تمثيلي"، وسياسات الدولة الوليدة لمكافحة التمرد، وتسييس قطاع الإعلام الجديد والتأثير غير المتكافئ للاقتصاد، وإعادة الهيكلة. فظهر العنف الطائفي بشكل أساسي استجابة لهذه التغيرات الاجتماعية الطارئة، وليس كنتيجة لوجودها في البلاد من قبل[1].

أصبحت الطريقة الأولى لمأسسة الطائفية تتجسد من خلال العملية السياسية لاختيار القادة الجدد عبر الأحزاب التي بدأت حكم العراق بعد العام 2003. والتي اتسمت بالتعبئة الطائفية وخاصة الشيعية، والتي احتفظ العديد من النخبة السياسية منها ما بعد عام 2003، إن لم يكن معظمهم بخلفياتهم وميولاتهم ودورهم كمدافعين عن طائفتهم الشيعية فقد كانت الهوية الشيعية والمصالح الشيعية جوهرية في آفاقهم السياسية، وكان معظم المعارضين السياسيين الذين تسللوا إلى الفراغ السياسي بعد العام 2003 قد أمضوا عقودا في المنفى (في إيران وسوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وأماكن أخرى[2]).

ومع انهيار الدولة العراقية، بدأت هذه الأحزاب وقتئذ الاعتماد على الهويات دون الوطنية لاكتساب الشرعية معتمدين على السرديات الطائفية وسياسات الهوية التي ظهرت في مواجهة الدولة المنهارة، فالطائفية السياسية عموما تنطلق من سرديات تاريخية يبنى عليها احتكار دور الضحية، وفي هذا الدور تحديدا تبرز الطائفية كما أن احتكار الأحزاب التي حكمت العراق بعد2003 دور الضحية يعني اتهام الآخر بتولي دور الفاعل أو المجرم، وتحول ذلك إلى تبرير للتمييز الطائفي، وارتكاب جرائم ضد السنة[3] بعد عقود من القمع والمعاناة المنهجية،فقد كان يُنظر إلى النظام السياسي بعد عام 2003 على أنه تحرير للمجتمع الشيعي، ونهاية عقود من الديكتاتورية الوحشية، وبالنسبة للبعض، وقف قرون من القمع الشيعي والتهميش، فتم حصر التعبئة السياسية في هذه الخطوط الحزبية، وكانت المكاتب السياسية لهذه الأحزاب تتشكل من ذات الطائفة، كما مُنع جزء من القيادة السنية من المشاركة السياسية بسبب مزاعم بوجود صلات مع حزب البعث التابع للنظام السابق. واتبع ممثلون آخرون

* ماكس وايس: أستاذ التاريخ والشرق الأدنى بجامعة برينستون وعضو بجمعية الزملاء بجامعة هارفارد.

[1] -Tim Jacoby, Nassima Neggaz,Sectarianism in Iraq: the role of the coalition provisional authority The University of Manchester Research ,Critical Studies on Terrorism,2018,the linck: https://rb.gy/n7ei1.

[2]– ريناد منصور، الطائفية في العراق: صراع بين الهوية وسياسات القضية، ت: مصطفى الفقي، معهد العالم للدراسات، ديسمبر 2017، تاريخ التصفح :2022/07/10، الرابط : https://rb.gy/975s9.

[3]– عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 731.

سياسة المقاطعة، فتم تقسيم المناصب بالغة الأهمية بين الشيعة والأكراد وإقصاء السنة عن العملية السياسية. ودعا "حارث الضاري"[*]، رئيس هيئة علماء المسلمين (حياة العلماء المسلمين)، في فتوى إلى "تمرد وطني" ورفض عملية بناء الدولة التي تقودها الولايات المتحدة[1]، كما عانى السنة من تنظيم صفوفهم وافتقار إلى هيكل قيادي واضح، والأهم من ذلك، فقد افتقروا أيضًا إلى الهوية الطائفية الضرورية للتعبئة السياسية الناجحة في عراق ما بعد عام 2003، لقد رفضوا "دولة المكوّنات" المكتشفة حديثًا، ورفض الكثيرون استخدام كلمة "سني" أو "مكوّن" علنًا[2].

وقد أوضح "ريناد منصور"[*] المأزق السني بشكل أفضل: "الأغلبية السنية في العراق، انتقلت بين عشية وضحاها من حكام إلى محكومين، على عكس خصومهم الشيعة أو الأكراد ولم يكونوا مستعدين ولا راغبين في ممارسة السياسة الطائفية في بغداد[3] ،وقد أدى فشل القادة الشيعة الجدد في إجراء الانتقال من المدافعين عن حقوق الشيعة إلى السياسيين الوطنيين إلى إثبات التحيزات والمخاوف السنية، والتي تفاقمت بسبب حقيقة أن العديد من هؤلاء الفاعلين السياسيين كانوا متمركزين في إيران أو لديهم روابط قوية معها، فكان قصر نظر النخبة السياسية إلى جانب خلفياتهم السياسية ووجهات نظرهم المتمحورة حول الشيعة يعني أنهم لم يفعلوا الكثير لمحاولة تهدئة المخاوف والشكوك الناتجة عن تمكينهم[4] فقد ساهم رئيس الوزراء "نوري المالكي" المنتمي لحزب الدعوة، بشكل أكبر في تهميش السنة ولكنه أبعد أيضًا الكثير من الأكراد نتيجة سياساته الفاسدة والطائفية خلال فترة ولايته الثانية، كما بدأ "المالكي" في اضطهاد السياسيين السنة لارتكاب جرائم مختلفة مزعومة، والتي بدت مدفوعة بدوافع سياسية من خلال نهجه الطائفي[5]، لذلك اختار غالبية السنة دعم الجماعات المتمردة ضد قوات التحالف والحكومة العراقية، وانقسم المجتمع العربي السني في فترة ما بعد 2003 إلى معسكرين، أحدهما كان معارضًا للاحتلال الأمريكي والنظام السياسي الذي يقوده الشيعة في بغداد، ورأوا في

[*]– حارث الضاري: أمين العام لهيئة علماء المسلمين العراقية، بعد سقوط نظام صدام حسين عاد إلى العراق، وقد دعا القوى الوطنية لتبني مشروع سياسي قائم على رفض الاحتلال ورفض التعامل مع نتائجه والعمل من أجل وحدة العراق.

[1] -Renad Mansour ,The Sunni Predicament in Iraq, Carnegie Middle East Center for International Peace , Beirut Lebanon ,March 2016,p p 5-6,The link: https://rb.gy/p76lj.

[2] - Ibid,p 7.

[*]– ريناد منصور: باحث في مركز كارينغي للشرق الأوسط، تتركز أبحاثه على العراق وإيران، عمل باحثا في مبادرة الأمن والمخابرات بكلية بمبروك التابعة لجامعة كامبردج، حيث درس التاريخ والعلاقات الدولية والسياسات المقارنة للشرق الأوسط المعاصر.

[3] -Randa slim, Iraq a conflict over state identity and ownership,Middle East Institute,May 2019,p6.

[4] - Fanar Haddad,Sunni-Shia Relations After the Iraq War, United States institute of peace,November 2013,p2, the link: https://rb.gy/xgou7.

[5] - Elisheva Machlis ,Sunni participation in a Shi'i-led Iraq: Identity politics and the road to redefining the national ethos,wiley ,pp48-49.

المقاومة وسيلة لاستعادة الوضع السابق للعراق الذي يحكمه السنة، وقرر القادة السنة والكيانات السياسية الأخرى الانخراط في العملية السياسية، في محاولة لرسم دور جديد لأنفسهم في عراق ما بعد 2003، ومن بين هؤلاء زعماء العشائر الذين شاركوا في زيادة القوات بقيادة الولايات المتحدة والحزب الإسلامي العراقي[1].

يعد التأجيج الطائفي، أحد الوسائل المهمة الذي يساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي حيث لم يؤدي فقط لتسييس الظاهرة الطائفية وتقسيم المجتمع والدولة إلى كيانات طائفية، مذهبية منغلقة بل تجاوز الأمر إلى عسكرتها في ظل غياب قوة أمنية وطنية وضعف أجهزة الدولة في إحكام سيطرتها على الانفلات الأمني وتفشي ظاهرة التفجيرات الإرهابية، فقد لجأت القوى السياسية السنية والشيعية إلى استخدام السلاح لتسوية الخلافات*، بدلا من الصراع السياسي ضمن الدولة، وهي تستغل في ذلك حالة الفراغ السياسي التي تبعت حلّ الجيش والأجهزة الأمنية، بهدف تطوير قدراتها المسلحة تجاه الفصائل المتشددة المرتبطة بالقاعدة أو المتناغمة فكريًا معها؛ الأمر الذي لم يصبّ مطلقًا في مصلحة تركُّز صورة الدولة، وسيرها نحو أخذها جيوش الطوائف مكانتها الطبيعية في الوعي الجمعي، وبما يعزز التخندق المكوناتيّ، وجعل انبثاق أمرًا طبيعيًا وبديهيًا في نهاية الأمر[2].

ينظر إلى دور المؤسسات السياسية التي ظهرت في أعقاب غزو عام 2003 على أنها انعكاسات للانقسامات الطائفية وأدوات لإدارة المواقف التي تعتبر معطيات بحيث وفرت الهياكل الإدارية وقرارات السياسة التي وضعتها وتابعتها سلطة التحالف المؤقتة (CPA) والمعينون التابعون لها الأساس للطبيعة المجتمعية لكثير من العنف الذي ظهر منذ الغزو[3]. فأصبحت سياسة مكافحة التمرد مسيّسة بشدة واتخذت طابعًا طائفيًا بشكل متزايد. وأدى انتشار الميليشيات الشيعية بأعداد كبيرة في المحافظات ذات الأغلبية السنية والشحن الطائفي داخل المجتمع العراقي إلى انزلاق أمني بتفجير ضريح العسكريين في فبراير2006، وهو أحد أقدس الأماكن لدى الشيعة، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية طائفية، اتُهم تنظيم القاعدة في العراق بتدبير الهجوم، وكان يمثل تنظيمًا سلفيًا جهاديًا له صلات ضعيفة بالقاعدة المركزية لكن لديه تفويض قوي لزعزعة النفوذ الشيعي والإيراني المتنامي في العراق، وعلى الجانب الآخر، بدأت الميليشيات الشيعية المرتبطة بمنظمة "بدر" أو "جيش المهدي" في اتخاذ

---

[1] - Randa slim, op cit ,p6.

*- أنظر إلى الملاحق التالية : "خريطة تواجد المليشيات الشيعية والسنية في العراق" رقم 10 ص329، رقم 11 ص330، رقم 14 " خريطة الفصائل المسلحة في العراق" ص333.

[2]- علي عبد الهادي المعموري، المرجع السابق، ص 123.

[3] -Tim Jacoby ,Nassima Neggaz, op cit,p2.

القانون بأيديهم، وليس من خلال جهاز أمن الدولة[1]، فتم شن عددًا من الهجمات التي استهدفت المتمردين العرب السنة وكذلك المدنيين. كما خلصت مجموعة الأزمات الدولية بالقول "شهد العراقيون ارتفاعًا حادًا في عمليات قتل السنة لا يمكن تفسيره بالقتال ضد المتمردين فقط ... مما أثار الشكوك في أن أعضاء "منظمة بدر" العاملين في ظل الحكومة هم من نفذوها[2]، فاندلعت صدامات عنيفة في مناطق التماس لم تخل من مذابح طائفية ارتكبت في حق المدنيين الآمنين في بيوتهم وأسواقهم وأماكن العبادة، وقتل فردي على الهوية، كما في حالة محافظة "ديالى" ذات الأغلبية السنية الواقعة على الحدود مع إيران، وفي مناطق "حزام بغداد" جرى تهجير ممنهج للسنة والمسيحيين[3]، ولم تحاول الحكومة العراقية معاقبة المسؤولين عن الجرائم ضد السنة، فقد عدت المليشيات السنية منظمات إرهابية ولوحقت، أما المليشيات الشيعية والكردية فحسبت على النظام السياسي الجديد ومكوناته[4]، كما بدأ "المالكي" قانونيا في استهداف كبار ممثلي السنة، ففي ديسمبر 2011، أصدر مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس آنذاك "طارق الهاشمي"، الذي أُجبر على الفرار من حكم الإعدام، وفي هجوم مماثل، نظم "المالكي" غارة على غرار قوات التدخل السريع على منزل وزير المالية آنذاك "رافع العيساوي"، مما أجبر ممثل سني كبير آخر على الاستقالة[5].

أضحت الطائفية في المجتمع العراقي أساسًا لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وانعكس ذلك على جهاز الدولة بأكمله وعلى المجتمع، فعلى سبيل المثال، كان الجيش العراقي الجديد ووكالة المخابرات تحت سيطرة الشيعة، وكانت الشؤون الخارجية للبلاد في أيدي الأكراد، وقد أدى فشل القطاع الأمني للدولة واعتماده على الجماعات شبه العسكرية والجماعات المسلحة شبه الحكومية، والتي يتم تحديدها مرة أخرى على أساس خطوط الهوية إلى ارتكاب عدة مجازر في حق السنة[6]، إذ حققت الميليشيات الشيعية المسلحة انتشاراً واسعاً في جنوب ووسط العراق (البصرة، والعمارة، والكوت، والسماوة، والناصرية، والديوانية)* وارتكبت ميليشيا جيش المهدي فظائع ضد السنة (وكذلك الشيعة)، مما سمح للجماعات المتطرفة ببناء وتوسيع شبكاتها في المناطق السنية، وتبني خطاب تعبئة استهداف الاحتلال وعملائه. فأصبحت هذه المناطق ملاذا للتمرد، مما زاد من تعميق شكوك الشيعة والأكراد في النوايا السنية، كما أدت عمليات مكافحة التمرد التي يقوم بها الجيش الأمريكي وقوات الأمن العراقية إلى

[1] -Toby Matthiesen, Simon Mabon, Raphaël Lefèvre , Renad Mansour,Workshop Sectrianism in the Middle East, Policy Department, Directorate-General for External Policies,European union,July 2017,p17.
[2] - Tim Jacoby ,Nassima Neggaz, op cit,p10.

[3]– عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 738.

[4]– المرجع نفسه، ص 739.

[5] -Renad Mansour ,op cit,p 7.
[6] - Toby Matthiesen, Simon Mabon, Raphaël Lefèvre , Renad Mansour,op cit,p17.

*- أنظر الملحق رقم 10" خريطة تواجد المليشيات الشيعية في العراق"ص329.

تصعيد الشعور بأن السنة مستهدفون من قبل النظام الجديد[1]،فحاول تنظيم القاعدة في العراق ولاحقًا تنظيم الدولة الإسلامية، تمثيل المكونات السنية من خلال استهداف الجماعات الدينية غير السنية، سواء كانت شيعية (مذبحة معسكر سبايكر)، أو أيزيدية ومسيحية.

أبانت هذه الديناميكيات عن معضلة مجتمعية، والتي تتشكل بفعل الهوية الطائفية والمنافسة على الهياكل السياسية والأمنية وهي نتيجة لسلسلة من القرارات والتحولات السياسية والاجتماعية التي فُرضت على الدولة العراقية في أعقاب الغزو مباشرة من صياغة دستور جديد، وسياسات مكافحة التمرد، وإنشاء نظام جديد على أساس طائفي (الديمقراطية التوافقية)، مما أنتج سلطة سياسية وأمنية هشة ونجح في خلق الخوف من الآخر، ومن التعبئة السياسية لكل من السنة والشيعة ضد التهديدات الوجودية وتجنيد كل منهما قدراته العسكرية لمواجهة الآخر.

فكان صعود الهويات الطائفية والسياسة رد فعل على انهيار سلطة الدولة ودور الدولة كمحور مركزي لتشكيل الهوية، وقد رافق رد الفعل العنيف هذا ظهور هوية سنية قوية وصريحة، متجذرة في مشاعر التطويق والاستحقاق، ما بدا كمأساة عراقية تتكشف مع ولادة العراق الجديد[2]، وتبين عن حالة الانقسام العرقي الذي وصل إليها المجتمع العراقي، فالهوية الطائفية في عراق ما بعد 2003 ليست عاملاً قائماً بذاته ولكنها جزء من مجموعة أوسع من المتغيرات التي تعمل في سياق الدولة القومية ونظام الدولة الإقليمي الأوسع[3]، ومن المؤشرات الرئيسية لهذه التحولات تغيير تصورات التهديد، حيث كانت المخاوف من انقراض المجموعة والمحاولات لتطويقها في السنوات الأولى بعد الغزو الأمريكي أثر اجتماعي مثير للانقسام، فقد دفع العنف المتصاعد الناس إلى البحث عن الأمان في مجتمعاتهم الطائفية وتصوير الآخر الطائفي كتهديد، كما يرتبط استمرار المركزية المتصورة "للطائفية" بلا شك بالدور التأسيسي للهويات العرقية والطائفية في تأسيس النظام السياسي في العراق، فضلاً عن إبراز الديناميكيات الطائفية كمحرك الصراع السياسي والعنف السياسي منذ عام 2003، وقد شجع الاعتماد على الفئات الطائفية في تحليلات الديناميكيات العراقية[4] من شل قدرات الدولة في إحكام سيطرتها، ومن تأثير على العلاقة بين الطوائف الرئيسية في البلاد والتي تُركت فجأة بدون الوسيط الرئيسي الدولة، حيث أن انهيار الدولة أدى في الواقع إلى ظهور معضلة أمنية بالعراق والتي عززت من

[1] -Harith Hasan Al-Qarawee,op cit,p6.
[2] - Fanar Haddad,opcit,p3.
[3] - Fanar Hadaad, The Waning Relevance of the Sunni-Shia Divide, The century Foundation,April2019,the linck: https://rb.gy/442nx.
4 - Ibid,p3.

التوترات بين الطوائف[1]، وزادت من حدة المعضلة المجتمعية التي بدأت تظهر للعلن منذ الاحتلال بشكل واضح.

المبحث الرابع: الأمن المجتمعي والمعضلة المجتمعية في العراق

لم يكن انهيار النظام البعثي القديم مجرد انهيار في بنية السلطة السياسية في العراق، بل أدى أيضًا إلى تصعيد التحديات العرقية في العراق، وإضعاف بنية الأمن المجتمعي[2]، فقد انعكس تفكيك المؤسسات العراقية الرسمية والنظام والنخبة السياسية على متغير الأمن والتماسك المجتمعي فأثار التوترات بين المجتمعات العرقية الرئيسية من خلال جعل الأمن همهم الأساسي وهو ما خلق معضلة أمنية ومعضلة مجتمعية لا يزال العراق اليوم يعاني منها، فقد أدى الصراع على السلطة إلى اختلال التوازن الطائفي المتجدد في قطاع الأمن العراقي وإنشاء وحدات طائفية في الأمن الداخلي (تتألف في الغالب من الشيعة والأكراد) أدت لزيادة مخاوف السنّة تجاه قطاع الأمن الجديد وأعاق رغبة القادة السنّة في التعاون على المستوى السياسي[3].

تكشف التفاعلات العرقية والطائفية في العراق وانحراف عملية التحول عن مسارها، عن غياب الشعور بالأمان بين المجموعات العرقية الرئيسية وتنامي حالة الشك وعدم اليقين التي ازدادت حدتها مع الفوضى الأمنية والصراع السياسي وتنامي الخوف من الآخر وهي عوامل توحي بغياب تام للأمن المجتمعي والذي بدوره يخلق معضلة أمنية مجتمعية، إذ تشير الأحداث إلى أن المعضلة الأمنية والصراع العرقي الطائفي قد اشتدت حدتهما من قبل الجماعات الكردية والشيعية والسنية التي تحاول تقييم التهديدات التي تتشكل ليس فقط من قبل الميليشيات المعادية ولكن أيضًا من خلال وجود جميع الجماعات على مقربة منها.

1 - Oren Barak, Dilemmas of Security in Iraq, Security Dialogue ,vol. 38, no. 4, December 2007,p460.
2 -Hayder Al- khafaji,op cit.
3 - Oren Barak ,op cit,p463.

المطلب الأول : طبيعة المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق

يعيش العراق معضلة أمنية مجتمعية منذ انهيار النظام السياسي والأمني ودخوله في حالة من الفراغ والفوضى، أدت إلى انتشار صراعات طائفية بين مختلف الجماعات العرقية والدينية وصلت إلى حد الحرب الأهلية مما يعكس الديناميكيات المعقدة للعراق في فترة ما بعد الغزو الأمريكي، إذ تورط كل من الأكراد والسنة والشيعة في المعضلة الأمنية بسبب الفوضى الناشئة منذ عام 2003، فكان على كل مجموعة أن تهتم بتوفير أمنها ذاتيا. كما عانت الدولة العراقية من الانهيار في أعقاب التدخل الأمريكي ومحاولاته لتدمير الهياكل السياسية والأمنية واجتثاث رموز البعث ممن يملكون خبرة في عدة مجالات، وبالتالي أضحت الساحة العراقية بيئة فوضوية تلجأ فيها المجموعات إلى توفير أمنها[1]، فانتشرت من خلالها المليشيات المسلحة والتي أصبحت أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة في المعضلة المجتمعية. كما أدى الصراع على السلطة بين المجموعات العرقية الرئيسية في ظل الوضع الفوضوي إلى خلق حالة من الخوف وعدم اليقين وهي عوامل أشار إليها بوزان في دراسته النظرية للمعضلة الأمنية المجتمعية. والأهم فيما يتعلق بظروف الخوف والتهديد الأمني (التخوف من النوايا الخبيثة)، هي المخاوف على الهوية وخاصة الخوف من محاولة مجموعة واحدة للسيطرة على الهوية العراقية، والذي يؤدي إلى زيادة المخاوف عند المجموعة الأخرى من فقدان هويتها من خلال الاستيعاب أو الانقراض، إذ يساهم هذا الخوف المتبادل أيضًا في خلق معضلة أمنية عرقية طائفية[2] حيث إن تطبيقات مفهوم المعضلة الأمنية محليا تعكس الطبيعة المأساوية بشكل أساسي للوضع المحلي داخل الدول الضعيفة، إذ تسعى من خلاله الجماعات العرقية أو المذهبية الفاعلة للدفاع عن نفسها، ولكن ينتهي بها المطاف في الصراع العسكري[3] أي أن أية محاولة من جماعة إثنية أو مذهبية على تحسين موقعها في ميزان القوى المحلي والداخلي سيتم ذلك على حساب الإثنيات والطوائف الأخرى، والتي ستفقد نسبيا من قوتها، وفي هذه اللعبة التي محصلتها صفر، فمن الصعوبة بمكان أن تقوم جماعة إثنية أو مذهبية، بتحسين فرصها في البقاء دون تهديد بقاء الإثنيات والطوائف الأخرى.

[1] - Hawkar J.Majeed,Ishtiaq Hossain,op cit,p22.
[2] - Ibid ,p23.
[3]- حسين باسم، الاستقرار الأمني في العراق ،في ضوء مفهوم المعضلة الأمنية ،قسم الدراسات السياسية،مركز الدراسات الإستراتيجية ،جامعة كربلاء،أبريل 2019، ص 4.

وبطبيعة الحال، فإن الإثنيات والطوائف المهددة التي فقدت نسبيا من قوتها تفعل كل ما هو ضروري لضمان بقائها، والذي بدوره يهدد الجماعة الإثنية أو المذهبية الأولى مجددا، وكل ذلك يؤدي إلى تنافس أمني دائم ومستمر، يُجسد المعضلة الأمنية محليا[1].

ساهمت سياسات الاحتلال الأمريكي والتي اعتمدت على معارضة المنفى في تعزيز الولاءات الضيقة بين الأعراق على المستوى الجزئي وخلق حالة من عدم تناسق بين الانتماء للهوية الوطنية والهوية العرقية، مما ولد شعور بالعداء والخوف واللاأمن، إذ يمكن أن يلعب الخوف دورًا أساسيًا في النزاعات العرقية في العراق، خاصة تلك التي بين الجماعات العرقية كالشيعة والأكراد والسنة[2]، وذلك بالاستناد على الخلفيات التاريخية للعلاقات المأساوية فيما بينهم والتي تركت ترسباتها على نشأة الدولة العراقية ومسارها، وتعود نشأة المعضلة الأمنية العراقية إلى الطريقة التي أسست على إثرها الدولة العراقية، فقد أدى بناء الدولة العراقية بشكل السريع وغير المتناسق في ظل سلطة التحالف المؤقتة، إلى ظهور مؤسسات دولة ضعيفة وهشة للغاية وعرضة للاستيلاء من قبل النخبة العرقية، وجهاز أمني ضعيف ومشتت غير قادر على احتكار استخدام القوة داخل أراضيها[3] حيث أصبحت العراق ملاذا للمجموعات الإرهابية والمليشيات الطائفية. كما أن الاعتماد على مجموعة ضيقة من النخب العراقية الشيعية والأكراد المنشقة خلال التخطيط قبل الحرب وبعدها والتي سعت إلى حفظ مصالحها المجتمعية ودمجها مع بناء الدولة، أدى لتقنين الطائفية في نظام المحاصصة، وهو نظام ميثاق النخبة العرقية الحصري، والذي ساهم في تقنين التفاعلات الإستراتيجية للنخب العرقية والطائفية[4]. فاستولت المليشيات الشيعية والكردية والأحزاب الطائفية على المناصب القيادية في المؤسسات الأمنية، وبرزت منها قوى مثل منظمة بدر، وبحجة قانون اجتثاث البعث، تم التخلص من الضباط السنة ذوي الخبرة ولم تستقطب منهم إلا عدد قليل بعد حل الجيش[5] وهو ما ساهم في إضعاف الجهاز الأمني أمام الفوضى الأمنية التي عمت الساحة العراقية بانتشار القوى والمليشيات المسلحة، وبالتالي إعاقة إعادة عملية البناء التي تسعى لتعزيز وحدة العراق وهويته الوطنية.

إن هذا التوازن الجديد في القوى خلق معضلة أمنية ومجتمعية، إذ اعتمدت النخب الحاكمة الجديدة على الانقسامات الطائفية وترسيخ لفكرة الهوية العرقية ومن تم العمل على التحشيد والتعبئة

---

[1]– حسين باسم ،المرجع السابق، ص 5.

[2]– سامي أحمد صالح كلاوي، المرجع السابق، ص218.

[3] -Shamiran Mako , Alistair D. Edgar, Evaluating the Pitfalls of External Statebuilding in Post-2003 Iraq (2003–2021), Journal of Intervention and Statebuilding, VOL. 15, NO. 4,2021,p426.

[4] - Ibid,p429.

[5]– عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 750.

الطائفية وإلى زيادة الكراهية والعداوات المذهبية والدينية، وتوسعت الشروخ الاجتماعية بين كثيرين من أبناء المناطق، والتي أبانت على ضعف التماسك المجتمعي وبروز إشكالية الأمة العراقية وتصدع الهوية الوطنية في ظل تنامي الهويات الفرعية والذي انعكس بصورة أكبر من خلال إنشاء كل مجموعة عرقية لمليشيات مسلحة ولا سيما بعد انضمام العديد من المواطنين المسلمين ممّن يتبعون المذاهب الإسلامية السنية والشيعية إلى التنظيمات المسلحة بدوافع مختلفة، توفر لها الحماية الأمنية في ظل هشاشة الدولة وغياب قوة أمنية وطنية قادرة على فرض سيطرتها، وقد شرح رئيس الوزراء العراقي "إياد علاوي*"، في وقت لاحق هذا الاتجاه على النحو التالي: "منذ تفكك الدولة في العراق، اختفت المؤسسات وانسحب الناس إلى عشائرهم وقبائلهم"، فتحول العراق إلى دولة ضعيفة ومهددة وساحة لاستقطاب المتمردين والحركات الإرهابية، ما زاد الأوضاع الأمنية سوءا.

استغلت القاعدة وجماعات إرهابية أخرى غياب السيطرة الفعلية على الحدود العراقية والانقسامات العرقية والصراع السيني الشيعي لإرسال مئات الإرهابيين لنشر الرعب في كل مكان بالعراق. فنجح قادة القاعدة في العراق عام 2006 في إشعال صراع طائفي مروع بين أكبر مجموعتين عرقيتين في العراق، الشيعة والسنة، وقتل مئات الآلاف من الجانبين في الصراع[1]، أدت الصراعات الأهلية والهوياتية في العراق إلى نشوء عناصر ما يسمى المقاومة المسلحة والتطرف الإسلامي من داخل المذهبين، وتشكيل تنظيمات وميليشيات عسكرية مما أدى إلى العنف المسلح وتسبب في تشريد ونزوح وهجرة مئات الآلاف داخليًا وخارجيًا، وقد جعل الاقتتال والمجازر بين المجموعات المتنازعة الأقليات العراقية ضحايا هذا الصراع، ومن بين هؤلاء الضحايا الأقلية الدينية الأيزيدية التي تعتبر مجموعة دينية من غير " أهل الكتاب"[2].

كانت تلك بداية ظاهرة جديدة في العراق الحديث، هي الصراع الطائفي، فلم يعرف العراق الملكي أو الجمهوري صراعات مفتوحة بين طوائف هذا البلد على مستوى الدولة كلها[3]، وقد تجلى عدم قدرة العراق على ترسيخ الدولة بشكل واضح في الفشل في بناء إجماع شرعي بين مواطني العراق حول شكل وهوية حكومة البلاد.

---

*–إياد علاوي: سياسي عراقي تولى رئاسة حكومة العراق لمؤقتة التي تلت مجلس الحكم العراقي من 28 جوان 2004إلى 6 أبريل2005.

[1] -Sami Ahmed Calawy ,Iraq's Security Dilemma in the post-2003 Era,Journal of Juridical and Political Science ,Volume7,Issue2,2018 ,p201.

[2]– ماجد حسن علي، الهجرة القسرية للأقليات الإثنية والدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق: دراسة حالة الأقلية الأيزيدية بعد عام 2014، مجلة سياسات عربية ، العدد 49، مارس 2021، ص 25.

[3]– عزمي بشارة ،المرجع السابق ،ص 737.

بات يُنظر إلى الدولة على أنها هدف للمنافسة المجتمعية، فبعد أن استولت عليها مجموعات عرقية (الشيعة والأكراد)، أصبحت جزءًا من التنافس بين القوى المجتمعية كعنصر فاعل، كما تآكلت فكرة الدولة الأمة وحلت محلها فكرة دعم التقسيم على أساس طائفي وعرقي والتي أبانت معضلة جديدة تتمثل في الصراع الطائفي على الموارد والأقاليم خاصة تلك المناطق الغنية بالثروات النفطية كركوك التي لا تزال محل صراع بين الحكومة المركزية وحكومة أربيل، ومحاولة إقليم كردستان الانفصال عن العراق، ودعوتهم بين عامي 2003 و2013 إلى إجراء استفتاء في بعض المدن، مثل كركوك وتكريت، للانضمام إلى الإقليم، أي أنه من خلال الجمع بين وجهات نظر وإمكانيات مختلفة لهذه الجهات الفاعلة، يمكن رؤية سيناريوهات تفكك العراق والحرب الأهلية وتقسيم السلطة في العراق في الآفاق المستقبلية، فمن الواضح أن كل مجموعة وقوى تحاول تحقيق أهدافها القصوى، ولكن في سبيل تحقيق أهداف كل جهة فاعلة، هناك أهداف ومنشآت الجهات الفاعلة الأخرى[1].

أبانت التوترات العرقية التي ظهرت في العراق بشكل واضح عن ضعف التماسك المجتمعي وصراع خفي بين الجماعات العرقية المختلفة حول السلطة، فبمجرد انهيار هياكل النظام ظهرت للعيان معضلة مجتمعية متمثلة في أزمة هوية وصراع حول الأقاليم بين الحكومة المركزية وحكومة "أربيل" حول الأحقية التاريخية لكل مجموعة عرقية بها، إذ تبع ذلك حالة من عدم الاستقرار من أجل السيطرة، ما أدى إلى الفوضى والصعود السريع للجهات الفاعلة غير الحكومية. فقد خلقت التحركات غير الحكيمة لسلطة التحالف المؤقتة التي نصبتها الولايات المتحدة من حل الجيش وقوات الأمن العراقية والتأكيد على اجتثاث البعث بشكل صارم، وبالتالي تطهير البيروقراطية واحتكار سلطات صنع القرار في أيديهم إلى عنف طائفي لا يزال مستمر وقابل للتفجر في أية لحظة[2].

دفع هذا الوضع الفوضوي، وإلى جانب ضعف الأحزاب السياسية في العراق وعودة المنفيين، العديد من المواطنين العراقيين إلى الالتفاف حول الزعماء الدينيين والميليشيات الطائفية التي انتشرت في البلاد، مما عمق الصراع الطائفي على السلطة بين الجماعات العرقية المختلفة في العراق، والتي كانت مدعومة من قبل القوى الإقليمية.

نتج عن بناء الدولة من الأعلى إلى الأسفل والاعتماد على النخب المنفية المغتربة أزمة في الشرعية[3]، فغياب الدعم الدولي في المرحلة التحضيرية وبعد الغزو مباشرة، والاعتماد على النخب

[1] - Moslem Haghi, Mohammad Yousefis Jouybari , Ehsan Shakeri Khoee ,The Impact of Identity Crisis in Iraq (post-Saddam) on the Islamic Republic of Iran Foreign Policy Orientation,Geopolitics Quarterly, Volume: 17, No 4, Winter 2022, p239.

[2] - Markus E. Bouillon, Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 6 Number 3,2012, p287.

[3] - Shamiran Mako , Alistair D. Edgar,op cit,p428.

المغتربة التي تفتقر إلى دعم محلي واسع النطاق لابتكار الهياكل السياسية والمؤسسية للدولة، حيث ركّزت مقاربة بناء الأمة في العراق على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلّب على الانقسامات الطائفية[1] والتي اعتمدت بشكل كبير على السياسات الطائفية، مما أدى لاستعراض القوة على أساس الهويات الجماعية من الطائفتين السنية والشيعية ومن تم تكثيف الانقسامات العرقية – الطائفية.

لم تكن الطائفية لتصبح القوة القوية المدمرة للمجتمع والدولة لولا تسليح الهوية والطائفة من قبل المعارضة المنفية وسلسلة من سياسات إعادة الإعمار الكارثية[2]، وقد أدى تعمق هذه الفجوة والأزمة إلى إضعاف التماسك المجتمعي ومواجهة المجتمع العراقي أزمة داخلية وانعدام الأمن بلغتا حد الحرب الأهلية. فبعد تفجير ضريح الإمامين العسكريين في سامراء في 22 فبراير 2006، تفجر عنف طائفي واسع في العراق، ولاسيما في "بغداد" و"ديالى"، وفي جويلية 2006، قتل في بغداد وحدها نحو 3200 مدني نتيجة لهذا العنف[3]. كانت تلك بداية ظاهرة جديدة في العراق، فقد انتشرت فعلا عمليات التفجير الانتحارية والقتل الجماعي بين فئات من الطوائف العراقية، كما أسهمت المليشيات المسلحة في إشعال هذه الأزمة وديمومتها.

وفي ضوء ذلك، أضحت الساحة العراقية تحت سيطرة فواعل عرقية واثنية ودينية جديدة تمثلت في كثرة الميليشيات المسلحة التي استغلت الفوضى الناشئة وهشاشة الأجهزة الأمنية، فظهرت فرق شيعية وسنية وكردية مسلحة، كتعبير عن صعود السياسة الطائفية ونتيجة أو استجابة لانعدام الأمن المحلي. فجاءت الميليشيات، لتمثل ربما التحدي الأقوى لمشروع بناء الدولة العراقية، وزيادة في أسباب التأزم الطائفي الذي لا يزال يعاني منه العراق اليوم، وإن كانت متفاوتة في القوة والتأثير، وذلك يعتمد على مدى تغلغلها داخل الأجهزة الأمنية العراقية وتمكنها، والحديث هنا عن الميليشيات الشيعية التي ازدهرت وانتعشت في مرحلة ما بعد 2003 إذ تم إلحاق كل من فيلق "بدر" و"الصدر" بالجهاز الأمني والتستر على جرائمهما في حق المجموعات السنية.

[1]- حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء،مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 23أبريل 2014،تاريخ التصفح :2022/09/13، الرابط : https://rb.gy/je09k.

[2] -Ranj Alaaldin, Sectarianism, Governance, and Iraq's Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,p7.

[3]- عزمي بشارة، المرجع السابق، ص737.

وبعيدًا عن الميليشيات، فإن الفراغ الأمني الذي نشأ في غياب الدولة مكّن أيضًا العصابات الإجرامية وعززها[1]، كما سهل هذا الفراغ الأمني صعود "داعش" وعزز قدرتها على التعبئة للسيطرة على مساحات الأراضي في العراق، مما عزز اعتماد الدولة على الميليشيات من أجل الأمن والاستقرار بعد هزيمة "داعش". وقد فرض هذا الانتشار القوي للمليشيات المسلحة الحدود للانقسامات الطائفية والقومية والاثنية، ومن ثم بروز دويلات وإمارات، وتم كسر احتكار الدولة التي لم يكتمل تكوينها بعد الانهيار الشامل العام 2003 لمجال القوة والعنف، مما أدى إلى تداخل التمركز الطائفي للسيطرة على الثروات والموارد، والأفراد الفاعلين وتكيفهم على وفق التصورات المذهبية[2]، وأدت هذه الصراعات إلى تشريد مئات آلاف العراقيين، وإلى موجات نزوح وهجرات جماعية كبيرة للجماعات الدينية والمذهبية داخل العراق وخارجه.

مما سبق يتضح، أن كل العوامل التي تحدث عنها "بوزان" في نظريته المعضلة الأمنية المجتمعية توفرت في الحالة العراقية، حيث اتسمت الأوضاع بعد انهيار النظام بالفوضى التي اضطرت فيها مختلف الأعراق والطوائف العراقية إلى إنشاء مليشيات إثنية مسلحة خاصة لتوفير أمنها في غياب حكومة فعالة على مستوى الدولة، فاستحوذت المنافسة الجديدة بين القوى الاجتماعية على المساحة السياسية التي كانت تحتلها الدولة في السابق، وتحسبًا لإعادة إنشاء دولة يمكن تشكيلها وفقًا لتفضيلاتها. وهكذا اندلعت أعمال الإجرام والعنف الطائفي، مستغلة من ناحية المساحة التي خلفها انهيار الدولة، ومن ناحية أخرى سعيًا للسيطرة على الكيان الجديد الذي يملأ هذا الفراغ وتشكيله[3]. فاستخدموا أدوات متطرفة لتحقيق مطالبهم وأمنهم، أي بات التنافس بين المجموعات العرقية والإثنية حول عوامل جوهرية كالأمن واحتكار السلطة واللذان يعدان عاملان مهمان للاستقرار.

تقول نظرية المعضلة الأمنية أنه في ظل ظروف فشل الدولة وانهيارها (الاقتراب من الفوضى)، تخشى جميع المجموعات العرقية على وجودها وممتلكاتها، وتحشد بعض الجماعات العرقية للدفاع عن نفسها ضد المنافسين الذين يرون أنهم يشكلون تهديدًا، بما في ذلك عن طريق التسليح، والذي بدوره يهدد المجموعات الأخرى، التي بدورها تتسلح، مما يترك المزيد من عدم الأمان ويحفز المزيد من التعبئة والتحرك المضاد، كما هو الحال في سباق التسلح بين الدول، على عكس سباق التسلح للأسلحة النووية الذي قد يؤدي إلى ردع مستقر، في الصراع العرقي هناك حوافز لشن ضربات

[1] - Markus E. Bouillon, Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 6 Number 3,2012,p288.

[2] – يوسف محسن، الحرب الأهلية الطائفية في العراق (2003–2017)، الحوار المتمدن، العدد 6508، 8 مارس 2020، تاريخ التصفح :2022/07/17، الرابط : https://rb.gy/bhlml.

[3] - Markus E. Bouillon, op cit, p287.

استباقية تبررها العلاقات العدائية السابقة. الصراع العرقي، حسب نظرية المعضلة الأمنية، ليس مدفوعًا بالكراهية، كما تجادله نظرية "الكراهية القديمة"، ولكن عدم الثقة والخوف[1]. وهو ما تشير إليه الفوضى الناشئة في العراق وذلك بسبب ضعف سلطة وعدم وجود حكومة عاملة قوية، وهو شرط يقود الجماعات إلى إثارة مخاوف بشأن أمنها.

إن الفوضى أساسية في نهج "بوزان" وتلقي الضوء على الوضع العراقي، وتكشف كيف أن التصورات التاريخية التي تتبنتها الجماعات العرقية نفسها غير دقيقة ومضللة[2] حيث يمكن القول إن الحرمان الحقيقي للشيعة والأكراد في السنوات الماضية وكذلك الشعور بالحرمان للسنة بعد عام 2003 قد أثار صراعات عرقية ودينية في العراق[3].

كانت النزاعات العرقية والدينية هي التحدي الأكبر الذي يواجه إعادة بناء الدولة في العراق منذ عام 2003 حيث يحتفظ العراق بتاريخ طويل من العنف، وفشل في تجاوز أزمة الهوية الوطنية والشرعية السياسية، ما أدى إلى ظهور أزمة ثالثة هي الأزمة الأمنية والتي أثرت في العلاقة بين المجموعات العرقية وفي تماسكها المجتمعي وبالتالي الزيادة في حدة المعضلة المجتمعية إلا أن هذا لا يعني أن جذور المشاكل العراقية الحالية متعلقة بالاختلافات العرقية والدينية أو العداوات البدائية بين المجتمعات المختلفة في البلاد، وإنما لعبت البيئة التي أحدثتها التحولات والديناميكيات ما بعد الاحتلال الأمريكي والتي خلقت بيئة للتنافس العرقي والطائفي على السلطة التي ملأت الفراغ السياسي والأمني[4] دورها في تعميق الانقسامات بين المجموعات العرقية الرئيسية.

يمكن القول إن التدخل الأمريكي في عام 2003 كثف من احتمالية حدوث معضلة أمنية، مما أدى بالتالي إلى نشوء صراعات عرقية – طائفية في العراق، مما يعني أن الرعاة الأجانب للصراع العرقي يفاقمون المعضلة الأمنية[5]، ففي ظل هذه الظروف، كان من المنطقي للعديد من العراقيين اللجوء إلى تحقيق حاجاتهم الأمنية ذاتيا، فبينما شكل السنة جماعات مسلحة انخرطت في المقاومة " ضد القوات الأمريكية وحلفائها المحليين، شكل الشيعة والأكراد ميليشيات وانضموا إلى قطاع الأمن العراقي الجديد، حيث أصبحوا مهيمنين[6]، ومع ذلك، أدت كل هذه الخطوات المصممة لزيادة أمن المجتمعات المعنية، إلى تفاقم التوترات بين الطوائف، حيث أكدت استطلاعات الرأي التي أجريت في

[1] -Sami Ahmed Calawy,op cit,pp 217-218.
[2] - Hawkar J.Majeed,Ishtiaq Hossain,op cit,p21.
[3] - Moslem Haghi, Mohammad Yousefis Jouybari , Ehsan Shakeri Khoee ,The Impact of Identity Crisis in Iraq (post-Saddam) on the Islamic Republic of Iran Foreign Policy Orientation,Geopolitics Quarterly, Volume: 17, No 4, Winter 2022,p253.
[4] -Ranj Alaaldin, Sectarianism, Governance, and Iraq's Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,p9.
[5] -Hawkar J.Majeed,Ishtiaq Hossain,op cit,p21.
[6] - Oren Barak ,op cit, p464.

العراق في (نوفمبر) 2004 و(نوفمبر) 2005 مخاوف مواطنيها بشأن أمنهم. وتم الإشارة إلى انعدام الأمن والاستقرار على أنه أكبر مشكلة يواجهها مجتمع العراقي، وأن استعادة الأمن العام في البلاد يعد أولوية لعودة الاستقرار[1].

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المعضلة المجتمعية

إن الحديث عن المعضلة المجتمعية يتطلب البحث في العوامل المؤثرة في العلاقات بين مكونات المجتمع العراقي، إذ ثمة تحديات أثرت في مسار تاريخ العراق وتطوره والتفاعل فيما بين المجموعات العرقية الأساسية والتي انعكست بصورة واضحة على المجتمع العراقي، فالأكيد أن المشهد العراقي الذي تتخلله صراعات طائفية وانقسامات عرقية ودينية بين مكوناته الرئيسية تتحكم فيه عوامل قادرة على إنتاج معضلات مجتمعية.

هناك العديد من العوامل التي تساهم في توليد المعضلة المجتمعية، الداخلية في المقام الأول، مثل الخوف من فقدان الهوية، والعداوات المتجذرة، والهياكل الداخلية للجماعات، وتوزيع أراضي الجماعات في العراق، كما تندمج معضلات الأمن الداخلي مع المعضلات الأمنية الإقليمية والعالمية القائمة بالفعل وتعزز بعضها بعضاً في السياسة العراقية.

إن فهم هذا الأمر بشكل أفضل أمر حاسم للسعي لتحقيق استقرار أوسع وأعمق. كما أن هذه الصراعات تنبع من عاملين رئيسيين: أولاً، ضعف دولة ما بعد الاستعمار، التي لم تستطيع فرض سلطتها على كامل أراضيها؛ ثانيًا، استمرار وجود مجموعات صغيرة من المتمردين بقدرات عسكرية يمكنها تجنب قمع الحكومة المركزية مع فرض إرادتهم على مختلف الفئات الاجتماعية. في حالة العراق منذ عام 2003، كان كلا العاملين فاعلين، جنبًا إلى جنب مع العداوات طويلة المدى، والمخاوف والتخوفات بين الطوائف الرئيسية في العراق، والنتيجة هي حرب أهلية دموية ذات طابع مجتمعي لا لبس فيه، ومع ذلك فإن عوامل الصراع العراقي ليست محلية فقط[2].

أ– العوامل التاريخية والهيكلية :

لعبت العوامل التاريخية التي شهدها ميلاد الدولة العراقية دورا مهما في التأثير بالديناميكيات والعمليات التفاعلية الداخلية والتي اختلطت مع الطموحات السياسية للمجموعات العرقية المختلفة

[1] - Oren Barak ,op cit, p464.
[2] - Ibid,p468.

والتدخلات الخارجية. فقد عانى العراق من أوضاع سيئة أعاقت نمو الوعي الوطني فيه، وعطلت أية تغيرات اجتماعية – اقتصادية أو فكرية مهمة، وبالتالي تعطل قيام الدولة العراقية، فقد ارتكزت هذه الدولة على الجماعات الفرعية الضيقة، فكانت النتيجة دولة فئوية عصبوية، وواصلت ممارسة السلطة في سياق التوازنات العصبوية وليس كممثل لعموم المجتمع[1].

ولعل ما مرت به الدولة العراقية من تحولات سياسية ومنعطفات إيديولوجية وانقسامات داخلية وصراعات حزبية وإشكالات دولية خطيرة، وضعها محل اختبارات مصيرية، إذ نتج عن ما سبق دخولها في أتون الاحتراب والفتن والانقلابات والانتفاضات والحروب الأهلية وتلاشي مفهوم المواطنة وفقدان الأمن المجتمعي[2].

إن عدم التماهي مع أنموذج الدولة – الأمة من شأنه أن يفرز إخفاقا في تجانس المكونات الشعبية، وإقحام للإدماج القسري المختلق في تكوين الدولة وبناها سياسيا وإداريا، فقد كانت الدولة العراقية منذ نشأتها نتاجا مشوها لنمط السيطرة والهيمنة للقوى العسكرية، وتم إلغاء الهويات القومية والعرقية والطائفية، لمصلحة الدمج القسري للجماعات الاثنية وفقا لمتطلبات المصالح القوى المهيمنة آنذاك. ومعنى ذلك أن الدولة العراقية نشأت في ظل ظروف غير طبيعية ولم تكن تعبر عن رغبة المجتمع العراقي بقدر ما كانت تجسد أحد مخططات الاحتلال البريطاني ومصالحه، لذلك وجودها لم يحمل أي صبغة وطنية ولم يجمع العراقيين تحت مظلة هوية وطنية جامعة[3]. إذ كان للعوامل الخارجية دور كبيرا في تأجيج الطائفية السياسية، فسرعان ما ظهرت محركات الطائفية خلال هذه الفترة وتشكلت المصالح والهواجس الضيقة لدى العراقيين، وقد تم استدعاء الدين بإيعاز التأثير البريطاني الذي دفع السلطة في العراق لمواجهة مد النفوذ الجماهيري للقوى الفكرية والسياسية الجديدة، وإعاقة الديناميات الاجتماعية عن التطور[4].

ثمة أسباب كثيرة تاريخية وهيكلية عمقت من الفجوة بين مكونات المجتمع العراقي ومهدت الطريق أمام صراع بين الهويات العرقية وأثرت على هوية الدولة، تمثلت في التهميش والاضطهاد الذي وقع على طائفة معينة دون أخرى، وكذلك قومية على حساب الأخرى، من قبل ما يعرف

---

[1]- عدي فالح حسين، العنف السياسي بالعراق بعد عام 2003 دراسة ميدانية ،2010، ص 57، الرابط: https://rb.gy/q6b6b.

[2]– سلمان رشيد محمد الهيلالي، المرجع السابق.

[3]– رنا مولود شاكر، الهويات الفرعية وأثرها في الواقع السياسي العراقي ،المجلة السياسية والدولية، العدد 37 ،2018، ص 576 .

[4]– مروة محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص 155.

بالمجتمع السياسي أو أنظمة الحكم التي تعاقبت على حكم هذا البلد، فمنذ أيام حكم الدولة العثمانية للعراق والهوية الوطنية العراقية تعاني التمزق بفعل الموقع الجغرافي للعراق الذي كان يمثل منطقة الفصل بين القوى، أو الإمبراطوريات المتنافسة آنذاك (العثمانية والفارسية) فكان وقتها ولازال أيضا يمثل ساحة التنافس الحقيقي بين تلك القوتين لذلك كل ما كان موجودا من ثقافات يرسخ في الانحياز أما إلى الدولة العثمانية أو للدولة الفارسية[1].

ومع سقوط الإمبراطورية العثمانية، عانت البلاد دائمًا من أزمات داخلية ناجمة عن الافتقار إلى الإجماع العام على الهوية الوطنية وشرعية الحكومة المركزية، وكان إنشاء عملية حكومية وطنية مصدر قلق كبير للحكومات في بغداد[2]، فقد اتسمت العلاقة بين مكوناته بحساسيات خفية وعلنية نتيجة أخطاء المملكة المتحدة الراعي الأول لإقامة الدولة العراقية. في العصر الحديث المتمثل في العمل على الاعتماد على سياسة التوترات الطائفية. بالإضافة إلى أثر الواقع الثقافي والديني المتخلف الذي شهدته تلك الفترة وتأثير الصراعات الحزبية على السلطة في المجتمع العراقي لجعل الانقسامات الوطنية والمذهبية أساسًا للولاء على حساب الدولة والوطن.

ب– العوامل السياسية والأيديولوجية:

فغالبا ما يمر المجتمع العراقي بأزمة ما تأخذ طابعها المزمن، مع بُعد تاريخي راسخ. حيث لم تكن الأزمة نتاجًا مجتمعيًا فقط ، فمعظم الأزمات التي عرفها العراق كانت نتيجة عوامل سياسية أوجدتها الأنظمة السياسية التي سيطرت على الحكومة منذ قيام الدولة العراقية الحديثة، حيث لم تكن أزمات المجتمع في العراق بشكل عام من نتائج الحاضر، لكنها تعود إلى امتدادات تاريخية قبل أحداث 2003، أين تشكلت على أسس اجتماعية وثقافية استثمرتها الأنظمة السياسية الحاكمة باعتبارها أهم مصدر لاستمرار سيطرتها على السلطة وامتلاكها للنفوذ. فافتقار نظام صدام وحاشيته إلى التأثير الاجتماعي، وإتباع حزب البعث لأيديولوجية عربية راديكالية قائمة على الفكر العربي السني دون مراعاة الخصوصية الاثنية والعرقية للمجتمع العراقي، أدت هذه الممارسة إلى مضاعفة الشعور بالتهميش والاضطهاد لدى المجموعات الاثنية والدينية الأخرى، بطريقة تغلب فيها السنة العرب على النظام السياسي لست فترات، استمر حتى تشكيل حكومة المجلس الانتقالي العراقي (المجلس) في

[1]– باسم عبد العون فاضل، صراع الهويات وأثره على بناء لدولة العراقية، مركز الفرات،19 مارس 2015، تاريخ التصفح :2022/08/14، الرابط: https://rb.gy/c7673.

[2]- Moslem Haghi, Mohammad Yousefis Jouybari , Ehsan Shakeri Khoee ,The Impact of Identity Crisis in Iraq (post-Saddam) on the Islamic Republic of Iran Foreign Policy Orientation,Geopolitics Quarterly, Volume: 17, No 4, Winter 2022,p245.

ماي2003، وعلى هذا الأساس، ست فترات تاريخية مهمة في تاريخ العراق تتعلق بتأسيس التناقضات وترسيخها وتعميقها وتصعيدها، وتفعيل الانقسامات والصراعات على شكل أزمة هوية[1].

أدى هذا العامل إلى جر العراق دوما إلى أوضاع سياسية مضطربة، ويمكن القول إن تلك السياسات المركزية تقع في مقدمة العوامل التي تسببت لاضطرابات في بنية النسيج المجتمعي وحالا لعدم لاستقرار والحروب الداخلية والخارجية التي تعيشها هذه البلاد منذ عقود من الزمن[2]، كما يرتبط هذا الفشل بالطبيعة الاقصائية التي شكلت سياسة الدولة الحديثة في العراق. فمن ناحية، كانت الدولة الحديثة الممثل الرئيسي لوجود المجتمع السياسي العراقي. فلعب تطوير أجهزتها العسكرية والبيروقراطية والمالية والتعليمية والاتصالات دورًا مهمًا في تشكيل هوية وطنية يمكن تخيلها إلى حد ما. ومن ناحية أخرى، أدى هذا التوحيد الاقصائي للسلطة إلى تفضيل النخب التي تمليها الأيديولوجيات والولاءات والتحالفات دون الوطنية أو العابرة للحدود، مما أدى إلى تعميق التشرذم الاجتماعي والانقسامات الثقافية[3].

إن البناء السياسي والفكري والاجتماعي لأي مجتمع أو دولة أو حزب يؤثر ويتأثر بأطراف أخرى، إذ أن دخوله إلى حلقة الصراع يضمن له الاستمرار والبقاء ضمن محيط المنافسين له ولسياساته، كذلك هو الحال أيضا بالنسبة إلى كل مكون مجتمعي[4]، ويبرز تأثير العامل الخارجي على المجموعات المجتمعية العراقية ومد نفوذه على المجتمع ككل كنتيجة حتمية لفشل الدولة بأجهزتها في إدارة العلاقات بين المجموعات المختلفة. حيث أسهمت الممارسات التعسفية والاقصائية لحزب البعث على الطائفة الشيعية والكردية أيضا – إضافة إلى التضييق الشديد على الحركات السياسية المعارضة في التجائها إلى الحليف التاريخي والإديولوجي (إيران) خاصة بعد نجاح ثورة 1979 وتأسيس الجمهورية على يد أية الله الخميني[5]، فقد أدى التهميش الممارس ضد المجموعات العرقية والدينية إلى اتساع الفجوة بين السُنَّة والشيعة في العراق والذي تأثر بجملة من التحوّلات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعدّدة، فأدخل تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في العام 1979 نظاماً جديداً للحكم يقوم على

---

[1] - Moslem Haghi,opcit ,p242.

[2]– سالار محمد فرج، الأنظمة السياسية المحتملة لعراق المستقبل،المجلة العلمية الأكاديمية العربية،العدد 16، الأكاديمية العربية ،الدانمارك،2015، ص 108.

[3] -Harith Hasan Al-Qarawee, op cit,p3.

[4]- سراب جبار خورشيد، الإخفاق السياسي في العراق وأثره على المجتمع، مجلة الفكر القانوني والسياسي،العدد1، المجلد5،2021، ص 4.

[5]– وحدة الدراسات والأبحاث، تجربة حكم الشيعة في العراق مأسسة الطائفية وعسكرتها، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 29 يناير 2019، ص5.

أساس اللاهوت الشيعي، وغيّر ميزان القوى في المنطقة وخلق مظلّة إيديولوجية للجماعات الشيعية المحرومة، وساعد ذلك في تقوية الجماعة الشيعية في العراق وشعورها بأنها تمتلك هوية متميّزة[1].

لقد حدث ذلك في ظل ضعف أدوات الإدماج التي اعتمد عليها حزب البعث بأيديولوجيته الاشتراكية القومية العربية وجيشه واقتصاده الريعي الناتج من الثروة النفطية[2]. وهشاشة الدولة خلال فترة الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، نتيجة دخولها في حروب خارجية أنهكت قدراتها الداخلية في إحكام سيطرتها على المكونات المجتمعية. كما كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق على أثر غزوه للكويت عام 1991، والحالة المعيشية التي ضاق بها العراقيون ذرعا، دورا في إحياء الهويات الفرعية والتخلي عن الهوية الوطنية التي بدت ضائعة وعدم قدرتها على الوجود والاستمرار، فانسحبت وتركت الهويات الفرعية لتحل محلها. فضلا عن سعي السلطة في محاولة بناء الهوية بطرق قسرية من خلال تغيير الولاءات بالقوة ومحاربة كل المعتقدات والثقافات المحلية المتأصلة في ضمير المكونات الاجتماعية العراقية، وسياسات التهجير القسري والتعريب وغيرها[3].

مع سقوط الدولة لم تعد القضية تتعلق بفشلها، حيث طفت الطائفية المقيتة والعرقية والإثنية في أبشع مراحلها على السطح لتغلف المشهد العراقي، كما أن صعود الطائفية السياسية في العراق هو أحد أعراض فشل عملية بناء الدولة، والتي من المفترض أن تهدف إلى تطوير ثقافة وطنية من شأنها أن تقلل من تأثير الهويات دون القومية. فلقد كان انهيار الدولة نتيجة حتمية، أكدت الهويات دون الوطنية نفسها فيها، فتحرك الفاعلون المجتمعيون لملء الفراغ، وأدى ذلك إلى خلق نمط من الفوضى والتشرذم الاجتماعي وظهور نوع من فقدان القيم لأن المجتمع العراقي عانى من أزمة ثقة حادة بين مكوناته السياسية. وأدى ذلك إلى استبدال المكونات وإقامة دولة طائفية ، الأمر الذي ساهم في فقدان مركزية الدولة. إذ أخذت الظاهرة الطائفية والعنصرية في العراق شكل التشدد والتطرف مدعومة من قبل دول ومخابرات إقليمية ودولية مستغلة التراكمات والسياسات الشوفينية للمدة السابقة، مما وسع أعمال العنف والتهجير بشكل لم يسبق له مثيل، ولا يزال العراق متأثرًا بأوجه عدم اليقين المعقدة والمتغيرة بشكل متزايد، حيث يتم التعبير عن الانقسام الداخلي وانعدام الاستقرار الاجتماعي في شكل عداوات عرقية وطائفية، إذ يمكن إرجاع الصراع في العراق إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً ، معضلة

---

[1]– حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء,Carnegie Endowment for International peace ، 23أبريل 2014،تاريخ التصفح :2022/09/13، الرابط: https://rb.gy/j06cg.

[2]– عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 729.

[3]– طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي،المجلد 4، العدد2، 2020، ص42.

أمنية متنامية بين الطوائف، والتي يمكن عزها إلى انعدام النظام والاستقرار في البلاد، ثانيًا، ظهور رجال الساسة والدين والأعمال المتنفذين والمتحاربين الذين استفادوا من هذا الفراغ السياسي والأمني ورسخوا لمفاهيم ضيقة كالهوية العرقية وعملوا على التعبئة الطائفية ؛ ثالثاً ، المخاوف المتزايدة من الهيمنة والانتقام بين طوائف العراق، والتي لم يتم تخفيفها بالتسويات السياسية والضمانات الخارجية[1].

-غياب العدالة الاجتماعية :

تعد العدالة الاجتماعية أحد أهم ميكانزمات العيش المشترك وعناصر بناء الهوية الوطنية التي تعتبر مظلة لجميع المواطنين. إلا إن الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية من خلال عدم تكافؤ الفرص، وغياب القانون أو ضعفه، وسيادة المحسوبية لطرف على حساب آخر، وامتيازات لطبقات وفئات معينة على حساب غيرها، من شأنه أن يصب في منحى إضعاف الهوية الوطنية ومفهوم المواطنة[2] والتماسك المجتمعي. ففي العراق، ثمة مجموعة من التحديات والتي تقف دون تحقيق العدالة الاجتماعية، فمنها إشكالية الديمقراطية التوافقية (المحاصصة) وإشكالية القوى السياسية وغياب لحوار وطني البناء وإشكالية الفيدرالية وتوزيع الثروة، والفساد السياسي. إذ أدى غياب العدالة الاجتماعية، وصراع النخب السياسية التي تدّعي تمثيلها للدين/ الطائفة– القومية، إلى تعميق التمايز بما يخدم مصالحها ويساهم في إضعاف الدولة والمجتمع[3].

- الإقصاء السياسي لمكونات المجتمع العراقي:

لعب الإقصاء السياسي دوره في إثارة الصراع بين مكونات المجتمع العراقي، فقد عانى الشيعة من سياسة الإقصاء والتهميش التي مارسها كل من العثمانيين والحكومات اللاحقة، مما ولد شعور بالاضطهاد والظلم وحالة من التمرد حالت دون بناء وحدة وطنية بين مكونات المجتمعية المختلفة وإجماع حول البنى والهياكل المهيئة لبناء الدولة الحديثة، إذ شكل التنافس بين المجموعات الرئيسية محور الصراع السياسي منذ سقوط النظام السابق، وهو ما أدى إلى إعاقة عمليات إعادة بناء الدولة، وتعميق حالة عدم الاستقرار في البلاد. فتاريخيا، كانت الخلافات حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية هي السبب في الانقسام بين السنة والشيعة. وبات التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة اليوم، وهو ما جعل من فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات

[1] - Oren Barak ,op cit, p467.

[2]- حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك و أزمة هوية،، مؤتمرعشر سنوات على احتلال العراق،10–11 أبريل 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 4.

[3]– زكي رضا، الديمقراطية التوافقية / المحاصصة الطائفية القومية وخطرها على الدولة العراقية، الحوار المتمدن ، العدد 7105، 13 ديسمبر2021، تاريخ التصفح: 2022/8/22، الرابط: https://rb.gy/0rm18.

السياسية بديلا عمليا لفكرة تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل التخفيف من حدتها[1]، وقد تجدرت الطائفية السياسية والتهميش والإقصاء، وتمحور الصراع في النظام السياسي حول مواقع المسؤولية في البلاد، ليس للإصلاح وإنما للهيمنة والاستحواذ وتعميق الشروخ الطائفية والجهوية، ودخل العراق بالفعل نفق الصراع على مراكز النفوذ والسلطة بدل من الشراكة السياسية[2].

- طبيعة الخطاب السياسي :

أدى انهيار الدولة العراقية إلى اعتماد القيادات السياسية الجديدة على خطاب سياسي مبني على الهويات دون الوطنية لكسب الشرعية، فعمدت على استذكار التاريخ لتعزيز الشحن الطائفي والظهور بمظهر الدفاع عن الطائفة أو القومية، كما اعتمدوا على السرديات الطائفية وسياسات الهوية التي ظهرت في مواجهة الدولة المنهارة[3]، حيث يلعب الخطاب السياسي دور مؤثر في توجيه السلوك والرؤى وتغيير المواقف لدى مكونات المجتمع. وفي العراق عمق الخطاب السياسي الاقصائي من الخلافات القائمة بين المجموعات الرئيسية وساهم في زعزعة العلاقات البينية بينها مما زاد من حالة العداء والريبة في بيئة مازالت تعاني من عدم الاستقرار وغياب للأمن،كما أدى التمرد الذي عرفه العراق بعد سقوط حزب البعث إلى صدام محتدم لدعاة إعادة تشكيل العراق سياسيا بعد 2003، سرعان ما جعل العراق أداة تهديد طائفي للمنطقة برمتها، وهو الصراع الذي اتسع ليشمل الحركات المتطرفة من الجماعات السنية والمليشيات الشيعية وإلى جانبهم الجبهة الكردية، في سعي لتحقيق أهداف دينية وأيديولوجية امتدت لتتجاوز الحدود السياسية والجغرافية للعراق[4].

ثمة عوامل كثيرة تستحق البحث والتحليل عند محاولة تفسير العنف الحالي في العراق هو المعضلة الأمنية لمجتمعاته الرئيسية – الشيعة والسنة والأكراد – التي ولّدها الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، لكن أهم إجراء منفرد تسبب في معضلة الأمن بين الطوائف في العراق منذ

---

[1]– زروقة إسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011 عبر ثلاثية: الريع، االهوية والمساواة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد2021،2، ص 224.

[2]– غازي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات،26 فبراير 2019، ص5،الرابط: https://rb.gy/xvkla.

[3]– علي حسين كاظم العصامي، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد 2003ودور المرجعيات الدينية في توحيد الصف الوطني، المجلة السياسية الدولية، ص557.

[4]– خرفية جودي، سامية جفال،الخطاب الطائفي في وسائل الإعلام العراقية،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد4، ديسمبر 2021،ص722.

عام 2003 كان في تفكيك لقطاعه الأمني، وانتشار الفوضى ومن تم تهيئة الأجواء للحركات الإرهابية والمليشيات المسلحة التي زادت من حجم المخاوف والشكوك لدى المجموعات المجتمعية. فوفقًا لتقرير وكالة المخابرات المركزية في ماي 2005، أصبح العراق منذ عام 2003"ساحة تدريب تم فيها تعليم الإرهابيين المبتدئين على الاغتيالات، والاختطاف، وتفجير السيارات المفخخة، وتقنيات الإرهاب الأخرى " وبحسب لتقدير المخابرات الوطنية الأمريكية لعام 2006، "أصبح الصراع في العراق" وجهة " للجهاديين، مما ولد استياءًا عميقًا من تورط الولايات المتحدة في العالم الإسلامي وأيد الحركة الجهادية العالمية"[1].

يمكن وصف صراعات العراق على أنها صراعات داخلية طائفية وصراعات داخلية دولية، خاصة منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، وفيما يتعلق بالعلاقات العرقية والطائفية، جادلت العديد من الدراسات بأن الفوضى السياسية والعنف الطائفي وزيادة انعدام الأمن في العراق ناتج عن سياسات الاحتلال الأمريكي وفشلها في حفظ السلام والنظام، فقد جعلت الانقسامات الطائفية والحكومات الفاسدة العراق هشاً من الناحية الأمنية. وقد أدى عدم الاستقرار هذا إلى اجتذاب التنظيمات الإرهابية، وأبرزها "داعش"، وزاد من نفوذ الأنظمة والميليشيات المتطرفة. مما جعل الحكومات العراقية أمام العديد من التحديات السياسية والأمنية المتشابكة والمعقدة، الداخلية والخارجية[2]، فغالبًا ما يؤدي عدم الاستقرار العام المرتبط بالصراع إلى زيادة التوترات بين المجموعات العرقية المختلفة، ويمكن أن تؤدي حالات الصراع الإثني إلى بيئة عامة من انعدام الأمن.

[1] - Oren Barak ,op cit,p469.

[2] -Rahaf Al Khazraji, Challenges and prospects for security and stability in Iraq, TRENdS Research and Advisory ,18Mar2021, link: https://rb.gy/9m8k5.

المطلب الثالث: أبعاد المعضلة المجتمعية العراقية

كشفت الصورة العنيفة للمعضلة الأمنية المجتمعية والتي برزت بعمق بعد التغير الذي حدث عام 2003، أن ثمة تحديات كثيرة عمقت من الانقسام العرقي والصراع الطائفي في المجتمع العراقي وأثرت على هوية الدولة، تمثل جانبها الأمني في انتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والأنظمة المتطرفة، والتنافس الدولي المنتشر في أراضيها، والتي كرست لعوامل عدم اليقين المعقدة والمتغيرة بشكل متزايد بين المجموعات الرئيسية في المجتمع العراقي. فأخذت المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية مسارات متعددة، لتكسب أطرافاً محلية، وإقليمية، ودولية تقوم على الصراع الاثني، والطائفي والديني المتبادل، والقتل اليومي، والتهجير من أجل إعادة رسم الخرائط الديموغرافية، وتفكك جغرافية الدولة، وتوطين تلك المجتمعات في مناطق محدودة ومنفصلة[1].

فقد أظهر الصراع العرقي والطائفي الذي اشتدت حدته بعد سقوط النظام وانعدام عوامل الاستقرار والأمن أن ثمة مشاكل بنيوية يعاني منها المجتمع العراقي والتي تحول دون تماسكه وأمنه. حيث أضحى العنف الطائفي ظاهرة لصيقة بالمجتمع العراقي، ومنفذ للقوى الإقليمية والدولية، وفرصة لتنامي خطر الإرهاب والتيارات الراديكالية التي لعبت على أوتار الاختلافات الهوياتية والدينية واللغوية والثقافية والتي تنذر بإمكانية تفكيك الدولة المركزية كنتيجة حتمية لتفكك المجتمع إلى كيانات عرقية ودينية ومذهبية.

أ- البعد الهوياتي

كشفت الأزمات السياسية والحروب التي تعرضت لها الدولة العراقية، عن مشاكل بنيوية معقدة، منها إشكالية الهوية الوطنية والصعوبات التي تواجهها نحو عملية البناء والاندماج الاجتماعي، حيث أبانت عن تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي تجمع الشعب العراقي[2]، والتي انعكست على مستوى الخطاب والممارسة السياسية لدى النخب وأغلب المكونات العراقية لفترات مختلفة قبل الغزو الأمريكي وبعده.فسوء التعاطي مع الانتفاضة الشيعية في الجنوب والمكوّن الكردي في الشمال، خلق فجوة كبيرة بين الحكومة والمكونات الرئيسية في العراق[3]، ناهيك عن

---

[1]- يوسف محسن، الحرب الأهلية الطائفية في العراق، الحوار المتمدن ، العدد 6508، 8مارس2020، تاريخ التصفح :2022/08/26، لرابط : https://rb.gy/skpcd.

[2]- هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 53، ص 5.

[3]- المكان نفسه.

التدخلات الخارجية، التي اعتمدت على العامل الهوياتي للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، المتمثلة بدول التحالف لحماية الأكراد من الدولة العراقية[1]، ودعم إيران للمعارضة الشيعية.

يعد البعد الهوياتي للمعضلة الأمنية المجتمعية من أهم الأبعاد المؤثرة والبارزة في الأزمة العراقية، فهو مرتبط بشكل أساسي بعملية تشكيل الدولة والبناء المؤسسي والمجتمعي. فقد شهد العراق بعد حرب عام 2003 التعبير العنيف لسياسات الهوية، على عكس حقبة ما قبل عام 2003 حيث كانت الدولة هي الجاني الرئيسي للعنف ضد مجموعات الهوية، في حين أدى الفراغ الذي أحدثه غياب أجهزة الدولة إلى تعقد الأزمة، فبات الصراع العنيف اليوم الحروب الأهلية والصراعات العرقية والدينية والحروب عبر الحدود والإرهاب العابر للحدود الوطنية يأتي من المجموعات العرقية مدفوعا بسياسات الهوية، كما عكست سياسات الهوية العراقية بعد عام 2003 صراعًا على السلطة وشكلت تحديات لإعادة بناء الدولة فبدت الهوية المركزية أقل بروزًا من هوية الأطراف. ومع ذلك، فإن الأمر لا يتعلق فقط بإنشاء سرد جديد، ولكن أيضًا حول إدارة هذا الصراع على السلطة[2].

لم تكن الدولة قادرة على الاستفادة من تاريخ وعادات شعبها بطريقة مماثلة لتأسيس رواية مشتركة ومجموعة من الأساطير التأسيسية التي يمكن أن تؤسس نظام حكم مشترك. وفي ظل ذلك، سيطرت على هذا الفراغ النخب الطائفية والجماعات المسلحة التي مهدت الطريق لهويات العرقية.

إن الفشل في الحصول على نصيب كافٍ من الموارد والسلطة يقود الجماعات المحرومة إلى تبني نوع من سياسات الهوية تكون في الغالب تصادمية وأحيانًا عنيفة إلى حد ما، كان هذا هو الحال مع الشيعة والأكراد في العراق قبل عام 2003، والسنة في العراق بعد عام 2003، كما حفز فراغ السلطة الناتج عن انهيار النظام والهيكل التقليدي للدولة العراقية القوى الإقليمية على الانخراط بشكل مباشر في معضلاتها غير المحلولة لبناء الأمة. وقد انعكس ذلك في المنافسات الانتخابية والتي حظيت فيها بعض الائتلافات السياسية بدعم وتمويل من إيران والسعودية، وتم الكشف عن صراع الهوية أيضًا من خلال صعود الهويات المهمشة وصراعاتهم من أجل تحقيق الذات والترويج الذاتي ضد سرديات الهوية المهيمنة[3].

كان مفهوم "الأمة" موضوعًا مثيرًا للجدل في العراق، ولكنه أيضًا موضوع متأصل في الأسس التي تأسس عليها "العراق الحديث" بسبب عدم وجود"إجماع " بشأن هذه "الأمة "، في مجتمع يتكون

[1]– هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص5 .

[2] - Harith Al-Qarawee, Redefining a Nation: The Conflict of Identity and Federalism in Iraq , Centro Studi Sul Federalismo ,Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 1, 2010,p39.

[3] -Ibid,p36.

من ثلاث مجموعات اجتماعية ثقافية رئيسية – الأكراد والعرب السنة والشيعة العرب، بالإضافة إلى العديد من الأقليات العرقية والدينية واللغوية (مثل التركمان والمسيحيين، والصابئة، واليزيديون، والشبك)[1].

وبهذا يشكل إعادة بناء الهوية الوطنية التحدي الرئيسي لإعادة تشكيل دولة عراقية قادرة على البقاء والصمود أمام التحديات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاحتلال، فقد انبثقت العديد من تجارب بناء الأمة من الصراعات الداخلية وهيمنة الرواية الواحدة، كانت هناك دائمًا بعض عناصر الإكراه والتلاعب في فرض أو توصيل رواية الأمة دون الأخرى مما عمق من حالة الانقسام والتشرذم المجتمعي وأسس للولاء للهويات الفرعية.

يؤكد الكاتب والسياسي" حسين درويش العادلي":" إن الهوية الوطنية إنتاج دولة، وعندما تؤسس الدولة على وفق الانتماء والولاءات العرقية والطائفية والجهوية الضيقة، وعندما تسحق مواطنيها بفعل الظلم واللامساواة، وعندما تتشخصن وتبتلع وتكون رهينة الاحتكار ..تغيب المواطنة ويشيع التمييز ويستفحل الإقصاء ..وهنا تحيا الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، بسبب فشل فكرة الانتماء والولاء والتضامن الوطني بين أعضاء الجماعة السياسية"[2].

إن أزمة الهوية في العراق هي أزمة مواطنة لم تتبلور بعد وأزمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وأزمة نظام سياسي يتغاضى عن حقوق المواطن و إنسانيته، وإذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسية واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلالها جميع الاثنيات والأديان والطوائف والأقليات فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معا في أمة/ دولة[3].

ب- البعد الديني والمذهبي

شهدت الساحة العراقية منذ القدم صراعات وحروب طائفية ودينية بين الشعوب المتلاحقة عليها، وعليه فالبعد الديني كان دوما حاضرا في تأجيج تلك الصراعات، لعل أبرزها وأشدها الصراع التاريخي بين الدولة العثمانية والفارسية والذي ترك ترسباته بالمنطقة بحيث لا تزال قائمة لحد الآن في شكلها

[1] -Harith Al-Qarawee ,op cit, 2010,p35.

[2]– عمار سليم عبده حمزة، إشكالية الولاء في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،المجلد 27، العدد6،2019، ص10.

[3]– ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، المجلة السياسية والدولية،جامعة المستنصرية ،العدد35،2017، ص246.

الطائفي، فالصراع الديني لم يكن ذا تأثير كبير في الساحة العراقية إلا في جانبه الطائفي (الشيعة – السنة) وذلك لأسباب عدة من أهمها :

- ضعف الأقليات الدينية وتنوعها إلى الحد الذي لم يجعلها تشكل ثقلا مؤثرا في الصراع في هذه المرحلة[1].
- ارتفاع حدة الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق نتيجة لتحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة .
- خلق الغزو الأمريكي بالعراق منذ 2003 ساحة للفوضى والتنافس الشديد شيعي– سني لبسط النفوذ على مراكز السلطة. وقد وصل الاحتقان الطائفي ذروته خلال 2006، عقب عملية تفجير لمرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء، بدأت في أعقابها معركة دموية مفتوحة بين الشيعة والسنة داخل المدن والأحياء العراقية، استمرت طوال عامين، خلفت عشرات آلاف القتلى والمعطوبين والمهجرين العراقيين"[2].

يظهر البعد الديني للمعضلة المجتمعية العراقية بعد عام 2003 في شكل الصراع الطائفي الشيعي– السني وتنامي للحركات المتطرفة كداعش والمليشيات المسلحة والتي مارست أعمال العنف والتهجير والقتل على الهوية والمذهب وشكلت خطرا كبيرا على المجتمع العراقي، حيث تعرضت الأقليات الدينية كالأيزيديين والمسحيين للتهجير القسري والذي دفع بعدد كبير من أبناء الأقليات مغادرة العراق تحت وطأة التهديد الذي مارسته الجماعات المتطرفة. إذ بدأت موجة جديدة تنتشر من التطرف وصل إلى حد عمليات قتل واغتيال وتصفيات وحشية لرجال الدين يرافقها خطاب طائفي مقيت يمهد للصراع والحروب الأهلية.

عزز الصراع الطائفي الطبيعة الإقصائية التي مارسها النظام السابق اتجاه كل من الشيعة والأكراد.ونظرًا لأن غالبية الشيعة كانوا أكثر ميلًا لقبول رواية تربط تهميشهم بهويتهم الطائفية. بُنيت هذه الرواية وتطورت خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وتولت رعايتها عودة الدين كلاعب قوي في تشكيل الخرائط الذهنية الجماعية، وعندما قدم رجل الدين والمفكر الشيعي البارز "محمد باقر

[1]– أسعد سليمان، العراق "جذور الصراعات الداخلية"، المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، 4 ماي 2017، ص7، الرابط :https://rb.gy/108wl .

[2]– كيف تغير الصراعات الطائفية ديموغرافية العراق باستمرار؟، ساسهSas Post، 29 يوليو 2016،تاريخ التصفح:28 جويلية 2019،على التوقيت :10:27،الرابط : https://rb.gy/w4oof.

الصدر"، من خلال التأكيد على نشاط قائم على المذاهب الشيعية، ورفض الدور السلبي للحوزة التقليدية، وهي المؤسسة الدينية العليا للمسلمين الشيعة، بحجة أن لها تفويضًا يتجاوز الفقه واللاهوت ليشمل إرشاد المسلمين في شؤونهم العامة[1].

اكتسبت الانقسامات الدينيّة –المذهبيّة في العراق زخمًا بيّنًا منذ اتّساع ظاهرة الإسلام السياسيّ بعد الثورة الإيرانيّة 1979، وبلغت مدًى هائلًا من التسييس، ثمّ العسكرة بعد الاحتلال الأميركيّ للعراق 2003[2]، كما حفز الحضور السياسي الشيعي في السياسة والمجتمع والدولة على بلورة هوية سنية استوعبت بقايا البعث المنهار،وما حصل بعد الاحتلال هو تسيس الهويات الطائفية المذهبية على نطاق جماهيري، وأدى ذلك للعنف وتعميق الانقسام الطائفي وتغذية سرديات متضاربة عن الضحايا[3]. زادت هذه المشاعر من تأجيج السلوك الطائفي وخطاب بعض الجماعات الشيعية المؤثرة وسمح هذا الجو للجماعات المتطرفة ببناء وتوسيع شبكاتها في المناطق السنية، وتبني خطاب التعبئة، فأصبحت هذه المناطق ملاذا للتمرد، مما زاد من تعميق شكوك الشيعة والأكراد في النوايا السنية.

أدت عمليات مكافحة التمرد التي قام بها الجيش الأمريكي وقوات الأمن العراقية إلى تصعيد المشاعر بأن السنة أصبحوا مستهدفين من قبل النظام الجديد[4]، ولم يقتصر الصراع على الأدوات السياسية بل تعداه إلى الوسائل الخشنة، وقد تعرض العراقيون السنة لموجة تهجير مليونَي سني في العراق بين عامي 2003–2006، إضافة للقتل الذي استهدف النخب العراقية الدولية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من أجل تكوين مناطق طائفية صافية، صاحب كل ذلك تكوين أجهزة عسكرية وشرطية وأمنية شبه طائفية لعزل السنة عن إمكانيات المشاركة[5].

إن أسباب الصراع الطائفي هي الانقسام والاستقطاب المستمر، وحالة عدم الثقة والعداء بين الطوائف والجماعات المتنوعة داخل المجتمع والدولة، والذي أنتج حركات متطرفة متناحرة تجنح للعنف والتكفير والقتل، وفرض هذا الصراع الطائفي في العراق على المشهد السياسي العراقي؛ فقد أصبحت الأقليات الدينية غير المسلمة ضحية الصراع الدائر بسبب ازدياد التشدد الديني والمذهبي، فقد أطلق

---

[1] -Harith Hasan Al-Qarawee,op cit,p3.

[2]– فالح عبد الجبار، بناء الأمة – الدولة ومشكلة الإنشطارات الدينية /المذهبية– من التسيس إلى العسكرة مقاربة سوسيولوجية– سياسية (نموذج العراق)،المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،13–14–15سبتمبر2014، ص 61.

[3] - Harith Hasan Al-Qarawee op cit,p6.

[4] - Ibid,p6.

[5]- علي جبلي، الصراع السني الشيعي ..الجذور والأبعاد، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 25.

الصراع على صورة وحدود التقاسم للسلطة سيرورة عنف في بلد محطّم، مسبّبا أكبر هجرة في تأريخ العراق للأقلّيات، وعلى نحوٍ رسم حدود الانتشار الديموغرافي لهذه الجماعات الكبرى مع حدود جغرافيا إثنيّة أصبحت، شيئًا فشيئًا، تتطابق مع سيادة مكوّن وثقافة محدّدين[1].

ت- البعد الثقافي واللغوي

لم يكن التنوع الثقافي واللغوي العراقي محل صراع وجدل، إلا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وما أدى إلى طرح عدة تأويلات عن أسباب إخفاق الأنظمة السابقة في إدارتها لهذا التنوع وضمان تحقيق التعايش والاندماج ضمن ثقافة جامعة تعبر عن الهوية الوطنية،ثمة عدة محاولات لتفسير إخفاق تلك الحكومات لتحقيق الاندماج نحو الهوية الوطنية، ومنها إتباعها لآليات وسياسات قسرية لم تراع من خلالها خصوصية كل هوية ثقافية في عملية الاندماج أو تهميشها لثقافات بعينها، وهو ما حدا إلى تفرعها بدل اندماجها أمام كل أزمة سياسية أو أمنية كانت تواجهها في طريقها لذلك، فمشكلة العراق تكمن في طبيعة تنوعه الثقافي والعلاقة بين هذه المكونات ضمن الحيز السياسي للدولة العراقية، ونظرة هذه المكونات لثقافتها الفرعية في ضوء أهمية الدين أو العرق أو الانتماء الطائفي والذي يجعل من الهوية الوطنية هوية لم تتبلور بعد[2].

يوصف المجتمع العراقي بأنه من المجتمعات المعقدة التكوين، لتنوع مكوناته لغويا ودينيا وعرقيا، وتنوع ثقافاته تبعا لهذا التنوع، وقد أثار موضوع إدارة التنوع الثقافي إشكالية في تاريخ العراق الحديث، حول قدرة الدولة على بناء هوية جامعة تشمل التنوع الثقافي الذي يشكل المجتمع،إذ يعد تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة – الأمة، بحيث تجرى عمليات الاندماج في شتى هياكل الدولة مستهدفة بناء سياسي جديد يتمايز عن جميع الكيانات والجماعات المكونة له، وهو كيان مشترك من حيث شعور الأفراد أو الجماعات تجاهه بحس المقاسمة والمشاركة[3]، إلا أن موضوع إدارة التنوع الثقافي في العراق ظل محل جدل، فغالبًا ما اتسمت العلاقات بين الدولة / الحكومة والقوميات العرقية والدينية في العراق بالعنف؛ واتسم الحكم إلى حد كبير باختلال

[1]– سعد سلوم ، أقليات العراق بعد مرور أكثر من عقد على الاحتلال الأمريكي للعراق،المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير،المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،13-14-15سبتمبر 2014، ص47.

[2]– وليد عبد جبر، إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية – العراق أنموذجا– دراسة اجتماعية – تحليلية، مجلة الآداب، العدد 119، كانون الأول2016، ص 241.

[3]– مؤيد جبار حسن ، تحديات الأمن الاجتماعي في العراق، حلقة نقاشية، قسم الدراسات الدولية، 2021/4/22، ص5.

وظيفي فيما يتعلق بالاعتراف بالاحتياجات وتلبيتها من حيث الثقافة الجماعية (مثل اللغة والاعتراف بالطقوس الدينية) والمشاركة السياسية والتمثيل.

تعتمد المنظومة الاجتماعية بما تحتويه من تنوع اعتمادا كليا على طبيعة العلاقات القائمة بين مكوناتها، التي تنتج كيفيا وتبعا لخصائص ذاتية ونوعية في وضع اجتماعي وتاريخي معين سمة ذلك المجتمع، ناهيك عن أن تدمير التنوع الثقافي أضحى إستراتيجية لإبادة الذاكرة الجماعية للعراقيين، بل وزعزعة التعايش الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية وتحطيم المجتمع بأسره، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة جهود لإعادة الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية والتوافق الاجتماعي ونزع ثقة المواطنين في أي جهود مستقبلية في هذا السياق[1].

أفرزت المعضلة الأمنية المجتمعية نمطا من العلاقات التصادمية لامست البعد الثقافي للمكونات المجتمعية المختلفة فبالرغم من محاولات تدوين التنوع الثقافي واللغوي في دستور 2005، إلا أن الصراعات التي شهدها العراق بعد 2003 سياسيا وأمنيا ومجتمعيا، أبانت عن التعصب والإقصاء لثقافة الآخر التي هي جزء من تاريخ الحضاري للعراق، فقد تم تهجير العديد من الأقليات من مدنهم وقراهم وتهديد التعايش والتجانس فيما بين مختلف الأقليات بغية التصفية العرقية وطمس المعالم الثقافية المتنوعة وخلق مناطق نفوذ. فكان التدمير والنهب المنهجي للتراث الثقافي العراقي الذي هو جزء من التراث العالمي، قد أصبح مصدرا من مصادر تمويل الأنشطة الإجرامية لداعش والمجموعات المتطرفة مستهدفا المواقع الثقافية والدينية والمكتبات والمتاحف كتفجير الأضرحة والمزارات الدينية وتدمير متحف الموصل ونهب المواقع الأثرية لغرض تطهير التنوع الثقافي وتوفير مصادر تمويل جديدة فضلا عن مصادر أخرى مثل تهريب النفط وتجارة الخطف[2].

بيد أن السعي لبناء هوية وطنية عراقية يشَترط أولا وقبل كل شيء ثقافة ووعي بأهمية التنوع الثقافي لإثراء المنجز الحضاري المعاصر في العراق، خصوصا بعد تحوله من نظام شمولي ومؤسس لهويات مشرعنة صاغتها الكيانات والأيديولوجيا بغرض فرض رؤيتها على الآخرين من جهة، وتحديد علاقات السلطة والقوة وآليات الإدماج والإقصاء والهيمنة والخضوع من جهة أخرى إلى نظام ديمقراطي يشترط نجاحه القدرة على تركيز الولاء للدولة[3]، ونظرا لما يتمتع به المجتمع العراقي من تنوع كبير في مكوناته، تبرز قضية التنوع الثقافي على أنها في مقدمة القضايا من حيث الأهمية التي

[1]– سعد سلوم ، المرجع السابق، ص 143.

[2]– المرجع نفسه، ص 142.

[3]– طلال حامد خليل، إشكالية التنوع الثقافي في المجتمع لعراقي بين تقليدية المجتمع وسراب الحداثة، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 9، العدد2020،2،ص ص 19–20.

تفرض تحديات حقيقية أمام المجتمع بفعالياته الثقافية، إضافة إلى الدولة بكل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وحتى هذه اللحظة لا يبدو أن هنالك رؤية واضحة حول هذا الموضوع[1]، إذ أصبحت فيه قضية المكونات بتنوعها الثقافي لا تُطرَح باعتبارها قضية هوية ثقافية، بقدر ما أصبحت تطرح على أنها جزء من معركة سياسية بين المكونات ـ كل واحدة منها ضد الأخرى ـ سعيا للحصول النفوذ والمكاسب والمناصب السياسية، في محاولة حثيثة لكل منها التعويض عن سنوات القمع والحرمان التي مرَّت بها، وهنا تكمن الإشكالية التي تقف وراء الأمن المجتمعي/الثقافي الذي يبدو وكأنه قد وصل إلى مرحلة الانسداد، نتيجة هذا الخلط في المفاهيم[2].

يتضح من خلال دراسة معضلة الأمن المجتمعي بالعراق ورصد التحديات والعوامل المؤثرة في الاستقرار المجتمعي، أن ثمة عوامل كثيرة، منها ما هو مرتبط بآليات إنشاء الدولة العراقية. فتاريخ العراق أبان عن إشكالية البناء التي لم تراع فيها التركيبة المجتمعية المختلفة، حيث كان للعامل الخارجي دورا أكبر في عملية البناء وميلا لمكون مجتمعي دون آخر، مما أدى إلى خلق حالة من العداء بين المجموعات العرقية والدينية واللغوية، والتي شعرت بنوع من الإقصاء والتهميش والظلم، كما أدت سياسات الاحتلال الأمريكي إلى خلق بيئة ملائمة للصراع الطائفي، فقد أثر غياب الأمن وعدم الاستقرار على البنية المجتمعية للعراق مما أدى بشكل أساسي إلى تفكيك الركائز المهزوزة بالفعل للدولة "الأمة" وأنتج مجتمعات منقسمة ومتصارعة تقودها الولاءات الهوياتية الضيقة.

وهكذا سادت الولاءات الفرعية (الدينية، العرقية، القبلية أو العشائرية) على الولاء للدولة حيث فشلت المواطنة، وهي فكرة مركزية، في أن تأخذ مكانها كرابطة لها الأسبقية على الانتماءات الدينية والمذهبية وبالتالي أصبحت إشكالية الهوية الوطنية والانتماء والتماسك المجتمعي تطرح بقوة باعتبارها من القضايا المتداخلة مع منظومة القضايا السياسية والاجتماعية الحيوية، فمنذ انهيار بنيان الدولة العراقية غدت الأهمية السياسية للهوية الطائفية وسياسات السلطات العراقية وسلطات الاحتلال وانعدام الاستقرار المستمر– تشكل تحديا لتحقيق التماسك المجتمعي.

[1]– مروان ياسين الدليمي، التنوع الثقافي وسلطة الأيدولوجيا ..القومية والدين والمذهب، القدس العربي ،26 جوان2015، تاريخ التصفح: 2022/10/4، الرابط : https://rb.gy/l1q5o.

[2]– المرجع نفسه.

الفصل الثالث:
مستقبل المعضلة الأمنية المجتمعية للعراق

تُظهر معضلة الأمن المجتمعي في العراق أن ثمة فواعل كثيرة تلعب أدوار بالغة الأهمية في العراق منذ الغزو الأمريكي، إذ أضحت الساحة العراقية محل استقطاب للقوى المتنافسة على السلطة والموارد والأقاليم، والتي حظيت هي الأخرى بدعم خارجي أثر على مسار الأمن المجتمعي بالعراق، وزادت من حدة الانقسام بين المكونات المجتمعية، حيث اضطلعت هذه الأطراف بدور هام في ترسيخ نظام سياسي جديد، والذي اعتمد بشكل كبير على معارضة المنفى، فكان لسياسات الأخيرة أثر كبير في زعزعة المجتمع العراقي الذي يعاني أصلا من الهشاشة بسبب الإرث التاريخي الثقيل والذي يحوي صراعات طائفية سهلت من تدخل دول الجوار في الشأن العراقي والعبث في طبيعة العلاقة البينية بين المكونات العرقية والدينية واللغوية.

تتبع الدراسة دور الفواعل المؤثرة في مسار المعضلة الأمنية المجتمعية من هيكل وأبنية النظام السياسي الجديد والتمثيل الطائفي والسياسات الأمنية المتخذة والتي كان لها دور في تردي الأوضاع وزيادة أمد المعضلة من خلال آليات التحشيد الطائفي، كذلك الدور الذي لعبته القوى المجاورة في الساحة العراقية والتي رأت فيها مجال للمنافسة والصراع، ناهيك عن القوى الدولية والتي تنظر للعراق على أنه بوابة الشرق الأوسط ، وحملت دوافع واستراتيجيات لتغيير واقع القوة فيها مستغلة الانقسام الحاصل في المجتمع العراقي لتكريسها، كما تحاول الدراسة تتبع مسارات وسيناريوهات المستقبلية للمعضلة الأمنية المجتمعية للعراق والآليات التي وجب اتخاذها لإعادة التماسك المجتمعي.

المبحث الأول : الفواعل السياسية والأمنية للبيئة الداخلية

تلعب فواعل البيئة الداخلية للعراق بعد الاحتلال الأمريكي الأولوية في سلم القوى المؤثرة في المجتمع العراقي، فقد برزت قوى حديثة أثرت على بنية المجتمع في ظل الفوضى السياسية والأمنية التي اجتاحت الساحة العراقية بعد انهيار النظام السابق وحل كل من الجيش والشرطة، إذ فرضت الظروف حينها بإعادة هيكلة الدولة والمجتمع العراقي بنظام سياسي طائفي تحت سيطرة المحتل بمساعدة من معارضة المنفى، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في نشر الطائفية في أوساط البيئة المجتمعية مستغلة بذلك الإرث التاريخي للصراعات الطائفية وإحياء ذاكرة السياسات التي مارسها النظام السابق في حق كل من الشيعة والأكراد. فنتج عن ذلك سيطرة فواعل سياسية طائفية جديدة ومليشيات مسلحة على الواقع السياسي والأمني العراقي والتي زادت من تعقيدات الأزمات والتحديات التي أفضت إلى فشل مشروع الدولة ليحل محله مشروع طائفي.

ويعيش العراق هذه المعضلة التي تفاقمت مع الاحتلال الأمريكي، وما رافقها من تداعيات جعلت هذا البلد يدور في مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدته الوطنية بالتصدع والانهيار، ولعل أخطر هذه الأزمات تكريس الطائفية إلى الدرجة التي يمكننا أن نقول فيها أن العراق يمر بمرحلة أطياف المجتمع، فقدان الهوية الوطنية الجامعة لكل أطياف المجتمع، الأمر الذي أسس لصعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية[1]، فقد اتسمت الحياة السياسية في العراق بتنامي الدور الأيديولوجي الطائفي/القومي وما يفرزه ذلك من أبنية وكيانات سياسية مغلقة تفتقر إلى الروح الوطنية.

ومن هنا يبدو أن الأزمة الحالية التي تعصف بالدولة العراقية الجديدة لا ترجع إلى كونه تناحر بين أبناء الشعب العراقي بل تناحر سياسي بين أحزاب سياسية تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب في السلطة بإتباع سياسة المحاصصة الطائفية حيث تبنت أغلب الأحزاب السياسية أيديولوجية المحاصصة الطائفية من أجل تحقيق المكاسب السياسية، لذلك فإن ما يحدث في العراق اليوم هو فوضى سياسية أساسها سياسية المنهج الطائفي الذي اتبعته أغلب هذه الأحزاب السياسية

[1]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق مابعد 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط،أنقرة ، تركيا، العدد 155، ديسمبر 2020، ص ص3–4.

المشاركة في العملية السياسية بغض النظر عما إذا كانت هذه الأحزاب شيعية أم سنية أوكردية، إذ أنها تتحمل جميعها مسؤولية كاملة تجاه الشعب العراقي[1].

المطلب الأول : بنية النظام العراقي بعد عام2003

يواجه النظام السياسي في العراق ما بعد 2003 جملة من التحديات السياسية والأمنية والمجتمعية، مدفوعة بمجموعة متنوعة من عوامل عدم الاستقرار، بما في ذلك على سبيل المثال التوترات العرقية والطائفية، وتدخلات دول الجوار، والتحديات الأمنية التي خلقتها الجماعات الإرهابية والمليشيات والعصابات، وبقايا النظام السابق، فقد ورث النظام السياسي العراقي بعد 2003 تركة ثقيلة من أنظمة شمولية، واستبدادية تركت أثرها على واقع وتركيبة المجتمع العراقي سواء من حيث طبيعة انقسام المجتمع(طائفي، وعرقي) أم من حيث طبيعة علاقة فئات المجتمع بالنظام السياسي (انصهاريه، انفصالية، استعلائية[2])، كما ظهرت إشكالية الشرعية السياسية والتي أسست للطائفية في مؤسسات وهياكل الدولة الحديثة، وأدت لضعف القرار السياسي وتكريس لعوامل اللااستقرار، وظهور أزمة الهوية الوطنية.

يعاني النظام العراقي من أزمة معقدة على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أدت إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام للأمن المجتمعي والداخلي، وتعدد الولاءات والقيم المرجعية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وتفاقم ظاهرة التشرذم السياسي والتفكك المجتمعي، فأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما أدى إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية في مراحل زمنية مختلفة أوصلت البلاد إلى حافة التقسيم[3]، فقد استند النظام السياسي الذي أنتجه الأمريكيون في العراق من خلال « مجلس الحكم » وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، إلى فكرة أن العراق بلد تعددي لا يمكن أن يحكم إلا من خلال الشراكة، تحديدا بين

[1]– ريام عبد الستار المفرجي، أزمة الدولة الحديثة في العراق، مجلة البحثة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز الدراسات، مؤسسة خالد الحسن،الرباط ،العدد الثالث،2015،ص 99.

[2]– عدي فالح حسين، النظام السياسي في العراق بعد2003 دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الرئيسية الثلاثة (الشيعة/ السنة/ الأكراد)، ملخص دكتوراه ،2014،ص91.

[3]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق،ص 3.

المكونات الرئيسية الثلاثة : الشيعة والسنة والأكراد، لذا عمدوا إلى نقل النموذج الذي يعرف في مجال العلوم السياسية ب« الديمقراطية التوافقية » أو على الأقل بعض مبادئه الرئيسية إلى العراق[1].

تم تحديد شكل الحكم والمجالس البرلمانية بشكل توافقي بين مكونات سياسية ومجتمعية على أساس المحاصصة الطائفية، والتوافق السياسي بدءا من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ 13 جويلية 2003، الذي أسس أول مظهر رسمي لمأسسة الطائفية السياسية وبرعاية أمريكية في العراق، ومن ثم تم الاتفاق بين القوى السياسية على توزيع المناصب الرئاسية بين المكونات والأطياف العراقية على أساس طائفي، والتي كانت لها نتائج سلبية على سير العملية الديمقراطية لاحقا[2]، غير أنها خلقت أزمات متكررة منها انتخاب رئيس للبرلمان بعد استقالة رئيسه محمود المشهداني* في آخر 2008، مما أفرز صراعات وتعطيل شبه كلي للبرلمان، سببها مطالب بأن يكون الرئيس الجديد سني، بناء على توافقات تمت بين المكونات الاجتماعية والسياسية، فبعد الانتخابات البرلمانية لسنة 2005 وزعت المناصب الرئاسية على النحو التالي: رئاسة الجمهورية من حصة الكرد، رئاسة الحكومة من حصة العرب الشيعة، رئاسة البرلمان من حصة العرب السنة، بغض النظر عن نتائج الاستحقاق الانتخابي، وهو ما يعكس معوقات الديمقراطية التوافقية في الحياة السياسية في العراق[3]، وعلى الرغم من أن مجلس الحكم الانتقالي كان في ظاهره شاملا لجميع مكونات المجتمع العراقي وممثلا لصيغ الشراكة السياسية بين القوى والأحزاب السياسية التي عاشت في المنفى واتفقت على تلك الصيغ في مؤتمرات المعارضة، إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات وحملات التشكيك بشرعية وجوده وتمثيله للمكونات التي يدعي تمثيلها ؛ وذلك لأنه أضاف إلى التقسيم الطائفي والعرقي تقسيما آخر وهو" عراقيو الداخل وعراقيو الخارج[4].

لقد أدت عملية التغيير السياسي بعد عام2003 إلى إعادة توزيع السلطة بين مكونات الشعب العراق، وأفرزت العملية السياسية عن قادة سياسيين جدد أغلبهم من المعارضة السابقة للنظام التي

---

[1]– يحيى الكبسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر، فبراير 2013، ص9.

[2]– أحمد شحاذه محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد65، جويلية 2021،ص ص42–43.

*– محمود المشهداني: سياسي وبرلماني، كان أول رئيس للبرلمان العراقي بعد الغزو الأمريكي، ترأس مجلس النواب العراقي من عام 2006إلى عام 2009، كما أنتخب رئيسا للإتحاد البرلماني العربي عام 2008.

[3]– محبوبة الأقريد، عبد الكريم باسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطية – حالة العراق بعد 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 12، العدد1، أفريل 2021ص ص208–209.

[4]– عدي فالح حسين، المرجع السابق، ص178.

كانت تعمل في الخارج من أحزاب متنوعة موزعة ومتعارضة في أفكارها ومبادئها، ولهم رؤى متناقضة وفقا لغاياتهم ومصالحهم، وقد تركز في عهدهم الإحساس بالهويات الطائفية والعرقية والفئوية والتجزيئية، على حساب الهوية الوطنية[1] ، وهكذا نشأت السلطة العراقية نشأة فوقية وليس نتاجا طبيعيا لمعطيات البنية الاجتماعية، وبحكم النشأة الفوقية وجدت الدولة نفسها عصبية في مواجهة العصبيات الأخرى، وبقدر ما تصرفت السلطة بوصفها عصبية(بإعلان نهجها وثقافتها الخاصة وفرضها بوصفها ثقافة كل المجتمع) فأنها استفزت العصبيات الأخرى ودفعتها نحو المزيد من التمسك بالخصوصية الذاتية والكيان الذاتي ليس في مواجهة العصبيات بعضها البعض، وإنما في مواجهة السلطة كعصبية مما ادخل الأخيرة في دوامة الصراع مع قوى المجتمع ووضعها على الضد من المجتمع؛ لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي بمحاولة القضاء على الانتماءات والجماعات الفرعية والاعتداء عليه، وأعادت صياغته على النحو الذي يناسبها[2].

كما يمكن القول إن النظام السياسي لعراق ما بعد 2003 تشكل بهوية مؤتمر لندن* الذي رعته الولايات المتحدة نهاية عام 2002، أي قبل الغزو الأميركي للعراق بعدها بأشهر قلائل، جرى تفصيل هذا النظام على مقاسات القوى التي شاركت في المؤتمر المذكور، على الرغم من أن ديباجة البيان الختامي التي صدرت عنها، كانت مليئة بالعبارات والشعارات الوطنية التي منحت العراقيين فسحة حلم، ولو قصيرة، بعراق ديمقراطي خال من الحكم الشمولي والبعيد عن التمييز والقائم على مفهوم دولة المواطنة[3]، فقد سعت القوى الرئيسية الممثلة لـ (الشيعة الأكراد،والسنة) في إطار المشاركة في النظام السياسي الجديد في تحقيق أهدافها ومطالبها العرقية والاثنية الضيقة مستغلة بذلك مبررات التضحيات والخسائر والاضطهاد الممارس من قبل النظام السابق ومحاولات التهميش السياسي والتضييق على السنة العرب وهو ما أنعكس على طبيعة الشراكة السياسية بين تلك القوى الرئيسية في بناء مؤسسات الحكم وكتابة قانون إدارة الدولة والدستور الدائم[4].

---

[1]– خميس حزام والي البدري، البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام2003 رؤى سياسية تحليلية،مجلة العلوم السياسية، 2019،ص102.

[2]– عدي فالح حسين، المرجع السابق، ص ص 95–96.

*– مؤتمر لندن: انعقد مؤتمر للمعارضة العراقية يومي 14و15 ديسمبر2002 في لندن بدعوة وتمويل من الحكومتين الأمريكية والبريطانية، نجح المنظمون في تسويق فكرة ضرورة إسقاط نظام الحكم وإظهاره وكأنه مطلب جماهيري ممثل بهذه المجاميع والأفراد التي حضرت المؤتمر.

[3]– إياد الدليمي، العراق والبحث عن هوية نظام السياسي الجديد، العربي الجديد، 16 أوت 2022، تاريخ التصفح : 2022/10/15، الرابط:https://rb.gy/lznj6 .

[4]– عدي فالح حسين، المرجع السابق، ص 140.

أصر أعضاء اللجنة الدستورية من الأكراد على أن العراق يجب أن يكون "دولة فيدرالية" وطالبوا بأن يتضمن الاسم الرسمي للدولة كلمة "فيدرالية"، إلا أن أعضاء العرب السنة رفضوا قبول هذا المصطلح وأصروا على أن العراق لا يتكون من مجموعة من الكيانات المختلفة كما يشير المصطلح القانوني "فيدرالي"، وعرضوا استخدام كلمة "المتحدة" بدلاً من "الفيدرالية"، في حين لم يعترض الشيعة على كلمة"الفيدرالية"، حيث إن البند الذي يمنح الأكراد الحق في كيان فيدرالي يمتد أيضًا إلى مقاطعات أخرى، فكانوا يأملون أن يسمح لهم ذلك بإنشاء منطقة شيعية فيدرالية جنوبية[1]، وبهذا تبنت مواد دستور 2005 الهيكل التأسيسي للنظام السياسي الجديد والذي أخذ شكل النظام الفيدرالي الاتحادي بوصفه نظام مناسب لإدارة الدولة العراقية الحديثة على الشكل الآتي :

1-السلطة التشريعية وفق دستور 2005:

وفقا للمادة 48 تتكون السلطة من مجلسين:

أ- مجلس النواب: تشير إليه الفقرة الأولى من المادة 49 والذي يتكون من عدد الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة نسمة يمثلون الشعب العراقي بأكمله.ويتم اقتراعهم بطريقة الاقتراع العام السري[2]. ومن صلاحياته انتخاب رئيس الجمهورية، والموافقة على تعيينات يقررها مجلس الوزراء، كذلك ضمن الصلاحيات حل مجلس النواب نفسه، وموافقته على قرار رئيس الوزراء في حال إقالة وزرائه.

ب- مجلس الاتحاد: تناولت المواد الدستورية، البند الأول من المادة 65، يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ« مجلس الاتحاد » يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه و اختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب[3].

2- السلطة التنفيذية: والتي تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، حيث ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيسا للجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه. ومن صلاحياته يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، أيضا المصادقة على المعاهدات الاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب عليها.

[1] - Saad N.Jawad,The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications,Middle East Centre, November2013,p12.

[2]- السيد عمر، أحلام السعدي فرهود، طه أحمد علوان الجبوري، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،المجلد31، العدد3، ص 612.

[3]- المرجع نفسه، ص613.

ت–مجلس الوزراء : وهو الجهاز التنفيذي فمن صلاحياته تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، واقتراح مشاريع القوانين إعداد مشروع الموازنة والتوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزراء والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية[1].

تجاهلت الولايات المتحدة تاريخ الدولة العراقية والهوية العراقية، واختزلت الدولة العراقية في مجموعات من الشيعة والسنة والأكراد وأقليات أخرى، وسرعان ما تبنت هذه الرؤية للدولة العراقية من قبل الأحزاب والجماعات التي رافقت الغزو، لذلك أكد الدستور الجديد على الخلافات والقضايا الخلافية بدلاً من التركيز على العناصر الموحدة في المجتمع العراقي وتغاضى واضعو الدستور عن حقيقة أن "الغرض الأساسي لأي دستور هو أن يكون بمثابة ميثاق يربط المجتمعات المتنوعة بما يشبه الدولة الموحدة[2].

دفعت هذه الخسائر غير المتوقعة صناع السياسة الأمريكيين إلى تبني إستراتيجية خروج مبكر ولتبرير هذا الخروج، خططت الولايات المتحدة لجدول زمني سريع لبناء الهياكل والمؤسسات السياسية والأمنية للدولة العراقية الحديثة، فدفعت بالقادة الجدد لصياغة دستور جديد ودائم وحثتهم على الموافقة عليه حتى تتمكن من الادعاء بأن الديمقراطية قد تأسست في العراق من خلال مشاركة مختلف فئات المجتمع العراقي في الرسم والتخطيط لشكل دولتهم، ولهذا سارعت الولايات المتحدة في عملية صياغة الدستور العراقي لمدة شهرين فقط، وكان هذا بحد ذاته السبب الرئيسي لأوجه القصور العديدة في الدستور والمشاكل المتنوعة التي ظهرت بعد ذلك[3].

لقد سعى واضعو الدستور وهم يرسون قواعد القانون الأساسي إلى معالجة أمرين أساسيين مترابطين ومتباينين في الوقت نفسه وهما إزالة آثار الماضي ومعالجة تبعاته من جهة ووضع أسس لنظام مستقبلي أكثر توازنا من جهة أخرى، لذلك يمكن القول أن كتابة الدستور أثارت جدل ومعارضة حول الكثير من المواد الخلافية والمتعلقة بتحديد مفاهيم(الأمة، والدولة، والهوية وتقاسم السلطة)التي أثارت مشاكل واعتراضات بين ممثلي المكونات الأساسية للمجتمع[4]، ونتيجة لتباين الآراء بين ممثلي الرؤيتين الشيعية– الكردية من جهة والرؤية السنية من جهة أخرى حول الكثير من المواد الدستورية

[1]– السيد عمر، أحلام السعدي فرهود، طه أحمد علوان الجبوري، المرجع السابق، ص ص 614–615.

[2] -Saad N.Jawad,op cit,p5.

[3] -Ibid.

[4]- عدي فالح حسين، المرجع السابق، ص 178.

وعدم التوصل إلى توافق بشأنها، أنسحب بعض ممثلي العرب السنة ورفضوا التوقيع على الصيغة النهائية لمسودة الدستور.

وأدى هذا الموقف إلى الوصول إلى طريق مسدود، مقابل ذلك أعلن الحزب الإسلامي العراقي الموافقة على المسودة بعد التوافق بين الأطراف الرئيسية على وضع المادة/ 142 (أول) والمتمثلة (بتشكيل لجنة من مجلس النواب المنتخب في بداية عمله تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها القيام بالتعديل خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر) ووصلت هذه المواد والفقرات المراد تعديلها إلى 47 مادة وفقرة وضعت في المسودة تحت صيغة(تنظم أو تعدل بقانون[1])، حيث تضمن دستور2005 مجموعة من المضامين المتناقضة مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية، التي دفعت إلى انعدام التوافق والانقسام بين DEL أطراف العملية السياسية بدلا من المساعدة في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وأسهمت العديد من الفقرات في خلق وإثارة مشكلات خطيرة[2]، فالقراءة الدقيقة للدستور وتحليل مواده يكشفان عن نظام سياسي قائم على أساس نموذج الأغلبية، وبما أن العراق أمام تماه تام بين الأكثرية السياسية والأكثرية الديموغرافية، بسبب طبيعة القوى السياسية الرئيسية، وبسبب طبيعة الاستقطاب الطائفي (الاثني والمذهبي) القائم، فهذا يعني أن الأكثرية الديموغرافية من خلال تمثيلها النسبي في البرلمان – لديها القدرة ولو نظريا – على احتكار السلطة[3]، كذلك عدم التوافق بين الأطراف المشاركة في صياغة الدستور، حيث عمد واضعو قانون الإدارة الانتقالية، ولاحقًا الدستور الدائم على إضعاف الحكومة المركزية وتقوية الأقاليم أو الكيانات الإقليمية (المادة 52). وكان هناك محاباة واضحة للأحزاب الكردية، فعلى سبيل المثال وافقت المواد 53 و54 و58 على المطالب الكردية وزادت من إضعاف الحكومة المركزية، علاوة على ذلك تم بسط سلطة الإدارة الإقليمية الكردية بحكم الأمر الواقع وإن لم يكن بحكم القانون لتشمل محافظات "المناطق المتنازع عليها" مثل كركوك وديالى ونينوى (الموصل)، بالإضافة إلى المحافظات الكردية الثلاث المعترف بها دهوك وأربيل والسليمانية، ومُنحت المحافظات العراقية الأخرى الحق في إنشاء وضعها الفيدرالي الخاص بها، لكن بغداد وكركوك مُنعتا من القيام بذلك[4].

وعلى الرغم من تحقق الشراكة السياسية في إطار السلطات الثلاثة من خلال الائتلافات الواسعة في مجلس الرئاسة والحكومة والمجلس الوطني المؤقت، إلا أن المعارضة اتخذت جانبين، إحداهما معارضة سياسية من داخل الأطراف الممثلة في الائتلافات الواسعة ومعارضة أخرى رافضة

[1]– عدي فالح حسين ،المرجع السابق، ص 177.

[2]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق،،ص 7.

[3]– يحيى الكبسي، المرجع السابق، ص10.

[4]- Saad N.Jawad,op cit ,p9.

للنظام الجديد، وتمثلت الأولى في اعتراض الأكراد على تمثيلهم في مجلس الرئاسة وطالبو من خلال رسالة مقدمة من الزعيمين الكرديين مسعود البارازاني* وجلال الطالباني* إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش حول نظرتهما بشأن التمثيل في إطار السلطات الثلاثة والعلاقات مع الولايات المتحدة في جوان 2014 ، وعبروا من خلالها على خيبة أملهما بأن لا يكون أي من منصبي رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية للأكراد وأنهما محتكران للشيعة والسنة العرب[1].

خلق واضعو الدستور الكثير من الثغرات والغايات السائبة التي تهدد وحدة الدولة، إن لم يكن وجودها (فكثيرا ما هددت الحكومة الإقليمية الكردية بالانفصال عن العراق إذا لم يتم تنفيذ المواد الأساسية التي تضمنتها في الدستور) وحاولت المجموعات العرقية الأخرى إنشاء كيانات منفصلة واستخدام القوة بغية تحقيق المكاسب هي الأخرى، إلى جانب ذلك الالتباسات والانقسامات التي لا تعد ولا تحصى والتي تكمن وراء عملية صياغة الدستور، فليس من المستغرب أن تكون الوثيقة قد خلقت مشاكل أكثر مما تم حلها، مما يجعل الدستور عاملا رئيسيا في استمرار حالة الفوضى التي تسود معظم أنحاء العراق وتهدد أمنه ووحدته.

أدت تلك الثغرات والتناقضات في الدستور العراقي الجديد إلى إحداث فوضى سياسية وإدارية أدت إلى ضعف الأداء الحكومي مقابل قوة الأطراف الأخرى، والضعف في الدور الرقابي والتشريعي للسلطة التشريعية، ناهيك عن الفساد المالي والإداري والسياسي في أغلب مفاصل الدولة، واختلال التوازن الداخلي في المجتمع بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية والضعف الحكومي من غياب لخطط التنموية واعتماد معيار الولاءات الحزبية على حساب معيار الكفاءة، بالإضافة لغياب المعارضة البرلمانية وهي إحدى ركائز الديمقراطية لأن أغلب الكتل المشاركة في الحكومة وكذا احتكار القرارات المهمة بيد رؤساء الكتل السياسية التي تحولت إلى أوليغارشية سياسية[2]، كما قاد مفهوم دولة المكونات واستمرار المحاصصة الطائفية والإثنية العراق إلى مزيد من التشظي المجتمعي وإضعاف الوحدة الوطنية وتمزيق النسيج المجتمعي، وبشكل ذلك مقدمات لتقسيم الدولة، وبما أن نموذج نظام

---

*– مسعود البارازاني: أحد السياسيين الأكراد وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني،ترأس اقليم كردستان من 14 جوان 2005 إلى غاية 1 نوفمبر 2017.

*– جلال الطالباني: سياسي كردي، تولى رئاسة العراق من عام2005 إلى2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي.

[1]– عدي فالح حسين، المرجع السابق، ص 159.

[2]– محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع – دراسة حالة العراق بعد أحداث 2014،عمان، دار الدجلة للنشر والتوزيع ،2020،ص ص 53-54.

المحاصصة في إدارة الحكم قد فشل منذ 2003، فهو أساس أزمة النظام السياسي[1] حيث أسهمت المحاصصة الطائفية في تجزئة المجتمع ونقله من المجتمع المتعايش نسبيا إلى مجتمع متقاتل، من خلال تحويل الأزمات إلى صراعات، ثم إلى انقسام طائفي وديني وعرقي، وهذا بسبب قلة الوعي وتعدد الإنتماءات والولاءات، وتراجع وسائل التنشئة الاجتماعية، ناهيك عن تخوف الأطياف السياسية وعدم ثقتها بالمكونات الأخرى[2].

تعد الديمقراطية التوافقية مظهر آخر للطائفية السياسية في العراق، فهي تشكل معوقا أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي، حيث خلقت تحديات عديدة داخل بنية المجتمع تمثلت بمشكلة الاندماج، وبذات الوقت خلقت أزمة المواطنة في بنية النظام السياسي، فالديمقراطية التوافقية ليست نظرية ناجعة لتحقيق الاستقرار، لأنها تتضمن مساوئا– تختلف من دولة لأخرى– تتمثل بأنها ليست ديمقراطية حقيقية، فالمعارضة ضعيفة أو غائبة أصلا، كما أنها ليس لديها القدرة على تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة فهي حكومة ائتلاف ،مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[3].

يشكل الصراع الراهن على السلطة في العراق مابين الفواعل السياسية ضربا من ضروب الديموقراطية التوافقية في استمرارا لأزمة النظام، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، وفشله في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية، وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، واعتماده على إيديولوجية إقصائية طائفية تارة وعرقية تارة أخرى، مما زاد من تعميق الفجوة بين المكونات المجتمعية، وعكس خللا بنيويا خطيرا، أسس للفوضى السياسية وعسكرة المجتمع* واستمرار ظاهرة النزاع والعنف[4]، ويعني هذا أن أساس أزمة السلطة السياسية في العراق هو استنادها على مفهوم المحاصصة القومية والطائفية، حيث لم تستطع الطبقة الحاكمة في العراق حسم الخلافات السياسية فيما بينها بسبب تبنيها لأجندات عرقية ومذهبية، أما الجديد في الأزمة المذكورة هو أن انتفاضة أكتوبر 2019 التي عمقت من أزمة السلطة السياسية في العراق هي من قلبت المعادلة السياسية

---

[1]– عادل عبد الزهرة شبيب، هل نجح نظام المحاصصة الطائفية في العراق في إنقاذ العراق من أزماته المتعددة؟ الحوار المتمدن، العدد 7021، 16سبتمبر 2021، تاريخ التصفح :2022/10/31، الرابط :https://rb.gy/k3lse .

[2]– محبوبة الأقريد،عبد لكريم بإسماعيل،المرجع السابق،ص 213.

[3]– محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي و دورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 9، العدد 34، 2020، ص155.

*- عسكرة المجتمع: هي عبارة عن عملية تحول فئات المجتمع إلى وحدات عسكرية أو ميليشيات شبه عسكرية يطغى عليها الصراع والعنف.

[4]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص 8.

القائمة على المحاصصة والدستور عام 2005[1] واللذان حولا الهيكل السياسي إلى نظام من القيادات الطائفية، أصبحت بسببها المؤسسات السياسية هياكل فارغة لا تعكس بأي شكل من الأشكال مصالح الجماعات أو المواطنين، مما أدى إلى عدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية وزيادة معدلات البطالة، وانتشار الفساد فضلا عن انعدام الأمن[2]، فقد وضع النظام السياسي الذي أسسه الأمريكيون الطبقة السياسية العراقية على طريق الانقسام اللانهائي، بناءً على المصالح الإقليمية والمحلية وحتى الخاصة بشكل متزايد، وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها بوضوح شديد داخل الوزارات: لكل وزير ميليشياته الخاصة ويحافظ عليها وشبكة من المحسوبية تعيده إلى قاعدته الاجتماعية الإقليمية.

أظهرت الأحداث الأمنية والصراعات السياسية التي عاشها العراق ما بعد 2003 عن ضعف بنية وهياكل النظام السياسي الذي أضحى نظام تحكمه الطائفية والمذهبية، حيث هيمنت المقاربة الأيديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للمكونات المشاركة فيه، وانعكست هذه الهيمنة على تأويلات لمضمون الدستور والتي لا تنسجم مع أي نظرة عملية تراعي القواعد الدستورية للدولة الحديثة، مما أفقد دستور 2005 هويته الوطنية التي تمثل مكونات وثقافة المجتمع الذي يتسم بالتنوع الديني والقومي، وظهرت التطبيقات الدستورية محكومة بمفهوم "الأغلبية الشيعية العددية"، التي تتنافى مع جوهر فلسفة الديمقراطية، مما قوض مفهوم الإرادة الديمقراطية التوافقية، لذا فشل النظام السياسي في ضمان الوفاق الاجتماعي بين الهويات المتنوعة في العراق، وتحول لعامل تفكيك للمجتمع بدلا من كونه جامعا وضامنا للوحدة الوطنية[3]، وقد تجذرت الطائفية السياسية والتهميش والإقصاء، وتمحور الصراع في النظام السياسي حول مواقع المسؤولية في البلاد، ليس لإصلاح وإنما للهيمنة والاستحواذ وتعميق الانقسام في بنية المجتمع العراقي، ودخل العراق بالفعل نفق الصراع على مراكز النفوذ والسلطة بدلا من الشراكة السياسية.

[1]– ثامر محمود العاني، أزمة النظام في العراق من منظور اقتصادي و سياسي..إلى أين؟ الشرق الأوسط، العدد15961 ، 13 أوت 2022، تاريخ التصفح :2022/10/29، الرابط :https://rb.gy/snvbx .

[2] - Muntasser Majeed Hameed, Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), cuestiones Políticas ,Vol 73,No 65,2020,p347.

[3]– زيدعبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص 5.

المطلب الثاني: الفواعل السياسية والأمنية

إن البناءات السياسية والدستورية التي ظهرت بعد مجيء الاحتلال عام2003، حكمتها توجهات طائفية وعرقية ومذهبية سياسية وعشائرية، ساعدت على تصعيد التناقضات بين القوى السياسية والاجتماعية، غير أن التغيير الذي حصل، قد أدى إلى تفكيك وتدمير الدولة ومؤسساتها، وليس النظام السياسي وسلطته لوحدهما، تفكيك وتدمير لا يتسم بالحكمة لركائز الدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة، السياسية والمدنية والعسكرية، وسرعان ما بدأ العراق الجديد ينقسم وفقا لمكوناته المذهبية والطائفية والعرقية إلى مجموعات سياسية وأمنية واجتماعية. فضمن هذا المشهد يعيش العراق حالة من التأزم والارتباك، وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، ويواجه فيها أوضاعاً صعبة ومعقدة قد تؤثر على مجمل المشهد الاستراتيجي للمنطقة، وتظهر من خلال هذا المشهد فواعل سياسية وأمنية ذات تأثير على البنية المجتمعية العراقية، كما يشكل الصراع الراهن على السلطة في العراق استمرارا لأزمة النظام السياسي، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، وفشله في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية، وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، واعتماده على أيديولوجية إقصائية طائفية تمثلت في هيمنة الأحزاب الشيعية على السلطات الثلاثة، مما عمق الأزمات بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية والأحزاب المدنية لبناء دولة المؤسسات والدستور، وعكس خللا بنيوياً خطيراً، أسس للفوضى السياسية والأمنية[1].

أ- الأحزاب السياسية المسيطرة

تحتل الأحزاب السياسية صدارة التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمانه واستقراره كما لها دور في صنع السياسة العامة وأثر في توجيه مكونات المجتمع وفقا لما تمليه أجنداتها السياسية والمصلحة العامة، لذا قد تلجأ بعض الأحزاب لإثارة الرأي العام على سياسات التي ينتهجها النظام السياسي. وقد تستغل بعض الأحزاب الانقسام الحاصل في المجتمع عرقيا كان أم دينيا لمصلحتها.

برزت على الساحة العراقية عدد كبير من الأحزاب السياسية بعد تغيير النظام السياسي في عام 2003، وانتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية المفرطة، وظهر إلى جانب

[1]- غتزي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،26 فبراير 2019، ص 5.

الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب والحركات الجديدة، فقد قدر عدد الكيانات والأحزاب السياسية في انتخابات ديسمبر 2005 إلى أكثر من (200) كيان، وصل هذا العدد إلى أكثر من (300)كيان في انتخابات ديسمبر 2005 وانتخابات مارس 2010[1]. كما تتحدث السجلات الرسمية أن عدد الأحزاب العراقية وصل شهر ماي 2017، حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية 330 حزبا سياسيا، وتتوزع هذه الأحزاب على جبهات عديدة تتنافس للوصول إلى السلطة ضمن توجهات سياسية واجتماعية متعددة، وتشمل الأحزاب ذات التوجهات الدينية والمذهبية والقومية واليسارية والليبرالية[2].

لقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الأحزاب والقوى السياسية الموجودة من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال أقرب إلى الفوضى منه إلى حال النظام[3]، وكان لظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب رد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق، فظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب ذات توجهات إسلامية وقومية وعلمانية، إلا أن هذه التعددية الحزبية المفرطة نتج عنها انشقاقات شخصية وسياسية وفكرية مما أثر على العملية السياسية في العراق[4]، كما وصل كثرة عددها إلى انتشار الفوضى السياسية، فلم تكن معظم هذه الأحزاب تمتلك برامج واضحة لعراق ما بعد التغيير إذ كان هدفها فقط إسقاط النظام السياسي الحاكم، لذلك أصابت هذه القوى حالة من الاختلاف في وجهات النظر انعكست على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأصبح هدفها الأساسي هو الحصول على المكاسب السياسية[5].

تجدر الإشارة إلى أن جل الأحزاب السياسية العراقية تأسست بعد الاحتلال الأمريكي لكن معظمها أحزاب صغيرة من حيث التأثير في المشهد السياسي، البعض منها انفصل عن الأحزاب الكبيرة، والمقصود هنا بالتحديد: الحزب الإسلامي وحزب الدعوة وحزب المجلس الأعلى وحزب الاتحاد

---

[1]– نغم محمد صالح ،التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، العدد43،2011، ص ص 64-65.

[2]– زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003..الواقع و التحديات، مؤسسة إدراك للدراسات والاستشارات، جانفي 2018، ص 5.

[3]– نغم محمد صالح ، المرجع السابق، ص 65.

[4]– محمد باسم شبر،أحمد جبار المخزومي، الانشقاقات في الأحزاب السياسية وتأثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام 2003: دراسة نظرية، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 2، العدد2022،3،ص170.

[5]– أحمد شحاذة محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد65، جويلية 2021، ص 58.

الوطني الكردستاني، والبعض الآخر تابع لميليشيات الحشد الشعبي المسلح الذي يمثل ذراع إيران الطولى بالعراق[1].

وإلى جانب ذلك، شهدت الأحزاب السنية والشيعية على حد سواء انقسامات واسعة فيما بينها، إذ شهد حزب الدعوة انشقاقات أدت إلى تشكيل حركة الدعوة الإسلامية بزعامة "عز الدين سليم" الذي اغتيل عام 2004، وحزب الدعوة تنظيم العراق– الداخل بزعامة "عبد الكريم العنزي*"، وحزب الدعوة تنظيم العراق بقيادة "خضير الخزاعي*"، كما شكل "إبراهيم الجعفري*" " تيار الإصلاح الوطني" بعد إبعاده من الترشح لرئاسة مجلس الوزراء، وشهد الدعوة انقساماً واضحاً عام 2018 عندما خاض "نوري المالكي*" و"حيدر العبادي*" الانتخابات بأسماء وعناوين منفصلة عن الحزب، إذ شكل "حيدر العبادي" تحالف النصر معلناً بعدها استقالته من الحزب في ما دعاه إلى "ضخ دماء جديدة" فيه وتجديد قيادته وهيكلته، بمقابل ذلك اتُهم "نوري المالكي" الذي يقود تحالفاً باسم دولة القانون بعد المؤتمر العام للحزب في 2019 بالاستفراد بالحزب وقراراته. وتعود الانشقاقات في حزب الدعوة إلى الخلافات الداخلية داخل الحزب حول توزيع المناصب السيادية بين أعضاءه وأيضا حول سياسات الحزب ذاته في الوصول إلى السلطة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود قواعد حزبية لإدارة الخلافات داخل حزب الدعوة[2].

اتسمت الحياة السياسية بعد 2003 بشمولية دينية مذهبية إقصائية حكمت النظام السياسي بعد الاحتلال وبدلا من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي حقيقي في العراق يضمن التداول السلمي للسلطة ويحمي الحقوق ويرسخ دولة المواطنة، ظهر استبداد الأحزاب الدينية كواحد من اخطر أنواع الاستبداد

---

[1]– زهير عطوف، المرجع السابق، ص 8.

*– عبد الكريم العنزي: سياسي عراقي ، كان ضمن المعارضة العراقية في العراق، شغل منصب عضو في الجمعية الوطنية الانتقالية المؤقتة عامي 2004 و2005.

*– خضير الخزاعي: نائب رئيس الجمهورية العراقية السابق ووزير التربية العراقي في الحكومة نوري المالكي التي تم انتخابها 2005، ورئيس لجنة الحقوق والحريات في البرلمان العراقي التي اضطلعت بهذه المهمة في كتابة الدستور.

*– إبراهيم الجعفري: سياسي عراقي، أول رئيس لمجلس الحكم الانتقالي، شغل عدة مناصب حكومية.

*– نوري المالكي: رئيس وزراء الأسبق بين عامي 2006 و2014، ونائب رئيس الجمهورية السابق من 9 سبتمبر 2014 حتى 11أوت 2015، وهو الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامي.

*– حيدر العبادي: رئيس الوزراء السابق، تولى منصبه في عام 2014، وكان عضو بارز في حزب الدعوة الإسلامي قبل انسحابه ليترأس بعدها تحالف النصر.

[2]–عمر لجفال ،أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد 2003، مركز الشرق الأوسط ، برنامج أبحاث الصراع،أكتوبر 2021، ص10.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر[1]، فقد خرج العراق من أيديولوجية شيوعية– قومية حزبية ميزت العهود الجمهورية ليدخل بعد عام 2003 في تعددية مفتوحة ومشهد فوضوي لا يخلو من العنف والعنف المضاد، تميزت إدارة صناع عراق ما بعد 2003 بنقل الصراعات والممارسات الحزبية إلى مؤسسات وإدارات الدولة ودواوين الحكومة، ولم يستفيدوا بشكل جيد من الانفراج الدولي تجاههم، ولا من المناخ الديمقراطي الجديد[2]، كما لم يسعف التغيير الذي حدث في العراق، أن يتخلص العراقيون من هذا الوضع، فالبناءات السياسية والدستورية التي ظهرت بعد مجيء الاحتلال، حكمتها توجهات طائفية وعرقية ومذهبية سياسية وعشائرية، ساعدت على تصعيد التناقضات بين القوى الاجتماعية والسياسية، وجعلت من الثقافة السياسية والتفرعات الثقافية الأخرى في أن تكون وظيفتها الأساسية تقسيم المجتمع بدل توحيده، وأصبح صعود إحدى المجموعات أو الكتل السياسية وبعض الأحزاب إلى الحكم والسلطة ، ينظر إليه من القوى السياسية الأخرى على أنه إبعاد لها أو تهميشها من الحكم وصناعة القرار، أو قمعا لحقوقها وحرياتها السياسية والاجتماعية[3] .

وأظهرت الأحداث التي أعقبت غزو العراق عام 2003 عن أزمة في الشرعية السياسية نتيجة وصول أحزاب من معارضة المنفى وقادتها إلى السلطة، ويعود ذلك بسبب عامل الانفصال بين الأحزاب القادمة من الخارج والمواطنين العراقيين الذي عانوا من حصار دولي محكم، ومن نظام حديدي سيطر على وسائل العالم ومنع ترسب المعلومات إليهم من الخارج. وقد اعترف عدد كبير من السياسيين بهذا الانفصال نتيجة القطيعة التي حصلت بين المعارضة الملاحقة من نظام البعث والمجتمع العراقي، وسجلت "محافظة ميسان" في 19 أوت عام 2003 أولى الهجمات على المقار الحزبية في أولى انفصال المجتمع عن الأحزاب[4].

كانت الأحزاب التي جاءت من الخارج تعاني ضعفا كبيراً في بناها الداخلية، وبرامجها السياسية لعراق ما بعد سقوط نظام الحزب الواحد، فهذه الأحزاب كانت تمارس عملها بشكل سري، والكثير منها عول على مقارعة نظام صدام لالتفاف السكان حولها[5]،إلا إنها واجهت أزمة شرعية في وجودها ضمن الهياكل الجديدة للنظام السياسي، فاستغلت حالة الفراغ السياسي والفوضى الأمنية وتبنت النهج الطائفي

---

[1]– عادل عبد الزهرة شبيب، دور الأحزاب في الحياة السياسية والديمقراطية في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 6708، 2020/10/19، تاريخ التصفح :2022/10/16، الرابط:https://rb.gy/s06u2 .

[2]– عباس عبود سالم، الأحزاب العراقية من سطوة الأيدلوجيا إلى سلطة الفوضى، washington institute for Near East policy، 7 ماي 2021، تاريخ التصفح: 2022/10/16، الرابط:https://rb.gy/dsl6z .

[3]– خميس حزام والي البدري، المرجع السابق ،ص 98.

[4]– عمر لجفال ،المرجع السابق، ص10.

[5]– المكان نفسه.

للحفاظ على مراكزها في السلطة، كما اعتمدت الأحزاب الشيعية والكردية في خطابها السياسي على إحياء الذاكرة الجماعية حول انتهاكات النظام السياسي السابق اتجاههما والتضييق الذي مورس ضدهما لاكتساب شرعية في تمثيل المجموعات العرقية المضطهدة سعيا لاحتكار السلطة، إذ يحمل الشيعة بدورهم (مع السكان الأكراد) مظالم طويلة الأمد ضد النظام السابق، لا سيما فيما يتعلق بالتغيير الديموغرافي القسري في المناطق غير العربية وغير السنية في البلاد والإقصاء السياسي الذي مارسته الحكومات السابقة ضدهما، فتمت إعادة فرض "منافسة حقيقية على الضحية" مع كل تصعيد بين المجموعات الطائفية الرئيسية والصغيرة[1]. ويتوقف "ديفيد غانم" هنا في تقييمه أداء الساسة الشيعة والأكراد، عند ظاهرة التنافس السياسي لاحتكار المظلومية" بالقول: يقترن التعاطي النخبوي مع المظلومية بالسعي لاحتكار مصادر الثروة والنفوذ، إذ لا تكتفي النخب المهيمنة ضمن الجماعات التي تعاني من المظلومية بتسييس حس المظلومية هذا فحسب، بل هي أيضًا تستثمر هذا التسييس[2]، يكشف هذا الارتياب والتنازع على شدة المظلومية، عن انقسام اجتماعي حاد وضعف الأساس المشترك للممارسة السياسية خلال الجماعات المختلفة .

إنّ ما يمنح هذه العوامل السلبية قدرة تأثير أشدّ في مستقبل السياسة في البلد هو أن تكريس الارتياب ومفهوم المكونات على مستوى الخطاب السياسي والترتيبات المؤسساتية ما بعد أبريل 2003 ساهم في صناعة المزيد من المسافات العازلة، نفسيًا وسياسيًا، بين المجاميع العراقية، كجمهور وأفراد عاديين، وفي الحصيلة أضعف كثيرًا من الأواصر العراقية – العراقية العابرة للطوائف والأعراق[3].

يظهر في المشهد السياسي العراقي بعد عام 2003، انتشار الأحزاب الطائفية خاصة الأحزاب التقليدية ذات التوجهات الدينية والتي تمكنت من الوصول إلى مراكز السلطة واستئثارها بها من خلال آليات التحشيد الطائفي والدعم الخارجي، حيث لاقت الأحزاب الشيعية دعما من إيران والتي سعت للتأثير في سياسات العراق من خلال تقوية الأحزاب الشيعية لخلق دولة ضعيفة يهيمن عليها الشيعة، وشجعت حليفيها المقربين: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامي، على المشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل المؤسسات العراقية، وفي هذا الإطار يعتبر حزب

[1] -Mark Furness, Bernhard Trautner,Reconstituting social contracts in conflict-affected MENA countries: Whither Iraq and Libya?, Journal Elsevier, World Development 135,2020,p5.

[2]– عقيل عباس، الإسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية : إشكاليات الخطاب وآليات التنوع، مجلة سياسات عربية ، العدد29، نوفمبر2017 ، ص36.

[3]– المرجع نفسه ، ص37.

الدعوة الإسلامي أهم الأطراف السياسية المؤثرة والمكونة للحكومات التي مرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي[1].

وقد أثر الفكر السياسي الذي تحمله أحزاب السلطة في العراق ما بعد 2003 أثر واضح في المجتمع من خلال العملية السياسة وفعاليتها، وفي مجمل البناء الديمقراطي، فغياب الممارسة الديمقراطية عن سلوك الأحزاب السياسية الرئيسية التي هيمنت على السلطة بعد عام 2003، إضافة أن هذه الأحزاب تعبر عن مكونات وكانت لها وجهات معينة ولها توجهات سياسية مختلفة وتتعارض فيما بينها، وقد أدى هذا التعارض بطبيعة الحال إلى خلق العديد من الأزمات السياسية، ولم تفلح حينها أحزاب السلطة من بلورة إرادة سياسية ورؤية ومشروع وطني[2]، فبالرغم أن الهويات العرقية والطائفية والاثنية هي سمة من سمات التعدد في المجتمع العراقي، وركيزة مهمة للدولة العراقية في الماضي فإن العملية السياسية الجديدة وما قامت عليه من بنى دستورية وقانونية (كالدستور وقانون الانتخابات) قد زادت من حدتها في مجال السياسة وممارسة السلطة.

إن إضفاء الطابع السياسي على الانقسامات العرقية والطائفية والاثنية أصبح واضحا وخطرا، على الواقع العراقي بكل اتجاهاته، مما أوقع الفرقة الحادة بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراف في المجتمع العراقي[3]. فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، فشلت النخب السياسية في عملية إدماج المكونات العرقية والدينية وبناء الهوية الوطنية وتشكيل أمة موحدة، وقد كان للعامل الطائفي دورا أكبر في هذا الفشل، بحيث ترسخ ذلك عقب الاحتلال الأميركي للعراق عام2003 الذي عمل على ترسيخ أنموذج المحاصصة الطائفية، كما ساهمت الممارسات السياسية لبعض القوى على تعميق الشرخ في الصف الوطني حتى أضحى البلد على حافة التقسيم والانهيار[4].

إن مجلس الحكم كان ترتيبًا فوقيًا كرس على نحو خال من الحكمة لمفهوم المجاميع في تفسير مشكلات البلد وسبل حلها، ومثّل بذلك لبنة أساسية مبكرة في تشييد صرح المحاصصة الطائفية–

---

[1]– زهير عطوف، المرجع السابق، ص10.

[2]– مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الأداء السياسي للأحزاب السياسية الشيعية وإشكالية بناء نموذج في العراق بعد 2003، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،2019/02/20، تاريخ التصفح :2022/10/16، الرابط :https://rb.gy/fifx8 .

[3]- خميس حزام والي البدري، المرجع السابق، ص102.

[4]– سلمان رشيد محمد الهلالي، الدولة في العراق المعاصر(التأسيس– الفشل– التداعيات – الحلول) بمناسبة مرور100 عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–2021، الحوار المتمدن ، العدد7017، 12سبتمبر 2021، تاريخ التصفح: 2022/10/20، الرابط: https://rb.gy/sdper.

العرقية الذي أخذ يترسخ ويتسع على مدى السنوات الآتية،[1] فكان تأليف المجلس انعكاسًا لانقسامات مجتمعية تعود بذورها الأولى إلى عهد تأسيس العراق بوصفه دولة في العشرينيات، فقد ظهرت هذه الانقسامات كثيرًا في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حتى أصبحت واقعًا محسوسًا في حاجة إلى تأطير سياسي بعد سقوط نظام البعث[2]، فأبرز ما يميز هذه المرحلة هو أن المكونات أصبحت هي أساس العملية السياسية في العراق ما بعد عام2003، إذ أضحت الأحزاب والقوى السياسية العراقية تمثل المكونات الرئيسة الشيعة والسنة والأكراد، وتوزع المكون التركماني بين تلك التكتلات، وغلب عليه طابع الانقسام المذهبي، واعتمدت الأقليات الأخرى نظام الكوتا للحصول على تمثيل برلماني وحكومي)[3].

لقد وضع نظام الديمقراطية التوافقية العراقي، رغم ضبابية التطبيق في العراق وافتقاره لأسس النظرية في كثير من التفاصيل، المواقفَ السياسية للمكونات، بما فيها الأقليات داخل المجال المكوناتي فقط (الإثني، الطائفي، الديني ... إلخ)؛ بمعنى أنه أغلق أمامها المجال الاجتماعي العام للسياسة ليصنع منها أداةً غير قادرة على التأثير والتأثر خارج محيطها المكوناتي[4]، مع ذلك فإن معضلة العراق الرئيسة، ليست في الكوتا ذاتها، بل في شيء أكبر وأشد تعقيدًا منها هو ذلك النظام التوافقي" المبني على" المحاصصة الطائفية " الذي حكم بنية العملية السياسية منذ عام2003، وصنع للأقليات، أحزابًا وجماهير، مصائرها ومساراتها السياسية رغما عنها[5]، لقد استيقظت الأقليات العراقية بعد التاسع من أبريل 2003 على واقع سياسي جديد لم تألفه من قبل؛ واقع يرتبط ارتباطًا ميكانيكيًا بفكرة المكونات الاجتماعية، ففي الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون الأحزاب السياسية الوطنية نواة لتشكيل الممارسة الديمقراطية في العراق، كانت المكونات هي الرافد الأهم للعمل الحزبي، بمعنى أن الأحزاب السياسية بعد سقوط البعث صارت تمثل مكوناتها بدلً من تمثيل برنامج وطني عام .ولم يعد أمام المكونات" الصغرى"، التي لم يكن يُعرف للكثير منها أي نشاط سياسي داخل البلد باسم مكوناتها،

---

[1]– عقيل عباس، المرجع السابق،ص 36.

[2]– المكان نفسه.

[3]– ستار جبار علوي، الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003– دراسة في البرامج السياسية، دراسات دولية،العدد80، 2020، ص 26.

[4] – سليم سوزه، الديمقراطية التوافقية في العراق : إعادة إنتاج الأقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، المجلد 9، العدد51، جويلية 2021، ص ص 48–49.

[5]– المرجع نفسه، ص 50.

أو على الأقل لم يكن نشاطها السياسي بارزًا وملحوظًا داخل حدود العراق، سوى أن تقوم هي الأخرى بتنظيم صفوفها وتشكيل أحزاب سياسية تمثّلها وتمثّل مصالحها في حفلة التنافس الطائفية تلك[1].

بشكل عام، تعكس هذه الأحزاب التيارات السياسية التي يمكن تصنيفها وفق ثلاثية التابع والمنشق والمتمرد ولا تزال الأحزاب التقليدية، تتوافق مع التيارات السياسية المهيمنة تاريخيا مثل الشيوعية والإسلام السياسي[2]، فكانت الأحزاب المنظمة البارزة آنذاك هي كل من الحزب الشيوعي علماني، تأسس عام 1934 ، وحزب الدعوة الإسلامية (شيعي، تأسس عام 1958)، والحزب الإسلامي العراقي (سني، تأسس عام 1960)، وكانت قيادات بعض هذه الأحزاب قد هيمنت على قرارها لأكثر من عقدين، وأغلبها لم يكن ملتزماً بعقد مؤتمر عام لاختيار قيادات جديدة. بالمقابل، تواجدت قوى أخرى، والتي وإن كانت أقل تنظيما، لكن لديها بنية الحزب مثل المجلس الأعلى للمجلس للثورة الإسلامية بقيادة "آل الحكيم"، كما وعادت أحزاب يقودها ويهيمن على قرارها شخص واحد، مثل المؤتمر الوطني العراقي بقيادة "أحمد الجلبي*"، وحركة الوفاق الوطني بقيادة "إياد علاوي*"، إلى جانب ذلك، عادت بعض الحركات القومية و اليسارية والملكية وشكلت أحزابا، ومن جانبها سارعت القوى والشخصيات في الداخل إلى تجميع نفسها وأخذت تؤسس لنفسها كيانات سياسية، وبرز على وجه الخصوص التيار الصدري بزعامة "مقتدى الصدر*"، وحزب الفضيلة بزعامة "محمد اليعقوبي*"[3].

بهذا تميزت التعددية الحزبية والسياسية بعد التغيير بأنها تعددية مجتمعية عمودية، ولم تكن تعددية سياسية أفقية، إذ أن جميع الأحزاب، عدا قلة منها غير الفاعلة التزمت المنطق، الطائفي – العرقي، كأساس للمحاصصة في الحكومة والبرلمان والمؤسسات الرسمية الأخرى، فالتعددية السياسية الأفقية تعني أن الأحزاب السياسية قائمة على أساس أيديولوجي سياسي، وهي بخلاف التعددية العمودية التي تتوجه فيها الأحزاب إلى مكون مجتمعي معين وإلى هوية خاصة، وتكون العضوية

---

[1]– سليم سوزه، المرجع السابق ،ص 52.

[2]– عباس عبود سالم، المرجع السابق.

*– أحمد الجلبي: سياسي عراقي، كان معارض لحزب البعث، اختير عضو ضمن مجلس الحكم العراقي الانتقالي والذي ترأسه لفترة.

*– إياد العلاوي: سياسي، تولى رئاسة الحكومة لعراقية المؤقتة التي تلت مجلس الحكم الانتقالي من 28جوان2004 إلى 6أبريل 2005.

*– مقتدى الصدر: رجل دين شيعي وزعيم التيار الصدري الذي يعتبر أكبر تيار شعبي شيعي في العراق، وقائد لأجنحة عسكرية تابعة لتياره متمثلة في جيش المهدي ولواء اليوم الموعود وسرايا السلام.

*– محمد اليعقوبي: مرجع ديني شيعي عراقي.

[3]– عمر لجفال، المرجع السابق، ص10.

محددة بتلك الهوية، وعليه فأن خطابها السياسي لا يخلو من التعصب أو التطرف، لذلك أصبح منطق الحياة الحزبية العراقية الراهن محكوما بالأفكار والتنديد، وتحول المكون المجتمعي وفقا للطائفة أو العرق إلى حزب أو أحزاب سياسية لها صفة وهوية اجتماعية حصرية، فظهرت أحزاب شيعية وأخرى كردية، وسنية وتركمانية ومسيحية كل ذلك حصل في ظل عملية استقطاب عمودي، تؤسس للتمايز وتثبته[1]،كما اتسمت العملية السياسية الجديدة ومن اللحظة الأولى بآفة قاعدة المحاصصة السياسية، الطائفية والقومية في توزيع المغانم بالذات المناصب والوظائف السياسية، مما انعكس على المجتمع وميولاته الطائفية.

تميزت العملية الانتخابية بالميل الواضح لتلك النزعة والانتماءات الصغرى الفرعية في الترشح والتصويت، فأصبح الفرد العراقي لا يفكر بالبرنامج السياسي للأحزاب والكتل السياسية بقدر تفكيره تحصين نفسه هوياته الفرعية. وكانت الانتخابات نتيجة لهذا الواقع كما أن هذه القاعدة تم تطبيقها في توزيع المناصب والبرلمان وبالتالي نتيجة لهذا الواقع ما خلق الإشكالية اللاحقة[2]، حيث تأسست العملية السياسية على قاعدة المحاصصة والمكون الاجتماعي الديني الطائفي والعرقي والاثني بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تم تشكيله على أساس تمثيل لهذه المكونات، فكان للانقسامات والولاءات والانتماءات الفرعية دورا في توجيه سلوك وسياسات الكتل والأحزاب السياسية وأثر في تشكيل الحكومة، وكذلك البرلمان وكافة مؤسسات الدولة بشكل أثر سلباً على بناء الدولة والمجتمع ووضع العملية برمتها في مواجهة تحديات سياسية وتشريعية، وأمنية فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية من انتشار الولاءات الفرعية على حساب الوحدة الوطنية والتي عمقت من الانقسام مجتمعي وأدت إلى إضعاف كيان الدولة من الداخل وتعرضها للتداعي والانهيار.

إن تطييف العملية السياسية في العراق، أدى إلى نتائج سلبية عدة منها، فشل العملية السياسية برمتها، وضعف أجهزة الدولة، وإعاقة عملية مأسسة السلطة، وشرعنة الولاء الطائفي على حساب الوطن، وإضفاء طابع الصراع والعنف على العملية السياسية، ومن ثم تغييب الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة، وتضييع الحقوق والحريات لأجل ذلك تمثل الطائفية السياسية عاملا من عوامل التفتيت للمجتمع والدولة[3]، فضلا على كونها عامل معرقل للأمن المجتمعي العراقي، إذ هيمنت أحزاب المكونات(طوائف وأعراق)على المشهد السياسي في العراق، وصارت العملية السياسية محض تنافس

[1]– خميس حسام والي البدري، المرجع السابق ، ص ص 104–105.

[2]– مهدي جابر مهدي، تارا عمر محمد،إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام 2003، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر2018، ص ص353–354.

[3]– محمد حازم حامد، المرجع السابق، ص 166.

مكوناتي يسوقها هدف واحد هو تأمين مصالح الطائفة أو العرق قبل مصالح البلد العليا .وفي ظل الاستقطاب الطائفية والعرقية الحادة، التي تشهدها الساحة السياسية في العراق، وفي ظل وجود أحزاب تمثل مكوناتها وطوائفها وعدم وجود حركات سياسية عابرة للطائفية حقًا(إلا ما ندر)، صار على الأقليات أن تعيد رص صفوفها هي الأخرى، وخلق هوية مكوناتية خاصة بها تؤهلها للدخول في تنافس مع الهويات الطائفية والإثنية الرئيسة التي تبنّت نظام التمثيل النسبي هذا(أوما يعرف بالمحاصصة على المستوى الشعبي في العراق)، ورعته[1].

لقد مثل نظام الديمقراطية التوافقية في العراق دافعًا أساسيًا للمكونات الكبرى والصغرى نحو الانغلاق والتكور على نفسها سياسيًا، فالمشكلة هنا أكثر تعقيدًا من إعادة إنتاج الأقليات وجعلها أقليات سياسية؛ تكمن المشكلة في سلب قدرة تلك المكونات على إعادة صياغة المشروع السياسي العام للبلد مستقبلا، وذلك بسبب غلق المجال الاجتماعي للسياسة،و العمل السياسي عمومًا لا ينفصل عن العمل الاجتماعي، وقدرة الأحزاب على استيعاب الموقف الاجتماعي وتهذيبه من خلال اختراق الفضاءات الاجتماعية المختلفة والتركيز على الحدود الدنيا للتوافق هو ما يصنع الموقف السياسي في النهاية[2]، قد لا تكون هناك مصلحة لأحزاب المكونات الكبرى في خلق موقف اجتماعي موحد وإجماع سياسي وطني كهذا، لأن في ذلك تهديدًا حقيقيًا لوجودها وشرعيتها وهيمنتها على السلطة، ذلك الوجود المشروط بإدامة الانقسامات المجتمعية لما له من مصلحة في إعادة انتخابها وبقائها في سلطتها اعتمادًا على أصوات أبناء مكوناتها(طوائفها وإثنياتها) هذا الأمر مفهوم جدًّا بالنسبة إلى أحزاب المكونات الكبرى في عملية توافقية مكوناتية كعملية العراق السياسية[3]، حيث أصبحت المكونات الاجتماعية رهينة لتوجهات ومصالح القادة والأحزاب السياسية.

يبدوا واضحًا أن النظام الديمقراطي التوافقي العراقي فشل في اتخاذ القرارات المهمة التي ترسخ الآليات المفضية إلى حل المشكلات وامتصاص الأزمات، كما عجز البرلمان عن تشريع قوانين مهمة نصّ عليها الدستور، والتي توفر الآليات المتعلقة بتأليف المحكمة الاتحادية ومجلس الاتحاد وقانون النفط والغاز وغيرها، ففي عراق ما بعد أبريل 2003 الذي يُفترض أن يكون توافقيًا ومنفتحًا أيديولوجيًا، يشهد تناقض هوياتي القائم على أساس الإيمان المذهبي، والذي أدى لصعود الأحزاب الدينية وتوليها زمام الحكم والقيادة السياسية والأمنية، وما عناه هذا من تعريف العراقيين أنفسهم بحسب انتماءاتهم المذهبية، وربط السياسة وترتيباتها بهذا التعريف القبلي، ما قبل الحداثوي للهوية، أخذ هذا الصراع

[1]– سليم سوزه، المرجع السابق، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص53.

[3]– المكان نفسه.

نمطًا طائفيًا واضحًا من جهة، بين السنة والشيعة والذين يحملون سرديات متصارعة بخصوص التاريخ والبلد وفهم الدين، وفي هذا الصدد، تبدو السردية الشيعية من خلال خطابها المذهبي، هي الأشد بروزًا وتأثيرًا في حياة العراق السياسية والاجتماعية[1]، والتي بدأت تتقوى وتترسخ، مستفيدة من الفراغ السياسي والوضع الأمني الهش، وتعززت إلى كتل جهوية وأحزاب إيديولوجية وقوى أسرية تجمع بينها الولاءات الدينية. ومن جهة أخرى انتقل التمثيل السياسي من نظام المكونات الطائفية العرقية، تحت عنوان الديمقراطية التوافقية، إلى تمثيل القادة وتحقيق مصالحهم ومصالح أحزابهم على حساب الجماعات التي تدعي تمثيلها، مما يعقد المشكلة، فبهذا المعنى، لا يمكن للنظام السياسي الجديد أن يمثل التعددية الاجتماعية من ناحية، ولا يمكنه تلبية مطالب المكونات نفسها من ناحية أخرى، لأن هذه الترتيبات والأشكال المؤسسية التي ظهرت بعد عام 2003 كانت مختلة وتفتقر إلى التكامل السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى فشل تحقيق تحسينات ملموسة في حياة المواطنين ، وتوفير الأمن الأساسي لهم، وبالتالي لم تحقق السلام والازدهار لغالبية السكان[2]، وتكمن المشكلة الأخرى في ممارسة المحاصصة غير الرسمية في النظام الذي يدعم التوزيع الطائفي على أساس الحصص للوظائف والموارد الحكومية، ويقلل من المساءلة ويخلق نظامًا مغلقًا لحكم النخبة.

لقد شوهت منهجية التوافقات الطائفية التجربة الديموقرطية العراقية إذ اتضح أن هذه الأحزاب لا تسير على خط ثابت في عملية البناء الديموقرطي إلى النحو الذي تفرضه عملية التحديث والتنمية والعقلانية السياسية، وتجلى في أن هذه الأحزاب في أكثريتها تفتقد إلى تقاليد العمل السياسي الديمقراطي[3]، حيث كانت عبارة عن متبنيات شعارات ارتبطت بالتغيير الفوقي الذي فرضته سلطة الاحتلال كمحاولة لزرع الديموقراطية في البيئة العراقية[4]، وبالرغم من ذلك فإن التعدديّة الحزبية ليست هي المعضلة، وإنما تركيبتها ونشأتها القائمة على التحزب العرقي والمذهبي الطائفي،وكذلك أهدافها التي تنحصر في بلوغ السلطة واحتكار الموارد، إضافة إلى الممارسة السياسية التي يفرضها طبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع والكيفية التي يحددها للتعامل مع هذه التعددية، فهو إذا تعامل معها كتلة واحدة مراعيا مبدأ المواطنة أساسا للحقوق، فالتعددية هنا تكون إيجابية، وتصب في صالح المجتمع؛ أما إذا تعامل وفق العصبية القوميّة أو الدينية أو الفكرية، وعمل على أدلجة هذه التعددية بما يتوافق مع مصالحه وديمومته في سدة السلطة، فهنا تنشأ الطائفيّة السياسية بمفهومها المعاصر

[1]- عقيل عباس، المرجع السابق، ص 39.

[2] - Muntasser Majeed Hameed, Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), cuestiones Políticas ,Vol 73,No 65,2020p346.

[3]- مؤيد جبير محمد، الظاهرة الحزبية في العراق- جدلية العلاقة بين الفكر والممارسة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد3، 2019، ص198.

[4]- المكان نفسه.

وتبعاتها الهدامة[1]، فطبيعة النظام الفدرالي الذي نشأ بعد الاحتلال، يعزز ميول تقسيم الدولة العراقية على أساس طائفي–مذهبي – قومي، خاصة وأن تجربة بناء السلطة الفدرالية في كردستان العراق قد حققت نتائج ايجابية على صعيد التطور الاجتماعي والاقتصادي، في حين فشلت السلطة المركزية في تحقيق نتائج ملموسة في هذه الجوانب، فأصبحت التجربة الكردستانية عامل جذب لمواطني وسط وجنوب العراق لإنشاء إقليم طائفي[2].

بشكل عام، فشلت الممارسة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين الأداء المؤسسي، الأمر الذي جاء على حساب عملية بناء الدولة والتي أصبحت ضعيفة التماسك والأداء، لذلك كانت عوامل عدم الاستقرار السياسي والأمني، والفساد المستشري، وهشاشة الدولة مقدمة للانهيار العسكري والأمني الذي مهد الطريق لغزو المليشيات الطائفية وسيطرتها على الهياكل الأمنية بالعراق، ما جعل النظام السياسي العراقي في مواجهة مع تحديات وجودية انعكست آثارها على العملية السياسية، وأدى إلى ظهور عدة مؤشرات والتي كانت بمثابة تغيرات في الهيكل السياسي من خلال إعادة تموضع وتغيير التوجهات والخطاب السياسي للقوى السياسية[3]، كما أثبت الواقع أن الرهان على الانتخابات لتغيير المشهد السياسي في العراق فشل، لأنه ببساطة من يحسم مسألة السلطة السياسية ليس من يحصد الأصوات في الانتخابات، بغض النظر عن شفافيتها ونزاهتها من عدمها، بل من يحسمها هو من يمتلك الميليشيات المسلحة ودعمها الخارجي، وقد اكتشف العراقيون بعد ما يقارب عقدين من الزمن منذ عام 2003 فشل الانتخابات، ولذلك قاطعوها بنسبة أكثر من 82 في المائة، وهذا هو سر رفضها من معظم الشعب العراقي بمن فيهم الفائزون[4].

ب–الجماعات والمليشيات الأمنية

تعد القوات النظامية إحدى آليات التآلف والدمج المجتمعي؛ فالكثير من الدول تحاول أن تعزز قواتها العسكرية بمختلف المكونات المجتمعية؛ من أجل أن تصهر المجتمع، وتجد قاسما مشتركا يحقق من خلاله الوحدة الوطنية، ويكون أحد السبل لصياغة هوية وطنية مشتركة، وتبرز بهذا الصدد

[1]– مهران محمود الزعبي، بشير باتع الكبيسي، الصراع الطائفي في فكر علي الوردي : دراسة نقدية ، قسم الدراسات الدينية ، مؤمنون بلا حدود ،الأردن، 31 جويلية 2018، ص 12.

[2]– فاخر جاسم ، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة ، الحوار المتمدن، العدد 4270، 9 نوفمبر 2013، تاريخ التصفح: 2022/7/7، الرابط :https://rb.gy/pcbgi .

[3] - Muntasser Majeed Hameed, op cit,p348.

[4]– ثامر محمود العاني، أزمة النظام في العراق من منظور اقتصادي وسياسي..إلى أين؟ الشرق الأوسط، العدد15961، 13 أوت 2022، تاريخ التصفح :2022/10/29، الرابط :https://rb.gy/jficf .

الكثير من الأمثلة في الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص؛ فقد جمعت الكثير من الأعراق والطوائف في داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية، فضلا عن ذلك تأتي (إسرائيل) من أكثر الحالات دليلا وشهادة على استخدام المؤسسة العسكرية لدمج المجتمع الإسرائيلي المعروف بتعدده القومي والجغرافي[1].

كانت المؤسسة العسكرية في العراق قبل أن يدخل الاحتلال الأمريكي مؤسسة وطنية ذات عقيدة عسكرية ولاؤها للوطن، يجتمع فيها كل مكونات المجتمع العراقي دون تمييز وعلى أساس الخبرة، حتى أقدم "بريمر"حاكم العراق بعد الاحتلال على قرار حل الجيش العراقي ليتبع هذا القرار حالة من الفوضى يعيشها العراق إلى الآن بسبب الفراغ الأمني الذي خلفه[2]، ففي 23 ماي 2003، قام "بول بريمر" Paul Bremer، رئيس الإدارة الأمريكية في العراق، بحل الجيش العراقي رسميًا، مما تسبب في خسارة مئات الآلاف من الجنود العراقيين لوظائفهم، ورواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية، وشرفهم ومكانتهم[3].

كان قرار حل الجيش العراقي وحزب البعث والنخبة الحاكمة في العراق، أمرًا غير حكيم، لم يفشل المسؤولون الأمريكيون في تقدير الدور المركزي للجيش في الدولة الحديثة فحسب، بل أيضا في تقديرهم لسياسات العقاب الجماعي لبرنامج "اجتثاث البعث" الذي فرضته سلطة التحالف المؤقتة المحتلة والذي أدى إلى مزيدا من التعقيد في المشهد السياسي والأمني العراقي، فبعد أن كانت المؤسسة العسكرية العراقية قبل قرار الحل قد بلغ عدد أفرادها أكثر من مليون ضابط وجندي، موزعين على ثمانية فيالق، تشكل بمجملها (57 فرقة مدرعة والية ومشاة، يضاف إليها قوات الحرس الجمهوري نحو 150 ألف شخص، ومن الأسلحة 4500 دبابة، و2500 ناقلة أشخاص مدرعة، و2500 مدفع مختلف العيار، وأكثر من 625 طائرة مقاتلة و500 طائرة سمتيه، فضلاً عن سلاح الصواريخ التي يصنع ويحور البعض منه داخل العراق من قبل منشآت التصنيع العسكري، أصبحت هذه المؤسسة بعد صدور القرار في حالة من الفوضى والضياع وفقد منتسبيها جميع الحقوق بعقل قرارات دولة الاحتلال[4].

---

[1]– رشيد عمارة الزيدي، القوات غير النظامية وأثرها في الأمن المجتمعي،مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 1، العدد 1،جوان 2018، ص76.

[2]– عبد العزيز الظاهر، الجيش السني في العراق ضرورة ووقاية، مجلة البيان، العدد339، سبتمبر2015، تاريخ الاطلاع :2022/10/22، الرابط:https://rb.gy/ieanb .

[3] -Oren Barak ,op cit,p461.

[4]– حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية : عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي 2015، ص128.

سعت قوات التحالف إلى إعادة تشكيل الجيش العراقي بما يخدم استراتيجياتها ولا يضر أو يهدد مصالحها بالمنطقة، ولكي يتحقق ذلك، كان يجب وضع القوات المسلحة تحت قيادة مدنية وفق لمبدأ المحاصصة من جهة، إذ تم خضوع المؤسسة العسكرية إلى سياسة المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية (الدفاع للعرب السنة، والداخلية من حصة العرب الشيعة، أما رئاسة الأركان فهي من نصيب الكرد)، وتنزل طريقة الحصص حتى قادة الفرق والألوية العسكرية، بل وامتدت حتى طلبة الكليات العسكرية وقوى الأمن الداخلي[1]، ومن جهة أخرى عمدت على تهميش السنة في عملية إعادة التأسيس، وفي غضون أسابيع قليلة، ثبت أن هذه القرارات كارثية؛ حيث خلقت وضعا تصعب إدارته وأدت إلى التمرد على نطاق واسع؛ فقد دمر الجيش العراقي الذي كان الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، واختار العديد من جنوده المفصولين الجهاد المسلح؛ حيث اعتبر العرب السنَّة أن تسريح هذا الجيش يعني أي حل الكيان السنّي[2]، وقادت عملية إعادة تأسيس الجيش والقوى الأمنية، إلى اضطراب واختلال بنيوي في الجيش. ومهدت في محصلة الأمر لانبثاق فصائل مسلحة غير نظامية، كانت بمنزلة جيوش للمكونات؛ جيوش منحت الأمن بديلا عن الدولة[3].

لعبت الظروف التاريخية في إعادة بث المخاوف على عملية إعادة التأسيس، كما اختلطت الطموحات السياسية بالمخاوف التاريخية والتدخلات الإقليمية بطريقة عملت على إضعاف صورة الجيش أكثر مما هو عليه، وجعلته ساحة للصراع المكوناتي، وأداة لإحكام إمساك السلطة مرة أخرى[4]. وقد أدت الأزمة الأمنية التي نتجت عن الغزو الأمريكي للعراق وانهيار نظامه السياسي ومنظومته الأمنية إلى انتشار كبير في حجم ودور الميليشيات الطائفية المسلحة في الساحة العراقية، والتي أضحت ذات مكانة وأهمية في الخارطة السياسية العراقية الحالية. فعدم وجود إستراتيجية متكاملة للتسلح والتدريب العسكري حيث فشلت خطة التسليح التي أعدتها القوات المسلحة العراقية عام 2006 في القضاء على التهديدات القائمة، وهو ما كان أحد أهم المتطلبات الأمنية، واستمر تهديد القوات المسلحة غير النظامية والمنظمات المسلحة والإرهابية على الأمن قائما، إضافة إلى أن الميليشيات المسلحة فاقت الجيش من حيث التسلح والاستخبارات[5]، ولهذا أصبحت هذه الميليشيات جزءًا مهمًا من

---

[1]– حسن تركي عمير، المرجع السابق، ص131.

[2]– مريام بن رعد، مسيرة القوات المسلحة العراقية : من الاحتلال إلى الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 26 نوفمبر 2015، ص6، الرابط: https://rb.gy/2fwz6.

[3]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص ص 128–129.

[4]– المرجع نفسه، ص129.

[5]– مركز دراسات تركي يستعرض أبرز أزمات الجيش العراقي منذ الغزو الأمريكي، تحولات جذرية،صحيفة الاستقلال،16 جانفي 2021، تاريخ التصفح :2022/11/9، الرابط:https://rb.gy/hjv94 .

المشهد الأمني والسياسي للبلد الذي لا يمكن لأحد تجاهله، ومن المرجح أن تظل عاملاً حاسما في العملية السياسية والتكتلات السياسية بين مختلف المكونات المشاركة في النظام السياسي ما بعد 2003، حيث كانت النتيجة المباشرة لإنشاء عملية التجنيد غير العادية هذه هي صعود نجم جيش المهدي ، الجناح العسكري للتيار الصدري، إلى جانب فيلق بدر. خلال الحرب الأهلية 2005–2006، هاجم كل من البدريين والصدريين الأحياء السنية (بما في ذلك عدد كبير من المساجد)قتلت الفرق العسكرية المناظرة الآلاف من السنة. في ذلك الوقت، تسبب هذا الحدث في نزوح جماعي للعراقيين السنة، وخاصة من العاصمة ، إلى البلدان المجاورة (خاصة إلى سوريا والأردن)[1].

وقد أثار تشكيل الجيش العراقي وإعادة بناء القوات المسلحة، نقاشات واختلافات وانقسامات حادة، بسبب عدم تناول المادة (9)من الدستور، لتحديد مسؤولية سلطة الدولة في إنشاء جيش وطني موحد، والتي نصت على الآتي: " تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة". وبخصوص منع تشكيل الميليشيات أشارت للنص الآتي: "يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة[2]"، إلا أن الفاعل السياسي المستحوذ على صناعة القرار الاستراتيجي في العراق، اعتمد في إعادة بناء القوات المسلحة وتشكيل الجيش بالأساس، على دمج مجاميع من الميليشيات التابعة لأحزاب المعارضة التي تصدرت المشهد القائم[3]، من خلال إصدار قانون الدمج رقم 91 لسنة 2004، حيث زج بموجبه بمئات المقاتلين السابقين في الأجنحة العسكرية للأحزاب التي كانت تقود المعارضة من خارج العراق قبل عام 2003؛ إذ ذكر عدد من التقارير معلومات عن انغمار الأحزاب السياسية بآليات انتساب الأفراد إلى الأجهزة الأمنية، وما رافق خطة إعادة دمج الفصائل المسلحة التي قاتلت النظام السابق في الأجهزة الأمنية، ومواقف القوى المعارضة لهذه الخطوة؛ الأمر الذي أضيفت إليه مشكلة أخرى تتعلق بما قررته الحكومة حيال ضغط الاشتباكات مع القوات الأمنية، فلجأت إلى استعمال قوات غير نظامية في مناطق حزام بغداد، فأفسد هذا الأمر الوفاق بين القوات الحكومية وسكان تلك المناطق؛ ما قاد إلى استغلال تنظيم داعش هذه المشاعر لإذكاء الروح الطائفية[4]، واجتياح مدينة الموصل ومركز محافظة نينوى والمدن والأرياف التابعة لها ، وإجبار أكثر

[1] - Militias in Iraq, The hidden Faceof terrorism,reportet,Geneva International center for justice, Geneva, Switzerland, september 2016,p5.

[2]– غازي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ،مركز الجزيرة للدراسات، 26 فبراير 2019، ص4، الرابط: https://rb.gy/6kmqj.

[3]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص 9.

[4]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص 131.

من 4800 أسرة على النزوح من مساكنها إلى مناطق أخرى خارج المحافظة وبخاصة في محافظات إقليم كردستان العراق كونها أكثر أمنا واخذ التنظيم بالتوسع صوب محافظة كركوك والأنبار وصلاح الدين وتعزيز مواقعه بالفلوجة وغيرها وهدد مدن إقليم كُردستان، وهي النتيجة المنطقية لتلك العوامل التي سببتها سياسة حكومة نوري المالكي والتي أسهمت بدورها في تمكين التنظيمات الإرهابية من تجنيد أبناء المحافظات التي تشعر بالتهميش[1].

ويقدر الجنرال "ميك بدناريك" نائب قائد العمليات بالفرقة 25 مشاة في الجيش، بأن الجيش العراقي في بداية تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي، لم يكن يضم سوى خمس فرق عاملة، أي حوالي 50 ألف جندي يتراوح استعدادهم للقتال بDEL 60 و65 % ، وأّكد عدة مسؤولين فيDEL الجيش الأمريكي، أن هنالك وحدات بالجيش العراقي تتبع الآن لقيادة فصائل الحشد لا الجيش، ونادرا ما تتواصل تلك الوحدات مع قيادة العمليات المشتركة بوزارة الدفاع، إضافة لما تقدم، لا يملك رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع، أي سيطرة على القوات المسلحة الكردية من الجيش العراقي (البيشمركة*) التي تعتبر جزءا من الجيش العراقي ويتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية[2].

ففي عام 2003، كان الوضع الأمني الأولي محفوفًا بالمخاطر لدرجة أنه بدلاً من تركيز الجهود على حل الميليشيات، قامت القوات الأمريكية بترتيبات تكتيكية معهم،فعلى سبيل المثال، أبرم قائد قوة المهام المشتركة السابعة صفقات تبادل المعلومات مع خمس ميليشيات، واعتمدت القوات الأمريكية في شمال العراق على الميليشيات الكردية فقط لإجراء عمليات الشرطة وأمن الحدود و"وحدات كوماندوز" في عمليات مكافحة التمرد في الموصل وسامراء، وعزا العديد من الخبراء الفضل إلى الجيش الأمريكي في تقديم المساعدة لهذه الوحدات في شكل أموال وتدريب ومعدات، وقد وصف ضابط البحرية السابق وخبير مكافحة التمرد "توماس إكس هامز*"Thomas ex Hams هذه العلاقة بأنها "زواج المصلحة"، وقال إنه خلال تلك الفترة، "كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على تجهيز أولئك الذين كانوا أكثر المقاتلين فاعلية، كما أعلن عن قبول عروض من قادة الميليشيات السنية الذين أرادوا أن يكونوا جزءًا

[1]– حسن تركي عمير، المرجع السابق ،ص 134.

*– البشمركة: يطلق اسم البشمركة على الوحدات الكردية التي شكلت ما يشبه الجيش النظامي في إقليم كردستان العراق.

[2]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص 9.

*– توماس إكس هامز: العقيد المتقاعد في قوات المشاة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية وعضو الباحث في معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابع لجامعة الدفاع الوطني ، وصاحب الكتاب القاذفة والحجر.

من العملية السياسية للسماح لهم بالمسؤولية عن الأمن في مناطق مختارة. وطالب " جلال الطالباني[*]" بضم المليشيات باسم "القوى الشعبية" لدعم قوات الأمن الحكومية "[1].

وبهذا يمكن القول أن عملية إعادة تأسيس الجيش العراقي شابها الكثير من النقص مما جعل موضوع الأمن والاستقرار رهينة بيد المليشيات المسلحة، فقد استبدل الاحتلال الأمريكي الجيش العراقي بجيش يسميه العراقيون "جيش الدمج"، وقام المحتل بدمج المليشيات الشيعية التي أسسها الحرس الثوري لمحاربة النظام العراقي في الحرب الإيرانية (بدر، جيش المهدي، حزب الله، وغيرها)[2] ضمن مؤسسات وهياكل الدولة الحديثة، وتكمن المشكلة الرئيسية في أن قوات الأمن المشكلة حديثًا تتألف أساسًا من أعضاء الميليشيات لم يتم تدريبهم على التصرف كوحدة لحماية سيادة القانون وضمان الأمن لجميع المجموعات المجتمعية، وإنما تحول دورها في إطار قوات الأمن العراقية من داعم لها إلى دور المسيطر، مستغلة بذلك مهماتها الجديدة التي كلفت بها لإعادة الاستقرار والأمن للمجتمع العراقي في محاولاتها للانتقام من المجموعات العرقية الأخرى فتم استعمالها كأداة للتضييق على الحركات السياسية المعارضة لها والمشاركة في العملية السياسية.

تم تدريب المليشيات في بيئة غير قابلة للحكم، وبهذه الطريقة استخدموا سلطتهم كأدوات لتعزيز مصالحهم الخاصة واتخاذ إجراءات ضد كل من يعتقدون أنهم يمثلون معارضة أو تهديدًا لسلطتهم[3]، وتمارس هذه القوات دورا سلبيا على الأمن المجتمعي، فكل الاحتمالات تفضي إلى زيادة من حدة الانقسام الاجتماعي، لاسيما وان اغلب هذه القوات مرتبطة إما بأطر حزبية معينة أو طائفية معينة، وهي في العموم تكون مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الذي يدفع للمنافسة الطائفية لذا تحاول جاهدة لحمايته والدفاع عنه بغض النظر عن مستوى أداءه؛ الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن المجتمعي فضلا عن انعكاساتها السلبية على أداء المؤسسة الأمنية؛ لأنها ستضعف مكانة القوات النظامية[4]، بالتالي فإن عملية إعادة التأسيس للجيش العراقي ساهمت في إضعافه وتشتيت قدراته العسكرية التي يفترض أنها وجدت لحفظ أمن واستقرار الدولة ، وإذا بها تصبح عبئا خطيرا يهدد أمنها لكثرة تعدد الجهات المالكة للسلاح وتعدد ارتباطاتها، والتي تساهم في نشر مزيدا من الفوضى والاحتقان الطائفي

[*]– جلال الطالباني: سياسي عراقي وكردي، كان رئيس العراق منذ2005إلى غاية 2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي.

[1] - Anthony J. Schwarz, op cit,pp60-61.

[2]– عبد العزيز الظاهر، المرجع السابق.

[3] - Militias in Iraq,op cit ,p4.

[4]– رشيد عمارة الزيدي، المرجع السابق، ص 73.

والاثني الذي يعيشه العراق اليوم، واستقواء البعض بقوى خارجية[1]، بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى ساهمت في إضعاف بنية الجيش العراقي ويتجلى ذلك في عدم بناء "عقيدة عسكرية" قادرة على إزاحة العقائد الأيديولوجية لعناصر الميليشيات بعد دمجها في القوات الأمنية، ويعتقد الكاتب والباحث "أحمد الياسري*" أن " القاعدة التي ارتكزت عليها مفاهيم دمجها كانت خطأ، لأن الإشكالية تتعلق بعقيدتها الأيديولوجية المرتبطة بمشروع خارجي، وهذا ما يجب تفكيكه قبل الشروع بقضية إعادة دمج عناصرها"، مبيناً أن الفشل في هذا المشروع على مدى السنوات الماضية لـ"اصطدامه بعقائد عناصر تلك الميليشيات[2]، إذ تدين أغلب قيادات المؤسسات والتشكيلات الأمنية الرسمية بالولاء إلى أحزاب وجماعات سياسية ودينية ولاء تنظيميا، ويمتد أحيانا إلى الالتزام العقائدي مع فواعل أمنية عابرة للحدود، فيتولد من ذلك تقاطع القرار الأمني ويفقد المؤسسات الرسمية هويتها الوطنية ويدفع البلد في كثير من المراحل المفصلية إلى الفوضى[3] .

شهدت الساحة العراقية العديد من الميليشيات المسلحة بمختلف تلوناتها وانتماءاتها*، لم تكن وليدة لحظة عابرة في التاريخ السياسي العراقي، بل لعبت العديد من الظروف والتحولات التاريخية التي مر بها العراق دورًا في نشأتها وظهورها وتطورها، فعلى الرغم من أن جميع ألوان الطيف العراقي أسهمت في بروز ميليشيات مسلحة أدت دورًا كبيرًا في خلخلة الوضع الداخلي العراقي، وكانت سببًا رئيسيًا في التأزم الطائفي الذي لا يزال يعاني منه العراق، فإنها كانت متفاوتة في القوة والتأثير، وذلك يعتمد على مدى تغلغلها داخل الأجهزة الأمنية العراقية وتمكنها، والحديث هنا عن الميليشيات الشيعية التي ازدهرت وانتعشت في مرحلة ما بعد2003[4]، فقد انتشرت بشكل واسع، مستغلة بذلك الفراغ الأمني الذي خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلًا عن عمل أغلبها ضمن أحزاب نافذة في العملية السياسية العراقية، بل وصل الحد بها إلى ارتباطها المباشر بالحكومة، تحديدًا خلال فترة حكم نوري المالكي

---

[1]– داخل حسن جريو، التشكيلات العسكرية في العراق، الحوار المتمدن، العدد6455، 4 جانفي 2020، تاريخ التصفح 2022/11/14، الرابط:https://rb.gy/y4v05 .

*- أحمد الياسري: باحث سياسي والرئيس التنفيذي للمركز العربي الأسترالي للدراسات الإستراتيجية.

[2]– أحمد سهيل، دمج المليشيات في القوات العسكرية العراقية..حل أم معبر للحصول على الشرعية ؟، Independent عربية ،12أوت 2021، تاريخ الاطلاع:2022/11/15، الرابط: https://rb.gy/6eo00.

[3]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص9.

*– أنظر إلى الملاحق التالية : رقم10"خريطة تواجد المليشيات الشيعية في العراق" ص 329، و رقم11"خريطة انتشار المليشيات في المواقع السنية"ص330، رقم 14 "خريطة الفصائل المسلحة في العراق"ص333.

[4]– فراس إلياس، المليشيات العراقية ودورها في إستراتيجية المواجهة الإيرانية مع أمريكا، ن بوست، 2019/5/19، تاريخ التصفح: 2022/10/17، الرابط :https://rb.gy/787d3 .

الذي أشرف على تشكيل فرق الموت التي مارست أبشع صور القتل والتنكيل ضد المدنيين والمعارضين[1].

ساهم سيطرة الشيعة على جناحي الجيش والمخابرات في زيادة نفوذ المليشيات الشيعية على الساحة الأمنية والتي عمدت للضغط على السنة تحت تغيير ممنهج للخريطة السكانية للمحافظات الرئيسية، مما اضطر الكثير منهم للهجرة والنزوح من مناطق نفوذهم، وبسبب فراغ السلطة الذي أحدثه سقوط النظام وحل قوات الأمن، وعدم اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات ضد الميليشيات الشيعية، اشتد العنف الطائفي بين عامي 2005 و2007، وبهدف إحداث توازن قوى بين المجموعات العرقية، سعت الولايات المتحدة لتجنيد السنة لعزل العنف ضد المدنيين،إلا أن الأوضاع الأمنية بالعراق لم تستقر، حيث كانت الميليشيات تنشطر وتتفكك باستمرار في محاولة لكسب أي سيطرة على الساحة السياسية أو المجتمعية، ولم تكن القوة العسكرية الرسمية للدولة قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية في ظل استفحال نفوذ المليشيات في الحياة السياسية والأمنية.كما قوضت الميليشيات في العراق العملية السياسية بشكل متكرر، وعلى الرغم من أن بعض المليشيات العراقية والأحزاب السياسية التابعة لها تدعم مبادرة واسعة النطاق لنزع السلاح من حيث المبدأ، إلا أنها مترددة في المضي قدما بسبب الخصومات السياسية وهجمات المتمردين والعنف العرقي أو الطائفي وعدم الثقة في قدرة قوات الأمن القومي[2].

يبدوا أن تأثير الميليشيات على قوات الأمن العراقية على جميع المستويات، مما جعل وحدات قوات الأمن الوطني الشرعية غير قادرة أو غير راغبة في مواجهتها[3]، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يمنع الميليشيات "خارج إطار القوات المسلحة"، إلا أنه لا يمكن تمييز الميليشيات عن القوات المسلحة التي تم دمجها وإضفاء الشرعية عليها كجزء منها، حتى بالنسبة لتلك المليشيات التي تعمل خارج القوات المسلحة، لم يكن هناك جهود من جانب الحكومة لدعم القانون الذي يحظر هذه الجماعات، وهذا يعني أن مشكلة الميليشيات هي بالتالي ذات شقين: هناك الميليشيات التي تم استيعابها في قوات الأمن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وكذلك تلك المليشيات المستقلة التي تفعل الشيء نفسه[4]، كما تبدو الحكومة العراقية عاجزة عن مواجهة أنشطة المليشيات المسلحة، والتي باتت تحكم سيطرتها على عدة ميادين منها الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد، مما أفقد الحكومة

[1]– فراس إلياس، المرجع السابق.

[2]- Anthony J. Schwarz, Iraq's Militias: The True Threat to Coalition Success in Iraq, Spring 2007,p59.

[3] - Ibid,p60.

[4] -Militias in Iraq, op cit2016,p2.

القدرة على السيطرة عليها، بحيث ستستمر هذه المليشيات في تقويض جهود الاستقرار، والإبقاء على نفوذها وتعزيز سيطرتها على الموارد.

تبين عملية إعادة تأسيس الجيش العراقي عن ضعف الآليات التي تم عن طريقها عملية الإنشاء من اختيار مقاتلين يفتقدون للقدرات القتالية والانضباط تحت مظلة حماية الوطن من الأخطار التي تواجهه وضعف الإمكانيات العسكرية، إذ عمدت قوات الاحتلال إلى إفقاد الجيش العراقي للأسلحة العسكرية الثقيلة والمتطورة مما أظهر عدم قدرته في ضبط الأمن والمواجهات الداخلية مع المليشيات المسلحة، فسرعان ما انهار أمام داعش والتي استطاعت على إثرها توسيع نفوذها في كل من "الموصل" و"تكريت" و"ديالى" واثبات ضعف القدرات الأمنية للجيش مما اضطرت الحكومة العراقية لإدماج المليشيات المسلحة ضمن القوات الأمنية لدعمه من جهة وترويضها ضمن الأطر القانونية إلا أن خطوة الإدماج أتت بنتائج عكسية حيث زادت من تفكك بنيته وتعدد ولاءاته. تظهر عملية تفتيت الدولة عن تآكل قدرتها المادية في إثبات احتكارها للإكراه الشرعي، والتي تضاعفت بطريقة خطرة جدا، فالإخفاقات التي توالت في أداء الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، وتوالي الخروقات الأمنية وتصاعد حدة العنف المجتمعي، والشعور بالغبن السياسي، فضلا عن انتشار السلاح في أيدي المواطنين، زادت من قوة الأوضاع المحفزة لأن تقوم الإثنيات بإيجاد حماتها الخاصين، فاتجه السنة نحو الفصائل السلفية المعارضة للحكومة في ظل الاستقطاب الطائفي. واتجه الشيعة نحو الفصائل المسلحة الأخرى التي بقيت حتى جوان 2014، تاريخ احتلال تنظيم داعش الموصل – تعمل ضمن وضع غير قانوني، وتُثار حولها علامات استفهام كبرى[1].

تتألف الميليشيات المسلحة في العراق من فصائل مختلفة لها هويات مستقلة تشكل مع ذلك مكونات حركة جماعية، إذ تتكون الميليشيات الأساسية من فيلق بدر (الجناح شبه العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق القوي سياسياً)، والبشمركة الكردية (قوة مسلحة غير مرخصة ومدعومة من قبل حكومة إقليمية كردية شرعية)، وجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر (يشار إليه عادة باسم جيش المهدي أو الميليشيا). من بين هؤلاء، يُنظر إلى ميليشيا المهدي على نطاق واسع على أنها الأكثر خطورة. اعتبارًا من ماي 2006، كانت الميليشيا الوحيدة المعروف أنها هاجمت قوات التحالف وقوات الأمن العراقية، وكانت مسؤولة عن انتفاضتين كبيرتين ضد قوات التحالف والقوات العراقية في عام2004[2].

[1]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص 132.

[2]- Anthony J. Schwarz, op cit,p56.

سيطرت كل من منظمة بدر وجيش المهدي على الساحة الأمنية والسياسية في العراق، فقد تأسس التنظيم الأول خلال الحرب بين إيران والعراق وجند حينئذ مساجين حرب عراقيين واستمد الدعم من اللاجئين العراقيين الذين كانوا قد هربوا إلى إيران، وقاد هذا التنظيم في البداية مسؤولون من حرس الثورة الإسلامي الإيرانيين ليخضع بعد ذلك لقيادة عراقية، وبصفته الجناح العسكري السابق للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، استفاد أيضاً من عملية الدمج في النظام السياسي بعد العام 2003، وحتى أنه تعاون مع قوات التحالف، ولا يزال التنظيم يسيطر على أكبر مؤسسة عراقية، ألا وهي وزارة الداخلية والشرطة الاتحادية التي تضم 37 ألف شرطي بالتالي تميز بخبرة أوسع وانضباط أكبر مما تحلى بهما تنظيم "جيش المهدي"[1].

ففي الوقت الذي نشأ فيه "فيلق بدر" في سياق المعارضة الإسلامية الشيعية لنظام صدام حسين في الثمانينات القرن الماضي، عاش "جيش المهدي" تجربة تاريخية مختلفة، إذ نشأ في سياق الدولة الناشئة، وفي حين كان "فيلق بدر" خاضعا للنمط العام والتقليدي للعلاقة بين الأحزاب وأذرعها المسلحة، في كونه نشأ بوصفه ذراعا مسلحة لتنظيم سياسي، هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، قبل أن ينفصل عنه ليشكل تنظيمه الخاص، ولهذا السبب ظل محدودا في عدد مقاتليه. يبدو أن "جيش المهدي" على مستوى البنية التنظيمية أشد تعقيدا من هذا بكثير، فهو ذو أبعاد سياسية واجتماعية شائكة، وهو ليس تنظيم محدود العدد، وقد أصبح الحاضنة التي ولدت منها الفصائل الشيعية المسلحة كلها[2].

اعتبرت الدراسات التي تناولت "التيار الصدري" وجناحه العسكري الجيش المهدي التي أنجزتها مراكز التحليل السياسي الأمريكية، أن جيش المهدي هو واحد من بين الأخطار الأساسية التي تواجه العراق منذ 2003 إلى جانب تنظيم القاعدة، والصراع الطائفي والاثني، بل هو في صدارة تلك الأخطار[3]، ففي ذروة الحرب أواخر عام 2006، شنت ميليشيا الصدر، التي كانت تُعرف بجيش المهدي، حربًا قاسية ضد السنة، لجأت في الكثير من الأحيان إلى أساليب مروعة لإرهاب المعارضين وإضعاف معنوياتهم،وقد تناولت عدة تقارير الحديث عن همجية فرق الموت التابعة لجيش المهدي

[1]– رانج علاء الدين، احتواء المليشيات الشيعية : المعركة من أجل الاستقرار في العراق، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، ديسمبر 2017،ص3، الرابط : https://rb.gy/ym8am .

[2]– حيدر سعيد، جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهوية والتحول، مجلة دراسات عربية،المجلد9 ،العدد53، نوفمبر 2021، ص 37.

[3]– المرجع نفسه، ص38.

التي قتلت السنة من خلال التعذيب بما في ذلك التدريبات الكهربائية، وأكد الصدر حينها أن بعض الهجمات الأكثر عنفًا نفذتها "عناصر منشقة"[1].

وفي المقابل، يمكن وصف ميليشيات مثل "عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله "و"كتائب سيد الشهداء" وغيرها على أنها جهات فاعلة استغلت الفوضى والفراغ اللذان خلفهما انهيار النظام السابق والدعم الإيراني لضمان التفوق الشيعي في الساحة الأمنية العراقية الجديدة، فقد انشقت هذه المنظمات المذكورة عن الميليشيات الناشطة منذ فترة على الساحة، فعلى سبيل المثال، يخضع تنظيما "كتائب حزب الله" و"كتائب سيد الشهداء" كلاهما لقيادة عناصر سابقين من منظمة بدر، أما حركة عصائب أهل الحق، فهي فرع من التيار الصدري. وقد أسست إيران هذه المجموعات ومكنتها ورسختها بعد العام 2003 ، بهدف استغلال هشاشة الدولة والصراع الطائفي[2].

تمثل هذه الميليشيات إحدى المخرجات الرئيسة للمتباينات السياسية للأحزاب العراقية، حيث يعكس التشرذم السياسي في العراق عن كثب واقع الميليشيات العسكرية المجزأة، ويولد التشرذم السياسي والعرقي والطائفي ديناميكية ذاتية التعزيز، فقد سعت المليشيات الشيعية للعب دورا مهما في توجيه العملية السياسية التي أضحت جزاءا منها، من خلال استغلال الفراغ الأمني والمشاركة السياسية واستغلال ضعف وجود الدولة وقدرتها على توفير الأمن داخل المجتمع العراقي واضطرار المجموعات العرقية للاحتماء تحت ظلها مما اكسبها قاعدة شعبية واسعة مكنتها من حصد أكبر عدد من المقاعد في البرلمان والذي يلعب دورا في تشكيل الحكومة وتوجيه سياساتها، والتي غالبا تكون منسجمة استراتيجيا مع مشاريع مموليها من القوى الإقليمية المجاورة والتي تحاول جاهدة لبسط نفوذها في كافة أجهزة الدولة العراقية الحديثة، كما تمكنت الميليشيات الشيعية من جني العديد من المكاسب من انتصارها على الدولة الإسلامية. ومع ذلك فإن انهيار الأخير واستعادة الموصل في يناير 2017، طرح مسألة أمنية ما بعد الدولة الإسلامية[3].

تأسست هذه المجموعات شبه العسكرية قبل ظهور التنظيم الجهادي لداعش، وبالتالي فإن وجودها لا يخضع لاختفاء هذا التنظيم، لكن من المهم التمييز بين هذه الميليشيات التاريخية من حيث توجهاتها، فقد دعا مقتدى الصدر لترسيخ "قومية عراقية شيعية" و حمل شعارات القومية في أغلب خطاباته السياسية، في حين ظلت المليشيات الأخرى الموالية لطهران تدعم وجودها في الوسط السياسي والأمني العراقي، والتي تضيف لقضية الميليشيات مزيدا من التعقيد، حيث تستفيد هاته

[1] -Militias in Iraq The hidden face of terrorism, Geneva International Centre for Justice, Geneva ,Switzerland ,September 2016,p6.

[2]– رانج علاء الدين، المرجع السابق، ص3.

[3] - Flavien Bourrat, Alexandre d'Espinose de Lacaillerie , Les Milices Chiites et L'état en Irak Entre Intégration et autonomisation, Institut de Recherche stratégique de l'école militaire, 25 janvier 2019,p5.

المليشيات من الجذور التاريخية الراسخة والعلاقات المتميزة مع طهران، الأمر الذي مكنهم من اكتساب مكانة سياسية عسكرية جديدة، لذلك من غير المرجح أن يتخلوا عن مراكز الحكم والسلطة التي بلغوها، فمن أجل تبرير استمرارها في اللعبة السياسية العراقية، قررت الميليشيات الشيعية مثل "منظمة بدر" أو "عصبة الفضيلة" أو "كتائب حزب الله"إتباع نهج حزب الله اللبناني باستثمار كل المجالات في الفضاء العام العراقي، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[1]، مستفيدة من الوضع الأمني الهش والانقسام الحاصل داخل المجتمع العراقي. كما استطاعت هذه المليشيات الشيعية الموجودة سابقا والتي تتمتع بخبرة قتالية عالية من تقوية نفوذها ومنافسة الدولة العراقية في سيادتها.

وقد ساهم الفراغ الأمني الذي تبع ظهور "داعش" في تعاظم قدراتها وقوتها في هياكل الدولة وقدرتها على التحكم في شتى الميادين، مما عمق الشعور بالظلم والغبن لدى المجموعات العرقية والدينية الأخرى، فبعد أن كانت هذه المجموعات المسلحة مصنفة بمهددات الأمن والاستقرار الداخلي، أصبحت جزاءا من النظام في الدولة العراقية الجديدة[2].حيث باتت تملك إمكانية التأثير السياسي والأمني على صناعة القرار الاستراتيجي في الدولة العراقية، واستطاعت فواعل اللادولة من تكييف نفسها مع مرحلة ما بعد "داعش" لتدخل في السلطات التشريعية والتنفيذية وامتلكت كامل أدوات التأثير على السياسة والاقتصاد والأمن مجتمعين[3]DEL.

لقد جسدت ميليشيات الحشد الشعبي مرحلة جديدة*، أسست لانقسام مجتمعي خطير على أساس طائفي؛ كما أن دعوة المرجع الشيعي "علي السيستاني*" للجهاد الكفائي، وحجم الاستجابة لها، أعطت صورة واضحة عن الدور السياسي الكبير للمرجعية الدينية في قيادة البلد ورسم مساراته[4]، والتي أضفت الشرعية لوجود المليشيات المسلحة ونشاطها في الساحة العراقية، وهي الفتوى التي رأتها قيادات دينية سنيَّة معارضة للعملية السياسية بمثابة دعوة للاقتتال الداخلي وأنها "دعوة طائفية[5]"، حيث أدت هذه الإستراتيجية الحكومية لخلق مشكلتين، وهما مفاقمة الاستقطاب الطائفي نتيجة اعتماد

---

[1] - Flavien Bourrat, Alexandre d'Espinose de Lacaillerie,op cit,p5.

[2]– رانج علاء الدين، سمية عطية، الميليشيات في العراق: للسياق أهمية، مركز بروكنجز ،11 ماي2017، تاريخ التصفح:21 /2022/11، الربط : https://rb.gy/ee7cy.

[3]– زيد عبد الوهاب الأعظمي، المرجع السابق، ص9.

*– أنظر إلى الملحق رقم 15" مناطق انتشار قوات الحشد الشعبي "ص 334.

*– علي السيستاني: عالم مسلم وفقيه جعفري إيراني، ومرجع ديني للشيعة الإثنا عشرية الأصولية منذ1992،يقيم بالنجف التي هي مركز لمدارس العلوم الدينية الرئيسية التي تسمى بحوزة النجف.

[4]– رائد الحامد، الحشد الشعبي خلفيات التشكيل الدور و المستقبل،وحدة الدراسات والأبحاث، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 11.

[5]– المرجع نفسه، ص3.

الحكومة على مليشيات شيعية، وتعزيز إمكانية احتماء المكونات السنية بتنظيم الدولة الإسلامية من الانتهاكات التي تقوم بها قوات من الحشد الشعبي[1]، فقد ساهمت قوات الحشد الشعبي في تثبيت الأزمات المزمنة التي يعانيها العراق منذ عام 2003 حتى الآن، فعلى الرغم من أن الحشد تحول إلى قوات نظامية ترعاها الدولة، فإنه يشكل تحديًا لتماسك الدولة في ضوء قوة السلاح التي يمتلكها. كما أن وجود الحشد في داخل المؤسسة العسكرية العراقية جعل منها طرفًا رئيسيًا في الخلاف الشيعي– السني، حيث باتت تحكمها الاعتبارات الطائفية، وهو ما قد يقضى على أي مساع مستقبلية قد تهدف إلى تحويلها إلى مؤسسة وطنية جامعة لكل العراقيين[2].

لعبت إيران دورا كبيرا في تشكيل فصائل" الحشد الشعبي"، لعدم استطاعة المؤسسة العسكرية استيعابهم، وتأمين السلاح والعتاد لهم، فدخلت المؤسسة السياسية والعسكرية الإيرانية على تلك الحشود للتجهيزات والتمويل لتكون الممول الرئيسي للكثير من تلك الفصائل سلاحا وأموالا ووفق شروط التبعية[3]، ولكون ارتباط أغلبية فصائل الحشد بالنظام الإيراني، مما جعل منها جيشا رديفا للنظام الإيراني في العراق[4]، وأداة لهذا النظام للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبالتالي فإن استقرارها مربوط بحجم الأهداف والمصالح الإيرانية بالمنطقة. وخلاف لما هو معمول به في بلدان العالم؛ بات الجيش العراقي جيشا رديفا للحشد الشعبي، يتلقى قادته الأوامر من قيادات الحشد الشعبي الذين هم عادة قيادات دينية أو ميليشياوية أو سياسية متنفذة، ومعظمهم يرتبطون بإيران وحرسها الثوري، وهو ما يعطيهم سلطات أوسع، ونفوذا أكبر، في العراق الخاضع قراره السياسي والأمني للقرار والنفوذ الإيراني[5].

تشعبت مصادر قوة الحشد الشعبي مما أدى لوقوعه في صلب الصراع بين تيارَين في العراق، يهدف الأول جاهدا لقولبة الحشد على شاكلة الحرس الثوري الإسلامي، وجعله بديلاً عن الجيش العراقي، تطغى على هذا التيار شخصيات على غرار "أبو مهدي المهندس" تابعة للمرشد الأعلى

---

[1]– رائد الحامد، المرجع السابق ،ص3.

[2]– أحمد عدلي، الجيوش الموازية:مليشيات الحشد الشعبي في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/04/12، تاريخ الاطلاع :2022/10/22، الرابط :https://rb.gy/dkn04 .

[3]– جاسم هدام، الدولة العراقية وتفكك بنيتها العسكرية، الحشد العسكري نموذجا، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد24،2020، ص3، الرابط : https://rb.gy/b8l8f.

[4]– المرجع نفسه ، ص 24.

[5]– رائد الحامد ، المرجع السابق ،ص35.

الإيراني "آية الله علي خامنئي*" وتحصل على الدعم المادي منه، أما التيار الثاني فيعارض هذا النهج، ويحبذ الاندماج الكامل للحشد الشعبي في القوات المسلّحة، ولاقى هذا التيار الدعم من رئيس الوزراء السابق "حيدر العبادي"، والذي يتألف في معظمه من مجموعات خاضعة للإشراف وللتمويل الجزئي من مواقع دينية شيعية محلية تابعة "لآية الله علي السيستاني"[1]، فقد أدت العملية الخاصة التي ظهر فيها الحشد الشعبي إلى انقسامات داخلية، مما أدى إلى تبديد أي فكرة عن إمكانية ترسيمه كحركة طائفية متماسكة أو وكيل إيراني واحد، وأوضحت بعض وحدات الحشد الشعبي تكافلية وطنية شيعية عراقية تمنع السيطرة الإيرانية الكاملة على هذه الهيئة الجماعية، كما أن الحشد مليء بالتنافس السياسي بين الطوائف وحتى الاشتباكات المسلحة بين مجموعة من الميليشيات وأكبر عدد من الشيعة العراقيين بشكل عام، وتمثل هذه التوترات المستوى الأول الذي يتم فيه التنازع على سلطة الحشد الشعبي، والطبيعة الجامعة للتنظيم نفسه مما يؤدي إلى صراعات مع الميليشيات الأخرى، ثانيًا ، تسعى الفصائل داخل حركة الحشد الشعبي إلى تعظيم السلطة على مستوى الدولة[2].

منذ عام 2014 أصبح الحشد الشعبي جزءًا لا مفر منه من هياكل السلطة المحلية، وبات الدور الفاعل الذي اضطلع به يؤثر بشكلٍ مدمر على الحكم والاقتصاد والعلاقات المجتمعية في المناطق المُتنازَع عليها في العراق التي تشكل الموطن التاريخي لمجتمعات متنوّعة إثنياً ودينياً تشمل المسيحيين الكلدان والآشوريين، الأيزيديين والشبك، التركمان والعرب، والأكراد، الكاكائيين وغيرهم، وبعد استعادة هذه المناطق من سيطرة داعش، سُلمت مسؤولية حفظ الأمن وأعمال الشرطة ومهام أخرى للعديد من فصائل الأقليات التابعة للحشد الشعبي التي شاركت في عمليات التحرير، بالرغم من أنّ وجود فصائل الأقليات يوفر شعوراً بالطمأنينة لبعض أفراد المجتمع بعد الصدمة التي تعرضوا لها نتيجة تخلّي القوات العراقية والكردية عنهم سابقا، غير أن بعض هذه الفصائل تستغل السلطة التي حظيت بها حديثا لتمنح المقربين منها الأفضلية للوصول إلى الوظائف والأراضي والموارد الأخرى[3]، كما أدت الاحتجاجات المستمرة وسط الضغوطات والملاحقات من قبل الفصائل المدعومة من إيران إلى استخدام القوة ضد

---

* – آية الله علي خامنئي: سياسي إيراني يشغل منصب الولي الفقيه والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية منذ4 جوان 1989.

[1] – حمدي مالك، مستقبل قوات الحشد الشعبي في العراق،carnegie Endowment for International peace، 21 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2022/10/22، الرابط : https://rb.gy/1z1rz .

[2] - Ibrahim Al-Marachi, Iraq's popular mobilisation units: intra-sectarian rivalry and Arab Shi'a mobilisation from the 2003 invasion to Covid-19 pandemic,International politics (the hague) , 12June2021,p3.

[3] – ميريام بوتيك،مصيرنا في أيديهم: نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المتنازع عليها، Ceasefire Centre for civilan rights، 31 يناير 2022، تاريخ التصفح: 2022/10/22، الرابط:https://rb.gy/6lata .

المتظاهرين، الأمر الذي خلق توترات داخل المجتمعات الشيعية بشأن الدور المستمر للميليشيات المدعومة من إيران في قوات الحشد الشعبي، وظهر هذا التوتر بشكل واضح عندما قام "الكاظمي*" بزيارة مقر الحشد الشعبي في بغداد، داعيا الميليشيات إلى التصرف وفقا لإطارها القانوني والرسمي الذي يعني التركيز على القتال ضد تنظيم داعش وليس على ممارسة دور الشرطة مع المتظاهرين[1].

وهكذا تحولت المليشيات خصوصًا مع استمرار الدعم والتمويل لها إلى خطر قائم، وتهديد وجودي للدولة الوطنية، وعلى كافة المستويات السياسية والمجتمعية والاقتصادية والإقليمية، وذلك نظرا لحجم التأثير التي تمتلكه هذه الحركات وأسلوبها المسلح في إدارة المواقف في مجتمع يحوي تنوعا ثقافيا، ويمر بتحولات جذرية اجتماعية وسياسية خطيرة، رافقتها مظاهر سلبية كثيرة مثل زعزعة الأمن نتيجة التصادم المسلح الذي يحدث في الغالب بين هذه الحركات من جهة، وبينها وبين الحكومات من جهة أخرى[2] والتي تحاول قدر الإمكان استغلال مخاوف المواطنين وعدم رضاهم عن الأوضاع المعيشية وتوجيهها ضد الحكومات التي تحاول كبح قدراتها.

إن دائرة العنف التي تتسابق نحو أدنى القواسم المشتركة، تهدد بدفع العراق إلى حافة وضع الدولة الفاشلة مرة أخرى، حيث لا يبدو أن الإشكالات من وجود الميليشيات باتت محصورة في السياق السياسي، بل امتدت سطوتها إلى المجتمع العراقي، الأمر الذي يصعب من عملية إعادة اندماجها بالمجتمع مرة أخرى، فالمعضلة الأمنية لا ترتبط في وجود الميليشيات المسلحة فحسب بل في ارتباطها بالكتل السياسية والأحزاب الوازنة التي تستخدم تلك الجماعات لتدعيم نفوذها على حساب الدولة العراقية، الأمر الذي يصعب من مهمة الحصول على توافق سياسي لإنهاء ملف الميليشيات[3]، حيث يعتقد بعض الخبراء أن قادة الأحزاب الوطنية العراقية ليس لديهم إيمان قوي بالعملية السياسية طويلة المدى، ولهذا السبب، لن يدفعوا لحل الجماعات التي يرون أنها فعالة في ملء الفراغات الأمنية الفورية[4].

---

* – مصطفى الكاظمي: سياسي عراقي، رئيس مجلس الوزراء من 2020حتى 13 أكتوبر2022، تولى سابقا منصب رئيس جهاز المخابرات منذ 2016.

[1] – عبد الله الجبور،الحشد الشعبي في العرق: بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات الداخلية، مؤسسة فريديريتش ايبرت، الأردن،عمان،أوت2021، ص 18.

[2] – ناصيف جاسم عاتي، الحركات المهدوية في العراق التحولات ، والأبعاد السياسية، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 13، العدد26، 2017، ص 187.

[3] – أحمد سهيل، دمج المليشيات في القوات العسكرية العراقية..حل أم معبر للحصول على الشرعية ؟، Independent عربية ،12أوت 2021، تاريخ الاطلاع:2022/11/15، الرابط: https://rb.gy/dnhg7.

[4] - Anthony J. Schwarz, op cit,p61

بيد أن انعكاسات القوات غير النظامية تكون أكثر وطأة على الأمن المجتمعي لاسيما في المجتمعات ذات التعددية المجتمعية والعرقية، وقد مارست هذه القوات انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، الأمر الذي يترك هاجسا في المخيلة المجتمعية للمكونات المجتمعية من أي تجربة لإنشاء قوات غير نظامية وتعيد لذاكرة الأجيال صورة التجارب السابقة[1]، وتجدر الإشارة أن القوى غير النظامية المسلحة عادة، تكون في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب، ومن ثم فان هذه القوات لن تكون عنصر توحيد وجمع بين المكونات المجتمعية في البلد ولن تمارس دورا ايجابيا في تحقيق الأمن المجتمعي الذي يقتضي أن يشعر الجميع بالأمان ولا يقتصر الأمر على فئة أو حزب أو طائفة معينة[2].

[1]– رشيد عمارة الزيدي، المرجع السابق ، ص 98.

[2]– المكان نفسه.

المبحث الثاني: تأثير الفواعل الخارجية على المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق

منذ أكثر من عقدين ونصف كان العراق ولا يزال ساحة تجاذب وتنافس إقليمي ودولي، نظرا لموقعه الإستراتيجي والجيوبوليتيكي، ولاعتباره الجدار الحامي لدول الخليج العربي مصدر أكبر طاقة في العالم، وأيضا لاحتوائه في تركيبته المجتمعية أغلب الطوائف المشكلة لمنطقة الشرق الأوسط، ووقوعه ضمن الجسر الأرضي الرابط بين القارات الثلاث آسيا إفريقيا وأوروبا، وقد شكل هذا التنافس الشديد والمحموم على العراق محل اهتمام من قبل الباحثين والمختصين في قضايا الشرق الأوسط، وخلصوا إلى استنتاج مفاده انه يمكن اعتبار العراق قلب الشرق الأوسط، فمن استطاع من القوى أن يُحكم السيطرة عليه، تمكن من بسط نفوذه على المنطقة بأكملها وذلك استنادا إلى نظرية "هالفورد جون ماكندر" حول "قلب العالم"، ومن بين تلك القوى الإقليمية والدولية التي تسعى جاهدة لتمركز على السّاحة العراقية (إيران – تركيا – السعودية – إسرائيل – الولايات المتحدة الأمريكية)، خاصة بعد إسقاط النظام السياسي السابق ودخول العراق في فراغ سياسي وأمني واستغلال هذه القوى الوضع السياسي العراقي الصعب، واعتمادها على سياسات وأجندات طائفية لتتمكن من بسط نفوذها وتحقيق مصالحها .

المطلب الأول : فواعل البيئة الإقليمية

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط النظام السابق، اشتد التنافس بين القوى الإقليمية الثلاث (إيران، السعودية، تركيا) على الساحة العراقية، وقد جندت كل منها مختلف الوسائل والآليات لإحكام سيطرتها على مراكز السلطة هناك، وذلك نظرا لأهمية العراق وخريطته المجتمعية المتنوعة قوميا ودينيا ومذهبيا، في طموحها الاستراتيجي والإقليمي، حيث تشير الجغرافية الثقافية والجيوسياسية لمحيط العراق وقوعه في وسط ثلاثة "مجالات ثقافية" تاريخية، (العربية والتركية والفارسية)، والتي جعلت منه ميدان تتصادم فيه هذه القوى، فإما حليفًا لأحدهما ضد الآخر (على سبيل المثال حرب العراق المدعومة من العرب ضد إيران)، أو ساحة مفتوحة لصراعاتهم (إلى حد ما، الوضع الحالي في العراق)[1].

[1] -Harith Al-Qarawee, Redefining a Nation: The Conflict of Identity and Federalism in Iraq , Centro Studi Sul Federalismo ,Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 1, 2010,p36.

ويأتي الدور والنفوذ الإيراني في العراق في مقدمة التحركات الخارجية التي سارعت للاستحواذ على الساحة العراقية منذ الانهيار الذي أحدثه الاحتلال الأمريكي والذي هيأ الأرضية المناسبة لزحف الإيراني وقد ساعدها في ذلك، الحركات المعارضة التي أنشأتها والتي سهلت من مهمتها ومن زيادة نفوذها الذي وصل لحد التأثير في صنع القرار السياسي العراقي.

أ-الدور الإيراني :

يحتل العراق أهمية بالغة في الإستراتيجية الإيرانية الإقليمية من الناحية الجيوسياسية، حيث يوفر العراق لإيران صلة برية مع حلفائها السوريين واللبنانيين وساحة لنشر مبادئها الثورية لاكتمال مشروعها الهلال الشيعي، وقد سمح هذا الارتباط الأرضي للميليشيات المدعومة من إيران بالتنقل بسهولة بين الدول الثلاث ضد التحديات المتصورة لـ "محور المقاومة" الذي تقوده إيران في المنطقة، لاسيما منذ بداية الحرب السورية في عام 2011 وتوسع داعش في عام 2014، وفي الوقت نفسه، وبسبب الأهمية الجيوسياسية للعراق، تبدي إيران مخاوف من سياسات القوى المتنافسة في العراق ووجودها على مقربة من حدودها[1].

حاولت إيران توفير أساس اجتماعي وأيديولوجي لتوسيع نفوذها في العراق من خلال كسب دعم الشعب العراقي، وخاصة الشيعة، وبغية عودتها كلاعب وفاعل إقليمي مؤثر في السياسات الدولية من خلال البوابة العراقية، وقد ساعدت البيئة العراقية غير المستقرة بعد الاحتلال الأمريكي، من زيادة نفوذها، كما هيئت الظروف آنذاك من التطورات السياسية والأمنية والجيوسياسية الجديدة والتي غيرت ميزان القوة الإقليمية والبنية السياسية لصالح إيران ومن تم عودتها كفاعل أساسي في العراق وساعدها في ذلك المجموعات الشيعية المعارضة للنظام العراقي السابق التي احتضنتها والتي أصبحت في مركز القيادة للعراق الجديد. وقد سعت إيران منذ احتلال العراق التوغل في داخل المجتمع العراقي، مستغلة بذلك الفراغ السياسي والأمني، والفوضى التي أحدثاها سقوط النظام السياسي وحل الجيش العراقي اللذان كانا يشكلان تحديا لنفوذها في المنطقة، ولذلك سنحت الفرصة لإيران للحيلولة دون ظهور العراق كفاعل إقليمي من جديد، يناطح إيران ويحد من قدرتها على مد نفوذها وتحقيق أهدافها في الإقليم العربي[2]، والتأثير في إعادة بناءه المؤسسي والدولاتي (سياسيا وأمنيا) من خلال التوظيف الطائفي بدعم الطائفة الشيعية وميليشياتها.

[1] -Ismail Sarı, Iran's New Iraq Policy After Saddam: From Sociological Dynamics to Political Realities, The Journal of Iranian Studies, Vol:5, No:2, 18.12.2021, p431.

[2]– عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية 2018، وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية .

سعت الجمهورية الإسلامية بجد لتوسيع نفوذها الأمني والسياسي والاقتصادي على "الخارج القريب"، لاسيما حول غرب العراق وعبر بلاد الشام. وكما قال وزير المخابرات الإيراني السابق "علي يونسى" عام 2015، فإن طهران تنظر إلى العراق على أنه "ليس فقط جزءًا من تأثيرنا الحضاري، بل هو هويتنا وثقافتنا ومركزنا وعاصمتنا ... لأن جغرافية وثقافة إيران والعراق لا ينفصلان، فإما أن نقاتل بعضنا البعض أو نصبح واحدًا"[1]، فمنذ عام 2003، عمدت كل من الولايات المتحدة والقاعدة وإيران إلى تنفيذ برامج والتأثير على السياسة والمجتمع العراقي، وتعد إيران الأكثر عرضة للخطر في العراق والأكثر اندماجا في المجتمع العراقي، إذ تؤثر سياسات الفواعل المشاركة في العراق على أهداف إيران بشكل مباشر وعلى مصالحها الإستراتيجية الأساسية والدائمة من منع الفوضى على حدوده ، والحد من القدرة الأمريكية على عرض القوة في المنطقة، وكذلك ضمان أن العراق لا يهدد سلامته السياسية أو الثقافية، وبناء منصة لإسقاط نفوذها عبر الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن العديد من جوانب هذه الأهداف تتعارض مع المصالح الأمريكية، إلا أن إيران تشترك في غايات مهمة مع الولايات المتحدة[2].

تهدف الخطط الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وإيران إلى منع ظهور دولة عراقية قوية ومنافسة إقليميا، الأمر الذي يشكل تهديدا لمصالح كلاهما بالمنطقة، فعلى النقيض من الخطط السياسة الأمريكية القائمة على أساس الأهداف، تنظر إيران إلى سياستها تجاه العراق على أنها عملية طويلة الأجل لاحتواء التهديدات القائمة على العراق والتلاعب بالأراضي والموارد العراقية، بدلاً من سياسة ذات حالة نهائية محددة بوضوح، وهذا التمييز مهم لأنه يشير إلى أن وسائل إيران وأساليبها في التأثير على العراق قد تتغير، لكن سياساتها التدخلية لن تتغير بغض النظر عن الانتكاسات التي تواجهها، إذ تم تصميم الإستراتيجية الإيرانية في العراق لمواجهة تحدي الوجود الأمريكي[3].

ويبدو أن جزءًا من إستراتيجية إيران الإقليمية طويلة المدى هو ضمان وضع الحركات السياسية الموالية لإيران تحت السيطرة على العراق بعد حل النزاع، وقد بدأ كجزء من إستراتيجية إيران لتقويض العراق خلال الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات القرن الماضي، واستمرت خلال الحرب الأمريكية العراقية عام 2003، والاحتلال الأمريكي اللاحق للحكومة العراقية الحالية وتنصيبها، والأزمة السياسية والأمنية التي يواجهها العراق، إذ بدأت إيران إستراتيجيتها للتأثير على السياسة العراقية من خلال رعاية أحزاب المعارضة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لمحاربة صدام حسين، واستفادت من

[1] - Suzanne Maloney,The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy Atlantic Council BRENT Scowcroft Center on International Security,september (2017),p4, the linck: https://rb.gy/ntzu3.
[2] -Joseph Felter, Brian Fishman, Iranian Strategy in Iraq Politics and "Other Means", Combating Terrorism Center at West Point, Occasional Paper Series, October 13, 2008,p12.
[3] -Ibid,p13.

هذه الجماعات لتوجيه السياسة داخل الحكومة العراقية الجديدة والقوات بالوكالة المباشرة ضد القوات الأمريكية[1]، وقد مكنها الحرس الثوري بوصفه ذراع التدخل الأمني بالعراق والذي سهل من إستراتيجية البقاء الإيراني من خارج الحدود الإيرانية[2].

حاولت إيران في إستراتجيتها للبقاء الاستقواء بشيعة العراق في صراعها السياسي مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة معتمدة بذلك على قوتها الناعمة من خلال الدعم المركز لبؤر الدعم الشيعية والانتشار الثقافي الذي توفره الحاضنة الشيعية وكذلك دور الأئمة الشيعة في دول الخليج وتمدد مجال الصحوة الدينية الصفوية[3]، بالإضافة ترويجها لفكرة أنها الحامية للشيعة في وسط عربي متخوف من سطوتهم على مقاليد الحكم ، والمسعى ذاته تشترك فيه دول الجوار العراقي الأخرى، تركيا ودول الخليج، أما الولايات المتحدة، باعتبارها المسؤولة الرئيسية عن إنشاء الدولة الطائفية في العراق، فان مصالحها سواء في العراق والمنطقة، أقرب إلى التحقق في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تستمر بتشجيع الطائفية السياسية كوسيلة لعرقلة تكوين رؤية وطنية عراقية مستقلة بديلة لنظام المحاصصة الطائفية –العرقية الذي خلقه الاحتلال الأمريكي[4]، فقد حد النفوذ الإيراني من إمكانية تشكيل حكومة قوية ومستقلة حقًا في العراق. في الواقع ، حتى الآن ، كانت المنطقة الجادة الوحيدة ذات الاهتمام المشترك بين إيران ودول التحالف في العراق هي مكافحة الإرهاب الجهادي، وخاصة داعش[5].

اعتبرت إيران العراق منطلقا لخدمة استراتيجياتها وركيزة أساسية لبنيتها الأمنية الإقليمية، من خلال دعم وتوظيف فواعل محلية " المليشيات المسلحة" لشن هجوم وإضعاف القوى المنافسة، ويعكس تضخم نشاط هذه المليشيات المدعومة من إيران، حالة التصدع التي يعاني منها البنيان المؤسساتي الرسمي في العراق بعد عام 2003، والتي أدت إلى انتشار الأجنحة العسكرية الطائفية، رغبة من طهران في إعادة رسم حدود السياسة والمصالح والقوة في عراق ضعيف ومحدود التأثير في محيطه

[1] - Patrick R. O'Connor ,Countering the hidden hand: a study of Iranian influence in Iraq,Calhoun: The NPS Institutional Archive, atrick R. Monterey, California: Naval,December 2015,p28

[2] -Wilfred Buchta, Who Rules Iran :The Structure of Power inIslamic Republic (WachingtonIstitute for Near-East Policy, Konrad Adenaouer Stiftung, 2000), p. 69.

[3]– جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ت: محمد توفيق البريجمي، الرياض مكتبةالعبيكان، 2007، ص12.

[4]– فاخر جاسم، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة ، الحوار المتمدن، العدد 4270، 9 نوفمبر 2013، تاريخ الاطلاع 2022/7/7، الرابط: https://rb.gy/d99si.

[5] - Hamidreza Azizi,Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era, Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power,Stiftung Wissenschaft und Politik ,German Institute for International and security affairs, NO.44 JULY 2021,p3.

الإقليمي والدولي، جراء ما تملكه هذه المليشيات من قوة ونفوذ يفوق إمكانات الدولة و قدراتها[1]، فمنذ بداية الأزمة، أثر التغيير في هيكل السلطة التقليدية والسياسية في العراق (تراجع قوة الأقلية السنية) واستبدالها بنظام جديد (صعود الأغلبية الشيعية إلى السلطة) على كل من الأمن السياسي والتطورات في المنطقة، والأهم من ذلك كله، أن الأهمية المتزايدة للعنصر الشيعي والكردستاني في العراق الجديد زادت من نفوذ إيران في البلاد[2].

فتحت هذه البيئة السياسية لإيران الباب على مصراعيه ومكنتها من تبني إستراتيجية تشكيل المليشيات الطائفية بتوجهاتها الحركية المتنوعة، وعبر هيكلية تشبه البناء التنظيمي لـ الحرس الثوري الإيراني، وجعلها أذرعا عسكرية تتحرك استجابة لمصالح طهران[3]، وشجعت حلفاءها المقربين "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" وميليشياته السابقة " منظمة بدر وحزب الدعوة الإسلامي وكذلك الصدريين للمشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل المؤسسات الوليدة في العراق[4]، وقد ظهر ذلك على سبيل المثال خاصة في الانتخابات البرلمانية في العراق 12ماي 2018، بعد محاولة نظام الملالي* دعم ترشح قيادات من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات التي فاز فيها تحالف "سائرون" والذي يتزعمه رجل الدين الشيعي" مقتدى الصدر"في المركز الأول، بعدد 54 مقعدا[5] ، وترشيح زعماء من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات، وهو جزء من سياسة إيران الكبرى للسيطرة من الداخل[6] وعلى القرار السياسي العراقي، بما يتلاءم مع إستراتيجيتها في المنطقة، إذ لا يمكن فصل دوافع الدور الإيراني في الاصطفافات الحزبية العراقية عن الدوافع الإيرانية الكبرى المتعلقة

---

[1]– هدى النعيمي، المليشيات لإيران تحديات تواجه استقرار العراق، ترينديز للبحوث والاستشارات ،تاريخ التصفح : 2022/10/22، الرابط:https://rb.gy/ya1bb .

[2] - Kayhan BARZEGAR,Iran, the Middle East, and International Security , Ortadogu Etütleri, Vol 1,N1,July 2009,p32.

[3]– هدى النعيمي، المرجع السابق.

[4] - Michael Eisenstardt ,Michael Knights,AhmedAli,Iran’s Influence in Iraq -Countering Tehran’s Whole-of-Government Approach , The washinfgtonInstitue ,11April 2011.

*– نظام الملالي: نظام الملالي في إيران هو أعلى مراحل الإخضاع السياسي للدين في العصر الحديث،كانت البداية إمساك الإمام الخميني بالثورة الديمقراطية المتعددة القوى على الشاه، ثم تأسيس حكم رجال الدين وتبني نظرية ولاية الفقيه.

[5]– مصطفى صلاح، التدخل الإيراني في العراق:آليات السيطرة وحدود الدور، المركز العربي للبحوث والدراسات،1اوت 2018، تاريخ الاطلاع يوم : 1أوت 2019، التوقيت :21:29، الرابط :https://rb.gy/9h0jc .

[6]- المرجع نفسه.

بمركزية العراق في الفكر الاستراتيجي الإيراني، وهو ما فطنت إليه إيران ووظفته توظيفا استراتيجيا يخدم مشروعها الإقليمي في الشرق الأوسط[1].

لا يمكن إغفال التركيبة المذهبية للمجتمع العراقي وانتشار المراقد والمزارات الشيعية في النجف وكربلاء، وغيرها من المناطق، والتي عمدت من خلالها على توثيق صلتها بها وهو ما سهل من نفوذها داخل المؤسسات العراقية، إلى حد سماح الدولة العراقية لقيادات من الحرس الثوري الإيراني بالتحرك بحرية تامة داخل العراق، وإدارة بعض المؤسسات الأمنية من قبلهم، كما كان الحال مع "قاسم سليماني*" قائد فيلق القدس بالسابق[2]، وفي الوقت نفسه، يشير الدور الإقليمي المتزايد لإيران إلى أن الفصائل الشيعية العراقية كانت تسعى للحصول على دعم إيران السياسي والمالي واللوجستي للحفاظ على موقعها في السياسة الداخلية للعراق، فمن وجهة نظر الفصائل الشيعية، كان هناك دائمًا احتمال تحرك السياسة الأمريكية لدعم الفصائل السنية ومنع الهيمنة الشيعية على مراكز السلطة، وكذلك احتمال آخر من أن تلقى المجموعات السنية المشاركة في نظام المحاصصة دعما هي الأخرى من الدول العربية السنية التقليدية مثل السعودية ومصر المتخوفة من اتساع نفوذ إيران بالمنطقة، كما تظهر التجربة، فإن هذه الدول العربية لن تتقبل للدور المتزايد للفصائل الشيعية في هيكل السلطة الجديد في العراق.

دفعت هذه التخوفات والاحتمالات المجموعات الشيعية للتكتل والاصطفاف وراء الدعم الإيراني خوفا من التهميش مرة أخرى، وفقدان السيطرة خاصة بعد أن شكل الشيعة العراقيون أول حكومة شيعية في العالم العربي، لذا أدركت حينها المجموعات الشيعية الحاجة إلى الدعم الإيراني في وسط ينظر بعين الريبة و الشك ويرفض السيطرة الشيعية على دولة كانت بالأمس القريب حائط منيع لصد نفوذ إيران بالمنطقة، بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام العلاقات الوثيقة بين إيران والعراق كورقة إستراتيجية يمنح الحكومة الشيعية القدرة على المساومة لتنظيم علاقاتها الإقليمية والدولية، خاصة مع تركيا والولايات المتحدة[3].

وبذلك أضحت إيران فاعلا رئيسيا في تفاعلات الساحة العراقية، وعلى مختلف الأصعدة؛ إذ تمارس دورًا مؤثرا في العراق الجديد والذي توسع مداه من اختراق أمني إلى اختراق سياسي، لذا حاولت

---

[1]– عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، المرجع السابق.

*- قاسم سليماني: كان عسكري إيراني وقائد لفيلق القدس منذ 1998 حتى مقتله، وهي فرقة تابعة للحرس الثوري الإيراني والمسؤولة أساسا عن العمليات العسكرية والسرية خارج الحدود الإقليمية.

[2]– وحدة الرصد والتحليل ،ازدياد دور الميليشيات في العراق وانعكاساته على العلاقات مع السعودية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،14فيراير 2017، الرابط: https://rb.gy/onskv.

[3] - Kayhan Barzegar,op cit 2009,p36.

بكل ثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار، لإدراكها أهمية العراق الإستراتيجية، ولكونه مثابة بوابة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية، ومتنفس إقليمي، يكون منفذها إلى العالم الإسلامي، لأنها تعاني من عزلة ثقافية تقف حائلاً بينها وبين هدفها الأسمى في ما يسمى بـ"تصدير الثورة"، وأن الأزمة الأمنية في العراق تجعلها متخوّفة من امتدادها إلى داخل إيران وعرقلة "تصدير ثورتها "[1]، فمن خلال سيطرتها عليه يتحقق التواصل الملائم لإيران مع حلفائها في باقي دول المنطقة وهذا الدور ذو الأبعاد السياسية والأمنية، الاقتصادية والعقائدية، ما كان ليصل إلى ما هو عليه لولا الأزمات التي يمر بها العراق[2]، فضلا عن توفير البيئة العراقية الأرض الخصبة لتزايد النفوذ الإيراني، من حيث وجود الأحزاب والحركات والمنظمات والمليشيات الشيعية المسلحة ذات الارتباط الأيدلوجي بإيران التي تحقق بدورها ما يتطلبه الدور الإيراني من أهداف داخل العراق[3]، لذا سعت إيران إلى اقتناص الفرص وحجز دور رئيسي من خلال تطوير علاقتها بالميليشيات وتمكينها من السيطرة من خلال دعمها وإمدادها بالسلاح والمال والمشورة وأنظمة القيادة والسيطرة حتى أصبحت القوات الإيرانية الرئيسية في العراق وسوريا واليمن والبحرين. وبالفعل عرّضت هذه الميليشيات السيادة العراقية لتحديات خطيرة وأصبحت مصدر قلق لجيرانها[4].

في البداية، كان تشكيل الجماعات الشيعية المعارضة مدعومًا بتغيرات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق داخل المجتمع العراقي بحيث غيرت هذه هياكل السلطة داخل العراق، مما أدى إلى زيادة وعي المجتمع الشيعي بالفرص السياسية على الرغم من أن الوضع الراهن بين قادة السنة النخبة والجماعات الشيعية المنافسة لم يتغير[5]، فكان لإيران الدور الحاسم وتأثير كبير في اختيار رئيس وزراء منذ أول انتخابات ديمقراطية في عام 2005، بعد الغزو الأمريكي الذي أطاح "بصدام حسين"، سعى حينها السياسيون في بغداد للحصول على دعم كل من واشنطن وطهران لضمان منصب في العراق الجديد، فكان لإيران الدور الحاسم آنذاك، حيث كان لها نفوذ أكبر في كثير من الأحيان نظرا لما تتمتع به إيران من علاقات وثيقة مع سياسيين الشيعة الرئيسيين في العراق، والذين لجأ العديد منهم

[1]– عبد العزيز الظاهر، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة البيان، العدد 364، 23 أوت 2017، تاريخ الاطلاع :2022/10//19، الرابط : https://rb.gy/no0of.

[2]– معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق ..الدوافع والإشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،11 جويلية 2016، تاريخ التصفح 2022/11/02، الرابط :https://rb.gy/5uwqi .

[3]– عبد العزيز الظاهر، المرجع السابق.

[4] -Mohammad Al-Iraqi, Iran and Armed Militias in post –ISIS Iraq, Journal for Iranian Studies, Issue3, Arabian Gulf Centre for Iranian Stadies, 2017 ,p113.

[5] - Patrick R. O'Connor ,Countering the hidden hand: a study of Iranian influence in Iraq,Calhoun: The NPS Institutional Archive, atrick R. Monterey, California: Naval,December 2015,p29.

إلى إيران في أوائل الثمانينيات، خلال الحرب الإيرانية العراقية[1] وتأثروا حينها بالنهج الإيراني الثوري وطموحها لبناء ما يسمى بـ"الهلال الشيعي*"، هذا الارتباط الوثيق بإيران، جعل من قادة العراق اليوم يقومون بزيارات دائمة إلى طهران والتفاوض معها بشأن القضايا الجوهرية، بما في ذلك أمن الحدود ومشاريع الطاقة المشتركة، كما سهلوا من مهام رجال الأعمال الإيرانيون للاستثمار بكثافة في المناطق الجنوبية من العراق، وكذلك سمحت لعملاء المخابرات الإيرانية بالتواجد في جميع قوات الأمن العراقية الناشئة وداخل الميليشيات الشيعية التي تتمتع بقوة شعبية كبيرة في الجنوب، وخاصة في مدينة البصرة[2].

من المعلوم أن طهران قد حرصت على بناء منظومة كاملة من الحركات والميليشيات التابعة لها، وتمثل تلك الحركات المعارضة والميليشيات أهمية متزايدة في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة حيث تستخدمها طهران في بناء نفوذها السياسي في جوارها الإقليمي[3]، فقد كان للمنظمتين الأوليين للحركتين "حزب الدعوة" و"المجلس الإسلامي الأعلى للعراق" أهداف سياسية تتماشى مع هدف إيران المتمثل في إقامة حكومة إسلامية[4].

وقد جسدت هذه الأحزاب السياسية الشيعية التأثير الإيراني من خلال التاريخ المشترك لهذه الجماعات من التمرد الاجتماعي لتغيير المشهد السياسي العراقي، وتعد العملية السياسية إطارًا مفيدًا لتقدير الطريقة الكامنة وراء إستراتيجية إيران وإلقاء الضوء على نفوذها داخل الحكومة العراقية، فمن خلال تحليل فترتين رئيسيتين من الاضطرابات، الحرب الإيرانية العراقية والحرب الأمريكية العراقية 2003–2011، يمكن تمييز نمط يوضح كيف تلاعبت إيران بهيكل الفرص السياسية لجماعات عراقية معارضة معينة ثم استفادت من قوتها التنظيمية، مما مكنها من الوصول إلى إيران والتنسيب داخل الأوساط السياسية العراقية ضروري لتنفيذ إستراتيجيتها طويلة المدى للهيمنة السياسية في العراق[5].

وقد تبنت السياسة الإيرانية على مدى السنوات الماضية ازدواجية في التعامل مع الملف العراقي بما يتناسب مع مصالحها فمن جهة قدمت الدعم المعنوي للحكومة العراقية مع تسليح

---

[1] -Gurrett Nada, Adrew Hana ,Iran's Influence Challenged in Iraq,United states Institue of peace, December 10, 2019, the linck: https://rb.gy/338x1.

*– الهلال الشيعي: هو مصطلح سياسي ومذهبي، استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين لواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية متعاونة مع إيران، وتشكل مع نظام البعث بدمشق هلال شيعي يمتد إلى لبنان.

[2] -Geoffry Kemp, Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor, United States Institute of Peace, Special Report 156, November 2005 , Washington,p2.

[3] – فهد عبد الرحمن العساكر، المرجع السابق، ص 185.

[4] - Patrick R. O'Connor ,op cit ,p29.

[5] -Ibid ,p23.

الميليشيات التي تقوض السلطة الحكومية؛ توجيه أسلحة متطورة لمهاجمة أعدائها، مع تقديم مساعدات إنسانية للشعب العراقي، وتشجيع الانتخابات الحرة ولكن سعت بنفس الوقت للتلاعب بنتائجها لصالحها[1]، كما أن استثمار طهران في الجماعات السياسية والمتشددة والدينية قد منحها نفوذاً هائلاً على المجالات الاجتماعية والسياسية في العراق، مما زاد من حريتها في العمل وقلل من حرية منافسيها، ومع ذلك ، فإن ارتباط طهران بجماعات مسلحة معينة يحد من أي مجال لزيادة شعبيتها بشكل عام[2].

وفي ضوء ذلك، فإن مدى جاذبية إيران للعراقيين، والذي يشار إليه في الغالب بشكل غامض باسم "قوتها الناعمة"، أمر مشكوك فيه، حيث يأتي سعي إيران للمبادرات الثقافية في العراق منذ عام 2003 ضمن السياق الأوسع لسياستها الخارجية الإقليمية، ومع ذلك، يبدو أن سيطرتها على شبكات المحسوبية في جميع أنحاء العراق كافية لضمان تأثيرها المستمر على كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة والمجتمع[3]، وكذلك الأمن القومي العراقي وعملية صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني. ولعل الأمر الأكثر حسماً هو أن إيران قد تغلغلت في المؤسسات القاعدية والاقتصاد غير الرسمي بطرق لم يكن لدى الحلفاء الغربيين القدرة أو الرغبة في القيام بها[4]، ولا شك في أن إستراتيجية إيران في العراق متعددة الأوجه، إلا أنها أساسا إستراتيجية فرق تسد، حيث ظهرت المظالم والانقسامات في صفوف التيار الصدري وغيرها من المجموعات، وبادرت إيران إلى تقديم الأسلحة والمال والتدريب لها وعملت مع القادة السابقين لمنظمة بدر لتأسيس وكالات من شأنها أن تستغل ازدياد العنف والصراع الطائفي، ويقود هذه الوكالات مليشيا الحشد الشعبي التي ألحقت بالنظام أمنيا وسياسيا[5].

لقد استأثرت إيران بمساحة عمل حرة في العراق بعد انسحاب الجيش الأمريكي، فكان للميليشيات الشيعية الوكيلة لها دور فعال لمواجه الجهات المعادية لها والتي تهدد مصالحها[6]، لذا يمكن تفسير دعمها لها من خلال إدراكها للتغييرات في ميزان القوى بالمنطقة، حيث ترغب إيران في أن تكون قوة إقليمية متنامية، كما يمكن النظر إلى الدعم الإيراني للميليشيات الشيعية العراقية على أنه محاولة منطقية لتحقيق التوازن بين ما تعتبره إيران قوة الولايات المتحدة بلا رادع في المنطقة، فمن

[1] - Joseph Felter, Brian Fishman,op cit,p13.
[2] - Jessica Watknis, Iran IN Iraq the limits of ‘smart power’ amidst public protest, Middle East Center,N37,July2020,p7.
[3] - Ibid.
[4] -Ibid.
[5] - رانج علاء الدين، سمية عطية، المرجع السابق.
[6] – المرجع نفسه.

المرجح أن يزداد دعم إيران لهذه الميليشيات إذا رأت فرصة للاستفادة من تراجع القوة الأمريكية في المنطقة وتعزيز قوتها[1]، إلا أن إستراتيجية إيران بعد اغتيال "قاسم سليماني" واجهت سلسلة من التحديات الخطيرة في المجالين الجيوسياسي والاقتصادي، فقد ازداد نفوذ خصوم إيران في العراق بينما أصبحت مساحة طهران للمناورة محدودة بشكل متزايد، وازدادت معها الانقسامات بين القوات المدعومة من إيران في العراق، في حين تراجع نفوذ إيران المباشر على الحكومة العراقية[2].

يشير التفكك السياسي الذي شهدته الجماعات الموالية لإيران، وتعدد الخطابات داخل الإطار التنسيقي الشيعي، سواء بعد انسحاب الصدر من العملية السياسية، أو بعد رفض اعتصامه داخل المنطقة الخضراء، بأن إيران لم تعد قادرة على ضبط مسار الصراع الحالي، ليس بين الصدر والإطار فحسب، وإنما داخل الإطار أيضا[3]، حيث عاد الصدر إلى موقفه البعيد عن إيران منذ زاد نفوذه في انتخابات 2018، وحصل على أكبر عدد من الأصوات و54 مقعداً في البرلمان كزعيم شعبوي وعلى عكس بعض القادة الشيعة الآخرين، يعارض النفوذ الإيراني في البلاد، ويهدف لصياغة سياسة "قومية" خاصة بشيعة العراق، كما يجادل بأن الدول الأجنبية، بما في ذلك الولايات المتحدة، يجب ألا تتدخل في آليات صنع القرار في العراق[4]،كما واجهت الإستراتيجية الإيرانية في البيت العراقي المنافسين التقليدين بالمنطقة كل من السعودية وتركيا المتخوفتان من نفوذ إيران المتزايد وسيطرتها على البيت الشيعي والقرار السياسي.

استغلت إيران التطورات والمتغيرات الإقليمية التي سنحت لها بتنفيذ استراتجياتها الإقليمية عبر البوابة العراقية، حيث أدركت إيران أهمية الأحداث التي جرت بالعراق بعد انهيار نظامه، لذا سارعت لدعم حلفاءها من القوى الشيعية المحلية للاستحواذ على السلطة، وضمان الدور الإقليمي لإيران، وبهذا يتضح مدى وعي إيران باللحظة الآنية ولارتباط مصالحها القومية بمتغيرات الإقليمية، إذ يحتفظ العراق بالمقومات المهمة والضرورية، والتي يمكن أن تؤهله مستقبلا من أن يصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرا أساسياً في تقرير التوازنات الإقليمية في المنطقة[5].

[1] -Christopher Forrest, Major,USAF, Coercive Engagement A Security Analysis of Iranian Support to Iraqi Shia Militias , Strategic Studies Quarterly,summer2009,p102.

[2] -Hamidreza Azizi,Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era, Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power,Stiftung Wissenschaft und Politik ,German Institute for International and security affairs, NO.44 July 2021,p1.

[3] – فراس إلياس، المرجع السابق.

[4] - İsmail Sarı, Iran's New Iraq Policy After Saddam: From Sociological Dynamics to Political Realities, The Journal of Iranian Studies, Vol:5, No:2, 18.12.2021,p433.

[5] - Ammar Muri HASAN,Iran's Influence on The Future of The Regional Role of Iraq, ANKASAM , Bölgesel Araştırmalar Dergisi, İran Special Issue 1 (2),october 217,p153.

من خلال ما سبق، ارتكز النفوذ الإيراني في العراق على ثلاث ركائز رئيسية هي: استخدامها لقوتها الناعمة كقوة شيعية تدعي الدفاع عن الشيعة في كل مكان، ونفوذها لدى بعض السياسيين الشيعة، وأخيرًا سيطرتها على بعض فصائل الحشد الشعبي، ومع ذلك، فإن تلك الركائز تواجه تحديات غير مسبوقة[1]، إذ تواجه إيران صعوبات في التعامل مع الإشكال السياسي في البيت الشيعي، والحفاظ على التوافقات الشيعية –الشيعية ضمن سقف المصالح الإيرانية في البلاد، نابع من أسباب عدة منها فشل إسماعيل قاآني– قائد فيلق القدس– في ملئ الفراغ الذي خلفه قاسم سليماني، وفي تحديد الأولويات الإستراتيجية الإيرانية في العراق بعد اغتياله[2]، فلم يقتصر دور "سليماني" في العراق على قيادة القوات الإيرانية والجماعات المدعومة من إيران، كما كان يملك شخصية كاريزمية وقادرة على بناء توافق الآراء، وقد استطاع المحافظة على مصالح إيران في العراق بطريقتين على الأقل: أولاً ، من خلال التأكد من أن الحكومة العراقية لن تتصرف ضد مصالح طهران، وثانيًا من خلال التوسط بين الفصائل الشيعية المختلفة ومنع الانقسامات فيما بينها، ولإنجاز هذه المهام الدقيقة، حافظ على علاقات شخصية مع الرؤساء العراقيين اللاحقين، فضلاً عن الميليشيات والشخصيات السياسية[3]، كما خلق الجو العام بعد فقدان السيطرة لتضاؤل شعبيتها بين الشيعة العراقيين، على الرغم من استثماراتها في تعزيز الخطاب المذهبي والطائفي على مدار السنوات السابقة، ورفض بعض الأحزاب السياسية الشيعية إتباع أوامر طهران،وكذلك انسحاب بعض الفصائل المسلحة من تبعية الحشد الشعبي، فضلًا عن تراجع الدعم المادي الإيراني لبعض فصائلها، وخوفها من رد الفعل الأمريكي، وهي كلها عوامل ساهمت في إضعاف نفوذها في داخل العراق[4]،ما يعقد الوضع أكثر هو التأثير المتزايد لتركيا والمملكة العربية السعودية في العراق، فمنذ أوائل عام 2020، زادت تركيا من أنشطتها في شمال العراق بهدف أساسي هو محاربة متمردي حزب العمال الكردستاني، ومن وجهة نظر إيران والجماعات المتحالفة معها في العراق ، فإن الهدف النهائي لتركيا هو السيطرة على منطقة الحدود العراقية التركية[5].

[1]– شادي عبد الوهاب، انحسار واضح: هل يشهد النفوذ الإيراني تصدعا في العراق؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،7أبريل2020، تاريخ التصفح 2022/11/27، الرابط:https://rb.gy/cv0ej .

[2]– فراس إلياس، المعضلة الإيرانية في إدارة الصراعات الشيعية في العراق، منتدى فكرة ، تحليل السياسات، 6 أكتوبر 2022،تاريخ التصفح:2022/12/08، الرابط: https://rb.gy/ambnh.

[3] - Hamidreza Azizi,op cit,p5.

[4]– شادي عبد الوهاب، المرجع السابق.

[5] - Hamidreza Azizi,op cit,p5.

ب- الدور التركي :

شكل احتلال العراق عام 2003 تحدي كبير للإستراتيجية التركية الجديدة خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 وتبنيه لسياسة خارجية جديدة قوامها إعادة إحياء الدور العثماني في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتقاطع مع الطموح الإيراني النافذ في العراق، ولا يقف الأمر عند ذلك الطموح وإنما يتعدى إلى ما يشكله أمن العراق ووحدته واستقراره الداخلي من هاجس للسياسية الأمنية التركية خاصة مع انتشار التنظيمات الإرهابية والاقتتال الطائفي، وتبدوا تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد،لذا أصبحت تؤمن بأن محور"شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، بما في ذلك" حكومة إقليم كردستان" وسكان العراق من العرب السنة[1]، فالدور التركي والوجود العسكري جزء من المحور الإقليمي الذي أخذ على عاتقه "مواجهة "الإرهاب والنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة وبكل المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية وبمظلة أمريكية وعدت بدعم هذا المحور مقابل المحور الإيراني الصلب بتحالفاته وبمظلة روسية لا تتخلى عن حلفائها بسهولة[2].

يمثل العراق أحد أهم الأقاليم التي تحدد إستراتيجية التحرك الخارجي التركي على انه محور التفاعلات الآنية والمستقبلية التي تتركز فيه مصالح تركيا العليا، كما يعد الأمن الجيوسياسي للعراق ووحدته وسيادته الإقليمية واستقراره الداخلي الهاجس الأكبر للسياسة الخارجية التركية، ويزداد قلق الحكومة التركية أيضا من احتمال تنامي سلطة حكومة إقليم كردستان العراق إلى الحد الذي يشجع على الانفصال ومن تم ينشأ تهديد مباشر للأمن القومي التركي خوفا من إمكانية مطالبة أكراد تركيا بحكم ذاتي مماثل لإخوانهم في شمال العراق[3]، لذا فان التحرك الاستراتيجي التركي ينطلق من مبدأ تعدد الأبعاد وعدم التركيز على بعد واحد، وفيما يخص العراق فقد برزت السياسة التركية فيه متعددة الأوجه والأهداف من خلال قنوات اتصالها ومسار حركتها الذي شمل كل القوى والأطراف السياسية[4].

وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الإستراتيجية في العراق، حيث بات العراق ساحة للصراعات الإقليمية والمحلية وتغير شكل السلطة التي أضحت بيد القوى الشيعية والمنحازة لإيران، والتي تربط بينها وبين أكثر الطوائف عددا في العراق (الشيعة) علاقة

[1] - Sonercagaptay ,Tyler Evans,Turkey's Changing Relations with Iraq- Kurdistan up ,Baghdad Down,Policy Focus 122,October2012,p1.

[2]- مجاهد الطائي،هل يخلق الدور التركي في شمال العراق توازنا مع إيران ؟، ن بوست ،24ماي 2017، الرابط: https://rb.gy/lzjls.

[3]- تلا عاصم فائق، المرجع السابق، ص 215.

[4]- حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية ، العدد 60، 2015، ص 144.

طويلة، لا تستطيع تركيا أن تدعي أن لها أي نفوذ على أي من طوائف البلد، باستثناء شطر من التركمان، وبالتحديد الجبهة التركمانية العراقية، كما إن علاقاتها الراهنة بالجماعات الكردية تتميز بتعاون محدود مغلف بشكوك متبادلة[1]، لذا وضعت تصورا استراتيجيا للعراق يقوم على أساس إخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط بها، وعلى هذا الأساس تحددت توجهات الإستراتيجية التركية في هذا الصدد في إتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، إلى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والأبعاد من خلال تطوير الأسلوب الدبلوماسي للتأثير فيه[2].

حاولت تركيا إعادة ترتيب أوراقها في بلاد الرافدين حيث كانت تأمل في أن يؤدي انتخاب "إياد علاوي" إلى بروز عراق موحد ومستقر وغير طائفي وغير خاضع للنفوذ الإيراني، لكن صفقة إيرانية–أميركية حالت دون وصوله إلى السلطة وأدت إلى التجديد "لنوري المالكي" في منصب رئاسة الوزراء، على الرغم من محاولات أنقرة الانخراط الايجابي مع المالكي، إلا أن العلاقات التركية–العراقية تدهورت بشكل سريع بسبب سياساته الطائفية والمنحازة كليا إلى إيران[3]، ومع هذا فقد أعادت تركيا بناء مقاربة الجديدة إزاء العلاقة مع العراق والتي تقوم على الموازنة بين ثنائيات مختلفة بدلا من الاعتماد الأحادي الذي كان سائدا من قبل على الفاعلين السياسيين أو على المناطق أو على المكونات العراقية أو على الملفات الثنائية، إذ تسعى أنقرة إلى توطيد علاقاتها مع "حكومة بغداد"، تقوم بموازاة ذلك بتطبيع علاقاتها أيضا مع "حكومة أربيل" بعد تجاوز مسألة الاستفتاء، وفي الوقت الذي لا تزال تحتفظ فيه بعلاقات جيدة جدا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنها تقوم كذلك بمد جسور جديدة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنافس والمحسوب تقليديا على إيران[4]، كما أن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد أيضا أن يصبح العراق دولة مستقرة

[1]– هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، معهد السلام الأميركي،تقرير خاص رقم41، جويلية 2005، ص10، الرابط: https://rb.gy/26nx5.

[2]– حيدر علي حسين، المرجع السابق ، ص 146.

[3]– علي حسين باكير، تركيا في العراق: الثابت و المتحول في الدور والنفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 18 جوان 2019، ص 3 ، الرابط: https://rb.gy/ecnhw.

[4]- المرجع نفسه، ص7.

ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة؛ وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط[1].

إن استقرار العراق هو أمر لا جدال فيه بالنسبة لتركيا، إذ يؤثر المحيط الإقليمي لأي دولة على الاستقرار الداخلي ويزداد الأمر صعوبة في حالة وجود مشكلة عرقية كالأكراد الموزعة بين عدة دول منها تركيا، إلا أن هذه المخاطر والتهديدات استطاعت تركيا أن تحولها إلى فرص لها مثلما حدث في العراق الذي تمكنت من التدخل المباشر في شئونه بشكل لم يكن ليحدث لوال هذا الحدث، واتبعت سياسة مختلفة تجاه أكراد العراق، بعد أن عمقت علاقتها بإقليم كردستان وجعلته معتمد اقتصاديا بصورة كبيرة عليها مما يخفض من إمكانيات حدوث مفاجئات غير متوقعة ولا مرغوبة في الشأن الكردي[2]، كما استغلت تركيا الأوضاع السياسية الجديدة بالعراق والاحتجاجات الشعبية من تنامي الدور الإيراني وسطوته، وبدأت أنقرة العمل على تسهيل تنسيق أوثق بين الفصائل السنية في العراق، وبالتالي زيادة نفوذها السياسي في البلاد.

وفي الوقت نفسه، كانت حكومة إقليم كردستان تتجه نحو تحالف وثيق مع أنقرة في السنوات الأخيرة[3]، وتعد هذه المحاولة تركية هدف لتشكيل جبهة سنية موحدة ضد حلفاء إيران الشيعة، الأمر الذي من شأنه أن يزود أنقرة بالأدوات الأيديولوجية والسياسية اللازمة لدفع سياساتها العثمانية الجديدة[4]، إذ أن ما يشهده العراق من تطورات أمنية له تأثير كبير على الأمن القومي التركي مما يتطلب مزيدا من التنسيق المشترك من أجل أن تضمن تركيا وضعا أمنيا مستقرا بقدر محدد على حدودها مع العراق وبخاصة في إقليم كردستان الذي تعده تركيا معبرا حيويا إلى العراق وكذلك فان الأمن والاستقرار في العراق سينعكس بشكل واضح على تركيا لاعتبار العراق من أهم مناطق المجال الحيوي الذي تمارس فيها تركيا سياستها لضمان مصالحها العليا[5] .

ج-الدور السعودي :

يعتبر العراق أحد أهم المحاور الرئيسية المشكلة للحزام الأمني لمنطقة الخليج العربي من توغل الطموح الإيراني بالمنطقة ومحاولة السيطرة على مراكز الحكم فيها، حيث لم يكن احتلال العراق سنة

---

[1]- هنري ج. باركي، المرجع السابق، ص4.

[2]- داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية- تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – المجلد السادس عشر،العدد الخامس عشر، جويلية 2022، ص ص 316-317.

[3] -Hamidreza Azizi , Salim Çevik, Turkish and Iranian Involvement in Iraq and Syria,Competing strategies, rising threat perceptions, and potentials for conflict,German Institute of International and Security Affaire,NO.58,October 2022,p5.

[4] - Ibid.

[5]- حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية، العدد60، 2015، ص 157.

2003 ولا إسقاط النظام السياسي السابق مفاجئ للسعودية، وذلك راجع إلى توثر العلاقات بين دول الخليج والنظام السابق(حرب الخليج الثانية) وكانت القطيعة التي دامت أكثر من عشر سنوات.

سعت السعودية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى البحث عن دور و موطئ قدم لها في العراق، إلا أن تغيير النظام السياسي في العراق انطوى على ظهور قوى سياسية مقربة من إيران أصبحت لها اليد الطولى في الوضع السياسي العراقي[1]، ما حد بالسعودية إلى رفض التعامل مع الحكومات العراقية ذات الأغلبية الشيعية ومحاولة دعم و تمويل الجماعات السنية فيها وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي في العراق كريستوفر" إن التحدي بالنسبة لنا هو إقناع جيران العراق، وتحديدا الحكومات العربية السنية ،بأن العلاقة مع العراق الجديد لا تقوم على لعبة غالب أو مغلوب، وان ربح العراق لا يعني خسارة هذه الحكومات"[2]، كما أن وثائق دبلوماسية أظهرت مدى تخوف رئيس الوزراء العراقي السابق من التدخل الخارجي وخاصة السعودي منه، إذ رأى " أن جهود المملكة العربية السعودية لحشد السنة يزيد من التوترات الطائفية ويعطي إيران ذريعة إضافية للتدخل في السياسة العراقية "[3].

إن التنافس الشديد بين إيران والسعودية على الساحة العراقية يخفي وراءه خشية هذه الأخيرة من قيام دولة شيعية على حدودها الشمالية لما في ذلك تأثير على الشيعة داخل السعودية، لذا يبدوا وقف انتشار النفوذ الإيراني وإمكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسية للرياض في الملف العراقي[4]، فقد جذب الإطاحة بصدام حسين وما تلاه من صعود الشيعة إلى السلطة انتباه كل من السعودية وإيران، ومع وصول حكم الأغلبية الشيعية إلى العراق، بدأت مخاوف دول الجوار من أن هناك احتمالًا حقيقيًا لصحوة سياسية شيعية أوسع في جميع أنحاء الدول العربية المطلة على الخليج، فنتائج الانتخابات البلدية في المقاطعة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، والتي أظهرت بشكل لا لبس فيه قوة الوعي الشيعي هناك، ليست سوى الجزء الأول من الأدلة على أن مثل هذه الصحوة قد تكون قيد التنفيذ[5].

---

[1]– قحطان عدنان أحمد ،العلاقات العراقية –السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد 38،2008، ص 97.

[2]– محمد أبو صبيع، الدور السعودي في العراق بعد 2003، منتدى الحوار المدني ،مركز المرايا للدراسات والإعلام ، النجف ،9 شباط 2015 ،ص24.

[3]– المرجع نفسه، ص 25.

[4]– المرجع نفسه، ص 27.

[5] -Joseph McMillan,Saoudi Arabia and Iraq Oil ,Religion,and an Enduring Rivalry, United States Institute OF Peace, Special Report 157, Washington, January2006,p9.

تملك المملكة العربية السعودية مخاوف من استغلال إيران للفراغ السياسي والأمني بالمنطقة وكذلك لضعف النخبة السياسية بالعراق مما يجعلها تحت سيطرة النفوذ الإيراني، لذا كانت السعودية حذرة من العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال في العراق 2003، وقد اتهمت العملية بالطائفية خوفا من عراق غير مستقر وآمن، وقد تجسد ذلك بوضوح مع اختيار "نوري المالكي" رئيسا للوزراء، والذي كان يعمل بكل ما يملك لتقويض جهود تقريب العلاقات بين البلدين، ولابد هنا من استذكار ما قاله وزير الخارجية السعودي الراحل "سعود الفيصل" مخاطبا الأمريكيين عام 2005" خضنا حربا سويا لمنع إيران من احتلال العراق بعد طرده من الكويت، والآن نسلم البلاد بكاملها لإيران"[1].

فمن الواضح أن هناك مخاوف سعودية قد تعمقت بشأن المحاولات الإيرانية المستمرة للتسلل إلى المجتمع العراقي من خلال المجتمع الشيعي وبناء نفوذ طويل الأمد في البلاد،إذ حاولت إيران استمالة العراق إلى صفها لتأمين عمقها الاستراتيجي، فطهران ترى في العراق، الساحة والذراع الأقوى بين فضاء حلفاءها ليس فقط عسكريا وأمنيا، بل أيضا اقتصاديا كونه قد ساعدها كثيرا في تخفيف وطأة العقوبات الأمريكية عليها، كما أن العراق زبون للغاز والكهرباء الإيرانية وطريق لتأمين العملات الصعبة، وتسويق باقي منتجاتها، وتنظر طهران إلى التطور في العلاقات السعودية– العراقية من منظور التنافس بين طهران والرياض على توسيع دائرة النفوذ في العراق، وتعتقد طهران أن الرياض تبحث عن طريق لمنع نفوذها الروحي و السياسي في المنطقة، والعمل على تحييد تغلغلها الإقليمي[2].

ظلت المقاربة السعودية مترددة في تعاملها مع الملف العراقي، ومتأرجحة بين دعمها للأحزاب السنية والتقارب مع الأكراد في ظل صراعها مع الحكومة المركزية، وقد أثرت العلاقة المتوترة للمملكة العربية السعودية مع العراق بشكل واضح على رد فعلها على استفتاء الاستقلال الكردستاني في خريف 2017، والنظر إلى حكومة إقليم كردستان المعززة باعتبارها حصنا هاما ضد الهيمنة الإيرانية على البلاد بأكملها، وقد أدى قدرة الأكراد على مجابهة حكومة المالكي المدعومة من إيران، دول الخليج وعلى رأسها السعودية في إعادة رسم سياساتها مع أطراف معارضة للتدخل الإيراني، كما أشار البعض إلى أن أحد أفضل السبل لتعزيز المصالح المشتركة لدول الخليج والعرب السنة العراقيين هو توسيع الفيدرالية العراقية لتشمل المحافظات ذات الأغلبية السنية في المناطق الغربية من العراق، حيث من شأنه أن يقوض التدخل الإيراني وإضعافه، وتقوية المعتدلين السنة والشيعة ، فبوجود منطقة سنية قوية

[1]– سليم الدليمي، العراق– السعودية: نحو علاقات إستراتيجية متعددة المصالح، السياسة الدولية ، 22أفريل 2021، تاريخ التصفح: 2022/11/19، الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/18059.aspx .

[2]– المرجع نفسه.

في الغرب مقترنة بحكومة إقليم كردستان قوية في الشمال سيكون "جسرًا بريًا" يعرقل من مشروع إيران الإقليمي والتي تسعى من خلال سيطرتها على الساحة العراقية وإنشاء ما يسمى بالهلال الشيعي[1].

لا تزال النظرة السلبية للسعودية اتجاه العراق نتيجة التصاق الحكومات المتعاقبة بالفاعل الإيراني وتمرير سياساته من خلالهم قائمة، إلا أن الانقسامات السياسية بين الأحزاب الشيعية وإدراك بعض منها ضرورة موازنة العراق بعلاقاته مع دول الجوار، دفعت السعودية للانفتاح مرة أخرى وتغيير الآليات في تعاملها مع العراق الجديد، بالرغم من أن نظرتها للعراق لا تزال كما هي تعبر عن النظرة الواقعية لما آلت إليها الأوضاع في العراق والذي لا يزال يعاني من صراعات وتعزيز للانقسامات بين مكوناته العرقية، حيث وصل حد الانقسام للبيت الشيعي واختلاف في مواقف القوى الرئيسية من تنامي الدور الإيراني الذي بات مرفوضا شعبيا، كذلك الموقف المشروط من الحكومة العراقية ومسألة وحدة العراق وشن الحمالات ضد الحشد الشعبي، إلا أن هذه النظرة أصبحت تخاض من خلال مقاربة نشطة وتشاركية براغماتية.

تقوم هذه المقاربة السعودية الجديدة على عدة مسارات أبرزها: التشبيك الاقتصادي والاستثمار، التركيز على تأمين بدائل لما تقدمه إيران، الانفتاح على المجال الشيعي العراقي، أي بناء علاقات عبر جميع خطوط الفصل العرقية والطائفية، وتنشيط الدبلوماسية العامة تجاه العراق وبث رسائل عن "النيات الطيبة" والتقدير للهوية الوطنية العراقية وجذب الشباب والنخب[2]، حيث يمكن القول إن زيادة أو ارتفاع وتيرة العلاقات الاقتصادية العراقية – السعودية من شأنه أن يزيد من الاعتماد المتبادل بين الدولتين ويوثق التعاون السياسي والثقة بين البلدين، وربما يكون لتوسيع وتطوير علاقات العراق مع دول الخليج مفتاح الدخول العربي[3]، حيث تمثل الواقعية في سياسة السعودية الحالية نحو العراق بأنها تخلت عن خطابها "المثالي" السابق حول أوضاع هذا البلد الذي كان يكتفي بالتذمر وإلقاء لائمة تردي أوضاعه على الأخطاء الأمريكية والتدخلات الإيرانية، فتبنت السعودية خطاباً جديداً "براغماتياً" حول

[1] -Hussein Ibish,The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq since 2014 ,The Arab Gulf States Institute In Washington,Avril 2018,p13.

[2]– حسام مطر، سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق: الدوافع والمرتكزات، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 16، 2019، ص ص 9–10.

[3]– مصطفى كامل الدراجي، واقع وآفاق تطور العلاقات العراقية – السعودية، الحوار المتمدن، العدد6687، 25 سبتمبر 2020، تاريخ التصفح: 2022/11/21، الرابط :https://rb.gy/b283b .

الشأن العراقي، يتطلع بأمل نحو تحسين أوضاع العراق وإمكانية بناء علاقات مصالح مشتركة بين البلدين[1].

المطلب الثاني : فواعل البيئة الدولية

إن الرؤية الكلية الإستراتيجية والتكتيكية للصراع الدائر في العراق تفرض على المتابع، إذا ما أراد الوقوف على آلية إدارته، النظر إلى الصراع من زوايا متعددة تبدأ من الزاوية الداخلية بكل أطرافها وتحالفاتها وتكتلاتها، وتداعياتها ومن تم تقدير حجم الانعكاس المتبادل والتأثير ما بينها وبين زاوية ذلك الفاعل الخارجي الذي يعمل على إدارة هذا الصراع على وفق أنماط أفعال مدروسة تستدعي إقامة صلات موضوعية ما بين البعدين الداخلي والخارجي، لتجاوز ما قد يحصل من نتائج غير متوقعة نتيجة لضعف التخطيط الإستراتيجي، إذ تكون جميع الاحتمالات قائمة، لتداخل العناصر الداخلية والخارجية وتصارعها والتي جعلت البلد ينحو باتجاه عدم الاستقرار والتقاطع الحاد بين منطلقات ودوافع كل القوى المساهمة في الصراع السياسي والمسببة للعنف الطائفي البلاد[2]، ويتضح بشكل جلي الدور الأمريكي في ما آلت إليه الأوضاع في الساحة العراقية والذي ترك جدل لليوم بين احتمالين حول تسرب الأوضاع الداخلية وتعقدها وصعوبة التحكم فيها واحتمال أن تلك الأوضاع الفوضوية وعدم الاستقرار هي نتيجة محتمة لسياسات الأمريكية التي تسعى لإضعاف الإرادة والقيادة العراقية بما يتوافق خدمة لمصالحها، فلطالما كان للعراق مكانة مهمة في السياسات الأمريكية والأوروبية، وهذا يعود لأهميته الإستراتيجية ولامتلاكه ثروات باطنية منها النفط ، وإن كان الاحتلال الأمريكي قد تذرع بأسباب اتضحت فيما بعد أنها مجرد ذريعة لدخول العراق و إسقاط نظامه، إلا أن مع مرور الوقت بدأت تتضح الأجندة الأمريكية في العراق.

- **الدور الأمريكي :**

تفيد تجربة التعامل الأمريكي مع العراق بعد 2003، وحتى الانسحاب العسكري عام 2011، أنها أُسست على ثلاث ركائز أساسية :السياسية والاقتصادية والعسكرية، تكمن الركيزة السياسية في إعادة بناء نظام سياسي يتماهى والصورة الأمريكية التي أُريد أن يكون عليها، ومنها أن يصبح لاحقا أداة

[1]– واثق السعدون، كيف نفهم السياسة السعودية الحالية تجاه العراق؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، 14 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع 2022/11/20، الرابط:https://rb.gy/5wtv5 .

[2]– إيناس عبد السادة علي العنزي، الإستراتيجية الأمريكية وإدارة صراع الإرادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 41، جامعة بغداد،2009،ص 69.

لإحداث تغيير شامل في الشرق الأوسط، وفق لـ"نظرية الدومينو*"[1]، ونجد هذه الركيزة في العديد من الإستراتيجيات الأمريكية (نظرية هنري كيسنجر" الخطوة – خطوة" وأخطرها التفتيت الطائفي والعرقي التي تبناها برنارد لويس* Bernard Lowis لتقسيم منطقة الشرق الأوسط) والذي يُمَكن الولايات المتحدة من إعادة تفكيك المنطقة وتركيبها وفق منطقها ومصالحها.

ويذكر أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي "مايكل كلير" في مقال له في مجلة Nation" الأمريكية في عددها يونيو 2003 أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق " أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق، الذي اعتبره "وليم هملتون" أستاذ التاريخ الأمريكي قلب الشرق الأوسط[2]،أما الدافع الاقتصادي فيعد من أبرز ما دفع الولايات المتحدة لاحتلال العراق، البلد الذي يرقد على خزين هائل من النفط ، والذي من المقدر له حسب خبراء النفط الاحتفاظ بالبرميل الأخير في العالم تحت أراضيه بعد ما يتجاوز المائة عام بعد أن تنضب النفوط العالمية[3]، وفيما يخص الرّكيزة العسكرية، تستند إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة وبصورة دائمة من خلال زيادة عدد القوات المتواجدة، وبناء المزيد من القواعد العسكرية التي توفر لها السيطرة الكاملة على المنطقة[4]، إلى جانب ذلك ضمان تزود الجيش العراقي بالسلاح الأمريكي خاصة بعد أن قامت قوات الاحتلال بتدمير أسلحة العراق الصالحة للاستخدام، الأمر الذي لم يؤذ إلى أن يصبح الجيش العراقي الجديد قوة عاجزة عن ضبط الحدود العراقية فحسب بل إخضاع الأمن الوطني إلى جدلية الحماية الأمريكية كذلك[5].

---

* – نظرية الديمينو: هي نظرية جيوسياسية، برزت في الولايات المتحدة منذ خمسينات القرن الماضي حتى ثمانينات القرن الماضي، وافترضت النظرية إذا وقعت دولة واحدة في منطقة ما تأثير الشيوعية فإن الدول المجاورة ستقع مثلها وفقا لتأثير الديمينوا.

[1] – مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة معاصرة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، لبنان ،2017، ص 164.

* – برنارد لويس: هو مؤرخ بريطاني– أمريكي، كان أستاذ للدراسات الشرق الأوسطية بجامعة برنستون، وهو أحد علماء الشرق الأوسط الغربيين التي طالما سعى صناع السياسية من المحافظين الجدد إلى استشاراتهم .

[2] – مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم ، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر ،ص 34.

[3] – عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية العدد 33،ص 184.

[4] – مختار شعيب، المرجع السابق ،ص 38.

[5] – مجموعة المؤلفين، المرجع السابق،ص 178.

وبذلك دشن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 مرحلة جديدة في الانغماس الأمريكي المباشر في إعادة تشكيل النظم السياسية في المنطقة[1]، وقد نجح من خلال نظام المحاصصة أن يخلق توتر سياسي بين العرب السنة والشيعة، سرعان ما تطور إلى نزاع طائفي، عمق من الانقسامات في المجتمع العراقي عرقيا ودينيا ومذهبيا، وقد نبه "هنري كيسنجر" من هذا الوضع بعد السقوط مباشرة حين قال: "إذا أسفرت العملية السياسية في العراق عن صعود للتيار الديني الشيعي، فإن من صالح الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تشجيع قيام كيانات ترتبط بعضها ببعض برابط هش"[2]، وقد سبق أن دعا "زبغنيو بريجينسكي"، مستشار الأمن القومي في زمن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، "لتفكيك النظام الإقليمي العربي، وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية، " إن أفضل وسيلة لتفتيت الأنظمة والدول والشعوب، هي تعميق التعدد المذهبي والطائفي والعرقي، من خلال تمكين طائفة بعينها ودعمها على حساب بقية المكونات، وبهذا ستعاني تلك المجتمعات من مشكلة دائمة تتعلق بخلق التنافس بين مختلف مكوناتها ومحاولات التفوق العرقي والاثني[3]، وقد خططت الإدارة الأمريكية في عهد "بوش الابن" من أجل تغيير ديموغرافية العراق وذلك انطلاق من إستراتيجية مبتكرة تسعى لتقسيم العراق بما يحقق أهداف العولمة والتفوق في مجال الأمن والاقتصاد على مستوى العالم[4]، وأن ما شهده إقليم كردستان من عوامل دعم وإسناد أمريكي وعالمي على حساب– الحكومة المركزية يمثل النموذج المطروح للتطبيق مع كل الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي أبدى ممثلوها مع دخول أمريكا للعراق تطلعات شغوفة وسافرة في هذا الاتجاه[5].

بات الاهتمام الأمريكي بمستقبل العراق غير واضح بالنسبة للعديد من المراقبين المحليين، فعلى الرغم من تصريحها بأن الحد من النفوذ الإقليمي لإيران هو أهم أهداف سياستها الخارجية، إلا أن تلك الجهود قد أصبحت معقدة نتيجة تاريخها في العراق وسياستها الخارجية هناك، ومع إبرام إدارة "أوباما"

---

[1]– محسن محمد صالح ،الولايات المتحدة من حدود ساسيس بيكوا إلى جدران الدم (العراق نموذجا)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،1أوت 2016.

[2]– علاء إبراهيم رجب، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق ، المركز الديمقراطي العربي ،1فبراير 2018، تاريخ التصفح: 6أوت2020، على الرابط : https://rb.gy/vpavs.

[3]– محمد رشيد صبار ،أمجد زين العابدين طعمة، الدعاية الطائفية : دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة (العراق أنموذجا)،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،لعدد 2،المجلد 47، 2020 ،ص 503.

[4]– نظيرة محمود خطاب، العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي ظاهرة الفساد، المجلة السياسية والدولية، العدد36،2017، ص 298.

[5]– المكان نفسه.

الاتفاق النووي مع إيران وانسحاب قواتها من العراق فسرت العديد من الجماعات المناوئة لإيران الصمت الأمريكي على انه موافقة ضمنية لإخضاع العراق لأهواء إيران التوسعية[1].

إن احتلال العراق كأحد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، كان هدفا مرحليا في مخطط اكبر رسمته قوى اليمين المحافظ لمشروع إمبراطوري يرمي إلى إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط الكبير، من اجل أن تكون فيه "إسرائيل" عنصرا فاعلا وقياديا، وهذا يتيح للولايات المتحدة الاطمئنان على أحوال المنطقة، ويفرغها لانجاز الكثير من المهام التي تراها ضرورية لسيادتها الخارجية وتحديدا في تصوراتها الإستراتيجية في منطقة شرق آسيا والباسفيك، وبما يمكنها بشكل نهائي من حكم العالم لزمن ليس بالقصير[2]، وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الساحة العراقية لكل من القوى الإقليمية الطامحة في السيطرة عليها، خاصة التنافس السعودي والإيراني والتركي، وتدرك حجم المخاوف الخليجية من توغل الهلال الشيعي في منطقة الشرق الأوسط ، لهذا تستغل نفوذ إيران في المؤسسات العراقية بما يخدم مصالحها في المنطقة، إلا أن هذه التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي، عمقت من الانقسامات السياسية العراقية والذي انعكس على المجتمع العراقي وزاد من حدة معضلته الأمنية المجتمعية .

تركز السياسة الأمريكية على الفاعل الإيراني الذي بات تأثيره ونفوذه واقعا في الساحة العراقية، حيث تظهر السياسات الإيرانية والمساعدات اللوجستية والعسكرية للميليشيات العراقية الوضع الأساسي لإيران في إظهار قوتها بالعراق، وأيضا دعمها للأحزاب السياسية الشيعية التي تربعت على عرش السلطة، وبالمقابل انحصار التركيز الاستراتيجي الأمريكي على السياسات الإيرانية والمساعدات الفتاكة للميليشيات العراقية على حساب مواجهة إستراتيجيتها الشاملة لإظهار القوة – قد يؤدي إلى فشل كبير في السياسة الأمريكية وزيادة النفوذ الإيراني بشكل كبير في العراق والشرق الأوسط. حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى إستراتيجية شاملة لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق تتضمن دحر نفوذ السياسيين العراقيين المدعومين من إيران[3]، وقد استغلت إيران قوة نفوذها بالساحة العراقية وتأثيرها على القوى الشيعية والمليشيات المسلحة التي تلعب دور كبير في العراق، للدخول في مفاوضات مع القوى الدولية بشأن البرنامج النووي، واستطاعت حصد نتائج قوتها وتأثيرها في العراق من خلال الوصول للاتفاق النووي الأول والقدرة على المناورة مع القوى الدولية والرافضة لامتلاك إيران تكنولوجية متطورة تؤهلها للعب ادوار إقليمية تهدد مصالح القوى الدولية الطامعة في ترسيخ قوتها بمنطقة الشرق الأوسط.

[1] -Mithal Al-Alusi ,The U.S Role in the Futur of Iraq, Fikra Forum Generating Dialogue .Impacting Policy, September24 ,2018.

[2] – حميد حمد السعدون، عامر هاشم عواد، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2016،ص44.

[3] -Joseph Felter Brian Fishman,op cit, p12.

يقوم التخطيط الاستراتيجي الأمريكي على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، حيث تركز الولايات المتحدة على ربط عراق ما بعد الاحتلال بالإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ بدأت وزارة الدفاع الأمريكية في الاستفادة من البيئة الإستراتيجية الجديدة التي نشأت بعد احتلال العراق من أجل إجراء مراجعة واسعة للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[1]، وبالرغم من أن القوات العسكرية الأمريكية قد غادرت العراق نهاية عام 2011، إلا أن من غير الصحيح القول، بأن التأثير الأمريكي اختفى أو ضعف في العراق[2]،إذ تحتاج الولايات المتحدة للعراق لتحقيق إستراتيجيتها بالشرق الأوسط على اعتبار انه أحد الأقطاب المهمة في الإستراتيجية الأمريكية والعمل على تأكيد وإثبات هيمنتها وقدرتها العسكرية في ظل تهافت روسي وصيني للعودة وللعب أدوار فاعلة في مساحات واسعة كانت حكرا على الولايات المتحدة.

ومن هنا فإن الولايات المتحدة تنطلق من ضرورة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المهم للعراق والذي يمثل نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط . إذ أن العراق كان الحلقة المفقودة في سلسلة الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة والممتد على طول الجبهة الأوروبية وصولا إلى تركيا و الخليج العربي وامتدادا إلى آسيا الوسطى وأفغانستان، علاوة على علاقاتها العسكرية مع الأردن ومصر[3].ويتمثل الدور العراقي الجديد (الحاضنة) لمجموعة من القواعد الأمريكية التي يدور الكلام عن أربع منها: قاعدة في مطار بغداد في الوسط، و"قاعدة الطليل" الجوية بالقرب من الناصرية في الجنوب، وقاعدة جوية يطلق عليها اسم) H1في منطقة الرطبة في الغرب، و"قاعدة باشور" في الشمال، وهو ما سيعني ارتباط العراق وللمرة الأولى في تاريخه بنوع من التحالف العسكري مع الولايات المتحدة بعد أن ظل العراق بعيدا عن الأحلاف الأمريكية[4].

[1]– عقيل محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية الكويتية خلال الفترة 2003–2011، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد5،المجلد 42، 2017،ص 168.

[2]– حميد حمد السعدون، عامر هاشم عواد، المرجع السابق،ص44.

[3]– عقيل محمد عبد، المرجع السابق،ص 168.

[4]– المرجع نفسه،ص 169.

المبحث الثالث : تدابير وآليات تفعيل الأمن المجتمعي العراقي

إن مكانة العراق الإقليمية والدولية تفسر الكثير مما جرى ويجري فيه من صراعات لا تكاد تنتهي، فلقد دفعت حدة هذه الصراعات التي عاشها العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 إلى شك كبير من المحللين والمتابعين في إمكانية حفاظ العراقيين على وحدتهم الجغرافية، وتنبأ بعضهم أن البلد سيذهب إلى الانقسام إلى ثلاثة دول، بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي (داعش) لمدينة الموصل وتمدده إلى ما يقارب ثلث مساحة الدولة العراقية، إلا أن معظم هذه التنبؤات ذهبت إدراج الرياح؛ لأسباب عديدة تقف في مقدمتها رفض العراقيين لمحاولات تمدد الحركات المتطرفة، وعدم استعدادهم للتفريط بوحدة بلدهم، فضلا على عدم توفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة لهذا الخيار؛ لما قد يجره تقسيم العراق من مخاطر وتهديدات تنذر بانهيار النظام الإقليمي برمته، إذا لم نقل النظام الدولي الذي أرست دعائمه قواعد ومصالح ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

إن قيمة العراق – وربما سوء حظه– التي جعلته يتوسط بيئة جغرافية ملتهبة وذات مصالح حيوية، متقاطعة في معظم الأحيان، وتحوله إلى دولة هشة – إن لم نقل فاشلة – بسبب الاحتلال الأمريكي وما جاء بعده من أحداث، زاد بشكل دراماتيكي من حدة الصراع الإقليمي والدولي على أرضه؛ لتصفية حسابات الخصوم، واستعراض القوة بينهم، وكسب الحلفاء والأتباع في معظم الأحيان لاستغلالهم في حروب بالنيابة، معظمها تكون على حساب مصالح العراق العليا، وسلامة وأمن ورفاه مواطنيه[2].

[1]– خالد عليوي العرداوي، من سيقرر مستقبل العراق في ضوء المنافسات الاقليمية الدولية الراهنة؟، مركز الدراسات الإستراتيجية، 30 ديسمبر 2019، تاريخ التصفح :2022/10/13، الرابط:https://rb.gy/46seh .

[2]– المرجع نفسه.

المطلب الأول : الآفاق المستقبلية للوضع العراقي

أظهرت السنوات الأخيرة حجم الشرخ الذي يعاني منه المجتمع العراقي، فقد أدى ميلاد الدولة العراقية وخيارات الأنظمة السياسية، ومحاولات قوى إقليمية ودولية من استغلال الانقسامات العرقية والدينية بالمجتمع العراقي إلى تفاقم الأوضاع وزيادة في حدة المعضلة الأمنية المجتمعية والتي تضعنا أمام احتمالات عديدة، وزادت الأزمة السياسية التي يعيشها العراق اليوم من صراع بين القوى الشيعية على السلطة من تعقد وتشابك الأزمة، إذ يصعب اليوم تحليل الأوضاع والتنبؤ بمساراتها .

إلا أنه من المتوقع أن تؤدي المعضلة الأمنية المجتمعية إلى أحد السيناريوهات التالية :

1- سيناريو بقاء الوضع على حاله

ويعني المحافظة على طبيعة النظام السياسي الذي أسسه الاحتلال "نظام المحاصصة " والتمثيل الحزبي الطائفي وولاءه للمُكون أو الممول على حساب مصلحة الوحدة الوطنية[1]، ما قد يزيد من تعميق الفجوة بين الولاءات للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ويدفع باحتمال الصراع الطائفي وزيادة العنف المادي وانتشار الفوضى، حيث لهذا السيناريو تداعيات خطيرة تهدد مستقبل الدولة العراقية بجوانبها كافة؛ لأنه من غير الممكن استمرار الوضع الراهن وفق السياسات العشوائية والطائفية وسط تزايد الشعور لدى بعض المكونات السياسية والمجتمعية بالتهميش وممارسة الإقصاء ضد حضورها في المعادلة السياسية[2].وهذا يعني فشل محاولات الإصلاح واتساع الأزمة؛ بسبب عدم القدرة الخروج من سياسة التوافقات الحزبية والمحاصصة، كذلك استمرار انتهاك القوى الإقليمية والدولية للسيادة العراقية وإقحامها في صراعاتها واستغلالها لحالة الانقسام الطائفي والإثني مما يضع الدولة في حالة من عدم الاستقرار .

فبقاء الوضع على حاله، يعني ذلك أن العراق سيظل تحت موجة واسعة من التحديات والأزمات منها الأزمات السياسية، التي بدأت تطفو على السطح وتعبر عن فشل نظام المحاصصة والتوافق الذي أرست معالمه الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم وضع نظام الدميقراطية التوافقية العراقي داخل

---

[1]- ميثاق مناحي العيساوي، السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، مارس 2016، تاريخ التصفح: 12أوت 2020، ،الرابط:https://rb.gy/bgqal .

[2]- فريق الأزمات العربية، الأزمة العراقية 2019-2020 إستراتيجية الخروج، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2020، ص16.

المجال المكوناتي فقط (الاثني،الطائفي، الديني ... إلخ)؛ بمعنى أنه أغلق أمامها المجال الاجتماعي العام للسياسة ليصنع منها أداةً غير قادرة على التأثر والتأثير خارج محيطها المكوناتي، علاوة على ذلك، تجاهل هذا النظام كل الاختلافات الفكرية بين أفراد المكونات منهم الأقليات، وكأنهم كتلة متجانسة موحدة هدفها التمثيل السياسي في مؤسسات الدولة الترشيعية، في حين أنهم، مثل أي جماعة أخرى في أي مكان آخر أغلبية كانت أم أقلية، ليسوا متماثلين في خياراتهم السياسية، بل هم خليط من أفراد ذوي توجهات فكرية مختلفة: دينية، وليربالية، ويسارية، وقومية ... إلخ[1].

كما أظهرت التجربة الديمقراطية التوافقية فشلها في جمع مختلف القوى والحركات والأحزاب الممثلة للمكونات العرقية والمذهبية في تحقيق إجماع حول القضايا الجوهرية والخلافية فيما يتعلق بشكل الدولة وتوزيع الموارد وتوحيد القوات الأمنية والتخلي عن الميليشيات المسلحة، وفي هذا الاتجاه صرح رئيس الوزراء العراقي "نوري مالكي" بأن "الديمقراطية التوافقية أحد أسباب مشاكل العراق وعقبة أمام بناء الدولة"، وأوضح أن "النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني في حال كان على وفق الاستحقاق الانتخابي"، وأستطرد قائلا: " أؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة[2]، فالديمقراطية التوافقية ذات البناء والاستقطاب والخطاب السياسي المحدد بشريحة اجتماعية معينة دون الأخرى، وهذا على العكس من الديمقراطيات السياسية المتبعة فإنها تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظميها على حساب الرابط الجمعي الوطني هو ما خلق حالة من التمزق الطائفي وغيب المستوى الوطني من الهوية الوطنية وجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة وهذا يحدث عندما تكون سياسة الدولة بعيدة عن روح المواطنة ومبنية على إقصاء الآخر وإلغاء[3].

لقد أظهرت التجربة الديمقراطية في العراق عن فشل نموذج الديمقراطية التوافقية في دولة تعاني من هشاشة في بيئتها الداخلية والأمنية وضعف الطبقة السياسية التي تستمد شرعيتها من تدخلات السلبية للدول المجاورة والتي زادت من حالة من الاحتقان والتشردم السياسي وعدم الاستقرار، فالتدخلات الخارجية جعلت من الطبقة السياسية ضعيفة أمامها مما سهل من تأثيرها على صناعة القرار السياسي وصعوبة استقلاله بوضع مصالح القوى الخارجية المتنافسة في الاعتبار وتغليبها على المصلحة الوطنية، الأمر الذي جعل من السلطة ضعيفة ورهينة للتجاذبات الخارجية، وغير قادرة على السيطرة وتقليص من نفوذ القوى الخارجية خاصة إيران التي لا تزال تعد الفاعل الرئيسي في الساحة

---

[1]– سليم سوزه، المرجع السابق،ص ص48–49.

[2]– حسن تركي، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد 58، 2013 ، ص150.

[3]– المرجع نفسه،ص 158.

العراقية، فضعف القيادة السياسية بالعراق انعكس بصورة واضحة في شكل الدولة وعدم القدرة على إعادة بناء المؤسسات وقوات المسلحة لتحصين الساحة العراقية من تنامي الجماعات المتمردة المسلحة والإرهابية التي تجد في العراق البيئة الحاضنة، ناهيك عن المشكلات السياسية والبريوقراطية الناتجة عن سوء الإدارة والقيادة، حيث تعمل القوى المسيطرة على النظام السياسي الآني جهودها للإبقاء الوضع على حاله خدمة لمصالحها الضيقة، كما تشير معدلات الفساد المستشري في كل القطاعات والميادين بالعراق عن ارتفاع وتيرته بعد الاحتلال، حيث شهد العراق أكبر عمليات فساد مالي، صاحبها وجود جماعات سياسية انتهازية غرضها الانتفاع من الوضع القائم، أما القوى السياسية في العراق فهي تتباين في مواقفها من هذه الأجندات، وقبلها كون معظم هذه القوى قد قبضت ثمن ما يجري وقد ارتهنت نفسها لتنفيذ مشاريع خارجية مقابل الحصول على دعم لتنفيذ مقاصد عقائدية سياسية واجتماعية ومزايا في الدولة التي قد تنشأ، كما إن كافة القوى الوطنية قد أضعفت على نحو خطير[1].

وبالتالي احتل العراق المرتبة 157 في التقرير الصادر عن منظّمة الشفافية الدولية عام 2021، وبهذا يصنَّفُ العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، حيث يعكس الفساد طبيعة النظام السياسي والطبقة السياسية التي تربعت على الحكم بعد إنهاء نظام اتهم بالدكتاتوري، إذ تظهر البيانات عن فساد السلطة وتقاسم الاقتصاد الريعي بين الفرقاء السياسيين وقوى السلطة والنفوذ[2].

2- السيناريو الثاني" الإصلاح السياسي"

يحدث في حال إدراك النخبة السياسية العراقية، لخطورة استمرار بقاء الوضع على حاله وما قد ينجر عنه من هلاك للدولة العراقية في ظل التجاذبات الطائفية والإقليمية والدولية عليها، ما يؤدي بهم إلى إعادة بناء المؤسسي والإصلاح الشامل وزيادة فرص المصالحة الوطنية وتشكيل توافق وطني مبني على الهوية الوطنية العراقية. فتغليب المصلحة الوطنية وتجاوز مبدأ المحاصصة السياسية والذي يكرس التقسيم الاثني والطائفي من شأنه إعادة الهيبة لمؤسسات الدولة العراقية وقوتها وبالتالي الحد من نفوذ الدول المجاورة والقوى الدولية والنأي عن استخدام الساحة العراقية في صراعاتها.كذلك إبعاد خطورة مشروع التقسيم. إذ يؤدي الإصلاح السياسي إلى استقرار الدولة العراقية، مما يهيئها لحماية أفضل من التدخل الأجنبي في المستقبل مثل أنشطة الميليشيات المدعومة دوليًا والنفوذ

---

[1]- خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي، مجلة دراسات دولية ،العدد33،2007، ص 152.

[2]- إياد العنبر، الفساد باق ويتمدد بالعراق، The London School of Economics and Political Science، 22 نوفمبر2022، تاريخ التصفح:2022/11/24، الرابط: https://rb.gy/brk4r.

السياسي والحركات الجهادية، ويمكن أيضا أن يوفر العراق المستقر وذو سيادة حاجزًا ماديًا وسياسيًا بين جيرانه ذوي الوزن الثقيل: إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، خاصة إيران ومشروعاتها المبنية على الطائفية.

لقد عمدت الولايات المتحدة لتأسيس كيان سياسي ضعيف مرتبط في قدرته على البقاء من تلقي الدعم الخارجي، لذا استغلت العديد من القوى المجاورة الوضع المزري لبناء علاقات مع القوى السياسية المتنافسة تنفيذا لأجنداتها ما زاد الأوضاع سوءا وتعقيدا. حيث أخرجت الولايات المتحدة نظاما سياسيا تعدديا بشكل مفرط، فدراليا إلى درجة التقسيم، تتفتت فيه الثروة الوطنية والسلطة كذلك، نظاما ارتضت خلاله قوى عراقية عديدة طلب لدور سياسي من الولايات المتحدة والقوى الإقليمية المجاورة، وبعضها زاد الحمل عليه ففرض على نفسه أن لا يتقاطع كل ذلك مع الأجندات الإقليمية التي ألزم نفسه بتنفيذها في العراق[1]، فجعل من العراق بلدا ضعيفا غير قادر على حماية حدوده الإقليمية وضمان أمنه وتحقيق الوحدة والاستقرار،فالحكومات التي أنتجها نظام المحاصصة هي جزء من الأزمة السياسية وأزمة الفساد ولا يمكن أن تكون جزءا من الحل، كما أن تفكيك مافيات الفساد المالي يتطلب ابتداءً تفكيك سياقات وبنى الفساد السياسي المستحكمة.

وهذا يحتاج إلى الكثير من الشجاعة والإقدام السياسي والصلابة الأخلاقية والرسوخ في الأرض الوطنية، وهي خصائص تفتقر إليها حكومات المحاصصة الطائفية، ووفقا لموسى فرج، لا يمكن القضاء على الفساد السياسي ومخرجاته من دون مشروع وطني إصلاحي متكامل، يعالج جوهر وبنية النظام السياسي نفسه والأصول التي قامت عليها العملية السياسية في العراق[2].

وبذلك، يفرض الواقع السياسي والأمني العراقي الهش من النخبة السياسية إعادة هيكلة البناء المؤسسى وإنهاء نموذج المحاصصة السياسية والديمقراطية التوافقية اللذان أظهرا فشلهما في المجتمع العراقي، وخلق إصلاحات سياسية واقتصادية من قبل الحكومة المركزية، بحيث يقبل بها جميع الأحزاب والفئات في العراق؛ إذ يرتبط أحد الاختلافات السياسية في العراق بالقضايا السياسية

[1]– خضر عباس عطوان، المرجع السابق، ص 149.

[2]– همام طه، الفساد السياسي في العراق وليد المحاصصة الطائفية وراعيها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،4 أوت 2016، تاريخ التصفح: 2022/11/25، الرابط:https://rb.gy/vfkgh .

والاقتصادية في البلاد، وكل من الأقليات العرقية والدينية تطلب من الحكومة المركزية أن يكون لها وجهة نظر ومصالح خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي[1].

وتفرض الحاجة لإعادة رسم الخريطة السياسية للواقع العراقي الجديد وهيكلة واقعه الداخلي والارتقاء به، وعلى النحو الذي سينعكس إيجابا وضرورة لفاعليته خارجيا. وتماشيا مع ما تقدم ، يفترض هذا المشهد أن العراق قد عمد، خلال سنوات إلى الأخذ بسياسات عامة تتميز بأهداف طموحة وآليات ذات كفاءة في سبيل بناء مقومات القدرة على الفعل الهادف والمؤثر داخليا وخارجيا، وأن مخرجات هذه السياسات قد أفضت إلى أن تبدأ معطيات الحداثة والارتقاء على الصعيد الداخلي، والفاعلية على الصعيد الخارجي بالتبلور ومخرجاتها بالتراكم .بيد أن هذا المشهد يفترض أيضا أن هذه السياسات ما كانت تستطيع أن تفضي إلى معطيات الحداثة والفاعلية، لو أن مدخلين أساسيين كانا غائبين، هما القيادة والواقع الاجتماعي اللذان يتميز كل منهما بخصائص معينة[2].

3- سيناريو التفتيت والتفكيك

يعد موضوع التفتيت والتفكيك من أكثر المواضيع المطروحة بقوة في مراكز البحث والدراسات الأكاديمية، وهو مشروع قديم تم استحداثه في مشاريع جديدة بغية تقسيم المنطقة إلى وحدات إثنية وعرقية، وقد كانت الخطوة الأولى لغزو العراق وتحجيم قدراته من خلال تقسيمه إلى وحدات طائفية دينية وقومية ومذهبية، وبذلك يتحقق مشروع "برنارد لويس" في المنطقة من البوابة العراقية[3].

يحدث مشروع التقسيم في حالة فشل الإصلاح السياسي وفشل التيارات السياسية في تحقيق إجماع وتوافق حول المصالح الوطنية، وتأثير القوى الخارجية في توجيه إرادة ومواقف التيارات السياسية، ودورها في اللعب على النعرات الدينية والمذهبية لزعزعة البنيان الاجتماعي وتحقيق أهداف إستراتيجية، مما يساهم في إشعال الصراع الداخلي بين الجماعات العرقية والدينية، ومن تم دعم مشروع التقسيم إلى كيانات شيعية وسنية وكردية، حيث يبدو أن القوى الخارجية تسعى وراء "أجندة خفية" تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق، فمن المشكوك فيه أن الجهات الخارجية تمارس تأثيرًا حاسمًا على المصالحة الوطنية في العراق من خلال تقديمها للدعم المادي واللوجستي للحركات الطائفية والميليشيات المسلحة والتي تتمتع بقوة ومصلحة في استمرار الصراع.

---

[1]- جاويد منتظران، سعيد قرباني،سيناريوهات أمام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط،2017 ص 12، الرابط: https://rb.gy/32g0h.

[2]- مازن إسماعيل رمضاني ثلاث مشاهد لمستقبل العراق في عام 2025، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، تاريخ التصفح: 2022/11/25، الرابط: https://rb.gy/3g3ij.

[3]- جويد منتظران، سعيد قرباني، المرجع السابق، ص ص 20- 21.

والجدير بالذكر أن مشاريع تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية وعرقية هو حلم الساسة الإسرائيليين منذ وقت طويل، فقد صرح "مناحين بيغن*" رئيس وزراء إسرائيل السابق في جريدة "يديعوت احرنوت*" بتاريخ 1980/11/17 قائلا أن "العراق هو العدو الأكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول كردية في الشمال وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنية في الوسط"[1]، كما طرح وزير الخارجية الأسبق "هنري كيسنجر" قبل أكثر من ثلاثة عقود نظرية أطلق عليها (نظرية حرب المئة عام)، تهدف إلى إشعال حرب في الشرق الأوسط بين الشيعة والسنة من المسلمين على غرار حرب المئة عام بين الكاثوليك والبروتستانت من المسيحيين، وهي نظرية تعبر عن جوهر السياسة الأمريكية تجاه شعوب المنطقة[2]، ولهذا ظهرت على السطح مشاريع تقسيم منطقة الشرق الأوسط وكانت أولى الخطوات حين وضع المؤرخ الصهيوني "برنارد لويس"* أول خطوة نحو تفكيك المنطقة بمشروعه الشهير الخاص بتفكيك الدول العربية والإسلامية جميعا كل على حدة ومنها العراق وتفتيتها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والطائفية، وأرفق مشروعه بمجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، وكل ذلك بوحي من تصريح "بريجنسكي"، وفي عام 1983 وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على المشروع، وبذلك جري تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في الإستراتيجية الأمريكية[3] .

ومن حينها بدأت مشاريع تقسيم المنطقة ضمن الإستراتيجية الأمريكية التي حاولت تطبيق مشروعها من خلال اللعب على وتر النعرات القومية وتشجيع الطائفية والمذهبية والنزعات الانفصالية لتحقيق الذات، والتي تعد إحدى الأدوات الفعالة لتحقيق المراد، حيث أظهرت نجاعتها في العراق والذي تم اختياره ليكون منطلق المشروع باعتباره دولة محورية ومركزية في الشرق الأوسط، وهو الهدف الذي التقت عنده إسرائيل مع الولايات المتحدة ودفعها إلى أن تؤيد بقوة غزو العراق بل وكان لها دور كبير في هذا الغزو وتعبئة الأجواء له من خلال نفوذها في الولايات المتحدة وآلتها العالمية .

---

*– مناحين بيغن: سياسي إسرائيلي ومؤسس حزب الليكود وسادس رؤساء وزراء ،كان قائد المنظمة العسكرية القومية إرجون .

*– يدعوت احرنوت: صحيفة إسرائيلية تأسست منذ 1939.

[1]– أمينة التميمي، مشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق 2007،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد1، العدد5، نوفمبر2020،ص 352.

[2]– ميادة علي حيدر،المخططات الأمريكية–الصهيونية لتفتيت المنطقة العربية (العراق أنموذجا)،مجلة قضايا سياسية، العدد 57،2019،ص 102.

*– أنظر إلى الملحق رقم16 "مشروع برنارد لويس لتقسيم العراق" ص335.

[3]– هبة عادل مطرود، فيان أحمد محمود محمد، الرؤية المستقبلية لدولة العراق في ضوء إستراتيجية الفوضى الخلاقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد49، 2019،ص 185.

لقد غدت إسرائيل المخاوف من دور عراقي محتمل في المنطقة بعد خروجه من الحرب مع إيران وحذرت من تطلعات العراق للقيام بدور قيادي أو محوري في ظل قدره عسكرية متنامية، بل وهولت من المخاطر التي يمكن أن يتسبب بها على الأمن والاستقرار في العالم وتهديد مصالحهم[1]، وهو ما أعلنت عنه "كونداليزا رايس[*]"Condoleezza Rice حينما كانت مستشارة الأمن القومي الأمريكي عام 2002، بأن الولايات المتحدة تريد تحرير العالم الإسلامي ونشر الأسلوب الديمقراطي في ربوعه، وثانيا نريد تغيير الأنظمة السياسية العربية، وهوما تجلى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والإطاحة بنظام صدام حسين لدمقرطة المنطقة وضمها لرابطة الدميوقراطيات العالمية التي أعلن عنها المحافظون الجدد[2].

انجذب صانعو السياسة في الولايات المتحدة إلى فكرة مشروع التقسيم في ذروة الحرب الطائفية في العراق في عام 2006 ، حينها قدم "جوزيف بايدن[*]"Joseph Biden ، الذي كان سيناتورًا في ذلك الوقت والرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية "ليزلي جيلب[*]"Leslie Gelb، خطة لـ "التقسيم الناعم" العراق في المائدة المستديرة للشؤون الخارجية عام 2006 والتي ركزت على الخيارات السياسية للعراق، وجادل "حاييم كوفمان" وهو عالم معروف في العلاقات الدولية، بأنه من خلال فصل السكان سينتهي العنف، إلا أن الحرب الأهلية التي عاشها العراق أعادت إحياء فكرة التقسيم من جديد[3]. فقدم السيناتور الأمريكي "بايدن" مشروعه لتقسيم العراق – إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر من عام 2007 – وفق تكوينه الاثني إلى أقاليم فيدرالية ذات حكم ذاتي وهي: إقليم كردي: وهو الأصغر مساحة بين الأقاليم إذ تبلغ مساحته 30 %من مساحة العراق ويتكون من محافظة (دهوك، وأربيل، السليمانية، والجزء الشمال الشرقي من كركوك)، وإقليم سني وهو الأكبر مساحة بين الأقاليم إذ يشغل 28 %من مساحة الدولة، وتضم المحافظات الآتية (نينوى، وأغلب مساحة كركوك ماعدا جزءها

---

[1]– نظيرة محمود خطاب، العراق ومشروع الشرق الأوسط الجديد –رؤية إسرائيلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،العدد 11، 2017، ص ص 61–62.

[*]– كونداليزا رايس: سياسية أمريكية، كانت وزيرة الخارجية في إدارة بوش الابن من2005إلى غاية 2009.

[2]– ميثاق مناحي دشر، مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت ،العدد 19،2016،ص 562– 563.

[*]– جوزيف بايدن: الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة، شغل سابقا منصب نائب الرئيس أوباما من عام2009 إلى 2017، وعضو في مجلس الشيوخ من 1973 إلى 2009.

[*]– ليزلي جيلب: كان صحفي وسياسي وكاتب مقالات أمريكي، شغل منصب رئيس لمجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ومدير مكتب السياسة – الشؤون العسكرية للبيت الأبيض من 1977–1979، وصاحب كتاب "قواعد القوة".

[3] - Nicholas Sambanis, Jonah Schulhofer Wohl, Partitions in Practice The Case Against Dividing Iraq, Foreign Affairs, December 1, 2014,p2, https://rb.gy/wmvka.

الشمالي الشرقي، وصالح الدين، و ديالى، و الأنبار)، إقليم شيعي: وهو يمثل مساحة متوسطة بين الإقليمين السابقين إذ تبلغ مساحتة 20 %من مساحة الدولة ويتكون من محافظة (بابل، والنجف، كربلاء،واسط، وذي قار، المثنى، والبصرة)،الحكومة المركزية (بغداد): وتتركز على مساحة 3 %من الدولة وتضم بغداد فقط، وتكون مسؤولة عن أمن الحدود و العائدات النفطية[1].

لذا يعد نموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق على الأساس العرقي في الوقت الراهن والقابلة للتحول إلى الفدرلة الطائفية في المستقبل، أحد الخطوات نحو تحقيق مشروع التفكيك والتفتيت العرقي، وهذا النموذج الجديد من الدول الشرق أوسطية، سيتميز بصراع اثني طائفي يمتد بتداعياته بشكليه الأفقي والعمودي على معظم الدول العربية، وربما سيكون بداية سليمة لعمليات تقسيم جديدة لإحياء فكرة تجزئة المجزأ على قاعدة سايكسبيكوية جديدة، تعطي مكانا متميزا للخصوصيات القومية والطائفية،على قاعدة حقوقية إنسانية لا تقيم وزنا للخصوصية الوطنية أو ضرورات التعايش الإنساني،حيث يمكن أن يعمم نموذج العراق الفيدرالي على كل من مصر وسوريا والسعودية، وهو نموذج فذ في إضعاف قوى الإقليم الكلية لصالح القوى الدولية بعد أن تتحول تلك الدول إلى بؤر صراع وتنافس محلي كالذي يجري في العراق على مستوى الأحزاب السياسية، وعلى مستوى الصراع بين الإقليم والمركز[2]، ومن الممكن أن يؤدي احتمال التقسيم إلى اندلاع صراع ديموغرافي، مع زيادة إراقة الدماء حيث تقوم الطوائف والجماعات العرقية في المناطق الحدودية بفرز نفسها، فلن تكون الدولة الكردية محصنة، لأن الاستيلاء على كركوك هذا الصيف أضاف أقلية عربية كبيرة إلى المنطقة الكردية، فإذا كان التقسيم يعمل فقط عندما يكون هناك فصل كامل للسكان، كما يزعم بعض المدافعين عنه، فعندئذ حتى كردستان يمكن أن تشهد تطهيرًا عرقيًا، بمجرد أن تصبح أراضيهم متجانسة بما فيه الكفاية، ويمكن للفصائل الكردية أن تنقلب على بعضها البعض بينما تتنافس على السلطة والسيطرة السياسية[3].

إن فكرة تقسيم العراق وتفتيته إلى دويلات وكنتونات عرقية ومذهبية ستظل قائمة مادام هناك طموح إسرائيلي سيسعى بأن يبقى العراق ضعيف ومشتت ويعمل على تحريض الساسة الأمريكيين على ضمان عدم عودة العراق لسابق عهده، وتركه فريسة للتنافس العرقي والنفوذ الإيراني الذي يخدم الأجندة الأمريكية في منطقة مازالت تعاني من ضعف في القدرات العسكرية في ظل تنامي القدرات النووية الإيرانية، لذا تعمل الإستراتيجية الأمريكية لاستغلال الوضع وتمرير مشاريعها الإستراتيجية

[1]– هبة عادل مطرود، فيان أحمد محمود محمد، الرؤية المستقبلية لدولة العراق في ضوء إستراتيجية الفوضى الخلاقة،مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد49، 2019، ص ص 185–186.

[2]– حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق،مجلة دراسات دولية، العدد 52،2012، ص 15.

[3] - Nicholas Sambanis, Jonah Schulhofer Wohl, op cit,p4.

ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يعد مشروعا جديدا بطروحاته وأساليبه وترتيباته الأمنية والاقتصادية والسياسية إلا إن موقع العراق في هذا المشروع ليس جديدا فالعراق كان وما يزال دالة أساسية ومحورية في أية مخططات للهيمنة على المنطقة[1].

[1]– هالة خالد حميد، دور العراق في الترتيبات في الترتيبات الأمنية الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير،مجلة العلوم السياسية، العدد 49،2015،ص 149.

المطلب الثاني : تدابير وآليات لتحقيق الأمن المجتمعي العراقي

إن البحث في المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية وتتبع جذورها ومساراتها والسيناريوهات التي يمكن أن تنزلق إليها الأوضاع في حال عدم إدراك الطبقة السياسية المسيطرة والمتنافسة فيما بينها على السلطة لخطورتها، قد يجعل العراق من الدول الفاشلة والهشة وساحة للتنفيذ سياسيات وصراع بين دول مجاورة وقوى دولية، فبعض النماذج من الصراعات والنزاعات الداخلية بين قوى سياسية كانت أو قوى مجتمعية تمثل في الحقيقة صراع بين قوى دولية وإقليمية، لكنها ترتكز أو تأخذ تبريرات طائفية أو صراع مصالح وتعدد سلطات غير متوافقة في إدارة البلاد، وهو ناتج عن عدة أسباب، من أهمها خلخلة وضعف بعض أركان الدولة العراقية ومجتمعها، وهو نتاج لبعض ممارسات الاحتلال الأمريكي، الذي ساهم في تدمير جزء كبير من مؤسسات الدولة العراقية وبنيتها الاجتماعية، وزاد من ذلك الأداء القاصر وغير المنضبط لبعض الأطراف السياسية والدينية، التي حاولت بدعايتها الطائفية والمدعومة من أجهزتها وأدواتها الإعلامية، أن تروج بشكل أو بآخر للفكرة الإيديولوجية المعتمدة على الطائفة، والتي تحاول أن تصور أن الطرف الآخر هو العدو الأول، وبالتالي تسعى لبناء فكرة تقوية مجموعات ضيقة الأفق على أساس إضعاف وتمزيق البنية الكلية للمجتمع العراقي[1].

ثمة عوامل كثيرة سهلت من مهمات القوى الدولية الطامعة في ترسيخ وجودها على الساحة العراقية وزادت من مشاعر العداء والعنف الداخلي، فبداية ولادة الدولة العراقية كانت ضعيفة، حيث لم يتوافر لها من الدعم الجمعي والرضا المجتمعي، ما يكفُل إيقاع عقد اجتماعي يُنشئها بدرجة من الرضا والتوافق، وهي غير قادرة على برهنة احتكارها العنف الشرعي ولا تملك السلاح، ولا تحظى بدعم البنى التقليدية، في ظل تناقض إثني شديد، وفي ظل هذا الضعف والذي يعبر عن عدم انتباه الأنظمة السياسية طوال الحقب السياسية التي مر بها العراق، أكان في العهد الملكي أم في العهود الجمهورية[2]، وقدرتها في تحقيق الوحدة المجتمعية من خلال بناء هوية وطنية تعبر عن جميع الانتماءات المذهبية والعرقية واللغوية، تستطع من خلالها محاربة الطائفية والصراعات الهوياتية، فالنظرة السيئة التي ورثها العراقيون من الحقبة العثمانية تجاه الدولة وتجاه الجيش، وكرههم التجنيد الإجباري، تضافرت وارتدت سلبيا على هدف الملك وعلى خطته، خصوصا بعد وفاته، بل إن مساهمة الجيش في قمع الانتفاضات التي قامت في الفرات الأوسط، وفي غرب العراق وانتفاضات الأكراد، وزج الجيش في غير واجباته،

[1]– محمد رشيد صبار، أمجد زين العابدين طعمة ،الدعاية الطائفية : دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة (العراق أنموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 2،المجلد 47، 2020ص 503–504.

[2]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص140.

أديا في آخر الأمر إلى أن يُزج كبار القادة العسكريين في لهيب السياسة؛ الأمر الذي أدخل عاملا جديدا من عوامل تفتيت الدولة في المعادلة العراقية المضطربة[1].

إن المعضلة الأمنية المجتمعية التي يعيشها العراق اليوم والتي انفجرت في شكل عنف طائفي وحرب أهلية عكست حالة من عدم الاستقرار التي عانى منها المجتمع العراقي على مدار عقود، إذ لم تراع الأنظمة السياسية طبيعة التنوع بالتركيبة المجتمعية ولم توليها أهمية في عملية الإنشاء والبناء، مما جعل العلاقة بين المجتمع والدولة متذبذبة، حيث لم يكن للمكونات المجتمعية دورا في تحديد شكل الدولة وهياكلها، والتي توفرت عوامل قيامها نتيجة تخطيط بريطاني، فأخذت شكلها السياسي بعيدا عن تأثير بنية المجتمع في تركيبها، ومرت هذه الدولة المعقدة المركبة المتميزة بتلاوينها الاجتماعية، العرقية، الدينية، المذهبية بالعديد من الأحداث والمنعطفات وتغيير الحكومات لكن عبر آليات غير دموية إلى أن ظهر التغيير بالعنف إثر الانقلاب العسكري الذي شهدته الدولة العراقية الحديثة على يد الفريق "بكر صدقي*" (1936) والذي قاد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق الحديث على حكومة "ياسين الهاشمي*" لأسباب لازالت مثار جدل[2]، ومن تم توالت الأحداث والانقلابات والتغيرات السياسية دون إشراك المجتمع في عملية التغيير، حيث تم تهميشه وتغييبه في المشاركة السياسية وإدارة الدولة، مما جعله شبه معزول وسهل الاختراق، فكانت النتيجة الحتمية أن يرضخ المجتمع للخطاب الطائفي الذي غزا العراق بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار المنظومة السياسية والأمنية، واستغلال النخبة السياسية للفراغ السياسي وضعف بنية المجتمع والعمل على التحشيد الطائفي الذي أدى إلى تمزيق المجتمع العراقي أفقيا وعموديا عرقيا ومذهبيا ولغويا ووصل إلى حد الاقتتال الطائفي والتهجير القسري.

أصبحت سياسات الهوية والاختلاف الطائفي محط الاهتمام وفي مركز الصدارة، بينما يزداد الانقسام بين السنة والشيعة عمقاً، فقدرة السياسيين على استخدام التعبئة الطائفية كأداة لتحقيق أهداف سياسية (الأمر الذي يتطلب سن تدابير لتنظيم تشكيل الأحزاب السياسية وتنظيمها وتأسيسها،

---

[1]– علي عبد الهادي معموري، المرجع السابق، ص140.

*– بكر صدقي: عسكري عراقي، عرف بانقلابه عام 1936، والذي تولى على إثره منصب رئيس أركان الجيش العراقي.

*– ياسين الهاشمي: سياسي وعسكري عراقي أبان العهد الملكي، تولى رئاسة وزراء العراق لمرتين، كان وزيرا للمواصلات ووزير الخارجية ونائبا في البرلمان العراقي، وقائد عسكري شارك في حروب الجيش العثماني وتولى رئاسة ديوان الشورى الحربي في عهد فيصل الأول.

[2]– هفال زاخويي، الدولة والمجتمع ..جدلية العلاقة..التجربة العراقية بعد السقوط نموذجا، الحوار المتمدن، العدد 2437،2008، تاريخ التصفح: https://rb.gy/u6yng: .

واعتماد قوانين انتخابية تشجع المواقف الموجهة نحو الأداء وسياسات المواطنة، بدلاً من ذلك سياسات الهوية)[1]، ساهمت في تفعيل الانقسامات الاجتماعية والهوياتية وتسييسها وأدت إلى تشكيل مجموعة من القوى القائمة على الهوية دون الوطنية وعبر الوطنية التي ليس لديها دافع أساسي للاندماج في نظام الدولة القومية.

يمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين أديا إلى انزلاق الأوضاع بالعراق إلى الهاوية مع توافر الأسباب المذكورة سابقا، فالعامل الأول، يتمثل في القيادة الجديدة التي عادت من المنفى بعد عام 2003 واعتمدت على الوصاية والمكوّن المركزي الطائفي، وثانياً، أدى انهيار الدولة الوحدوية (وغياب دولة قوية فيما بعد)، إلى إضعاف الهوية الوطنية، وبالتالي بروز الهويات غير الوطنية؛ الطائفية بشكل خاص، وما زاد هذه السردية تعقيداً، ظهور المظالم الداخلية الشيعية والسنية على هيئة احتجاجات، ولم يُلق المواطنون الغاضبون اللوم على "الآخر" فحسب بل على قياداتهم أيضاً[2]،ناهيك عن أن هذه الأزمات كانت مرتبطة بجذورها في البلدان المجاورة، بل وكانت أحيانًا جزءًا من السياسات الأمنية والاجتماعية لهذه البلدان نفسها[3].

إن معالجة المجتمع العراقي المنقسم وتعزيز التعبئة على المستوى المجتمعي، وتحسين الهياكل الحاكمة، تتطلب علاقات قوة جديدة يتم التفاوض عليها بين مختلف الجهات الفاعلة التي تشكل النظام الاجتماعي والسياسي في العراق[4]، لذلك، من المهم جدا إيجاد أرضية مشتركة يجب أن يقوم عليها تعريف جديد للوحدة، بأن تكون هذه الوحدة شاملة، وحساسة للتنوع، وغير مهيمنة، ومع وجهات النظر المختلفة حول ماهية العراق ، فإن التحدي الرئيسي هو إنشاء تعريف مقبول على نطاق واسع لـ"الأمة"، إذ أن عدم القيام بذلك سيترك العراق أمام خيارين: العودة إلى الديكتاتورية التي شرعتها بسرد وطني حصري وفرضي، أو التقسيم[5]، ومزيدا من الصراعات السياسية حول النفوذ والهيمنة التي تسعى للتأثير على التعريف المستقبلي للعراق، طالما أن هوية "العراق الجديد" – ومن ثم نظامه السياسي – تواجه تحديات داخلية وغير مؤكدة سياسياً، فمن غير المرجح أن توقف القوى الإقليمية والدولية تدخلاتها.

لذا تستدعي المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية تجنيد كل فئات المجتمع العراقي من حكومة، مجتمع مدني ومواطنين لإيجاد حلول واقعية وحقيقية تلمس جذور الأزمة وعمقها، فلابد أن تعي النخبة

---

[1] -Harith Hasan Al-Qarawee,op cit ,p11.

[2] – رينارد منصور،الطائفية في العراق:صراع بين الهوية وسياسات القضية،ت: مصطفى الفقي، معهد العالم للدراسات، ديسمبر 2017،تاريخ التصفح: 2022/11/27،الرابط:https://rb.gy/h6sae .

[3] -Hayder Al-khafaji,op cit.

[4] - Ranj Alaaldin,Sectarianism ,Governance,and Iraq s Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,p28.

[5] -Harith Al-Qarawee, Redefining a Nation: The Conflict of Identity and Federalism in Iraq , Centro Studi Sul Federalismo ,Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 1, 2010,p40.

السياسية أهمية التماسك المجتمعي في تكوين الدولة وتقويتها ، ولابد من الاهتمام بإعادة بناء المجتمع على أسس سليمة وإعادة لحم النسيج الاجتماعي العراقي المتباعد على أسس عقلانية علمية، فالعراق الحالي يشهد قطيعة اجتماعية مرعبة وخطيرة بين جنوبه ووسطه وكردستانه، ثم أن الدولة يجب أن تتصدى لمهمة خطيرة جداً وهي إعادة بناء الفرد (نواة المجتمع) الذي دمرته سياسات الدولة شديدة المركزية السابقة والدولة الغامضة التوجهات حالياً والتي تحكمها أطراف متنازعة لا تتفق إلا على الخلاف[1]، فلابد من :

1- الاعتراف بوجود نزاع وخلاف بين القوى والكتل الاجتماعية- السياسية العراقية المتعددة والمتنوعة، والذي امتد ليصل إلى قواعدها المجتمعية القومية والدينية والمذهبية والثقافية والسياسية، ما جعل العلاقة بينها علاقة سلبية وصلت إلى حدودها القصوى بوقوعه في دائرة التصادم الدموي[2].
2- تحييد الأطراف والقوى الخارجية المؤثرة في الشأن الداخلي العراقي ،وضرورة الحوار الوطني الفعال لوضع الأسس والقواعد التي تمهد الطريق لإعادة الولاء للهوية الوطنية الجامعة .
3- إعادة هيكلة المؤسسات والنظام السياسي والقضاء على نظام المحاصصة الذي أبان عن فشله في إدارة التنوع وضمان الحقوق لجميع المواطنين وتعديل مواد الدستور الضرورية و التي تصب في خدمة الهوية الوطنية.
4- بناء دولة المواطنة التي تكفل الحقوق لجميع المواطنين، بغض النظر عن العرق والدين والطائفة بتشريع قوانين مكافحة التمييز أو التفرقة بينهم .
5- عدم السماح للمرجعيات الدينية التدخل في الأمور السياسة واستخدام الرموز الدينية في الحملات الانتخابية والمنافسات السياسية، والاحتفاظ بدورها في محاربة الرذيلة والعمل على ترسيخ روح التسامح بين اتباع مختلف الطوائف الدينية .
6- حل المليشيات المسلحة، ونزع السلاح منها ومن العشائر، وإعادة الهيبة للجيش العراقي الوطني.
7- الانطلاق في قضية الإصلاح وإعادة البناء من خلال التركيز وإعطاء الأولوية للمسألة الاقتصادية، باعتبارها المسألة ذات الأولوية لمحاربة الفساد، وترك أو تأجيل

[1]- هافال زاخويي، المرجع السابق.

[2]- حسن نافعة وآخرون، العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات، مراجعة نظام بركات، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن 2019، ص 154.

المسألة السياسية المتعلقة أساسا بقضايا التمكين السياسي للأفراد إلى أن تصبح مطلب مجتمعي طبيعي ملح خصوصا بعد الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها نهاية2019 [1].

8- تحصين المجتمع من الاستلاب الفكري، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، عبر تحسين جودة التعليم بدء بإعادة أعمار مؤسسات التربية والتعليم، وتطويرها، وتضمين مناهج تساعد على نشر وتعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة وثقافة السلام والحوار البناء[2].

9- إعادة تدوين دستور جديد يعبر عن إرادة عراقية موحدة وتشارك فيه جميع مكونات المجتمع العراقي. إذ تعتبر مسألة التعديلات الدستورية في العراق غاية في الأهمية؛ لأنها أهم وأنجع طرق الإصلاح السياسي والقانوني الذي يحتاجه البلد في الوقت الراهن[3].

10- تعزيز المقوم الاجتماعي والذي يرمز للحفاظ على الروابط الاجتماعية كالحفاظ على الأسس الاجتماعية التي يبنى عليها المجتمع لاسيما المجتمع العراقي المحافظ، له قيم ومبادئ تختلف ربما عن بقية القيم والأعراف التي تنتمي إليها مجتمعات أخرى، ومن هنا تنهض مسؤولية الدولة في أن تتصدى لكل ما يعكر هذه القيم السامية التي يعبر بها أبناء البلد على شاكلة ما يحدث على الانترنت من تدريب لهذه القيم من خلاث بعض المواقع كالقنوات كالممارسات والأفكار الهدامة[4].

11- رفع جاهزية القوات العسكرية العراقية، ومضاعفة قوات جهاز مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرات المراقبة العسكرية للرصد والاستطلاع، ومكافحة تمويل الإرهاب[5].

12- هدم الحدود الاجتماعية بين المكونات وفتح المجال الاجتماعي أمام أحزاب وطنية غير مكوناتية لصنع تحالفٍ جديد منافس للهيمنة الحالية، فلن يتغير السلوك

---

[1]- زروقة إسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011عبر ثلاثية :الريع الهوية،المساواة، مجلة لدراسات والبحوث القانونية ،المجلد 6، العدد 2،2021، ص226.

[2]- محمد محي الجنابي، المرجع السابق، ص 368.

[3]- كرار الأسدي، تعديل الدستور الخطوة الأولى نحو الإصلاح السياسي في العراق، وكالة نون الخبرية، 16 أوت 2022 ، تاريخ التصفح:2022/09/25، الرابط:https://rb.gy/gw45d .

[4]- نغم ندير شكر،الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على إعادة بناء الدولة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد2، 2019،ص 84.

[5]- عادل عبد الحمزة ثجيل العكيلي،السياسة والأمن في العراق : تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان،جويلية 2020، ص17.

السياسي ومنه الانتخابي للأحزاب وجماهيرها، إلا بتجاوز العامل المكوناتي في صناعة قدر العراق السياسي.

يخلص هذا الفصل من خلال دراسة مستقبل المعضلة الأمنية المجتمعية وتتبع مسارات البيئة الداخلية والخارجية للعراق، أن ثمة عوامل كثيرة تلعب دورا في إثارة المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق، وأن هناك تداخل وتشابك بين فواعل البيئة الداخلية والخارجية والتي أفرزت في المحصلة دولة غير مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونظام سياسي ضعيف غير قادر على إدارة دولة بحجم العراق، فواقع الحال الذي يعيشه العراق يوحي بعدم قدرة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية على توفير استقرارًا سياسيا في بلد أنهكته الأزمات السياسية التي شهدها تاريخه.

تعد أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكِّنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى[1]، فعدم قدرته على ضبط المليشيات المسلحة التي باتت تهدد تماسك ووحدة المجتمع العراقي، وتحد من فاعلية المؤسسات الأمنية الجديدة والتي تفتقد إلى التوازن في تركيبتها وبنيتها وتوجهها– أدت بالنتيجة إلى عدم استقرار سياسي، وتمزق اجتماعي، واقتتال طائفي، وبيئة أمنية رخوة جاذبة لإرهاب والتطرف، ونشاط المليشيات المسلحة، والتنظيمات العابرة للحدود[2]، ناهيك عن تفاعلات البيئة الخارجية والتي جعلت من العراق محطة لبناء خطط إستراتيجية تلبي مصالحها وتعبر عن قدراتها، وتوظف الأحداث لصالحها، فقد استطاعت إيران من خلال أحداث الساحة العراقية التمدد وبناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية ومذهبية وفرض نفسها كلاعب محوري في المنطقة ما اضطر الولايات المتحدة الاعتراف به والتنسيق معه فيما يخص تعقيدات الوضع الأمني العراقي الذي باتت تتعب القيادة الأمريكية في البيت الأبيض.

[1]– عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن،العدد 2189، 12فبراير 2008، تاريخ التصفح: 12/27 2022، الرابط:https://rb.gy/gpg1m .

[2]– عثمان رياض،تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية ،مجلة رؤية تركية،العدد1، 2021،ص 134.

الخاتمة

الخاتمة

إن دراسة معضلة الأمن المجتمعي في العراق، والتي ظهرت ملامحها بشكل جليّ بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، توصلت إلى جملة من النتائج نلخصها في العناصر التالية:

أولا – يتبيّن أهمية الدور الرئيسي للاحتلال الأميركي الذي سعى لإثارة المعضلة من خلال تمهيد الطريق للصراع الطائفي والسماح للجماعات المسلحة والنخب الطائفية بملأ الفجوة الناتجة عن تفكيك هيكل الدولة العراقية المتهالك بشكل فعّال، فقد عمدت سياسات الاحتلال الأمريكي من خلال فك بنية وهيكل مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية إلى إضعاف الدولة العراقية وإدخالها في أتون الصراعات الداخلية، ومحاولة إزالتها من خارطة القوى الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط.

ثانيا– كشفت الدراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى انزلاق العراق نحو صراع اتخذ شكله الطائفي من خلال تسليح الطائفة وتسييس الهوية؛ والتي كانت نتائجه وخيمة على البلاد، فضعف البناء المؤسسي للنظام السياسي وفقدان الطبقة السياسية للشرعية ومن تم سعيها للعمل على الترويج للهويات العرقية الضيقة بغية سيطرتها على السلطة والموارد، أدت بالنتيجة إلى خلق العديد من الأزمات والتحدّيات التي عرقلت استقرار العراق سياسيا واجتماعيا وأمنيا. وبلغت الأزمات التي يعيشها العراق اليوم حد الانسداد السياسي والانفلات الأمني ويعود ذلك إلى تعدّد القوّات غير النّظامية وسيطرتها على الساحة العراقية، إذ ثمة أسباب كثيرة وراء نشأة معضلة الأمن المجتمعي العراقية والتي استغلتها الإدارة الأمريكية حينها. فالخلفية التاريخية للبيئة السياسية المرنة والديناميكية سهلت في زعزعة استقرار الدولة والمجتمع العراقي.

ثالثا– إنّ البحث عن كثب عن العوامل والظروف التي حدّدت من مساحة العنف والحرب الطائفية خلال فترات اختبار الصراع والاضطراب، قاد الدراسة كإلقاء الضوء على الجذور الاجتماعية التاريخية للوضع الحالي وسر تجدّد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في ظلّ الدولة الحديثة في العراق، وذلك من خلال البحث عن نشأة الدولة العراقية ومساراتها، وكيفية تطور الجهات الفاعلة فيها والمؤسسات الوطنية والطائفية وغير الطائفية والمؤسسات التابعة للدولة، والتي يمكن أن تؤثر على المجتمع العراقي.

رابعا– تظهر الدراسة إشكالية بناء الدولة العراقية، والآليات التي تمّ عن طريقها إعادة هيكلتها وبنائها فعملية إعادة البناء تماثل عملية نشأة العراق، أين كان للفاعل الخارجي دورا حاسما في رسم

ملامح ومعالم الدولة الحديثة، دون مراعاة لأهمية البيئة الداخلية المتنوعة عرقيا، ودينيا، ولغويا، ومشاركتها في تحديد أبنية وهياكل الدولة بالشكل الذي يتناسب مع خريطة المكونات المجتمعية العراقية، فقد أشارت الدراسات عن الخلل في عملية بناء الدولة العراقية حين مارست القوى الخارجية دورها المؤثر في إرساء دعائم العراق وإدارته، وأهملت موقع المجتمع فيه منذ الانطلاقة الأولى؛ ممّا أدّى إلى التنافس العرقي وعمق من مشاعر الظلم بين مختلف الطوائف.

خامسا– تبيّن عملية بناء الدولة في العراق وفشلها عن حالات كثيرة من الإخفاق لبلدان التي منعتها السيطرة الأجنبية من بلورة خياراتها السياسية، بدرجات مختلفة بحسب قوّة تماسك المجتمع ودرجة اندماج الجماعات الجزئية فيه، إذ تظهر تلك التجارب أنّ تشكيل مؤسسات وأبنية الدولة كان على النمط الغربي، وأنها لم تنبثق عن اتفاق بين مكوّنات المجتمع، لذا ظلّت هناك العلاقة جدلية بين المجتمع والدولة في شكل صراعات ذاتية والنظر إليها ووصفها بالفوقية؛ لكونها فُرضت عملياً على المجتمع في سياق سيطرة أجنبية أيدتها فئات اجتماعية محدودة، وهو ما يفسّر ضعف اندماج مجتمعاتها في إطار الدولة.

سادسا– إن عامل الإخفاق في عملية التأسيس وبناء دولة الأمة العراقية كان وراء استغلال القوى المجاورة والمعادية ومحاولاتها للاستقطاب العرقي والمذهبي ومن تمّ العمل على تنمية الحركات الطائفية في ظل تنامي العداء بين الدولة وأطياف المجتمع، والمساهمة في المزيد من الانقسام داخل المجتمع العراقي الذي بات رهينة مصالح قوى خارجية تدفعه في الكثير من الأحيان للصراع وأداء دور ديناميكي في معادلة المنافسة السياسية والتعبئة للتحشيد الطائفي، وإنتاج هويّات فرعية تتنافس مع الهويّة الوطنية الجامعة، فقد أضحت الطائفية أكثر وضوحا في العراق الحديث من خلال تكثيف سياسات الهويّة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتبني النخب السياسية الجديدة في العراق لسياسات عرقية ومذهبية ضيقة لصرف الانتباه عن سوء الإدارة والفساد، ونقص الخدمات وتصدر الجماعات المتشددة للمشهد الأمني والسياسي. كلّ ذلك ينّم عن غيّاب لإرادة سياسية بتوحيد الولاءات، والعمل على إرساء معالم المواطنة في وسط عراقي معقد تتصارع فيه مختلف الإرادات، والتي تسربت منها عوامل أخرى أدّت إلى المزيد من عوامل الضعف والخلل في بيئة داخلية،حيث ساهمت هي الأخرى في التهيئة لمشاريع التقسيم والتفكيك. فغدت الساحة السياسية والأمنية العراقية مليئة بالأحزاب السياسية الطائفية والمليشيات المسلّحة، والقوى الإقليمية

والدولية المتنافسة، ونتيجة لكلّ ذلك أخفق مشروع الدولة العراقية الحديثة القائم على نظام المحاصصة والديمقراطية التوافقية في تحقيق الاندماج والتكامل المجتمعي؛ بل وعزّز من الانقسامات المجتمعية أكثر فأكثر ممّا أفضى بالنهاية إلى اقتتال داخلي ومزيدا من التهجير القسري القائم على العرق والمذهب والطائفية. وما يترتب على ذلك من ضعف العراق أمام الاختراقات الخارجية ورهن مستقبله بمصالح القوى الخارجية الطامعة والنافذة ومصالح القيادات السياسية الضيقة.

سابعا– كشفت الدراسة عن قوة تأثير فواعل البيئة الخارجية على الوضع العراقي المتأزم، وإن تباينت القراءات حول مدى التأثير؛ فإنّها تتفق حول دور القوى الخارجية في تسيير مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي، إذ بلغ حد النفوذ الإيراني إلى داخل المؤسسات الرسمية والتأثير في رسم واتخاذ القرار السياسي والأمني العراقي، فقد استعانت إيران بحدودها الطويلة التي سهلت من اختراقها للعراق مستندة في ذلك على علاقاتها الطويلة مع السياسيين والأحزاب والجماعات المسلحة العراقية الرئيسية. وكذلك قوتها الناعمة في المجالات الاقتصادية والدينية والثقافية والمعلوماتية لتوسيع نفوذها وبالتالي تعمل على ترسيخ نفسها باعتبارها القوة الخارجية الرئيسية في العراق.

ثامنا– إن ضعف وهشاشة الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي وتفاقم التحديات السياسية والأمنية وضعف جهود القادة العراقيين لتحقيق الاستقرار وإعادة تأهيل مؤسساته، أسهمت في خلق تحديات جديدة وضعت العراق أمام مفترق الطرق، فالأزمة السياسية التي يعيشها العراق اليوم هي نتيجة حتمية لتوافر عوامل كثيرة داخلية وخارجية، وهي امتداد للمشهد العراقي المتأزم ما بعد عام 2003 الذي أنتج صيغا طائفية وتوافقية للحكم كرست لهذه الأزمات، وجعلت ظهورها ما هو إلاّ إعادة إنتاج للأزمة بنفس الوجوه والآليات وإنّ اختلفت الدوافع بين حقبة زمنية وأخرى في بلد أصبحت فيه الميليشيات أقوى من الدولة، ولديها من السلاح الكثير ما يفوق القدرات العسكرية للجيش العراقي الحالي. وقد تفضي هذه الديناميكية إلى تشكيل مزيدا من المعضلات وحالات التمزق والتفكّك سياسيا كانت ومجتمعيا. لذا تحتم الضرورة لتجنيد القدرات وتجميع الإرادات لإيجاد مخرجا لهذه المعضلات، وأية حلول لا تمس المنظومة الحزبية الطائفية بدستورها ونظامها المحاصصاتي الطائفي وديمقراطيتها التوافقية فهي حلول ترقيعية لا تلامس جوهر المعضلة وواقعها. فمن المتوقع أن تؤثر الأزمة الراهنة على مستقبل العديد من الملفات التي تخص البيئة الداخلية العراقية وعلاقاتها الإقليمية، ولن يكون من

السهل الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والأمني في ضوء هذه الأزمات المركبة، والتي تجعل من عملية إصلاح بنية النظام السياسي وتعديل الدستور ضرورة ملحة لحل الأزمة الراهنة وتفادي نشوب المزيد من الأزمات في المستقبل.

تاسعا- من خلال تحليل الوضع العراقي بعد الإطاحة بالنظام السابق عام 2003، تتضح المؤشرات الرئيسة المؤدية إلى الإخفاق السياسي والمجتمعي في النموذج العراقي، أن ثمة جملة من التحديات والمعضلات بل والأزمات المتوالية التي لا يمكن للمنظومة السياسية ومؤسساتها في العراق ومعها البنية المجتمعية العراقية من تجاوزها إلا برؤى وأفكار ومنهجية جديدة جادة تأخذ بالاعتبار إعادة التهيئة المجتمعية وبث الروح الوطنية، وعودة الهوية العراقية إلى حاضنتها الوطنية بعيدا عن التشتت والتفرق ضمن أطر ضيقة طائفية أو قومية، عشائرية أو مناطقية. ولن يكون ذلك إلا بأساسين من خلال رفع شعار المواطنة الكريمة والعيش المشترك الكريم بين المكونات المختلفة في المجتمع العراقي، والثاني امتلاك القرار السياسي الداخلي بعيدا عن التدخلات الخارجية إقليمية ودولية في شؤون العراق الداخلية.

ممّا تقدم يمكن القول، إنّ أساس أزمة معضلة الأمن المجتمعي في العراق، هو أساس سياسي طائفي بالمقام الأول، وليست طائفي اجتماعي كما تحاول بعض الجهات الدولية الترويج لها.فهي نتيجة حتمية لجملة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية المتداخلة والمعقدة، وما زاد من ذاك التعقيد وقوع العراق في منطقة كانت تؤهله للعب دور إقليمي، لولا تلك السياسات الفاشلة التي تبنتها الأنظمة السياسية السابقة وسهلت من مهمة بعض القوى الطامحة في استغلال هفواتها من التسرب والعبث بنسيجها المجتمعي.

لم تكن العوامل وتحديات البيئة الداخلية العراقية من ترسبات تاريخية وسياسية واجتماعية وحدها ما زاد من حجم معضلة الأمن المجتمعية العراقية، التي تتعاظم اليوم بفعل سياسات الهويّة وفشل في بناء الدولة، لولا تدخلات القوى الإقليمية والدولية وتمكنها من فرض أجنداتها على الواقع السياسي والأمني العراقي، ما أدى بالعراق بأن يصبح ساحة صراع فيما بينها، وحقل تجارب لاستراتجياتها وسياساتها. وبهذا أثبتت الدراسة صحة الفرضية، التي تناولت دور وتأثير العامل الخارجي بغياب الأمن المجتمعي في المجتمع العراقي. وبالتالي نشوء ما يسمّى بالمعضلة الأمنية المجتمعية، حيث كان للمتغيّر الإقليمي المجاور للعراق أثرا مباشرا وكبيرا على الاستقرار السياسي

العراقي، وهذا الاستقرار مرتبطا بشكل مبدئي بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي يولد حالة من عدم التماسك المجتمعي في الداخل العراقي، لكن هذا لا ينفي عوامل البيئة الداخلية التي هيّئت الأرضية المناسبة للقوى الخارجية للتمدّد والنفوذ أكثر وبلوغ حد التأثير في قراراته السيادية واستغلال موارده والتخطيط لمستقبله.

الملاحق

الملحق رقم 1: خريطة موقع العراق الإستراتيجي

المصدر: مركز بيت العراق للدراسات الإستراتيجية

الملحق رقم2: خريطة الموقع الجغرافي للعراق

المصدر: مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الملحق رقم3: خريطة مواقع النفط في العراق

المفتاح :

حقول البترول

مصافي البترول

المصدر : مركز الجزيرة للدراسات

الملحق رقم4 : خريطة توزيع الثروات المعدنية في العراق

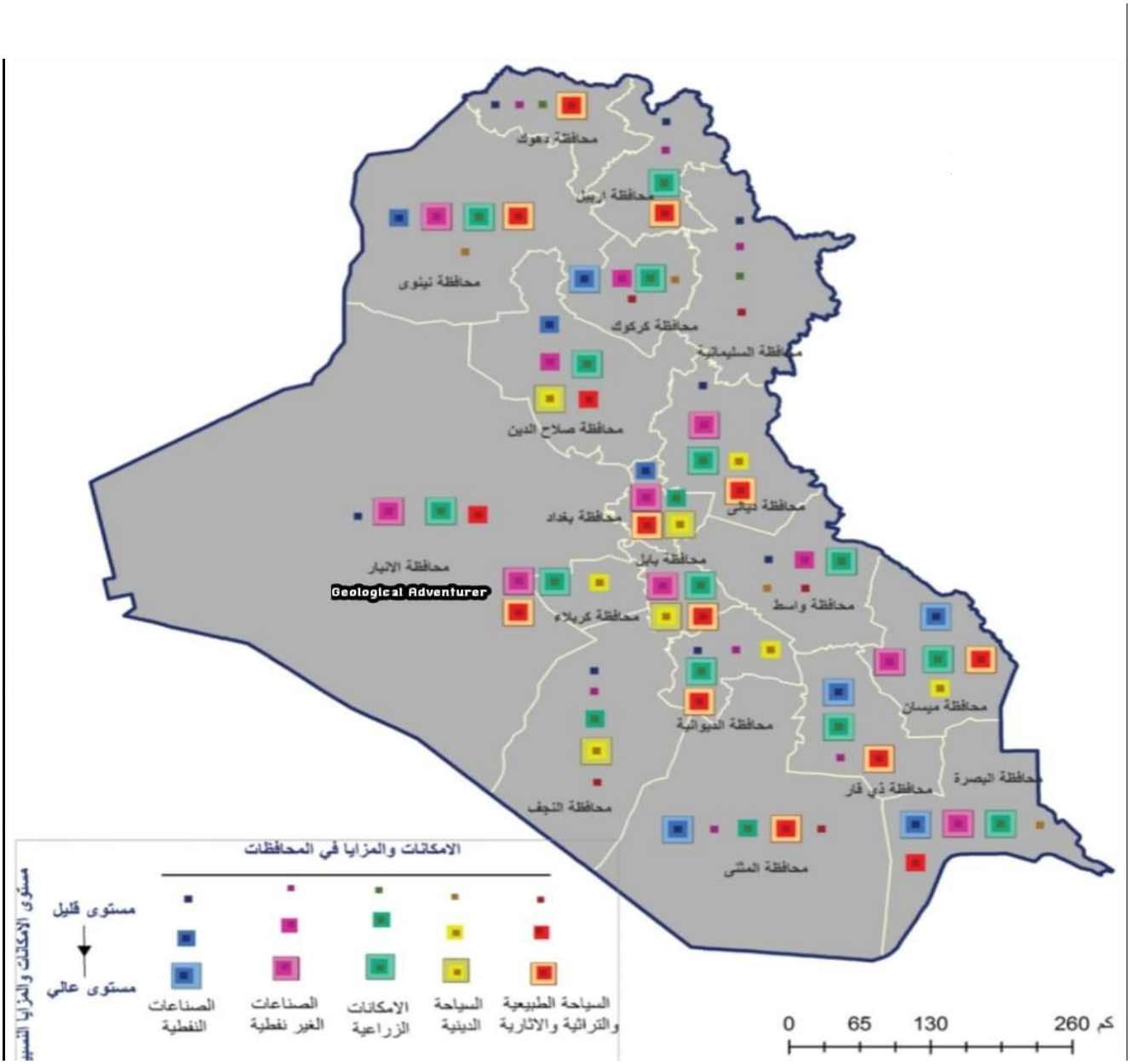

المفتاح :

السياحة الطبيعية والتراثية | السياحة الدينية | الإمكانات الزراعية | الصناعات الغير نفطية | الصناعات النفطية

المصدر : Geological Adventurer

الملحق رقم 5: خريطة ثروات العراق النفطية

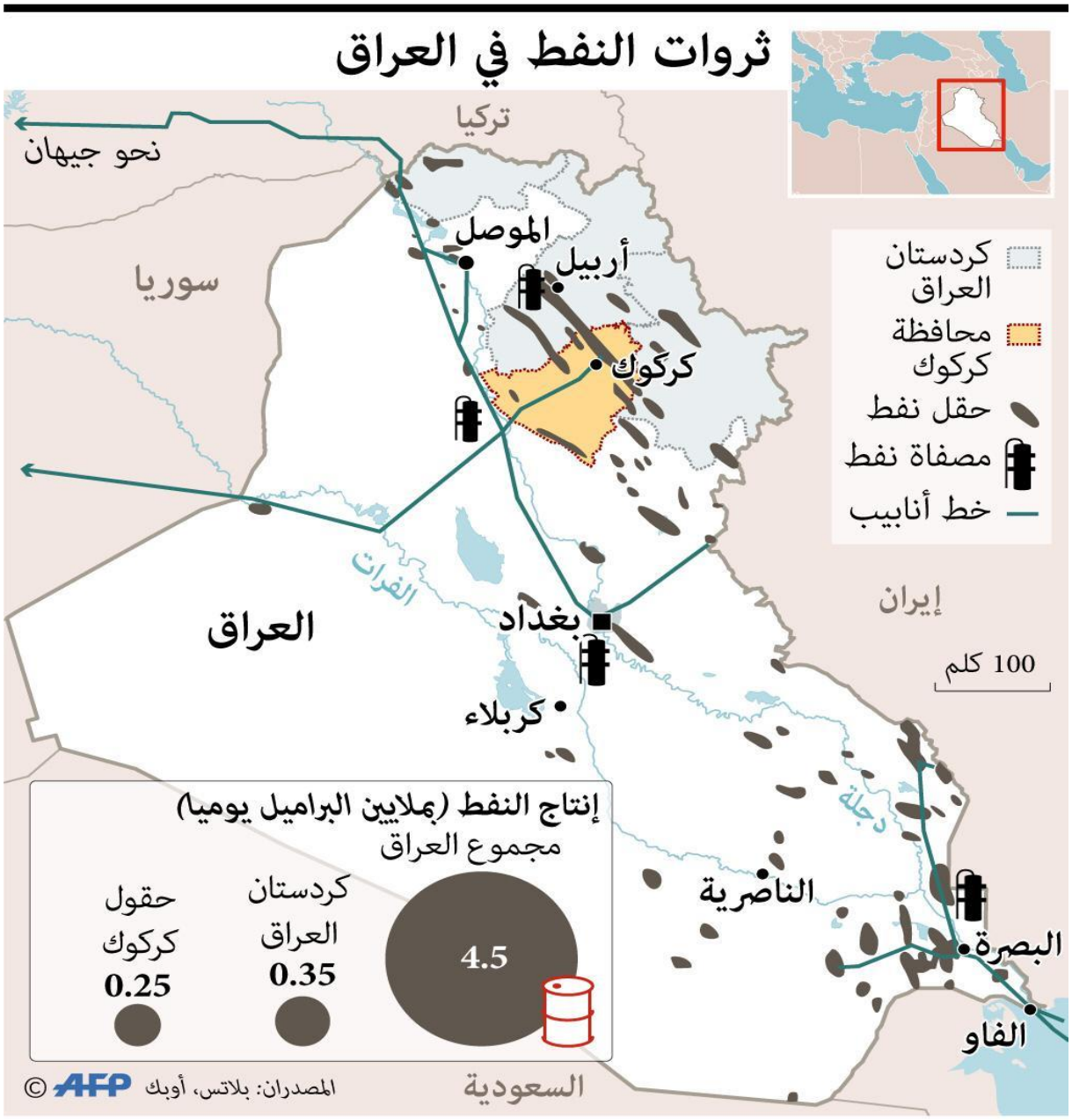

المفتاح:

مصفاة نفط

حقل نفط

خط أنابيب

المصدران: بلاتس، أوبك

الملحق رقم 6: خريطة التوزيع الاثني والعرقي في العراق

مناطق ذات أغلبية سنية مناطق ذات أغلبية شيعية مناطق ذات أغلبية كردية مناطق فيها أقليات

المصدر : مكاتب فرانس برس

الملحق رقم 7: خريطة التوزيع الاثني والعرقي في العراق

المفتاح : أماكن تواجد

الأكراد السنة | العرب السنة/ الأكراد السنة | العرب السنة | العرب الشيعة/ العرب السنة | العرب الشيعة

المصدر: وكالة أخبار العرب

الملحق رقم 8: خريطة التوزيع العرقي والطائفي ومناطق تواجد النفط

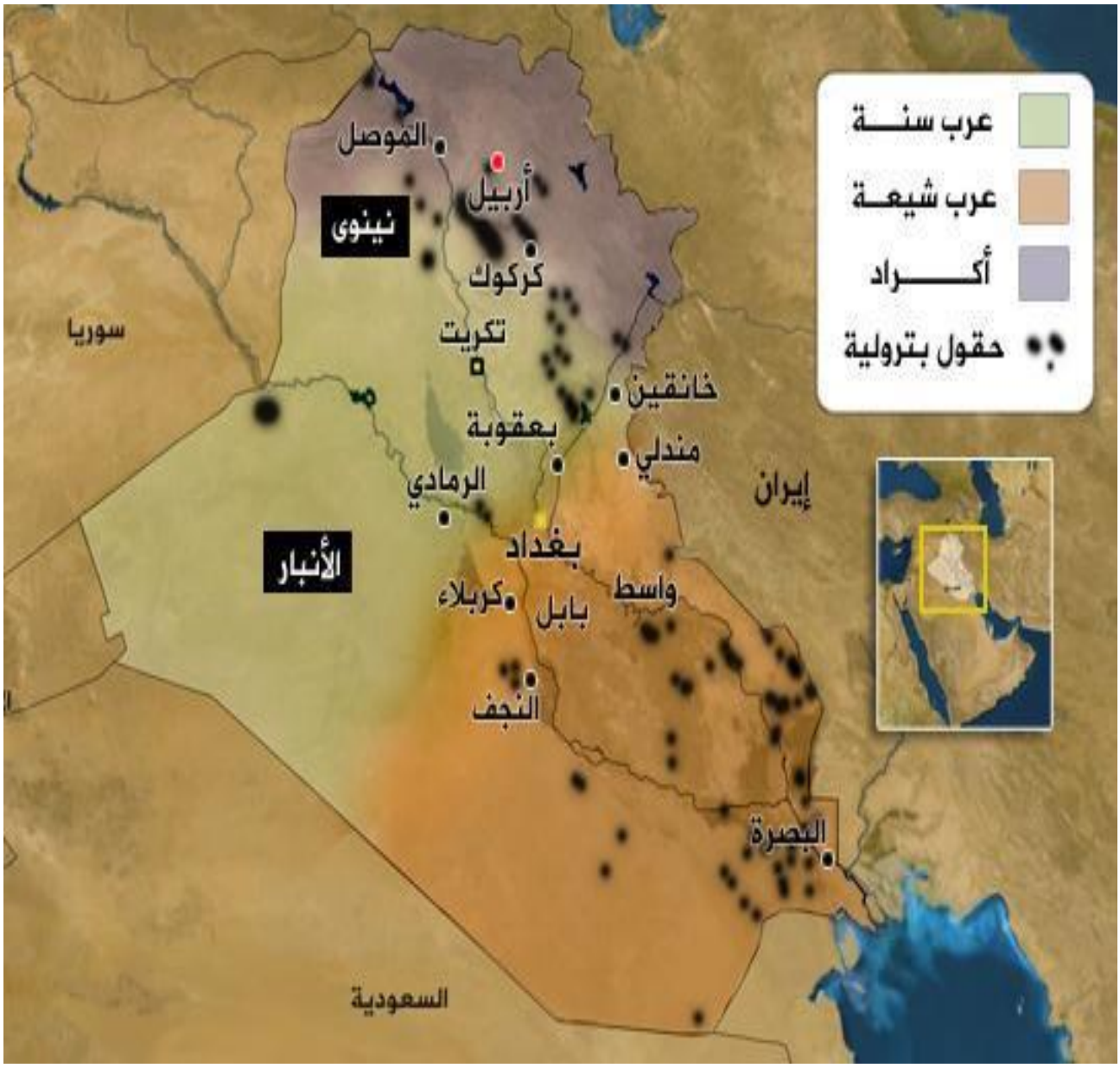

المفتاح : أماكن تواجد

العرب السنة | العرب الشيعة | الأكراد | الحقول النفطية

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الملحق 9: خريطة المناطق العراقية المتنازع عليها

المصدر: جريدة الشرق الأوسط

الملحق رقم 10: خريطة تواجد المليشيات الشيعية في العراق

المصدر: موقع ساست بوست

الملحق رقم11 : خريطة انتشار المليشيات في المواقع السنية

المفتاح: أماكن سيطرة وتواجد الجماعات المسلحة

فيلق بدر ميليشيا العصائب ميليشيا سرايا السلام تواجد مشترك

المصدر: Woodlands.adventist.org

الملحق رقم 12: العراق بعد الاحتلال الأمريكي

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

ملحق رقم 13: تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق

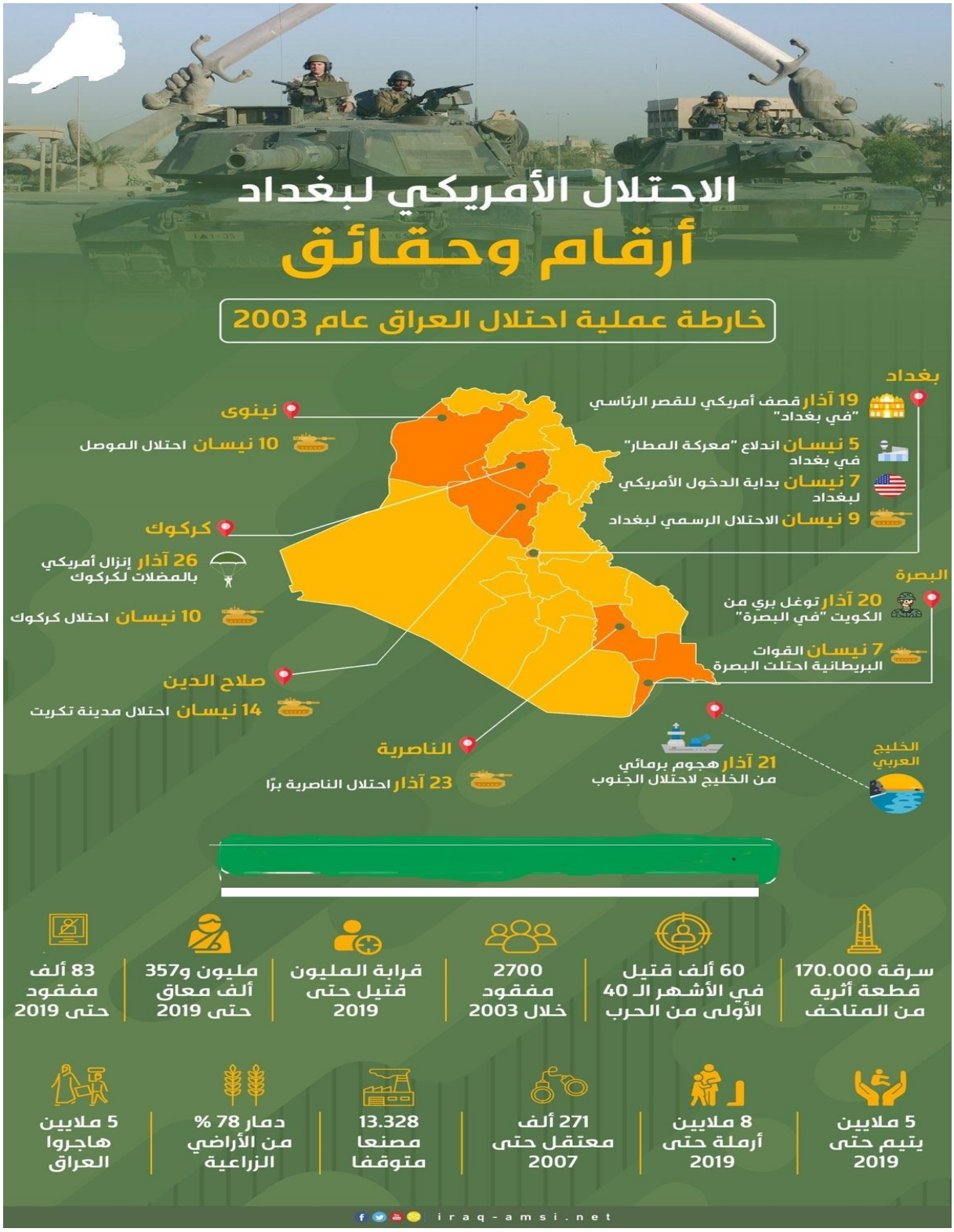

المصدر: هيئة العلماء المسلمين في العراق

الملحق رقم 14: خريطة الفصائل المسلحة في العراق

مفتاح الخريطة:

المجلس العسكري لعشائر العراق أنصار الإسلام جيش المجاهدين الجيش الإسلامي كتائب ثورة العشرين

جيش رجال الطريقة التقشيندية تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام (داعش)

المصدر : العربي الجديد

الملحق رقم 15: مناطق انتشار قوات الحشد الشعبي

المصدر: العربي الجديد

الملحق رقم 16: مشروع تقسيم برنارد لويس للعراق

المفتاح:

منطقة للأكراد منطقة للعرب السنة منطقة للعرب الشيعة

المصدر: مركز بيت العراق للدراسات الإستراتيجية

قائمة

المـــراجـع

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية:

أ-الكتب:

1- أبو قاسم قور، مدخل إلى دراسات السلام والنزاعات، مكتبة الأبتار للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2010.

2- أحمد سوسة، ملامح من تاريخ القديم ليهود العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2001.

3- إسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع ،المكتبة الأكاديمية،القاهرة، مصر، 2011.

4- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، ط 5،القاهرة، مصر، 1991.

5- أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديموقراطية، دار الشروق، القاهرة، مصر،1991.

6- إياد هلال الكناني ،الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دار الخليج للنشر والتوزيع ،الأردن، 2020.

7- إياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ،دار الخليج ،الإمارات العربية المتحدة، 2020.

8- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الجزائر اوروبا و الحلف الأطلسي ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

9- بول ويليكينسن، العلاقات الدولية – مقدمة قصيرة، ت: لبنى عماد التركي، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،2013.

10- بيار سالينجر ،واريك لوران:حرب الخليج :الملف السري، ط 11، دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان ، 1991.

11- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2009.

12- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية:التخصص والتنوع، ت:ديمة الخضرا، ط2، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر،2016.

13- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ت: محمد توفيق البريجمي، الرياض مكتبة العبيكان، 2007.

14- جون بولتون، ما بعد محور الشر :تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل، دار العبيكان،الرياض، السعودية، 2005/12/31.

15- جون بيلس، ستيفن سميث ، عولمة السياسة العالمية ،ت : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

16- جيمس دروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: وليد عبد الحي، الكويت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 1985.

17- حسن نافعة و آخرون ، العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات ، مراجعة نظام بركات ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2019.

18- الخترس، فتوح وآخرون: الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن 19الى مطلع القرن 20،ط1،عالم المعرفة: الكويت،1995.

19- دانيال برونبورغ، التعدد وتحديات الاختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ت:عمر سعيد الأيوبي، بيروت : دار الساقي، 1997.

20- رائد الحامد الحشد الشعبي خلفيات التشكيل الدور و المستقبل، وحدة الدراسات والأبحاث، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،اسطنبول ،تركيا ،2016.

21- رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها،الجزء الأول، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2016 .

22- روبرت مكنمار، جوهر الأمن، ت: يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة لتأليف والنشر، القاهرة،1971 .

23- زيد عدنان الطائي، أقليات العراق في العهد الملكي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2016.

24- زينبغيو بريجنسكي، الفوضى و الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ،ت : مالك فاضل، دار الكتاب العربي، بيروت ،1998.

25- سعد سلوم، حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة تحليلية في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، جمعية الأمل العراقية،جامعة الكوفة،العراق ،2017.

26- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية- دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ،2018.

27- سهيل حسين الفتلاوي، نظريه المنظمة الدولية ،ج 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2011.

28- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربة جديدة في إعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ،2014.

29- سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم : دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2018.

30- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد2012،169.

31- عامر مصباح ،العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية ، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2014.

32- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، 2013.

33- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية إيران العراق سورية لبنان أنموذجا، المركز العربي للدراسات والأبحاث ،لبنان والدوحة، أبريل 2015.

34- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية إيران العراق سوريا ولبنان أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر،2015.

35- عباس شبلاق، هجرة أو تهجير، ظروف وملابسات هجرة يهود العراق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ماي 2015.

36- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1989.

37- عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث، ضمن كتاب التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، بيت الحكمة ،بغداد ،1988.

38- عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار زهران للنشر،عمان، الأردن،2013 .

39- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان ، دار الشروق ، 2010.

40- عبد الكريم العلوجي ،الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، 2007.

41- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ،2007.

42- عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق،1989.

43- عبد الوهاب القصاب، التسلح بين المفاهيمية والتطبيق دراسة في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة ، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،العدد 20،2001.

44- عدي فالح حسين، العنف السياسي بالعراق بعد عام 2003 دراسة ميدانية، جامعة بغداد، العراق،2010.

45- علاء عبد الرزاق، أزمة الهوية في الفكر العربي المعاصر بين الأصالة والمعاصرة، دار أمجد للنشر والتوزيع،16 فيفري 2018.

46- -علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2017.

47- علي عباس مراد ،الأمن و الأمن القومي –مقاربة نظرية ،دار الروافد الثقافية ،دار الروافد الثقافية– ناشرون، لبنان ،ط6،2016 .

48- علي عبد الأمير علاوي ، احتلال العراق: ربح العراق و خسارة السلام، ت : عطا عبد الوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت ،لبنان،ط2 ،2009.

49- -عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي "دراسة في الجغرافية السياسية، دار رسلان، دمشق، سوريا ، 2008.

50- -عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي "دراسة في الجغرافية السياسية، دار رسلان، دمشق،سوريا، 2008 .

51- عمر كامل محسن، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والتغيرات الجيوسياسية الراهنة، دراسة مستقبلية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن،2020.

52- فريد زكريا ، من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ت: رضا خليفة، مركز الأهرام، القاهرة ،1999.

53- فلاح جمال معروف، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافيا العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية، دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار الدجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

54- كاظم حبيب، الخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق المأساة والمهزلة في عراق اليوم،برلين، فرنسا، 2000.

55- كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفرابي، بيروت، لبنان، جانفي 2013.

56- مارتن غريفش ،تيري اوكلاهان ،النفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ت :مركز الخليج للأبحاث ،دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

57- مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية، 2008 .

58- مارغيت تاتشر، تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة ،كتاب المحافظون الجدد، ت: فاضل جتكر، ارون ستلزر، العبيكان للنشر، السعودية،2005.

59- مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر – استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، ت :أدهم شاكر عضيمة ،العبيكان للنشر، الرياض،19فيفري 2002.

60- مجموعة مؤلفين ،العرب والولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة معاصرة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،لبنان،2018 .

61- محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن،2016.

62- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية مع الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،القاهرة مصر،2014.

63- محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية مع الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،القاهرة مصر ،2014.

64- محمد عاشور مهدي ،التعددية الإثنية ،إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ،عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002.

65- محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان ،المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

66- محمد عباس محسن، التحولات السوسيوسياسية لوضع الأقليات في العراق- مثاقفة قانونية مرتبطة بالمجتمع الأيزيدي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،2021.

67- محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة ،دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أكتوبر 2015.

68- محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع – دراسة حالة العراق بعد أحداث 2014،عمان، دار الدجلة للنشر والتوزيع،2020.

69- محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية "هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب"، القاهرة، دار هلا للنشر والتوزيع،2011.

70- مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر، القاهرة،مصر،2018.

71- معهد أمريكان أنتربرايز، النفود الإيراني في المشرق العربي، مصر والعراق وأفغانستان، ت:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،جوان 2012.

72- هاني رمضان طالب، مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ألمانيا ،2020.

73- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ت: عمر الأيوبي، دار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان،1995.

74- هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2013.

75- الوليد أبو حنيفة، دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية :قراءة في الأفكار النظرية و الأدوار السياسية،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2019 .

76- وحدة الدراسات والأبحاث، تجربة حكم الشيعة في العراق مأسسة الطائفية وعسكرتها، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، تركيا، 29 يناير 2019.

77- ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2018.

78- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة ، دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،2014.

ب-المقالات:

1-أحمد علو، بين الانتشار النووي و الردع الصاروخي : العالم على رأس صاروخ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 71،لبنان، جانفي 2010.

2-أحمد شحاذة محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003،مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد65، جويلية 2021.

3-أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، نظرية حرب الواحد في المائة- دراسة حالة الحرب الأمريكية على العراق، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد4، أكتوبر 2019.

4-أمينة التميمي، مشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق 2007،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد1، العدد5، نوفمبر2020.

قائمة المراجع

5-أياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق و تحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثالث عشر،العدد1،2010.

6-ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد35، 2017.

7-إدريس عطية ،النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، العدد الأول ،سبتمبر2018.

8-إسراء كاظم جاسم الحسيني، إستراتيجية الأمن القومي العراقي و مرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي –النفط) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط كلية التربية ، قسم الجغرافيا ،العراق،العدد 23، 2016.

9-السيد عمر، أحلام السعدي فرهود، طه أحمد علوان الجبوري، الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة هيكلة السلطة السياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد31، العدد3، 2017.

10-إيناس عبد السادة علي العنزي، الإستراتيجية الأمريكية وإدارة صراع الإرادات السياسية على الساحة العراقية ، مجلة دراسات دولية، العدد 41، جامعة بغداد،2009.

11-إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، بتول حسين علوان، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع : العراق بعد العام 2003 دراسة حالة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 4، العدد5، 30ماي 2020.

12-بالة عمار، المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، جانفي 2018.

13-بسام محمد خضور، مخاطر الإرهاب الدولي وضرورة التعاون الدولي لمكافحته، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 25، 29أكتوبر 2019.

14-بونيف محمد سامي، سبع عبد الكريم، البعد الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في الدول المغاربية –الجزائر أنموذجا، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 03، العدد 1، أفريل 2019.

15-ثائر رحيم كاظم، العولمة و المواطنة و الهوية (بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد8، العدد 1، 2009.

16-جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ،العدد21 ، فبراير2017.

17-جاسم هدام، الدولة العراقية وتفكك بنيتها العسكرية، الحشد العسكري نموذجا، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد24 ،2020.

18-حسام صبار هادي،عدنان عناد غياض العكيلي، الأبعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 2، العدد 45،2022.

قائمة المراجع

19–حسام مطر، سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق: الدوافع والمرتكزات، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 16، 2019.

20–حسن احمد إبراهيم ،نورة علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت1999، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد2 ،2020.

21–حسن الحاج علي أحمد ،العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ،مجلة عالم الفكر،الكويت ، المجلد 33، العدد 4، 2020.

22–حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية : عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي 2015.

23–حسن تركي، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق :دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى،العدد58 ،2013.

24–حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق، مجلة دراسات دولية، العدد52، 2012.

25–حميد حمد السعدون، عامر هاشم عواد، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2016.

26–حيدر سعيد،جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهوية والتحول، مجلة دراسات عربية،المجلد9 ، العدد53،نوفمبر 2021.

27–حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية ، العدد 60، 2015.

28–خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 30، العدد2014،2 .

29–خالد موسى المصري، الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظرية الوضعية) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 –العدد الأول،2014.

30–خرفية جودي، سامية جفال،الخطاب الطائفي في وسائل الإعلام العراقية،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد4، ديسمبر 2021.

31–خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي، مجلة دراسات دولية ،العدد2007،33.

32–خميس حزام والي البدري، البنى السياسية في العراق بعد عام 2003 رؤية سياسية تحليلية، مجلة العلوم السياسية، العدد 58،جامعة بغداد،2019.

33–خميس حسام والي البدري، البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام 2003 رؤية سياسية تحليلية، مجلة العلوم السياسية.

34–داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية– تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،المجلد السادس عشر،العدد الخامس عشر، جويلية 2022.

قائمة المراجع

35-رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق : سوسيوبوجيا التعدد في الوحدة، مجلة الآداب ،العدد 110، جامعة بغداد، العراق، 2014.

36-رشيد عمارة الزيدي، القوات غير النظامية وأثرها في الأمن المجتمعي،مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 1، العدد 1،جوان 2018.

37-رضوى عمار، المصلحة الوطنية، كيف تدير الدولة تفاعلاتها التعاونية والصراعية ؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 10، ماي 2015 .

38-رنا مولود شاكر، الهويات الفرعية وأثرها في الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد 37 ،2018.

39- ريام عبد الستار المفرجي،أزمة الدولة الحديثة في العراق، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز الدراسات، مؤسسة خالد الحسن،الرباط ،العدد الثالث،2015.

40-زاوي رابح، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني:قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1،2018 .

41-زروقة اسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011عبر ثلاثية :الريع الهوية،المساواة، مجلة لدراسات والبحوث القانونية ،المجلد 6، العدد2021،2.

42-زيد عبد الوهاب الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق مابعد 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط،أنقرة ، تركيا، العدد 155، ديسمبر 2020.

43-زينب طالب سلمان، الأقليات ومشكلة ادارة التنوع- العراق انموذجا1921-2014،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، جامعة المستنصرية ،العراق،المجلد 4،العدد2020،1.

44-سابينه ريدل، العراق ميدان صراع للقوى خارجية- الديمقراطية القائمة على الشريعة الإسلامية التي تم استرادها عام 2003 مهدت الطريق، Deutsch- Arabische-Forschungs politik qnd Horizonte KulturK،برلين، المجلد 4،العدد3،مارس2020.

45-سالار محمد فرج، الأنظمة السياسية المحتملة لعراق المستقبل،المجلة العلمية الأكاديمية العربية،العدد 16، الأكاديمية العربية ،الدانمرك ،2015.

46-سامي أحمد صالح كلاوي، المعضلة الأمنية في عراق ما بعد 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 7، العدد2، 2018.

47-ستار جبار علوي، الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003- دراسة في البرامج السياسية، مجلة دراسات دولية،العدد80، 2020.

48-سراب جبار خورشيد، الإخفاق السياسي في العراق وأثره على المجتمع، مجلة الفكر القانوني والسياسي،العدد1، المجلد 5،2021.

قائمة المراجع

49-سليم سوزه، الديمقراطية التوافقية في العراق:إعادة إنتاج الأقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51،جويلية 2021.

50-سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغة تهديداته (دراسة نظرية في الأطر و المفاهيم)، في المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19 ، بيت النهضة ، بيروت،2008.

51-صلاح حسن محمد، مها أحمد المولى، موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،المجلد 1، العدد16، 2019.

52-طلال حامد خليل، إشكالية التنوع الثقافي في المجتمع لعراقي بين تقليدية المجتمع وسراب الحداثة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 9، العدد2 ،2020.

53-طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد2، 2020.

54-ظاهر عبد الزهرة الربيعي، أحمد حسن مجهول الحسناوي، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد 48، العدد 1- 2 ،2019.

55-علاق جميلة، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم و العناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية ،المجلد 7،العدد 1، 2018.

56-علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية،جامعة واسط، العراق، العدد41، الجزء2،أكتوبر 2020.

57-عاصي حسين حمود ،سهاد عادل أحمد ،أثر الثقافة الموجهة على أمن و هوية المجتمع العراقي، مجلة الفراهيدي، العدد 23، سبتمبر 2015.

58-عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية العدد 2007،33.

59-عثمان رياض،تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية ،مجلة رؤية تركية ،العدد2021،1.

60-عقيل عباس، الإسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية : إشكاليات الخطاب وآليات التنوع، مجلة سياسات عربية ، العدد29، نوفمبر 2017.

61-عقيل محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية الكويتية خلال الفترة 2003-2011، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد5،المجلد 42، 2017.

62-علي بن سعيد بن سالم البلوشي، الجغرافيا السياسية ومقومات بناء الدولة الحديثة، مجلة نسور عمان، العدد 35، نوفمبر 2014.

63-علي حسين كاظم العصامي، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد 2003 ودور المرجعيات الدينية في توحيد الصف الوطني، المجلة السياسية الدولية،العدد52 ،2018.

قائمة المراجع

64-علي عبد الهادي معموري ، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق : جدل الدولة والبديل الاثني، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، العدد 22، 2017.

65-عمار سليم عبده حمزة، إشكالية الولاء في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد 27،العدد 6،2019.

66-قاسي فوزية ،أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11/9:إسهامات مدرسة كوبهاجن، مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 10،العدد 01، أفريل 2019.

67-قحطان عدنان أحمد، العلاقات العراقية –السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية، العدد 38،2006.

68-كاظم هاشم نعمة، المحور الجيوبوليتيكي العربي –الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة ،مجلة سياسات عربية، العدد 43، مارس 2020.

69-ماجد حسن علي ،الهجرة القسرية للأقليات الإثنية و الدينية في المناطق المتنازع عليها في العراق:دراسة حالة الأقلية الأيزيدية بعد 2014، مجلة سياسات عربية ، العدد4، مارس 2021.

70-مازن إسماعيل الرمضاني ، مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، الأمن والجماهير، السنة الثانية، العدد04 ، جويلية 1981.

71-مازن ثامر ضيدان، ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح، التسلح في عالم بين التوازن والتفوق، التقريري الاستراتيجي السنوي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا ،2019.

72-مؤيد جبير محمد، الظاهرة الحزبية في العراق- جدلية العلاقة بين الفكر والممارسة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد3، 2019.

73-محبوبة الأقريد، عبد الكريم باسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطية – حالة العراق بعد 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 12، العدد1، أفريل 2021.

74-محمد باسم شبر، أحمد جبار المخزومي، الانشقاقات في الأحزاب السياسية وتأثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام 2003: دراسة نظرية، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 2، العدد2022،3.

75-محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 9، العدد 34، 2020.

76-محمد حمشي، مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد312، المجلد 53،أبريل 2018.

77-محمد حمشي، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد 6، جويلية 2018.

قائمة المراجع

78–محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 75، جانفي 2011.

79–محمد رشيد صبار، أمجد زين العابدين طعمة، الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة (العراق أنموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2،المجلد 47، 2020.

80–محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، دراسات و تقارير، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 9، جانفي 2019.

81–محمد نسيب أوجون، مراد أصلان، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط – منظور دستوري حول العراق و أفغانستان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 132،2014.

82–مختار يحياوي، تطور آليات مكافحة الإرهاب و انعكاساتها على فكرة الأمن الدولي والأمن الإنساني، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6 ، جوان 2018.

83–مرابط رابح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد2، العدد2009،2 .

84–مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية و تحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دراسات،المجلد 23، العدد 2، أبريل 2022.

85–معهد السلام الدولي، أسلحة الدمار الشال والأسلحة الصغيرة والخفيفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 90، 2015.

86–منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته، مجلة كنعان، السنة الثامنة، العدد 1544، 3 ماي 2008.

87–مهدي جابر مهدي، تارا عمر محمد، إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام 2003، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر2018.

88–ميادة علي حيدر، المخططات الأمريكية–الصهيونية لتقتيت المنطقة العربية (العراق أنموذجا)،مجلة قضايا سياسية، العدد2019،57.

89–ميثاق مناحي دشر، مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت ، العدد2016،19.

90–ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي)، أهل البيت، العدد 2016،20.

91–نادية سعد لدين، الشروط المعززة:مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة، مجلة السياسة الدولية، المجلد50، العدد195، 9جانفي2014.

92–ناصيف جاسم عاتي، الحركات المهدوية في العراق التحولات، والأبعاد السياسية، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 13، العدد26، 2017.

قائمة المراجع

93-نبيل جعفر رضا، أمجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000- 2020، مركز للدراسات البحوث الإستراتيجية، العدد 198، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2015.

94-نسيمة الطويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.

95-نظيرة محمود خطاب، العراق ومشروع الشرق الأوسط الجديد – رؤية إسرائيلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،العدد 11، 2017.

96-نظيرة محمود خطاب، العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي ظاهرة الفساد، المجلة السياسية والدولية، العدد35- 36، 2017.

97-نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على إعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد2، 2019.

98-نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد، العدد43، 2011.

99-نوار جليل الهاشم، محمد كاظم عباس المعيني، مابين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ،2020.

100- نوار جليل هاشم ،أمجد زين العابدين، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة البحث القانوني والسياسي،المجلد 1، العدد2016،1،.

101-نورهان الشيخ، تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن ،العدد 89،خريف 2019.

102-هالة خالد حميد، دور العراق في الترتيبات في الترتيبات الأمنية الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير ،مجلة العلوم السياسية، العدد2015،49.

103-هبة عادل مطرود، فيان أحمد محمود محمد، الرؤية المستقبلية لدولة العراق في ضوء إستراتيجية الفوضى الخلاقة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد49، 2019.

104-هبة مجيد حميد، نبيل نعمان إسماعيل، علي طاهر الحمود، الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية دراسة سوسيولوجية ميدانية، مجلة الآداب، العدد 128، العراق ،2019.

105-هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2012،53.

106-وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي،الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد1، 2015.

107-وصفي عقيل، أيمن هياجنة، خالد العدوان، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد رقم 48،العدد2021،3.

108-وليد عبد جبر، إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية – العراق أنموذجا– دراسة اجتماعية – تحليلية، مجلة الآداب، العدد 119، كانون الأول2016.

109-وهيبة دالع، تأثير التحولات الدولية الجديدة على إدارة النزاعات ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 10، العدد1، أفريل 2019.

110-يحيى الكبسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، مجلة سياسات عربية، العدد2 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر، ماي 2013.

111-يوسف أزروال ، واقع العراق بعد الاحتلال الأمريكي تحليل أبعاد الأمن الإنساني بين 2003-2011، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 12،2016.

ت-المذكرات:

1-باهر حسين شاكر الشباني، مسيحيو العراق 1958-1968 دراسة تاريخية ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة القادسية كلية التربية ، قسم التاريخ ،2018.

2- جويد حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي :نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الأمن ،جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2010- 2011.

3- حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة،دراسة نموذج الإسباني منذ 1936،مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

4-خالد معمري ،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية ،2007-2008.

5- سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها – جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الديمقراطية والرشادة،جامعة منتوري، قسنطينة ،2009- 2010.

6-صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية 1988-2008، دراسة ماجستير في العلوم الجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ،كلية الآداب ،قسم العلوم السياسية،2010.

7-عبد الحميد الأرقط، دور الأقليات الدينية في المجتمع العراقي خلال العهد العثماني1517-1917، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر ،جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الوادي،2019 -2020.

8-عبير بهولي، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية – دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، 2014.

9-عتيقة كواشي، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: علاقات دولية ،جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016-2017.

10- عدي فالح حسين، النظام السياسي في العراق بعد2003 دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الرئيسية الثلاثة (الشيعة/ السنة/ الأكراد)، ملخص دكتوراه ،2014.

11-علي عادل الحبيب، مقومات الدور الإقليمي للعراق دراسة مستقبلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الإستراتيجية، جامعة النهرين، العراق ،2011.

د-مواقع الانترنت:

1. أحمد الدباغ ، بالأرقام و المناطق ..تعرف إلى خريطة التنوع الطائفي في العراق ، ساسة بوست، 9 أكتوبر 2018، تاريخ المشاهدة :3أوت 2021، الرابط : https://rb.gy/zxfty.
2. أحمد النعيمي ، تعرف إلى الثروة المعدنية في العراق، العربي الجديد ،21 ماي 2017، تاريخ المشاهدة : 15 جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/5siji.
3. أحمد سهيل، دمج المليشيات في القوات العسكرية العراقية..حل أم معبر للحصول على الشرعية؟ ، Independent عربية ،12أوت 2021، تاريخ الاطلاع:2022/11/15، الرابط:https://rb.gy/3fg2e .
4. أحمد عبد العليم ، صناعة العدو : دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس 01أوت 2019، تاريخ المشاهدة 12نوفمبر2019 على الرابط التالي: https://rb.gy/r6fa1.
5. أحمد عدلي، الجيوش الموازية :مليشيات الحشد الشعبي في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/04/12، تاريخ الاطلاع :2022/10/22، الرابط :https://rb.gy/a8hcn .
6. أسعد سليمان، العراق : جذور الصراعات الداخلية،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ملفات إقليمية ،إسطنبول، تركيا، 4 ماي 2017، الرابط:https://rb.gy/u1k4a .
7. استبرق حسن ، تقرير: العراق تاسعا بين الدول الاكثر موارد طبيعية ، إذاعة العراق الحر ، أوت 2013، تاريخ المشاهدة :13جويلية 2021، الرابط :https://rb.gy/809os .
8. إشراق علي ، أهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية ، وكالة أنباء براثا، دراسات ،2020/02/13،تاريخ المشاهدة :7جوان 2021،الرابط :https://rb.gy/g8z9k .

قائمة المراجع

9. إياد العنبر، الفساد باق ويتمدد بالعراق،The London School of Economics and Political Science، 22 نوفمبر2022،تاريخ الاطلاع:2022/11/24، الربط: https://rb.gy/o5p4k .

10. إياد الدليمي، العراق والبحث عن هوية نظام السياسي الجديد، العربي الجديد، 16 أوت 2022، تاريخ الاضطلاع :2022/10/15، الرابط: https://rb.gy/l0c0f .

11. التنوع القومي والديني ،أوراق ديموقراطية، مركز العراق لمعلومات الديموقراطية، العدد الثاني ،2005.

12. السكان في العراق، موقع فاناك ، 29 جوان 2020، تاريخ المشاهدة :30 جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/clbun.

13. الموقع الجغرافي للعراق وأهمية،الرابط: https://rb.gy/5owgu.

14. باسم عبد العون فاضل ، صراع الهويات و أثره على بناء لدولة العراقية ، مركز الفرات ،19 مارس 2015، تاريخ الاطلاع :2022/08/14،الرابط: https://rb.gy/angpz.

15. بلخيرات حوسين، نهاية الحرب الباردة و التنظير في النزاع الدولي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، دراسات سياسية، 8 أغسطس 2017، الرابط: https://rb.gy/zgmja .

16. بلخيرات حسين ، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، مجموعة التفكير الإستراتيجي ، 13 فبراير 2017، تاريخ المشاهدة 2020/06/05، الرابط: https://rb.gy/d4w6q .

17. –توفيق بوستي ،مفهوم الأمن و منظورات ما بعد الوضعية ،دراسات إستراتيجية ،المعهد المصري للدراسات ،12 مارس 2019، الرابط: https://rb.gy/uetrk.

18. ثامر محمود العاني، أزمة النظام في العراق من منظور اقتصادي و سياسي..إلى أين؟ الشرق الأوسط، العدد15961 ، 13 أوت 2022، تاريخ الإطلاع :2022/10/29، الرابط :https://rb.gy/wx6d5 .

19. جارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الإختلاف الأكاديمي بين المفكرين" ، المركز الديمقراطي العربي ،7جويلية 2014، الرابط :https://rb.gy/8kij1 .

20. جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق ،دراسات سياسية ،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،اسطنبول، تركيا، 19أوت 2017، الرابط: https://rb.gy/b7agt .

21. جاويد منتظران،سعيد قرباني،سيناريوهات أمام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط،2017 ص 12، الرابط :https://rb.gy/sm4f6 .

22. جويد منتظران، سعيد قرباني، سيناريوهات أمام مستقبل العراق ..وتحليل الرؤى القانونية والدولية و الأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران، مركز البيان للدراسات و التخطيط، العراق،2017، ص ص 20– 21، الرابط : https://rb.gy/3joyk.

23. –حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء,Carnegie Endowment for International peace ، 23أبريل 2014،تاريخ المشاهدة :2022/09/13،الرابط: https://rb.gy/pptwt.

قائمة المراجع

24. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء،مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 23أبريل 2014،تاريخ المشاهدة :2022/09/13،الرابط: https://rb.gy/w6avw.

25. حامد السهيل، الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية العراق نموذجا ، كتابات، نوفمبر 2020، تاريخ المشاهدة 2021/06/15، الرابط : https://rb.gy/ayng7.

26. –حسين باسم، الاستقرار الأمني في العراق مقاربة في المفهوم المعضلة الأمنية، مركز الدراسات الإستراتيجية،جامعة كربلاء ،23أبريل 2019، الرابط: https://rb.gy/3re33.

27. حفيظة مكي ، دراسة في الأبعاد المستويات –النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ،10 نوفمبر 2019، تاريخ المشاهدة :27جوان 2020، الرابط :https://rb.gy/4ldec .

28. حمدي مالك، مستقبل قوات الحشد الشعبي في العراق،carnegie Endowment for International peace، 21 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2022/10/22، الرابط :https://rb.gy/4vbpa .

29. حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ، المركز العربي ،10 يونيو 2014، على الرابط : https://rb.gy/3tuxl .

30. حمزة مصطفى، الأقليات في العراق ...وبداية دولة المكونات، الشرق الأوسط ،19نوفمبر 2014، تاريخ المشاهدة 2021/11/9، الرابط : https://rb.gy/c1fux .

31. خالد عليوي العرداوي، من سيقرر مستقبل العراق في ضوء المنافسات الاقليمية الدولية الراهنة؟، مركز الدراسات الاستراتيجية،30 ديسمبر 2019، تاريخ الاطلاع :2022/10/13، الرابط: https://rb.gy/7yue4.

32. خضر دوملي، الايزيدية في كردستان العراق و تحديات البقاء،مركز المسبار للدراسات و البحوث، 5 أكتوبر 2021، تاريخ المشاهدة :2022/01/23،الرابط: https://rb.gy/zbet7.

33. داخل حسن جريو، التشكيلات العسكرية في العراق، الحوار المتمدن، العدد6455، 4 جانفي 2020، تاريخ الاطلاع 2022/11/14، الرابط: https://rb.gy/fm6bx.

34. دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق ،محنة الحاضر وقلق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات ،2012، الرابط: https://rb.gy/ijg6d.

35. رانج علاء الدين، الحرب بين العراق وإيران سترسم معالم المنطقة للعقود القادمة ، 9 أكتوبر2020، تاريخ المشاهدة :2022/02/10، الرابط: https://rb.gy/ga5gs.

36. رانج علاء الدين، احتواء المليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق، مركز بروكنجز الدوحة، قطر،ديسمبر2017، الرابط: https://rb.gy/vfaik.

37. رانج علاء الدين، سمية عطية، الميليشيات في العراق: للسياق أهمية، مركز بروكنجز،الدوحة، قطر،11 ماي2017، تاريخ الاطلاع:2022/11/21، الرابط: https://rb.gy/4l477.

38. رائد الحامد، العراق .. فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، 8 نوفمبر 2019، تاريخ المشاهدة :2أوت 2021، الرابط: https://rb.gy/2shy4.

قائمة المراجع

39. رشيد عمارة الزيدي، القوات غير النظامية وأثرها في الأمن المجتمعي، مركز الدراسات المستقبلية ،6 جويلية 2018 ، تاريخ الاطلاع 2022/10/16، الرابط : https://rb.gy/lk48c.

40. – ريبارد منصور،الطائفية في العراق: صراع بين الهوية وسياسات القضية،ت: مصطفى الفقي،معهد العالم للدراسات، ديسمبر 2017،تاريخ الاطلاع: 2022/11/27،الرابط: https://rb.gy/xq8kd .

41. زكي رضا، الديمقراطية التوافقية / المحاصصة الطائفية القومية وخطرها على الدولة العراقية، الحوار المتمدن ، العدد 7105، 13 ديسمبر 2021، تاريخ مشاهدة 2022/8/22، الرابط:https://rb.gy/9iueo .

42. زهير جمعة المالكي ، موقع العراق من استراتيجيات الصراع الدولي، صحيفة المثقف، العدد5316، 26مارس 2021، تاريخ المشاهدة: 19 /2021/06، الرابط: https://rb.gy/nm3ux .

43. زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003..الواقع و التحديات، مؤسسة إدراك للدراسات والاستشارات، جانفي 2018، الرابط: https://rb.gy/tdt0d .

44. سابينه ريدل، العراق ميدان صراع لقوى خارجية,Politik,Horizonte- Forschungs،المجلد 4،العدد3، 2020، الرابط: https://rb.gy/beh9t .

45. ستراتفور، عسكرة الفضاء بدأت بالفعل ،ت: ساسة بوست، نون بوست ، تاريخ النشر :2015/11/12، تاريخ النشر :2019/12/9، على الرابط التالي : https://rb.gy/2kgou .

46. سلمان رشيد محمد الهلالي، الدولة في العراق المعاصر(التأسيس- الفشل- التداعيات – الحلول) بمناسبة مرور100 عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-2021، الحوار المتمدن، العدد7017، 12سبتمبر 2021، تاريخ الاضطلاع 2022/10/20، الرابط :https://rb.gy/foyd4 .

47. سليم الدليمي، العراق- السعودية: نحو علاقات استراتيجية متعددة المصالح، السياسة الدولية ، 22أفريل 2021، تاريخ المشاهدة 2022/11/19، الرابط: https://rb.gy/j5h24.

48. سهير عباد الكبيسي، الصابئة و التركمان المسيحيون الأكثر استضعافا في العراق، دراسة الأقليات في بلاد الرافدين ، البيان ،12 مارس 2010، تاريخ المشاهدة :11 جانفي 2022، الرابط :https://rb.gy/gebf7 .

49. سهيلة عبد الأنيس، الأقليات في العراق (دراسة في حقيقة وجودهم و واقعهم السياسي)، الحوار المتمدن،المحور المسألة القومية،العدد2921، 18فيفري 2010، الرابط : https://rb.gy/az5tq.

50. شادي عبد الوهاب، انحسار واضح: هل يشهد النفوذ الايراني تصدعا في العراق؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،7أبريل2020، تاريخ الاطلاع 2022/11/27، الرابط: https://rb.gy/iphoi.

51. شاهر الشاهر ،الاستقرار السياسي مؤشراته و معاييره،تاريخ النشر: 2016/8/31،دام برس ، تاريخ المشاهدة 2020/10/07،الرابط : https://rb.gy/nnm9y.

52. شدى خليل، المنطقة الغربية في العراق تملك ثاني احتياطي في العالم للمعادن في العالم وتفتقر للاستثمارات، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 24سبتمبر 2021، تاريخ التصفح :2022/02/22، الرابط : https://rb.gy/s9lar.

قائمة المراجع

53. طارق حمو، الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية، المركز الكردي للدراسات ، بوخوم،ألمانيا، 2020، الرابط: https://rb.gy/erclt .

54. عادل عبد الزهرة شبيب، الثروة المعدنية في العراق ثروة اقتصادية مهملة ، الحوار المتمدن ، العدد 6563، 13 ماي 2020، تاريخ المشاهدة :18جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/kcblu.

55. عادل عبد الزهرة شبيب، دور الأحزاب في الحية السياسية والديمقراطية في العراق، الحوار المتمدن، العدد 6708، 2020/10/19، تاريخ الاطلاع :2022/10/16، الرابط: https://rb.gy/2nocf.

56. عبد العزيز الظاهر، الجيش السني في العراق ضرورة ووقاية، مجلة البيان، العدد339، سبتمبر2015، تاريخ الاطلاع :2022/10/22، الرابط: https://rb.gy/kiobg.

57. علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية ،11مارس 2020، الرابط : https://rb.gy/40dqz .

58. علي زياد العلي، توظيف أبعاد القوى الجيوبوليتيكية للعراق في محيط إقليمي مضطرب ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ،21سبتمبر 2019، تاريخ المشاهدة 2022/02/21، الرابط :https://rb.gy/thiip .

59. عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن،العدد 2189، 12 فبراير 2008، تاريخ الاطلاع: 12/27 2022،الرابط: https://rb.gy/hw168.

60. –عادل اليابس، الجذور التاريخية والجيوسياسية للمسالة العراقية ،الحوار المتمدن ، العدد 6133، 2فيفري 2019، تاريخ المشاهدة 31 جويلية 2021، الرابط : https://rb.gy/outcm.

61. عادل عبد الحمزة ثجيل العكيلي،السياسة والأمن في العراق : تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، جويلية 2020، الرابط: https://rb.gy/38ixa.

62. عادل عبد الزهرة شبيب ، العراق تاسع بلد في العالم بموارده الطبيعية ، و أول بلد في العالم في الفقر والتخلف، الحوار المتمدن ، العدد 6717، 28 أكتوبر 2020، تاريخ المشاهدة يوم 14 جويلية 2021، الرابط: https://rb.gy/icall.

63. عادل عبد الزهرة شبيب، هل نجح نظام المحاصصة الطائفية في العراق في إنقاذ العراق من أزماته المتعددة؟ الحوار المتمدن، العدد 7021، 16سبتمبر2021، تاريخ الاطلاع :2022/10/31، الرابط : https://rb.gy/d6umz.

64. عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر (البناء والعقبات)، وكالة أنباء بارثا، 14 جويلية 2019، تاريخ المشاهدة 2022/6/1، الربط : https://rb.gy/k3moh.

65. عباس عبود سالم، الأحزاب العراقية من سطوة الأيديولوجيا إلى سلطة الفوضى، 7 ماي 2021، تاريخ الاطلاع/2022/10/16، الرابط: https://rb.gy/1n9ui.

66. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية 2018، وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرابط : https://rb.gy/sf1rs.

قائمة المراجع

67. عبد العزيز الظاهر، الجيش السني في العراق ضرورة ووقاية، مجلة البيان، العدد339، سبتمبر2015، تاريخ الاطلاع :2022/10/22، الرابط: https://rb.gy/g99mf.

68. عبد العزيز الظاهر، النفوذ الإيراني في العراق ، مجلة البيان، العدد 364، 23 أوت 2017، تاريخ الاطلاع :2022/10//19، الرابط : https://rb.gy/imy48.

69. عبد الحسين شعبان ،الهوية و التنوع : الواقع و المستقبل ، الحوار المتمدن ، العدد 3،6219ماي 2019، الرابط : https://rb.gy/djpvl.

70. عبد الرحمان كريم درويش، الكائية في كردستان العراق و ايران، مركز المسبار للدراسات و البحوث،10 اكتوبر 2021، تاريخ المشاهدة يوم :2022/1/8، الرابط :https://rb.gy/btayn .

71. عبد الله الجبور، الحشد الشعبي في العراق: بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات الداخلية، مؤسسة فريديريتش ايبرت،الاردن،عمان،أوت2021، الرابط : https://rb.gy/vx28n.

72. علاء عبد الحفيظ محمد ، مفهوم الأمن القومي و تحديد أبعاده ،المركز الأوروبي للدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم الاطلاع يوم 2019/1/2 ، الرابط: https://rb.gy/2b2yy.

73. علاء هادي حطاب، جيوبولتيك، وكالة الأنباء العراقية، 2020/06/21، الرابط :https://rb.gy/f3frx .

74. –علاء إبراهيم رجب، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق، المركز الديمقراطي العربي،1فبراير 2018، على الرابط : https://rb.gy/bqmxg.

75. –علي رحيم مذكور، الجغرافيا.. العلاقة المكانية (العراق و ايران)، الحوار المتمدن، مواضيع و أبحاث سياسية، العدد 5456، 10مارس 2017، الرابط :https://rb.gy/99aud .

76. علي كامل حمزة سرحان، في ذكرى صدور قانون إسقاط الجنسية عن اليهود ...كيف كانت استجابة يهود المحلة؟، ملاحق المدى، 3مارس 2019، تاريخ المشاهدة :2021/12/30، الرابط:https://rb.gy/9oj6h .

77. –علي جبلي، الصراع السني الشيعي ..الجذور والأبعاد، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2022/05/10، الرابط: https://rb.gy/9u6iq.

78. علي حسين باكير، تركيا في العراق: الثابت و المتحول في الدور والنفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 18 جوان 2019، الرابط: https://rb.gy/g0v9y.

79. علي طاهر الحمود، تركمان العراق : قلق الهوية والاندماج ، دراسة تحليلية ، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، أوت 2021، الرابط: https://rb.gy/ybt2k .

80. عماد يوسف قدورة ،التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة1972– 1975)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر،أكتوبر 2016، الرابط: https://rb.gy/4zbyc.

81. عمر لجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد 2003،مركز الشرق الأوسط، Conflict Research Programme، أكتوبر 2021، الرابط :https://rb.gy/vkm43 .

قائمة المراجع

82. –غازي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات،26 فبراير 2019، الرابط: https://rb.gy/db6iq .

83. غازي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 26 فبراير 2019، الرابط: https://rb.gy/wm7xa.

84. غتزي فيصل حسين آل سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،26 فبراير 2019، الرابط : https://rb.gy/rjkoi.

85. فاخر جاسم ، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة ، الحوار المتمدن، العدد 4270، 9 نوفمبر 2013، تاريخ الاطلاع 2022/7/7، الرابط : https://rb.gy/wguod .

86. فارس ال سلمان الصباح، العراق أغنى دولة في العالم بموارده الطبيعية/ الشرق الأوسط ، الزاوية ، 1سبتمبر 2016، الرابط: https://rb.gy/fc2dm.

87. فارس الخطاب،الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،11 جوان2020، تاريخ المشاهدة :2022/1/8، الرابط : https://rb.gy/sycwt .

88. فارس حسن المهداني، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها،ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 7جوان 2021، الرابط : https://rb.gy/gugkj .

89. فراس إلياس، المعضلة الإيرانية في إدارة الصراعات الشيعية في العراق، منتدى فكرة ، تحليل السياسات، 6 أكتوبر 2022،تاريخ الاطلاع:2022/12/08، الرابط: https://rb.gy/wh38f .

90. فرناز عطية، الانتماء العرقي والديني والأمن القومي:إطار نظري ،المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 13سبتمبر 2019، الرابط : https://rb.gy/249oj .

91. كرار الأسدي، تعديل الدستور الخطوة الأولى نحو الاصلاح السياسي في العراق، وكالة نون الخبرية، 16أوت2022، تاريخ الاطلاع:2022/09/25، الرابط: https://rb.gy/f1imd.

92. كيف تغير الصراعات الطائفية ديموغرافية العراق باستمرار؟، ساسهSas Post، 29 يوليو 2016،28 جويلية 2019،على التوقيت :10:27،الرابط: https://rb.gy/i71oh .

93. لخميسي شيبي ، قراءة في مفهوم و نظريات الأمن الدولي ،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،2018/07/17، الرباط: https://rb.gy/d2tox.

94. لماذا تمتلك بعض دول العالم سلاحا نوويا وتحرمه على غيرها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،9أبريل 2015، على الرابط التالي : https://rb.gy/euezn.

95. ماثيو وليامز، عسكرة الفضاء: هكذا ستبدوا قوة الفضاء، ت: نون بوست، نون بوست، تاريخ 2019/08/24، على الرابط التالي :https://rb.gy/mrv38 .

96. ماجد حسن علي، انحسار الوجود و فقدان الهوية، هجرة مسيحي العراق وسوريا بين مواقف التشجيع والرفض، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية 2أبريل 2019، الرابط: https://rb.gy/kmhyy.

قائمة المراجع

97.مازن اسماعيل رمضاني ثلاث مشاهد لمستقبل العراق في عام 2025، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، تاريخ الاطلاع 2022/11/25، الرابط: https://rb.gy/zr51p.

98.مؤيد جبار حسن ، تحديات الأمن الاجتماعي في العراق، حلقة نقاشية، قسم الدراسات الدولية،تاريخ الاطلاع 2021/4/22، الرابط : https://rb.gy/pjgsu.

99.مثنى العبيدي، تحدي العودة : ملامح التحولات الديموغرافية في الموصل بعد هزيمة داعش، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،17 يوليو 2017، تاريخ المشاهدة : 3 أوت 2021، الرباط :https://rb.gy/au565 .

100. مجاهد الطائي ،هل يخلق الدور التركي في شمال العراق توازنا مع إيران ؟ ،ن بوست ،24ماي 2017، الرابط: https://rb.gy/b3my4.

101. محسن محمد صالح ، الولايات المتحدة من حدود ساسيس بيكوا إلى جدران الدم (العراق نموذجا)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،1أوت 2016، الرابط: https://rb.gy/y16le.

102. محمد عابد، سباق التسلح والعقوبات الاقتصادية .. ثنائية الهيمنة الأمريكية في القرن 21، 18 جانفي 2018، الرابط: https://rb.gy/d4fkg .

103. محمد عمر، آليات و تداعيات خطة دونالد ترامب للسيطرة على الفضاء الخارجي، المركز العربي للبحوث والدراسات ،27جوان 2018، تاريخ الاطلاع: 5ديسمبر 2019، على التوقيت التالي :18:58، على الرابط التالي: https://rb.gy/3g2ot .

104. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الأداء السياسي للأحزاب السياسية الشيعية وإشكالية بناء نموذج في العراق بعد 2003، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،2019/02/20، تاريخ الإطلاع :2022/10/16، الرابط: https://rb.gy/cia9q.

105. مركز دراسات تركي يستعرض أبرز أزمات الجيش العراقي منذ الغزو الأمركي، تحولات جذرية،صحيفة الاستقلال،16 جانفي 2021، تاريخ المشاهدة :2022/11/9، الرابط: https://rb.gy/k52u3.

106. مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة و تجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر2015، الرابط: https://rb.gy/82com.

107. مروان ياسين الدليمي، التنوع الثقافي وسلطة الأيدولوجيا ..القومية والدين والمذهب، القدس العربي ،26 جوان2015، تاريخ الاضطلاع :2022/10/4، الرابط :https://rb.gy/aqp28 .

108. مريام بن رعد، مسيرة القوات المسلحة العراقية : من الاحتلال إلى الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 26 نوفمبر2015، ص6، الرابط: https://rb.gy/7mznz .

109. مصطفى صلاح ،التدخل الايراني في العراق :آليات السيطرة وحدود الدور، المركز العربي للبحوث والدراسات ،1اوت 2018، تاريخ الاطلاع يوم : 1أوت 2019، التوقيت :21:29، الرابط:https://rb.gy/80hmx .

قائمة المراجع

110. مصطفى كامل الدراجي، واقع وآفاق تطور العلاقات العراقية – السعودية، الحوار المتمدن، العدد6687، 25 سبتمبر2020، تاريخ الاطلاع 2022/11/21، الرابط: https://rb.gy/67xyr.

111. معمر فيصل خولي،التغلغل الإيراني في العراق ..الدوافع و الإشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،11 جويلية 2016، تاريخ المشاهدة 2022/11/02، الرابط: https://rb.gy/bxp7j.

112. منذر حسن ابودان، الأحزاب السياسية العراقية وإعادة بناء الدولة، الحوار المتمدن، العدد22،1834 فيفري2007، تاريخ المشاهدة 2جوان2022، الرابط: https://rb.gy/9ym48.

113. مهران محمود الزعبي، بشير باتع الكبيسي، الصراع الطائفي في فكر علي الوردي : دراسة نقدية ، قسم الدراسات الدينية ، مؤمنون بلا حدود ،الأردن، 31 جويلية 2018، الرابط: https://rb.gy/dbhl5.

114. ميثاق مناحي العيساوي، السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، مارس 2016، 12أوت 2019، على التوقيت 11:25 ،الرابط: https://rb.gy/52xwx.

115. ميريام بوتيك، مصيرنا في أيديهم: نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المتنازع عليها،Ceasefire Centre for civilan rights، 31 يناير2022، تاريخ الاطلاع: 2022/10/22، تاريخ الاطلاع https://rb.gy/idw08: .

116. ميلاد مفتاح الحراثي، سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانتو: دراسة مقارنة ،شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات و الأبحاث ،2011 ، تاريخ المشاهدة 18أوت 2019، الرابط: https://rb.gy/4aafi.

117. ناصر صالح ،عدم الاستقرار السياسي المفهوم و المؤشرات، المعهد المصري للدراسات،دراسات سياسية،6 سبتمبر 2019، الرابط: https://rb.gy/3hr7b.

118. نانسي جلاغار ، منطق الحد من الأسلحة في الفضاء، Bulletin of the Atomic Scientists، 7أوت 2015، تاريخ المشاهدة :2019/12/12، على التوقيت التالي 11:47، على الرابط التالي: https://rb.gy/q04fp.

119. هاشم العيسى، الليبرالية الجديدة ، مواضيع وأبحاث سياسية ، الحوار المتمدن،العدد3548 ،2016/10/19 على الرابط التالي: https://rb.gy/h2xcq.

120. هدى النعيمي، المليشيات لايران تحديات تواجه استقرار العراق، تريندير للبحوث والاستشارات ،تاريخ المشاهدة : 2022/10/22 ، الرابط: https://rb.gy/dgrxq.

121. هشام ملاك، الصهيونية في دولة عربية ،يهود العراق في أربعينات القرن العشرين، الحوار المتمدن، العدد 6506،4 مارس 2020،تاريخ المشاهدة :2021/12/26، الرابط :https://rb.gy/9yzem .

122. هفال زاخويي، الدولة والمجتمع ..جدلية العلاقة..التجربة العراقية بعد السقوط نموذجا، الحوار المتمدن، العدد 2437،2008، الرابط: https://rb.gy/pqr5b.

123. همام طه، الفساد السياسي في العراق وليد المحاصصة الطائفية وراعيها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،4 أوت 2016، تاريخ الاطلاع 2022/11/25، الرابط: https://rb.gy/m4tcn.

124. هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، معهد السلام الأميركي،تقرير خاص رقم41، جويلية 2005،الرابط: https://rb.gy/vfxr7.

125. واثق السعدون، كيف نفهم السياسة السعودية الحالية تجاه العراق؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، 14 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع 2022/11/20، الرابط : https://rb.gy/nlx0p.

126. واقع الثروة المعدنية في العراق وآفاق تطورها، هيأة المسح الجيولوجي العراقية، وزارة الصناعة والمعادن ، الرابط: https://rb.gy/2c0kk.

127. وليد المسعودي، مسار التنوع الثقافي في العراق، الخوار المتمدن ، العدد 2721، 2009، تاريخ المشاهدة :2022/01/25، الرابط :https://rb.gy/jguwa .

128. ياسمين رزق ، سباق التسلح : وسيلة الدول العظمى الأسرع لتدمير العالم ، ساسهpost، 2 فبراير 2017، تاريخ المشاهدة :21 أوت 2019، الرابط: https://rb.gy/q87h7.

129. يوسف زيدان، النظام الدولي : النشأة والتطور، الحوار المتمدن، السياسة و العلاقات الدولية ،2014/4/12، على الرابط الآتي: https://rb.gy/8jezo.

130. –يوسف محسن ، الحرب الأهلية الطائفية في العراق (2003–2017)، الحوار المتمدن ،العدد 6508، 8 مارس 2020، تاريخ الاطلاع :2022/07/17، الرابط: https://rb.gy/4c97j.

ث–التقارير:

1– اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،تحليل الوضع السكاني في العراق 2012،التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، جوان 2012، الرابط : https://rb.gy/c7pey.

2– –عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية 2018، وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 23 ماي 2018، الرابط: https://rb.gy/b7qwt.

3– فريق الأزمات العربية، الأزمة العراقية 2019–2020 إستراتيجية الخروج، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2020، الرابط: https://rb.gy/t8xn4 .

4– مرصد البيان للدراسات والتخطيط، العراق..تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى عام 2025، مركز البيان للدراسات والتخطيط، لندن، نوفمبر 2016، الرابط : https://rb.gy/otpmr.

5– وحدة الرصد والتحليل، ازدياد دور الميليشيات في العراق وانعكاساته على العلاقات مع السعودية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،14فيراير 2017، الرابط: https://rb.gy/dloxx.

ج-الملتقيات والمؤتمرات:

1- حسين قاسم محمد الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي، الجلسة العلمية الرابعة العلوم الإنسانية والمسألة الدينية ،جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

2- حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك و أزمة هوية،، مؤتمر عشر سنوات على احتلال العراق،10-11 أبريل 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

3- سعد سلوم ، أقليات العراق بعد مرور أكثر من عقد على الاحتلال الأمريكي للعراق،المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير،المؤتمر العلمي السنوى الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،13-14-15سبتمبر 2014.

4- فالح عبد الجبار، بناء الأمة – الدولة ومشكلة الإنشطارات الدينية /المذهبية- من التسيس إلى العسكرة مقاربة سوسيولوجية- سياسية (نموذج العراق)،المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير،المؤتمر العلمي السنوى الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،13-14-15سبتمبر 2014.

5- محمد أبو صبيع، الدور السعودي في العراق بعد 2003، منتدى الحوار المدني، مركز المرايا للدراسات والإعلام، النجف ،9 شباط 2015، الرابط: https://eye-n.com/permalink/123215.html .

ثانيا- المراجع الأجنبية:

أ- الانجليزية :

A- Books :

1- Alexandra Gheciu and William C. Wohlforth,The Future of Security Studies, The Oxford Handbook of International Security, Oxford University Press, Mar 2018.

2- Anders Wivel , Security dilemma ,International Encyclopedia of Political Science,Bertrand Badie,Dirk berg-Schlosser,Leonardo, January 2011 .

3- Andrew Moravcsik, The New Liberalism,The OxfordHandbookof Political sciencePolitical Science, International Relations, Political Methodology, Oxford University Press July 2011.

4- Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser , Leonardo Morlino,Liberalism in International Relations, International Encyclopedia of Political Science,Los Angles:sage,2011.

5- Bill Mcsweeney ; Security ;Identity and Interests: A sociologie of international relations. United kingdom : combridge university press, 2004.

6- Didier bigo,international political sociology,in :paul D.williams,(ads) security studies,an introduction,(London and NewYork :routledge,taylor and françis group,2008.

7- Dillon Michael , politics of security : Towards a Political Philosophy of Continental Thought, Roudledge ,London and New York ,1996.

8- Hans Joachim Morgenthau,Kenneth W.Thompson, Politics among nations: The struggle for power and peace, McGraw-Hill Higher Education, Boston,New-York,1960.

9- 8-Heddy Bull : The anarchical society :asudy of order in world politics , Bloomsbury Academic, London Mcmillan ,1977.

10- John Mearsheimer,The Tragedy of great power Politics, Survival Volume 44,Issue 3; Printed in the United States of America,Newyork 2001.

11- -Karen Frenken, Irrigation in the Middle East region in figures – Aquastat Survey 2008, Water Reports , Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome (FAO),N34,Italy,2009.

12- 10-Kate McNeil,Tristram Riley-Smith, Global Uncertainties:Collected Conversationsfrom the Paternship for conflict,crimeand security Research, Cambridge, United Kingdom 2022.

13- Ken Booth , Nicholas J.Wheeler, Rethinking The security Dilemma:fear, Cooperation and Trust in world politique , Palgrave Macmillan Education UK, New York, 2008.

14- Kenneth N.Waltz, Theory of international politics, university of california, wesly publishing company ,1979.

15- Kenneth N. Waltz: Man, the state and war: A theoretical analysis**,** N.Y:Colombia University Press, 1959.

16- Lorenzo Valeri,Public-private cooperation and Information assurance : A liberal Institutionalist approach **,**International Relations and Security in the digital age,Routledge,London,February 2007.

17- Mely Caballero –Anthony ,Ralf Emmers , Amitav Acharya, Non-Traditional Security In Asia –Delimma in Security,Nanyang Technological University,Singapore, Routledge,Taylore and Francis Group, London and New York, November 2016.

18- Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzacq,Liberalism: a Theoretical and Empirical Assessment, Routledge, Handbook of Security Studies Routledge, 12 May 2020.

19- Ole Wæver, The Changing Agenda of Societal Securitym, Globalization and Environmental Challenges,Reconceptualizing Security in the21stCentury, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008.

20- Paul D. Williams ,Security Studies an Introduction, Routledge Taylor and francis group,London and New york, 2008.

21- Paul Roe ,Ethnic violence and The soceital Security Dilemma, Routledge Series in Nationalism and Ethnicity,New York ,2005.

22- Pinar Bilgin Paul D. Williams, Global Security,Global Security and International Political Economy – Volume1, Publishers,UNESCO,2010.

23- Robert Jackson ,Georg Sorensen ,Introductions to International Realations : Theories and Approaches ,Oxford University Press, New york,2007.

24- Saad salloum ,Our Religious Diversity Media and minorities Issues in Iraq, IMS Denmark - Copenhagen 2019.

25- Saša Mijalković Marija Popović Mančević, contemporary security studies, an introduction to methodological, research and theoretical foundations of security, academy of criminalistic and police studies, Belgrade, 2018.

26- ShipingTang, « The Security Dilemma : a conceptual Analysis », Security Studies, A Theory of Security Strategy for Our Time, Defensive Realism , Palgrave Macmillan, 2010.

27- Thomas Diez, Ingvild Bode , Aleksandra Fernandes Da Costa,Key Concepts in International Relations, SAGE Publications Ltd,2011.

28- William C. Wohlforth, Realism , The Oxford Handbook of International Relations, Oxford University Press,August 2008.

29- Wiley C Thompson, Iraq a giography, Jon C Malinowski, Wendell C King & Eugene J Palka Department of Geography & Environmental Engineering United States Military Academy,Newyork,2002.

30- Žaneta Ozoliņa, Societal Security,Inclusion-Exclusion Dilemma, A portrait of theRussian-spiking Community in Latvia, Zinātne Publishers,2016.

b- Periodicals and Reviews:

1- Alam Saleh, Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security, Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No 4, Winter 2010.

2- -Alam Salehn, Ethnic Conflict,Theories and Concepts, Ethnic Identity and the State in Iran. Palgrave Macmillan,Nation and Nationalism,volume22,Issue1 New York.2013.

3- -Alan Collins, State-Induced Security Dilemma ,Maintaining The Tragedy ,Cooperation and Conflict :Journal of The Nordic International Studies Association Vol 39,Issue(1),March 2004 .

4- -Aleksandar Sazdovski, Nation-building Under the Societal Security Dilemma :The Case of Macedonia , Journal of Regional Security,Belgrade Centre for Security Policy,Vol 10,N1,2015.

5- -Aleksandra Kusztal, The Oretical Foundations of Regional Security in International Relations - The Overview, Journal of Science of The military academy of land forces ,Volume 49 Number 1, (183) 2017.

6- -Ali Belgic ,Towards a new Soceital Security Dilemma: Comprehensive Analysis of Actor Responsibility in Inter-Societal Conflicts ,Review of International Studies ,Volume39,Issue1,January 2013 .

7- -Amir Ullah Khan, Zafar Nawaz Jaspal, The Philosophical Foundation of the Realist Security Paradigm , The DialogueVolume8, N 4, December 2013.

8- Ammar Muri HASAN,Iran's Influence on The Future of The Regional Role of Iraq, Journal od Regional Studies,Ankasam , Bölgesel Araştırmalar Dergisi, İran Special,volume1, Issue 2,october 217.

9- Andras Szalai ,Coping with the security Dilemma: A Fundamental Ambiguity of State Behaviour, journal Skepsi,Central European University ,Ambiguities, Volume 2,Issue (2),2009.

10- -Andres ,Wivel, Can the security dilemma explain Actual Conflicts, Security Dilemma, International Encyclopedia Of Political Science ,Thousand Oaks Califonien Sage Publications , Vol 7,2011.

11- -Anne-Marie Slaughter,Liberal International Relations Theory and International Economic Law, American University International Law Review,Volume 10,Issue2,1995.

12- Anthony J. Schwarz, Iraq's Militias: The True Threat to Coalition Success in Iraq,Journal Parameters,Volume37,N1, Spring 2007.

13- Avidit Acharya, Kristopher W.Ramsay,The calculus the security dilemma,Quarterly Journal of Political Science,Volume8,Issue2, March, 2013.

14- -Bary R Posen , The security Dilemma and Ethnic Conflict ,Surval Global Politics and Strategy, Beate Jahn,Liberal internationalism: historical trajectory and current prospects, International Affairs ,volume94,Issue 1, 2018.

15- Brad Townsend, Strategic Choice and the Orbital Security Dilemma,Strategic Studies Quarterly, Vol14,No1,Spring 2020.

16- Reprinted by permission of Oxford University press Volume 35,N01,Spring 1993.

17- Branka Panić, Societal security – security and identity,CARL schmitt and copenhagen school of security studies, Journal of the Belgrade School of Security Studies,N 13, Centre for Civil-Military RelationsApril –June 2009.

18- Carla Andrea, Community security: Letters from bosnia- Atheoretical analysis and its application to the case of bosnia- Herzegovina»,Peace conflict and development: An interdisciplinary journal, vol-07,July 2005.

19- C. Elisabeth St. Jean , The Changing Nature of "International Security": The Need for an Integrated Definition, A graduate Journal of International Affairs, Paterson Review – Volume 8, 2007 .

20- -Christian Leupretch, The Demographic Security Dilemma ,Spotlight on Security,Yales Journal of International Affairs,Volume 5,Issue2,2010

21- Christopher Forrest, Major,USAF, Coercive Engagement A Security Analysis of Iranian Support to Iraqi Shia Militias, Strategic Studies Quarterly,Defense Technical Information Center, Washington, summer2009.

22- Christopher S. Browning,Matt McDonald, The future of critical security studies: Ethics and the politics of security, European Journal of International Relations,Volume 19,Issue(2), 2011.

23- Chuka Enuka, Post-Cold War Conflicts: Imperative for Armed Humanitarian Intervention, Global Journal of Human Social Science Interdisciplinary, (USA),Volume 12 Issue 9 Version 1.0, 2012.

24- Cornelia Beyer ,Abolishing the Security Dilemma: Why we need to integrate the militaries, International journal of humanities and social sciences, volume2,2018.

25- Dale C. Copeland, The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay, International Security, Vol. 25, No. 2 ,Autumn, 2000.

26- David Robinson, Critical Security Studies and the Deconstruction of Realist Hegemony , Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences,Volume 2, No 2,2010.

27- -Dawn Brancati, Can Federalism Stabilize Iraq? The Washigton Quarterly, Vol.27, No.2, Spring 2005.

28- -Dmitry Baluev, Mikhail Kazakov, Mikhail Rykhtik,Liliya Ulmayeva ,Sergey ustinkin, Human Security Concept as an Analytical Framework for the Study of Asymmetric Conflict, Revista Espacios,Vol38 (44) , 25/07/2017.

29- Dorian Jano, Aspects of Security « Dilemma »-what we Have learned from the Macedonian Case, Perceptions , Journal of International Affairs, Vol.14,Spring-Sammer 2009.

30- Dovilė Jakniūnaitė, Critical Security Studies in the 21st Century: Any Directions for Lithuanian Security Studies?, Institute of International Relations and Political Science, Vilnius University,Lithuanian Annual Strategic Review, Volume 12, 2013-2014.

31- Elisheva Machlis ,Sunni participation in a Shi'i-led Iraq: Identity politics and the road to redefining the national ethos,wiley,Studies in Ethnicity and Nationalism,volume22,Issue1,April2022.
32- Emma Rothschild, What is security ?, Daedalus ,Vol. 124, No. 3, The Quest for World Order ,Summer, 1995.
33- Ersan Ozkan,Hakan Cem Cetin,The Realist and Liberal Positions on the Role of International Organizations in Maintaining World Order, European Scientific Journal , vol.12, No.17, June 2016.
34- Evan Braden,Montgomery,Breaking Out of the Security Dilemma, Realism, Reassurance, and the Problem of Uncertainty International Security, Vol. 31, No. 2,2006.
35- Fakhreddin Soltani ,Saeid Naji , and Reza Ekhtiari Amiri, Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory, Journal of Public Administration and Governance, Vol. 4, No. 4 , 2014.
36- -G. John Ikenberry,Liberalism in a Realist World: International Relations as an American Scholarly Tradition International Studies,Volume 46,Issue 1and2 ,2009.
37- -Giorgio Shani, Religion as security: an introduction, Critical Studies on Security , Vol. 4, No. 3,RoutledgeTaylor and Francis Group ,22 Aug 2016,.
38- -Hamidreza Azizi , Salim Çevik, Turkish and Iranian Involvement in Iraq and Syria,Competing strategies, rising threat perceptions, and potentials for conflict,German Institute of International and Security Affaire,NO.58,October 2022.
39- -Hamidreza Azizi,Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era, Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power,Stiftung Wissenschaft und Politik ,German Institute for International and security affairs, no.44, July 2021.
40- Hans Günter Brauch ,Threats challenges ,vulnera bilities and risksI, environmental and human security,Studies of the University: Research, Counsel, Education' Publication Series of UNU-EHS,Volume1, No. 1,Bonn,2005.
41- Harith Al-Qarawee, Redefining a Nation: The Conflict of Identity and Federalism in Iraq , Centro Studi Sul Federalismo ,Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 1, Italia ; 2010.
42- -Harith Hasan Al-Qarawee , Sectarian relations and Socio-Political Conflict in Iraq, ISPI Analysis No. 200,Italian Institute for International Political Studies, September 2013.
43- Hasan Ulusoy, revisiting security communities after the cold war :the constructivist perspective, Journal of International affair,Volume8, Issue3,2003.
44- Hawre Hasan Hama, State Security, Societal Security, and Human Security, Jadavpur Journal of International Relations, Jadavpur University SAGE Publications,volume 21,Issue1, 2017.
45- Ibrahim Al-Marachi, Iraq's popular mobilisation units: intra-sectarian rivalry and Arab Shi'a mobilisation from the 2003 invasion to Covid-19 pandemic,International politics (the hague) , Vol20,Issue1,12June2021.
46- İsmail Sarı, Iran's New Iraq Policy After Saddam: From Sociological Dynamics to Political Realities, The Journal of Iranian Studies, Vol:5, No:2, 18.12.2021.
47- Jacek Więcławski, Neoclassical realism and the crisis of the realist paradigm in contemporary international relations, Myśl Ekonomiczna i Polityczna,Volume57, No. 2, Lazarski University in Warsaw,2017.
48- Jennifer Mitzen ,Ontological Security in The World politics :State Identity and security dilemma,Ohio State University,European Journal of International Relations,volume12 ,Issue3,2006.

49- Jeffrey W. Legro , Andrew Moravcsik,Is Anybody still a Realist?, International Security, Vol. 24, No.2,1999.
50- -Jeffrey W. Taliaferro, Security Seeking under Anarchy Defensive Realism Revisited, International Security, Vol. 25, No.3 ,Winter 2000.
51- Jessica Watknis, Iran in Iraq the limits of 'smart power' amidst public protest, LSE Middle East Center paper seies,N37, LSE Middle East Centre, London, UK,July2020.
52- Jiaxing Xu, The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power,Res Publica –Journal of Undergraduate Research,Volume17,Issue1, 2012.
53- John M Cotter ; Cultural Security Dilemma and Ethnic Conflict in Georgia. The journal of Conflict Studies , The University of New Brunswick,Volume19,N1,Spring 1999.
54- Joseph M. Grieco, Anarchy and the limits of cooperation : a realist critique of newest liberal institutionalism, International Organization,Vol3,N 42, Summer 1988.
55- Kardo Rached, Ahmed Bali, The Shia armed groups and the future of Iraq,De Gruyter,Journal of Open political Science,Vol1,Issue1,2018.
56- Kayhan Barzegar,Iran, the Middle East, and International Security ,Ortadogu Etütleri, Vol 1,N1,July 2009.
57- Keith Krause, Michael C. Williams, Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods, Mershon International Studies Review, Vol. 40, No. 2 ,1996.
58- Kelsey Shanks, Societal security and education in deeply divided societies, Education and conflict review,N2, University of Ulster, UK, 2019.
59- Lorenzo Vidino,Europe's New Security Dilemma, Center for Strategic and International Studies,The Washington Quarterly32,Issue4, October 2009.
60- Luc Reychler,Religious and Confict,The International Journal of peace Studies,volume2,Issue1,January1997.
61- Mark Furness, Bernhard Trautner,Reconstituting social contracts in conflict-affected MENA countries: Whither Iraq and Libya?, Journal Elsevier,World Development,volume135,2020.
62- Markus E. Bouillon, Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 6, Number 3,2012.
63- Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security, Forthcoming in European Journal of International Relations,Volume14,Issue4, University of Warwick institutional repository,2008.
64- Mohammad Al-Iraqi, Iran and Armed Militias in post –ISIS Iraq, Journal for Iranian Studies,Issue3,Arabian Gulf Centre for Iranian Stadies, volume3,2017 .
65- Moslem Haghi**,** Mohammad Yousefis Jouybari , Ehsan Shakeri Khoee ,The Impact of Identity Crisis in Iraq (post-Saddam) on the Islamic Republic of Iran Foreign Policy Orientation,Geopolitics Quarterly, Volume: 17, No 4,Winter 2022.
66- Muayad Baqer Mohammed Alfahham,Review on Sects and Religions in History of Iraq , International Journal of Islamic Business & Management, Vol. 4, No. 1; 2020.
67- Muntasser Majeed Hameed, Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), cuestiones Políticas ,Vol 73,No 65,2020.
68- Muzaffer Ercan Yllmaz, "The New World Order": An Outline of the Post-Cold War Era , Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 4, Winter 2008.
69- Nadhir Al-Ansari, Topography and Climate of Iraq, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, Vol. 11, No. 2, 2021.

70- Nazdar Qurdat ,Dilshad Jaff ,Hashem M .Karami,The struggle of Ethno-religious Miniroties in Iraq :the caseof Kaka'is,Journal of underrepresented and minorirty progress,volume5,Issue2,2021,.

71- Nilüfer Karacasulu , Elif Uzgören, Explaining social constructivist contributions to security studies;Journal of International Affair,Volume12,Issue3,Summer-Autumn2007.

72- Nuruzzaman Mohammed, Pardigms in conflict : The Contested Claims of Human Security Critical Theory and Feminism, Sage Journal, volume 41,Issue3, 2006.

73- Oren Barak, Dilemmas of Security in Iraq, Security Dialogue ,vol. 38, no. 4, December 2007.

74- -Paul Roe ,The intrastate Security Dilemma :Ethnic Conflect as a tragedy ,Journal of peace and Research Vol36 ,N2,1999.

75- Paul Roe, Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma, Review of International Studies,volume 28,Issue 4, 2002.

76- Paul Roe,Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma, Review of International Studies ,vol22,N1, British International Studies Association,2002.

77- Philip G.Cerny ,Terrorism And The New Security Dilemma ,Naval War College Review, ,Vol :58,N1, Winter 2005.

78- Pinar Bilgin, Individual and Societal Dimensions of Security, International Studies Review,Vol 5, Issue 2 , Published by BlackwellPublishing,USA,and,OxfordOX4 2DQ,UK USA, June 2003.

79- -Raymond Hinnebusch, The American invasion of Iraq : causes and consequences ,Perceptions,Journalof Intrnational Affaire, Center for Strategic Research of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey,vol12,Issue1, Spring 2007.

80- -Robert Jervis , Cooperation Under the Security Dilemma,World Politics, Vol. 30, No. 2, Cambridge University Press, Jan 1978.

81- -Ronnie Olesker, Israel's Societal Security Dilemma and the Israeli-Palestinian Peace Process, Nationalism and Ethnic Politics,Volume17,Issue 2,October2011.

82- -Sami Calawy , Iraq's Security Dilemma in the post-2003 Era, Journal of Legal and Political Sciences, Al-Iraqi a university- College of Political Science ,Volume 7,Issue2,2018.

83- -Shamiran Mako , Alistair D. Edgar, Evaluating the Pitfalls of External Statebuilding in Post-2003 Iraq (2003–2021), Journal of Intervention and Statebuilding, Volume 15, No.4,2021.

84- Shiping Tang ,The security dilemma and ethnic conflict: toward a dynamic and integrative theory of ethnic conflict, Review of International Studies volume37,Issue2 British International Studies Association ,April 2011.

85- Shiping Tang, The Security Dilemma : A conceptual Analysis ,Journal for Security Studies , Routledge Taylor and Francis Group ,volume18,Issue3,8Octobre 2009.

86- Simon Dalby ,Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda Institute of International Relations The University of British Columbia Working Paper No.30, April 2000.

87- Stephan Haggard, Liberal Pessimism: International Relations Theory and the Emerging Powers, Asia & the Pacific Policy Studies, volume1, Issue1,January 2014.

88- Stephen M, International relations :One world,many theories, Foreign Policy,Washington, Issue 110,Spring1998.

89- Stewart Patrick, Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?, The Washington Quarterly ,The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology,volume29,Issue2,2006.

90- Wolfers Arnold,Nacional security as an Ambiguous Symbol,Discord and collaboration Baltimore,JohnsHopkinsUniversity press,Political Science Quarterly, Volume67, Issue4,1952.

91- -Wilfred Buchta, Who Rules IranThe Structure of Power inIslamic Republic, ,Istitute for Near-East Policy,Volume35,N1/3, Wachington, Konrad Adenaouer Stiftung, 2002.

92- Ziyad Abdulqadir,The cultural diversity of contemporary Iraq in the light of security threat and conflicts between its components,Journal of Scientific papers"Social Development and security ,volume 11,No3,2021.

c-Thèse

1- Erik Melander ,Anarchy Within The Security Dilemma Between Ethnic Groups in Emerging Anarchy, Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Peace and Conflict Research, Uppsala University, 1999.

2- -Kota A. Cook, Liberalism and the Security Dilemma: Are International Institutions Effective?, University of Nevada, Reno, May, 2019.

3- Patrick R. O'Connor ,Countering the hidden hand: a study of Iranian influence in Iraq, Theses and Dissertations ,Calhoun: The NPS Institutional Archive, atrick R. Monterey, Naval Postgraduate School Monterey, CALIFORNIA,December 2015.

D- Reports and Search paper

1- Abbas Anbori, the comprehensive policy to Manage the Ehnic languages in Iraq, linck: https://rb.gy/6lxc8.

2- Amitav Acharya , Regional Security Arrangements in a Multipolar World? The European Union in Global Perspective ,Security in a Globolized World ,Friedrich Ebert Stifung , FES Briefing Paper December 2004,linck: https://rb.gy/bb58x.

3- Anne-Marie Le Gloannec, Bastien Irondelle ,David Cadier,New and Evolving Trends in International Security , The Transatlantic Relationship and the future Global Governance,Working paper 13,April 2013,linck: https://rb.gy/t6zk9.

4- Bjørn Møller,The Concept of Security: The pros and cons of expansion and contraction, the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland, 5-9 August 2000,linck : https://rb.gy/5vel4.

5- Dave van Zoonen ,Khogir Wirya ,The Yazidis Perceptions of Reconciliation and Conflict ,Middle East Research Institute,Iraq,2017,linck: https://rb.gy/jztp9.

6- Ellen Scholl,The politics of Energy in Iraq,Report :Shacping Iraq's Oil and Gaz Future ,Atlantic Council ,2018, linck: https://rb.gy/cv1n8.

7- Enika Abazi,Intrastate Conflicts, International Interventions and their Implications on Security Issues,Case of Kosovo. COPRI - Copenhagen Peace Research Institute. Working Papers (32), 2001,linck: https://rb.gy/jmzgp.

8- Geoffry Kemp, Iran and Iraq The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, SPECIAL REPORT 156, Washington, NOVEMBER 2005 ,linck: https://rb.gy/xqq7o.

9- Joseph Felter, Brian Fishman, Iranian Strategy in Iraq Politics and "Other Means", Combating Terrorism Center at West Point, Occasional Paper Series, October 13, 2008,linck: https://rb.gy/zyzlf.
10- -Joseph McMillan,Saoudi Arabia and Iraq Oil ,Religion,and an Enduring Rivalry, United States Institute of Peace, special report 157, Washington, JANUARY2006,linck: https://rb.gy/yxiu7.
11- Leo S. F. Lin, State-Centric Security and its limitations: THE Case of transnational organized crime, RIEAS Research institute for european and american studies ,Research paper, No. 156, November 2011,linck: https://rb.gy/vyp1b.
12- -Mehreen Afzal, A violation of his or her human security' New grounds for the recognition of refugee status: a proposal for reform , New Issues in Refugee Research Paper No.140 , December 2006,linck: https://rb.gy/yf1k2.
13- Michael Eisenstardt ,Michael Knights,AhmedAli,Iran's Influence in Iraq -Countering Tehran's Whole-of-Government Approach , The washinfgton Institue for Near East Policy, U.S. Army War College , 7 June 2010,Linck: https://rb.gy/8ebqu.

14- Militias in Iraq The hidden face of terrorism, Geneva International Centre for Justice, Geneva ,Switzerland ,September 2016,linck: https://rb.gy/ppy6v.
15- Ralph waldo Emerson, The Role of Culture in Peace and Reconciliation ,Peace and Reconciliation: How Culture Makes the Difference, UNESCO – April 2013,linck: https://rb.gy/jfzms.
16- Robert Schuman , Identity, Societal Security and Regional Integration in Europe, Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series Vol. 7 No. 6, Published with the support of the EU Commission, April 2007.
17- -Pine Roehrs, Weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity, research institute for european and american studies, research paper no. 97,2005, linck: https://rb.gy/6ntef.
18- -Ranj Alaaldin, Sectarianism, Governance, and Iraq's Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,linck: https://rb.gy/86o92.

19- Saad N.Jawad,The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, Middle East Centre,Paper Series, 01. , London, UK,November2013,linck: https://rb.gy/zmels.
20- -Seongjin Kim , Concept Of Societal Security and Migration Issues in Central Asia and Russia, Center for Far Eastern Studies University of Toyama , Cammic working papers No.2,2008.
21- Toby Matthiesen, Simon Mabon, Raphaël Lefèvre , Renad Mansour,Workshop Sectrianism in the Middle East, Policy Department, Directorate-General for External Policies,European union, July 2017,linck: https://rb.gy/9bx3m.

E-Conferences

1- Steffie van Kuppevelt ,The Insecurity of the Security Dilemma,Thesis seminar: Nations, States, Empires and the RestLeiden University, Faculty of Social and Behavioural Sciences, 11-06-2012.
2- The Security-Development Nexus: Conflict, Peace and Development in the 21st Century , International Peace Academy, New York Seminar 2004 West Point, New York 3–7 May 2004.

F- Site Web

1- Aaron Reese, Sectarian and Regional conflict in the Middle east, the Institute for the Study of War ,July 2013,linck: https://rb.gy/zxhvd.

2- Ali Mamouri,Diversity and religious pluralism are disappearing amid Iraq's Crisis,The conversation,14 Augest 2014, the linck : https://rb.gy/km9wo.
3- Amir Pasic, Culture, Identity, and Security: An Overview, Project on world security Rockefeller Brothers fund, New York,1998,linck: https://rb.gy/hbt73.

4- Asiimwe Bosco,The domestication of 'societal security' of the copenhagen school: africa in focus,2019,p 7 ,the linck : https://rb.gy/m0c5w.
5- Ayse Ceyhan ; Analyse la securite : Dillon ,Weaver,Williams et les autres, Culture et Conflet 31-32(Autumne-Hiver1998) : https://rb.gy/n2vqx.
6- Bertel Heurlin , Kristensen, International Security, International Relations, Danish Institute of International Affairs, Copenhagen, Denmark,Volume 2,linck: https://rb.gy/2fiqd.
7- Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, Introducing Regional Security in the Middle East, E-International Relations ISSN 2053-8626, May 11 2019,linck: https://rb.gy/z0u49
8- Bruce Riedel, What's Iran revolution meant for Iraq?,Brookings,January24,2019,the link: https://rb.gy/33mq9.

9- Christina Y.Lin ,China and North Korea-Iran Nuclear Axis ,Asian Conflicts Reports,The Washington Institute,Issue 12, July- August,2010,linck: https://rb.gy/pw54l.
10- critical approaches to security in europe :A networked mani festo,linck: https://rb.gy/08zs1.

11- -Drained Marshes,Geography of Iraq,Chronicle Fanack.com, August 26, 2020,linck: https://rb.gy/qfw94.
12- -Faleh A.Jabar,Iraq four years after the US led invasion, Carnegie ,Endowment for International peace,july2007,linck: https://rb.gy/cyz9v.

13- Fanar Hadaad, The Waning Relevance of the Sunni-Shia Divide,The century Foundation, April2019,the linck: https://rb.gy/houi7.
14- Fanar Haddad, Sunni-Shia Relations After the Iraq War, United States institute of peace,November 2013, the link: https://rb.gy/swsd6.

15- Gerard Hagg ,Peter Kagwanja,Identity and peace,Reconfiguring Conflict Resolution in Africa,AJCR2007/2,linck: https://rb.gy/3r0nc.
16- -Gurrett Nada, Adrew Hana ,Iran's Influence Challenged in Iraq,United states Institue of peace,December10,2019,linck: https://rb.gy/pd46l.
17- -Hans Günter Brauch, Security threats, challenges, vulnerability and risks, international security, peace, development and environment – Vol. I , linck: https://rb.gy/evspn.
18- Hayder Al-khafaji,The role of ehnicities,religions and sects in Iraq, Al Bayan Center for Planing and studies,27/02/2021, linck: https://rb.gy/f4kp5.
19- -Hossien Mohammadzadeh, The causes of ethnic conflict in Multi-ethnic societies,World scientific News WSN volume 42,2016,linck: https://rb.gy/9hk6y.
20- -Hussein Ibish, The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq since 2014 ,The Arab Gulf States Institute In Washington,Avril 2018,linck: https://rb.gy/5s1ho.
21- James Chisem, Can the Security dilemma explain actual conflicts, January 17,2012,linck: https://rb.gy/a5ln6.
22- Jeffrey W. Meiser, Introducing Liberalism in International Relations Theory, E-IR Foundations beginner's textbook , the link: https://rb.gy/h1z0r.
23- John M. Owen IV, Liberalism and Security, Security studies,November2017,linck: https://rb.gy/uj8p3.
24- J. Peter Burgess, Non-military security challenges, international Peace Research Institute, Oslo (PRIO), London: Palgrave,2007,linck: https://rb.gy/t9g3b.

25- Iulian Chifu, Societal Security an Agenda for the Eastern Europe,2009,linck: file:///C:/Users/pc/Downloads/Societal_security_An_agenda_for_the_East.pdf.

26- -Lee Billings,War in Space May Be Closer thane ver,Scientific American ,10 August ,2015 ;link : https://rb.gy/6zrf0.

27- Malcolm Cayley, Realism, Liberalism, Constructivism, and the Security Dilemma: A Concise Overview,linck: file:///C:/Users/pc/Downloads/Realism_Liberalism_Constructivism_and_th%20(2).pdf.
28- -Maria Julia Trombetta, Linking climate-induced migration and security within the EU: insights from the securitization debate,Critical Studies on Security, ,28 Aug 2014.p137,the linck: https://rb.gy/ht9q9.
29- Mark Williams ,China's Antisatellite Missile Test : Why ?MIT Technology Review ;March 8,2007 ,linck :https://bit.ly/2AlPCei.

30- Men Honghuo,Critiques of the theory of international Regimes : The Viewpoints of Main Western Schools of thought : https://rb.gy/zzc2r.
31- Miguel Olivares,Has Critical Security Studies Run Out of Steam?, E-International Relations ,May 2 2018 ,the linck : https://rb.gy/qf8g1.
32- -Miriam Dornan, Realist and Constructivist Approaches to Anarchy, E-International Relations,AUG 29 2011,The linck : https://rb.gy/p8awa.
33- Mithal Al-Alusi ,The U.S Role in the Futur of Iraq, Fikra Forum Generating Dialogue .Impacting Policy,September24 ,2018,the linck: https://rb.gy/t1q3o.

34- Myriam Dunn Cavelty, Thierry Balzacq, Liberalism:a Theoretical and Empirical Assessment, Routledge Handbook of Security Studies Routledge, 12 May 2020,linck: file:///C:/Users/pc/Downloads/RoutledgeHandbooks-9781315753393-chapter2%20(1).pdf.
35- Nabil Al-Tikriti, US policy and the Creation of a Sectarian Iraq,Middle East Institute,July 2008,the link: https://rb.gy/mo3h5.
36- Nicholas Sambanis, Jonah Schulhofer Wohl, Partitions in Practice The Case Against Dividing Iraq, Foreign Affairs, December 1, 2014 , file:///C:/Users/pc/Downloads/PartitionsinPractice-ForeignAffairs2014.pdf.
37- Orietta Perni , Migration Flows, Societal Security and EU's Integration Process. The Spanish Case, Paper prepared for the International Conference 'European Security in the XXI century', Granada, 5-9 November 2001. Workshop 7. Europe facing migration flows,p7,the linck : https://rb.gy/6rt39.
38- -Rahaf Al Khazraji, Challenges and prospects for security and stability in Iraq, Trends Research and Advisory, 18Mars2021, link: https://rb.gy/yn6ah.

39- -Randa slim, Iraq a conflict over state identity and ownership,Middle East Institute,May 2019,linck: https://rb.gy/mrz4k.
40- Ranj Alaaldin,Sectarianism, Governance,and Iraq's Future, Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 24, November 2018,linck: https://rb.gy/ugr2t.
41- -Renad Mansour ,The Sunni Predicament in Iraq, Carnegie Middle East Center for International Peace , Beirut Lebanon ,March 2016,p p 5-6,The link: https://rb.gy/h1in2.
42- Ronnie D. Lipschutz, Securitization and Desecuritization Ole Wæver ,link: https://rb.gy/hzmlw.
43- -Sarina Theys,Introducing Constructivism in International Relations Theory, FEB 23 2018, ,linck: https://rb.gy/8wr5y.
44- -Scott Watson, Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction , University of British Columbia,link: https://rb.gy/ju0br.
45- Soner cagaptay ,Tyler Evans,Turkey's Changing Relations with Iraq- Kurdistan up , Baghdad Down,Policy Focus 122,October2012,the linck: https://rb.gy/97k0w.
46- Suzanne Maloney,The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy Atlantic Council BRENT Scowcroft Center on InternationaL Security,september 2017,linck: https://rb.gy/bss9g.

47- -The Concept of Security: An Examination of Various Security Paradigms,p1,link: https://rb.gy/vftpf.
48- -Tim Jacoby, Nassima Neggaz,Sectarianism in Iraq: the role of the coalition provisional authority The University of Manchester Research ,Critical Studies on Terrorism,linck: https://rb.gy/ym5ng.
49- Tom O'bryan, The Relation of Security To Identity , E-International Relations, Jun 10 2011,linck : https://rb.gy/zy9q6.
50- Vladmir Kopal,Treaty on Princiles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space ;Includinging the Moon and Other Celestial Bodies, linck: https://rb.gy/ipryu.

ب- الفرنسية

A- livres

1- Charles Philipe David, Jean Jacque Roche, Théories de la Sécurité : définitions, approaches et concept de la sécurité internationale, Paris ,édition Montchrestien,2002.

b- Périodiques et revues

1- -Alex Macleod, Isabelle Masson, David Morin , Identité nationale, Sécurité et la théorie des relations internationales, Études internationales, Sécurité et identité nationale Volume 35, numéro 1, mars 2004.
2- -Alex Macleod, Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique, Journal OpenEdition, Cultures & Conflits, Approches critiques de la sécurité, Centre d'études sur les conflits liberté et sécurité, L'Harmattan N 54,été 2004.

3- Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres,Journal OpenEdition, Centre d'études sur les conflits liberté et sécurité, L'Harmattan, printemps-été 1998 .
4- Charles Philipe David ;Jean Jacques Roche , Théories de la sécurite : Définition , Approch et concept de la securité international,Revue Québécoise de Droit International, Volume16, Issue2,Paris ,Edition Montchresien, 2002.
5- -Flavien Bourrat, Alexandre d'espinose de Lacaillerie , Les milices chiites et l'état en irak entre intégration et autonomisation, Institut de Recherche stratégique de l'école militaire,N68,25 janvier 2019.
6- -Gérard-François Dumont,L'Irak face aux questions religieuses et ethniques, Académie de Géostratégique de paris, N44,Avril 2015.

7- Jef Huysmans , Dire et écrire la sécurité : Le dilemme normatif des études de sécurité , Culture et Conflits(Sécurité et Immigration) 31-32 Printemps-été 1998.
8- -Keith Krause, Approche critique et constructiviste des études de sécurité. Smit-Snidal ,Constructivism, Annuaire francais de relations internationales, Université paris II Panthéon-Assas ,AFRI,volume4,2003.
9- Pascal Venesson, Le Dilemme de la Securité : anciens et nouveaux usage ,Espaces Temps De la guerre. Un objet pour les sciences sociales,71-73,1999.
10- Thierry Balzacq, La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse, Fédéralisme (Régions et sécurité,) Volume 4 ,2004.

11- Thierry Balzacq ,Qu'est ce que la securité nationale ? , La revue internationale et stratégique, IRIS éditions, N52,Hiver2003-2004.
12- Thierry Braspenning, constructivismeet réflexivisme,en théorie des relations internationales,Centre Thucydide,Université Paris II Panthéon-Assas,volumeIII, 2002.

c- Site web:

1- Cente d'études Européennes, Vers un « constructivisme tempéré ». Le constructivisme et les études européennes,Science Po, Avril 2008,the linck : https://rb.gy/qans5.
2- Classification des théories des relations internationales,linck : http://mapageweb.umontreal.ca/zaharm/Th%C3%A9ories.pdf.
3- Florence Debrouwer ;La notion de sécurité énergitique ;Apport et les limites des travaux de l'ecole de Copenhague ;Aspirant –F.N.R.S.University Catholique de louvain,linck : https://rb.gy/y266w

4- -Hans Kundnani , Le dilemme de sécurité asiatique ,European Council on Foreign Relations,30july 2014,linck : https://rb.gy/e3xh2.
5- -Léa Lavaud,la diversité religieuse en irak, Institut de relations Internationales et stratégique, Observatoire géopolitique du religieux, juin 2021,linck : https://rb.gy/pe4dv.
6- -Salim Chena, L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale », Une théorie à la manière d'Huntington, REVUE ASYLON(S)4, Institutionnalisation de la xénophobie,linck : https://rb.gy/x5qh8.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر وتقدير الإهداء مقدمة	أ – س
الفصل الأول: الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية – مقاربة معرفية	13
المبحث الأول: ماهية المعضلة الأمنية	15
المطلب الأول: مفهوم المعضلة الأمنية	16
1- تعريف المعضلة الأمنية	16
2-أسباب ومراحل المعضلة الأمنية	19
3- المرتكزات الأساسية للمعضلة الأمنية	29
المطلب الثاني : أنواع المعضلة الأمنية	33
1- المعضلة الأمنية الدولية	33
2-المعضلة الأمنية المجتمعية	46
المطلب الثالث: تطور التنظير حول المعضلة الأمنية	53
1- الواقعية	53
2- الليبرالية	63
3- البنائية	71
المبحث الثاني : ماهية الأمن المجتمعي	81
المطلب الأول : مفهوم الأمن المجتمعي	81
1- تعريف الأمن	82

2- مستويات الأمن	85
3- الأمن المجتمعي	90
المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للأمن المجتمعي	99
1- الدراسات الأمنية النقدية	99
2-النظرية البنائية في الدراسات الأمنية	104
3-مدرسة كوبنهاغن	107
المطلب الثالث : أبعاد و مرتكزات الأمن المجتمعي	116
1-البعد الهوياتي	117
2-البعد الديني	119
3-البعد الثقافي واللغوي	122
4- البعد العرقي والاثني	125
المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية داخل الدول	130
المطلب الأول: تحول طبيعة النزاعات بعد الحرب الباردة	130
المطلب الثاني: مؤشرات انعدام الأمن المجتمعي في المجتمعات ما بعد النزاعات والحروب	135
1- عدم الاستقرار الداخلي للدولة	135
2- أثر العنف العرقي والاثني والتفكك المجتمعي	138
المطلب الثالث : تأثيرات المعضلة الأمنية الداخلية على الأمن المجتمعي	140
الفصل الثاني: الأمن المجتمعي في العراق – البيئة والمحددات	144
المبحث الأول : جيوبوليتكية للعراق	146
المطلب الأول : المقومات الجغرافية	149

أ- الأهمية الإستراتيجية للعراق	149
ب-الموقع الجغرافي وأهميته	150
المطلب الثاني : المقومات البشرية والاقتصادية العراق	154
أ-المقومات الطبيعية	154
ب-المقومات البشرية	158
المبحث الثاني: التركيبة المجتمعية في العراق	164
المطلب الأول: طبيعة وتنوع التركيبة المجتمعية	164
المطلب الثاني: الخصوصية الاثنية والعرقية في العراق	166
أ-التنوع العرقي والاثني	166
ب-التنوع الديني والمذهبي	171
ت-التنوع الثقافي واللغوي	183
المبحث الثالث: الواقع الأمني والسياسي في العراق	187
المطلب الأول: الواقع الأمني والسياسي للعراق قبل الغزو الأمريكي	187
المطلب الثاني: الوضع السياسي والأمني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي	190
المطلب الثالث: إشكالية بناء الدولة العراقية	194
المطلب الرابع: النزاعات الطائفية وبروز الهويات الفرعية	205
المبحث الرابع: الأمن المجتمعي والمعضلة المجتمعية في العراق	212
المطلب الأول: طبيعة المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق	213
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المعضلة الأمنية المجتمعية	220
أ- العوامل التاريخية والهيكلية	220
ب-العوامل السياسية والأيديولوجية	222

المطلب الثالث :أبعاد المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق	228
أ-البعد الهوياتي	228
ب-البعد الديني والمذهبي	230
ت- البعد الثقافي واللغوي	233
الفصل الثالث: مستقبل المعضلة الأمنية المجتمعية للعراق	236
المبحث الأول: الفواعل السياسية والأمنية للبيئة الداخلية	238
المطلب الأول :بنية النظام العراقي بعد عام 2003	239
المطلب الثاني: الفواعل السياسية والأمنية	248
أ-الأحزاب السياسية المسيطرة	248
ب- الجماعات والمليشيات الأمنية	259
المبحث الثاني: الفواعل الخارجية وأثرها على المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية	275
المطلب الأول : فواعل البيئة الإقليمية	275
أ-الدور الايراني	276
ب-الدور التركي	286
ج-الدور السعودي	288
المطلب الثاني : فواعل البيئة الدولية	292
-الدور الأمريكي	292
المبحث الثالث: تدابير وآليات لتفعيل الأمن المجتمعي العراقي	297
المطلب الأول: الآفاق المستقبلية للوضع العراقي	298
أ-سيناريو بقاء الوضع على حاله	298
ب-سيناريو الإصلاح السياسي	300
ج- سيناريو التفتيت	302

المطلب الثاني: تدابير وآليات لتحقيق الأمن المجتمعي العراقي	307
الخاتمة	313
الملاحق	319
قائمة المراجع	336
الفهرس	374

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع معضلة الأمن المجتمعي بالعراق من خلال البحث في أسبابها وتداعياتها، والإحاطة بالتحديات الداخلية والخارجية، التي حالت دون تحقيق الأمن المجتمعي خاصة بعد الغزو الأمريكي، وإسقاط النظام السابق. وتلقي الضوء على الفواعل المحلية المؤثرة في زيادة حدة المعضلة، سياسية كانت وأمنية، والبحث في دور الفواعل الخارجية، كما تهدف البحث عن العوامل المؤثرة في العلاقات البينية بين مكوّنات المجتمع العراقي. فقد كشف الاحتلال الأمريكي عن هشاشة الأمن المجتمعي بالعراق وعن سهولة الاختراق الخارجي. وأفضت الدراسة إلى نتيجة مفادها فشل نظام المحاصصة والديمقراطية التوافقية واللذان أنتجا مجتمعا مفككا قابلا للتقسيم على أسس طائفية وعرقية ولغوية، وجعل مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث مكوّنات أمرا واقعا.

الكلمات المفتاحية:

الأمن المجتمعي، العراق، الطائفية، المحاصصة، الديمقراطية التوافقية

Summary:

This study seeks to diagnose the reality of the societal security dilemma in Iraq by examining its causes and repercussions, and taking note of the internal and external challenges that prevented the achievement of societal security, especially after the American invasion and the overthrow of the previous regime. The study sheds light on the local actors affecting the aggravation of the dilemma, both political and security, as well as researching the role of external actors. The study also aims to search for the factors influencing the inter-relationships between the components of Iraqi society. The American occupation revealed the fragility of social security in Iraq and the ease of external penetration. The study resulted in the failure of the quota system and consensual democracy, which produced a fragmented society that could bedivided along sectarian, ethnic and linguistic lines, made the project of dividing Iraq into three components a reality.

Key Words :

Community security, Iraq, sectarianism, quotas, consensual democracy.

Résumé:

Cette étude cherche à diagnostiquer la réalité du dilemme de sécurité sociétale en Irak en examinant ses causes et ses répercussions, et en prenant note des défis internes et externes qui ont empêché la réalisation de la sécurité sociétale, en particulier après l'invasion américaine et le renversement du régime précédent. . L'étude met en lumière les acteurs locaux qui contribuent à l'aggravation du dilemme, à la fois politique et sécuritaire, ainsi que le rôle des acteurs externes. L'étude vise également à rechercher les facteurs influençant les interrelations entre les composantes de la société irakienne. L’occupation américaine a révélé la fragilité de la sécurité sociale en Irak et la facilité de la pénétration extérieure. L’étude a abouti à l’échec du système de quotas et la démocratie consensuelle, qui a produit une société fragmentée pouvant être divisée selon des lignes sectaires, ethniques et linguistiques, a fait du projet de diviser l’Irak en trois composantes une réalité.

Mots clés :

Sécurité communautaire, Irak, sectarisme, quotas, démocratie consensuelle